التاريخ الاجتماعي للقدس العثمانية

١٧٠٠ ـ ١٩٠٠م



دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❊

darjundi46@gmail.com

(التاريخ الاجتماعي للقدس العثمانية)

(محمد ماجد الحزماوي)

الطبعة الأولى (2018).

❊

التاريخ الاجتماعي للقدس العثمانية

١٧٠٠–١٩٠٠م

"بحوث ودراسات"

أ. د. محمد ماجد الحزماوي

الطبعة الأولى

٢٠١٨م

الإهـــداء

إلى من كلّل العرق جبينه . . . وشقّقت الأيام يديه

والدي

إلى من نذرت عمرها في أداء الرسالة

صنعتها من أوراق الصبر

وطرّزتها في ظلام الدهر

على سراج الأمل

أمي . . . قطرة في بحرك العظيم . . . حباً وطاعة وبراً

إلى رفيقة دربي . . . من سارت معي نحو الحلم . . . خطوة بخطوة

زوجتي

إلى أبنائي وبناتي . . . اللهم افتح عليهم فتوح العارفين وارزقهم الحكمة والعلم النافع . . . اللهم إني استودعتك إياهم قطعة من قلبي ، في مكان غابت عنهم عيني ، ولكن عينك لم تغب

فاحفظهم حفظاً يليق بعظمتك

الفهـرس

البحث الاول

سجلات محكمة القدس الشرعية مصدراً للتاريخ الاجتماعي لمدينة القدس

(١٢٦٧هـ/١٨٥٠م -١٣١٨هـ/١٩٠٠م)

البحث الثاني

القاضي الشرعي في محكمة القدس الشرعية مهامه وصلاحياته (١٢٦٧ -١٣١٨هـ/١٨٥٠ - ١٩٠٠م) **دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية**

البحث الثالث

طرق التقاضي وإقامة الدعاوى بالمحكمة الشرعية بالقدس خلال (١٢٦٧ -١٣١٨هـ/١٨٥٠ - ١٩٠٠م) دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

البحث الرابع

الجهاز الإداري للمحكمة الشرعية بالقدس (١٢٦٧ -١٣١٨هـ/١٨٥٠ -١٩٠٠م) دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

البحث الخامس

الدور الاجتماعي للمرأة المسلمة في القدس وقراها (١٢٦٧هـ/١٨٥٠م - ١٣١٨هـ/١٩٠٠م) دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

البحث السادس

مظاهر عمرانية في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي (١٢٦٧ - ١٣١٧هـ/ ١٨٥٠ - ١٩٠٠) الدور نموذجاً، دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

البحث السابع

التركات(المواريث) ودلالاتها الاجتماعية والاقتصادية في مدينة القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية (١٢٧٥هـ/١٨٥٨م/١٢٨٦ هـ/١٨٦٩م)

البحث الثامن

سجل محكمة القدس الشرعية رقم (٢٢٦)(١١٤٥ -١١٤٦هـ/١٧٣٣ -١٧٣٤م) دراسة تحليلية

البحث التاسع

الصرة السلطانية لعلماء القدس الشريف وفقرائها في العهد العثماني

(١١١١ -١٣١٧هـ/١٧٠٠ -١٩٠٠م)

تقديــم

ليس التنقيب في سجلات المحاكم كله سيان للعالم أو الباحث، فمثلاً يعرض لنا الكاتب التركي المشهور أورهانباموك، و هو حائز على جائزة نوبل للآداب، قصة أستاذ جامعي بائس في إحدى رواياته (البيت الصامت) وهو يقضي ساعات طويلة أثناء إجازته السنوية في منتجع خارج اسطنبول وهو ينقب في سجلات المحكمة هناك، علّه يجد شيئاً مميزاً في تاريخ المكان يؤهله لأن يحقق حلم أستاذ جامعي لنشر بحث يرفع من مكانته العلمية في البلاد. وغاية الكاتب في الرواية أن يصف حالة البؤس التي يعيشها الكثيرون من حملة الشهادات العليا والمدرسون في المؤسسات الجامعية، والذين كثيراً ما يجدون أنفسهم أمام حائط مسدود في مقتبل حياتهم المهنية، دون الإتيان بجديد يستطيعون التباهي والتميز به، وكأنهم يصطدمون بحقيقة مّرة وهي أن كافة الجهود التي بذلوها في تأهيل أنفسهم علمياً لا تجدي نفعاً، على الأقل من زاوية مقدرتهم على الأبداع البحثي.

وكأن صاحب مؤلفنا هذا الأستاذ الدكتور محمد الحزماوي، يقلب الصورة رأساً على عقب، ويثبت لنا ما يمكن لباحث جامعي مميّز أن يقوم به، و هو بعمله هذا يضيء شمعة للباحثين من زملائه، ولمن سوف يأتي بعده، تؤكد لهم أن المجال الاكتشافي رحب ومفتوح. وجلّ ما يتطلبه هو تحقيق شرطين أساسيين، أولهما جدية وتصميم الباحث، وثانيهما اختيار موضوع البحث المناسب، وهو موضوع يجب أن يعشقه لكي يبدع به، وكان صاحب مؤلفنا هذا قد اختار وهو لا زال حديث العهد في مسيرته العلمية موضوعاً يعشقه فعلاً، وكيف لا تعشق مدينتك التي نشأت فيها وهي القدس، فهي في الجغرافيا كما هي في القلب. فدأب على دراسة تاريخها ثم قرر أن يغوص في تفاصيل ذلك التاريخ، ووجد أن حقبة تاريخية مهمة تستدعي مزيداً من التنقيب هي الفترة العثمانية، وبخاصة تلّك التي سبقت التحوّل السياسي الجذري في المنطقة الذي اقتلع القدس من حضنها الإسلامي، وهيأ لها لأن تقع فريسة حضارة وديانة أخرى، فنجده في هذا المؤلّف قد ركّز على خمسين عاماً تربط ماضي القدس العثماني بمطلع القرن العشرين، وهو القرن الذي انقضّت فيه قوى التحالف الغربي على آخر خلافة اسلامية.

ويقف المؤرخ هنا أمام أسئلة منهجية أساسية عليه أن يجيب عليها لنفسه، تتعلق بالجانب الذي يريد التعرّض له في تاريخه، وبالتالي في المادة أو المواد التي عليه اختيارها من أجل التحقق في ذلك الجانب الذي اختاره، فيمكن التعرض لتاريخ القدس في حقبة ما من

جوانب عدّة، يحتاج كل جانب منها مادته البحثية المناسبة، واختار كاتبنا أن يلقي ضوءاً في بحثة على كافة مناحي الحياة العادية واليومية، ووجد مادته البحثية أساساً في سجلاّت المحكمة الشرعية في القدس، و هي سجلات حافلة بالمعلومات التفصيلية التي يمكن منها استخلاص صورة عامة عن طبيعة الحياة التي عاشها سكان المدينة، فهي أساساً، كما يقول لنا، لم توضع لتقارير غايتها نقل صورة الواقع المعيش إلى الناظر في المستقبل- مما كان يجعلها عُرضة للتشكيك من قبل المؤرخ- بل كانت تسجيلاً دقيقاً لوقائع الحياة المعيشة، وذلك من خلال الدعاوى المختلفة التي كانت ترفع اليها للحكم بشأنها من السكان العاديين، وكانت أن استمرت في تسجيل تلك الوقائع حتى وبعد أن تم تأسيس المحاكم النظامية في ظل القوانين العثمانية الجديدة حتى في المسائل التي تم نقل صلاحية الحكم بها إلى تلك المحاكم، وذلك كما يقول كاتبنا -بالأغلب لاستمرار ثقة السكان بها- فكانوا يعودون لتسجيل معاملاتهم، مثلاً كتلك الخاصة بنقل ملكية العقارات، إلى المحكمة الشرعية لتوثيقها. ويقول مؤرخنا أنه اعتمد اساساً في بحثه على سجلات تلك المحكمة إضافة إلى سجلات الصدّرة السلطانية والتي استطاع منها أن يستكمل قراءة النظام الذي عاش سكان المدينة في ظله، استخلص منها جميعاً نتائج عامة أسسّها على وقائع خاصة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحقائق مادية واضحة- على سبيل المثال، ومن خلال سجلات التعاطي بخصوص الإرث أو الملكية حول العقارات السكانية المختلفة، فوضعنا بصورة واضحة عن التصاميم الداخلية للدّور التي كان أهالي المدينة يسكنون ببيوتها ومطابخها ومخازنها ومطاحنها وحظائرها، ومما لا شك فيه أن صورة واضحة عن تقاطع وتصاميم تلك الدّور تساهم مساهمة مهمة في محاولتنا تخيّل طبيعة الحياة التي عاشوها. فتكون الصورة التي يكونها لنا إذن أشبه بما يحاول عالم الآثار أن يفعله عندما يعيد تصميم محلّة على تلة أو في موقع ما بغية تمكين نفسه أو آخرين في علوم قريبة من تخيّل طبيعة الحياة اليومية التي كان سكان تلك المحلة يعيشونها، مع الفارق طبعاً أن العقارات المعنية في البلدة القديمة لا زالت قائمة، ولكنها وإن كانت كذلك فإن النظر في داخلها اليوم لا يعكس حقيقة ما كانت عليه في السابق، نظراً للتحديثات المعمارية المختلفة التي جرت، وتجري عليها، والتي تعكس التغّيرات الديموغرافية والاقتصادية والذوقية خلال قرن أو يزيد، وتكمن أهمية النظر في السجلات بالتالي في إتاحة الفرصة للباحث أن يتقصّى الحقيقة الكامنة وراء الظاهر أو المرئي، أو بمعنى آخر أن ينظر مباشرة في الماضي المستتر وراء الحاضر.

ويمضي الباحث قدما فيمنحنا نفس الرؤية للماضي من زوايا أخرى ومتباينة، وذلك لكي تكتمل الصورة أمام أعيننا، فيبين لنا معالم المؤسسات التعليمية المنتشرة فيها كما يبين معالم المحلات والأزقة والحارات بأعيانها، ثم أسماء العائلات باختلاف أوضاعهم الاقتصادية الذين يقطنونها، ثم المحال التجارية ببضائعها ومأكولاتها، فنتعرف بذلك على ما كان يجري في المطابخ التي ألقينا النظر عليها، بل نتعرف على ملابس سكانها، المرأة منهم والرجل. ويستكمل لنا المؤرخ تكوين صورة "انثروبولوجية" عن الوضع السكاني في تلك الفترة بإلقاء الضوء على العلاقات التي تربط بين السكان وعلى قيمهم ومفاهيمهم، فنكتشف مثلاً انتشار ظاهرة الرّق في البلاد، وبيع وشراء الجواري، كما نتبيّن وضع المرأة، بجوانبه السلبية والايجابية، حين يستولي أولو أمرها على معجّلها مثلاً، أو حين ترافع في القضاء دفاعاً عن حقوقها، وهكذا وبالتوالي يلفت المؤرخ نظرنا إلى تفاصيل حياتية متنوعة عن ذلك الزمان والمكان تستحق النظر فيها كعلماء وخاصة من منظور واقعنا الخاص.

ولقد وجدت في ضمن ما وجدت، وسوف يجد القارئ معي أيضا، أمراً ملفتاً للنظر فيما يتعلق في هذه المقايسة بين الماضي والحاضر، وهو الاختلاف الجذري الذي وقع على طبيعة العلاقات بين أتباع الديانات المختلفة. ونحن سكان القدس تحديداً، لا زلنا نعاني من صدمة إقدام إحدى الكنائس على بيع ملكيتها في البلدة القديمة لمنظمات يهودية، وتأتي هذه الصدمة أساساً، كالصدمات أيضاً الناتجة عن بيع بعض السكان لعقاراتهم لمثل تلك المنظمات، في ظل وجود مواجهة سياسية بين العرب واليهود، حيث يواصل الطرف الأخير هجمة "شرائية" شرسة في القدس لوضع اليد كليّاً عليها، وكما نعلم، فإن احتدام التنافس السياسي بين الأطراف المختلفة يخلق حالة من عدم الثقة بين أتباع الديانات الثلاث، وينعكس هذا في طبيعية العلاقات بين سكانها التابعين لتلك الديانات وتأتي هنا أهمية المقايسة المذكورة بين الماضي والحاضر، فإن المؤرخ يضعنا أمام صورة مختلفة كليّا عن تلك الفترة حين تشارك المسلم والمسيحي وحتى اليهودي في العقار، أو تناقلوه فيما بينهم براحة، ويعكس ذلك طبيعة الحكم في المدينة آنذاك، والذي كان حكماً ميسّراً للسكان دون تمييز بينهم وبمعزل عن الصراع الذي احتدم فيما بعد مع التحالف الغربي، ومن بعده الحركة الصهيونية، بل نجد أن المجلس الشرعي حين كان يضطر في بعض الأحيان للانعقاد خارج المحكمة كان يعقده في دور أو مؤسسات يهودية كما كان أيضا يعقدها عند بيوت المسلمين والمسيحيين، فما أكبر الفرق في حياة المدينة المقدسة بين آنذاك واليوم، وما

آلت إليه الأمور بعد الحملتين القاضيتين اللتين أتتا فيما بعد على المدينة والأرض، فجعلت منهما ما جعلت وما نعانيه اليوم.

ولعل من ينظر إلى التفاصيل الدقيقة التي يورد ها المؤرخ عن طبيعة القضاء والحكم وطبيعة أدوار الموظفين في المحكمة، و طرق تقييمهم، وارتباط ذلك كله بشيخ الإسلام في الباب العالي، بل ومكانة قاضي القضاة في القدس من بين طبقات القضاة العثمانيين في بلاد المسلمين الواسعة ودور محكمة القدس على مستوى فلسطين عموماً، سوف يتفهم المكانة الخاصة التي احتلتها القدس في فلسطين، ليس فقط من زاوية مقدساتها، وإنماأيضاً لسريان قضائها على عموم البلاد، وتتوارى أمامه تلك المزاعم الصهيونية أن القدس لم تكن أبداً عاصمة كما يدعو لها الشعب الفلسطيني الآن لها أن تكون.

وأخيراً، فلا بد لي أن اهنّىء المؤلف على مجهوده المميّز هذا، واعتبر نفسي محظوظاً أن كان لي الشرف بتعيينه في دائرة التاريخ في جامعة القدس حين توليت رئاستها، وكنت منذ تعيينه قد تابعت جهوده البحثية، ومنها ما نطّلع اليوم عليه وكان قد نشر سابقاً مقالات في مجلات علمية عبر السنوات الماضية. ولم يكن عسيراً أثناء وجوده في دائرة التاريخ أن يلحظ المرء تميّزه عن الكثيرين من زملائه، وذلك بسبب انكبابه على العلم والبحث، بعيداً عن ما قد يلهي أستاذنا الجامعي عن تخصصه، فنجده في حال كما رواها ذلك الكاتب التركي في روايته، وكنت ذات يوم بعد الاحتلال مباشرة استغرب الزيارات المكثفة لباحث اسرائيلي للمحكمة الشرعية للاطّلاع على وثائقها، فلم يكن يدر في بالي أهميتها، لكنني تبينت الأهمية بعد سنين حين اطّلعت على كتاب عن القدس إبان العهد العثماني خّطّه نفس ذلك الباحث الاسرائيلي، أمنون كوهين، ولعله كان أول من استخرج الكنوز العلمية من مصادر أولية كانت دوماً في متناول أيدينا، وتحسرت على ذلك، الى أن بدأ الباحثون العرب مطالعة تلك الوثائق، وتتشرف مدينة القدس وجامعتها أن يكون محمد الحزماوي من طلائعهم.

أ.د. سري نسيبة
أستاذ الفلسفة
الرئيس السابق لجامعة القدس
القدس في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ٢٠١٧

المقدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّد الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدِّين.. وبعد؛

فقد جاء هذا الكتاب الذي نطرحه بين أيدي القرَّاء الكرام تحت عنوان **"التـاريخ الاجتمـاعي فـي القـدس العثمانيـة- بحـوث ودراسـات"** ثمرة لجهد دؤوب ومتواضع ضم مجموعة من الأبحاث والدراسات التي نشرت منفردة على صفحات مجلات دولية علمية محكَّمة تصدر عن مؤسسات البحث العلمي في بعض الجامعات العربية ومؤسسات البحث العلمي في عمّان ودمشق وبغداد والقاهرة وتونس. وقد ارتأيت تعميماً للفائدة جمعها ونشرها بكتاب علها تسهل على القارئ والباحث والمهتم عناء البحث عنها منفردة في طيَّات المجلات العلمية في مختلف أماكن صدورها. ولا أدعي أن هذه المجموعة من الأبحاث كافية لدراسة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية في مدينة القدس خلال العهد العثماني، إلا أنها تعطي فكرة واضحة عن بعض هذه الجوانب الاجتماعية وبخاصة خلال فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ولا بد من القول أن جماليات البحث في تاريخ مدينة القدس باعتبارها حاضرة فاعلة ومؤثرة في تاريخنا الحديث طوال العهد العثماني تعطينا إحساساً بعراقة هذه المدينة وهيبتها وعظمة التاريخ الذي مرَّت به على مر العصور.

لقد تنوعت مصادر تاريخ القدس خلال الحقبة العثمانية كسجلات المحاكم الشرعية وسجلات الأوقاف وسجلات النفوس وسجلات الطابو ودفاتر الصرة السلطانية والسالنامات والأوراق العائليـة ومشـجرات النسـب ومحفوظـات الأديـرة والكنـائس وكتـب الـرحلات والصحف والمذكرات واليوميات وغير ذلك الكثير من المجموعات الوثائقية الأخرى، غير أن سجلات المحكمة الشرعية تعد من أهم هذه المصادر؛ إذ تحتل موقعاً متميزاً بين مختلف المجموعات الوثائقية التي يمكن أن يعتمد عليها الباحثون في تاريخ القدس طوال العهد العثماني، فهي تمثل الهوية الحقيقية لمدينة القدس وسجلاً حيوياً يشتمل على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمدينة. لذا فقد حرصت في غالبية بحوث هذا الكتاب على الاعتماد بشكل أساس على هذه السجلات الأكثر دقة وصدقاً وأمانة وأصالة. فهي لم تُدون حتى تكون مصدراً للباحثين والمؤرخين مستقبلاً، أو شاهداً على التاريخ أو لتنقل لنا الحقيقة التاريخية؛ بل كان الهدف من تدوينها توثيق مختلف المعاملات اليومية لأجدادنا، والحفاظ على حقوقهم وممتلكاتهم.

وتباينـت هـذه السـجلات لتتضـمن حجـج متنوعـة ومتعـددة كالوقفيـات والوصـاية والوكالات والفرمانات والأوامر السلطانية وعقود الزواج والطلاق وحصر الإرث ودعاوى الأحـوال الشخصـية وحجـج تعيـين الـولاة والقضـاة ونـواب الشـرع والأشـراف وأصـحاب الوظائف الأخرى، فعلى الصعيد الاجتماعي تمدنا السجلات بمعطيات هامة عن عناصر السكان وأصولهم والأسرة وأثاث البيوت والأدوات المنزلية، ومن الناحية العمرانية تقدم لنا معلومات قيمة عن الحركة العمرانية من حيث المباني ونمط البناء والحارات والمحلات والعقبات والخطوط والأحواش وغير ذلك. ومن الناحية الإدارية توفر السجلات معلومات غنية وفريدة عن التقسيمات الادارية والموظفين الإداريين والمجالس الإدارية وقوات الأمن

وحفظ النظام والقضاء الشرعي والمحاكم النظامية.. وبشكل عام فهي ترصد مختلف الأحوال والوقائع للحياة اليومية للسكان؛ مما يجعل منها مصدراً تاريخياً ثرياً وتفصيلياً هاماً لا بد من الاعتماد عليه لأصالة البحث العلمي وجدته، فهي تسجيل كامل وتضع أمام الباحث صورة كاملة واضحة المعالم لتاريخ القدس الاجتماعي لما تقدمه من مادة أولية ومباشرة تحتوي على معلومات قيِّمة وغنيِّة وتفاصيل دقيقة فريدة يندر وجودها في المصادر الأخرى مطبوعة كانت أم مخطوطة. وبالتالي فان أية دراسة تاريخية لتاريخ القدس خلال العهد العثماني لا تعتمد على السجلات الشرعية تعد ناقصة من جهة مصادرها.

وبالإضافة إلى السجلات الشرعية إعتمد أحد الأبحاث الواردة في هذا الكتاب على مصدر آخر يتمثل بدفاتر الصرة السلطانية التي كانت ترسلها الدولة العثمانية سنوياً لأهالي مدينة القدس. وتتعلق هذه الدفاتر بالمخصصات المالية لبعض السكان المستحقين بأموال الصرة لا سيِّما أصحاب الوظائف الدينية في كل من المسجد الأقصى وقبة الصخرة. وتكمن أهمية هذه الدفاتر في أنها تحتوى على قوائم طويلة من أسماء المستحقين من السكان بمختلف فئاتهم الاجتماعية، علاوة على أسماء حارات المدينة وبعض زواياها ورُبطها ومدارسها طوال العهد العثماني.

اشتمل هذا الكتاب على تسعة بحوث نشرت في عدد من المجلات العلمية المحكّمة الصادرة عن كل من الاتحاد العام للمؤرخين العرب في بغداد والجمعية التاريخية المصرية في القاهرة وجامعة دمشق و الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في الأردن ، كان من بينها سبعة أبحاث تركزت فترتها الزمنية على النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالنظر لأهمية هذه الفترة لما شهدته الدولة العثمانية من حركة اصلاح تمثلت بصدور سلسلة من التنظيمات التي توجت بصدور خط شريف كولخانة عام ١٨٣٩م ثم تلاه صدور خط همايون عام ١٨٥٦م ثم الدستور العثماني عام ١٨٧٦م. وقد تجسدت مظاهر هذه التنظيمات في صدور مجموعة من القوانين والنظم الاصلاحية التي جاءت ضمن الاصلاحات العثمانية لتنظيم مختلف أجهزة الدولة وإداراتها بهدف إرساء أسس وقواعد تنظيم الدولة. وكان من أبرز هذه القوانين قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٨٥٨م وقانون الولايات الذي صدر عام ١٨٦٤م. أما الفترة الزمنية للبحثين الآخرين فكانت لإحداهما خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر وتحديداً خلال الفترة ما بين ١٧٣٣-١٧٣٤، بينما امتدت الفترة الزمنية للبحث الثاني منذ عام ١٧٠٠ – ١٩٠٠.

جاء **البحث الأول** في الكتاب بعنوان **"سجلات محكمة القدس الشرعية مصدراً للتأريخ الاجتماعي لمدينة القدس ١٨٥٠-١٩٠٠"**. وقد بين أهمية السجلات الشرعية في رصد مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في مدينة القدس، فدرس التركيب السكاني للمدينة والعناصر الوافدة إليها، والدور الاجتماعي للوقف، ومكانة المرأة في المجتمع المقدسي. كما تناول تفصيلات عن نمط حياة الأسرة المقدسية من زواج وطلاق ومخالعة وإرث وملابس وأزياء وأثاث المنازل، وأخيراً عرض البحث بعض مظاهر الحياة الثقافية والناحية العمرانية في المدينة.

وكان **البحث الثاني** بعنوان **"القاضي الشرعي في محكمة القدس الشرعية – مهامه وصلاحياته ١٨٥٠-١٩٠٠"**. وتتبع مختلف المهام التي أوكلت لقاضي المحكمة الشرعية كالنظر في مختلف قضايا الأحوال الشخصية، والقضايا الجنائية، والأوقاف، وتسجيل

الأراضي، ومدى أهمية القاضي الشرعي والثقة التي تمتع بها القضاء الشرعي، سيما أن صلاحيات القاضي كانت شاملة لكثير من القضايا في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والادارية.

واستعرض **البحث الثالث** الموسوم بـ **"طرق التقاضي واقامة الدعاوى في في محكمة القدس الشرعية ١٨٥٠-١٩٠٠"** آلية التقاضي وإقامة الدعاوى في المحكمة الشرعية أو في خارجها وفقاً لظروف القضية، مبيناً طرق رفع الدعاوى سواء بالأصالة أو الوكالة أو الأصالة والوكالة معاً. كما استعرض المراحل التي تمر بها الدعاوى المرفوعة للمحكمة الشرعية.

وجاء **البحث الرابع** بعنوان **"الجهاز الاداري في محكمة القدس الشرعية ١٨٥٠ - ١٩٠٠"**. وكان القاضي الشرعي على رأس هذا الجهاز ومن أهم موظفي المحكمة. ووجد إلى جانب القاضي عدد من الموظفين الآخرين كالكتبة والمحضرين والمترجمين وبعض الموظفين الآخرين من خارج المحكمة ممن كان لديهم الخبرة والمعرفة في الكشف عن بعض الحوادث ومعاينتها. كما بين البحث دور المفتي في تقديم الفتاوى في بعض المسائل الفقهية بناء على طلب القاضي الشرعي أو بعض الأفراد.

أما **البحث الخامس** فكان بعنوان **"الدور الاجتماعي للمرأة المقدسية خلال الفترة ١٨٥٠-١٨٧٥"**؛ حيث بيّن المكانة الاجتماعية للمرأة المقدسية ومشاركتها في مختلف مجالات الحياة العامة في المجتمع المقدسي، واستعرض الكثير من الحالات التي ظهرت فيها المرأة المقدسية في المحكمة الشرعية للمطالبة بحقوقها، علاوة على دورها في الأوقاف ومساهمتها في وقف العقارات وتوليها أمور الولاية والنظارة على الوقف.

وتحدث **البحث السادس** الذي جاء بعنوان **"مظاهر عمرانية في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر – الدور نموذجاً"**، عن طبيعة دور المقدسيين مبيناً أجزائها المختلفة وملحقاتها وأشكالها والزخرفة الهندسية في بعضها، كما بين أيضاً عناصر البناء المستخدمة فيها.

ومزج **البحث السابع** الموسوم بـ **"التركات (المواريث) ودلالاتها الاجتماعية والاقتصادية في مدينة القدس ١٨٥٨-١٨٦٩"** بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي باعتبارهما مصدراً من المصادر الأساسية والمباشرة لمعرفة شؤون الأسرة المقدسية؛ فتناول حجم الأسرة والألقاب الاجتماعية وحجم التركات وطرق توزيعها على الورثة. كما تناول الديون التي اشتملت عليها بعض التركات وكيف شكلت مصدراً من مصادر الثروة لبعض المتوفين. وأخيراً استعرض البحث النقود التي كان يتداولها السكان وأثاث المنازل والملابس والحلي والمجوهرات.

وخصص **البحث الثامن** لدراسة تحليلية لأحد السجلات الشرعية وجاء بعنوان **"سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٢٢٦ لعام ١٧٣٣-١٧٣٤ دراسة تحليلية"**. واشتمل هذا السجل على ثلاثمائة قضية قدمت للمحكمة الشرعية تناولت موضوعات مختلفة من دعاوي وعقود زواج وتركات متوفين ووصاية شرعية ومبايعة عقارات وحصص بالصرتين السلطانية والمصرية وعقود تحكير واستئجار وهبة ووظائف دينية في بعض المدارس.

أما **البحث التاسع** والأخير فكان بعنوان **"الصرة السلطانية لعلماء القدس الشريف وفقرائها في العهد العثماني ١٧٠٠-١٩٠٠"**. وقد بين مختلف الأقسام التي اشتملت عليها دفاتر الصرة وأسماء الجماعات التي تضمنتها ممثلة بأصحاب الوظائف الدينية في كل من المسجد الأقصى وقبة الصخرة في القدس والحرم الإبراهيمي في الخليل، بالاضافة إلى جماعات انتسبت لعدد من محلّات المدينة وبعض الأماكن الأخرى كالمدارس والزوايا والربط والمقامات.

وسيلاحظ المتصفح لهذه البحوث وجود تداخل وتكرار في بعض المعلومات والهوامش، وعدم اعتماد طريقة توثيق واحدة فيها. وقد نجم ذلك عن أن كل بحث أعد ونشر مستقلاً عن الآخر وفقاً، لشروط نشر تتباين فيها المجلات التي نشرت فيها هذه البحوث أصلاً.

وفي النهاية، آمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم بما تضمنه من بحوث ودراسات مادة علمية هامة تجعل منه مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين بتاريخ القدس خلال العهد العثماني، تجعل منه إضافة نوعية لمكتبات الجامعات ومؤسسات الدراسات وطلبة العلم. فإن أصبنا فمن الله وعليه توكلنا، وإن أخطأنا فمن أنفسنا والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الأستاذ الدكتور محمد الحزماوي
الدوحة في الأول من شهر تشرين الأول عام ٢٠١٧

المبحث الأول

سجلات محكمة القدس الشرعية

مصدراً للتاريخ الاجتماعي لمدينة القدس

١٢٦٧هـ/١٨٥٠م – ١٣١٨هـ/١٩٠٠م[*]

(*) مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العدد ٦٤، ٢٠٠٧.

المقدمـة

تُعد سجلات المحاكم الشرعية من المصادر الأولية الرئيسة للباحثين في تاريخ المدينة العربية في العهد العثماني، نظراً لما تحويه من معلومات دقيقة، وغزيرة، ووافية تسهم في الكشف عن الكثير من الحقائق التاريخية في مختلف جوانب الحياة المختلفة من اجتماعية وعمرانية واقتصادية وإدارية وثقافية وتعليمية لا تتوفر في المصادر التاريخية الأخرى مطبوعة أم مخطوطة، لذا فإن أي دراسة لتاريخ المدينة العربية في العهد العثماني لا تعتمد على سجلات المحاكم الشرعية، ولم تفذ منها تبقى غير مكتملة وتفقد الكثير من قيمتها ورصانة معلوماتها.

وتمتاز المعلومات التي تقدمها السجلات الشرعية بالصدق والثقة بها، فقد خلت من التحيز والأهواء، إذ لم تدوّن من أجل التاريخ، ولم يكن القاضي الشرعي لدى فصله في القضايا المعروضة عليه، أو كتّبة المحكمة لدى تدوينهم للحجج الشرعية، يدركون بأن هذه القضايا و الحجج ستكون في المستقبل محط اهتمام الباحثين والمؤرخين لاستخراج المعلومات منها بهدف الكتابة التاريخية.

وتكمن الأهمية الاجتماعية للسجلات الشرعية في أنها ترصد مختلف أوجه الحياة الاجتماعية وجوانبها، إذ تقدم معلومات قيمة وذات شأن عن التكوين الطبقي للمجتمع المقدسي وتقسيماته السكانية، كما توفر لنا تفصيلات جزئية عن قضايا الأسرة كعقود الزواج، وقيمة المهور، والطلاق، والمخالعة والوصاية، والإرث،والنفقات،وتزودنا أيضا بمعلومات هامة عن الحياة الثقافية، والتعليمية في المدينة من كتاتيب، ومدارس، ومعلمين، ومكتبات، وتعرفنا أيضاً على مختلف أوجه النشاط العمراني في المدينة من مساجد وجوامع وزوايا وتكايا وكنائس وأديرة وخانات وأسبلة وأفران ومطاحن ومقاهي ومصانع، وأسواق المدينة ومحلاتها وخطوطها وعقباتها. والأهم من ذلك كله المعلومات التي تحويها السجلات حول دور المدينة من حيث مكوناتها الداخلية والمواد المستخدمة في البناء.

وتعرفنا السجلات على الملابس التي كان يرتديها السكان، ومحتويات دورهم من أثاث وأدوات منزلية وكيف كانت تتباين من أسرة لأخرى تِبعاً للوضع الاجتماعي والاقتصادي لتلك الاسرة.

التقسيمات السكانية:

تعرفنا السجلات الشرعية على مختلف التقسيمات السكانية بالمدينة، وتوزعاتهم الجغرافية على مختلف محلات المدينة، إذ تبين مختلف الدعاوى والمعاملات المرفوعة للمحكمة الشرعية من بيع وشراء وإرث وتركات ودين ووصاية وزواج وطلاق ومخالعة، أسماء الأسر المقدسية وبعض الأسر الريفية، علاوة على المقيمين والمستوطنين بالمدينة والبلدان التي قدموا منها. وسنذكر فيما يلي أسماء المحلات، والأسر التي كانت تقطن في كل محلة.

١. **محلة باب العامود:** نسيبة العلمي، وهبة، الآلاتي، زعترة، اللبان، عكه، الصالحاني، بشناق، الكيماوية، الأشقر، العمادي، ذياب، مرقصة، الدمياطي، الطزيز، أبو دلو، السكران، قرش، مشعشع، شهاب الغزي، الوعري، طنطش، السعدي، السمان، سرندح، النعاجي، الهندي، مبسطة، الدباغ، النمري، الطائع، القصاص، التوتنجي، ادكيدك، البرغلي، الشامي، قطينة، كاملة، السلموني، نسيبة، القضماني، الداودي، حمدية، برجاس، العفيفي، الخراز، زلاطيمو، الطحان.

٢. **محلة باب حطة:** الشلتموني، شكي مكي، الملاعبي، الحوراني، الفقاري، الدلال، علون، حجازي، البرادعي، القصباتي، الفواخيري، الصفدي، الصيداوي، فزاعة، السنوسي، نوارة، الكردي، الحلواني، البوشناق، العسلي، القضماني، السقا، جوزع، عرفة، القاعود، الجبشة، الخلفاوي، أبو شامة، الفقاعي، الدباغ، زناده، الطبجي، الشريف، الشلشموني، الخزينة، قريطم، الكلوته، الهبل، طه الخليلي، عكة، حبيش، لقاطة الخليلي، كبكخ، الأحمر، الياقطاني، الداودي، السليمي، الجلاغي، الخطيب، حدوتة العلم، العلمي، الخالدي، ازحيمان، كمال، الرملاوي، الخواجكية، سرندح، أبو فرحة، قليبو، صب لبن، الدويك، سنقرط، عابدين، الحرباوي، القرجولي، الصمادي.

٣. **محلة السلسلة:** الترياقي، الصيداوي، الإسلامبولي، الخالدي، طوطح، القزاز، الشهابي، القطب، الشرباتي، العسلي، الدقاق، عويضة، الظاظا، الطبنغا، سنقرط.

٤. **محلة الواد:** الدسوقي، الفقاعي، التنبل، الشعباني، العشي، العكليك، حجيج، القطب، النشاشيبي، الموقت، الحشاش، جودة، أبو شامة، نسيبة، الصالحاني، الجماعي، غنيم، البلبيسي، طوطح، المهتدي، القطان، قميع، أبو الخير، عويضة، السروري، الكيال، الأرناؤوط، الحسيني، الزغلول.

٥. **محلة الشرف:** البشيتي، النمري، العلمي، عويضة، القطب، أبو عرب، أبو شامة، البدوي، أبو نبهان، سرندح، الأزبكي.

٦. **محلة سيدنا داود:** حبية، الأشرم، الجاعوني، العسلي، غضية، طقش، الدقاق، البشيتي، رصاص، عويضة.

٧. **محلة المغاربة:** الطحان، حنكرة، أبو السعود، طوطح، صافت، رمضان، العباسي، قنبر، المصري.
٨. **محلة النصارى:** الوعري، العلمي، أبو حمدة، حجيج، البنا، القطب، الحواش.

يبدو واضحاً من خلال توزع العائلات السابقة على مختلف محلات المدينة قلة التقوقع والتكتل العائلي في محلة واحدة، إذ أقامت أسر مختلفة للعديد من العائلات المقدسية في أكثر من محلة كالحسيني ونسيبة والنمري والعلمي وعويضة والخالدي والدباغ والعسلي والصالحاني والمهتدي والوعري والقطب؛ ومع ذلك فقد اقتصرت إقامة عائلات أخرى في محلة واحدة، ولعل ذلك عائد لصغر حجمها مقارنة مع العائلات الكبيرة، ففضلت هذه العائلات الإقامة في محلة واحدة لتكون أسرها متجاورة وقريبة من بعضها البعض للحفاظ على تماسكها و عدم استضعافها من قِبل العائلات الأخرى فيما لو توزعت أسرها على محلات عدة.

كما يظهر عدد العائلات في كل محلة حجم تلك المحلة، إذ يتضح بان محلتي باب حطة و باب العامود من اكبر محلات المدينة.

ويُلاحظ على أسماء بعض العائلات المقدسية أن بعضها حمل أسماء الحِرف التي كان يمارسها الأجداد وورثها عنهم الآباء والأبناء، فبعضها يدل على صناعة النسيج أو ما يرتبط بها كالصباغ والقطان والدباغ، بينما كان بعضها يدل على خدمات عامة للسكان المحليين أو الوافدين على المدينة من القرى المجاورة كالطحان والبرادعي "نسبة إلى البردعة وهي ما يوضع على ظهر الدابة"، في حين كان بعضها يدل على حِرف اقتصرت خدماتها لسكان المدينة كاللبان والسمّان والقضماني والحلواني والدقاق والترياقي والبرغلي والعسلي والفواخيري والكيال والقصباتي.

وحملت بعض الأسر أسماء المناطق التي قدمت منها سواء من خارج فلسطين، أو من المدن والقرى المجاورة، فنجد من خارج فلسطين عائلات الصالحاني ولعلها نسبة إلى الصالحية بدمشق، والدمياطي نسبة إلى دمياط بمصر، والهندي نسبة إلى الهند، والشامي نسبة إلى دمشق التي تُعرف و ما تزال بالشام، والحوراني نسبة إلى حوران، والصيدواي نسبة إلى صيدا، والمصري نسبة إلى مصر. أما العائلات التي تنتمي إلى مناطق، فلسطينية فنجد منها الرملاوي نسبة إلى الرملة، والغزي نسبة إلى غزة، والصفدي نسبة إلى صفد، وهناك عائلات أخرى كانت تنتمي لمدينة الخليل كالدويك وطه ولقاطه والحرباوي و عابدين و صب لبن.

وتدل ألقاب بعض الأسر إلى انتمائها لأصول غير عربية، كالبشناق والكردي والأرناؤوط والظاظا والطبنغا والخواجكية. في حين حملت عائلات أخرى الوظيفة التي كان يمارسها الأجداد، كعائلة الموقت و هي نسبة إلى الذي كان يحدد موعد الآذان في الحرم.

ويزودنا السجل الشرعي بأسماء الأسر المسيحية في المدينة بمختلف طوائفها من أرثوذكس وكاثوليك ولاتين وبروتستانت، ويُلاحظ أن معظمهم سكن بحارة النصارى، ومن هذه الأسر: صافية، غطاس، سابيلا، فرنسيس، سنيورة، ساباط، الفروجي، الجوكيري، الجلاد، الصوابيني، قسيسية، السكاكيني، جوهرية، كتن، بلاطة، الزنانيري، السلطي، برامكي، القندلفت، جورجي، أبو شهلا، انسطاس، الهولي، فراج، الشماع، حنانيا، البسطولي، القرعة.

ومن الأسر المسيحية في بيت لحم: القنواتي، الريادي، الرغراغ، المصور، رباع، الهودلي، صافية، أبو حلوة، عواد، الجدع، السكسك، عصفور، زرزر، دميان، دحبورة، الحيحي، سمعان، صابات، الطبش، العكرماوي، الأعمى، طشية، الوادي، الزغبي، بابون، دعيق، مرقص، النجار، البطارسة، ازميرية، الجبرية، التلاحمة. أما في رام الله فكان فيها أسر البدري، أبو خشان، أبو شنارة، أبو جغب، القاعود، غنايم.

أما العائلات الإسلامية في القرى فمنها:

١. **عين كارم:** الحدبية، عرباش، سمور، صالحية، كنوعة، اشهيل، أبو لية[١]، أبو صفية، سمرين، خروبة، الصواني[٢]، نعواش، جلال، ابليبلة، منون[٣]، خلف، جبران[٤].
٢. **سلوان:** أبو خاطر، أبو قلبين، العلوات[٥]، بربر[٦]، سمرين[٧]، العباسي، الغول، الزغل، جلاجل، افتيحة، أبو ذياب[٨]، القنبر[٩].
٣. **الطور:** أبو الهوى، أبو غنام، الصياد، اسبيتان، أبو لبن، عويص[١٠].

---

(١) سجل ٣٧٩، ٩ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٧.
(٢) سجل ٣٧٤، ١٠ صفر ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٤٢؛ سجل٣٧٨، ٢٥ شعبان ١٣٠٦هـ/، ص١٤٧.
(٣) سجل ٣٧٤، ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٤.
(٤) سجل ٣٧٨، ٩ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٢٤.
(٥) سجل ٣٤٧، ٥ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٤.
(٦) سجل ٣٧٤، ١٩ شوال ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١١٠.
(٧) سجل ٣٥٣، ٩ رمضان ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٥٥.
(٨) سجل ٣٧٩، ٢٩ رجب ١٣٠٧هـ/ م، ص٣٥.
(٩) سجل ٣٥٦، ٢١ محرم ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص٤٥.
(١٠) سجل ٣٦٠، ١٠ ربيع الأول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١١٠.

٤. **لفتا:** خشروم، حميدان[١]، أبو طاعة، شحادة، نصرة، اسليم[٢]، حمودة، ريان، النجار[٣]، الخطيب[٤]، أبو ليل[٥]، أبو شلبك، نصار[٦]، حميدة[٧]، زيادة[٨]، صيام، الأعرج[٩].
٥. **بيت حنينا:** أبو حمدة[١٠]، شومان، أبو زهرية، مشعل[١١].
٦. **المالحة:** علقم، معلا، برهوم، قطامش، جابر، حميدان، شرارة، طنطش[١٢]، بدر، اوحيش[١٣]، أبو مقحار، قوارة[١٤]، الفسيفسي، الحنيش[١٥].
٧. **بيت صفافا:** أبو دلو، عيسى[١٦]، عليان[١٧].
٨. **أبو ديس:** أبو هلال، ربيع، عريقات، جفال، قريع[١٨].
٩. **السواحرة:** الهلسة، العويسات، الجعافرة، اشقيرات، زعاترة[١٩].
١٠. **العبيدية:** الردايدة، العثامنة، أبو سرحان، الخطيب، الربايعة، الصباح، صالح[٢٠].
١١. **بيت إكسا:** زيادة[٢١]، الخطيب[٢٢]، زايد، برهوم، الشاعر[١]، زهران، أبو صافية، محسن، غيث[٢].

---

(١) سجل ٣٧٤، ٤ رجب ١٣٠٤هـ/١٨٨٦من ص٩٥.
(٢) سجل ٣٦٠، ٢٧ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٩٦.
(٣) سجل ٣٦٠، ٢٧ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٩٧.
(٤) سجل ٣٨٣، ١٤ صفر ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٥٣.
(٥) سجل ٣٤٧، ١١ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٨٠.
(٦) سجل ٣٧٤، ٢٢ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٨٢.
(٧) سجل ٣٧٦، ٩ رجب ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٣١.
(٨) سجل ٣٧٩، ٢٩ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٤٤.
(٩) سجل ٣٥٣، أواسط ربيع الأول ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧.
(١٠) سجل ٣٤٧، ١٥ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٨٦.
(١١) سجل ٣٦٠، ٣ جمادى الأولى ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص٣٥٤.
(١٢) سجل ٣٦٠، ٥ ربيع الأول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٠١.
(١٣) سجل ٣٨٣، ١٨ ربيع الأول ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٦٦.
(١٤) سجل ٣٤٧، أواخر جمادى الأولى ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٦٩.
(١٥) سجل ٣٨٣، ١٤ صفر ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٥٣.
(١٦) سجل ٣٧٤، ٨ جمادى الثانية ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٧٨.
(١٧) سجل ٣٦٠، غرة محرم ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص٢٤٢.
(١٨) سجل ٢٨٤، ١٣ رجب ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، بدون رقم.
(١٩) سجل ٣٤٧، غرة رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٠٩.
(٢٠) سجل ٣٧٨، ١٧ رجب ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٣٨.
(٢١) سجل ٣٤٧، ١٢ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٨٢.
(٢٢) سجل ٣٤٧، ٢١ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٩٩.

١٢. **شعفاط:** المشني[٣]، ادعيس[٤].

١٣. **صورباهر:** دبش[٥].

١٤. **الجيب:** أبو العدس[٦]، الخطيب، اوشاح، أبو حمود، سالم، أبو طبون[٧]، الحج، سالم، الفارح، أبو سعيدو، العطعوط، ادغيم، حمود[٨].**العيزرية:** أبو دعموس[٩]، فرعون[١٠]، البو[١١]، أبو رومي[١٢].

١٥. **دير ياسين:** سمور، حميدة[١٣].

١٦. **قلونية:** درباس، الخطيب، سالم، شعلان[١٤].

١٧. **راس أبو عمار:** عليان[١٥].

١٨. **حزما:** مبارك[١٦]، أبو حلو، كنعان، عامر[١٧]، أبو خليل، العمري[١٨].

---

(١) سجل ٣٥٣، أواسط ربيع الأول ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧.
(٢) سجل ٣٧٤، ٢٩ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٢.
(٣) سجل ٣٤٧، ١١ جمادى الثانية ١٢٨٠١هـ/١٨٦٣م، ص٨٠.
(٤) سجل ٣٥٣، ٥ ربيع الثاني ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٦.
(٥) سجل ٣٥٣، ١٧ جمادى الثانية ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٩٩.
(٦) سجل ٣٤٧، ٢١ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٩٩.
(٧) سجل ٣٤٧، أواسط ذي الحجة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٨٠.
(٨) سجل ٣٦٠، ١٢ ذي القعدة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٨٤.
(٩) سجل ٣٧٩، ٢٩ رجب ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٣٥.
(١٠) سجل ٣٧٤، ١٩ شوال ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١١٠.
(١١) سجل ٣٧٨، ٧ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٤.
(١٢) سجل ٣٨٣، ١٨ ربيع الأول ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٦٦.
(١٣) سجل ٣٧٩، ٢٩ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٤٤.
(١٤) سجل ٣٨٣، ٣٠ جمادى الثانية ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٠٤.
(١٥) سجل ٣٧٨، ٩ جمادى الولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٢٤.
(١٦) سجل ٣٨٣، ٢٠ شعبان ١٣١٠هـ/١٨٩٢، ص٩٩.
(١٧) سجل ٣٨٤، ٢١ جمادى الأولى ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ص١٩٩.
(١٨) سجل ٣٣٥، غرة ربيع الأول ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١١١؛ سجل ٣٧٨، ٧ شعبان ١٣٠٦ هـ/ ١٨٨٨ م، ص٤٤.

١٩. **عناتا:** علوي[١]، أبو هنية[٢].
٢٠. **قطنة:** أبو ريالة، الحايك، الزغاري، عليان[٣].
٢١. **أبو غوش:** أبو غوش[٤]، قطيش[٥].
٢٢. **الولجة:** أبو خيارة، حسين[٦].
٢٣. **أريحا:** الغوج، السراديح، الجلايطة، العواجنة[٧].
٢٤. **بيت دقو:** مرار[٨]، ريان[٩].
٢٥. **بيت سوريك:** كراجة[١٠].
٢٦. **بدو:** بدوان[١١].
٢٧. **دير دبوان:** الخطيب، أبو شمعة، سلامة، الحشاش، عوض الله، شعلان[١٢].
٢٨. **دير أيوب:** أبو دهاك، طينة[١٣].
٢٩. **الرام:** عدوية[١٤].
٣٠. **بيت اجزا:** عوض[١٥].
٣١. **بتير:** أبو نعمة[١٦].

أهل الذمـة:

---

(١) سجل ٣٧٨، ٧ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٤.
(٢) سجل ٣٧٩، ٢٣ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٣.
(٣) سجل ٣٨٣، ٣٠ ربيع الول ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٨١.
(٤) سجل ٣٥٤، أواسط جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٢.
(٥) سجل ٣٤٩، ٢٥ رجب ١٢٨٩هـ/١٨٦٤م، ص٧٠.
(٦) سجل ٣٧٤، ٢٦ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٠٠.
(٧) سجل ٣٧٨، ٢٢ ربيع الثاني ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٢٣٠.
(٨) سجل ٣٧٨، ١٧ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٨٨م، ص١٤٥.
(٩) سجل ٣٥٤، أواسط جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٠.
(١٠) سجل ٣٧٤، ٢٣ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٣.
(١١) سجل ٣٥٤، أواسط جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٠.
(١٢) سجل ٣٧٤، ٢٣ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٣.
(١٣) سجل ٣٧٤، ١٤ شوال ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٠٥.
(١٤) سجل ٣٨٣، ٢٠ صفر ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٢٧.
(١٥) سجل ٣٧٨، ١٧ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩١م، ص١٤٥.
(١٦) سجل ٣٨٣، ١٤ شوال ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٦١.

١. **المسيحيون:** أقام المسيحيون بمختلف طوائفهم بمدينة القدس وبعض القرى المجاورة مثل بيت لحم وبيت جالا ورام الله وجفنا، وقد تركزت الغالبية بمدينة القدس بمحلة النصارى، وقلما كانت السجلات تشير إلى المذاهب المسيحية المختلفة خلال تقديم الدعاوى بل كانت تشير إلى فلان الرومي ولا نعرف إذا كان أرثوذكس أم كاثوليك، كما أشارت السجلات أيضاً إلى فلان اللاتيني، دون تحديد مذهبه، فمثلاً: "ادعى إبراهيم بن عيسى الجعار اللاتيني على حنا بن إلياس غانم الرومي..."(١). و "ادعى غانم خليل نصار الرومي على عبد الله جريس نخلة الرومي..."(٢)، وكان لكل طائفة مختار وهيئة اختيارية ترعى مصالحها، فقد كان يعقوب جبرائيل أيوب العراج مختار طائفة اللاتين بقصبة بيت لحم(٣).

٢. **اليهود:** تركز الوجود اليهودي بمدينة القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمحلة اليهود، وإن أقامت بعض الأسر اليهودية في محلات أخرى، وقد ميزت سجلات المحكمة الشرعية بين اليهود العثمانيين وغيرهم من اليهود الذين قدموا من بعض البلدان الأوروبية، فكانت تشير إلى اليهودي العثماني باسم اليهودي الموسوي العثماني(٤)، بينما تذكر الدولة التي يتبع إليها اليهودي الأوروبي، فمثلاً "حضر الخواجة ميخائيل إبراهيم نتان الموسوي من تبعة دولة اوستريا الفخيمة من سكان القدس الشريف..."(٥). وكان النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد هجرة يهودية إلى فلسطين من عدة بلدان أوروبية كبريطانيا(٦) وأسبانيا(٧) والنمسا والمجر(٨). وأشارت السجلات إلى اليهود الذين قدموا من بعض البلدان العربية، كمراكش(٩) والعراق(١٠). وقد شكل اليهود المغاربة طائفة خاصة بهم عرفت بطائفة المغاربة الموسوية، ومن مخاتيرها مردخاي إسحق يعقوب(١١) ومردخاي بن مير بن موسى(١٢) وشوعة بن ايليا بن إسحق(١). كما وجد أيضاً طائفة اليهود الاشكنازيم

---

(١) سجل ٣٥٨، ١٧ محرم ١٢٨٩م، ١٨٧٢م، ص١٩.
(٢) سجل ٣٥٨، ١٠ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص١٢٥.
(٣) سجل ٣٧٤، ٢٧ ربيع الأول ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٢.
(٤) سجل ٣٨٦، ١٤ جمادى الثانية ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٦.
(٥) سجل ٣٨٦، ٢٩ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٨.
(٦) سجل ٣٧٤، ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١١٨.
(٧) سجل ٣٨٣، ٨ شعبان ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٢١.
(٨) سجل ٣٨٣، ٢٤ صفر ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٥٧.
(٩) سجل ٣٧٨، ٢٤ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٨.
(١٠) سجل ٣٧٨، ٩ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٨.
(١١) سجل ٣٧٨، ٢٦ صفر ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٨٠.
(١٢) سجل ٣٧٨، ٢٦ جمادى الأولى١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٣.

وانقسمت إلى قسمين: السكناج البروشيم[٢] والسكناج الحسوديم[٣]، وكان لكل منهما حاخامات ومخاتير، فمن حاخامات البروشيم موسى نحاميه كهانة ودوبير ميخل بودكوبس وزلمان حاييم بنيامين[٤]. كما كان لطائفة السكناج بشكل عام مختار أو أكثر، فمن مخاتيرهم مراد بن شمويل بن تودرس وسليمان مردخاي[٥]. وأشارت السجلات إلى قيام اليهود بمختلف النشاطات الاقتصادية في المدينة من بيع وشراء وتجارة وصرافة وزراعة.

العناصر الوافدة

وفدت على مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عناصر من مختلف البلدان العربية للبحث عن فرص عمل في مجالات الزراعة والتجارة والوظائف الحكومية والخدمات العامة والخدمة العسكرية، وساهمت هذه العناصر في انتعاش الحياة الاقتصادية في المدينة حيث شاركت في مختلف الفعاليات الاقتصادية والتجارية، وقامت بعضها بشراء وبيع الأراضي والدور والأفران والمطاحن والمقاهي والخلو الشرعي، علاوة على دورها في وقف العقارات بمختلف أنواعها. فمن المغرب العربي قدمت إلى القدس عناصر من مراكش عرفت باسم المدن التي قدمت منها كالمكناسي نسبة إلى مكناسة[٦] والرباطي نسبة إلى الرباط[٧] والسوسي نسبة إلى سوسة[٨] والقسنطيني نسبة إلى قسنطينة[٩]. أما من مصر فقد قدمت عناصر من مدن دمياط والمنصورة والقاهرة[١٠]. أما العناصر الشامية فكانت من مدن حلب[١١] وصيدا[١٢] وبيروت[١٣] وحماة[١٤] وطرابلس[١٥] واللاذقية[١] والسلط[٢]. ووفدت إلى إلى المدينة أيضاً عناصر من الأكراد[٣].

---

(١) سجل ٣٧٤، ١١ محرم ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٣١.
(٢) سجل ٣٧٤، ١٩ شعبان١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٩.
(٣) سجل ٣٧٤، ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١١٧.
(٤) سجل ٣٧٤، ١٩ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٩.
(٥) سجل ٣٦١، ٩ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/١٨٨٧م، ص٨٠.
(٦) سجل ٣٧٨، ١٤ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٥.
(٧) سجل ٣٧٨، ١٤ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٥.
(٨) سجل ٣٧٤، ١٩ ربيع الأول ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٤٥.
(٩) سجل ٣٧٤، ٧ شوال ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٠٣.
(١٠) سجل ٣٧٤، ١٠ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.
(١١) سجل ٣٧٩، ١٨ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٩.
(١٢) سجل ٣٧٩، ٢٦ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٥.
(١٣) سجل ٣٨٣، ٣ صفر ١٣١٢هـ/١٨٩٤٧م، ص٢٥٥.
(١٤) سجل ٣٨٣، ٣٠ جمادى الثانية ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٠٤.
(١٥) سجل ٣٤٧، ١٧ رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٤٢.

والتكارية[٤] ودارفور[٥] وطرابزون[٦] وبتليس[٧] واليمن[٨]. ووفد أيضاً عناصر من مدن إسلامية أخرى فمن الهند نجد عناصر تنتمي إلى مدينة لاهور وكشمير وبيشاور، فتذكر إحدى الحجج؛ ادعى "شرف الدين بن محمد عزيم الهندي من أهالي مدينة لاهور المستوطن بالقدس الشريف على نور بنت ميران من أهالي مدينة كشمير المستوطنة بالقدس الشريف المعرف بذاتها كل واحد من عبد الكريم بن محمد عزيم بن زين الدين ومستقيم بن محمد عزيم بن زين الدين الهنديين كليهما من أهالي مدينة بيشاور المقيمان بالقدس الشريف..."[٩]. وكان الهنود قد عاشوا ضمن زاوية خاصة بهم تعرف باسم زاوية الهنود، واعتمدوا في معاشهم على الأوقاف التي أوقفت على زاويتهم، والمساعدات المالية التي تقدمها لهم خزينة القدس والمساعدات العينية التي تقدمها تكية خاصكي سلطان مثل الخبز والشوربة[١٠]. كما وفد إلى مدينة القدس عناصر من مختلف المدن الفلسطينية كالخليل ونابلس وصفد ويافا وحيفا والرملة واللد.

ويُلاحظ أن العناصر الوافدة كانت تقيم في مختلف محلات المدينة ولم يكن هناك محلة خاصة بهم باستثناء محلة المغاربة حيث كانت معظم العناصر الوافدة من بلدان المغرب تقيم في هذه المحلة، كما يُلاحظ أيضاً أن هذه الإقامة كانت إما مؤقتة وفي هذه الحالة كان السجل الشرعي يشير إلى ذلك بعبارة "الموجود بالقدس عن طريق المسافرة"[١١]، وإما إقامة دائمة، حيث يشير إلى ذلك السجل الشرعي بعبارة "المتوطن بالقدس الشريف"[١٢].

وقد ساد بين مختلف الطوائف الدينية في مدينة القدس علاقات المودة والتآلف وحسن الجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة، فقد اعتمدت محكمة القدس الشرعية شهادة المسيحيين بالنسبة للمسلمين وبالعكس[١٣]، ويُلاحظ أن المسيحيين والمسلمين كانوا يوكلون بعضهم بعضاً في مختلف القضايا وبخاصة البيع والشراء، على عكس اليهود إذ قلما كان

---

(١) سجل ٣٦٠، ٩ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٣٣.
(٢) سجل ٣٧٤، ٢٠ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٦.
(٣) سجل ٣٧٨، ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٢.
(٤) سجل ٣٥٤، ١٧ رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٣.
(٥) سجل ٣٧٩، ٢ ربيع الثاني ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٣٩.
(٦) سجل ٣٧٩، ٦ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٥.
(٧) سجل ٣٨٣، ٢٩ ربيع الثاني ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٣٣.
(٨) سجل ٣٨٣، ١٧ ذي القعدة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٩٣.
(٩) سجل ٣٧٤، ٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٧١.
(١٠) زياد المدني، القدس وجوارها ١٨٣١-١٩١٨، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٣٥.
(١١) سجل ٣٧٤، ٢٠ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٦.
(١٢) سجل ٣٧٤، ١٩ ربيع الأول ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٥.
(١٣) سجل ٣٤٤، ٣ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٠٧.

يهودي يوكل مسلما في قضاياه، ومن الأمثلة على تبادل الوكالات بين المسلمين والمسيحيين، فقد "اشترى الحاج إبراهيم آغا أبو الهوى بالوكالة الشرعية عن الراهب ميخائيل أفندي ترجمان رهبان الروم بالقدس من الخواجة بنابوت أفندي قوجه باش ملة الروم بالقدس الوكيل الشرعي عن عبد الله الفندقجي بن ميخائيل الرومي... جميع الدار القائمة البنا بالقدس بباب العامود..."[1]. وفي حجة ثانية "ادعى الخواجة بانكو بن خليل السنتو الرومي بالأصالة عن نفسه وبالوكالة الشرعية عن الشيخ مصطفى بن المرحوم الشيخ أحمد أفندي الداودي على إسحق بن سالم الخليلي..."[2].

واندمجت الطوائف الثلاث في عمليات البيع والشراء فكان المسيحي يبيع اليهودي عقارا أو جزءاً من عقار[3] والعكس[4]، ويشتري اليهود عقاراً من مسلم[5]. واشترك المسلمون والمسيحيون في ملكية عقارا واحدا مثال ذلك أن قطعة أرض تقع بالمصرارة كانت ملكاً مشتركاً بالتفاضل للسيدة حسب كريمة الحاج يوسف داود الخالدي وسعد الدين عبد القادر يوسف الخليلي وعمته وصفية يوسف الخليلي وحنه بنت الخواجة حنا بن كارنو الجلاد اللاتيني وإلياس بن الخواجه حبيب بن بولص الكاثوليكي، حيث امتلكت حسب ثمانية قراريط، وامتلك سعد الدين وعمته وصفية خمسة قراريط وخمس قيراط وثلثين خمس قيراط، وامتلكت حنه كارنو قيراطين وثلاثة أخماس قيراطين وثلث خمس قيراط بينما كانت حصة إلياس ثمانية قراريط[6]، ولم يكن هناك تمييز في تأجير العقارات، فقد استأجر الخواجة سليمان السكناجي دار بخط الشيخ القرمي تابعة لوقف الحاج حسين قميع[7]. ولم تكن محلات القدس مقتصرة على طائفة دون أخرى، بل اندمج السكان على اختلاف مذاهبهم وإن شكلت بعض الطوائف أغلبية في بعض المحلات، فكان أبراهام السكناجي يسكن في محلة النصارى، وسكن حاييم شمويل السكناجي بمحلة باب العامود[8]. ووجد في حوش الملك بحارة اليهود دور لعائلات إسلامية كدار عائلة غنام ودار الحاج حسين قميع ودار محمد أبو فرحة[9]. وفي محلة النصارى أشارت السجلات إلى دار علي سالم أبو حمدة

---

(١) سجل ٣٥١، ٩ محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢٨٨.
(٢) سجل ٣٥٨، ٢ رمضان ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٩٨.
(٣) سجل ٣٥١، ١٩ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٥٠.
(٤) سجل ٣٣٤، ١٠ جمادى الثانية ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، ص٧٤.
(٥) سجل ٣٤٧،اواخر ذي الحجة،١٢٨٠ه/١٨٦٣م، ص٢٧٤.
(٦) سجل ٣٧٤، ١١ ذي الحجة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٣٤.
(٧) سجل ٣٥١، ٤ صفر ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣١٦.
(٨) سجل ٣٦٣، ٣ جمادى الثانية ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٢٣٩.
(٩) سجل ٣٤٧، أواسط ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣٤.

ودار أمين أبو حمدة[١] ودار مصطفى أحمد الحواش وعبد الرحمن الحواش[٢] ودار محمد أبي الفضل العلمي[٣].

ووجد في محلة الواد دار حاييم يوسف المزلق ودارٌ لمرضى طائفة اللاتين[٤]، وربما اشترك أبناء الطوائف في ملكية عقار والسكن فيه معاً، فقد امتلكت سارة مردخاي الموسوية ستة قراريط بدار بمحلة الشرف ويحدها قبلة دار وقف عبد القادر القطب وتمامه دار بيد شحادة القطب وشرقاً دار وقف الشيخ معتوق القطب وشمالاً الطريق العام وفيه الباب وغرباً دار وقف صالح العسلي[٥]. وبالتالي لم تكن دور المسيحيين واليهود متقوقعة على بعضها في محلتي اليهود والنصارى بالمدينة بل جاورت دور المسلمين وينطبق ذلك أيضاً على المحلات الأخرى التي كانت تقطنها أغلبية إسلامية.

ومما يدلل على انسجام الطوائف والمساواة في التعامل أن اتباع المذاهب المختلفة كانوا يستدينون من بعضهم البعض، فقد استدان كل من إبراهيم ومحمود أولاد سليمان اللحام ومحمد بن علي ومحمد بن الشيخ عليان النحاليني من قرية بيت عطاب ١٤.٥ ليرة عثماني من الحاخام مئير بناجيل حاخام باشي الطائفة الموسوية بالقدس بكفالة بعضهم البعض[٦] واستدان عبد السلام موسى عمران الخالدي ٣٠٠ ليرة ذهبية فرنسية من الخواجة يوسف عازر اليهودي، ولما كان لعبد السلام بذمة كل من الحاخام عيزر جبرائيل والحاخام يعقوب لومن والحاخام شمويل هومين دينٌ بقيمة ٣٠٠ ليرة فرنسية وذلك مقابل بيع وفاء جميع الدار الواقعة بمحلة الواد مؤجلاً ذلك بذمتهم لمضي سنة، فقد وكل عبد السلام الخواجة يوسف في طلب وتحصيل المبلغ المذكور من المديونيين الثلاث ومقاصصة ذلك بالمبلغ الذي استدانه منه، ووكله أيضاً في بيع الدار المرهونة عند حلول الأجل بيعاً باتاً إذا لم يدفعوا له نظير المبلغ المذكور[٧].

ووجد في تركة صالح عمر نسيبة ديون على عدة أشخاص يهود ومسيحيين، فكان له بذمة زالمة السكناجي ٥٦٠٠ قرش وبذمة شلومو أبو حديد ٤٨٤٠ قرشاً وبذمة حنه السكناجية ٢٠٠٠ قرش وبذمة إسحق أبو العافية اليهودي ١٧٦٠ قرش وبذمة ناصر قرط الرومي ٧٦ قرشاً وبذمة بولص الحلاق ٣٤٧٢ قرشاً[٨].

---

(١) سجل ٣٧٨، غرة ذي القعدة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٥٣.
(٢) سجل ٣٧٨، ١٥ رجب ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٢٩.
(٣) سجل ٣٧٨، ٢٢ رجب ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٣٠.
(٤) سجل ٣٧٨، ٢٨ ذي القعدة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٦٣.
(٥) سجل ٣٧٨، ١٠ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٨.
(٦) سجل ٣٧٤، ٢٦ جمادى الثانية ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٩.
(٧) سجل ٣٧٤، ١٤ رجب ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩١.
(٨) سجل ٣٥١٤، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٧٢.

وبالرغم من التآلف والانسجام بين مختلف الطوائف الدينية، غير أنه كان يشوبها أحياناً بعض النزاعات وأعمال القتل، من ذلك قيام حنا القبطي اللاتيني بقتل حاييم مسعود المغربي اليهودي[١] وقيام حنا مبارك موسى اللاتيني بقتل حسين علي من قرية دير دبوان[٢].

وأشارت السجلات إلى وقوع خلافات بين أبناء الطائفة الواحدة، مثال ذلك الخلاف بين الأقباط والأحباش على مفاتيح الكنيسة الواقعة بدير السلطان بمدينة القدس، فقد اشتكى المطران مسليوس مطران القبط بالقدس على ميخائيل الحبشي مطران الأحباش بعد قيام الأحباش بخطف مفاتيح الكنيسة من الأقباط بغير وجه حق، وذكر في شكواه أن مفاتيح الكنيسة كانت منذ القدم بأيدي الأقباط القاطنين بالقدس بإشراف بطريرك الأرمن بالمدينة، وكان يسمح للأحباش بأداء الشعائر الدينية داخل الكنيسة بأوقات معلومة، وقد تذرع الأحباش في سلبهم للمفاتيح أنهم "استدلوا من التواريخ أن الكنيسة المذكورة من قديم الزمان كانت منسوبة لطائفة الحبش"؛ وبالرغم من الأدلة والاثباتات التي أبرزها الأقباط التي تؤكد أنه قد جرت العادة منذ القدم بتسلمهم مفاتيح الكنيسة، إلا أن الأحباش رفضوا الانصياع لقرار متصرف القدس بتسليم المفاتيح للأقباط، مما اضطر المتصرف إلى تغيير المفاتيح القديمة وعمل مفاتيح جديدة وتسليمها للأقباط[٣].

الحياة العلمية والثقافية:

كانت مدينة القدس بسبب مركزها الديني والعلمي بؤرة تجمع لعدد كبير من العلماء والمدرسين وطلب العلم[٤]. فقد اشتهرت بكثرة المؤسسات الدينية والثقافية فيها من مدارس وجوامع ومساجد وزوايا وتكايا وغيره، ولعل كثرة هذه المؤسسات دليل على وجود الكتب والمكتبات فيها ولاسيما العلماء الذين يقومون بتأليفها أو تدريسها أو إجازة الطلاب بعلومها[٥]. واقتصرت المواد التي كانت تدرس فيها على العلوم الشرعية كعلم الحديث، والفقه، والتفسير، والفرائض، والقراءات، والعلوم اللسانية كالنحو والصرف واللغة والأدب.

---

(١) سجل ٣٤٧، ٢٧ رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٤٢.

(٢) سجل ٣٣٥، ٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٧٨.

(٣) سجل ٣٤٦، ٢٩ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٢٦٤.

(٤) سلامة النعيمات، "الحياة العلمية في القدس في القرن الثامن عشر من خلال سجلات المحاكم الشرعية" ضمن كتاب دراسات في مصادر تاريخ العرب الحديث، هند أبو الشعر، منشورات جامعة آل البيت، ١٩٩٨م، ص٧٨.

(٥) عبد الكريم رافق، "فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن الحادي عشر الميلادي إلى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي"، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، ٦ مجلدات، بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٠م، م٢، ص٩٠٥.

وفي عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م، أصدرت الدولة العثمانية أول قانون لتنظيم التعليم، وقد أصبح بموجبه الإشراف على التعليم بمختلف مراحله من مسؤولية الدولة، وتضمن مجانية التعليم وتعيين معلمين من غير رجال الدين[١].

وتمشياً مع عجلة التنظيمات، أصدرت الدولة في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م نظام المعارف العمومية الذي نظم التعليم في الدولة وعمل على تحديثه، وقسمت بموجبه المدارس إلى قسمين هما: المدارس العمومية أو الرسمية التي تتولى الدولة الإشراف عليها، واشتملت على خمس مراحل تعليمية هي: المرحلة الابتدائية، والرشدية، والإعدادية، والسلطانية، والعالية[٢]. أما القسم الثاني فقد اشتمل على المدارس الخصوصية التي تولت الدولة الإشراف عليها، غير أنها تركت أمر تأسيسها وإدارتها إلى الأفراد والجماعات الطائفية سواء كانوا من رعايا الدولة أو الأجانب، غير أنها اشترطت حصولها عند تأسيسها على ترخيص رسمي من نظارة المعارف في الولاية، وأن تكون شهادات الهيئة التدريسية فيها مصدقة من نظارة المعارف المحلية[٣].

وتمخض عن هذا القانون ضعف العلوم الدينية بمختلف أنواعها، فقد تعرضت البلاد لغزو البعثات التبشيرية، وفتحت فيها كثير من المدارس الأجنبية التي اتسمت بصبغة التبشير، كما أن التعليم العصري الذي بدأ في المدارس الحكومية الجديدة لم يعطِ العلوم الدينية مكان الصدارة، ولم تعر المدارس الأجنبية اهتماماً كبيراً بهذه العلوم[٤].

لقد زودتنا السجلات الشرعية بأسماء الكثير من المدارس ومواقعها ومراحلها وشيوخها ومتوليها، وكان معظمها يقع في أروقة الحرم القدسي، ويعني ذلك أنها متعلقة بالمسجد الأقصى أو إنها تدور بفلكه لا سيما أنه يعد قطب الرحى للحركة الثقافية والعلمية في المدينة، ومن هذه المدارس: المدرسة الحجرجية وهي من أوقاف خاصكي سلطان[٥]

---

(١) المدني، القدس وجوارها ١٨٣١-١٩١٨، ص٢٣٩.

(٢) عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، مصر، دار المعارف، ١٩٦٩م، ص٢٥٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٦٣.

(٤) كامل العسلي، "الحياة الفكرية في فلسطين"، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، م٣، ص٤٧٨.

(٥) سجل ٣٥٣، ٩ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧٩. وتقع المدرسة الحجرجية في عقبة الست. انظر: كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨١م، ص٢٩١. أما تكية خاصكي سلطان فتقع في عقبة التكية وهي الطريق التي تشكل استمراراً لطريق باب الناظر بعد أن تقطع طريق الواد. وتُعد هذه التكية أكبر =

ومن شيوخها صالح الحسيني[1]، والمدرسة الأمينية[2]، وكان الشيخ محمد أسعد عبد النبي المفتي الشافعي بالمدينة متولياً وناظراً عليها[3]، والمدرسة الباسطية[4] ومن شيوخها الشيخ علي الدجاني[5] والمدرسة الصلاحية[6] ومن شيوخها الشيخ عبد الرحمن الخالدي[7] والمدرسة الفخرية[8]، وكان الشيخ بكر أفندي أبو السعود الخلوتي متولياً عليها[9] والمدرسة الأمينية[10] والمدرسة الكريمية[11] والمدرسة الحمرا بمحلة النصارى[1] ومن شيوخها

= مؤسسة خيرية في فلسطين في العهد العثماني وقد أنشأتها زوجة السلطان سليمان القانوني روكسلانة (خاصكي سلطان) عام ٩٥٩هـ/١٥٥١م، وأوقفتها على وجوه الخير. انظر كامل العسلي، من آثارنا في بيت المقدس، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٢، ص٩-١٥؛ محمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، جزئين، عمان، منشورات البنك الأهلي الأردني، ١٩٩٩م، ج١، ص٢٤٩.

(١) سجل ٣٥٣، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧٩.

(٢) سجل ٣٧٣، ١٥ محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص١٠٣. وتقع المدرسة الأمينية في الجهة الشمالية من الحرم، بناها الأمير أمين الدين عبد الله عام ٧٣٠هـ/١٣٢٩م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. انظر: مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس و الخليل، ج٢،مكتبة النهضة،١٩٩٥ ص٣٩.

(٣) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٧.

(٤) سجل ٣٥٣، ١٥ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٣٠. وتقع المدرسة الباسطية شمال الحرم بالقرب من باب العتم، أول من فكر بإنشائها شيخ الإسلام شمس الدين محمد الهروي إلا أنه توفى قبل الانتهاء من بنائها، فأكمل بنائها القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل الدمشقي عام ٨٣٤هـ/١٤٣٠م. الأنس الجليل، ج٢، ص٣٩.

(٥) سجل ٣٥٣، ١٥ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٣٠.

(٦) سجل ٣٣٥، ١٥ محرم ١٢٧٣ هـ/١٨٥٦م، ص١٢٧. وتعد المدرسة الصلاحية من أقدم مدارس القدس وأكثرها شهرة، أنشأها صلاح الدين الأيوبي بعد تحرير القدس من الفرنجة عام ٥٨٣ هـ/١١٨٧م، وذلك في كنيسة صندحنة بالقرب من باب الأسباط. الأنس الجليل، ج١، ص٣٤٠.

(٧) سجل ٣٣٥، ١٥ محرم ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص١٢٧.

(٨) سجل ٣٤٥، أواخر ذي الحجة ١٢٧٨ هـ/١٨٦١م، ص١١٩. وتقع المدرسة الفخرية في الجهة الغربية الجنوبية للحرم، أوقفها القاضي فخر الدين أبو عبد الله محمد بن فضل ناظر الجيوش الإسلامية بالديار المصرية. الأنس الجليل، ج٢، ص٣٤.

(٩) سجل ٣٤٥، أواخر ذي الحجة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص١١٩.

(١٠) سجل ٣٧٨، ٢٣ شوال ١٣٠٦ هـ/١٨٨٨م، ص١٥٦. وتقع المدرسة الأمينية في الجهة الشمالية من الحرم، بناها الصاحب أمين الدين عبد الله عام ٧٣٠ هـ/١٣٢٩م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. الأنس الجليل، ج٢، ص٣٩.

(١١) سجل ٣٥٧، ١٣ رمضان ١٢٨٧ هـ/١٨٧٠م، ص٢٩٢. وتقع المدرسة الكريمية في الجهة الشمالية للحرم، بناها الأمير كريم الدين عبد الكريم بن هبة الله بن السديد عام ٧١٨هـ/١٣١٨م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. الأنس الجليل، ج٢، ص٣٩.

الشيخ مصطفى أبو الفضل العلمي والشيخ محمد أسعد عبد القادر العلمي[٢] والمدرسة الفارسية[٣] والمدرسة الميمونية[٤] والمدرسة الجوهرية[٥] والمدرسة الملكية[٦] والمدرسة الرصاصية[٧]، والمدرسة الماوردية[٨] والمدرسة الطشتمرية[٩] والمدرسة المأمونية[١٠]. وأشارت السجلات إلى ألقاب المدرسين الذين كانوا يدرسون في هذه المدارس، منها "جناب عمدة الفضلاء والمدرسين الكرام خالدي زاده السيد بدر أفندي"[١١]. و"عمدة المدرسين والسادات منبع الفضل والسيادات خالدي زاده السيد محمد ياسين أفندي"[١٢].

---

(١) سجل ٣٤٣، ١٥ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٩٥. وتقع المدرسة الحمرا بمحلة النصارى، ومن شيوخها عبد الغني مصطفى العلمي ومصطفى أفندي ومحمد أفندي وعبد الصمد وأبو الهدى أولاد السيد أبي الفضل أفندي العلمي. النعيمات، الحياة العلمية، ص٩٦.

(٢) سجل ٣٤٣، ١٥ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٩٥.

(٣) سجل ٣٧٣، ١٥ محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص١٠٣. وتقع المدرسة الفارسية في الجهة الشمالية داخل الحرم. أوقفها الأمير فارس البكي بن الأمير قطلو بن عبد الله نائب السلطنة بالأعمال الساحلية والجبلية ونائب غزة عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، في عهد السلطان محمد بن قلاوون. الأنس الجليل، ج٢، ص٣٣.

(٤) سجل ٣٦٨، ٢٧ محرم ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، ص١٠٧. وأوقف المدرسة الميمونية الأمير فارس الدين أبو سعيد ميمون القصري خازندار صلاح الدين، وهي في الأصل كنيسة تدعى كنيسة المجدلية. العسلي، معاهد العلم، ص٢٨١-٢٨٢.

(٥) سجل ٣٧٨، ١٩ جمادى الولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٢. وتقع المدرسة الجوهرية بالقرب من باب الحديد بناها الأمير جوهر القنقباي الخازندار زمام الآدر الشريفة عام ٨٨٤هـ/١٤٤٠م. الأنس الجليل، ج٢، ص٣.

(٦) سجل ٣٥٣، ٢١ صفر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٥٨. وتقع المدرسة الملكية في الجهة الشمالية من الحرم. بناها الأمير سيف الدين الجوكندار عام ٧٤١هـ/١٣٤٠م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. الحنبلي. الأنس الجليل، ج٢، ص٣٨.

(٧) سجل ٣٩٥، ٢٠ محرم ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، ص١٧. يذكر العسلي أن المدرسة الرصاصية لم تكن مدرسة وإن كان الكثيرون يطلقون عليها هذا الاسم بل هي في الواقع رباط ومكتب أسسها بايرام جاويش عام ٩٤٧هـ. العسلي، معاهد العلم، ص٢٠٢.

(٨) سجل ٣٦٥، ١٣ ربيع الأول ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص١٥٣. وتقع المدرسة الماوردية بخط وادي الطواحين، ولعلها منسوبة لشيخها المسمى بالماوردي. العسلي، معاهد العلم، ص٢٩١.

(٩) سجل ٣٤٧، ١٥ صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٤٥. وتقع المدرسة الطشتمرية في الجهة الغربية من الحرم. بناها الأمير سيف الدين طشتمر بن عبد الله الدوادار عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م. الأنس الجليل، ج٢، ص٤٥.

(١٠) سجل ٣٦٣، ١٤ جمادى الثانية ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٦٩.

(١١) سجل ٣٦٠، ٩ محرم ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص٢٤٥.

(١٢) سجل ٣٦٠، ٥ رجب ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص٣١٢.

وتضمنت السجلات إشارات لبعض المدارس الحكومية، فقد أشارت إلى "صاحب المكرمة السيد عبد الله حلمي أفندي بن عثمان بن مصطفى أفندي معلم أول مكتب الرشدية بالقدس"[١]وتم استئجار حاكورة ملاصقة للمدرسة الميمونية بباب حطة كمكتب إعدادي[٢].

وأشارت السجلات إلى بعض الجوامع التي كان يتم فيها التعليم، منها الجامع العمري بمحلة باب الواد بالمدينة "المعد لتعليم الأطفال"[٣]، وخصصت غرفة بجانب الجامع العمري في قرية البيرة لتعليم صبيان القرية[٤].

ومن مدارس الطوائف الأخرى التي ذكرتها السجلات نجد المدرسة الإسرائيلية الواقعة خارج سور المدينة بجهة باب الخليل[٥] ومدرسة الحسوديم كوليل الواقعة داخل قومبانية مئة شعاريم[٦] ومدرسة حربة يودا حاشيد[٧] ومدرسة بنوعاليب ومدرسة تلمود توراة وارشه ومدرسة شارسيون[٨] ومدرسة تلمود توراة[٩] ومدرسة طلاموت طوره للسكناج البروشيم[١٠] وتقعا في قومبانية مئة شعاريم.

وتظهر حجج ضبط وتخمين تركات المتوفين من أعيان القدس وعلمائها إن الكتب التي كانت بحوزة بعضهم قد اشتملت على موضوعات عديدة كالعلوم الشرعية والتاريخية والأدبية والحساب والقانون والفلسفة وغير ذلك من الموضوعات الأخرى، مما يدل على سعة ثقافتهم. فقد تضمنت تركة المتوفى موسى صفوتي بن عثمان رشيد مصطفى آغا على مجموعة من الكتب بمختلف الموضوعات وقد قدر ثمنها بـ ٢٧٢٤ قرشاً، من مجموع التركة البالغ ٣٤٣٩٨ قرشاً أي بنسبة ٧.٩% وهي: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، الروضة الزهرية في الأصول الخيرية، إحياء علوم الدين، مختار الصحاح، بدائع الزهور، ديوان خطب ابن نباته، خطب الشيخ بدوي، رواية الترياق، مشهد الحسين، فتح مكة، ديوان المغني، شرح المعلقات، مجموع صحيفة المقتطف، أصول الفسيولوجية، قطف الزهور، مجموع جريدة لسان الحال، الدروس الأولية في اللغات، أصول المحاكمات، قانون الجزاء، أساس الاقتباس، مبادئ التشريح، الدروس الأولية في الفلسفة، أصول التشخيص، مبادئ الجبر، تنبيه العاقلين، مقامات الحريري، جغرافية طبيعية، المستطرف من كل فن

---

(١) سجل ٣٧٨، ٢١ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٨٠.
(٢) سجل ٣٧٨، ٦ جمادى الثانية ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٦.
(٣) سجل ٣٦٠، ٢٩ صفر ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٢١١.
(٤) سجل ٣٦٠، ٣ رمضان ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص٢٦٢.
(٥) سجل ٣٧٨، ٥ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٠٧.
(٦) سجل ٣٧٨، ١٥ رمضان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٨١.
(٧) سجل ٣٧٩، ٢١ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٩.
(٨) سجل ٣٨٣، ٢٥ ربيع الأول ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٧٧.
(٩) سجل ٣٧٨، ١٥ رمضان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٨١.
(١٠) سجل ٣٧٩، ٢٢ ربيع الثاني ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٢٧.

مستظرف، رحلة زنجبار مجموع جريدة الجنان، دلائل الخيرات، تاريخ سوريا وأخبار العرب، تحفة أولي الألباب، الظواهر الجوهرية، مبادئ الجغرافية، علم الفلاح، مختصر تاريخ علم الهيئة، نزهة الأبصار، نزهة الخواطر، المنقذ من الضلال، روبنسون كروزي، أطلس الكتاب المقدس، ديوان ابن الفارض، تاريخ القدس، كشف الجواب، وفيات الأعيان، ألف ليلة وليلة، صناعة الألحان، ثمرات الأوراق وتزيين الأسواق، فاكهة الخلفاء وشرح العيون، كفاية العوام، الهدية العلية ودرر الحسان والجواهر الكلامية، ديوان ابن سهل، سوسنة تلمسان، سر الليالي في القلب والأبدال في اللغة، مرآة اللغة، البلغة في أصول اللغة، وتضمنت أيضاً مجموعة من الكتب باللغات التركية والفرنسية[1].

أما تركة الشيخ محمد أفندي شيخ زاوية النبي داود، فقد تضمنت الكتب التالية: شرح القسطلاني، حاشية الطحطاوي على مراق الفلاح، شرح الوصية، حاشية أبو النجا على الشيخ خالد، حاشية ابن عقيل على الألفية، حاشية الطحطاوي على الدرر المختار، الجزء الأول من البغوي، أذكار المنوي، كتاب في الآداب وشرح الشنسوري، كتاب في العقيدة وشرحها، حاشية الاصبان على الاشموني، الدرر على الغرر، شرح مجموع البحرين، شرح الشيباني، كتاب توحيد وشرح القصائد، كتاب يشتمل على حاشية الياجوري والسنوسية، تفسير الجلالين، الصلوات البرية على خير البرية، شرح مختصر الفرائض، حاشية السمرقندي، مقامات الحريري، حاشية الشجاعي على ابن عقيل، البحر المورود، كتاب نحو، شرح الأجرومية، شرح الأزهري، متن الشافعية، حاشية الشيخ عوض، فضائل الصيام، تفسير القرآن، شرح الشذور[2].

واشتملت تركة المتوفى يوسف مصطفى علي أفندي على الكتب التالية: الفتاوى الخيرية، حاشية الأمير على الشذور، حاشية الشجاعي، حاشية الدمنهوري، حاشية الياجوري، ألفية ابن مالك، مجموع المتون، حاشية الكفراوي، حاشية الجمل، حاشية الأزهرية، حاشية السنوسية، حاشية السمرقندية، حاشية العطار، حاشية بانت سعاد، كتاب نزهة المجالس، شرح مراق الفلاح، شرح الجوهرة، شرح المنلوي، وبلغ مجموع ثمنها ٦٦٠ قرشاً من أصل قيمة التركة البالغة ٤٣١٨١ قرشاً أي بنسبة ١.٥%[3].

واشتملت تركة المتوفى إبراهيم المصري على ٤٤ كتاباً بمختلف الموضوعات، قدر ثمنها بـ ٥٥٣ قرشاً من إجمالي قيمة التركة البالغة ٦٥٩ قرشاً أي بنسبة٨٣.٩%[4]. وبلغ

---

(١) سجل ٣٧٤، ٨ ذي الحجة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٣٠.
(٢) سجل ٣٧٣، ١٧ ربيع الأول ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١١٤.
(٣) سجل ٣٥٣، أواخر رمضان ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧٣.
(٤) سجل ٣٥٤، أوائل شوال ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٨٨.

ثمن الكتب التي وجدت بتركة الحاج داود مصطفى أمين العلمي ٩٤٠ قرشاً من أصل ٢٣٠٠ قرشاً من مجموع التركة أي بنسبة ٤٠.٨%[١].

لقد أظهرت القوائم السابقة تنوع موضوعات الكتب التي وجدت بحوزة هؤلاء العلماء والأعيان فاشتملت على الفقه والحديث والتفسير واللغة العربية والتاريخ والجغرافية والفلسفة والنحو والطب والكيمياء والأحياء والقانون، علاوة على كتب بلغات أخرى، ويعكس ذلك سعة اطلاع علماء القدس وأعيانها، وتعطينا فكرة عن الجو الثقافي السائد بالمدينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويعكس ذلك أيضاً مدى انتشار الثقافة الإسلامية في مختلف المدن الإسلامية لا سيما أن مؤلفي هذه الكتب كانوا مسلمين من شتى أنحاء العالم الإسلامي.

الجوانب العمرانيـة:

تمدنا السجلات بمعلومات غنية وغزيرة عن مختلف الجوانب العمرانية في المدينة وقراها كالجوامع والمساجد والزوايا والتكايا والكنائس والأديرة والمباني الحكومية والمدارس والدكاكين والأسواق والأفران والمصابن والخانات والحمامات والأسبلة والآبار والبرك وعيون المياه وغير ذلك من المنشآت العمرانية المختلفة. وتزودنا السجلات أيضاً بأسماء محلات المدينة والخطوط والعقبات والأزقة والأحواش داخل المدينة. وتقدم السجلات الشرعية معلومات وافية وتفصيلية عن الدور من حيث تقسيمها الداخلي وهيئتها والمواد المستخدمة في بنائها، فقد اختلف التكوين الداخلي للدار من دار إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي لصاحب الدار، فكانت دور الأعيان والأغنياء تتكون من طابقين أو أكثر يصل بينهما سلم من حجر أو خشب، أو يكون نصفه من حجر والنصف الآخر من خشب[٢].

واشتملت معظم دور المقدسيين على عدة غرف (أوض) وإيوان ومطبخ ودهليز وساحة سماوية ودربكونية وصهريجاً واسطبلاً وبائكة، ويعد البيت الجزء الأساسي من الدار، وقد تشتمل الدار الواحدة على بيتين أو أكثر، فقد اشتملت دار الشيخ عبد الله خليل الأنصاري على علوي وسفلي، اشتمل السفلي منها على تسعة بيوت والعلوي على ثلاثة بيوت[٣]. وتضم كل دار عدة أوض أو غرف، فقد اشتملت دار حنا كارنو الجلاد على علوي وسفلي؛ اشتمل العلوي منها على أوضتين ملاصقتين لبعضهما البعض وعلى أوضة

---

(١) سجل ٣٨٣، ٥ صفر ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٢٠.
(٢) سجل ٣٤٦، أواخر شوال ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٧٩.
(٣) سجل ٣٧٣، ٩ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٢٨.

صغيرة، بينما اشتمل السفلي على أوضتين متلاصقتين وعلى أوضة كبيرة[١]. كما احتوت بعض البيوت على سدة خشبية كانت تستخدم مخزناً[٢].

ومن مكونات الدور أيضاً الإيوان وهو عبارة عن ممر يُقام أمام الطبقة السفلية أو العلوية بحيث تفتح عليه أبواب الغرف، وكان يطلق عليه أحياناً بالتركية ممشاخانة[٣]. واشتملت بعض الدور على إيوان أو أكثر، وقد يشتمل الطابق الواحد على إيوانين[٤]. وضمت الدار دهليزاً وهو عبارة عن ممر أو دخلة طولية تصل بين الباب الخارجي والصحن الداخلي للدار، وقد يوجد في الدار الواحدة دهليزان كما هو في دار أحمد الغفاري[٥].

ومن المرافق التي تكاد لا تخلو منها أية دار كانت، الساحة السماوية وهي عبارة عن ساحة أو فناء يتوسط الدار وغالباً ما تكون مكشوفة في الأعلى على السماء لذلك سُميت بالساحة السماوية، غير أنها في بعض الأحيان تكون مسقوفة بالحجر والشيد[٦]. وقد اشتملت بعض الدور على ساحتين سماويتين[٧]. ويوجد في الساحة السماوية أحياناً حوض يزرع به شجرة رمان[٨] أو دالية عنب[٩] أو شجرة تين[١٠]. ويعتمد حجم الساحة على حجم الدار، فإذا كانت صغيرة كان السجل الشرعي يشير إلى ذلك بأنها ساحة صغيرة دون الإشارة إلى أنها ساحة سماوية[١١]. وقد احتوت بعض الدور على ساحتين صغيرتين[١٢]، ولم يقتصر وجود الساحة السماوية على الدور فقط بل اشتملت على بعض المنشآت العمرانية الأخرى، فقد اشتملت قهوة البركة بمحلة النصارى على ساحة سماوية عرفت باسم المصيف[١٣].

وأشارت السجلات الشرعية إلى البائكة كإحدى ملحقات الدور، وقد استخدمت لخزن الحبوب وإيواء الحيوانات، وغالباً ما تقع في الطابق السفلي من الدار، وقد تكون البائكة ذات بناء مستقل ومنفصل عن الدار، كبائكة الشهابية التي كانت تحد دار عبد الرحمن الشهابي من الجهة الشرقية[١٤]. وضمت بعض الدور روزنة، وهي عبارة عن فتحة في أعلى السقف

---

(١) سجل ٣٥٧، ١٥ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٤٨.
(٢) سجل ٣٥٤، ٥ ذي الحجة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٣٦.
(٣) سجل ٣٥٧، ١٥ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٤٨.
(٤) سجل ٣٦٠، ١٩ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٤٠
(٥) سجل ٣٣٧، ١٥ محرم ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص٤٨.
(٦) سجل ٣٧٨، ٥ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٨٢.
(٧) سجل ٣٥٣، ٢٥ صفر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٧٧.
(٨) سجل ٣٥٧، ٥ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٤٩.
(٩) سجل ٣٤٤، ١٥ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٠٩.
(١٠) سجل ٣٣٥، ٧ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٧٨.
(١١) سجل ٣٥٤، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٤.
(١٢) سجل ٣٥٤، غرة رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٣.
(١٣) سجل ٣٨٢، غرة محرم ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٨٤.
(١٤) سجل ٣٤٣، ١٣ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٩٠.

من أجل الفضاء[١]مثال ذلك "جميع الدار المشتملة على علوي وسفلي وعلى مخزن سفلها وله باب من القنطرة الواقعة هناك يفوه بابه شمالاً وله روزنة لأجل الفضاء"[٢].

وضم الطابق السفلي لبعض الدور على اصطبل[٣] ويُعرف أيضاً باسم آخور[٤] أو دربكونية[٥]، ويخصص لمبيت الدواب، وقد تضم الدار الواحدة أكثر من اصطبل، فقد اشتملت دار حنا الشماع الرومي على اسطبلين واقعين سفلي الدار ويعبر عنهم بالآخور وتحول أحد الاصطبلين إلى دربكونية[٦]. ويكون الاصطبل أحياناً منفصلاً عن الدار مثل اصطبل أولاد عبد اللطيف الحسيني[٧]، والاصطبل الذي يمتلكه أولاد جار الله اللطفي شركة عيشة حسن العكليك[٨].

واشتملت الدار أيضاً على مطبخ غالباً ما يقع في الطبقة السفلية، واحتوت بعض دور الأثرياء على حمام أو ما يعرف باسم الأدب خانة أو بيت الأدب أو بيت الراحة، وقد تشتمل الدار الواحدة على أكثر من حمام كدار عبد اللطيف الحسيني نقيب الأشراف التي اشتملت على "محلات الراحة"[٩].

ومن المكونات الأخرى للدور نجد الحضير، وقد يقع إما في الطابق السفلي أو العلوي[١٠] ولعله كان يخصص لتربية الحمام[١١]. وأشارت السجلات أيضاً إلى المخزن أو القبو ويقع في الطابق السفلي ويخصص للتخزين[١٢].

وأشارت السجلات الشرعية إلى وجود القصور داخل المدينة وفي خارجها، ولعل ذلك كان مقتصراً على أعيان المدينة ووجهائها، فقد امتلك الشيخ سعودي العلمي قصراً بمحلة النصارى "له شهرة في محله تغني عن الوصف والتحديد"[١٣]. وقد يكون القصر

---

(١) **الروزنة:** من رزن وهي الكوة، وهي الخرق في أعلى السقف، ويُقال للكوة النافذة. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ٩ مجلدات، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٣م، م٤، ص١٣٦.
(٢) سجل ٣٤٧، غرة محرم ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١١٨.
(٣) سجل ٣٥٧، ٩ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٥٣.
(٤) سجل ٣٥٧، ٧ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٦٠م، ص٣٥٥.
(٥) سجل ٣٤٧، ١٥ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٨٦.
(٦) سجل ٣٤٣، أواخرمحرم ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٢١٥.
(٧) سجل ٣٤٩، ٢٦ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٦٨.
(٨) سجل ٣٥٣، أواخر ربيع الثاني ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٧٤.
(٩) سجل ٣٤٧، ١٥ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٧٠م، ص١٨٦.
(١٠) سجل ٣٤٣، أواخر صفر ١٢٧٧هـ/١٨٧٠م، ص٢٠٠.
(١١) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، ص٣٠.
(١٢) سجل ٣٤٧، أواسط ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣٥.
(١٣) سجل ٣٥، ١١ صفر ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٤٢.

جزءاً من الدار، فقد اشتملت دار يحيى بيك عقل على قصر كبير راكب على قنطرة[١]. كما اشتملت دار عبد الرحيم القطب بمحلة اليهود على "قصر كبير علوي يطل على الشارع من الجهة الشرقية وأمامه ساحة سماوية"[٢]. وأقيمت القصور خارج المدينة في الكروم والبساتين أو في القرى المجاورة، كقصر الموقت في جبل الطور[٣]، واشترى الخواجة ميخائيل رزق الماروني من أهالي بيروت من الخواجة صالح عبده الرومي قطعة أرض خارج القدس بالجهة الشمالية تشتمل على أشجار مختلفة وقصر مجدر ومسقوف بالحجارة[٤] وامتلك عبد المعطي القطب قصرين بكرم اشتيه اشتملا على أحواض للدباغة[٥].

واختلفت الدور في القرى عنها في المدن، فغالباً ما كانت الدار في القرية تتكون من طابق واحد وعدد قليل من الغرف مقارنة مع دور المدينة، واشتملت الدار على سقيفة تكون معقودة بالخشب[٦] ويلحق بالدار أيضاً مكان يخصص لمبيت المواشي يسمى "سيرة"[٧]، واشتملت بعض دور الوجهاء والمخاتير على غرفة كبيرة تسمى "عليّة" مخصصة لإقامة الضيوف وأهالي القرية[٨].

أما مواد البناء فقد شكلت الحجارة مادة البناء الأساسية في دور المدينة وقصورها، ومن أنواع الحجارة كانت الحجارة "المزيّة"، وكانت تستخرج من القرى المجاورة لا سيما قريتي كفر مالك[٩] وبيت ساحور[١٠]. وأشارت السجلات إلى حجر المقادم المزي، فقد كان بيت عثمان حسن غنيم مبنياً من حجر المقادم المزي[١١]. واستخدم الشيد والطين (المونة) لتثبيت الحجارة فوق بعضها البعض وطلاء جدران المنازل، وقد خصصت بعض الدكاكين في المدينة لتخزين الشيد والقلي، فقد أشارت السجلات إلى الدكان المعدة لخزن الشيد والقلي بمحلة باب العامود امتلك ثلثها أولاد وهبة شكي مكي والثلثان الآخران لأولاد الشيخ البديري وأولاد المهتدي[١٢]. واستخدم الخشب في سقف بعض البيوت، فكانت دار الشيخ

---

(١) سجل ٣٤٦، ٢١ رمضان ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٦٠.
(٢) سجل ٣٤٣، ١٢ ذي الحجة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٢٠٤.
(٣) سجل ٣٤٥، غرة رجب ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص٦١.
(٤) سجل ٣٦١، ٩ ربيع الول ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص٤٥.
(٥) سجل ٣٤٤، ١٩ رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٦١.
(٦) سجل ٣٤٧، ٢٣ جمادى الولى ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٦٨.
(٧) سجل ٣٤٧، ٩ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٦٠.
(٨) سجل ٣٦٨، ٢٥ جمادى الولى ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، ص١٣٦.
(٩) **قرية كفر مالك:** و تقع على مسافة ١٢ كم شمال شرق رام الله، الدباغ،ج٨،ق٢،ص٣٠٩.
(١٠) **قرية بيت ساحور:** تقع على مسافة كيلو متر واحد من مدينة بيت لحم، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ٤ مجلدات، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤م، م١، ص٤٥٠.
(١١) سجل ٣٤٥، أواسط محرم ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٥٤.
(١٢) سجل ٣٥٧، ٧ جمادى الأولى ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص١٨٣.

عبد الله خليل الدنف الأنصاري تتكون من طابقين مسقوفين بالخشب[١]. وبلطت أرضية بعض البيوت بالبلاط المزي الأحمر أو الشيد والحصى، وزخرفت بعض الطاقات بالبلور، بينما كانت الأبواب والشبابيك تصنع من الخشب أو الحديد[٢]. وعمد بعض الأثرياء ببناء سور حول أرضه، فكانت أرض محمد كمال الدجاني محاطة من جهاتها الأربع بسور مبني من الحجر والشيد[٣].

وأشارت السجلات إلى أسماء بعض مَن اشتهروا بأعمال البناء ومنهم مبارك قمري اللاتيني[٤] ورزق داود أبو شهلا الرومي، فقد أشارت إحدى الحجج إلى عقد المقاولة بينه وبين سابور طه الموسوي على بناء بئر للأخير طوله ١١ ذراعاً وعرضه ٧ أذرع مكملاً من الأحجار والشيد وغير ذلك من اللوازم المطلوبة لبناء البئر بمبلغ ١٢٠ ليرة فرنسية ذهب[٥].

الدور الاجتماعي للوقف:

اشتملت السجلات الشرعية على الكثير من الأوقاف بنوعيها الخيري والذري العائدة لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في المجتمع المقدسي من أغنياء أو فقراء، رجال أو نساء، مسلمين أو ذميّين، محليين أو غرباء، وكان لهذه الأوقاف دور هام في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدينة وقراها، إذ كانت تقدم الكثير من الخدمات الاجتماعية للسكان، فقد اشترط بعض الواقفين تخصيص جزء من ريع وقفه لإطعام الفقراء والمحتاجين، وجزء آخر للصرف على أعمال خيرية أخرى، فقد اشترط عثمان سليمان الدجاني في وقفه بأن يصرف بعد موته من غلة وقفه ٦٠٠ قرش سنوياً، منها ٣٠٠ قرش يشترى بها خبزاً بوزن ٩٠ رطلاً أو أكثر أو أقل حسب السعر وذلك خلال شهر رمضان وتوزع على الفقراء والمحتاجين، و٤٠ قرشاً ثمن حصر لفرش مسجد عمر بن الخطاب و٢٠ قرشاً ثمن أباريق فخار للمتوضئين بالمسجد وخلوة مصطفى البكري الصديقي و١٠٠ قرشاً أجرة تلاوة ختم القرآن الكريم في كل شهر وليلة العيدين والمولد النبوي وليلة المعراج وليلة النصف من شعبان، و٦٠ قرشاً ثمن ماء في كل سنة توضع في أحد الأسبلة بالقدس لسقاية الغادي والبادي و٨٠ قرشاً توزع على الفقراء والمساكين[٦]. واشترطت أسمى القطان في وقفها بأن يخرج الناظر على وقفها بعد عمارة الوقف٣٠ قرشاً سنوياً يشتري فيها

---

(١) سجل ٣٧٣، ٢٩ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٢٨.
(٢) سجل ٣٤٣، أواسط صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٩٥.
(٣) سجل ٣٧٨، ٢٠ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٧٦.
(٤) سجل ٣٥٧، غرة صفر ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٩٠.
(٥) سجل ٣٧٤، ٢٦ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٤.
(٦) سجل ٣٤١، أواخر شعبان ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١٢٤.

خبزاً ويوزعه على الفقراء والمساكين[١]، واشترط يحيى قويدر المعصراني في وقفه بأن يخصص من ريعه كل سنة ثمن ٩٠ رطلاً من الخبز النظيف الخالي من الزوان والأتربة والحصى تفرق كل يوم بعد صلاة العصر طوال شهر رمضان، وثمن قربة ماء يومياً توضع في السبيل الواقع بباب خان الزيت، وفي حال إزالة السبيل توضع في سبيل آخر، وإذا لم يوجد سبيل، يجرى استحداث وبناء سبيل جديد على حساب غلة الوقف[٢].

ويتضح من المحاسبة الشرعية التي أصدرها الشيخ محمد عارف المتولي الشرعي على أوقاف أبي مدين الغوث وعمر المجرد وملحقاتهما خلال الفترة ما بين محرم حتى ذي الحجة لعام ١٢٨١ هـ/١٨٦٥م أنه صرف مبلغ ٢٢٩٥٥ قرشاً على فقراء المغاربة موزعة على النحو الآتي:

١. إطعامية المجاورين من المغاربة في المولد الشريف = ٤٤٤ قرشاً.
٢. إطعامية المجاورين من المغاربة في عيد الفطر = ١٢١٠ قرشاً.
٣. إطعامية المجاورين من المغاربة في عيد الأضحى = ١١٩٤ قرشاً.
٤. ثمن ملابس شتوية إلى المجاورين من المغاربة = ٤٠٠٠ قرش.
٥. مصاريف إطعاميات وأجرة سفر الفقراء المغاربة القادمين لزيارة القدس = ٥٨٥٢ قرش.
٦. ثمن خبز لأشهر رجب وشعبان ورمضان = ١٠٢٥٥٥ قرشاً[٣].

ولجأ متولي الوقف ونظاره لتأجير العقارات الوقفية وبخاصة الدور، مما وفر سكناً ومأوى لمن لا يمتلكون دوراً، وكان أيضاً يتم تأجير الدكاكين والعقارات الوقفية الأخرى مما ساهم في توفير دخل ثابت لبعض السكان، وتنمية المجتمع المقدسي وتطوره.

ونظراً لتنوع العقارات الوقفية، فقد كانت بحاجة مستمرة لأعمال الترميم والصيانة، ويقتضي ذلك شراء المواد اللازمة لأعمال الترميم من حجارة وبلاط وشيد وحصى وغير ذلك من مواد البناء، إضافة إلى تشغيل العمال للقيام بذلك، مما جعل للوقف دوراً في تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل، وانعكس ذلك إيجابياً على الحياة الاجتماعية للكثير من السكان في المدينة، ويوضح الجدول التالي لواردات أوقاف المغاربة خلال الفترة ما بين محرم – ذي الحجة من عام ١٢٨١ هـ/١٨٦٥م مدى الدور الذي يلعبه الوقف في تنمية المجتمع المحلي وتطويره.

نوع العقار	المستأجر	قيمة الأجار بالقروش	نوع العقار	المستأجر	قيمة الاجار بالقروش

(١) سجل ٣٤٥، أواخر صفر ١٢٧٥هـ/١٨٦٢م، ص١٦٥.
(٢) سجل ٣٦٨، ١١ ربيع الثاني ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، ص١٦٣.
(٣) سجل ٣٥١، أوائل ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٦.

نـوع العقـار	المسـتأجر	قيمـة الأجـار بالقروش	نـوع العقـار	المسـتأجر	قيمـة الاجـار بالقروش
دكـان بقنطـرة بـاب السلسلة	نايلي أفندي	٣٠	منزل بمحلة المغاربة	زوجة الشلبي	٣٠٠
دكـان بقنطـرة بـاب السلسلة	الغباوي	٦٠	منزل بمحلة المغاربة	حسين عمارة	٦٠٠
دكـان بقنطـرة بـاب السلسلة	أحمد طوطح	٨٠	منزل بمحلة المغاربة	سـعيد أبـو مسعود	٤٦٠
دكان بسوق الدلالين	بارون اليهودي	١١٥	ثلثـا منـزل بمحلـة المغاربة	طه الآغا	١٥٠
دكان بسوق الدلالين	مركز الدلال باشي	٣٠٠	منزل بمحلة المغاربة	عمـر أبـو مسعود	٥٠٠
دكان بسوق الدلالين	العسلي	٣٠٠	منزل بمحلة المغاربة	أحمد المصري	٤٠٠
دكان بسوق الطبخ	بكر القطب	٥٠٠	منـزل النحلـة بمحلـة المغاربة	سعيد دقة	٧٠٠
دكانين بالناصرة	أمين الفاهوم	٨٠٠	منـزل السـعدية بمحلـة المغاربة	إبـراهيم المجني	٦٠٠
دكانين بالناصرة	أولاد القبرصي	٨٠٠	منـزل الرمانـة بمحلـة المغاربة	حسـن المصري	٦٠٠
دكانين بالناصرة	إبراهيم ارشيد	٤٠٠	منزل بمحلة المغاربة	موسـى الشرباتي	٥٠٠
دكانين بالناصرة	إبراهيم أبو نوفل	٤٠٠	منزل بمحلة المغاربة	رشيد ازحيمان	٦٠٠
دكانين بالناصرة	موسى الحداد	٤٠٠	منزل بمحلة المغاربة	أحمد طوطح	٥٠٠
فرن بمحلة المغاربة	رشيد ازحيمان	١٧٠٠	منزل بمحلة المغاربة	محمـد التكروري	٥٠٠
طاحونـة بمحلـة المغاربة	قاسم بوجه	٧٠٠	منـزل العقبـة بمحلـة المغاربة	الحاج خليفة	٥٠٠
منزل بمحلة المغاربة	محمود الشرفا	٣٥٠	الاصـطبل التحتـاني بمحلة المغاربة	أبو فارس	٢٠٠
اصـطبل القنطـرة بمحلة المغاربة	طه الآغا	١٤٠	منـزل فـوق درج الطابونة	إبـراهيم الصيداوي	١٥٠٠
جملـة منـازل بمحلـة المغاربة	عدة مستأجرين	٣٠٠	منـزل بقـرب الشـيخ حيدر	ابـن ربينـو اليهودي	١٥٠٠
حـاكورتين بمحلـة المغاربة	-	١٥٠	منـزل ودكـان بمحلـة اليهود	-	١٠٠٠
ناتج حاكورة	-	٢٠٠	منزل بمحلة اليهود	يهودي (بدون اسم)	٣٠٠٠
أجرة حاكورة خارج المدينة	-	٣٠٠	منزل بمحلة الأرمن	منـدل السكناجي	١٨٠٠
أجرة حاكورة سيوان	-	٢٧ رطل زيت	نصف منزل	مراد الساعاتي	٨٠٠
تضـمين أشـجار	الشيخ التوتنجي	١٤٠٠	منزل بمحلة الحدادين	مناويل كليس	٢٢٥٠

نـوع العقـار	المسـتأجر	قيمــــة الأجـــار بالقروش	نـوع العقـار	المسـتأجر	قيمــــة الاجـــار بالقروش
الصـــــبر بمحلـــــة المغاربة					
٣ قراريط بكرم		٢٧ رطل زيت	منزل بمحلة الواد	يهودي (بدون اسم)	٥٠٠
منزل بسوق الدلالين	يهـودي (بـدون اسم)	١٥٠٠	حكر دار	محمـــــــود الخالدي	٢٠٠
منزل بخط البسطامي	محمد الغواني	٦٠٠	حكر حاكورة غنام	-	٧
منـزل بمحلـة بـاب حطة	مصطفى الجراح	٦٠٠	حكـر قطعتـين أرض بعين كارم	ميخائيـــــل راحيل	١٨٠

وتضمنت المحاسبة أيضاً رواتب موظفي الوقف، فقد تقاضى المتولي ٢٠٠ قرش، وتقاضى كاتب الوقف ٢٠٠ قرش، بينما تقاضى جابي الوقف ١٨٠ قرشاً.

أما مصاريف الترميم والصيانة لعدد من العقارات التابعة للوقف خلال تلك الفترة فقد بلغت ٨١٦٨ قرشاً، تضمنت عقد دهليز واستطراق وبناء واجهات لبعض الدور، وتبليط سطوح وتكحيل جدران وغير ذلك من أعمال الترميم اللازمة لعدد من عقارات الوقف[١].

مكانة المرأة في المجتمع:

تقدم السجلات الشرعية معلومات ذات شأن عن المرأة المقدسية سواءً في المدينة أم في القرية، ومدى مشاركتها في مختلف جوانب الحياة العامة في المجتمع المقدسي وبخاصة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فقظ ظهرت المرأة في المحكمة الشرعية مدعية بنفسها مباشرة بعد أن يجري التعريف بها من قِبل شخصين، فمثلاً "ادعت المرأة عايشة بنت عبد الرزاق بن أحمد قاسم غب التعريف بها من محمد بن أحمد بن صالح ريان ومحمد بن أحمد قاسم العارفين بها والمعرفين بذاتها شرعاً تعريفاً شرعياً على كل من الحاج حسن بـن جـاد الله بـن نصّـار وعبـد الحميـد بـن خليـل بـن إسـماعيل وحميـدان بـن عـوض بـن نصّار..."[٢]. وقد تكون المرأة مدعى عليها؛ فقد ادعى كل من علي وإبراهيم ولدي أحمد بن علي منون ومحمد بن أحمد بن علي مؤمنة من قرية عين كارم على كل من سارة يوسف خلف وزوجة أخيها فاطمة محمد أحمد التعمري من القرية نفسها، وذكرا في دعواهما بأنهما اشتريا من المدعى عليهما و من محمد إسماعيل خلف و شقيقته لأبيه فاطمة وعمته حلوة

---

(١) سجل ٣٥١، أواخر ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥-١٧.
(٢) سجل ٣٦٢، ١٣ ذي القعدة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٩٣.

محجر بلاط بقرية عين كارم مساحته ٢٥ ذراع بقيمة ٧ ليرات فرنسية و ١٢ ريال مجيدي، وبعد استلامهما المحجر منعا عنه ونزع من أيديهما بقرار من نائب الشرع في المحكمة الشرعية وذلك بحجة أن المبيع غير معلوم فاعتبر البيع فاسد، وطالب المدعيان نظير حصتيهما من المحجر البالغة ثلاثة أسهم من خمسة أسهم ويقدر ثمنها بـ ٦٢١ قرشاً[١]. كما ظهرت بوكيل عنها يمثلها في قضايا مختلفة من بيع وشراء ودين وزواج وطلاق ومخالعة وغير ذلك من مختلف القضايا. وقد تكون أحياناً وكيلة عن غيرها[٢]. ولجأت المرأة إلى المحكمة الشرعية لمعرفة ما يخصها من حصص إرثية[٣]، وحرصت بعض النساء على التمسك بحصتها الإرثية وعدم بيعها، بل كانت تقوم بتأجيرها لضمان دخل ثابت[٤].

وشاركت المرأة المقدسية من مختلف الطوائف بسوق العقارات، فقامت بشراء عقارات كاملة[٥] أو جزء من عقار[٦] وغالباً ما يكون ذلك ناتجاً عن إرث[٧]. ونظراً لتملك المرأة عقارات كاملة فقد عرفت هذه العقارات باسمها كفرن بنات موسى الخالدي[٨] ودار هنية الجبالية في باب حطة[٩]. وقد تشارك في ملكية عقار معين، فقد كان لمحبوبة محمد حسين الخالدي ١٢ قيراطا بفرن بمحلة الشرف، بينما امتلك يوسف الجاعوني النصف الثاني البالغ ١٢ قيراط[١٠].

ولعبت المرأة المقدسية دوراً هاماً في الوقف، فقد تضمنت السجلات الشرعية العديد من وقفيات النساء، وقد توقف عقاراً كاملاً[١١] أو جزءاً من عقار[١٢]. كما تولت بعض النساء أمور التولية والنظارة على الوقف[١٣]. وكثيراً ما شاركت المرأة في الوصاية والحضانة، إذ تولت بعض النساء أمور الوصاية على أبنائها القاصرين بعد وفاة والدهم[١٤].

وتضمنت السجلات إشارات عدة تتعلق بالجواري بمختلف ألوانهن وأثمانهن وأسمائهن، فقد امتلك أبو عرب القطب جاريتين إحداهما حمراء واسمها سعيدة والثانية

---

(١) سجل ٣٧٣، ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٤.
(٢) سجل ٣٨٤، ١٣ ربيع الأول ١٣١٥هـ/١٨٩٧م، ص٢١٤.
(٣) سجل ٣٥١، ١١ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٥.
(٤) سجل ٣٥٤، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٥.
(٥) سجل ٣٥١، ٣ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩.
(٦) سجل ٣٤٠، ١٥ محرم ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م، ص١٢٩.
(٧) سجل ٣٥٤، غرة جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٢.
(٨) سجل ٣٥٣، أواسط محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٣٩.
(٩) سجل ٣٥٣، أواسط شعبان ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣٥.
(١٠) سجل ٣٤٧، أواخر رمضان ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣٠٠.
(١١) سجل ٣٤٣، ١٧ جمادى الولى ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٢٥.
(١٢) سجل ٣٨٣، ٢٠ محرم ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣١٧.
(١٣) سجل ٣٥١، ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٦٦.
(١٤) سجل ٣٥١، ١١ رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٨٩.

حبشية واسمها نور الصباح، وقد بلغ ثمنهما ٣٥٠٠ قرشاً[١]. ووجد في تركة شاكر موسى الموقت جارية سوداء اسمها خيزران بلغ ثمنها ١٧٠٠ قرشاً[٢]، وامتلك شاكر أحمد القطب جارية بلغ ثمنها ٢٥٠٠ قرشاً[٣]، وامتلك التاجر سليمان قطينة ثمانية جوار بلغ ثمن كل واحدة منهن ١٥٠٠ قرشاً[٤]. وباع الحاج سعيد طهبوب عشر جوار، الأولى أسمها محبوبة باعها إلى بكري أفندي بمبلغ ٢٦٢٦ قرشاً، والثانية خضرة باعها إلى إبراهيم فيضي العلمي بمبلغ ٢٥٢٥ قرشاً، والثالثة ظهرة باعها إلى سليمان رأفت الخالدي بمبلغ ٢٤٩٨ قرشاً، والرابعة خزلانة باعها إلى رضا إبراهيم بمبلغ ٢٠٠٠ قرشاً، وباع الجاريتين الخامسة والسادسة وهما زين الحبوش ومرجانة إلى علي أفندي الحسيني بمبلغ ٥٥٠٠ قرشاً، وباع الجارية السابعة مريم إلى يوسف الراغب بمبلغ ٢٤٧٦ قرشاً، أما الجارية الثامنة واسمها مدية فقد اشتراها زين الدين طهبوب بمبلغ ٢٤٧٦ قرشاً، واشترى حسن حسني آغا الجارية التاسعة واسمها طرنجه بمبلغ ١٠٠٠ قرش، أما الجارية العاشرة واسمها خضرة فقد اشتراها نعمان الخالدي بمبلغ ٢٥٢٥ قرشاً[٥].

ولم تقتصر ملكية الجواري على الرجال فقط، بل امتلكت كذلك بعض النساء، فقد تضمنت تركة بهيجة حسين الخالدي جارية سوداء اسمها بخيتة وقدر ثمنها بـ ١٥٠٠ قرش[٦].

ولوحظ على أسماء الجواري أن كل واحدة منهن كانت تنسب إلى عبد الله، ولا ندري سبب ذلك وإن كنا نرجح أن اسم عبد الله هو اسم عام لجميع البشر وذلك باعتبار أن جميع البشر هم عبيد لله. وبعد عتقها أو تحريرها تنسب إلى معتقها كأن يُقال مرجانة بنت عبد الله عتيقة الحاج محمد ياسين الخالدي[٧]، وعجمية بنت عبد الله عتيقة الشيخ إبراهيم الصناديدي[٨]. وتجري عملية العتق "التحرير" بالمحكمة الشرعية بحضور المالك والجارية ويعلن المالك عتق جاريته، ومن الأمثلة على ذلك "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف... السيد محد بن حسن النعاجي وأقر واعترف وأشهد على نفسه... أنه عتق رقيقته فاطمة الزنجية بنت عبد الله بقوله مخاطباً لها أنتِ حرة لوجه الله تعالى الكريم عتقاً منجزاً

---

(١) سجل ٣٤٥، أواخر صفر ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٤٤.
(٢) سجل ٣٣٥، غرة جمادى الثانية ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص٧٨.
(٣) سجل ٣٤١، أواسط محرم ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١٣٦.
(٤) سجل ٣٤٤، أواسط ذي الحجة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٣٤.
(٥) سجل ٣٤٦، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٣١٤.
(٦) سجل ٣٣٥، أواسط محرم ١٢٧٠هـ/١٨٦٢م، ص١١٠.
(٧) سجل ٣٥٣، ١١ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٧.
(٨) سجل ٣٥٨، ١٩ شوال ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٥٠.

ليس معلقاً ولا مدبراً فبموجب ذلك قد صارت فاطمة الزنجية المرقومة حرة كسائر الأحرار ووقع أجر العاتق على الحي القيوم..."[1].

وقد تتزوج الجارية بعد عتقها، فقد تزوج سليمان التكروري بمخطوبته الجارية سعاد على صداق جملته ٢٠٠ قرش[2] وتزوج ولي آغا بن عثمان آغا بمخطوبته طرفنده الحبشية عتيقة عاطف أفندي على صداق جملته ٢٠٠ قرش[3]. وتزوج بكر أحمد التكروري بمخطوبته مرجانة الزنجية بنت عبد الله عتيقة الحاج محمد ياسين الخالدي على صداق جملته ٦٠٠ قرش[4]. وقد يتزوج عتيق من عتيقة بعد عتقهما، فقد تزوج ريحان عبد الله الزنجي عتيق حافظ بيك السعيد من ريحانة السودا بنت عبد الله عتيقة مصطفى اغضية الحسيني على صداق قدره ٢٠ ليرة فرنسية ذهب[5].

الزواج والمهور والطلاق:

يظهر من خلال عقود الزواج خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن معظم حالات الزواج كانت تتم ضمن أسر المدينة المختلفة أو ضمن إطار القرية الواحدة، أو قرى ناحية القدس المختلفة، ومع ذلك فقد سجلت المحكمة الشرعية بالقدس عقود زواج تمت بين زوجين كان أحدهما من خارج حدود الناحية، أو المنطقة، أو أن يكون الزوج من العناصر الوافدة والزوجة من مدينة القدس والعكس، فمثلاً تزوج مصطفى موسى زكريا من المهاجرين الجراكسة المقيم بمدينة القدس بمخطوبته الخليلية خديجة حسن الحرباوي المقيمة بالقدس أيضاً[6]، وتزوج محمد عبد القادر مرتضى من مدينة نابلس بمخطوبته شفيقة الحاج محمد علي الحسيني[7]، وتزوج أحمد محمد حمدان من قرية بيت حنينا[8] بمخطوبته سكون محمد حسن عبد الله من عرب العوازم قضاء السلط[9]، وتزوج قادر محمد عبد الرحمن من أهالي قونية المتوطن بالقدس بمخطوبته مريم يوسف عبد الله من مدينة نابلس[10].

---

(١) سجل ٣٥١، ٣ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٤.
(٢) سجل ٣٤٤، ٢٨ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٣٤.
(٣) سجل ٣٤٩، ٢٧ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٦٧.
(٤) سجل ٣٥٣، ١١ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٧.
(٥) سجل ٣٨٣، ١٣ ذي القعدة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص١٣١.
(٦) سجل ٣٧٩، ٢٦ جمادى الأولى ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص١٣١.
(٧) سجل ٣٧٨، ٢٣ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦٤.
(٨) **قرية بيت حنينا:** وتقع على مسافة ٨ كم شمال مدينة القدس، مصطفى مراد الدباغ، بلاد فلسطين، ١٠ أجزاء، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١، ج٨، ق٢، ص٨٨.
(٩) سجل ٣٨٣، ٣ ربيع الثاني ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٧٠.
(١٠) سجل ٣٥٣، ٥ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٣٨.

وأشارت السجلات إلى زواج العطية وغالباً ما كان يتم بين الأقارب لا سيما في المناطق الريفية[١]، ويجري ذلك دون استشارة الزوجين، مما يدفع أحدهما فيما بعد للخروج عن الأعراف والتقاليد من خلال رفضه لطريقة الزواج، ويظهر ذلك من خلال الحجة التالية: "ادعى خليل بن سالم خليل على البنت البكر البالغة حلوة حسين ولد مصطفى بن خليل... قائلاً في تقرير دعواه عليها أنه في سنة ست وسبعين ومايتين وألف كان هو والمدعى عليها صغيرين وأن والده طلب له نكاح حلوة من والدها فأجابه لذلك وصار عقد النكاح بالإيجاب والقبول بقول حسين لوالده سالم أعطيتك بنتي حلوة الصغيرة لولدك خليل الصغير وبقول سالم قبلت لولدي خليل ذلك بولايتي عليه على مهر قدره ثلاثة آلاف قرش منها معجل ألفا وستماية قرش ومؤجل أربعمائة قرش وأن والده دفع إذ ذاك من أصل المهر المعجل لوالدها ألف وثمانمائة قرش وأن ذلك كله كان بدار والدها وأن مرادي الآن دفع باقي المهر المعجل لها والدخول بها وهي ممتنعة عن ذلك بغير حق..."[٢].

ويبدو من السجل الشرعي أن زواج القاصر كان شائعاً في المدينة وقراها، ولعل ذلك ناتج عن ظروف اقتصادية خاصة في المجتمع القروي الذي يعتمد على الزراعة، وتكون الأسرة بحاجة إلى أيدي عاملة للقيام بمتطلبات العمل الزراعي[٣]. كما شاع أيضاً زواج الشغار "البدل" وذلك بأن يزوج شخص ابنته أو شقيقته من شخص آخر مقابل زواجه من ابنة أو شقيقة ذلك الشخص، ويبدو أن ذلك مرتبط إما بالقرابة كزواج أبناء العمومة أو بعدم القدرة على دفع المهر وتوفير متطلبات الزواج، ويكون المهر المعجل والمؤجل في الحالتين متساوياً، ويرجح عدم دفع المعجل فيهما، ففي ٩ رجب ١٢٨١ هـ عقد نكاح كل من يونس البدوي بن حسين البدوي الدباغ على مخطوبته البكر القاصر أمينة موسى عرنوس، وعقد نكاح موسى خليل عرنوس على مخطوبته البكر القاصر عايشة يونس البدوي[٤].

وتظهر حجج التركات عدم ميول المجتمع المقدسي لظاهرة تعدد الزوجات، ولعل ذلك كان مرتبطاً بعوامل اقتصادية تتمثل بالنفقات والمصاريف المالية المترتبة على ذلك، ومع ذلك فقد جمع بعض الأزواج بين ثلاثة زوجات معاً، فقد كان لمحمد إسماعيل الكسواني ثلاث زوجات وهن نصرة عقل الحنيني ورفقة سالم عمران وجليلة خلف غالي[٥].

ويبين السجل الشرعي أنه في حال رغبة شخص بالزواج أثناء أدائه للخدمة العسكرية، فعليه الحصول على إذن بذلك من قائد القوات العثمانية بالمدينة، ويظهر ذلك من الحجة التالية:

---

(١) سجل ٣٤٢، ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١٦.
(٢) سجل ٣٦٢، ٧ ذي القعدة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٩٤.
(٣) سجل ٣٥٤، ١٠ رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٦.
(٤) سجل ٣٤٩، ٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٦٣.
(٥) سجل ٣٤٦، أوائل شوال ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٦٩.

"إلى مصطفى رشيد أفندي الخالدي من كتبة المحكمة الشرعية بالقدس الشريف
بعد السلام ننهي إليك أن الشاب البالغ العاقل إسماعيل حقي بن الحاج أحمد آغا بن إسماعيل من أهالي روسجق المستخدم بلوك أميني بعساكر الجندرمة البيادي في البلوك الأول بالقدس المعطية له الرخصة من جانب صاحب السعادة حضرة إسماعيل رستم باشا قومندان العساكر الشاهانية المنصورة بالقدس الشريف راغب نكاح البنت البكر البالغة خديجة بنت محمد بن أحمد الجركسي على مهر معجل عشر ليرات فرنساوي ومؤجل كذلك عشرة ليرات فرنساوي..."(١).

وأعطى إسماعيل رستم باشا أيضاً إذناً بالزواج لكل من خليل زاهد أفندي بن يوسف باش جاويش في الطابور المقدم الرديف بالقدس من أهالي مرعش الذي تزوج نجيبة بنت ولي آغا الملازم بعساكر الطبجية بقلعة القدس(٢)، وريحان بن صالح بن عبد الله المستخدم بالبلوك الثامن من طابور الجندرمة بالقدس ليتزوج ريحانة بنت عبد الله(٣).

وتباينت المهور من زوجة لأخرى حسب المكانة الاجتماعية والاقتصادية للزوجين، فقد جرى عقد نكاح بدرية ابنة المفتي نجم الدين الجماعي رئيس الخطباء بالمسجد الأقصى على إبراهيم نسيبة على مهر مقداره ألف قرش(٤)، وفي ١١ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ ١٨٥٨م جرى عقد نكاحين بمهرين مختلفين، فقد عقد نكاح أمينة مصطفى سنقرط على عبد الرحمن الحسيني على مهر مقداره خمسمائة قرش، وعقد نكاح سلمى سليمان الديباجي على علي البواني على مهر مقداره مائتا قرش(٥). وفي شهر جمادى الثانية من العام نفسه عقد نكاح فاطمة عبد الله التكروري على إبراهيم عنتبلي على مهر مقداره خمسة وعشرون قرشاً(٦).

وفي أغلب الأحيان كان المهر يدفع نقداً بالعملة العثمانية وبخاصة القرش، غير أنه دفع في بعض الأحيان بالعملة الأجنبية وبخاصة الليرة الفرنسية(٧)، وقد يدفع المهر عيناً على شكل حيوانات مثلاً؛ فقد دفع عبد الرحيم أحمد سمور لأخيه عبد الرحمن خمسة رؤوس غنم بقيمة ٢٥٠ قرشاً وثور بقيمة ٥٠٠ قرش من أجل المهر المعجل لابنة أخيه التي زوجها لابنه(٨). وتزوج محمد جمعة الفاخوري بمخطوبته شيخة محمد سليمان على مهر قيمته

---

(١) سجل ٣٨٣، ١٩ شعبان ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٧١.
(٢) سجل ٣٨٣، ١٩ شعبان ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٧١.
(٣) سجل ٣٨٣، ١٣ ذي القعدة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٩٣.
(٤) سجل ٣٤٠، ١٤ ذي القعدة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص١٠٥.
(٥) سجل ٣٤٢، ١١ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص٢٧.
(٦) سجل ٣٤٢، أواسط جمادى الثانية ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص٤٠.
(٧) سجل ٣٨٣، ١٣ ذي القعدة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص١٩٣.
(٨) سجل ٣٧٩، ٢٧ شعبان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٨٦.

٢٨٠٠ قرش و تم الاتفاق بأن يدفع لوالدها ستة رؤوس بقر عمّالات بقيمة ١٥٠٠ قرش وفرس بقيمة ١١٠٠ قرش وتقسيط المبلغ المتبقي[١].

ونظراً للظروف الاقتصادية لبعض الأزواج، فقد كانوا يدخلون بزوجاتهم قبل دفع كامل المهر المعجل، وقد تتوفى الزوجة قبل قبضها ذلك، فقد توفيت سلمى عبد القادر عيشة وبقي من مهرها المعجل ١٣٤٠ قرشاً[٢].

ويُعد الطلاق أخطر ما يهدد الأسرة المقدسية، وقد تعددت أسباب ذلك؛ منها الخلافات العائلية، ورفض الزوجة السكن مع عائلة زوجها، ومشاجرة الزوجين، فمثلاً ادعت فطومة أحمد عبد الله على زوجها حسين إسماعيل، وذكرت في دعواها "تشاجرت مع زوجي وبعد مشاجرتي معه قال مخاطباً لي عليَّ الطلاق بالثلاث لا تخرجي من باب الدار إلى قبر أخيك الحاج عطية وإذا خرجت بهذا اليوم تكوني طالقة بالثلاث، وأني بذاك اليوم خرجت وأوقعت عليه الطلاق بالثلاث واحتجبت يومها عنه لحد الآن وبما أنني بنت منه بينونة كبرى أطلب منه مهري المؤجل..."[٣].

وفي حال وقوع الطلاق قبل الدخول، كان على الزوج دفع نصف المهر، فقد "حضر لمجلس الشرع الشريف الرجل العاقل مصطفى بن بدوي بن شحادة حجازي الولي الشرعي على ابنته وهيبة... وقرر بحضور الرجل العاقل الحاج سعيد بن الحاج عبد الله بن سعيد الحموي زوج وهيبة غير المدخول بها قائلاً أن نسيبه الحاج سعيد الحاضر طلق من عصمة نكاحه زوجته بنتي وهيبة قبل دخوله بها طلقة واحدة بائنة تملك بها نفسها وأنه بنظير ذلك استحقت وهيبة من مطلقها المذكور نصف مهرها وقدره ألفا قرش الذي أصل مهرها ثلاثة آلاف وخمسمائة معجل وخمسمائة قرش مؤجل وأن الحاج سعيد دفع لي نصف المهر المرقوم ألفي قرش وأني قبضته منه بيدي لأحفظه لها لحين بلوغها حسب ولايتي عليها..."[٤].

وتُعد المخالعة إحدى أشكال الطلاق غير أنها تتم بناءً على طلب الزوجة حيث تطلب خلع نفسها من زوجها شخصياً أمام القاضي، بعد أن يجري التعريف بها من قِبل الشهود وبحضور الزوج، وقد تتنازل عن النفقة وأجرة سكنها ونفقة عدتها ومؤخر مهرها لقاء ذلك، فمثلاً حضرت عايشة صالح الحاج محمد عكه وحضر معها زوجها عثمان حسين معطي وأقرت بأنها ابرأت ذمته من دينها وأجرة سكنها ونفقة عدتها ومهرها المؤجل وتعهدت بإرضاع الحمل المشتملة عليه لمدة سنتين والانفاق عليه وكسوته مقابل أن يخلعها زوجها

---

(١) سجل ٣٥٠، ٢٣ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٥٣.
(٢) سجل ٣٤٩، ٢٣ شوال ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٠٥.
(٣) سجل ٣٨٦، ١١ شوال ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٦٢.
(٤) سجل ٣٨٦، ٢٧ ربيع الثاني ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢.

من عصمة نكاحه[١]. وقد تتم المخالعة بالوكالة سواء من قِبل الزوجة أو الزوج خاصة إذا لم يتمكن من الحضور إلى المحكمة الشرعية، فقد وكّل محمود رشيد حسين التلاوي من أهالي مدينة يافا الذي يقوم بالخدمة العسكرية في مدينة القدس خاله إبراهيم عبد العاطي بأن يخلع زوجته مريم الحاج حسن الجبالي من يافا من عصمة نكاحه بعد أن تبرئه من معجل مهرها ومؤجله ومن نفقة عدتها وأجرة سكنها[٢].

الملابس والأزياء:

تزودنا السجلات الشرعية بمعلومات قيمة عن الملابس والأزياء التي كان يرتديها الرجال والنساء من سكان المدينة وقراها، وغالباً ما كانت مصنوعة من القطن والصوف والحرير، ويُلاحظ أن الملابس كانت تختلف وتتباين وذلك حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشخص، فكان لباس الرجال يتكون من السراويل القطنية والقمصان، ويرتدي فوقها ثوباً يعرف باسم القنباز أو الديماية، ويكون إما من الحرير و إما من الصوف أو القطن، ويكون مفتوحاً من الأمام ويشد بواسطة حزام من الجلد أو القماش يُعرف باسم الزنار، ويبدو أن بعض الزنانير كان من الصناعة المحلية بعضها كان مستورداً، فقد أشار السجل الشرعي إلى الزنار الطرابلسي[٣]، ومن أنواع القنابيز التي أشارت إليها السجلات، قنباز مكاوي وقنباز جنزير[٤] وقنباز بفت شام وقنباز بفت خفيف، وقنباز أبيض ديما[٥] وقنباز سرتي وقنباز قطني مشكل وقنباز قطني وسط وقنباز شيت ثلثين وقنباز ديما افرنجي وقنباز ديما فرنجي محيّر وقنباز ديما فرنجي نص وقنباز أطلس جلد العبد[٦].

وارتدى بعض الرجال وخاصة موظفي الدولة البدلات والصداري والتقصيرة، فقد اشتملت تركة الميرالاي عساكر مصطفى عوينة على بدلة ألمانية بلغ سعرها ١١٠٠ قرش[٧]، وتضمنت تركة الحاج رشيد الذمري على تقصيرتين جوخ إحداهما لون كحلي

---

(١) سجل ٣٦٣، ١٦ جمادى الأولى ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص١٣١.
(٢) سجل ٣٧٤، ٣ صفر ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٤٠.
(٣) سجل ٣٤٠، ٣ شوال ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص٢٣.
(٤) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٩.
(٥) سجل ٣٧٩، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٢.
(٦) سجل ٣٧٨، ١٥ رجب ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦١.
(٧) سجل ٣٤٣، ٥ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٩٣.

والأخرى أزرق(١). واستخدم بعض الموظفين ربطات العنق فقد وجد في تركة واصف نصوح بيك العظم رئيس محكمة الجزاء بالقدس ٢٠ ربطة عنق ودبوس الماس يربط فيها(٢).

وكان بعض الرجال ولعلهم من الأثرياء ومخاتير القرى وشيوخها يرتدون العباءات فوق القنباز، ويمدنا السجل الشرعي بأنواع هذه العبي التي تدل على المادة المصنوعة منها ومكان الصناعة، إذ يُشار ضمن موجودات دكاني كل من رشيد محمد كمال وعبد الودود محمد أسعد الحسيني وكلاهما من تجار الأقمشة في المدينة الأنواع التالية من العبي وأسعارها.

النوع	السعر بالقروش	النوع	السعر بالقروش	النوع	السعر بالقروش
عباية حمصية	٨٠	عباية صوف شال	٩٨.٢٠	عباية سودا بغدادي	٤٨
عباية حمصية زرافي	٨٠	عباية سعدونية خضرا	٣٠	عباية حمصي ثلثين	٦٠
عباية شامية	٧٠	عباية محلاوي مجوز	٥١	عباية شام كبيرة	٨٠
عباية شامية زرافي	٥٥	عباية زرافي جداعي	٤٥.١٠	عباية قنديلية خضرا	٢٢.٥
عباية جوخ مخيطة	٧٠	عباية قنديل حمصية	٣٠	عباية زرافي ثلثين شام	٤٨
عباية غزلية صغيرة	٢٠	عباية بيضا حماوية	٢٤.٥٠	عباية حمصية تسعاوي وعشراوي	٧٣.٥٠(٣)

يتضح من القائمة السابقة أن معظم العبي كانت من الصناعة السورية وبعضها من الصناعة العراقية مما يدل على النشاط التجاري بين القدس والمدن السورية والعراقية، ومما يجدر ذكره أن سعر بعض الأنواع من العبي كان مرتفعاً جداً، فقد امتلك أحمد آغا النحمي عباية جوخ مقصبة بلغ سعرها ٢٥٠٠ قرشاً(٤).

وكان بعض الرجال يرتدون في فصل الشتاء "الفروة" وهي مصنوعة من جلود الخراف وتزخرف بالحرير الملون، فقد تضمنت تركة يوسف أفندي بن مصطفى آغا علي أفندي ثمانية أنواع من الفراء كانت على النحو الآتي:

---

(١) سجل ٣٥١، ٢٧ محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢٩.
(٢) سجل ٣٨٣، ١٥ ذي الحجة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٣٥.
(٣) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٩؛ سجل ٣٧٩، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٢.
(٤) سجل ٣٥٣، ٩ جمادى الثانية ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٧٨.

النـــوع	السعر بالقروش
فروة قرة قولاق بوجه جوخ	٣٠٠
فروة تقصيرة بتون بوجه شلالح كهنة ظهر	٤٠
فروة بتون كبيرة بوجه شلالح زهر قديمة	١٠٠
فروة قاقون بيضه بوجه كرمسوت	١٠٠
فروة قاقون ركابية	٢٥
فروة حمور بوجه جوخ قزمير	٣٠٠
فروة تقصيرة حمور بوجه جوخ قزمير أزرق	٨٠
فروة طويلة حمور قديمة	١٥٠[١]

(١) سجل ٣٥٣، أواخر رمضان ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧٣.

أما غطاء الرأس فكان يتكون من الكوفية (الحطة) وتكون من القطن أو الحرير تثبت على الرأس بواسطة عقال من الصوف، وأشار السجل الشرعي لأنواع الكوفيات المستخدمة؛ منها كوفية حمصية وكوفية عقيلي أم ذراع وثمانية وكوفية عقيلي أم ذراع وعشرة وكوفية عوادية[1] وكوفية مقصبة سعودية وكوفية قطن شام وكوفية حرير مسمسمة شام وكوفية أم ذراع واحد ونصف[2]. واستخدم بعض الرجال الطرابيش والطواقي ومن أنواعها طربوش مصري وطربوش أفرنجي وطربوش خلعيات وطاقية لباد مصرية[3].

أما ملابس النساء فقد امتازت بأنها كانت أكثر زركشة وتنوعاً من ملابس الرجال، ومن أبرزها القمصان[4] والمضربية وهي عبارة عن ثوب يصل إلى أسفل الركبتين ويكون مفتوحاً من الأمام، محزوماً بشريط خاص مصنوع من الحرير، وعليه تطريزات، وكان هذا النوع من الأزياء واسع الانتشار[5]. ومن الملابس التي استخدمتها النساء الثوب (الستري) وكان بألوان مختلفة، فقد تضمنت تركة جميلة إبراهيم البيروتي ستري يمني جنزاري بقيمة ١٢ قرشاً وستري يمني أصفر بقيمة ١٠ قروش وستري يمني أحمر مقلّم بقيمة ١٠ قروش، وستري يمني زهر مشجر بقيمة ١٢ قرشاً وستري شاش أبيض بقيمة ١٥ قرشاً وستري صوف بقيمة ٢٥ قرشاً[6].

واستخدمت النساء التقاصير والشالات حيث كان الشال يلف الرأس حول العنق، فقد اشتملت تركة بهيجة حسين الخالدي على شال أحمر كهنة بقيمة ٦٠ قرشاً وشال أحمر كشمير بقيمة ١٤٠ قرشاً، وتقصيرة شال وتقصيرة كرمسوت بقيمة ٣٠ قرشاً وتقصيرة فروة بوجه جوخ بقيمة ١٥٠ قرشا[7]، ومن أنواع الشالات التي ارتدتها بعض النساء كان الشال العجمي[8]. وارتدت المرأة القنابيز والشراويل بمختلف أنواعها وألوانها، فكان من بين موجودات تركة المتوفاة فاطمة مصطفى صيام قنباز وشروال يمني أحمر بقيمة ٧٠ قرشاً، وقنباز جنفاص وشروال جنفاص أحمر بقيمة ١٠٠ قرشاً، وقنباز وشروال عثماني بقيمة ١٥٠ قرشاً[9].

---

(١) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٩.
(٢) سجل ٣٧٩، ٢٥ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٢.
(٣) سجل ٣٧٨، ١٥ رجب ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦١.
(٤) سجل ٣٥٤، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٦٠.
(٥) زياد المدني، القدس وجوارها ١٨٠٠-١٨٣٠، عمان، منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦م، ص٢٥٨.
(٦) سجل ٣٧٤، ٩ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٤.
(٧) سجل ٣٣٥، أواسط محرم ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١١٠.
(٨) سجل ٣٤٩، أواسط جمادى الثانية ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٤٠.
(٩) سجل ٣٤٩، أواسط جمادى الثانية ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٤٠.

ومن الملابس التي استخدمتها المرأة للرأس كانت الخرقة، فقد كان من بين الملابس التي تضمنها جهاز العروستين عائشة وشقيقتها حنفية ابنتي إسماعيل النجار خرقتان بيضاوان بقيمة ١٢ قرشاً[١].

وأشارت السجلات إلى استخدام المرأة للمناشف والبشاكير، فقد تضمنت تركة عايشة عبد الله الخطيب؛ بشكيرين ومنشفتين حمام[٢]، ووجد في تركة سلمى عمر النعاجي ثلاثة بشاكير ومنشفتين[٣].

أما الأحذية التي استخدمتها المرأة، فكان منها الكنادر والبوابيج والقباقيب، فقد وجد في تركة أمينة محمد الأعرج كندرة وقبقاب بقيمة ٢٦ قرشاً[٤]، وأشير ضمن مبايعات دكان سليم ياسين الخالدي لوجود ٧٧ زوج قبقاب شامي مع جلودها[٥].

أثاث المنازل:

تباين أثاث المنازل في مدينة القدس من أسرة لأخرى تبعاً للقدرات المادية، فقد اشتمل فراش النوم على اللحف والمخدات والجوادل والجنبيات والشراشف، ويلاحظ انتشار الفراش اليمني بشكل واسع، ويبدو أنه كان يستورد من اليمن، فقد استخدم الأهالي اللحف والفرشات والمخدات اليمنية[٦]. ويبدو أن بعض التجار كان يستورد القماش من قبرص، فقد أشير إلى وجود مخدات ولحف قبرصي[٧]. واستخدمت بعض الأسر المقدسية والفلاحون الجوادل والجنبيات وهي عادة ما تكون أصغر حجماً من الفرشة، وكان بعضها من الصوف والبعض الآخر من الجوخ[٨]. وشاع لدى الأسر الغنية استخدام الشراشف لتغطية الاسرّة والفرشات، ونسب بعضها لمدينة نابلس، حيث أشير إلى شرشف نابلسي[٩]. واستخدمت بعض الأسر السجاد وبسط الصوف لتغطية أرضية الغرف، وكان من بين أنواع السجاد

---

(١) سجل ٣٤٦، أواخر رجب ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٢٨.
(٢) سجل ٣٥٤، غرة رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٠.
(٣) سجل ٣٥٥، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٣٧.
(٤) سجل ٣٥٥، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٣٧.
(٥) سجل ٣٥١، ١٠ رمضان ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٠.
(٦) سجل ٣٤٢، ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١٦.
(٧) سجل ٣٣٥، أواخر ربيع الثاني ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١٦.
(٨) سجل ٣٤٢، ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١٦؛ سجل ٣٥١، ٢٠ شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٠٥.
(٩) سجل ٣٤٢، ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١٦.

المستخدم السجاد العجمي[1]. واستخدمت بعض الأسر حصر القش وجواعد الجلد[2]. ويعكس الجدول التالي لتركتين أنواع الفراش الذي كانت تستخدمه الأسر المقدسية.

نوع الفراش	السعر بالقروش	نوع الفراش	السعر بالقروش
لحاف بوجه يمني أحمر	٢٨	حرام صوف كهنة	٥
جنبية بوجه مالطي أزرق	١٥	لحاف يمني أزرق	٩٠
جنبية بوجه يمني أزرق	٢٠	لحاف يمني أبيض	٥٠
فرشة ومخدتين كهنة	١٠	لحاف يمني سكني	١١٠
لحاف بوجه يمني أزرق	٥٠	فرشة صوف وجودلي صوف بوجه يمني	٦٥
جنبية يمني صغيرة	٦	جودلي صوف مالطي أزرق	٧٥
مخدة	١٥	فرشة بحشو صوف	٨٠
مقعد يمني أزرق	٣٣	شرشف	٤٥
شقفة بساط كهنة صغيرة	١٥	بساط صوف كهنة	٢٤
بساط صوف قديم	٤٢	سجادة وبساط صوف كهنة قديم	٧١[3]

وتباينت أواني الطبخ من أسرة لأخرى، غير أنها كانت على الأغلب من النحاس الأصفر والأحمر، ويبين الجدول التالي أسعار الأثاث والأدوات المنزلية في المدينة مستخلصة من عدة تركات.

السلعة	العدد	السعر بالقروش	السلعة	العدد	السعر بالقروش
حلة نحاس كبيرة	١	٢٠١	سدر نحاس كبير	١	٢٦٦
حلة نحاس كبيرة	١	١٨٧	سدر نحاس أحمر صغير	١	٣٦
حلة نحاس بغطا	١	٥٧	سدر نحاس كبير	١	١٠٠
حلة نحاس كبيرة	١	٣١	طبق نحاس كبير	١	٩٠
حلة نحاس كبيرة	١	٨٠	مقلاة نحاس	٣	٣٥
لكن نحاس كبير	٢	٢٦٣	كفكيرة نحاس	٢	١١
لكن نحاس صغير	١	١٠	كفيكرة نحاس	١	٢
لكن نحاس كبير	١	٤٠	مقلاة نحاس	١	٥
لكن نحاس صغير	١	١٩	مقلاة نحاس	١	٣
لكن نحاس وسط	١	٣٥	مقلاة نحاس	١	١٢.٢٠
لكن نحاس وسط	١	٣٠	مقلاة نحاس	١	١٩
صواني نحاس كبار	٥	٤٢٧.١٠	مصفاية نحاس	١	٢٠
صحنين نحاس كبار	٢	١٥٧	هاون نحاس كبير	١	٦٠
صحون نحاس صغار	٥	٤٠	منقل نحاس كبير	١	٥٧٧
صحن نحاس بقبق	١	١٣	منقل نحاس صغير	١	١٠٤

---

(١) سجل ٣٥٤، غرة رمضان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢١٥.
(٢) سجل ٣٨٦، ١٠ جمادى الثانية ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢١
(٣) سجل ٣٤٩، أواسط جمادى الثانية ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٤٠؛ سجل ٣٥٥، ١٤ شعبان ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٢٠.

السلعة	العدد	السعر بالقروش	السلعة	العدد	السعر بالقروش
صحن نحاس كبير	١	٥٤	منقل وكانون نحاس صغير	١	٢٣
طنجرة نحانس كبيرة	١	٥٠	هاون نحاس	١	٢٥
طنجرة نحاس صغيرة	١	٣٠	مصفاية نحاس	١	٣٠
طنجرة نحاس بغطا	١	٧٠	دبسية نحاس	٢	٥٠
طنجرة نحاس كبيرة بحفة	١	٦٠	إبريق قهوة	٢	٣٠
طنجرة نحاس كبيرة بلا حفة	١	٧	سطل نحاس صغير	١	١٠
طنجرة نحاس كبيرة بغطا	١	٣٦	طشت نحاس	١	٣٩
طنجرة نحاس بلا غطا	١	١٧.٢٠	سدر نحاس كبير	١	١٩٥
طنجرة نحاس صغيرة	١	١٨	صينية نحاس صغيرة	١	١٨
طنجرة نحاس كبيرة	١	٢٥	صينية نحاس صغيرة	١	٢٠
ماعون نحاس	١	٢٨	تخت حديد بناموسية	١	١٣٠
زير فارغ	١	٦	إبريق قهوة	٢	٣٠
سطل نحاس صغير	١	١٠	صينية فناجين	١	١٠
سخانة نحاس	١	٥	صحن بلور	١	٦[١]
منقل نحاس صغير	١	١٠٤			
جرة فخار كبيرة	١	٢			

واستخدم البعض الخزائن الخشبية لوضع الملابس فيها[٢]، كما استخدم البعض اسكملات الصدف[٣] وكراسي الخيزران ومتكات صدف[٤]، وأشارت السجلات أيضاً إلى استخدام الملاعق المطلية بالفضة وسكاكين خاصة بالسفرة، وامتلك البعض طاحونة بن وأراجيل قزاز وبلور[٥]. ومن أدوات الإنارة التي أشارت إليها السجلات نجد الشمعدان وفوانيس الكاز والأسرجة[٦]. واحتوت بعض البيوت على الستائر أو البرادي لتغطية نوافذ الشبابيك[٧].

وتباينت قيمة الأثاث والأدوات المنزلية من أسرة لأخرى وذلك حسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقدرة المادية، فمثلاً بلغت قيمة تركة محمد نصوح بيك العظم

---

(١) سجل ٣٤٦، أواسط صفر ١٢٨٠هـ/١٨٦٧م، ص٣٧٦؛ سجل ٣٤٩، ٢٤ رجب ١٣٠٤هـ/١٨٨٢م، ص٤٣؛ سجل ٣٥١، ٢٧ محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢٨٨؛ سجل ٣٧٤، ١٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٧٥؛ سجل ٣٧٤، ١٧ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٨؛ سجل ٣٧٤، ٢٤ رجب ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٥٧؛ سجل ٣٧٤، ٢٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٣١.

(٢) سجل ٣٧٨، ١٥ ذي القعدة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٥٤.

(٣) سجل ٣٤٣، أواخر ربيع الثاني ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٠٠.

(٤) سجل ٣٨٣، ١٥ ذي الحجة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٣٥.

(٥) سجل ٣٧٨، ١٥ ذي القعدة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص٥٤٥.

(٦) سجل ٣٤٠، أواسط محرم ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٥٤.

(٧) سجل ٣٨٣، ١٥ ذي الحجة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٣٥

رئيس محكمة الجزاء بالقدس ١٩٠٠٠ قرش، كان منها ٣٠٨٥ قرش قيمة الأثاث المنزلي من لحف ومخدات وبسط وسجاد وغيرها، أي بنسبة ١٦.٢% من إجمالي التركة واشتملت على بساطين قدر ثمنهما بـ ١٢٨٦ قرشاً. أما الأدوات المنزلية فقد بلغت قيمتها ٣٠١٧ قرشاً أي بنسبة ١٥.٨%[١].

ويبين الجدول التالي قيمة الأثاث والأدوات المنزلية ونسبتها لإجمالي التركة، مستخلصة ضبوط تركات لاثني عشر متوفى خلال عام ١٣٠٣ هـ، كما ورد في سجل ٣٧٤ الذي يشتمل على الفترة ما بين ١٦ جمادى الأولى ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م١٥ ربيع الأول ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

الرقم	اسم المتوفى	إجمالي قيمة التركة بالقروش	قيمة الأثاث والأدوات المنزلية	النسبة المئوية
١.	سالم الحاج حميدان عبد الله	١٦٧٧	١١٩٦	٧١.٣%
٢.	يوسف محمد خليل اغبارة	١١١٧	٥٣٠	٤٧.٤%
٣.	موسى صفوتي عثمان آغا	٣٤٣٩٨	٨٣٤	٢.٤%
٤.	عبد القادر فرحات	٢٣٤٢٠	٦٠٣٦	٢٥.٧%
٥.	عبد الله طاهر الشهابي	٤٧٥٧	١٣٧٠	٢٨.٧%
٦.	محمد أحمد سليمان الدباغ	٢٤٠٠٦	٣٤١٣	١٤.٢%
٧.	أسعد علي البدرية	٣٧١٩	٣٧٦	١٠.١%
٨.	حسين عبد السلام القباني	٢١٠٣	٢٢٧	١٠.٧%
٩.	جميلة عبد الجليل البيروتي	٢٢٥٠	٧٢٧	٣٢.٣%
١٠.	قرمية مصطفى الطبراق	١٢٨٠	٧٥٧	٥٩.١%
١١.	بيهان حسن علي البدرية	٢٥٤٠	١٠٢٩١	٤٠.٥%
١٢.	حفيظة العيسى	٣٦٣٥	٨٣	٢٢.٩%

(١) سجل ٣٨٣، ١٥ ذي الحجة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٣٥.

المواد الغذائية:

تزودنا السجلات الشرعية بمختلف أنواع المواد الغذائية والمشروبات التي كان يتناولها سكان المدينة وقراها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد عرف أهل القدس أنواعاً مختلفة من الأطعمة، وتشكل الحبوب المصدر الرئيسي لغذاء الناس، ويعد القمح من المواد الغذائية الرئيسة والضرورية، واستخدمت بعض الأسر الفقيرة الشعير للأكل بعد طحنه، كما استخدمت الذرة البيضاء حيث كانت تطحن بعد خلطها مع القمح لإنتاج الخبز.

وأشارت السجلات إلى وجود الخضروات بمختلف أنواعها كالفاصولياء واللوبية والملوخية والبصل والثوم والبطيخ والخيار والبندورة والملفوف والبامية والباذنجان[١]، أما البقوليات فمنها العدس والفول والحمص والذرة[٢]. واستخدم السكان الأرز بنوعيه الأحمر والأبيض[٣]. أما البهارات فمنها الفلفل الأسود والعصفر والبهار والشبة والكمون والقرنفل والقزحة والنشادر والسماق والكزبرة[٤]. ومن المكسرات نجد فستق العبيد وبزر القرع واللوز والجوز والبندق والقضامة[٥]. وأشارت السجلات أيضاً إلى أنواع أخرى من الأطعمة والمشروبات كالسمن واللبن والسكر والقهوة والقمردين والقطين والبرغل والحلاوة والطحينة والمشمش الناشف والخروب والعسل والعجوة والملبس والدبس والجبنة والزبيب والحلقوم والكعك وبيض الدجاج[٦].

ويعكس الجدول التالي بعض المواد التموينية التي كانت تُباع في الأسواق كما ورد ضمن مبايعات دكان حسين عبد السلام القباني بمحلة باب العامود:

السلعة	السعر بالقروش	السلعة	السعر بالقروش	السلعة	السعر بالقروش
باطية خشب بداخلها لبن حامض	٢٣	حصة عدس	١٥	عنب طبيخ	٢٠
طنجرة بداخلها حصة دبس	٣١.٢٠	حصة عسل	٢١.٢٠	حصة عجوة	٣٠

---

(١) سجل ٣٤٦، ٣ جمادى الثانية ١٢٧٩ هـ/١٨٦٢م، ص١٠٥؛ سجل ٣٦٧، ٢ ذي القعدة ١٢٩٢ هـ/١٨٧٥م، ص٢٠؛ سجل ٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص١٢٦؛ سجل ٣٨٢، ٢٨ ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٧٩.

(٢) سجل ٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص١٢٦.

(٣) سجل ٣٤٧، غرة صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٦٥.

(٤) سجل ٣٤٦، ١٣ جمادى الثانية ١٢٧٩ هـ/١٨٦٢م، ص١٠٥؛ سجل ٣٤٧، ٢١ شوال ١٢٨٠ هـ/١٨٦٣م، ص٢٢٨؛ سجل ٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٢٦.

(٥) سجل ٣٨٢، ٢٨ ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٧٨.

(٦) سجل ٣٤٧، غرة صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٦٥؛ سجل ٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤ هـ/١٨٨٦م، ص١٢٦؛ سجل ٣٨٣، ١٥ شوال ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٣٨١.

قفيز بداخله حصة ملوخية	١٥	طوس بداخله عسل	٢٦	عدس مطحون	١١
برنية بداخلها حصة سمسم	٦٠.١٠	حصة جبنة	٩	عسل	٥٤.١٠[1]
برنية بداخلها حصة دبس	١٥	حصة بامية وكشك	١٠.٢٠	حصة لوبية يابسة	٢٥.١٠
حصة سماق	١٨	حصة فاصولياء	١٧.٣٠	حصة لوبيه	١٥.٢٠
حصة حمص	١٦.٣٠	حصة حمص	٩.١٠	حصة لوز يابس	١٥.١٠
علبة بداخلها حصة قزحة	١٨	حصة خروب	٩	علبة بداخلها حصة حلبة	٩
كزبرة	١٠	جرة بداخلها خل	٣	زيتون أخضر	١٥
برنية صغيرة بداخلها عسل	١٨.١٠	جرة فيها دبس	٦٠	طحينة وملبن وقطران	٤٠
جرة فيها مخلل سفرجل	٣٠	تنكة بداخلها حصة صنوبر	٢٧.١٠	تنكة بداخلها عسل تركي	٦٢
حصة سمسم	١٠.٣٠	جرة بداخلها زيت	٥٠	حصة نشا	١٢.١٠
جرة بداخلها سيرج	٥٠	ملبس وقضامة وفستق	٢٧	جرة بداخلها طحينة	٢٥
قطين	٢٠٠	جرة بداخلها قطران	٥٥.٢٠	زبيب	١٣.٣٠

المظاهر الاجتماعية السلبية:

تضمنت السجلات الشرعية كثيرا من الحجج المتعلقة ببعض المظاهر السلبية التي انتشرت في المجتمع المقدسي، ومن هذه المظاهر تلك التي تخل بالشرف والأخلاق كالخطف[2] والاغتصاب[3]، وأعمال القتل لا سيما في المناطق الريفية سواء كان ذلك عمداً أم خطأً، من ذلك قيام حنا مبارك موسى اللاتيني بقتل حسين علي من قرية دير دبوان[4] بطريق الخطأ، وقد حضر إلى المحكمة الشرعية ولدا المقتول وأقرا بأنهما تسلما من والد القاتل أربعة آلاف قرش صلحاً عن دية والدهما[5]. وكان القاضي يرسل لجنة للكشف على مكان القتل والتحقيق في طريقة القتل، إذ لم يكن القاتل في جميع الحالات معروفاً، وهناك عمليات قتل جرت في مناطق غير مملوكة لأحد، وفي مثل هذه الحالة يكلف أهالي القرية

---

(١) سجل ٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٢٦.
(٢) سجل ٣٤٣، ١١ جمادى الثانية ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٤٠.
(٣) سجل ٣٧٨، ٢١ رمضان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٥٠.
(٤) **قرية دبوان:** وتقع على مسافة ٧ كم إلى الشرق من مدينة رام الله. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٢، ص٤٢٦.
(٥) سجل ٣٣٥، ٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٧٨.

التي يقع بها مكان القتل بدفع الدية إذا لم يعرف القاتل، مثال ذلك عندما قتل عبيد حامد الحشاش من قرية دير دبوان بطريق سلطاني غير مملوك لأحد على مفترق طرق قريتي دير جرير[١] والطيبة[٢]، وقد وجه الاتهام لأهالي قرية دير جرير، غير أنه بعد الكشف من قِبل اللجنة التي أرسلها القاضي الشرعي لمكان الحادث تبين أن المكان يسمع منه الصوت لأهالي القريتين، عندئذ أقر القاضي بأن يدفع أهالي قريتي دير جرير والطيبة دية القتيل مناصفة بينهما[٣]. وفي الحالات التي يعرف فيها القاتل ويقر بذلك، كان القاضي أو من ينوب عنه يطلب من أهل القتيل قبول الدية، غير أن بعض الأهالي كانوا يرفضون قبول الدية ويطلبون القود عيناً أي قتل القاتل والاقتصاص منه شرعاً[٤].

وأشارت السجلات الى الأدوات التي كانت تُستخدم في أعمال القتل كاطلاق الرصاص[٥] والسيف والآلات الحادة كالسكاكين أو الموس والحجارة[٦] أو من خلال الأيدي كما حصل عندما قام حنا القبطي بضرب حاييم مسعود اليهودي بيده على خاصرته فمات على أثر ذلك[٧]. وقد يتم استخدام أكثر من أداة، كما حصل عندما قتل جريس حنا أبو سعد الرومي حيث "وجد مقتولاً وفي قرن رأسه الأيسر هواية شرخ حديد واصلة إلى فمه، وفي فخده الأيسر طلق رصاص غير نافذ ومذبوح بسيف في رقبته سفل جوزته"[٨]، وأحياناً كان القاتل يقوم بتشويه القتل بعد قتله بالرصاص كقطع الأيدي والرأس[٩].

وتعد السرقات من الظواهر السلبية التي شاعت في المجتمع المقدسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبخاصة سرقة الحيوانات[١٠]، والفلوس وبعض الأغراض الأخرى، فتشير إحدى الحجج إلى الدعوى التي أقامها كل من أحمد محمد الكردي وسليمان محمد الكردي على كل من حسين وعلي ولدي حسن العرب، وحسن صالح فرحان وأحمد محمد عصفور وأحمد حسن الظمط ومحمد حسين يوسف وسالم محمد أحمد وأحمد ظهران جاسر، حيث قام المدعى عليهم بسرقة خمس ليرات ذهب عثمانية وثلاثين ريال بشلك وعشرة ريالات مجيدي من أحمد محمد الكردي، وسرقة كربينة "بارودة" قيمتها مائة قرش

---

(١) تقع قرية دير جرير على مسافة ١٢ كم شمال شرق مدينة رام الله، الدباغ، ج٨، ق٢،ص ٣٣٩

(٢) تقع قرية الطيبة على مسافة ١٢ كم شمال شرق مدينة رام الله، الدباغ،ج٨، ق٢، ص ٣٤٥

(٣) سجل ٣٥٣، غرة رجب ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٣٠.

(٤) سجل ٣٥٣، ١٧ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٨.

(٥) سجل ٣٣٥، ٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٧٨.

(٦) سجل ٣٥٤، أواخر ذي الحجة ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧م، ص٢٤٨؛ سجل ٣٥٤، ٥ محرم ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٤٧؛ سجل ٣٥٤، ٩ محرم ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٤٨.

(٧) سجل ٣٤٧، ٢٧ رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٤٢.

(٨) سجل ٣٥٠، ٢١ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٤٨.

(٩) سجل ٣٤٩، أواخر ربيع الأول ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١١.

(١٠) سجل ٣٣٧، ٧ رمضان ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١؛ سجل ٣٥٤، ٥ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢.

وعبائتي صوف بقيمة خمسون قرشاً من سليمان محمد الكردي وذلك لدى قيام المدعيين بحراسة القلعة الواقعة بالقرب من قرية عمواس(١).

ومن المظاهر السلبية الأخرى التي أشارت إليها السجلات كانت أعمال الاحتيال والكذب، من ذلك الدعوى التي أقامها دمتري انسطاس الرومي على دمتري اكريستيو الرومي بأنه ذهب لمنزله وطلب من زوجته إعطاءه بدلته الجوخ وذلك بناءً على طلب زوجها المدعي وكان يوجد بجيب البدلة مبلغاً من المال، وذكر المدعي في دعواه بأنه لم يطلب من المدعى عليه الذهاب إلى بيته لإحضار البدلة بل قام بذلك عن طريق الكذب والاحتيال(٢).

الخاتمـة:

وهكذا يتضح من خلال ما تم عرضه سابقاً أن السجل الشرعي يقدم لنا معلومات دقيقة وتفصيلية لمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية، مما يجعل من السجلات الشرعية من أهم الوثائق التي تعبر عن مختلف جوانب الحياة الواقعية اليومية لسكان القدس وقراها، نظراً لانفرادها بمعلومات وافية عن تلك الجوانب فتكون بذلك من أكثر الوثائق فائدة وأهمية تاريخية وأقربها للحقيقة التاريخية لا سيما في التاريخ الاجتماعي. لذا فإن البحث في التاريخ الاجتماعي للمدينة العربية في العهد العثماني الذي لا يعتمد على السجلات الشرعية يبقى ناقصا وغير واف.

---

(١) سجل ٣٥٤، ٧ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٣.
(٢) سجل ٣٧٤، ٢٦ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٤.

المبحث الثاني

القاضي الشرعي في محكمة القدس الشرعية

مهامه وصلاحياته

١٢٦٧ -١٣١٨هـ/١٨٥٠ -١٩٠٠م

دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية(*)

(*) مجلة الجمعية المصرية التاريخية، القاهرة، مجلد ١٥، ٢٠٠٧.

المقدمـة

كان شيخ الإسلام يشرف على النظام القضائي في الدولة العثمانية، ويليه في الرتبة كل من قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول و هم بدورهم يختارون قضاة الولايات[1]. وارتبطت بلاد الشام من الناحية القضائية بقاضي عسكر الأناضول، غير أن شيخ الإسلام في الأستانة كان يعين الكبار من درجة منلا (قاضي كبير) و عددهم سبعة وعشرون قاضياً برتب متسلسلة كان منهم ستة في الولايات العربية في مدن مكة والمدينة ودمشق والقاهرة وحلب والقدس، وكانت رتبة قاضي القدس الرابعة عشرة في سلم الرتب العثماني[2].

وقد أولت الدولة العثمانية القضاء الشرعي اهتماماً كبيراً، ويظهر ذلك من خلال إصدار الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل القضاء الشرعي، فصدر في ١٧ رجب ١٢٧٥ هـ/٥ نيسان ١٨٥٥م نظامان سلطانيان عُرف الأول باسم "نظام توجيهات مناصب القضاء" وتضمن تنظيم مواعيد انعقاد مجلس امتحان وتعيين القضاة بإشراف مقام المشيخة الإسلامية، وقواعد اختيار القضاة ومدة تعيينهم في مناصبهم، وتصنيفهم إلى أصناف ودرجات عدة، وذلك حسب أهمية الوحدة الإدارية التي يتولون القضاء فيهاأما النظام الثاني فقد عُرف باسم "نظام بحق النواب" وتناول المسائل نفسها التي تناولها النظام الأول ولكن فيما يتعلق بنواب الشرع[3]..

وأصدرت الدولة نظاماً في عام ١٢٧٥ هـ/١٨٥٩م حددت بموجبه طريقة استيفاء رسوم المحاكم الشرعية عن المعاملات والدعاوى والحجج التي تجري فيها[4]. واستمرت الدولة في إصدار الأنظمة التي من شانها العمل على تنظيم القضاء الشرعي وتحسينه، فقد تقرر بموجب نظام الولايات الصادر عام ١٢٨١ هـ/١٨٦٤م تعيين موظف في مركز كل ولاية من مختلف ولايات الدولة يعرف باسم "مفتش الحكام الشرعيين"، ويجري تعيينه بموجب فرمان سلطاني بعد ترشيح المشيخة الإسلامية له ليكون: "مفتشاً لجميع المحاكم الشرعية ومميزاً للإعلامات وسائر الوثائق الشرعية التي يلزم تقديمها لمركز الحكومة السنية"[5].

وأصدرت الدولة في ١٣ محرم ١٩٢٠ هـ/١٣ آذار ١٨٧٣م نظاماً أُطلق عليه "نظام الحكام الشرعيين" وتم بموجبه تحديد درجات القضاة وفئاتهم، وفصّل طريقة الامتحانات

---

(١) الدستور، جزآن، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، بيروت: المطبعة الأدبية، ١٨٨٣، م١، ص١٤٢.
(٢) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٥-١٨٧٦، القاهرة : دار الجيل، ١٩٦٢، ص٥٢.
(٣) الدستور، م١، ص١٤٢-١٤٩.
(٤) المصدر نفسه، م١، ص١٣٠-١٤١، ص١٨٣-١٨٨.
(٥) المصدر نفسه، م١، ص٣٤٨.

التي تجري لتحديد مستوياتهم ورواتبهم ومدة بقائهم في مناصبهم، والعقوبات التي تقع على المخالفين والمرتشين منهم. وبموجبه أصبح بإمكان القضاة ونواب الشرع البقاء في وظيفتهم ما لم يطلبوا الاستعفاء عنها بمحض إرادتهم أو ترد ضدهم شكوى، وأصبح بإمكان النواب الاستمرار في العمل حتى يحصلوا على رتبة الحرمين[١]، ووفقاً لهذا النظام صنفت رواتب القضاة إلى خمسة أصناف، فقد بلغ راتب الصنف الأول (٥٠٠٠) قرش فما فوق شهرياً، ويتراوح راتب الصنف الثاني بين (٤٠٠٠-٥٠٠٠) قرش شهرياً، أما الصنف الثالث فيتراوح راتبه بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠) قرش شهرياً، والصنف الرابع يتراوح راتبه بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠) قرش، أما الخامس فكان راتبه أقل من (٢٠٠٠) قرش[٢].

و بالرغم من وجود قضاة معترف بهم لمختلف المذاهب الإسلامية السنية إلا أن القاضي الحنفي كان القاضي الرسمي للدولة وذلك لأن المذهب الحنفي كان المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وكانت القاضي الحنفي يعين في مراكز الولايات الهامة والكبيرة من قِبل شيخ الإسلام في استانبول، بينما يعين غير هؤلاء القضاة في الولايات من قِبل قاضي العسكر المسؤول، وكان قاضي عسكر الأناضول هو المسؤول عن الولايات الآسيوية، وكانت الغالبية العظمى من القضاة الحنفيين في الولايات من أصل تركي، بينما كان قضاة المذاهب الأخرى من أصل محلي[٣].

وتمتع القاضي بمكانة هامة في المجتمع وبقدر كبير من الاحترام، ويظهر ذلك من خلال الألقاب التي أُطلقت عليه وصيغ المخاطبة التي كان يخاطب بها، كما يظهر من خلال افتتاحيات السجلات، منها "أعلم العلماء العظام صدر صدور الموالي الفخام خادم شريعة جده سيد الأنام مولانا وسيدنا الهمام..."[٤] و "أعلم العلماء وأفضل الفضلاء، والراجي إلى خالي الأرض والسماء المتوكل على ربه الذي يقسم الأرزاق لعباده كيف يشاء أوحد الدهر أعدل العصر أكمل الفضلاء أفضل قضاة الإسلام أولى ولاة الأنام بدر سماء المعالي الفخام صدر الموالي والحكام سيدنا ومولانا الهمام مميز الحلال عن الحرام الحاكم بشريعة جده سيد الأنام..."[٥]، و "أعلم العلماء أفضل الفضلاء كشّاف المشكلات الدينية حلّال المعضلات اليقينية مميز الحلال عن الحرام أقضى قضاة الإسلام صدر أساطين الموالي العظام"[٦]. و "جناب سيدنا ومولانا أقضى قضاة الإسلام أولى ولاة الأنام بدر سما المعالي الفخام الحاكم

---

(١) الدستور، م٢، ص٦٤٦.
(٢) المصدر نفسه، م١، ص٦٤٣، م٢، ص٦٤٢-٤٦٤.
(٣) عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨، دمشق، ١٩٦٨، ص٨٣.
(٤) سجل ٣٤٨، أوائل رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١.
(٥) سجل ٣٥٦، ١١ ذي القعدة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١.
(٦) سجل ٣٧٣، غرة رمضان ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١.

الشرعي الموقع خطه أعلاه دام فضله وزاد علاه"[١]. و"أقضى قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين معدن الفضل واليقين رافع أعلام الشريعة والدين وارث علوم الأنبياء والمرسلين"[٢]. و"أعلم العلماء المتبحرين أفضل الفضلاء المتورعين العالم العامل الفاصل بين الحق والباطل"[٣].

وكان القضاة يتقلدون مناصبهم لفترات طويلة، غير أن انخراط أبناء الوزراء وكبار رجال الدولة ممن يفتقرون للكفاءة في سلك القضاء أدى إلى اختلال النظام القضائي وإضعافه، مما جعل الدولة تعمل على تحديد فترة عمل القاضي لسنة واحدة[٤]. كما أن استمرار القاضي في العمل في سلط القضاء وابتعاده عن التدريس ربما أثر عليه سلباً من الناحية العلمية، فضلاً عن أن عمله في منطقته لمدة طويلة وتعرفه على السكان ربما أثر على حياده المطلوب في إصدار الأحكام[٥]. غير أن الدولة العثمانية لم تطبق ذلك بشكل دقيق أو مطلق إذ يتضح من السجلات الشرعية لمحكمة القدس الشرعية أن القاضي محمد خير الدين عرياني تولى منصب قاضي القدس لفترتين، حيث استمر في إحداهما لمدة خمس سنوات متواصلة، وذلك في الفترة ما بين ١٢٩١-١٢٩٥ هـ/١٨٧٤-١٨٧٨م، ثم أعيد تعيينه عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م لمدة سنة واحدة. وعين القاضي محمد عزيز أفندي كتاني قاضياً عام ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م لمدة عام واحد، ثم أعيد تعيينه مرة أخرى عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، كما عُين القاضي حمد الله رأفت قاضياً عام ١٢٧٨ هـ/١٨٧١م لمدة عام، ثم أعيد تعيينه مرة أخرى عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م. وعُين القاضي محمد فيضي عبد الحميد عام ١٣٠٣ هـ/١٨٨٥م وأعيد تعيينه مرة أخرى عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م.

وتولى قاضي محكمة القدس الشرعية مهام عدة وبخاصة في قضايا الأحوال الشخصية وبعض القضايا الإدارية الأخرى، ومن أهم المهام والصلاحيات التي كان ينظر فيها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

إدارة الوقف والمؤسسات الوقفية

شكلت الأوقاف وما يتعلق بها مساحة كبيرة وحيزاً واسعاً في سجلات محكمة القدس الشرعية، فكان القاضي الشرعي ينظر في كافة القضايا المتعلقة بالأوقاف وبخاصة تعيين النظّار والمتولين حسب شروط الواقف، ومنح الإذن لمتولي الوقف بتعمير الوقف وإصلاحه وتأجيره

---

(١) سجل ٣٥٠، ١٩ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٣٨.
(٢) سجل ٤٤٨، أواسط رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص١٠٣.
(٣) سجل ٣٤٣، غرة ربيع الأول ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١
(٤) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، القاهرة : دار المعارف، ١٩٦٩، ص١١١.
(٥) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة استانبول، جزآن، استانبول :مركز الأبحاث للتاريخ والفنون، ١٩٩٩، ج١، ص٤٥٦.

وتحكيره واستبداله، وإقرار الوقف وتأكيد صحته ولزومه وصحة شروطه والتدقيق في حساباته السنوية.

وتولى إدارة الوقف عدد من الموظفين، كان من أبرزهم ناظر الوقف ومتولي الوقف، ويتم تعيينهم حسب شروط الواقف. واشترط فيمن يتولى هاتين الوظيفتين أن يكون "أميناً وصاحب دين وديانة وعفة واستقامة وله وقوف تام على إدارة أمور الوقف"[١]. وفي حالة شغور وظيفة النظر والتولي فإن القاضي هو الذي يقوم بتعيين من يتولى هاتين الوظيفتين، فقد يتولاهما شخص واحد أو شخصان في وقت واحد.

ويتولى ناظر الوقف الإشراف العام على الوقف ووارداته ونفقاته، بينما كانت مهمة متولي الوقف تتمثل في إعمار الوقف وإصلاحه وترميمه وتأجير العقارات التابعة له وقبض أجرتها وتوزيع عائدات الوقف على مستحقيها حسب شرط الواقف، ويجري ذلك كله بمعرفة القاضي الشرعي والاستئذان منه، فتذكر إحدى الحجج طلب محمد بن أمين الحسيني – المتولي على وقف جده عبد اللطيف الحسيني – الإذن من القاضي الشرعي بتعمير الدار التي يسكن فيها وهي تابعة للوقف، فأرسل القاضي لجنة للكشف على الدار فوجدتها خربة وتحتاج للتعمير والإصلاح، فعندئذ سمح القاضي لمتولي الوقف بتعميرها وإصلاحها[٢].

وتورد السجلات الشرعية الكثير من الحجج التي يطالب فيها متولو الوقف من القاضي بالسماح لهم بتحكير العقار الموقوف، وبموجب الحكر تبقى الأرض الموقوفة تحت يد المستأجر (المحتكر) على أن يأذن له المتولي بالبناء على الأرض أو زراعتها، ويحق للمحتكر بيع البناء أو وقفه، ويكون البيع مقتصراً على البناء فقط وليس على الأرض، وقد يشتمل الحكر جزءاً من العقار مثل السطح والحائط في الدور والعرصات ضمن المحلات[٣].

ولعل من بين مبررات الحكر أن يكون العقار الموقوف غير صالح للسكن، أو أنه آيل للخراب ومستغرق بالديون، ولا يوجد لدى المتولي مال لتعميره، كما لا يوجد للوقف ريع أو غلة ولم يجد المتولي من يستدين منه لعمارته، وإذا بقي على حاله دون تعمير يُعدم بالكلية ويُخشى ضياعه ويزداد غرقاً بالديون، فعند ذلك يكلف القاضي لجنة للكشف على العقار الموقوف للوقوف على حالته ومعرفة مدى احتياجه من إصلاح وتعمير. ومن الأمثلة على ذلك، استحكر كل من عبد الله وشقيقه حسين ولدي محمد حسن السرخي من محكرهم عبد الحي ابن الشيخ عبد الغفار الغفاري المتولي الشرعي على وقف جده الحاج مصطفى

---

(١) سجل ٣٦١، ١٥ ربيع الأول ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٦٧.

(٢) سجل ٣٥٠، غرة صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٤٥.

(٣) زياد المدني، الأوقاف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر، مجلدان، عمان، ٢٠٠٤، م١، ص٤٦.

حمود "جميع الدار الخربة التي كان بعضها محتاجاً للتعمير والترميم وبعضها للنقض والتخشيب والقصارة والتحديد... بمبلغ معجل قدره عشرون ألف قرش..."(١).

وكان على متولي الوقف أن يقدم للقاضي كشفاً سنوياً بحسابات الوقف يتضمن إيراداته ومصروفاته، وفي حال وجود عجز مالي في ميزانية الوقف يجري تغطية ذلك من إيرادات الوقف في السنة اللاحقة، فعلى سبيل المثال أصدر الشيخ محمد عارف القسطيني المغربي شيخ المغاربة ومتولي أوقافها محاسبة شرعية بيّن فيها إيرادات الوقف ومصاريفه لسنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، حيث بلغت الإيرادات (٣٦٧٧٤٢) قرشاً في حين بلغت المصاريف (٤٧٦٣٣) قرشاً، وبذلك يكون العجز في دخل الوقف (١٠٨٥٨٠) قرشاً، وطلب القاضي من المتولي تغطية العجز من إيرادات الوقف لسنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م(٢).

ويُلاحظ أنه كان يتم الفصل ما بين وظيفة الناظر ووظيفة المتولي، إذ تُسند كل منهما إلى شخص معين، وفي أحيان أخرى يجري الجمع بين الوظيفتين، فتذكر إحدى الحجج تعيين علي بن خليل طنطش متولياً شرعياً وناظراً مرعياً على وقف جدته عائشة بنت حسين البدوي "لكونه أرشد الموقوف عليهم وأدراهم بأمور الوقف، وأذن له القاضي بتعاطي أمور التولية والنظارة على الوقف"(٣).

وقد يأمر القاضي بتعيين أكثر من متول على الوقف في وقت واحد، بحيث يتولى كل واحد إدارة حصة معينة من الوقف قد تكون النصف أو الثلث أو الربع وذلك حسب شرط الواقف، وفي هذه الحالة لا يحق لأي من المتولين أن يتعاطى شيئاً من أمور الوقف إلا بمعرفة الآخر واطلاعه على ذلك، فقد أشارت إحدى الحجج إلى أن القاضي أمر بتعيين الشيخ عثمان بن سليمان الدنف متولياً ثانياً على وقف جد أبيه لأبيه الشيخ إبراهيم بن عبد القادر الدنف ليتعاطى أمور التولية مع المتولي الأول ابن عمه الشيخ عبد الله بن خليل الدنف "كما تحقق ذلك بإخبار ورضا كل من الشيخ حسن أفندي بن الشيخ عمر أفندي والشيخ مصطفى أفندي والشيخ داود أفندي أولاد الشيخ محمد أفندي الدنف المستحقين بالوقف المزبور وغيرهم من الثقات الموحدين على طريق الشهادة"(٤). وقد يزيد عدد المتولين عن وقف معين عن متوليين ، فقد عين القاضي أربعة متولين على وقف الشيخ يونس بالقدس، وهم الشيخ موسى بن الشيخ موسى بن الشيخ فيض الله والشيخ فيض الله بن موسى بن يونس ومحمد وشمس الدين ولدي حسن بن يونس(٥).

---

(١) سجل ٣٥٧، غرة صفر ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٩١.
(٢) سجل ٣٤٦، ٢٠ صفر ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣٣٦.
(٣) سجل ٣٤٤، ١٥ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١١١.
(٤) سجل ٣٦٨، ٢١ ذي القعدة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، ص٨٣.
(٥) سجل ٣٧٨، ٩ رجب ١٣٠٥هـ/١٨٨٣م، ص٢٣.

وإذا أراد المتولي أن يعين وكيلاً عنه في إدارة الوقف فلا يتم ذلك إلا بمعرفة القاضي، فمثلاً حضرت رشيدة بنت رشيد بن خليل بن عبد الجواد المتولية على وقف جدها إسماعيل بن هبة الله النمري إلى المحكمة الشرعية، وأقرت أمام القاضي أنها وكلت زوجها إبراهيم بن عبد الله ابن الشيخ وفا العلمي وكالة مطلقة في إيجار وقبض أجرة وقف جدها لمن يشاء ويرغب بالأجرة المثلية، وتوزيع الأجرة المذكورة على مستحقي الوقف بعد إخراج مصاريف التعمير حسب شرط الواقف وفي الدعوى والمخاصمة ورد الجواب في كافة ما يتعلق بذلك(١).

واذا أراد المتولي توكيل شخص آخر لفترة محددة فيجب أن يتم ذلك بالمحكمة الشرعية وأمام القاضي، من ذلك أن إحدى الحجج تشير إلى أن موسى ابن الحاج عطية بن محمد بن خليل القضماني المتولي الشرعي على وقف جده الأعلى الشيخ إبراهيم السافوطي، قد وكل سليمان بن محمد آغا وذلك بوضع يده على أماكن الوقف، وتأجيرها وقبض أجرتها، وتوزيع غلتها على مستحقيها، وتعمير ما يلزم تعميره من أماكن الوقف، وذلك طوال فترة غيابه بالعسكرية(٢).

وفي حال رغبة المتولي التنازل عن وظيفته بالتولية فيجب أن يتم ذلك أمام القاضي الذي يقر ذلك حتى يقوم بتعيين شخص آخر، فقد "حضر محمد بن أسعد بن حسين الجاعوني متولي وقف جده إلى المحكمة الشرعية وأقر أنه عزل نفسه عن تولية الوقف وتنازل عنها لعدم قدرته على إدارة أمور الوقف ولعجزه عن تعاطيها ومباشرتها(٣).

وفي حال وفاة متولي الوقف، يعين القاضي متولياً آخر مراعياً في ذلك شروط الواقف، فقد عين الشيخ محمد بن أسعد بن عبد الغني متولياً على وقف جده الشيخ محمد الصالح "لكونه من ذرية الواقف ومن المستحقين في الوقف وأعلمهم وأدراهم بأمور الوقف وأدين المستحقين عوضاً عن الشيخ محمد صالح بسبب وفاته"(٤). وعين إبراهيم ابن محمد الخليل متولياً على وقف جده لأبيه عوضاً عن متوليه السابق بحكم وفاته(٥).

وكان القاضي يعزل متولي الوقف عن وظيفته إذا ثبتت خيانته وإهماله لأمور الوقف ومصالحه، ويجري ذلك بطلب من مستحقي الوقف، ويعين بدلاً منه متولياً آخر من الموقوف عليهم وفقاً لشروط الواقف، فتذكر إحدى الحجج الشرعية أن القاضي عزل الحاج بكر بن سليمان بن محمد بن حسين النشاشيبي المتولي الشرعي على وقف جده والد أبيه عن أمور التولية لثبوت خيانته وتقصيره وعين بدلاً منه يوسف بن نامق بن خير الدين

---

(١) سجل ٣٧٩، ١٠ رمضان ١٣٠٩هـ/١٨٨٧م، ص٤٤.
(٢) سجل ٣٨٣، غرة جمادى الثانية ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٥٦.
(٣) سجل ٣٨٢، ١٤ صفر ١٣٠٩هـ/١٨٨٩م، ص١٣٥.
(٤) سجل ٣٦١، غرة جمادى الثانية ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص١٦.
(٥) سجل ٣٨٣، ٢٥ ذي الحجة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٣٠٦.

النشاشيبي[1]. وفي حجة أخرى قدم كل محمود وموسى ولدي عبد الله بن موسى بن عبد الوهاب النمري وياسين وطه ولدي يوسف بن عثماني وإسماعيل بن خليل بن عمر النمري دعوى على محمد بن علي بن محمود النمري المتولي الشرعي على وقف جده الأعلى لأبيه إبراهيم بن هبة الله النمري طلبوا فيها من القاضي عزل المتولي عن أمور التولية بسبب خيانته وإهماله مصالح الوقف وشؤونه[2].

وقد يعين القاضي امرأة لإدارة الوقف إذا كانت شروط الواقف تسمح بذلك، فتُشير إحدى الحجج إلى تعيين عالمة بنت محمد بن محمود متولية شرعية على وقف خالتها فطومة بنت خليل بن حمود لتتعاطى أمور التولية على الوقف بإيجاره وقبض أجرته وتقسيمها على مستحقيها عملاً بشرط الواقفة، وذلك لعدم وجود متول على الوقف ولكونها أرشد الموقوف عليهم ومستحقة بالوقف، كما أنها صاحبة ديانة وأمانة وعفة واستقامة[3]. وعين القاضي أسمى بنت خليل بن غنيم الجاويش متولية على وقف جدها لأبيها عوضاً عن والدها بحكم وفاته وانحلال ذلك عنه، ولكونها أرشد الموقوف عليهم، وأن الوقف منحصر فيها وفي شقيقتيها رقية وعائشة مثالثة انحصاراً شرعياً، وأذن للمتولية بتعاطي أمور التولية على الوجه المستقيم بما فيه الحظ الأوفر والمصلحة التامة لجهة الوقف المذكور[4].

الإشراف على بيع العقارات وشرائها:

أشرف القاضي على عمليات بيع العقارات وشرائها من أراضٍ أو دور أو دكاكين، إذ بالرغم من وجود المحاكم النظامية ودائرة الطابو التي يفترض أن يجري تسجيل بيع العقارات فيها، غير أن الأهالي استمروا في تسجيلها في المحكمة الشرعية، نظراً للثقة التي تحظى بها المحاكم الشرعية والقضاء الشرعي من قِبل الأهالي.

وكانت عمليات بيع العقارات وشرائها تجري بالمحكمة الشرعية، بحضور القاضي أو من ينوب عنه وحضور طرفي العلاقة أو من يوكلانه والمعرفين والشهود، وهذا ما توضحه الحجة التالية: "اشترى أحمد بن عبد الله الملاعبي الطحان بماله لنفسه دون مال غيره من بائعه الحاج عمر بن قاسم المشعشع الوكيل الشرعي عن الحرمة زليخة بنت الحاج محمد الواسع علي آغا الثابت وكالته عنها فيما سيُذكر فيه من البيع البات الآتي ذكره فيه وقبض الثمن الذي سيُعين فيه مع الإبرا بشهادة وتعريف كل واحد من زوجها الحاج جمعة شختورة بن الحاج خليل ومحمد بن إبراهيم خميس الفران والسيد أمين بن الحاج خليل بطرخة... "[5].

---

(١) سجل ٣٨٣، ٢٨ صفر ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص٣٣١.
(٢) سجل ٣٨٣، ١٣ محرم ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٢٢.
(٣) سجل ٣٦١، ١٩ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص٩١.
(٤) سجل ٣٤٢، ٢١ صفر ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٦٨.
(٥) سجل ٣٥٥، ١٧ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٥.

ويظهر في حجة البيع مساحة العقار المبيع، فإذا بيع كله يشير السجل إلى "جميع الدار"[1] أو "جميع قطعة الأرض"[2]، أما إذا بيع جزء من العقار فيذكر الجزء المبيع بالقراريط وذلك باعتبار أن الكل يساوي أربعة وعشرين قيراطاً، ويُقسم القيراط إلى أجزاء صغيرة تقسم بدورها أيضاً إلى أجزاء أصغر كما في المثال التالي: "... وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها قيراط وثلاثة أثمان نصف قيراط وسبعة عشر جزءاً من تسعة عشر جزءاً من ثمن نصف قيراط في جميع الأرض..."[3]. وفي بعض الأحيان يشير السجل إلى مساحة الجزء المبيع بالذراع وما يعادله من قراريط، فتذكر إحدى الحجج "اشترى الخواجة نقولا ابن الخواجة إبراهيم الدمشقي... من بائعة الخواجة موسى طنوس... وذلك جميع قطعة الأرض في جهة باب الخليل ونمرتها ٣٦٧ وطول القطعة شرقاً بغرب خمسة وثلاثون ذراعاً وعرضها قبلة بشمال ثلاثة عشر ذراعاً بذراع العمل[4] ومقدار تحريرها بحساب الطابو سبعة قراريط من دونم..."[5]. ويجري تحديد العقار المبيع من جهاته الأربع خوفاً من التلاعب فيما بعد بمساحته سواء من قِبل المشتري أو جيرانه، ويظهر ذلك في الحجة التالية: "... المحدودة قِبلة الزقاق غير النافذ وفيه الباب ودار مكية مع دار إسماعيل العمادي وشرقاً دار مكية المرقومة وشمالاً زاوية الهنود[6] وغرباً دار بدران..."[7].

وحرص القضاء الشرعي على توضيح كيفية انتقال العقار المبيع لصاحبه قبل البيع، بالإرث أو الشراء أو غير ذلك، فعلى سبيل المثال تذكر إحدى الحجج: "اشترى عبد الله آغا قرجولي بالوكالة الشرعية عن السيد خليل اشتيه بمال الموكل المذكور لنفسه دون مال غيره من بائعه السيد سعيد اشتيه... فباع لموكله السيد خليل المذكور بيعاً باتاً ما هو له وجار في ملكه وطلق تصرفه وحيازته الشرعية وآيل إليه إرثاً عن أمه السيدة أسمى بنت المرحوم الحاج عبد الله الدباغ وآيل إليها بعضه إرثاً عن والدها وبعضه شراءً بموجب حجتين

---

(١) سجل ٣٤٧، ١٧ صفر ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص٣٤٣.

(٢) سجل ٣٨٢، أواخر ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٨٦.

(٣) سجل ٣٤٧، ١٥ ربيع الأول ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٢.

(٤) ويبلغ متوسط طول ذراع العمل ٦٦.٥ سم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص٨٩.

(٥) سجل ٣٤٧، ١٩ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٧٢. والدونم هو وحدة مساحة للأرض، وكان على نوعين، دونم عتيق ومساحته ٤٠ خطوة طولاً و٤٠ خطوة عرضاً أي ١٦٠٠ خطوة مربعة ويعادل ذلك ١٦٠٠ ذراع مربع، ودونم جديد ومساحته ١٠٠٠م٢. الدستور، ج١، ص ٢٣، ٤٢.

(٦) **زاوية الهنود:** تقع عند باب الساهرة داخل السور، كانت للفقراء الرفاعية في الأصل، ثم نزلت بهاطائفة الهنود في أوائل القرن التاسع الهجري فعرفت بزاوية الهنود. أنظر: كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨١، ص٣٦٢.

(٧) سجل ٣٥٥، ١٧ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٥.

شرعيتين أحدها مؤرخة في اليوم التاسع من شهر جمادى الأولى ١٢٦٦ هـ والثانية في أواسط شهر جمادى الثانية ١٢٦٩هـ..." [١].

ولم يقتصر حق التمليك بالعقار على الشراء أو الإرث فقط، وإنما شمل التصرف بالعقار لمدة تزيد عن ثلاثين سنة فيصبح المتصرف بحكم المالك، و هذا ما توضحه الحجة التالية: "اشترى محمود بن أحمد ناصر النجار اللفتاوي له ولشقيقه خليل بماله و مال شقيقه المذكور لنفسيهما دون مال غيرهما مناصفة بينهما من بائعه خلف ابن الحاج صالح اللفتاوي... ما هو له وجارٍ في ملكه وتحق طلق تصرفه وحيازته الشرعية وآيل إليه حسب تصرفه القديم مدة مديدة نحو ثلاثين سنة حسب إخبار كل واحد من محمد بن عواد وأحمد سالم كلاهما من أهالي قرية لفتا[٢] على طريق الشهادة ويده واضعة على ذلك ثابتة مستقرة من غير معارض

ولا منازع له في ذلك إلى حين صدور عقد هذا البيع الىات الصحيح الشرعي وذلك جميع أشجار الكروم مع حق مزارعة القطعة الصغيرة التي من ضمنه..."[٣].

---

(١) سجل ٣٤٧، ١٢ ربيع الأول ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص١٠.

(٢) **قرية لفتا:** تقع على مسافة ١كم شمال غرب مدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٤، ص٤٩. قسطندي نقولا أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤، ص ١٨٥ .وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها اسرائيل عام ١٩٤٨ وأسماء شهدائها، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧، ص٦٥٢ .

(٣) سجل ٣٥٠، ٥ صفر ١٢٨٢ هـ/١٨٦٥م، ص٧. وتعرف مجلة الأحكام العدلية المزارعة بأنها " نوع شركة على أن الأرض من جانب والعمل من جانب آخر، ويعني أن الأرض تزرع والحاصلات بينهما " .سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، مجلدتن، بيروت: دار الكتب العلمية، م٢، ص٧٥١. وعرفها القانون المدني العراقي بأنها "عقد على الزرع بين صاحب الأرض والمزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد" أنظر: مناع مرار خليفة، المزارعة والمساقاة في الشريعة الإسلامية، بغداد: دار الرسالة، ١٩٧٥، ص٨٤. أما عن أهمية المزارعة فقد ذكر ذلك ابن قدامة بقوله "إن الحاجة داعية إلى المزارعة لأن أصحاب الأرض قد لا يقدرون على زراعتها والعمل عليها والأكرة يحتاجون إلى الزرع ولا أرض لهم فاقتضت حكمة الشرع جواز المزارعة". انظر محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المغني، ١٢ج، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣، ج٥، ص٥٨٧. وللمزارعة ركنان هي الإيجاب والقبول و قد أوضح ذلك الكاساني بقوله "وأما ركن المزارعة فهو الإيجاب والقبول و هو أن يقول صاحب الأرض للعامل دفعت إليك هذه الأرض مزارعة بكذا، ويقول =

ويبين السجل طريقة قبض البائع ثمن العقار المبيع من المشتري، فإذا جرت عملية القبض أمام القاضي بالمحكمة الشرعية يشير السجل إلى ذلك بعبارة: "ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع من المشتري بالحضرة والمعاينة في المجلس الشرعي"[١]. وإذا قبض الثمن خارج المحكمة يُشار إلى ذلك بعبارة: "ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع من يد المشتري حسب اعتراف البائع المذكور بقبض ذلك من المشتري القبض والاعتراف الشرعي"[٢].

وفي بعض الأحيان يشير السجل إلى عبارة: "بثمن قدره... مع صرة من النقود الرائجة مجهولة المقدار ومستهلكة بالمجلس الشرعي بعد قبضها بيد البائع"[٣]، أو: "ثمناً حالاً مقبوضاً... مع صرة من الدراهم والدنانير مجهولة المقدار ومستهلكة بالمجلس الشرعي بعد قبضها..."[٤]، وربما يعني ذلك أن صرة من الطعام أحضرها الشاري إلى المجلس الشرعي في المحكمة الشرعية احتفالاً بعملية الشراء وتم استهلاكها من قِبل الحاضرين[٥].

أما نوع البيع فإما أن يكون بيعاً باتاً[٦] أي بيعاً نهائياً لا رجعة عنه، وإما أن يكون بيع وعد ووفاء حيث يعد المشتري البائع برد العقار له إذا أتى بنظير الثمن عند انتهاء الفترة المحددة التي يتفق عليها الطرفان، فمثلاً: "اشترى مصطفى علي ابن مصطفى... من بائعه الحاج جمعة ابن الحاج خليل الفران... فباعه بيع وعد ووفاء... وذلك جميع الحصة... في جميع الدار... وعد المشتري المذكور البائع المرقوم إن أتى له بنظير الثمن المرقوم عند تمام سنة كاملة تمضي من تاريخه أدناه يعيد له هذا المبيع ثانياً وعداً شرعياً مقبولاً شرعياً"[٧]. وفي هذه الحالة يحق للمشتري استغلال العقار والانتفاع به ما دام ثمناً بذمة البائع، فقد اشترت عائشة أحمد معالي من قرية لفتا من عقل عثمان من قرية بيت حنينا[٨] بيع وعد ووفاء أربعة قراريط وثلاث أرباع القيراط في جميع أشجار الزيتون في ثلاث قطع

العامل قبلت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه، فإذا وجد أتم العقد بينهما". انظر: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٧ أجزاء، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦، ج ٦، ص١٧٦.

(١) سجل ٣٤٧، ١٩ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٧٢، سجل ٣٥٣، ٩ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٩.
(٢) سجل ٣٤٦، ٩ محرم ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٦٢. سجل ٣٤٧، ٩ رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١١٦.
(٣) سجل ٣٥٣، ١٧ ذي الحجة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٩٩.
(٤) سجل ٣٥١، أوائل محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢٩٥.
(٥) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥، ص٣٤.
(٦) سجل ٣٤٤، ٦ رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٧١.
(٧) سجل ٣٥٤، ٥ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٦.
(٨) **قرية بيت حنينا:** تقع على بعد ٨كم شمال مدينة القدس.مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين ١٠ أجزاء كفر قرع: دار الهدى،١٩٩١، ج٨، ق٢، ص٨٨.

أراضٍ بثمن قدره ٣٠٧٠ قرشاً، وقد أباح لها حق الانتفاع بثمر وريع الحصة المذكورة ما دام الثمن باقياً بذمته لها[١].

ولإتمام عملية البيع والشراء اشترط في ذلك الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم وألا يعتري ذلك غبن أو فساد، ويبرئ البائع المشتري من دعوى الغرر والإغرار مع الغبن الفاحش بسبب المبيع براءة عامة شرعية ويقبل المشتري منه هذه البراءة، وتُبرأ ذمة المشتري من جميع الثمن بعد دفعه للبائع براءة قبض واستيفاء[٢].

الوصاية وإدارة أموال الأيتام:

اهتم القضاء الشرعي برعاية الأطفال الأيتام وتنصيب ناظر أو وصيّ أو حاضنة لمتابعة شؤونهم المختلفة والاهتمام بها. ويُعين هؤلاء من قِبل القاضي الشرعي، ويختلف عمل كل منهم عن الآخر، ويُعد الناظر هو الأكثر أهمية من حيث مكانته وأهمية ما يقوم به، ويُكلف بإدارة ما يخص القاصر من عقارات، والإشراف على الوصي والحاضنة الذين لا يمكنهم التصرف بأموال القاصرين دون العودة إليه[٣].

وقد يُكلف شخص واحد القيام بوظيفة النظارة والوصاية في آن واحد، فقد نصّب الحاج خليل الوعري وصياً شرعياً وناظراً مرعياً على أولاد أخيه القاصرين[٤]. ونُصِبت فاطمة بنت عليان اللفتاوي وصية وناظرة على ولدها القاصر أحمد[٥]. ويظهر من خلال بعض الحجج الشرعية أنه في حالة وفاة الوصي تنتقل الوصاية إلى الناظر، فقد نصبت حلوة بنت سليمان قريع وصيّة وناظرة على ولدها محمد القاصر عن درجة البلوغ بحكم وفاة الوصي السابق الشيخ يونس زلوم وانحلال ذلك عنه[٦].

ويشترط فيمن يتولى أمور الوصاية الأمانة والعفة والاستقامة والقدرة على إدارة شؤون القاصر بشهادة عدد من المعرفين، وهذا ما تبينه الحجة التالية: "لما توفي الحاج موسى المغربي وانحصر إرثه الشرعي في زوجته وولديه إدريس البالغ ومحمد الصغير... وأنه لم يكن للصغير المذكور وصياً شرعياً... ووجد أن أمه صاحبة أمانة وعفة واستقامة

---

(١) سجل ٣٧٨، ٩ رجب ١٣٠٥هـ/١٨٨٣م، ص٥٥.
(٢) سجل ٣٥٣، أوائل صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص١٨٧. سجل ٣٥٥، ٢٧ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م، ص٢٥.
(٣) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥ هـ-١٢٤٥ هـ/١٨٠٠-١٨٣٠م، عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦، ص٢٥١. وقد أصدرت الدولة العثمانية عام ١٢٨٨ هـ/١٨٧١م نظاماً لصندوق أموال الأيتام وتضمن إدارة أموال الأيتام القاصرين والمعتوهين أو ممن توفي وكان ورثته مسافرين. ونص النظام على تعيين موظف يشرف على أموال الأيتام يعرف باسم مدير صندوق الأيتام حددت فترة عمله بسنتين. الدستور، م١، ص١٠٩.
(٤) سجل ٣٤٣، ٢٥ جمادى الثانية ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٤٤.
(٥) سجل ٣٤٣، ٥ رجب ١٢٧٦هـ/م١٨٥٩م، ص٤٤.
(٦) سجل ٣٤٧، ١٢ رمضان ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٩٩.

ولها قدرة على إدارة أمور الوصاية عليه كما أخبر بذلك كل من الرجال العاقلون وهم الحاج صالح المغربي مختار محلة المغاربة ومحمد علي مختار محلة السلسلة والحاج بشير أفندي ابن عبد السلام بن سليمان المغربي والحاج ادريس بن عبد الرحمن محمد والحاج درويش بن أحمد الأعرج والحاج منصور بن محمد بن عبد الله والسيد شمس الدين بن أحمد مصطفى أفندي ابن الشيخ حسين الشرفا وموسى بن طه بن عبد الرحمن آغا نصب مولانا الحاكم الشرعي..."(١).

وفي حال المفاضلة بين أقارب القاصر لتولي الوصاية عليه أو حضانته، يكون العم أحق من الخال والخالة باعتبار أن أولادهم أجانب، فتذكر إحدى الحجج: "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع... حسين بن أحمد اشهيل وحضر بحضوره أحمد بن صالح كلاهما من أهالي قرية عين كارم(٢) وسلّم أحمد صالح المرقوم إلى حسين اشهيل ابنة أخيه رمضان اشهيل وهي فاطمة القاصرة عن درجة البلوغ، فتسلّمها من حيث أن ليس للقاصرة ولي عليها سوى عمها حسين فعندها أمر الحاكم الشرعي حسين اشهيل بأن يحضن ابنةأخيه... وهو أحق بالحضانة من خالها ووالدتها وخالتها كون والدتها متزوجة بأجنبي وخالتها لها أولاد كبار أجانب عن فاطمة، ولكون عمها حسين أميناً عليها كما أخبر بذلك كله أحمد حمدان وأحمد عقل وخلف عوده من أهالي القرية"(٣).

ويكلف القاضي من يتولى الوصاية على القاصر بالإنفاق عليه من طعام وشراب وكسوة وغير ذلك من النفقات اليومية التي يحددها، وتكون قيمة النفقة قابلة للزيادة لسبب أو لآخر وغالباً ما يكون ذلك نتيجة لارتفاع أسعار الحاجيات اللازمة للقاصر، فقد فرض القاضي الشرعي نفقة وشراب وكسوة كل من بكر وبيهان القاصرين أيتام بكر الشعباني في كل يوم ستون فضة مصرية، وأذن إلى عم القاصرين بإنفاق المبلغ عليهما تحت حضانة حسنة بنت مصطفى الجاعوني(٤). وبعد يومين حضر للمحكمة عبد القادر الجاعوني وكيلاً عن حسنة وطلب من القاضي الشرعي إضافة أربعين فضة مصرية أخرى على النفقة المقدرة، حيث إن قيمتها لا تكفي لطعام القاصرين وشرائهما وكسوتهما، ولما تحقق القاضي من ذلك أمر بزيادة النفقة كما طلب الوكيل(٥). ويُستدل من هذه الحجة أن القاضي في بعض الأحيان قد لا يصيب في تقدير قيمة النفقة اللازمة للقاصر، إذ إن الفترة الزمنية بين التقدير الأول للنفقة وطلب الوكيل بزيادة القيمة هي يومان فقط، ولا يعقل أن الأسعار ارتفعت خلال

---

(١) سجل ٣٨٣، ٧ ربيع الأول ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص١٨٧.
(٢) **عين كارم:** تقع على مسافة ٨ كم غربي مدينة القدس مع انحراف قليل إلى الجنوب. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٣، ص٣٧٠. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص ١٥٣. الخالدي، كي لا ننسى، ٦٤١- ٦٤٢. محمد محمد شراب، معجم بلدان فلسطين، عمان: الدار الأهلية، ٢٠٠٢، ص٥٦٢ .
(٣) سجل ٣٤٩، ٢١ شعبان ١٢٨٨هـ/١٢٩٠م، ص٧٣.
(٤) سجل ٣٤٣، ٥ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٦٤.
(٥) سجل ٣٤٣، ٧ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٦٤.

هذه الفترة القصيرة بشكل كبير مما يؤدي إلى زيادة النفقة بنسبة ٦٧% عن قيمتها السابقة. ويستدل أيضاً على وجود حاضنة عُهد إليها بتربية القاصرين بإشراف الوصي ويبدو أنها لم تكن والدتهما مما يعني أن والدة القاصرين قد تزوجت بشخص آخر بعد وفاة والدهما، أو أنها توفيت.

ويقوم الوصي في بعض الأحيان ببيع حصته بعد الحصول على موافقة القاضي وقناعته بمبررات البيع منها أن تكون حصة القاصر قليلة جداً تتكون من جزيئات صغيرة يُخشى ضياعها، ويكون الثمن المختص بها ضعف القيمة أو أكثر(١). ومن الأمثلة على الحصص الجزئية الصغيرة حصص كل من القصّر يوسف وخليل وخديجة أبناء المتوفى رشيد غنيم، فكانت حصة كل من يوسف وخليل ستة أعشار قيراط وثلث عشر قيراط وثلثي ثلث عشر عشر قيراط وخمسي ثلث ثلث عشر عشر قيراط وأربعة أثمان خمس ثلث ثلثي عشر عشر قيراط. أما حصة شقيقتهما خديجة فكانت ثلاثة أعشار عشر قيراط وثلث ثلث عشر عشر قيراط وثلاثة أخماس ثلث ثلث عشر عشر قيراط وستة أثمان خمس ثلث عشر عشر قيراط، وبلغت قيمة حصة يوسف وخليل ثمانية وثمانين قرشاً وستة عشرة فضة مصرية، بينما بلغت قيمة حصة خديجة أربعاً وأربعين قرشاً وثماني فضة مصرية(٢).

وقد تُباع حصة القاصر للإنفاق عليه وغرقه في الديون للوصي بسبب النفقة ولا مال للقاصر يوفي ما عليه من النفقة المنكسرة، أو لعدم انتفاع القاصر بحصته في العقار لشدة خرابه ويكونه الثمن المختص به زيادة عنه بثمن مثل حصته، فقد أشارت إحدى الحجج إلى ذلك بقولها: "اشترى إبراهيم محسن النمري... من بائعيه هما السيد حسن بن نور الدين النمري الأصيل عن نفسه وشقيقه عبد اللطيف نور الدين النمري الأصيل عن نفسه والوصي الشرعي على شقيقه محمد القاصر... والداعي لبيع حصة القاصر في الحوش الآتي ذكره وهو في واجب النفقة المنكسرة عليه لوصيه المذكور بموجب حجة الإنفاق... وأن لا مال له يوفي ما عليه من النفقة المنكسرة ولا ينفق عليه كما شهد به الثقاة الموحدون سيما وأن في بيع حصة القاصر المرقوم بالحوش الحظ الأوفر والمصلحة له لعدم انتفاعه منه ولشدة خرابه وأن الثمن المختص بالقاصر المرقوم الآتي بيانه فهو زيادة عنه بثمن مثل حصته كما أخبرت بذلك العدول وحسب صدور الإذن الشرعي من مولانا الحاكم الشرعي للوصي المرقوم في بيع حصة القاصر في الحوش لثبوت مصوغاته الشرعية"(٣).

وكان على الوصي أن يقدم تقريراً للقاضي كل فترة تتراوح ما بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات يبين فيه واردات القاصر ومصروفاته، ويظهر ذلك من الحجة التالية: " هذه محاسبة شرعية أصدرها من نفسه عمر بن موسى نسيبه بن خليل نسيبه الوصي الشرعي

---

(١) سجل ٣٥١، أواخر محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢٩٣.
(٢) سجل ٣٤٩، أواسط محرم ١٢٨٨هـ/١٨٦٦م، ص١٦٢.
(٣) سجل ٣٤٧، ٩ صفر ١٢٨١هـ١٨٦٤م، ص٣٢٩.

على أخويه لأبيه المذكور وهما سليم ونسيبه الصغيران بموجب حجة الوصاية الشرعية المؤرخة في السادس من شوال سنة ست وتسعين ومايتين وألف وذلك على ما هو متجمد للصغيرين المذكورين بموجب دفتر محاسبة شرعي... وما أنفقه عليهما وما عاد لهما من أرباح وأجرة عقار وغيره كما سيأتي بيانه وذلك مدة سنتين وتسعة أشهر ابتداؤها غرة صفر الخير سنة تسع وتسعين ومائتين وألف ونهايتها غاية شوال سنة تاريخه"[١]. وورد في حجة أخرى: "هذه محاسبة شرعية أصدرتها من نفسها المرأة البالغة العاقلة رقية بنت محمد بن إسماعيل الكيّال الوصي الشرعي على ولديها محمود عطا الله وخانم الصغيرين الحاصلين لها من زوجها... وذلك على ما قبضته الوصيّة المذكورة لهما من تاريخ وفاة زوجها المتوفى في اليوم السابع من شهر رجب سنة تسع وثلاثمائة وألف لغاية ذي الحجة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وألف من أثمان بيع التركة وأجرة عقار ملك ووقف العائد إليهما عن والدهما المذكور في المدة المرقومة وعلى ما أصابهما من التعميرات وما أنفقته عليهما"[٢].

وإذا أراد الوصي التنازل عن أمور الوصاية فعليه توضيح أسباب ذلك للقاضي، مثل عجزه وعدم قدرته على إدارة أمور الوصاية، أو لعدم تفرغه لذلك[٣]. كما لا يجوز للأم في حال زواجها من آخر أن تستمر في أمور الوصاية لكون زوجها أجنبياً، فقد استعفت بدور بنت قدورة فرام اللحم عن الاستمرار في الوصاية الشرعية على ولديها محمود ورقية القاصرين عن درجة البلوغ يتيمي زوجها الحاج محمد بن محمود أبو جودة وذلك بسبب زواجها من محمد ابن الحاج حسن التوتنجي، ونصب القاضي بدلاً منها سعدية بنت مصطفى جدة القاصرين لأمهما[٤].

ولم تقتصر مهمة القاضي الشرعي على تعيين الأوصياء على القاصر، بل حرص أيضاً على الحفاظ على أموالهم، فقد أصدرت الدولة العثمانية نظاماً لصندوق أموال الأيتام تضمن إدارة أموال الأيتام القاصرين أو المعتوهين أو من توفي وكان ورثته مسافرين، حيث يجري تحرير تركة المتوفى من قِبل المحكمة الشرعية، وتجري المزايدة على الأموال غير المنقولة بمعرفة الوصي ويتم تحويلها إلى نقود، وفي حال عدم وجود وصي له يعين له وصي من قِبل مجلس الدعاوى بمعرفة القاضي أو نائب الشرع[٥]. وقد نص النظام على تعيين موظف يشرف على أموال الأيتام يُعرف باسم "مدير صندوق الأيتام" وحددت فترة

---

(١) سجل ٣٧٣، غرة ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١٨.
(٢) سجل ٣٨٣، ٨ ربيع الثاني ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٤٧.
(٣) سجل ٣٥٣، ٢١ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٩١.
(٤) سجل ٣٦٠، ١٥ محرم ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م، ص١٩٦.
(٥) الدستور، م١، ص١٠٩.

عمله بسنتين، وينوب عنه في حال غيابه وكيل الصندوق[١]. ويحضر المدير أو الوكيل ضبط التركات في حال وجود ورثة قاصرين أو معتوهين[٢].

وسمح النظام بالتصرف في أموال الأيتام بهدف استثمارها في مشاريع تعود على أصحابها بالنفع والفائدة. ويشترط في المدين أن يقدم كفالة تضمنسداده للقرض، إما بإحضار كفيلين يتعهدان بتسديد الدين في حال تخلفه عن دفع المبلغ[٣]، أو ر هن قطعة أرض بعد أن يتم تقدير قيمة المرهون بمعرفة ذوي الخبرة والاختصاص، فقد استدان الشيخ محمد بكر أبو السعود مبلغ خمس وثلاثين ليرة عثماني ذ هب من فاطمة بنت احمد عيسى اللدي الو صية الشرعية على ابنها محمد الصغير وأخيه لأبيه عبد الفتاح الصغير من مالهما وثلاث ساعات إحداها ذ هب والثانية فضة والثالثة نحاس مبا عات له من الو صية و مدير الأيتام بعد أن وهباها للصغيرين بمبلغ اثنتي عشرة ليرة ذهب ونصف ليرة عثماني وعشرة قروش صاغ جملة ذلك كله سبع وأربعون ليرة عثماني ونصف ليرة وعشرة قروش عنها أربعة آلاف وسبعماية وستون قرشاً بحساب الليرة العثماني مائة قرش، وتعهد المديون بتسديد الدين بعد مضي ثلاث سنواتن و قد أر هن على نفسه قطعة أرض مشجرة مساحتها اثنان وعشرون دونماً ووكل مدير الأيتام وكالة مطلقة في بيع الرهن عند حلول المدة بعد المزاودة الشرعية في حال عدم تسديده الدين[٤]. وأر هن حسن أبو غنام على نفسه جميع الدار بقرية الطور مقابل ما استدانه من مدير الأيتام من مال تركة المتوفى الشيخ عبد الله السقا غير المعلوم له وارث والبالغ سبعماية وخمسين قرشاً بحساب الليرة العثماني مائة قرش، إضافة إلى ثمن ساعة فضة مبيعة له من مدير الأيتام بمبلغ مائتين وسبعين قرشاً[٥].

وفي حجة ثالثة: "رتب مولانا الحاكم الشرعي بحضور الحاج عبد الله أفندي الشهابي وكيل مدير أفندي الأيتام بذمة حسين بن علي أبو الفيلات ما هو موضوع بصندوق الأيتام إلى اسحق القاصر عن درجة البلوغ شقيق حسين المرقوم مبلغاً قدره وبيانه أربع و سبعون

---

(١) سجل ٣٥٩، غرة ذي القعدة ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م، ص٣٥٩. الدستور، م١، ص١٠٩.

(٢) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص١٩.

(٣) أمين مسعود أبو بكر، قضاء الخليل ١٨٦٤-١٩١٨م، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٠، ص١٦٨.

(٤) سجل ٣٧٤، ٧ ربيع الأول ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٨٨.والليرة العثمانية هي عملة ذهبية ضربت في عهد السلطان عبد المجيد عام ١٨٤٣م، وعرفت أحياناً بالليرة المجيدية نسبة له. وتراوحت قيمتها في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما بين ١٠٨ - ١٢٥ قرش. أنظر: سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٣، ص٧٣. كذلك سجل شرعي رقم ٣٧٤، ١٧ شوال ١٣٠٣ه/١٨٨٥م، ص٨، حيث أشار إلى أن قيمتها بلغت ١٠٨ قروش. سجل شرعي ٣٨٢، ٢٣ محرم١٣٠٩ه/١٨٩١م، ص ١٢٠، إذ أشار إلى أن قيمتها بلغت ١٢٥ قرشا. أما القرش الصاغ فهو القيمة الرسمية للقرش ويساوي ٤٠ بارة. أنظر: عبلة المهتدي سجل محكمة القدس الشرعية ٣٨٩ – فهرسة تحليلية، عمان: الجامعة الأردنية – مركز الوثائق والمخطوطات، ٢٠٠٧، ص٢١١.

(٥) سجل ٣٧٤، ٢٥ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص٢٦.

ذهب ليرة فرنساوي عيناً عنها سبعة آلاف قرش وثلاثون قرشاً بحساب الليرة الفرنساوي خمسة وتسعون قرشاً وثمن سبعة عشر كتاباً من فتاوى علي أفندي موهوبين من جناب الحاكم الشرعي للقاصر... بمبلغ قدره ألفا قرش وستماية وثلاثة وسبعون قرشاً فصار جملة الأصل مع ثمن الكتب تسعة آلاف وسبعماية وثلاث قروش مؤجلين... لمضي ثلاث سنين تمر من تاريخه"(١).

ويُستدل من الحجج الثلاث السابقة على أن المدين كان يدفع مبلغاً إضافيَّاً آخر على المبلغ المستدان وهو المبلغ المخصص كثمن ساعة أو كتب الفتاوى وذلك على اعتبار شرائه لذلك علما بأن ذلك يكون شراءً شكلياً، وعلى الأرجح أن يكون ثمن الساعة أو الكتب فائدة على المبلغ الحقيقي وفي ذلك تحايل على الاقتراض.

ويظهر من خلال بعض الحجج أنه لم يكن هناك تمييز طائفي في الاستدانة من أموال القاصر وكفالة المدين، فقد استدان جريس بن يوسف بن سمعان الرومي من مهدية بنت خليل الهواري الوصي الشرعي على ولدها عيسى ابن الحاج إبراهيم المغربي مبلغاً قدره خمس وعشرون ليرة ذهب عثماني وذلك من مال ابنها الصغير الموضوع له في صندوق الأيتام وكفله على ذلك فرنسيس بن ميخائيل(٢).

ولم تقتصر النفقات على القاصرين فقط وإنما كان يحق للزوجة أن تطالب بالنفقة من زوجها في حال تقصيره أو غيابه، وقد يسمح لها القاضي بأن تستدين على ذمة زوجها، فتذكر إحدى الحجج أن بهنتاب بنت إبراهيم عبد السلام زعترة أقامت دعوى على زوجها أحمد بن مصطفى فزاعة من باب حطة وهو غائب لمدة سنتين عنها ولا تعلم مكان إقامته، وتركها دون نفقة، فأقر لها القاضي بالنفقة والاستدانة عند الحاجة على حساب زوجها عند عودته...(٣).

تعيين القيِّمين على أملاك الغائبين:

كان من مهام القاضي تعيين القيّمين على أملاك الغائبين لتعاطي أمور القيامة الشرعية على أملاكهم وذلك بالإشراف عليها سواء فيما يتعلق بتأجيرها وقبض أجرتها أو حفظها لهم لحين عودتهم، واشترط في القيِّم الشرعي أن يكون رشيداً وأميناً ومحسناً(٤).

وتورد سجلات المحكمة الشرعية كثيراً من الحجج الشرعية التي تضمن تعيين القاضي قيِّماً شرعياً على أملاك الغائبين فقد نصب القاضي أمونة بنت محمد الغزاوي قيِّمة شرعية على أختها سلمى الغائبة عن القدس منذ خمسة وعشرين سنة، وأذن لها بتعاطي

---

(١) سجل ٣٥٩، غرة ذي القعدة ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م، ص١١٣.
(٢) سجل ٣٧٤، ٢٦ ذي الحجة ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص١٣٨.
(٣) سجل ٣٤٧، ١٠ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٩٥.
(٤) سجل ٣٦٣، غرة محرم ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٨٢.

أمور القيامة الشرعية وإيجار حصة دارها وقبض أجرتها وحفظ ذلك لاختها وبالاستنابة عند الحاجة لحين حضور أختها[١]. ونصب أحمد الدجاني قيِّماً شرعيَّاً على أخته نسب الغائبة عن القدس منذ مدة عشرين سنة وأذن له بتعاطي أمور القيامة على أخته وتناول ما يخصها من يد متولي وقف جدها قاسم بيك[٢].

ولتحقيق الفائدة من أموال الغائب، كان القيِّم الشرعي يقوم بإدانة جزء من مال الغائب لفترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، ويكون ذلك بكفالة شخص ثالث وبموافقة القاضي، ويُضاف إلى المبلغ المدان ثمن ساعة تُباع صورياً للمدين وذلك على غرار معاملات الدين في أموال القاصرين، ويكون ثمن الساعة بمثابة فائدة على المبلغ المستدان، فقد استدان عبد السلام القباني من أحمد أبي الفضل العلمي المنصوب من قِبل الشرع الشريف قيِّما على يحيى بن حسين القباني الغائب عن البلاد مبلغاً قدره مائة وست وسبعون قرشاً وتسع عشرة بارة، وقد آل هذا المبلغ ليحيى إرثاً عن والده بموجب فترة تركته والموضوع بصندوق الأيتام، وأقر المدين أنه اشترى من القيِّم الشرعي ساعة فضة موهوبة من القيِّمة لجهة الغائب بثمن قدره ثمان وأربعون قرشاً لمضي ثلاث سنوات، وكفل المبلغ مصطفى عمر قاسم المشعشع[٣]. ويظهر من هذه الحجة أن المجموع الكلي للمبلغ هو مائتان وأربعة وعشرون قرشاً وتسع عشرة بارة، غير أن المبلغ الحقيقي هو مائة وستة وسبعون قرشاً وتسع عشرة بارة، بينما كان المبلغ الإضافي والبالغ ثمانية وأربعين قرشاً فائدة على الدين، إذ أن شراء الساعة كان تحايلاً على الفائدة.

وفي حال عجز القيِّم على القيام بأمور القيامة الشرعية وإدارتها، ينصب القاضي قيِّماً آخر، فمثلاً "عين علي القطب قيِّماً شرعياً على أبيه الحاج عبد الرحيم الغائب عن القدس غيبة منقطعة ولا يُعرف مكان إقامته، وأذن له القاضي بتعاطي أمور القيامة الشرعية على أبيه الغائب بدلاً من علي بن الحاج أحمد القطب القيِّم السابق الذي حضر للمحكمة الشرعية وقرر امام القاضي بأنه عاجز عن القيامة الشرعية وغير محسن لإدارتها"[٤].

الإرث والتـركـات:

---

(١) سجل ٣٤٩، ٥ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٥.

(٢) سجل ٣٦٤، غرة محرم ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٩٥.

(٣) سجل ٣٧٤، ٥ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص١٣٨. والبارة هي كلمة تركيةتعني شقفة أو قطعة أو جزء. وتعد أصغر وحدة نقد في الدولة العثمانية، وكل أربعين بارة تساوي قرشاً واحداً، وقد أطلق العثمانيون هذا المصطلح على نقد فضي كان متداولاً في مصر منذ القرن السادس عشر. خليل الساحلي، "النقود في البلاد العربية في العهد العثماني"، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد١، أيار، ١٩٧١، ص١٠٧.

(٤) سجل ٣٦٣، ١٦ محرم ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٨٢.

يُستدل من عدد التركات المدوّنة في سجلات المحكمة الشرعية، على أنه ليست بالضرورة تسجيل كافة تركات المتوفين ومخلفاتهم في المحكمة الشرعية، وربما اقتصرت التركات المدوّنة على التركات التي يقع خلاف بشأنها بين الورثة، وتركات المتوفين ممن ليس لديهم ورثة.

وتورد السجلات الشرعية طريقة وعملية ضبط تركة المتوفين، فتشير الحجة بداية إلى اسم المتوفى ومكاني إقامته ووفاته ثم أسماء الورثة وحصص كل منهم وِفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بعد ذلك تذكر أسماء الحضور والوكلاء الشرعيين في حال وجودهم، ثم تجرى عملية تدوين المخلفات بشتى أنواعها من حيوانات وأثاث ومفروشات ومواد تموينية وأدوات منزلية وملابس ومجوهرات ونقود وعقارات وجوارٍ، وبعد ذلك يسجل إجمالي مقدار التركة، ثم يخصم من ذلك المصاريف والرسوم التي تختلف من تركة لأخرى، وغالباً ما تشتمل على تجهيز وتكفين وبناء قبر ومؤجل صداق الزوجة ورسوم تسجيل التركة وأجرة الدلالين وأجرة عتالين وختمات قراءة على قبر المتوفى، كما يخصم أيضاً من التركة الديون التي على المتوفى في حال وجودها.

وكان القاضي يرسل من ينوب عنه لحضور ضبط التركات والذي غالباً ما يكون أحد كتّاب المحكمة، وأحياناً يحضر عملية الضبط من المحكمة المحضر[1]، أو المحضر باشي[2] والجوقدار[3] ورئيس الدلالين[4] ويحضر أحياناً مختار المحلة التي يسكن فيها المتوفى[5]. وفي حال وجود قاصرين من بين الورثة يحضر مدير صندوق الأيتام بالقدس[6]. وإذا لم يكن للمتوفى ورثة فيحضر ضبط التركة محاسبجي مالية القدس[7].

---

(١) سجل ٣٧٤، ١٧ ذي الحجة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٢٧.

(٢) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي الحجة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٢٩. وهو رئيس المحضرين في المحكمة.

(٣) سجل ٣٧٨، ١٧ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٧٩. الجوقدار: كلمة فارسية تعني صاحب الجوخ. وكانت هذه الوظيفة قائمة في قصور السلاطين وبيوت الوزراء وكبار الموظفين، وأصحابها مسئولون عن خزينة ملابس أسيادهم والاهتمام بكيفية ظهورهم في الأماكن العامة بملبس ومظهر لائقين. وعمل إلى جانب كبار القضاة جوقدار على شاكلة كبار رجال الدولة. وكان لصاحب هذه الوظيفة مكانة أعلى من بقية أتباع القاضي وحاشيته. وكان الجوقدار يرافق القاضي إلى الاجتماعات العامة والاهتمام ببعض الشؤون المالية، كما كان يرافق أحيانا اللجان المعينة للكشف عن الأبنية ومراقبة نظار ومتولي الأوقاف ومحاسبتهم. أنظر: عادل مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٨، ص١٦٠.إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، صيدا: مطبعة دير المخلص، ١٩٣٦، ص١٦٠.

(٤) سجل ٣٧٤، ١٢ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص٥.

(٥) سجل ٣٧٤، ١٧ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/١٨٨٤م، ص١٢٧.

(٦) سجل ٣٧٤، ١٢ شوال ١٣٠٧هـم١٨٨٧م، ص٥.

(٧) سجل ٣٧٤، ٢٨ ذي القعدة ١٣٠٤هـ/١٨٨٢م، ص١١٥.

ويظهر من خلال ضبط عدد من التركات أنه إذا كانت زوجة المتوفى حاملاً فيُعد الحمل على أساس أنه ذكر[١] وذلك انطلاقاً من حرص الشريعة الإسلامية على حفظ حقوق المولود لأن حصة الذكر مثل حظ الأنثيين، لذا فإن اعتباره أنثى من شأنه أن يؤدي إلى إرباك مالي بين الورثة[٢]. وإذا لم يكن للمتوفى وريث سوى زوجته فتعطى الربع ويؤخذ الباقي لبيت مال المسلمين[٣]. وإذا كان له ورثة غائبون عن البلاد فتوضع قيمة التركة في صندوق الأيتام ريثما يعود الورثة ليجري تقسيمها عليهم[٤]. وفي حال ادعاء شخص ما بأن له ديناً على المتوفى دون أن يكون لديه سند يثبت ذلك، يطلب القاضي منه أو من وكيله حلف اليمين الشرعي على ذلك، فمثلاً حلف إبراهيم حسين الفلح اليمين الشرعي بأن لشقيقتيه القاصرتين مبلغ ألف قرش على خالهما المتوفى أسعد حسن البدرية[٥].

الـزواج والطـلاق:

أ)الـزواج:

يظهر من خلال تتبع عقود الزواج أن القاضي كان يستقصي شروط الإيجاب والقبول في الزواج وتحديد المهر المعجل والمؤجل، وتحديد صفة الزوجة هل هي بكر قاصر أم بكر بالغ أم ثيِّب، حيث يختلف مهر البكر عن الثيِّب، ويوضح ذلك الحجة التالية: "تزوج الشاب الكامل إبراهيم بن حسن ولد إبراهيم بمخطوبته صديقة بنت علي آغا ابن الحاج عبد السلام البكر البالغة على صداق قدره وبيانه خمسماية قرش مؤجلة لها عليه بذمته لأقرب أحد الأجلين، زوجها له على ذلك وبذلك والدها علي آغا المذكور بالوكالة الشرعية عنها بشهادة وتعريف السيد يوسف بن محمد عويضة ومحمد زعترة بن موسى زعترة ثبوتاً وتعريفاً شرعيين تزويجاً صحيحاً شرعياً مقبولاً من عبد السلام أبو الفيلات الخليل الوكيل الشرعي عن الزوج المرقوم حسبما وكله بمجلس العقد القبول الشرعي حرر وسطر غب الطلب بعد الإذن الشرعي بتاريخ السابع والعشرين خلت من شهر ربيع الثاني سنة خمس وثمانين ومايتين وألف"[٦].

كما كان القاضي يشرف على تزويج المرأة التي تزوج نفسها دون وكيل عنها، فقد حضرت فاطمة بنت محمد أبو تين إلى المحكمة وأشهدت على نفسها أمام القاضي أنها

---

(١) سجل ٣٧٤، ٢٢ رجب ١٣٠٤هـ/١٨٨٢م، ص١٥٧.
(٢) أمين أبو بكر، قضاء الخليل، ص٢٩٦.
(٣) سجل ٣٧٩، ٦ رجب ١٣٠٨هـ١٨٩٠م، ص١٥٧.
(٤) سجل ٣٧٤، ٢٥ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨١م، ص٢٦.
(٥) سجل ٣٧٤، ٢٥ الحجة ١٣٠٤هـ/١٨٨٢م، ص١٢٨.
(٦) سجل ٣٥٥، ٢٧ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨٨٣م، ص٣٠.

زوجت نفسها إلى إبراهيم بن الشيخ محمد أبو غصن وكلاهما من قرية عين سينيا[١] على صداق جملته ألف قرش[٢].

ويظهر من خلال الكثير من الدعاوى التي أقامتها الزوجات على أزواجهن أن المهر المعجل كان يدفع بالتقسيط حتى بعد الدخول، وقد يضطر الزوج لبيع جزء من عقاره ليكمل المهر المعجل لزوجته، فقد "اشترى الشيخ ماضي بن علي ماضي بالوكالة الشرعية عن الحرمة نفيسة بنت الحاج حسين الحمامي... من بائعه محمد بن أحمد الكنج زوج المشترية... وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها قيراطان... في جميع الدار... مقاصصاً به من أصل مهرها المعجل التي لها عليه بعد قبضها باقي مهرها المعجل حسب اعتراف وكيلها المشتري المذكور الثمن المعين المقاصص به من معجل المهر المذكور..."[٣]. وفي حال مماطلة الزوج بدفع ذلك تلجأ الزوجة إلى القضاء الشرعي لتقيم عليه دعوى تطالبه بدفع ما تبقى من مهرها[٤]. وفي حال قبض مهر الزوجة من قِبل والدها وتخلفه عن دفعه لها فإن القاضي يلزمه بدفعه لها، فقد وكّلت آمنة بنت حسن أبي نعمة حماها الحاج محمد بن إبراهيم العكي في قبض مهرها البالغ إحدى عشرة ليرة فرنساوي من أبيها الذي كان قد تسلمه من زوجها بوكالة منها نظير معجل صداقها[٥]. ويُستدل من هذه الحجة على أنه قد يكون هناك ضغوط مورست من قِبل الزوج على زوجته لتطالب والدها بتسليمها مهرها المعجل وربما جاء ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها عائلة الزوج. كما تُفيد هذه الحجة بإعطائنا صورة عن طبيعة المجتمع المقدسي في ذلك الوقت، إذ إن الآباء غالباً ما كانوا يأخذون المهر المعجل لبناتهم، وهذا ما لا يتفق والشريعة الإسلامية.

كما أن القاضي كان يلزم الأزواج بدفع المهر المعجل إذا ما تأخر الزوج عن دفعه لزوجته، وفي هذه الحالة كان القاضي يستدعي الزوج لسؤاله عن ذلك، وفي حال إقراره بذلك متذرعاً بعدم قدرته على دفع المهر المعجل عندئذ يفرض عليه القاضي دفع نفقة وكسوة لزوجته حتى يدخل بها، فتقول إحدى الحجج :"حضرت لمجلس الشرع الشريف نبيهة البكر البالغ... وادعت على زوجها إسماعيل بن حسين باكير وقالت في دعواها عليه إنه من مدة أربعة أشهر مضت عقد المدعى عليه نكاحه عليها... وتريد الآن أن يدفع لها مهرها المعجل ويدخل عليها إن كان قادراً على ذلك أو يرتب لها نفقة تفي بطعامها وشرابها وسائر لوازمها الشرعية إلى أن يدفع لها المهر المعين... سُئل المدعى عليه فأجاب بأنه غير قادر على دفع المهر فعند ذلك فرض لها الحاكم الشرعي على ذمة زوجها... في كل يوم

---

(١) عين سينيا: تقع على مسافة ٩كم شمال شرق مدينة رام الله. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٦٤.
(٢) سجل ٣٤٣، ١٥ رمضان ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١١٠.
(٣) سجل ٣٤٧، ١٧ صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٤٣.
(٤) سجل ٣٤٦، أواخر رجب ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٢٨.
(٥) سجل ٣٧٤، ٢٨ رمضان ١٣٠٣هـ/١٨٨١م، ص٣.

تمضي من تاريخه سبعين فضة مصرية نظير نفقتها الشرعية عليه... [1]. وفي حجة أخرى فرض القاضي ثمانية قروش مناصفة كل يوم على كل من محمد علي وأخيه حسن ولدي محمد صادق النمري اللذين عقدا نكاحهما على كل من خديجة وعلما ولم يدخلا بهما ولم يدفعا لهما مهرهما المعجل، وذلك نظير نفقة تفي بطعامهما وشرابهما وكسوتهما وأجرة سكناهما[2].

وتعكس الحجتان السابقتان الظروف الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت، إذ لم يكن بمقدور بعض الأزواج دفع المهور مسبقاً لزوجاتهم، وقد يكون ذلك إما نتيجة لارتفاع المهور حيث إنها كانت متفاوتة من حالة لأخرى حسب الانتماء العائلي للزوجين، وحسب وضع الزوجة، إذ يختلف مهر الزوجة البكر عن الثيِّب، أو نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي لعائلة الزوج. ولعل تقدير القاضي لنفقة الزوجة يعطينا صورة عن ظروف المعيشة وتكاليف الحياة اليومية وبالتالي متوسط دخل الفرد ومستويات المعيشة.

---

(١) سجل ٣٥٧، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٨٩.
(٢) سجل ٣٤٧، ٢٥ محرم ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣١٢.

الطـلاق:

كانت عمليات الطلاق تتم بإشراف القاضي الذي غالباً ما كان يستوضح أسباب الطلاق ودوافعه، وقد تتم بناءً على رغبة أحد الزوجين في الطلاق من الآخر أمام القاضي،فقد تطلب الزوجة الطلاق من زوجها لأسباب كثيرة منها عدم أهلية الزوج وعدم القدرة على الدخول بها لكونه عنيناً، فمثلاً حضرت محبوبة بنت ياسين بن أحمد إلى المحكمة الشرعية وطلبت من القاضي السماح لها بالطلاق من زوجها أحمد بن ناصر بن منصور مبررة ذلك بقولها: "وقع بيننا خلوات كثيرة صحيحة شرعية بلا مانع فلم يقدر الدخول عليّ وما أزال بكارتي لكونه عنّيناً"[1]. وإذا أنكر الزوج ادعاء زوجته بأن ليس له القدرة على الدخول بها، ففي مثل هذه الحالة كان القاضي الشرعي يمهلهما فترة زمنية، وإذا أعيدت الدعوى مرة أخرى من قِبل الزوجة بعد انتهاء الفترة المحددة، عندئذ يطلب القاضي تحليفها اليمين الشرعي على صحة دعواها، ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي رفعتها عائشة بنت صلاح الدين على زوجها جابر بن بدوي بعد مرور ثماني سنوات على زواجهما والمتضمنة بأنه "لم يطأها ولم تزل بكراً إلى الآن"، ولدى سؤال القاضي لزوجها عن ذلك أنكر ذلك وادعى بأنها تمانعه من الدخول بها ولذلك ما زالت بكراً حتى الآن، عندئذ أمهلهما القاضي مدة سنة وطلب من الزوجة بأن تستقيم في محل زوجها وأن لا تمنع نفسها عنه[2]. وبعد انتهاء السنة المحددة عادت الزوجة وقدّمت دعوى على زوجها بالمضمون نفسه، فطلب منها القاضي أن تحلف اليمين الشرعي على ذلك فحلفت وجرى فسخ عقد نكاحها[3].

ويذكر السجل الشرعي أنه في بعض الحالات يحلف الزوج على زوجته بالطلاق ثلاثاً على فعل شيء معين أو عدم فعله، فإذا فعلت عكس ما يطلب الزوج وشهد بذلك شهود عندئذ يقر القاضي بوقوع الطلاق ثلاثاً ويعرِّف الزوجة بأنها بانت من زوجها البينونة الكبرى[4].

وفي حال الطلاق بعد الدخول فإن القاضي يلزم الزوج أن يدفع لزوجته مهرها المؤجل، وقد يسمح بان يجري تقسيطه على دفعات، وفي بعض التي لا يتمكن فيها الزوج من دفع المؤجل نقداً فإن القاضي يسمح بدفع ذلك عيناً أو نقداً أو كليهما في آن واحد، فمثلاً

---

(١) سجل ٣٧٩، ٦ رمضان ١٣٠٨ هـ/١٨٩٠م، ص١٨٤. والعنّين من يعن وهو الذي لا يأتي النساء ولا يشتهيهن. انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ٩ مجلدات، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٣، م٦، ص٤٨٤.

(٢) سجل ٣٤٦، ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٣٢.

(٣) سجل ٣٤٧، ١٥ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٨٨.

(٤) سجل ٣٤٦، ١٢ ربيع الآخرن ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٣٧.

دفع سليم بن محمد بن مسلم من قرية صاطاف[١] إلى أن زوجته آمنة بنت علي بن عبد الله بعد طلاقها مبلغ مائة وعشرة قروش من مؤجل صداقها البالغ مائتي قرش، وقد دفع من المبلغ المدفوع البالغ مائة وعشرة قروش أربعين قرشاً نقداً وجرة زيت قيمتها سبعون قرشاً[٢].

وإذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول بها، كان القاضي يفرض عليه دفع نصف مهرها المعجل والمؤجل المسمى وقف العقد، وهذا ما يظهر من الحجة التالية: "بالمجلس الشرعي... حضر الرجل البالغ الرشيد عبد المعطي بن عثمان الجاعوني وطلق زوجته غير الداخل بها... من عصمة نكاحه طلقة واحدة بائنة تملك بها نفسها وعندها عرفه جناب مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي أنه يلزمه دفع نصف مهرها المعجل والمؤجل"[٣]. وفي حجة أخرى طلَّق إسماعيل بن محمود زيتون زوجته غير الداخل بها طلقة واحدة بائنة، وأمره القاضي بأن يدفع لها مبلغ سبعماية وخمسين قرشاً وهو نظير نصف مهرها...[٤].

وبالإضافة إلى الطلاق كانت هناك المخالعة، فالزوجة هي التي تطلب المخالعة من زوجها بنفسها أو بالوكالة، ويكون ذلك أمام القاضي بعد التعريف بها من قِبل شهود وبحضور زوجها أو وكيل عنه، وبعد المخالعة لا تحل لزوجها إلا بعد عقد نكاح جديد ومهر جديد برضاها[٥]. وقد تبدي استعدادها للتنازل عن مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأحياناً الفراش المنزلي، فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية: "حضرت يوم تاريخه أدناه... عجمية بنت عبد الله المعرَّف بذاتها من الحاج حسين بن بحر بن محمد والحاج محمد بن عثمان... وأقرَّت... أنها أبرأت ذمة زوجها الداخل بها سليمان بن صالح بن سليمان التكروري من مهرها المؤجل وقدره خمسة وعشرون قرشاً ،وأنها قد سلمته جنبية بوجه يمني بحشو صوف وبستق بوجه يمني بحشو قطن وطنجرة نحاس صغيرة بعضاً ومنخل قيمتهم خمسون قرش بالمجلس الشرعي على أن يخلعها من عصمة نكاحه. فاستلم منها زوجها الأشياء المذكورة وأجابها لذلك وقال مخاطباً لها: خلعتك بمقابلة ذلك من عصمة نكاحي، ثم

---

(١) **قرية صاطاف:** تقع إلى الغرب من مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص١٦٠. الخالدي، كي لا ننسى، ص٦٢٩.

(٢) سجل ٣٧٩، ٢٩ رجب ١٣٠٩هـ/١٨٨٧م، ص٣٦. وتستخدم الجرة لكيل المواد السائلة وبخاصة الزيت. وكان وزنها يختلف من مدينة لأخرة فقد بلغ في غزة تسعة أرطال وفي الخليل خمسة أرطال وفي نابلس سبعة أرطال. محمد الحزماوي،" ظاهرة الديون في مدينة القدس وقراها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الأردنية، عمان، مجلد ١، عدد ١، ٢٠٠٧، ص٩٦ .

(٣) سجل ٣٦٠، ١١ شعبان ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٣٦.

(٤) سجل ٣٧٩، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٤٥.

(٥) سجل ٣٧٩، ١٨ ربيع الثاني ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٢١

بعد ذلك كله أقرت عجمية أنها أبرأت ذمة مطلقها سليمان من نفقة عدتها وأجرة سكناها المقيد لها عليه بعد الخلع"(١).

وقد يوَّكل أحد الزوجين من ينوب عنه في المخالعة، فقد وكَّل محمد رشيد التلاوي خاله إبراهيم عبد العاطي وكالة مطلقة بأن يخلع زوجته مريم بعد أن تبرئه من معجل ومؤجل صداقها ونفقة عدتها وأجرة سكناها لحين انقضاء عدتها(٢). وكان حسين بن باكير وكيلاً لأمونة بنت إبراهيم ليخلعها من عصمة نكاح زوجها، وقد أبدت استعدادها القيام بنفقة والديها القاصرين وإبراء ذمة زوجها من نفقة ولديها لمدة خمس سنوات ومن مهرها المؤجل مقابل خلعها(٣).

وتشير سجلات المحكمة الشرعية إلى أن الزوجة تبدي في بعض الأحيان استعدادها لان تدفع مبلغاً من المال لزوجها مقابل خلعها من عصمة نكاحه، فتذكر إحدى الحجج أن علية بنت أحمد بن أبي حسين حضرت إلى المحكمة الشرعية بحضور زوجها شحادة بن عبد الهادي المصاب بداء الجذام(٤) واستعدت بأن تدفع له أربع ليرات فرنساوي من مالها تبرعاً منها وأنها تبرئ ذمته من مؤجل صداقها ونفقة عدتها نظير أن يخلعها(٥).

تحصيل الديون:

كان من بين القضايا التي أنيطت بالقاضي النظر في قضايا الديون وتحصيلها، وقد حفلت السجلات الشرعية بالكثير من الحجج التي تبين انتشار ظاهرة الدين في المجتمع المقدسي، وتعد هذه الظاهرة أحد أنواع التعامل التجاري بين الأهالي، ويلاحظ أن الديون كانت في أغلبها ديوناً فردية على شكل قرض حسن والذي يحدد بموجبه موعد معين لوفاء الدين. وكان الدائن يضمن حقه في سداد دينه بوثيقة تبقى بحوزته قد تكون سنداً أو كمبيالة مذيلة بإمضاء المدين وعدد من الشهود، وتتضمن المدة التي يجب على المدين تسديد المبلغ خلالها، وفي حال تأخره عن ذلك يقوم الدائن برفع دعوى ضد المدين بالمحكمة الشرعية مطالباً بتحصيل ديونه مبرزاً السند أو الكمبيالة التي بحوزته، من ذلك إحدى الحجج تشير إلى ادعاء خليل بن إبراهيم بن يعقوب الرومي على غانم بن خليل بن نخلة اللاتيني وكلاهما من قرية رام الله بأن له بذمته مبلغاً قدره أربعمائة وعشرون قرشاً بطريق الدين الشرعي بموجب سند مؤرخ في الثالث عشر من شعبان عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م(٦). وتذكر حجة ثانية أن الحاج إبراهيم أبو الولاية استدان من موسى بن عمران الخالدي خمسة آلاف وخمسة

---

(١) سجل ٣٧٤، ٨ محرم ١٣٠٥هـ/١٨٨٣م، ص١٣٤.
(٢) سجل ٣٧٤، ٣ صفر ١٣٠٥هـ/١٨٨٣م، ص١٤٠.
(٣) سجل ٣٥٤، أواسط ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٢.
(٤) **داء الجذام:** أحد أنواع الأمراض الجلدية.
(٥) سجل ٣٧٨، ٢٤ صفر ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص٢٠٥.
(٦) سجل ٣٥٣، ١١ شعبان ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٣٠.

وثلاثين قرشاً بطريق القرض الشرعي مؤجلاً سداد المبلغ لحين الطلب وذلك بموجب سندين أحدهما مؤرخ في اليوم التاسع عشر من شهر شوال سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، والثاني مؤرخ في اليوم الخامس والعشرين من شهر شوال سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م[١].

وقد يضمن الدائن حقه أيضاً بموجب سندات وبوصلة في آن واحد، وتكون البوصلة مذيلة بتوقيع المدين ويظهر ذلك من الحجة التالية: "... ادعى الحاج عبد الله بن محمد سعيد الحلفاوي على أنطون بن نورس اللاتيني... قائلاً في تقرير دعواه عليه إنه في غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٢٧٤هـ قد تحاسب هو وأنطون على ما كان بينهما من الأخذ والعطاء لحد غاية شهر ربيع الأول من السنة المذكورة فكان صح باقي للحاج عبد الله بذمة أنطون مبلغاً قدره سبعة وثلاثون ألفاً ومائتان وسبعة وثلاثون قرشاً أسدياً أقر له بهن أذهن بذمته بطريق الدين الشرعي مؤجلين لمدة سنة كاملة من التاريخ المذكور بموجب ثلاث سندات محررين بخط وختم أنطون على موجب تحرير الصكوك وبموجب بوصلة أيضاً بخط أنطون المذكور..."[٢].

ويبين السجل الشرعي أنه في حال اعتراف المدين بقيمة الدين وعجزه عن تسديده، يبلغ القاضي الوالي لإصدار الأمر بتحصيل المبلغ المدين، وهذا ما تبينه الحجة التالية:

"المعروض غب الدعا المفروض

هو أنه قد ثبت لدينا بعد الدعوى الشرعية بذمة عبد الحميد بن عبد الرحيم أبو نبهان من أهالي قرية بيتين[٣] مبلغ قدره خمسمائة قرش أسدي صاغ ميري إلى عيسى أبو ظاهر ولد موسى ظاهر من أهالي القرية المزبورة... وذلك كله حسب إقرار واعتراف عبد الحميد المرقوم بذلك، اقتضى عرضه لسعادتكم لكي يصدر الأمر بتحصيل مبلغ الخمسمائة قرش المرقومة من عبد الحميد المزبور حسب إقراره ودفعه إلى عيسى المرقوم إيجاباً للشرع الشريف.

الداعي قاضي قدس شريف"[٤].

وفي حال رفض المدين دفع ما عليه من دين يأمر القاضي بسجنه لفترة محددة، وبعد ذلك يطرح ما لديه من ممتلكات منقولة بالمزاد العلني لوفاء دينه، وإذا لم يوجد لديه منقول

---

(١) سجل ٣٤٤، ٦ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١٠٣.

(٢) سجل ٣٤٥، ١٧ ذي الحجة ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص١١١.وسمي القرش الأسدي بهذا الاسم نسبة لوجود صورة أسد على وجهيه والكلمة مشتقة من أصل هولندي، وتساوي قيمته ٤٠ بارة. هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الاسلامي والغرب، ٢ج، ترجمة عبد المجيد القيسي، دمشق: دار المدى، ١٩٩٧، ج١ ،ص ٦٢ . عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف، ١٩٦٠، ص٣٣٧.

(٣) **قرية بيتين:** تقع شمال شرق مدينة رام الله على بعد نحو ٣ كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٤٩-٣٥٠.

(٤) سجل ٣٥٣، ٢٥ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٨٤.

يباع، يمنحه القاضي الشرعي مهلة زمنية يقسّط خلالها المبلغ من ناتج ما لديه من عقارات غير منقولة، وإذا تعنت في ذلك يلجأ لطرح أمواله غير المنقولة بالمزاد العلني ويجري بيعها لمن يدفع سعراً أعلى، وإذا زاد شيء من ثمنها يُعاد للدائن، وقد وضحت إحدى الحجج هذا الإجراء فقد أصدرت محكمة التمييز بالقدس حكماً على خليل غبريل البرامكي بدفع ستة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانين قرشاً ونصف وربع قرش لدائنه افتيموس بن حنا فرح الرومي، ولما لم يلتزم بذلك ورفض دفع المبلغ تم سجنه "المدة الشرعية والنظامية"، ونظراً لعدم وجود منقول ظاهر له يُباع في وفاء دينه فقد عرض القاضي تقسيط المبلغ لمدة ثلاث سنوات على أن يدفعه من ناتج عقاره، غير أنه رفض ذلك، عندئذ أصدر القاضي الشرعي أمراً بطرح ثلاثة قراريط ونصف من حصته بقطعة أرض "في محل الرغبات و مواطن الزيادات لأجل بيع ذلك لمن يرغب... وحيث الآن قد انتهت مدة المزاودة وتقرر ثمن كل قيراط بمعرفة دلال باشي القدس عبد الله قطينة على يوحنا هرش ولم يوجد راغب بدفع زيادة عن ذلك، حضر كل من الدائن والمدين ويوحنان الراغب بالشراء للمجلس الشرعي المعقود بمجلس تمييز الحقوق، وغب تكليف المديون من بيع الحصة المزاودة عليها للراغب لأجل وفاء ما عليه من الدين فلم يقبل ببيع ذلك عناداً ،فحينئذ بحضوره باع جناب سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي في واجب ما ذكر بيعاً باتاً ناجزاً للخواجة يوحنا... وأمر مولانا المشتري المذكور بدفع الزائد من الثمن عن الدين إلى المديون..."[1].

وتذكر حجة أخرى أن الحاج يوسف القندوس استدان أحد عشر ألفاً وأربعمائة قرش من داود ابن بخورسوسين الموسوي، وأعلن إفلاسه من قِبل القومسيون التجاري، ورفض بيع ما لديه من عقار غير منقول لتسديد المبلغ، عندئذ طرح القاضي حصة المديون في الدار التي يسكن فيها للدائن داود ابن بخور حيث "اشترى من جنابه بماله لنفسه وباعه مولانا الحاكم الشرعي بيعاً باتاً ناجزاً ما هو جارٍ في ملك الحاج يوسف القندوس وتحت طلق تصرفه وحيازته الشرعية نظراً لتعنده وآيل إليه ذلك بطريق الشرا والإحداث والإنشاء حسب تصرفه القديم... وذلك لوجود المسوغ الشرعي الداعي لبيع الحصة المذكورة في الدار الآتي ذكرها و هو لوفاء الدين الشرعي الذي بذمة الحاج يوسف إلى المشتري داود ولعدم دفع الدين المرقوم وتعنده عن بيع ذلك بقدر الدين المرقوم وله ولاية بيعه والمقاصصة بالثمن المرقوم..."[2].

وفي حال وفاة المدين قبل أن يسدد ما عليه من ديون، يعمد القاضي الشرعي إلى طرح كل أو جزء من عقاره للبيع، ويعطي الدائن حق الأولوية في شراء العقار، ومن الأمثلة على ذلك: "باع جناب سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي إلى السيد محمد بن السيد داود الصالحاني بيعاً باتاً ما هو مخلف له على المرحوم السيد علي الرملاوي وذلك في واجب

---

(١) سجل ٣٦١، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٢.
(٢) سجل ٣٦٠، ٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٦٢-٦٣.

الدين الذي إلى المشتري محمد الصالحاني المذكور الثابت له بذمة المتوفى المرقوم بموجب دفتر تركته... وذلك جميع الحصة الشائعة... بثمن قدره وبيانه... تقاصص به المشتري المرقوم من نفسه بنظير دينه المزبور..."[١]. وقد تُباع حصة المتوفى لشخص آخر، فقد "باع الحاكم الشرعي إلى السيد مصطفى قرش في واجب ما ثبت بذمة المرحوم السيد عثمان بن موسى بن عبد رب النبي من الديون لأربابها المسطرة أسماؤهم بدفتر تركته... وذلك لعدم وجود منقول يُباع في مثل شأن ذلك... وذلك جميع الحصة الشائعة..."[٢].

وتذكر حجة أخرى بأنه: "باع مولانا الحاكم الشرعي بيعاً باتاً ما هو مخلف عن المرحوم الحاج إبراهيم بن محمد حجازي الرملي من تركته لأرباب الديون المسطرة أسماؤهم في دفتر قسمته إلى جناب السيد إبراهيم أفندي الموقت بعد نزوله في سوق المزاد... واشترى السيد إبراهيم الموقت لنفسه... من جناب مولانا الحاكم الشرعي بعد إجراء النظامات السنية الصادرة في هذا البيع الآتي ذكره... ولمولانا الحاكم الشرعي ولاية بيعه وقبض ثمنه وتوزيعه لأرباب الديون فباعه بيعاً باتاً جميع الحصة الشائعة... بثمن قدره وبيانه... ثمناً حالاً مقبوضاً بيد مولانا الحاكم الشرعي... وأضاف جناب الحاكم الشرعي المبلغ المذكور ثمن الحصة المرقوم على دفتر تركة المتوفى المرقوم بموجب دفتر قسمته...لأجل توزيعه مع ثمن متروكاته..."[٣].

وتوضح الحجة التالية طريقة طرح أملاك متوفى مدين بالمزاد العلني من قِبل القاضي الشرعي والفترة الزمنية للمزاد، ومن ثم بيعها لمن يدفع سعراً أعلى بعد إعطاء حق الأولوية للورثة لشرائها، وما يزيد من ثمن المبيع بعد تسديد الديون يقسم على الورثة: "بعد إجراء النظامات السنية وبعد انتهاء النداء على ثلثي الدار الآتي ذكرها المخلف ذلك عن المرحوم الحاج عثمان بن حسن غنيم وذلك في محل الرغبات ومواطن الزيادات مدة تزيد على أربعة أشهر بموجب الإعلام الشرعي المتقدم بحق المبيع الآتي ذكره ،فما أحد رغب بشراء ذلك سوى المشتري الآتي ذكره ،وغب أن عرض ذلك على ورثة المتوفى فما قبلوا بشراء ذلك ،فعند ذلك كله وغب ثبوت مصوغاته الشرعية فقد باع جناب سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي بيعاً باتاً ما هو مخلف عن المتوفى وذلك في واجب ما ثبت بذمته من الديون لأربابها... ولعدم وجود منقولات تُباع في مثل شأن ذلك... وذلك الحصة الشائعة... من جميع الدار... بثمن قدره وبيانه... ثمناً حالاً مضافاً لتركة المتوفى وتقاصص المشتري بدينه الثابت له بذمة المتوفى... المقاصصة الشرعية والباقي وقدره... مقبوض بيد مولانا الحاكم الشرعي من يد المشتري ومضاف لجملة التركة..."[٤].

---

(١) سجل ٣٤٩، أواخر شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٧٤.
(٢) سجل ٣٥٣، أواخر رمضان ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٦٦.
(٣) سجل ٣٤٣، ٣ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٤٦.
(٤) سجل ٣٤٥، غرة محرم ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١١٦.

تسجيل الأراضي:

كان تسجيل العقارات والأراضي قبل إعلان نظام الطابو عام ١٢٧٨ هـ/١٨٦١م يتم في المحكمة الشرعية، ثم نقلت صلاحية تسجيل الأراضي وبيعها إلى دائرة الطابو مع احتفاظ المحاكم الشرعية بحق إجراء بيع الغراس، فإذا تمت عملية بيع غراس وفراغ أرض في آن واحد تجري عملية بيع الغراس في المحكمة الشرعية وتحول عملية فراغ الأرض لدائرة الطابو[١]. وعلى الرغم من ذلك استمر الأهالي في تسجيل عقود بيع العقارات والأراضي في المحكمة الشرعية، غير أنهم كانوا يقومون بتسجيل الأملاك في دائرة الطابو أولاً ثم يحضرون قوشان حجة من دائرة الطابو، وبعد ذلك يجري كاتب المحكمة حجة استحكام للمالك تحمل رقم القوشان وتاريخه، ويفسر بعض المؤرخين حرص الأهالي على تسجيل أملاكهم في المحكمة الشرعية بتعودهم على النظام القديم وصعوبة التأقلم مع النظم الجديدة[٢].

واشتملت الأراضي المملوكة على الحواكير والبساتين والجنائن والكروم والعرصات[٣]، ويحق لصاحبها أن يتصرف بها بالبيع والرهن والإيجار والقسمة والإرث، يجري ذلك كله بإشراف القاضي الشرعي، فقد اشترى صالح الحسيني من محمود بن مصطفى سمرين **"جميع قطعة الأرض الواقعة بأرض قلونية المشتملة على أربعة أشجار زيتون... ومقدار تحريرها ثمانية قراريط ونصف من دونم وجميع قطعة الأرض... المشتملة على إحدى وعشرين شجرة زيتون وشجرة تين ومقدار تحريرها خمسة عشر قيراطاً من دونم... بثمن قدره وبيانه ألف وثلثمائة قرش أسدي صاغ ميري..."**[٤]. وباع كل من محمد وأحمد ولدي أحمد بن محمد الأقرع من عرب العبيدية جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث ثمانية قراريط في جميع العرصة الواقعة داخل قرية ابن عبيد[٥] وجميع الحصة الشائعة وقدرها السدس أربعة قراريط في جميع العرصة الواقعة بالجهة نفسها[٦].

---

(١) عوض، الإدارة العثمانية، ص١١٥.
(٢) المرجع نفسه، ص١١٥.
(٣) **العرصة:** هي الأراضي الموجودة ضمن القرى والقصبات وما جاورها من الأراضي وتكون مخصصة للسكن، وتُعد من أصناف الأراضي المملوكة، وحدد قانون الأراضي العثماني مساحتها بنصف دونم. انظر: دعيبس المر، أحكام الأراضي المنفصلة عن السلطنة العثمانية، جزآن، القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٣، ج١، ص٩.
(٤) سجل ٣٤٤، نصف رجب ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص٧٩.
(٥) **قرية ابن عبيد:** قرية جنوب شرق القدس، ينحدر سكانها من عرب ابن عبيد المنحدرين من قبائل الردايدة والدويرية والعساوسة. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٢٠٧-٥١٠.
(٦) سجل ٣٨٣، ٢٠ محرم ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٩.

وجرت على الأراضي المملوكة معاملات الرهن مقابل مبلغ محدد من المال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها بين الراهن والمرتهن، وتتضمن عملية رهن العقار نقل حقوق الملكية وحق التصرف بموجب قوشان الطابو للمسترهن طوال فترة الرهن، فتذكر إحدى الحجج أن خليل بن محمد خليل المالحي من باب حطة رهن جميع حصته البالغة عشرة قراريط ونصف قيراط في جميع الدار الكائنة في باب حطة بمبلغ قدره ستون ذهب ليرة فرنساوي لمضي سنة(١).

وأجازت المادة ٧٥٧ من مجلة الأحكام العدلية للمسترهن بإذن من القاضي بيع المرهون في حال تخلف الراهن عن دفع المبلغ المدين عند انتهاء مدة الرهن، فمما جاء فيها: "إذا حل أجل الدين وامتنع الراهن عن أدائه فالحاكم يأمر ببيع الرهن وأداء الدين، فإن أبي وعاند باعه الحاكم وأدى الدين"(٢). فقد أوردت إحدى الحجج الشرعية أن حسين غزالة استدان من محمد كمال مبلغ خمس وسبعين ليرة فرنساوي مقابل رهن حصته البالغة ثلاثة قراريط في دار بمحلة باب حطة وذلك لمضي سنة كاملة، غير أن الراهن لم يسدد المبلغ عند انتهاء أجل الدين فطرح المسترهن الحصة المرهونة للبيع بالمزاد العلني لمدة شهرين ونصف، وبلغ أعلى سعر لها سبعاً وخمسين ليرة فرنساوي، وبعد التشويق والترغيب من قِبل القاضي الشرعي ارتفع سعرها إلى خمس وستين ليرة فرنساوي فباعها القاضي بالمبلغ المذكور للشيخ عبد الله الدنف، وشهد أهل الخبرة والمعرفة أن هذا الثمن هو قيمة مثلها وقت البيع، واستند القاضي في ذلك إلى فتويين شرعيتين إحداهما من الشيخ محمد الدجاني مفتي يافا والأخرى من الشيخ خليل التميمي مفتي الخليل ومضمونهما أنه يحق للقاضي سد الدين ببيع المرهون حسب سعره في "مدة الأوقات غب المزاودة وانتهاء الرغبات ولا ينظر لأصل القيمة بل العبرة بالقيمة وقت البيع لأن الأسعار تتغير... ولو نظر لأصل القيمة لتضرر رب الدين بتأخير حقه الثابت شرعاً وهو ممنوع قطعاً(٣).

ويُلاحظ في بعض الحالات التي لم يسدد فيها الراهن المبلغ المستدان عند نهاية المدة المتفق عليها، يتدخل المصلحون بين الطرفين ويتم الاتفاق على استئجار المسترهن الحصة المرهونة بقيمة المبلغ المستدان لفترة زمنية متفق عليها، فقد أرهن خليل بن إبراهيم الدقاق قيراطين من حصته البالغة أربعة قراريط وخُمس قيراط في الدار المشتركة بينه وبين عمر الدقاق للحاخام يوسفماندل اليهودي مقابل مبلغ ألفي قرش أسدي بموجب سندين أحدهما مؤرخ في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م والثاني مؤرخ في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، وبعد وفاة الراهن طالب المسترهن ببيع الحصة المرهونة، فتوسط المصلحون بين المسترهن وورثة الراهن وتم الاتفاق على أن يستأجر المسترهن جميع

---

(١) سجل ٣٧٤، ١٩ ربيع الثاني ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٧٢.
(٢) سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، جزآن، بيروت: دار الكتب العلمية، ج١، ص٤٠٩.
(٣) سجل ٣٥٣، ١٩ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٥٣.

الحصة التي تخص الراهن في الدار والبالغة أربعة قراريط وخمس القيراط لمدة ست سنوات بقيمة المبلغ المستدان على أنيدفع المسترهن ثمانين قرشاً سنوياً وهي تكملة الإيجار(١).

وفي حال اعتراف المسترهن بوجود فائدة على المبلغ المستدان فلا يجوز له المطالبة بذلك، فتذكر إحدى الحجج أن أنطوني ابن الخواجة بطرس الرومي أدان عبد الرحمن بن عقل عثمان مبلغاً قدره ألفان ومائتان وخمسة عشر قرشاً كان منها خمس وأربعون قرشاً سلماً على ثلاثين رطل عنب والباقي نقداً، وجعل له ربحاً على ذلك عشرين جرة زيت، وأجل المبلغ على عبد الرحمن لمضي سنتين، ومقابل ذلك أرهن عبد الرحمن لدائنه أنطون أربعة قراريط في إحدى القطع التي يمتلكها في قرية بيت حنينا، وبعد وفاة عبد الرحمن قدم أنطوني دعوى للمحكمة الشرعية علىورثة عبد الرحمن مطالباً فيها استرجاع الدين، فحكم القاضي الشرعي بعد استماعه لشهادة الشهود الذين أحضرهم أنطوني باسترجاعه ديونه باستثناء العشرين جرة زيت لاعترافه بأنهما ربح على المبلغ المستدان(٢).

ومن حق صاحب العقار تأجير عقاره، ويتم ذلك بالمحكمة الشرعية أمام القاضي، فمثلاً أجّر مصطفى بن سالم عثمان من قرية ارطاس(٣) حصته البالغة سهمين من أصل ثمانية عشر سهماً في أرض الجورة خارج القرية لعبد الله بن عايش محمود بمبلغ مقداره ربع ليرة فرنساوي سنوياً(٤).

وينبغي أن يتم تأجير العقارات وإصلاح ما فيها من أبنية قديمة وإنفاق الطرفين على ذلك في المحكمة وبإشراف القاضي، فقد يتعهد شخص ما بإصلاح وتعمير ما في الأرض من بناء خرب مقابل استئجارها لفترة معينة ويخصم ما أنفقه في ذلك من قيمة الإيجار، فقد ذكرت إحدى الحجج أن بطريرك الروم نقولا ديوس ديمتري اتفق مع الخواجة جورجي بترو الرومي أن يقوم الأخير بإصلاح وتعمير الأبنية القائمة بالأرض الكائنة بالقرب من دير مار سابا بالقرب من باب الخليل العائدة لوقف فقراء رهبان الروم، وبعد الانتهاء من ذلك يعهد له باستئجارها مقابل المبلغ الذي دفعه في تعمير الأبنية، وتبين فيما بعد أن ما أنفقه الخواجة جورجي في عملية التعمير كان تسعماية ليرة فرنساوي، عندئذ أبرم بين الطرفين عقد إيجار للأرض لمدة عشرين عاماً بأجرة مقدارها ستون ليرة فرنساوي سنوياً، واتفق أيضاً بأن يقوم المستأجر بتعمير ما يلزم له من تعمير طوال مدة الإعمار على حسابه

---

(١) سجل ٣٤٥، ٢٥ شوال ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص٩١.
(٢) سجل ٣٦٢، ٥ جمادى الأولى ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٧٧.
(٣) **قرية ارطاس:** تقع قرب مدينة بيت لحم من الجنوب، وتشتهر بالعيون والينابيع التي جعلت منها جنة خضراء قبل انتهائها في برك سليمان. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٤٨٠-٤٨١. شراب، معجم بلدان، ص١١١ .
(٤) سجل ٣٨٢، أواخر ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٨٦.

الخاص دون أن يخصم ذلك من أجرة الأرض وأن يغرس الأرض بأشجار مختلفة، وبعد انتهاء مدة الإيجار يتم تسليم الأرض وما عليها من أبنية وأشجار للبطريرك[١].

وكان من مهام القاضي التأكد من توفر الشروط في عقد الإيجار، ويشترط في الإيجار عدم الشيوع وتحديد مدة الإيجار، وخلاف ذلك يُعد عقد الإيجار فاسداً، فعلى سبيل المثال ادعى خليل بن محمد حامد من قرية عين كارم على محمد بن إبراهيم حامد من القرية نفسها بأن المدعى عليه استأجر منه أربعة قراريط في البد[٢] الواقع بالقرية طوال مدة الزيتية مقابل أجرة مقدارها أربع جرار زيت وأن المدعى عليه "يعارضه الآن في ذلك بغير وجه حق"، ولدى سؤال القاضي للمدعى عليه أجاب بإنكار ذلك كله، "فعندها عرف مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه المدعي المرقوم أن الإيجار المزبور على فرض اعتراف المؤجر له فهو فاسد شرعاً لوجهين، الأول لجهالة مدة الإيجار والثاني للشيوع"[٣].

كذلك كان القاضي يشرف على قسمة العقارات المشاعة المشتركة الملكية ومن حق أحد الشركاء في العقار المطالبة بإفراز حصته[٤]، ومن الأمثلة على ذلك إجراء المقاسمة الشرعية بين ورثة الحاج أحمد بن حسين أبو قطيش من قرية العنب[٥] على كل ما هو مخلف عنه بين ولديه إبراهيم ومحمد[٦]، وقسمت حاكورة عبد الفتاح حجيج بمحلة النصارى المشتركة بين وقف فقراء رهبان الروم ويخصه عشرون قيراطاً وجزء من أحد عشر جزءاً من القيراط وتعادل أربعماية واثنين وعشرين سهماً من أصل أربعمائة وستين سهماً والخواجة حنا فروتكر مدير شعبة البنك العثماني بالقدس ويخصه الباقي، وقد تمت القسمة بعد أن أرسل القاضي لجنة من أهل الخبرة والمعرفة كان من بين أعضائها الخواجة جريس

---

(١) سجل ٣٧٨، ٥ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٧.

(٢) **البد:** هو المكان الذي يدرس فيه الزيتون لاستخراج الزيت، فقد كان الزيتون يسلق بالماء على نار بطيئة ثم ينشر على السطوح تحت أشعة الشمس حتى يجف، ثم يدرس على حجر البد الذي يدار بقوة الدواب وهو حجر مستطيل سطحه العلوي مقسوم إلى قسمين، قسم أملس وقسم فيه حفرة، ثم يعاد مرة أخرى على النار ليغلى في المقلى ثم يصب في قفاف ويوضع على حجر البد ثانية ويعصر على ماكنة من الخشب. عبد العزيز أبو هدبا، دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني – قرية دير أبان، البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، ١٩٩٠، ص٢٠٥. عليان الجالودي، قضاء عجلون ١٨٦٤-١٩١٨، عمان: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام – الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص٣٦١.

(٣) سجل ٣٤٩، ٢٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٦٩.

(٤) **تعرف القسمة بأنها:** "تعيين الحصص الشائعة بإفراز الحصص بعضها عن بعض بقياس ما، وهي نوعان: قسمة جمع وتتم بجمع حصص كل شريك أو أكثر، أو قسمة تفريق كقسمة أرض بين اثنين. وتقسم أيضاً إلى قسمة رضا وقسمة قضا، فالأولى تتم باتفاق كافة الشركاء، أما الثانية فبحكم القاضي". انظر: دعيبس المر، أحكام الأراضي، ج١، ص٨١.

(٥) **قرية العنب:** تقع على مسافة ١٣كم غرب مدينة القدس بانحراف قليل إلى الشمال. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص١١٣.

(٦) سجل ٢٤٩، ٢٥ رجب ١٢٨١هـ/١٨٩٤م، ص٦٩.

بن سليمان جوهرية والخواجة حاييم بن إفرايم ابن الحاخام مورينو الموسوي حيث وجدوا بأن الحاكورة قابلة للقسمة شرعاً ولا يوجد بقسمتها حيف أو عذر على أحد، وبناءً على توصية اللجنة قسمة الحاكورة إلى قطعتين إحداهما غربية ومساحتها عشرون قيراطاً وجزءان من أحد عشر جزءاً من القيراط والثانية شرقية ومساحتها ثلاثة قراريط وتسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من القيراط(١).

وإذا لم يكن العقار قابلاً للقسمة والإفراز بين أصحاب العلاقة، يجري القاضي المهايأة الشرعية(٢) على ذلك حتى يتمكن المشتركون في العقار من التصرف والانتفاع، وفي مثل هذه الحالة يجري تقسيم المنفعة مع بقاء العين مشتركة. وتتم عملية المهايأة بأن يكلف القاضي بناءً على طلب أحد الشريكين لجنة تتكون من أحد كتبة المحكمة ممثلاً عن المحكمة الشرعية وأعضاء آخرين ممن لديهم الخبرة في مجال الهندسة والبناء للكشف على العقار، ومعرفة ما إذا كان العقار قابلاً للقسمة أم لا، فإذا تبين أنه غير قابل للقسمة توصي اللجنة بإجراء القرعة الشرعية على حق الانتفاع بين الشريكين سواء أكان ذلك زماناً أم مكاناً، ومن الأمثلة على ذلك الطلب الذي تقدم به الحاج عبد الله بن علي بن سعيد الكلوته للمحكمة بإجراء المهايأة الشرعية على الدار المشتركة بينه وبين صفية بنت قاسم عويضة وابنتها زينب بنت مصطفى بن أحمد الحلو الواقعة بمحلة باب حطة، وكانت حصته في الدار عشرة قراريط بينما كانت حصة زينب أحد عشر قيراطاً وكانت حصة ابنتها ثلاثة قراريط، فارسل القاضي لجنة للكشف على الدار مكونة من محمد خورشيد الشهابي أحد كتبة المحكمة رئيساً وحامد الدنا مهندس الحرم، وبعد الكشف تبين أن الدار غير قابلة للقسمة، عندئذ أمر القاضي بإجراء المهايأة الشرعية على الدار بين الأطراف الثلاث كل حسب حصته(٣).

وأجريت القرعة الشرعية بالمهايأة على الدار المشتركة بين محمد حسين آغا الإسلامبولي وعمه إبراهيم حيث كان يمتلك كل منهما النصف، وذلك بعد أن أرسل القاضي لجنة للكشف على الدار بناءً على طلب محمد حسين لقسمتها وإفرازها نصفين، ولما تبين أن الدار غير قابلة للقسمة أجرى القاضي القرعة بينهما على السكن فيها لمدة سنة لكل منهما مداورة(٤).

---

(١) سجل ٣٧٨، ٢٥ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٨٢.

(٢) **تتخذ المهايأة شكلين هما**: المهايأة زماناً وهي أن ينتفع أحد الشريكين بالعين مدة من الزمن ثم يتسلمها غيره فينتفع بها المدة نفسها ثم يعيدها للآخر،وذلك كأن يكون لهما حقل يتفقان على أن يزرعه الأول سنة والآخر سنة أخرى. أما الشكل الآخر من المهايأة فهو المهايأة مكاناً وهي أن ينتفع كل منهما بقسم من العين كأن يزرع الأول نصف الحقل والآخر النصف الآخر مع بقاء الحقل مشتركاً بينهما. انظر: المر، أحكام الأراضي، ج١، ص٨٤-٨٥.

(٣) سجل ٣٧٩، ٨ رجب ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٧.

(٤) سجل ٣٤٦، غرة محرم ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣١٨.

وقد تجرى المهاياة على قبض أجرة الدار المشتركة كل حسب حصته، فتشير إحدى الحجج إلى وقوع خلاف بين كل من الشقيقين مصطفى ومحمد ولدي عبد القادر بن مصطفى عبد اللطيف وعمهما صالح حول تقاضي أجرة الدار المشتركة بينهم، فقد كانت حصة الشقيقين في الدار ثمانية قراريط والحصة الباقية البالغة أربعة عشر قيراطاً لعمهما، ولما كانت الدار غير قابلة للقسمة طلب الطرفان من القاضي إجراء المهايأة الشرعية بينهم لمدة سنتين على قدر حصصهم، فأجريت القرعة الشرعية أمام القاضي وكانت الأجرة في الفترة الأولى إلى محمد حيث يتقاضى أجرة أربعة أشهر، بينما يتقاضى شقيقه مصطفى أجرة الأربعة أشهر الأخرى ،أما الفترة الثانية ومدتها ستة عشر شهراً فتكون الأجرة فيها لعمهما صالح وهكذا في كل دور[1].

وقد يتفق الشركاء على إجراء المهايأة الشرعية على عقار مشترك قابل للقسمة والإفراز، وفي مثل هذه الحالة يحق لأحدهما المطالبة بقسمة العقار قبل انتهاء مدة المهايأة، فعلى سبيل المثال طالب بطريرك اللاتين ميلاتيوس الذي يمتلك حصة مقدارها عشرة قراريط ونصف في دار مشتركة مع عطا الله كتن ووالدته اللذين كانا يمتلكان ثلاثة عشر قيراطاً ونصفاً بتقسيم الدار قسمة إفراز بين الشركات الثلاث، غير أن عطا الله ووالدته رفضا ذلك وتعللا "بأنه لا يصح قسمتها حيث صدر بينهم مقدماً مهايأة على الدار المذكورة وأن القسمة لا تصح إلا بعد انتهاء مدة المهايأة وتعللا بتعللات غير مسموعة شرعاً، فلما تأمل مولانا الحاكم الشرعي كلام الطرفين واتضح عنده صحة القسمة مع وجود المهايأة أذن لجناب كتخدائه[2] صاحب المكرمة الحاج رجب أفندي بالتوجه إلى الدار والحكم بقسمتها... وغب الكشف عليها... وجدوا أن الدار قابلة للقسمة وليس بقسمتها غدر ولا حيف على الشركاء وقسموها ثلاث أقسام كل قسمة بمقدار قراريطها... وشهد أهل الكشف أن هذه القسمة هي قسمة عادلة بين الشركاء"[3].

وكان من مهام القاضي النظر في القضايا التي يرفعها الفلاحون على الإقطاعيين والزعماء المحليين الذين اغتصبوا حقهم بالتصرف في الأراضي الأميرية، وقد أوردت سجلات المحكمة الشرعية العديد من القضايا التي رفعها الفلاحون على الإقطاعيين والزعماء المحليين الذين اغتصبوا حقوق التصرف لهم بالأراضي الأميرية بالقوة قبل صدور قانون الأراضي العثماني ١٢٧٣ هـ/١٨٥٦، ووفقاً لأحكام التصرف تمكن هؤلاء الفلاحون من استعادة حقوقهم بالتصرف بتلك الأراضي، ففي عام ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧م عرض

---

(١) سجل ٣٤٩، أواخر محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٧٦.

(٢) **الكتخدا:** هي كلمة تركية محورة من الأصل الفارسي كتخدا، وتعني سيد البيت، ويقصد بها هنا وكيل القاضي. انظر: يوسف جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ١٧٧٢-١٨٤٠م، جزآن، دمشق: طلاس للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ج١، ص٢١٦.

(٣) سجل ٣٤٧، غرة ربيع الأول ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢١.

على المحكمة الشرعية بالقدس الخلاف الواقع بين أبناء إبراهيم أبو غوش من جهة ومزارعين من سبعة قرى هي بيت سوريك[1] وبدو[2] وبيت عور الفوقا[3] والطيرة[4] والقبيبة[5] وبيت عنان[6] وبيت دقو[7] الواقعة في ناحية بني مالك[8] من جهة أخرى حول مزارعة خربة سلبيت[9] البالغة مساحتها نحو (٣٠٦٠) دونماً. وبعد أن استمع القاضي لوجهة نظر الطرفين، شكل لجنة تكونت من عدد من المسؤولين أو ممثليهم الذين لهم علاقة بقضايا الأرض للكشف عن موقع الخربة والاستماع لشهود من القرى المجاورة للخربة، وتشكلت اللجنة من كل من يوسف آغا جاويش ممثلاً عن الوالي ومحاسبجي الخزينة باعتبارهما وكيلين عن الأراضي الأميرية، ومحمد ياسين الخالدي أحد كتبة المحكمة الشرعية ممثلاً عن القاضي، ومحيي الدين الحسيني مأمور الطابو،

وبعد الكشف والاستماع لشهادة الشهود الذين أحضرهم المدعون في القرى المحيطة[10] شهد الجميع أمام اللجنة بأن أرض الخربة هي بتصرف عطا الله أحمد

---

(١) **قرية بيت سوريك:** تقع شمال غرب القدس حيث تشرف على الطريق التي تربط القدس مع السهل الساحلي. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٠٦. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص ٣٣ .

(٢) **قرية بدو:** تقع شمال غرب القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٩٧.

(٣) **قرية بيت عور الفوقا:** تقع غرب رام الله بانحراف قليل نحو الجنوب. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٦٨. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٣٤ .

(٤) **قرية الطيرة:** تقع غرب رام الله بانحراف قليل نجو الجنوب. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٣٨٢. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص١٣٢.

(٥) **قرية القبيبة:** تقع على مسافة ١٥كم شمال غرب مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٦٤. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص ١٦٦.

(٦) **قرية بيت عنان:** تقع شمال غرب القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٨١. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٣٤.

(٧) **قرية بيت دقو:** تقع إلى الشمال من القدس على بعد نحو ٥ أميال. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٦٥.

(٨) **ناحية بني مالك:** إحدى نواحي جبل القدس وكانت يتزعمها عائلة أبو غوش التي تتخذ من قرية العنب (أبو غوش) مقراً لها، وقد تضمنت ٢٦ قرية وخربة وهي: العنب، بيت سوريك، قطنة، بيت لقيا، القبيبة، صوبا، بيت عنان، بيت دقو، عجنجول، بيت عور التحتا، بيت عور الفوقا، بدو، بيت سيرا، بيت اجزا، خربثا بني حارث، سلبيت، دير ياسين، الطيرة، خربة سلبيت، قلونية، ساريس، لفتا، بيت نقوبة، بيت محسير، القسطل، يالو، خربة الجردة، خربثا المصباح. انظر: أمين أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفة القدس ١٨٥٨-١٩١٨، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦، ص٢٤٢.

(٩) **خربة سلبيت:** تقع إلى الجنوب الشرقي من الرملة على مسافة ٤كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٥٢٩.

(١٠) وهم أحمد بن سعيد بن محمد سعيد مختار أول قرية يالو وعبد الرحمن بن سليمان بن أحمد المصري ومحمد بن سليمان بن عوض وعبد الله عيسى عياد من مجلس اختيارية قرية يالو والشيخ محمد بن مصطفى جبر مختار بئر معين وعايد بن عبد الله المنصور وحسن بن خضر بن سليمان من اختياريتها، =

ومصطفى عليان محمد جبر الأصلاء والوكلاء وموكليهم من القرى السبعة على النحو الآتي :

الموقع	المساحة بالقراريط	اسم المتصرف
قطع الأراضي الغربية الشمالية	٦	أهالي بيت سوريك
قطع الأراضي الغربية القبلية	٦	أهالي بدو
جزء من القسمة الشرقية	٦	أهالي بيت عور الفوقا والطيرة والقبيبة وعائلة ربيع في قرية بيت عنان
جزء من القسمة الشرقية	٤	أهالي بنت عنان
جزء من القسمة الشرقية	٢	أهالي بيت دقو

وشهد الشهود أن أهالي القرى السبعة كانوا يتصرفون بمزارعة الأراضي المذكورة أعلاه منذ مدة تزيد عن ثلاثين سنة بمشاهدة الجميع وعائلة إبراهيم أبو غوش دون منازع ولا معارض طوال المدة المذكورة ،ولم يدع خلالها المدعى عليهم من أبناء عائلة إبراهيم أبو غوش ولم يكن لهم مانع شرعي من إقامة الدعوى، كما لم يسبق لعائلة إبراهيم أبو غوش تأجير أو زراعة أو حراثة أراضي الخربة، بل كانوا يأخذون الخمس من مزروعات المزارعين، فقبلت شهادة الشهود للشهرة والتواتر، وأصدر القاضي حكمه بثبوت مزارعة أهالي القرى السبعة لأراضي خربة سلبيت "لأن من تصرف بأرض أميرية عشر سنين بلا منازع ثبت له حق القرار بها حكماً شرعياً وأبقينا المدعين على تصرفهم بمزارعة أراضي الخربة ومنعنا أحمد يوسف وإبراهيم الحاج مصطفى الأصيلين والوكيلين المرقومين وموكليهم من التعرض للمدعين منعاً شرعياً"، وطلب القاضي من الوالي إصدار الأمر لإعطاء المزارعين سنداً نظامياً حسب الأصول للاستمرار بالتصرف بمزارعة أراضي الخربة(١).

وفي قضية أخرى مشابهة عرضت بمجلس ولاية القدس بحضور الوالي والقاضي والمفتي وأعضاء مجلس الولاية ومأمور الطابو، استمعوا خلالها إلى الدعوى التي رفعها

=

وإسماعيل بن خليل محمد مختار ثاني قرية قطنة وناصر بن سالم حمود وعلي بن عبيد محمد من مجلس اختياريتها وصالح بن حمودة قاسم خطيب القرية ومصطفى بن يوسف محمد البوابة وحسين بن جبران محمد البواية وأحمد بن علي محمد من اختيارية أهاليها ومحمد بن سمرين بن أحمد سمرين من اختيارية القباب وعبد الله بن عيسى أحمد زايد مختار أول قرية بيت نوبا وعيسى بن هيكل موسى من اختيارية أهاليها ومصطفى بن يوسف عبد المهدي وإسماعيل بن حسن يوسف مجلس الاختيارية في قرية بيت نوبا وإبراهيم بن محمد امريش عبد الله من أهاليها.

(١) سجل ٣٥٤، أواسط جمادى الثانية، ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨١-٨٤.

كل من إبراهيم عبده ونخلة القسيس وخليل القسيس من قرية جفنة[١] على كل من صالح أبو حمدان ومحمد أبو ربيع ويوسف أو حمدان وحسن وحسين حمدان وإبراهيم عليان من قرية سردا[٢]، وتتمثل باغتصاب المدعى عليهم عام ١٢٦٤ هـ/١٨٤٧م لأرض بتصرف المدعين تقع بالقرب من قرية جفنة، وذكر المدعون أن هذه الأرض كانت بتصرفهم "من قديم الزمان وتحولت علينا من أيام المصريين وندفع ميرياً سنوياً للخزينة مع ميري بلدنا "، ومنذ اثنتي عشرة سنة اغتصبها منهم صالح أبو حمدان وجماعته بالقوة، وطالب المدعون برفع يد المغتصبين عن الأرض، غير أن المدعى عليهم أنكروا صحة الدعوى وذكروا أن هذه الأرض "من قديم الزمان والمنازعة حاصلة عليها بيننا وبين أهالي جفنة من حين عمارة سردا من نحو خمسين سنة، ومن مدة نحو عشرين سنة اصطلحنا عليها نحن وأهالي جفنة على أن يكون النصف لنا والنصف لهم، ومن وقتها استلمنا نحن نصفنا وهم استلموا نصفهم". وبعد المداولة أمر القاضي بتشكيل لجنة للكشف على موقع الأرض والاستماع لشهود من القرى المجاورة، وتشكلت اللجنة من محمد مذيب مأمور الطابو وأسعد العلمي وشاكر وهبة مندوبين عن الوالي وموسى عمران الخالدي أحد كتبة المحكمة الشرعية مندوباً عن القاضي الشرعي، وتوجهت إلى موقع الأرض بحضور الخواجة أنطون نوريس باش ملة اللاتين الذي أحضر شهوداً من قرى عين سينيا[٣] وأبو قش[٤] ودورا القرع[٥]. وعندما حضر المدعون والمتغصبون والشهود، أقر الشهود بأن الأرض المتنازع عليها كانت في تصرف أهالي جفنة ومنذ اثنتي عشرة سنة وضع صالح أبو حمدان وجماعته يدهم عليها بطريق القهر والغلبة، وبعد أدائهم هذه الشهادة طعن صالح أبو حمدان وجماعته بعدالة هؤلاء الشهود نظراً لما بينه وبينهم من عداوة، غير أنه لم يتمكن من إثبات صحة قوله فعندئذ سألت اللجنة نظّار الناحية وهم خليل السمحان وأسعد السمحان والشيخ سمحان حيث أجابوا بأن هذه الأرض كانت منذ أيام إبراهيم باشا بتصرف أهالي جفنة وأن المدعى عليهم وضعوا يدهم عليها منذ اثنتي عشرة سنة، فقبلت شهادتهم وعادت اللجنة إلى المحكمة الشرعية وأبلغت القاضي ومجلس الولاية بذلك فعندها "عرف مولانا الحاكم الشرعي صالح أبو حمدان وجماعته حيث ثبت أن الأرض المذكورة واضع يدك عليها بطريقة القهر والغلبة منذ اثنتي عشرة سنة وأن دعواك الصلح المذكور متأخر عن دعواهم فليس لك المعارضة

---

(١) **قرية جفنة:** تقع شمال مدينة رام الله على بعد ١٠كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٢٤. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٣٩ .

(٢) **قرية سردا:** تقع شمال رام الله على مسافة نحو ٥كم. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٣٣٤.

(٣) **قرية عين سينيا:** تقع شمال غرب مدينة رام الله بانحراف قليل من الشرق. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٢١.

(٤) **قرية أبو قش:** تقع شمال مدينة رام الله على مسافة ٦كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٣٥.

(٥) **قريـة دورا القرع:** تقع شمال مدينة رام الله بانحراف قليل نحو الشرق، حيث تبعد عنها نحو ٧كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٣٥.

مع أهالي جفنة "، ومنع صالح أبو حمدان وجماعته "من التعرض لذلك كله وأذن إلى أهالي جفنة بالتصرف بالأرض المحدودة سائر التصرفات الشرعية منعاً وإذناً صحيحاً شرعياً"[1].

وفي قضية أخرى نظر القاضي في الخلاف الذي وقع بين أهالي قريتي صوبا[2] من ناحية بني مالك وصاطاف من ناحية بني حسن[3] حول قطعة الأرض الأميرية التي تقع بين القريتين، فقد ادعى أهالي صاطاف على أهالي قرية صوبا وذكروا في دعواهم أنهم كانوا من قديم الزمان يتصرفون بالأرض بالمزارعة، وفي عام ١٢٦٠ هـ/١٨٤٣م اغتصبها منهم أهالي قرية صوبا بدعم من الحاج مصطفى أبو غوش، غير أن وكلاء أهالي صوبا أنكروا ذلك وذكروا أن أهالي القرية كانوا يتصرفون بالأرض منذ أكثر من مائة عام، ولحسم النزاع سأل القاضي وكلاء أهالي قرية صاطاف عما إذا أقاموا دعوى على المدعى عليهم خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية، وعندما أجابوا بالنفي أصدر حكماً ببقاء الأرض بتصرف أهالي صوبا[4].

ولم يقتصر دور القاضي الشرعي على النظر في القضايا المتعلقة بالخلافات حول التصرف بالأرض المملوكة والأميرية، بل كان ينظر في الشكاوى المرفوعة على مأموري الطابو ومسجلي الأراضي نتيجة لأخطاء ارتكبوها أثناء تسجيلهم الأراضي، فقد ادعى أحمد بن عبد الرحمن فرسخ من قرية المزرعة الشرقية[5] على كاتب الطابو عثمان بن يعقوب البديري الذي قام بتحرير أراضي القرية من قِبل دائرة الطابو، وذكر المدعي بأنه يمتلك داراً داخل القرية وكرماً يشتمل على أشجار عنب خارجها وأن الكاتب سجلها سهواً باسم محمد بن أحمد فرسخ حيث لا وجود لهذا الاسم في العائلة والقرية، إلا أن الكاتب أنكر ذلك وأكد أنه لم يسجل هذه الأملاك بهذا الاسم سهواً وأن القيد صحيح، غير أن المدعي أحضر شهوداً من القرية فشهدوا بأنه لا يوجد في قريتهم شخص بهذا الاسم، وبعد تزكيتهم بالسر والعلانية أصدر القاضي حكمه بتثبيت تلك الأملاك باسم المدعي[6].

وفي قضية مماثلة ادعى جاد الله القطان اللاتيني من بيت لحم على محمود شمس الدين الحسيني كاتب ثاني الدفتر خاقاني (دائرة تسجيل الأراضي) وذكر في دعواه أن

---

(١) سجل ٣٤٣، ٢٧ رجب ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، ص٧٧-٧٩.

(٢) **قرية صوبا:** تقع إلى الغرب من مدينة القدس. الدباغ،بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٢٩٦.

(٣) **ناحية بني حسن** وهي أيضاً إحدى نواحي جبل القدس وتخضع لزعامة آل الدرويش التي اتخذ من قرية الولجة مقراً لها، وتضم هذه الناحية ١١ قرية هي عين كارم، المالحة، صاطاف، الولجة، الجورة، القبو، بيت صفافا، بتير، بيت جالا، خربة اللوز، شرفات، أمين أبو بكر. ملكية الأراضي، ص٢٤٤.

(٤) سجل ٣٥٣، أواسط جمادى الثانية ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٩٥.

(٥) **قرية المزرعة الشرقية:** وتقع شمال مدينة رام الله على مقربة من الطريقة المؤدية إلى نابلس، الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٢٩٦.

(٦) سجل ٣٧٩، ١٢ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٣١.

جميع الأرض الكائنة بأراضي قرية بيت صفافا الأميرية المشجرة بالتين والعنب جارية بملكه وتصرفه من قديم الزمان وأن المدعى عليه سجلها سهواً خلال عملية تسجيل أراضي القرية باسم قطان بن خليل، غير أن المدعى عليه أفاد لدى سؤاله عن ذلك بانه لم يسجلها سهواً بل سجلها بشكل صحيح، فأحضر المدعي شهوداً شهدوا بأنه لا يوجد في بيت لحم شخص باسم قطان بن خليل، وبعد أن جرت تزكيتهم سراً وعلانية أمر القاضي بتصحيح الاسم(١).

إشــهار اعتنــاق الإســلام:

أورد السجل الشرعي أنه كان من بين مهمات قاضي محمكة القدس الشرعية الحكم بإسلام أهل الذمة في حال اعتناقهم الدين الإسلامي، فكان عليهم الحضور إلى المحكمة الشرعية والنطق بالشهادتين أمام القاضي ليصبح إسلامهم معترفاً به ومُقراً شرعياً، وقد أشارت السجلات الشرعية إلى عدد من الحالات التي يشهر فيها أهل الذمة اعتناقهم للإسلام، وهذا ما تظهره الحجة التالية:

"المعروض غب الدعا المفروض

أن الحرمة مريم بن طنوس الشوفاني من طائفة المارونية من أهالي قرية امريش من بلاد بشارة تابع محروسة بيروت قد هداها الله للإسلام وأسلمت بمجلس نابلس وأرسلت بنفسها لمجلس القدس الشريف واعترفت بإسلامها بوجه زوجها إبراهيم بن أيوب الشهير بأبي أيوب من طائفة المارونية من أهالي قرية امريش المزبورة فأعرض عليه الإسلام فهداه الله لدين الإسلام والحق بطوعه واختياره وقد نطق بالشهادتين وتبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام، وحكمنا بإسلامهما وبإسلام ولديهما حبيب وعيد القاصرين"(٢).

ويعمد أحياناً من يعتنق الإسلام إلى تغيير اسمه إلى اسم آخر، فبعد أن اعتنق إبراهيم ولد عبد الله القبطي من سكان مدينة منف المصرية الإسلام ونطق بالشهادتين غير اسمه إلى محمد خليل(٣).

وتُظهر الكثير من الحجج الشرعية المتعلقة بمن أشهروا إسلامهم من أهل الذمة أنه لا يجوز لهم المطالبة بحصصهم الإرثية، إذ أن اختلاف الدين من موانع الإرث، والدليل على ذلك أن إحدى الحجج تذكر: "... ادعى محمد آغا بن كركور الإسلاميولي الأرمني على ولده جريس الأرمني قائلاً في تقرير دعواه عليه... إن ولدي جريس المرقوم أخذ جميع أمتعتي بطريق الغصب ونقلها لمحل آخر... سُئل المدعى عليه عن ذلك فأجاب نعم إني أخذت جميع ما ذكر وإن جميع ما ذكر كله ليس لوالدي محمد آغا به حق مطلق لأن

---

(١) سجل ٣٧٩، ٢٦ رجب ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٦٢.
(٢) سجل ٣٤٤، ١٦ ربيع الثاني ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، ص٨٤.
(٣) سجل ٣٤٤، ٢١ جمادى الثانية ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، ص٩٢.

جميع ذلك مخلف عن جدتي أم والدي وعن أمي ولا حق لوالدي بذلك وانحصر جميع ما ذكر فيّه وفي شقيقتي مريم لأنه من موانع الإرث اختلاف الدين وجدتي ووالدتي المذكورتين نصارى من طائفة الأرمن ولا حق لوالدي في تركتهما، بل جميع ذلك لي ولشقيقتي مريم... فسُئل محمد آغا المذكور عن ذلك فصدق واعترف بصحة ما ذكر... فعند ذلك منعه مولانا المشار إليه من دعواه هذه ومن طلبه ذلك... إذ إن اختلاف الدين من موانع الإرث..."(١).

عتق الرقيق والجواري:

انتشرت ظاهرة الرقيق والجواري في مدينة القدس، حيث عملت هذه الفئة في خدمة الأعيان والأثرياء ورجال الدين والعلم وأصحاب المناصب العليا بالمدينة، وقد أوردت السجلات الشرعية الكثير من المعلومات المتعلقة بهذه الفئة من حيث الأسماء والألوان والأصول والأسعار والعتق والتحرير.

وأشارت السجلات إلى عمليات بيع وشراء الرقيق والجواري كأي سلعة أخرى، وكانت أسعار الرقيق والجواري تتباين من جارية إلى أخرى ومن رقيق إلى آخر، ولعل العمر والوضع الصحي والشكل تلعب دوراً هاماً في اختلاف الأسعار(٢).

وكانت عمليات عتق الرقيق والجواري تتم في المحكمة الشرعية أمام القاضي، إذ يحضر المالك إلى المحكمة ويعلن عن تحرير عبده أو جاريته، فمثلاً: "حضر إلى مجلس الشرع الشريف... الخواجة مناويل كليس اللاتيني وأحضر معه رقيقه الزنجي ريحان بن عبد الله وأقر... أنه أعتق عبده ريحان الزنجي المرقوم الآيل إليه شراءً من السيد حسن أفندي جودة بقوله أعتقت عبدي ريحان الزنجي المذكور وهو حر لوجه الله تعالى عتقاً منجزاً ليس معلقاً ولا مدبراً ولا مكاتباً إقراراً واعترافاً وإشهاداً وإعتاقاً"(٣). وورد في حجة أخرى: "حضر لمجلس الشرع الشريف... السيد محمد بن حسن النعاجي وأقر... أنه أعتق رقيقته فاطمة الزنجية بنت عبد الله بقوله مخاطباً لها أنت حرة لوجه الله تعالى الكريم عتقاً منجزاً ليس معلقاً ولا مدبراً، فموجب ذلك صارت فاطمة الزنجية المرقومة حرة كسائر الأحرار ووقع أجر العاتق على الحي القيوم..."(٤).

وأشارت بعض الحجج إلى أن السيد قد يتزوج جاريته بعد إعتاقها، فقد تزوج محمود درويش قائمقام خاصكي سلطان عتيقته جميلة خانم بنت عبد الله(٥). وبينت حجة أخرى أن

---

(١) سجل ٣٤٤، ٢٣ جمادى الأولى ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، ص٣٢.
(٢) سجل ٣٤٦، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٣١٤.
(٣) سجل ٣٤٧، أواسط ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٥١.
(٤) سجل ٣٥١، ٣ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٤.
(٥) سجل ٣٥٣، غرة جمادى الثانية ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٤٢. وتقع خاصكي سلطان في عقبة التكية، أنشأتها زوجة السلطان سليمان القانوني عام ٩٥٩هـ/١٥٥١م وتدعى روكسلانه وعرفت باسم خاصكي سلطان وتعني محبوبة السلطان وهي سيدة من أصل روسي. وقد أوقفتها عام ٩٦٤هـ/١٥٥٧م. وكانت =

استخدام الجارية من قِبل السيد لم يكن لأغراض العمل فقط بل كان يستخدمها لأغراض أخرى، ويظهر ذلك في الحجة التالية: "ادعى الحاج أحمد بن علي التكروري بن عبد الله من دارفور على مريم بنت عبد الكريم بن محمد التكروري... أن مريم المذكورة هي ملكه ورقيقته قد اشتراها من أربع سنين بمكة المشرفة بثمن قدره ألف قرش واستلمها وتصرف بها بالخدمة وغيره المدة المذكورة وأنها منذ خمسة عشر يوماً فرت من محله بالشيخ سعد في حوران وجاءت لهذا الطرف والآن تمتنع من الانقياد لخدمتي والتوجه معي"(١).

وإذا جاء أحد العبيد العتقاء واشتكى أمام القاضي بأن ورثة مالكه يحاولون استرقاقه بعد عتقه من مالكه فكان القاضي لا يقبل ذلك إلا بموجب شهود يثبتون صحة العتق فتقول إحدى الحجج: "ادعى سرور صالح بن عبد الله بن آدم الحبشي على محمود بن خليل جودة وارث شقيقته السيدة أمونة المتوفية... وقال في تقرير دعواه عليه إنني كنت رقاً للسيدة أمونة وفي غرة شوال سنة تاريخه حال حياتها أقرت طائعة مختارة وهي بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنها أعتقتني بقولها لي: يا سرور أعتقتك وأنت حر لوجه الله تعالى عتقاً منجزاً، ومن وقتها صرت حراً كسائر الأحرار وأن المدعى عليه الوارث المرقوم يعارضني الآن ومراده أن أكون رقاً له بغير حق فأريد منعه من المعارضة لي، سُئل المدعى عليه فأجاب بالإنكار... فعندها طلب مولانا الحاكم الشرعي من المدعي سرور البيان الشرعي على دعواه فغاب وحضر وأحضر معه للشهادة وأدائها كل واحد من... وعندها حكم مولانا الحاكم الشرعي بثبوت عتق سرور المرقوم..."(٢).

إقرار الوكالات وتسجيلها:

أشارت السجلات الشرعية إلى نوع من الموظفين عرفوا باسم "وكلاء الدعاوى" وهم أشبه بالمحامين في وقتنا الحاضر، ففي بعض الأحيان كان أحد طرفي القضية ينصب وكيلاً للمرافعة عنه أمام المحكمة الشرعية. ويشترط في الوكالة حضور كل من الوكيل والموكِّل إلى المحكمة الشرعية أمام القاضي ويجري تعريف كل منهما من قِبل شخصين، ويشهد الموكل على نفسه وهو في حال صحته وسلامته وقواه العقلية بطوعه وحسن اختياره بأنه يوكِّل الوكيل الحاضر معه للمرافعة عنه أمام القاضي في قضية يجري تحديدها في الوكالة. وتضمن الوكالة نص التوكيل حيث يبين اسم الموكِّل والوكيل ومكان إقامتهما وموضوع الوكالة، ويقوم بالتوقيع على الوكالة كل من القاضي ومعرفين والموكِّل أو

أكبر مؤسسة خيرية في فلسطين طوال العهد العثماني، وتتألف من ٥٥ غرفة وساحة كبيرة وخان ومسجد ومطبخ. واشتملت هذه الوقفية على عقارات مختلفة في مختلف المدن الفلسطينية. لمزيد من التفاصيل حول هذه الوقفية أنظر: كامل العسلي، من آثارنا في بيت المقدس، ص ٩-٣٨. عبلة المهتدي، أوقاف القدس زمن الانتداب البريطاني، عمان: دار مجدلاوي، ٢٠٠٥، ص ٣٢٥-٣٧١.

(١) سجل ٣٥٤، ١٧ رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٧.

(٢) سجل ٣٥٥، أواخر شوال ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٤٩.

مجموع الموكِّلين وكاتبين أو كاتب وباشكاتب، كما يوقع الوكيل ويكتب بجانب توقيعه عبارة: "قبلت هذه الوكالة لنفسي"[1]، وإذا كان الموكِّل أجنبياً يكون الترجمان أحد المعرفين، وإذا كان المعرِّف أو الموكِّل أو الوكيل يهودياً يكتب اسمه باللغتين العربية والعبرية[2]. ويلصق على كل معاملة طابعين.

وتنقسم الوكالات إلى نوعين هما:

١- **وكالة مطلقة عامة:** وينوب فيها الوكيل عن الموكِّل إما بالتصرف بكل ما يملك الموكِّل أو يوكِّله بقضية معينة. وفي هذه الوكالة يعطي الموكِّل الوكيل الصلاحية المطلقة لينوب عنه "في الدعوى والمخاصمة ورد الجواب مع من يكون خصماً له في أي محكمة كانت لدى السادات الحكام وفي الاستئناف والتمييز وإعادة المحاكمة إلى نهاية الدرجة الأخيرة من المحاكمة وفي رد ودفع كل دعوى تصدر عليه وكالة مطلقة عامة مفوضة لرأيه وفعله وقوله"[3]. ومن الأمثلة على القضايا التي كان يجري بشأنها وكالة مطلقة: بيع قطعة أرض لمن يشاء الوكيل بالثمن الذي يراه مناسباً وبإجراء التقرير على لسانه بمحله الرسمي وإعطاء المشتري سنداً نظامياً وقبض الثمن منه وتسليمه المبيع[4]. وقد يوكِّل الوكيل بوضع يده على ما هو لموكِّله وجارٍ في ملكه من أراضٍ وغيرها، والتصرف بها كما يريد من البيع الدبات والفراغ القطعي والرهن والإيجار لمن يشاء بالبدل والثمن الذي يراه مناسباً وقبض الثمن من المشتري والمرتهن والمستأجر والتسليم لهم، وبفك الرهن عند حلوله وتسليمه من المرتهن ودفع بدله وإعطائه السندات الرسمية حسب الأصول والشراء والإذن والاسترهان ودفع الثمن والبدل وأخذ السندات الرسمية والعادية في ذلك وبيع وفراغ وإيجار ورهن ما يشتريه بيعاً باتاً وفراغاً قطعياً وطلب الشفعة والأولوية[5]، وقسمة حصة الموكِّل قسمة إفراز مع باقي شركائه[6]. فقد أشارت إحدى الحجج إلى أن الخواجة حنا بن فروتكر الألماني وكّل الخواجة فابر نب ادولف الألماني المقيم بالقدس وكالة مطلقة عامة في بيع ما يشاء الوكيل من أملاك وأراضٍ وأشجار الموكل بيعاً باتاً وقبض الثمن وفك رهن ما هو مرهون تحت يد الموكِّل، والرهن بموجب السندات والأوراق الرسمية الموجودة تحت الوكيل وفي

---

(١) سجل ٣٧٨، ٢٢ محرم ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص١٩٠.
(٢) سجل ٣٨٣، ١٦ ربيع الأول ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٢٠.
(٣) سجل ٣٧٤، ٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٧٢. سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص٥٤.
(٤) سجل ٣٨٣، ١٨ محرم ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٢١.
(٥) سجل ٣٧٨، ٩ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٢٢١.
(٦) سجل ٣٧٨، ٩ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٨٤.

الشراء ودفع الثمن والاسترهان مجدداً وفكه عند حلول أجله وفي الإدانة والاستدانة حسبما يرى فيه الدفع والمصلحة[1]. ووكَّل عطا الله بن حسين بن سعد من قرية مخماس[2] زوجته لطيفة بنت عبد الله بوضع يدها على كافة أملاكه داخل القرية وخارجها وكالة مطلقة صحيحة شرعية مقبوضة لرأيها وقولها وفعلها[3].

وقد تكون الوكالة المطلقة العامة متعلقة بقضية يحددها الموكِّل، كفراغ قطعة أرض فراغاً قطعياً إلى كائن من كان بالبدل الذي يراه الوكيل مناسباً ويقبض البدل من يد المفروغ له[4]. ووكَّل عبد الرحمن حدوته العلم الشيخ محمد سليم البوشناق في المدافعة والمخاصمة فيما يدعى عليه من الخواجة إسحاق أريا الموسوي في مبلغ ثلاثة آلاف ليرة فرنساوي، وهو بدل ما هو مرهون منه تحت يده بموجب سندات الرهن التي بيده، وذلك حتى نهاية الدرجة الأخيرة من المحاكمة واستئنافاً وتمييزاً[5].

ويجري توكيل شخص لآخر لتحصيل ما له من ديون على آخرين، فقد وكَّل حنا إبراهيم القندلفت مصطفى أمين العلمي في تحصيل سبعة آلاف قرش ثمن أرز وسكر وسيرج وسمنة وكبريت أخذها منه داود علي قرِّش منذ سنوات ولم يوصله من ذلك شيئاً[6]. ووكَّل شموئيل بن شلومو الموسوي عبد الرزاق الشيخ حامد أبو السعود الخلوتي في طلب وتحصيل مائة وأربعين ليرة فرنساوي من يوسف مصطفى القراعين التي حكم بها بموجب إعلام صادر من المحكمة التجارية بالقدس[7]. ووكَّلت حلوة بنت موسى بن حنا عبد الغني العمد في تحصيل وقبض خمسمائة قرش ثمن غرس وخمسمائة قرش دين من جهة القرض بذمة عويس بن مسعود الخوري السلطي[8].

ويشير السجل الشرعي إلى وكالات تتعلق بالإرث ومطالبة الوريث بما يخصه من حصة في التركة مع تحديد قيمتها، فقد وكَّلت علية بنت خليل العسلي نعمان بيك العسلي وكالة مطلقة عامة في ضبط وتحرير وبيع وقبض حصتها الإرثية

---

(١) سجل ٣٨٣، ٣ محرم ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٠٧.
(٢) **قرية مخماس:** تقع على مسافة ١٢كم شمال شرق مدينة. حسن عبد القادر، المواقع الجغرافية، ص١٦٨.
(٣) سجل ٣٨٤، ١٣ ربيع الأول ١٣٠٥هـ/١٨٨٣م، ص٢٤٤.
(٤) سجل ٣٧٨، ٢٢ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦٨.
(٥) سجل ٣٧٤، ١٣ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٧٧.
(٦) سجل ٣٧٨، ٩ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٦م، ص١٦٣.
(٧) سجل ٣٨٢، ٢٣ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٨٨م، ص٤١.
(٨) سجل ٣٨٢، ٢٩ شوال ١٣٠٨هـ/١٨٨٨م، ص١١.

الموروثة عن زوجها وقدرها نصف الربع في جميع متروكاته[1]. ووكَّلت رقية بنت صالح نسيبة عبد اللطيف محمد نسيبة وكالة مطلقة في ضبط وتحرير وقبض وبيع حصتها الإرثية الموروثة عن زوجها وقدرها نصف الربع في جميع متروكاته[2]. وقد تتضمن الوكالة المطالبة بالحصص الإرثية وتحصيل ديون المتوفى، فقد وكَّلت كل من مريم واستير وسارة بنات المتوفى عيزر بن يوسف السكناجي زوجة أبيهن رفقة بنت إبراهيم وكالة مطلقة عامة في كافة متعلقات والدهن وتحصيل وقبض ما هو له من الديون وإيصال كل منهن حقها بنظير حصتها الإرثية[3]. وهناك الكثير من القضايا التي يجري بشأنها وكالة مطلقة عامة، مثل طلب الحصول على المهر المؤجل[4]، والمطالبة بأجرة أرض[5]، والاستحقاق بالوقف[6]، وفسخ عقد النكاح[7]، وإقامة الدعوى على آخرين بشأن الخلاف حول بئر ماء أو أرض[8].

وقد تكون الوكالة المطلقة مقيدة بقيد أو مشروطة بشرط يحدده الموكِّل، وفي مثل هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يخل بشرط موكِّله، فتذكر إحدى الحجج أن كلاً من صبحية وعلية ابنتي إبراهيم أبو رومي وكَّلتا شقيقهما حسن في بيع حصتهما في الدار المخلفة لهن عن والدهن بيعاً باتاً إلى عثمان الخالدي بثمن قدره ماية واثنتان وأربعون ليرة فرنساوي ونصف[9]. ووكَّل محمد بن حسن بن حسين خاله أحمد بن محمد بن خليل في بيع وفراغ اثني عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً في جميع أرض كرم الشعب ونظيره من الأصل المذكور بيعاً باتاً وفراغاً قطعياً إلى كل من سلامة الحلاق أبو الخير ومحمد بن الشيخ مصطفى مناصفة بينهما، بثمن قدره أربع ليرات فرنساوي ونصف، من ذلك ثلاث ليرات ثمن حصة الأرض الأولى وليرة ونصف ثمن حصة الأرض الثانية[10]. وتُظهر حجة ثالثة توكيل شخص لآخر بالتصرف المقيد بجزء من عقاره، فقد وكّل الشيخ يوسف عبد الكريم الحبية من عين كارم يوسف بن خليل عرباش بوضع يده على ما هو له وجارٍ

---

(1) سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص٥٤.
(2) سجل ٣٧٤، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص٥٤.
(3) سجل ٣٧٤، ٧ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م، ص٧١.
(4) سجل ٣٨٢، ٢٣ ذي الحجة ١٣٠٨هـ/١٨٨٨م، ص٨٩.
(5) سجل ٣٨٢، ١١ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٨٨م، ص٨٦.
(6) سجل ٣٨٤، ٢٣ ذي الحجة ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص١٥٧.
(7) سجل ٣٧٩، ١٥ ربيع الأول ١٣٠٨هـ/١٨٨٨م، ص١٠٦.
(8) سجل ٣٧٨، ٢٤ محرم ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص١٩١.
(9) سجل ٣٧٨، ٧ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٦م، ص١٦٣.
(10) سجل ٣٧٨، ٢ محرم ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص١٨٤.

بملكه وتحت طلق تصرفه وحيازته الشرعية في تسع قطع من الأراضي العائدة ملكيتها للموكل بعضها مزروع بالزيتون والبعض الآخر غير مزروع، وتضمنت الوكالة السماح للوكيل بالتصرف بالأرض كما يشاء بالحرث والزرع وبيع الثمر والإيجار لمن يريد وبالبدل الذي يراه مناسباً وقبض بدل الإيجار وثمن الثمر والزرع، ويتقاضى الوكيل بدل أجرى وكالته وعمله نصف الغلة ويكون النصف الثاني للموكل بعد إخراج العشر والويركو من الأصل[١]، ولا يحق للوكيل بيع شيء من الأراضي والأشجار أو رهنها[٢].

٢- **الوكالة الدورية:** وتُعطى هذه الوكالة في حال بيع أو فراغ أحد الأشخاص عقاراً معيناً مثل أرض أو دار مقابل دين لشخص آخر لفترة زمنية محددة يتفق عليها الطرفان وغالباً ما تكون لمدة سنةيحق للمشتري أو المفروغ له التصرف بالعقار وبيعه بالقيمة المثلية عند انتهاء المدة المحددة إذا لم يوفِّ دينه ويخصم المبلغ المستحق ويرد الباقي لصاحب العقار، ويوضح ذلك إحدى الحجج التي تقول: "اشترى الشيخ مصطفى العسلي... من بائعه عثمان بن بدر الترهي... جميع الدار... بثمن قدره وبيانه... فبموجب ذلك برئت ذمة المشتري المذكور من جميع الثمن المزبور ومن كل جزء منه البراءة الشرعية... وبعد ذلك كله وعد المشتري البائع أنه عند مضي سنة وشهر تمضي من تاريخه أدناه إن أتى له بنظير الثمن المرقوم يعيد له هذا المبيع وعداً شرعياً، وغب ذلك كله أشهد البائع على نفسه أنه وكَّل الشيخ مصطفى العسلي المذكور وكالة مطلقة دورية شرعية في بيع الدار المرقومة البيع البات الناجز بالقيمة المثلية عند مضي المدة المذكورة إذا لم يأتِ له بنظير الثمن المزبور... في بيع الدار المزبورة بيعاً باتاً بقيمتها المثلية لمن يرغب عند مضي الأجل المزبور، إذا لم يدفع له بنظير الثمن، وكلما عزله فهو وكيله وأذن للشيخ العسلي باقتصاص ثمنه المذكور من ذلك فإن زاد شيئاً رده له وإن نقص شيئاً رجع له[٣].

وفي حجة أخرى اشترى بكر طه الدجاني من علي غزالة وشقيقه عبد الفتاح ستة قراريط في الدار التي ورثاها عن والدهم وخمسة قراريط في الخلو الشرعي المرصد رقبته على دكان بسوق الباشورة بثمن قدره إحدى وتسعون ليرة ذهب

---

(١) **الويركو:** كلمة تركية تعني جزية أو خراج أو مال ميري أو رسم ومصدرها "ويرمك" وتعني الهبة أو العطاء. وفرضت بموجب خط كولخانة عام ١٨٣٩م، ويقسم الويركو إلى قسمين هما: ويركو الأملاك: فرضت على البيوت والأراضي الزراعية، وويركو التمتع: فرضت على التجار بنسبة ٣٠ في الألف من مجموع الربح السنوي ثم رفعت إلى ٤٠ في الألف. انظر: عوض، الإدارة العثمانية، ص١٦٩-١٧١.

(٢) سجل ٣٧٩، ٩ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص٥٧.

(٣) سجل ٣٥٣، ٢٥ صفر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٦٠.

فرنساوي، وقد قبض البائعان الثمن من المشتري وصدر عقد البيع البات بينهما، وبعد ذلك وعد المشتري البائعين إذا أتيا له بنظير الثمن المرقوم عند مضي سنة كاملة من تاريخ عقد البيع بأن يعيد لهما المبيع، ثم حضر البائعان للمجلس الشرعي وأشهدا على نفسيهما بأنهما وكَّلا المشتري وكالة مطلقة دورية في بيع الحصتين عند مضي السنة إذا لم يأتيا له بنظير الثمن المرقوم، واقتصاص نظير الثمن بالقيمة المثلية وإن زاد شيئاً يدفعه لهما وإن نقص شيء عند نظير ثمنه يرجع به على البائعين[1].

٣- **الوكيل المسخر:** ويجري تعيينه من قِبل القاضي، وتعرفه المادة ١٧٩١ من مجلة الأحكام العدلية بأنه: "الوكيل الذي أقامه الحاكم للمدعى عليه الذي لم يتمكن من إحضاره إلى المحكمة"[2]. وتذكر المادة ١٨٣٤ من المجلة نفسها أنه إذا امتنع المدعى عليه من الحضور وإرسال وكيل عنه إلى المحكمة بطلب المدعي وذلك بأن يرسل إليه ثلاث مرات في أيام متفاوتة ورقة مخصوصة من قبل المحكمة، فإذا رفض الحضور للمحكمة يبلِّغه القاضي الشرعي بأنه سيُنصب له وكيلاً لسماع دعوى المدعي وبينته، فإن امتنع عن الحضور ولم يرسل وكيلاً عنه عندئذ ينصب القاضي له وكيلاً مسخراً يحافظ على حقوقه والاستماع للدعوى والبينة في مواجهته، ويعين له القاضي أجرة عن كل جلسة على حساب المدعى عليه[3]. فتقول إحدى الحجج أنه: "تقدم استدعاء من إمضاء الشيخ عبد القادر الحاج محمد سعيد الشريف من محلة باب حطة تتضمن بأنه يطلب به من ذمة صالح بن حسن بن أحمد طالب وإبراهيم مصطفى طلب من أهالي قرية بيت عور الفوقا مبلغاً قدره ١٤ جرة زيت... وبناءً عليه قد تحرر أولاً وثانياً وثالثاً أوراق الدعوى إلى صالح بن حسن وإبراهيم بن مصطفى لمحل إقامتهما بواسطة شاكر الجاعوني محضر المحكمة الشرعية فلم يحضرا ولم يرسلا وكيلاً مصدقاً عنهما، ثم صار تحرير ورقة الإخطار إليهما مبيناً فيها بأنه تحرر لكما أولاً وثانياً وثالثاً بالحضور ولم تحضرا ولم ترسلا وكيلاً عنكما فحينئذ يصير نصب وكيلاً مسخراً عنكما في هذا الخصوص وترى دعوى المدعي غياباً توفيقاً لمادة ١٨٣٤ من مجلة الأحكام الجليلة، صار تنصيب وتعيين السيد عبد الرزاق أفندي أبو السعود من وكلاء الدعاوي بالقدس وكيلاً مسخراً عنهما وذبه عليه بالمحافظة على حقوق الغائبين وتعيين أجرة له كل جلسة عشرة قروش..."[4].

---

(١) سجل ٣٥٣، ٩ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٥٩.
(٢) شرح المجلة، ج٢، ص١١٦٤.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١١٨٩.
(٤) سجل ٣٨٢، ٢٣ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٨م، ص١٥.

وبعد تعيين الوكيل المسخر يقدم المدعي الدعوى مرة ثانية على الوكيل المسخر ويطلب منه إحضار شهود لإثبات صحة دعواه وتجري تزكيتهم السرية، وفي حال إقرار تزكيتهم يصدر القاضي بمواجهة المدعى عليه الوكيل المسخر حكمه في الدعوى ويبلغ الحكم الصادر للمدعى عليه الأصيل الذي لم يحضر للمحكمة. ومن الأمثلة على ذلك تعيين علي بن عثمان الشعباني وكيلاً مسخراً عن حنا وسلمان ولدي عيسى صابات وكاترينا بنت حنا صابات، في الدعوى المقامة عليهم من قِبل كل من عزيزة وسلطانة ابنتي عيسى صابات وتقرر له أجرة عشرين قرشاً عن كل جلسة[1]. وعين عبد الرزاق أبو السعود وكيلاً مسخراً عن عبد الفتاح بن صبيح فتيحة في الدعوى المقامة عليه من قِبل الحاج محمد بن عمر بن القادر بعد تبليغ المدعى عليه ثلاث مرات بأوقات متفاوتة بوساطة كل من محمد أبو جبنة وسعيد قطينة محضري المحكمة الشرعية ولم يحضر، ثم تم تحرير ورقة إخطار له من قِبل القاضي الشرعي أرسلت له بوساطة أحد محضري المحكمة تتضمن بأنه تم إبلاغه ثلاث مرات ولم يحضر ولم يرسل وكيلاً عنه أنه سيتم تنصيب وكيلاً مسخر عنه وترى دعوى المدعي غيابياً[2].

القضـايا الجزائيـة:

بالرغم من نزع صلاحية النظر في القضايا الجزائية من المحكمة الشرعية وإحالتها إلى محكمة الجزاء استناداً لقانون المحاكم النظامية الصادر عام ١٢٨٩ هـ/١٨٧٢م، إلا أن سجلات محكمة القدس الشرعية حفلت بالكثير من القضايا الجزائية التي بقي القاضي الشرعي ينظر بها ويفصل فيها كقضايا السرقات والقتل والخطف والمشاجرات وهتك العرض (الاغتصاب) وغير ذلك من القضايا المخلة بالشرف والأخلاق، ويرجع ذلك إلى الثقة التي يتمتع بها القضاء الشرعي وتعوّد الأهالي على إحالة هذه القضايا للمحكمة الشرعية.

أشارت السجلات إلى انتشار ظاهرة السرقة، ولعل سرقة الحيوانات أكثرها شيوعاً، ويُلاحظ في الكثير من الحجج الشرعية المتعلقة بسرقة الحيوانات أن القاضي كان يطلب إحضار الحيوان المسروق إلى المحكمة الشرعية وذلك لرؤيته والتأكد من مدى مطابقة أوصافه لما ورد في الدعوى، فتذكر إحدى الحجج: "ادعى عبد القادر بن الشيخ مصطفى الدسوقي من أهالي قرية فريديسيا[3] التابعة لقضاء بني صعب على علي بن داود ولد إبراهيم عفيش من أهالي قرية عجور[4] التابعة لقضاء الخليل الحاضر معه بالمجلس

---

(١) سجل ٣٨٢، ٢٣ ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٨٢.
(٢) سجل ٣٧٩، ٢٨ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٨م، ص١٥٩.
(٣) **قرية فريديسيا:** تقع جنوب غرب مدينة طولكرم. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٣ ق٢، ص٢١٨.
(٤) **قرية عجور:** تقع شمال غرب الخليل، وتتوسط المسافة بين قريتي زكريا ودير الدبان وتبعد عن كل منهما ٣.٥كم. الموسوعة الفلسطينية، ج٣، ص١٩١. الخالدي، كي لا ننسى، ص ١٧١-١٧٢ .

الشرعي وقال في تقرير دعواه إن الثور الأسود الأصبح المحضر بالمجلس الشرعي هو ثوري ملكي آل شراءً من عبد المحسن فرسخ من أهالي قرية بيرزيت[١]،وسرق الثور من عندي والآن وجدته عند المدعى عليه..."[٢]. وتذكر حجة ثانية: "ادعى حسين بن محمد من أهالي الصالحية بمحروسة دمشق الشام المحمية على السيد حسن بن حسين الوعري الوكيل الشرعي عن مصلح بن حميدان من أهالي قرية المالحة[٣]... قائلاً في آخر دعواه إن البغلة الصغيرة المحضرة بالمجلس الشرعي هي بغلته بنت فرسه "فُقدت مني من مدة ثلاث سنوات والآن وجدتها تحت يد الموكل مصلح وأريد أخذها منه..."[٤]. وورد في حجج أخرى: "هذا الحمار الأسود الأدغم المقطوع بعض أذنه اليسرى الحاضر بهذه المحكمة الشرعية حماري نتيج عندي منذ ثماني سنوات من حمارتي السودا..." [٥]. و "هذا الجمل الأصفر اللون المكوي على فخذه اليمين وفي صدره كي نار والذي تحت عينه اليمين دمَّل الحاضر بهذه المحكمة الشرعية..." [٦]. وفي حجة أخرى: "أن خمسة الحمير المحضرين بباب المجلس الشرعي التي لون أحدهم أزرق والثاني أبيض والثالث أخضر، واثنان سودهم بهايم موكِّلي..."[٧].

كما كان القاضي ينظر في قضايا القتل، ويحدد ديَّة المقتول ويفرض على القاتل دفعها لأهل المقتول، فقد أقر ديَّة عبد الرحمن أبو حطب من قرية النعانة[٨] قضاء الرملة بعشرة آلاف درهم[٩]. وأقر أيضاً ديَّة محمد بن مصلح بن أحمد سمرين من قرية القباب بعشرة آلاف درهم[١٠]. وفرض على صالح بن أحمد بن إبراهيم من قرية لفتا بدفع عشرة آلاف درهم فضة ديَّة لأهل عبد الله ابن طنوس الرومي مؤجلاً ثلاث سنوات يؤدي في كل سنة ثلث المبلغ[١١]. أما ديَّة المرأة فكانت نصف ديَّة الرجل؛ فقد حدد القاضي ديَّة عائشة

---

(١) **قرية بيرزيت:** تقع على مسافة ١١كم شمال مدينة رام الله، وتشكل حلقة مواصلات هامة بين مدينتي رام الله ونابلس. الموسوعة الفلسطينية، م١، ص٤٦٩. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص ٣٩ .

(٢) سجل ٣٥٤، ٥ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢.

(٣) **قرية المالحة:** تقع إلى الجنوب الغربي من القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص١٦٦. شراب، معجم بلدان فلسطين، ص ٦٤٢. الخالدي، كي لا ننسى، ص ٦٥٤-٦٥٧ .

(٤) سجل ٣٣٧، ٧ شعبان ١٢٧٠هـ/١٨٥٣٣م، ص١.

(٥) سجل ٣٨٣، ٢٦ ربيع الثاني ١٣٨٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٤٦.

(٦) سجل ٣٨٣، ٤ صفر ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٥١.

(٧) سجل ٣٧٨، ١٤ محرم ١٣٠٧هـ/١٨٨٧م، ص١٩٣.

(٨) **قرية النعانة:** وتقع جنوب مدينة الرملة على بُعد ٨كم عنها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٥٧١.

(٩) سجل ٣٥٤، ٢٥ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ//١٨٦٧م، ص٥٦.

(١٠) سجل ٣٥٤، ١١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٤٦.

(١١) سجل ٣٤٦، غرة صفر ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٨٠.

بنت عمر بن إسماعيل بخمسة آلاف درهم[١]. وإذا اشتركت مجموعة في عملية القتل وعرف القاتل؛ يُفرض على القاتل دفع الديَّة ويحكم على الجماعة المشتركة "بالتعزير الشديد اللائق بحالهم لهم ولأمثالهم عن قبيح أفعالهم"[٢].

أما إذا لم يحدد القاتل من بين المجموعة المشتركة في عملية القتل فتتحمل المجموعة ديَّة القتيل وتوابع الصلح، فتشير إحدى الحجج إلى اعتداء خمسة وأربعين شخصاً من عرب السواحرة[٣] في وادي قدّوم على محمد آغا الكردي وشقيقه عثمان، فقتلوا محمداً وجرحوا عثمان، وقتلوا لهما حصانين وفرساً كانوا معهما، وتم الصلح "عقد الراية" بين الطرفين وذلك بأن يدفع المشتركون في القتل والاعتداء أحد عشر ألفاً وخمسماية قرش ديَّة محمد آغا وسبعمائة وخمسين قرشاً بدل جرح عثمان آغا وثلاثة آلاف قرش بدل فرس يوسف آغا وألفي قرش بدل حصان يوسف آغا وألف وخمسماية قرش بدل حصان عمر الشامي[٤].

وفي حال قتل شخص ما في أراضي قرية غير مملوكة لأحد ولم يعرف القاتل، فإن القاضي كان يحمِّل أهالي القرية ديَّة القتيل، فقد وجد أحمد بن يوسف بن سليمان الكردي مقتولاً بالقرب من قرية العنب، واتهم في ذلك سبع وأربعون شخصاً من القرية، حيث جرى تحليفهم على ذلك، ثم أرسل القاضي لجنة للكشف عن المكان الذي وجد فيه القتيل، فتبين أنه غير مملوك لأحد لكونه طريقاً سلطانياً، وذكرت اللجنة أن الصوت في هذا المكان يسمع في القرية حيث يبعد عنها مقدار عشر دقائق، عندئذ حكم القاضي على جميع أهالي القرية بدفع عشرة آلاف درهم فضة لأهل القتيل مؤجلاً في ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم[٥].

أما إذا وجد شخص مقتولاً في أرض مملوكة لآخر فكان القاضي يطلب من صاحب الأرض أن يحلف خمسين يميناً بأنه لم يقتله ولا يعرف من قتله، ومع ذلك يتوجب عليه دفع ديَّة القتيل، فمثلاً وجِد جريس بن حنا أبو أسعد الرومي مقتولاً بأرض صالح العلي في خربة العمور بالقرب من بيت جالا، فحلف صالح خمسين يميناً بأنه لم يقتله ولا يعلم من قتله، ثم فرض عليه القاضي الشرعي بدفع عشرة آلاف درهم فضة لأهل القتيل[٦].

---

(١) سجل ٣٥٤، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٦١.
(٢) سجل ٣٥١، ١٥ صفر ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣١.
(٣) **عرب السواحرة:** تطلق على الأراضي الواقعة بين مقام النبي موسى في الشمال وعرب ابن عبيد في الجنوب وتلال القدس من الغرب والبحر الميت من الشرق. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٥٠١-٥٠٢.
(٤) سجل ٣٤٧، غرة رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٠٩.
(٥) سجل ٣٥٣، غرة محرم ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٥٩.
(٦) سجل ٣٥٠، ٢١ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٤٨.

وتُشير السجلات الشرعية إلى أنه في بعض الأحيان يرفض أهل القتيل أخذ الديَّة ويطالبون بالقصاص من القاتل خاصة إذا كان القتل متعمداً، فقد قتل محمد بن يحيى البشيتي على يد سالم أبو هنية الذي اعترف بأنه قتله عمداً متعمداً بناءً على طلب الشيخ عوض الله إسماعيل من عرب التعامرة، فأرسل القاضي كلاً من محمد ياسين الخالدي باشكاتب المحكمة ومحمد أبو السعود من أعضاء مجلسى الدعاوى لدار والدة القتيل وزوجته لطلب العفو عن القاتل وقبول أخذ الديَّة، غير أنهما رفضتا ذلك وطالبتا بالقود عيناً (القصاص) ثم تكرر الطلب مرة أخرى ولم يوافقن على ذلك، عندئذ "عرفنا القاتل أن موجب ذلك القود عيناً وهو أن يُقتص منه شرعاً"[١].

وهناك الكثير من القضايا الجزائية التي كان القاضي الشرعي ينظر فيها، كحالات الخطف[٢] والاغتصاب[٣] وقضايا الشجار والخلاف بين الأفراد أو بين سكان قريتين متجاورتين كقضية الخلاف بين أهالي قريتي الطور[٤] والعيساوية[٥]على بئر ماء[٦].

وأشارت السجلات إلى وجود مهام أخرى قام بها القاضي، منها تعيين موظفين لجباية الصرة الواردة سنوياً من مصر "الصرة المصرية" والآستانة "الصرة الرومية" إلى الفقراء وعلماء الدين بمدينة القدس، فتذكر إحدى الحجج الشرعية: "قرر جناب الحاكم الشرعي حاملي هذا الكتاب الشرعي... السيد حسن شوقي والسيد بدر أفندي الخالدي والسيد أحمد البدوي الخالدي في وظيفة الكتابة والجباية على الصرة المصرية الواردة بكل سنة إلى أهالي القدس الشريف من محروسة مصر القاهرة المرتبة من صدقات أصحاب الخيرات

---

(١) سجل ٣٥٣، ١٧ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٨.

(٢) سجل ٣٤٣، ١١ جمادى الثانية ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٤٠.

(٣) سجل ٣٤٠، أواسط رجب ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص٥٩. وكان عرب التعامرة يقيمون في المنطقة الواقعة بين بيت لحم والبحر الميت، وكانوا يتجولون في رحلات موسمية صيفية إلى مرتفعات بيت لحم، وشتوية إلى الساحل الغربي للبحر الميت، ومن أهم مواقعهم على ساحل البحر الميت عين الغويرة وعين الترابة. أما مواقعهم التي كانوا يرعون فيها في تلال بريَّة القدس فهي خشم حثرورة وراس الدوّارة والرويكبة ومسترق التاج وخربة خريثون. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٣٧٦ .

(٤) **قرية الطور:** تقع بالقرب من مدينة القدس على جبل الزيتون إلى الشرق من القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٢٧.

(٥) **قرية العيساوية:** تقع على مرتفع شمال شرق القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٠١.

(٦) سجل ٣٧٧، ٧ ربيع الأول ١٣٠٦هـ/١٨٨٧م، ص٣٢.

حسبما هي مسطرة بدفاتر الأوقاف بمصر والروزنامة... وأذن مولانا الحاكم الشرعي إلى المقررين السيد حسن وأحمد بأداء خدمة هاتين الوظيفتين وبالذهاب إلى محروصة مصر وقبض الصرة بتمامها وتقسيمها على مستحقيها"(١).

وقام القاضي أيضاً بتعيين الأئمة والشيوخ في المدارس، فقد عين كلاً من رشيد العلمي وشقيقيه مصطفى وعبد الغني بوظيفتي الإمامة والمشيخة بالمدرسة الحمرا(٢) مقابل ثلاث ليرات ذهب عثماني(٣). كما كان يمنحهم الإذن بتعميرها وإصلاحها إذا كانت بحاجة إلى ذلك ويجري ذلك بعد الكشف عليها، فتقول إحدى الحجج:

"نخبة السادات الشيخ شحادة أفندي الدنف أحد مشايخ المدرسة الكيلانية(٤)، والقاضي بها زيد فضله نبدي إليك أنه قد حصل من طرفنا... على جميع المدرسة المرقومة الواقعة بخط باب السلسلة، فوجدت خربة والآن نريد تعميرها وترميم جهات المدرسة المذكورة وتعمير سطحها المنهدم مع قصارة ومدة وتخشيب وتحديد الطبقة العلوية القبلية وتبليط سطحها مع تعمير صهريج المدرسة المرقومة وقصارته، فبناءً على ذلك أذنا لك بذلك التعمير المرقوم ومهما أصرفته في تعمير ذلك يكون بطريق الدين الشرعي"(٥).

ومن صلاحياته أيضاً تعيين أئمة وخطباء الجوامع في حال فراغ هذه الوظائف من أصحابها بحكم وفاتهم، ويأذن لهم بممارسة عملهم ريثما يصلهم قرار التعيين الرسمي من قِبل الحكومة في استانبول، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "عمدة الأفاضل والسادات الكرام أبو السعود أفندي زاده الشيخ محمد بكر أفندي الخلوتي، غب التحيات السنيّة نبدي لجنابك أننا نصبناك وعيناك خطيباً وإماماً بالجامع الشريف العمري المعمور بذكر الله تعالى الكائن بقصبة بيت لجم الجاري تحت توليتك وأخوتك وأولاد عمك، لتتعاطى أمور الخطابة والإمامة بالجامع الشريف المومى إليه بأوقاتها حيث إن الوظيفتين المنيفتين هما شاغرتان والجامع المشار إليه تعطل عن الصلوات فيه بسبب ذلك سيما وأن فيك اللياقة لذلك، وأنك أهل لها كما أخبر بذلك الجم الغفير من الثقاة الموحدين، فبناءً على ذلك حرّرنا مراسلتنا هذه لجنابك بينما يحضر لك الأمر الخاقاني بذلك..."(٦).

---

(١) سجل ٣٥٣، ١٣ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٧م، ص٢٥٠.

(٢) **المدرسة الحمرا:** تقع بالقرب من الخانقاه الصلاحية، وهي منسوبة للفقراء الوفائية. مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جزآن، بيروت: مكتبة النهضة، ١٩٩٥، ج٢، ص٤٧.

(٣) سجل ٣٤٤، ١٢ شعبان ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٧٣.

(٤) **المدرسة الكيلانية:** تقع على الجانب الشمالي من طريق باب السلسلة، وتنسب إلى الحاج جمال الدين بهلوان ابن الأمير قرادشاه الكيلاني. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٤٥. العسلي، معاهد العلم، ص١٤٣.

(٥) سجل ٣٤٥، ١٧ صفر ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م/ ص٢١٨.

(٦) سجل ٣٥١، أواسط شعبان ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٣٢.

ويُستدل من الكثير من الحجج الشرعية أن عمل القاضي الشرعي لم يكن مقتصراً على النظر بقضايا الأحوال الشخصية التي تخص المسلمين فقط، بل كان ينظر في القضايا التي تخص أبناء الطوائف الأخرى من النصارى واليهود سواء أكان ذلك يتعلق بالخلافات بين أبناء الطائفة الواحدة[١] أو بين الطائفتين[٢] أو بينهما وبين المسلمين[٣]، وتزخر السجلات الشرعية بتسجيل العديد من الوقفيات العائدة لهاتين الطائفتين[٤] فضلاً عن الإشراف على كنائسهم وأديرتهم والسماح لهم بتعميرها.

الخاتمة:

وهكذا يتضح مدى شمولية صلاحيات القاضي، إذ كانت سلطاته شاملة لكافة أنواع القضايا في مختلف الجوانب والمجالات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، كقضايا تسجيل الأراضي والعقارات وقسمتها وإفرازها ورهنها وبيعها وشرائها، وعلى صعيد الأحوال الشخصية أُوكلت للقاضي مهمة إجراء عقود الزواج والطلاق والمخالعة والمهور ونفقات الأيتام والمطلقات وتعيين الأوصياء وتوزيع التركات والإرث على الورثة، والنظر في قضايا الأرِّقاء والجواري والقضايا التي تخلّ بالشرف والأخلاق، وتعيين الأئمة والقرّاء والمدرسين وإقرار الوكالات وتسجيلها.

أما بالنسبة للأوقاف فقد كان له الولاية العامة عليها من خلال تعيين النظّار والمتولين عليها وِفقاً لشروط الواقف وعزل المتولين إذا ثبت تقصيرهم وإهمالهم لشؤون الوقف، وكان يشرف على حساباتها.

ويمكن القول بأن القاضي قد مارس السلطات التشريعية والقضائية في آن واحد باعتباره ممثلاً للشرع وكان يفصل بين الناس وِفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

---

(١) سجل ٣٤٧، غرة ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢١.
(٢) سجل ٣٤٧، ٢٧ رجب ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٤٢.
(٣) سجل ٣٤٤، أوائل شعبان ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٩١.
(٤) سجل ٣٥٠، ١١ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١١. سجل ٣٧٢، ٢٣ رمضان ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص٨٣.

المبحث الثالث

طرق التقاضي وإقامة الدعاوى بالمحكمة الشرعية بالقدس

١٢٦٧ -١٣١٨هـ/١٨٥٠ -١٩٠٠م

دراسة من خلال محكمة القدس الشرعية(*)

(*) مجلة دراسات تاريخية ، جامعة دمشق، العددان ٩٧-٩٨ آذار – حزيران لعام ٢٠٠٧.

المقدمــة

كان الفصل في الأحكام الشرعية العثمانية يتم على قاعدة المذهب الحنفي باعتباره المذهب الرسمي للدولة العثمانية، علماً أن المذاهب السنية الأخرى كان مسموحاً بها، وقد اتصف القضاء الشرعي بالمرونة وسرعة البت في القضايا، فكان الفصل في الدعاوى يتم في المحكمة الشرعية من قِبل القاضي أو نائب الشرع، فقد كان على أطراف القضية المدعي والمدعى عليه أو من ينوب عنهما الحضور للمحمة الشرعية وعرض القضية أمام القاضي الذي كان يقوم بالبت فيها وإصدار الحكم، وإذا اقتضت القضية بينة أو شهوداً كان الحكم يتأخر إلى حين إحضارهم وتزكيتهم سراً من قِبل أشخاص موثوقين غالباً ما كانوا من شيوخ القرى والمحلات ومخاتيرها ووجهائها.

طـرق رفـع الدعــاوى:

أظهرت السجلات الشرعية أن الدعاوى كانت ترفع للمحكمة بطرق ثلاث هي:

١) **الأصــالة:** ويقوم المدعي في هذه الحالة برفع الدعوى إلى المحكمة الشرعية مباشرة بحضوره وحضور المدعى عليه وعرض دعوته أمام القاضي، فمثلاً "ادعى محمد بن موسى من أهالي قرية بيت اكسا[١]، على أحمد بن عيسى من أهالي القرية المذكورة.. وقال في تقرير دعواه عليه... [٢]. وقد يكون المدعي الأصيل امرأة، وفي هذه الحالة تحتاج لمن يعرف بها من المحكمة الشرعية. فمثلاً "ادعت الحرمة صبحة بنت أحمد سليم الصور باهري، الأصيلة عن نفسها والمنصوبة الآن من قِبل مولانا الحاكم الشرعية وصية شرعية على أولادها وهم موسى وعلي وفاطمة القاصرون عن درجة البلوغ أيتام زوجها محمد عيسى الصور باهري... المعرف بها من علي بن سليمان الأطرش الصور باهري وحسن بن عيسى الروبي تعريفاً شرعياً على كل واحد من الحاج محمد بن عفانة وأخيه عبد الله بن محمد عفانة من القرية المرقومة الحاضرين المدعى عليهما مع المدعية الأصيلة والوصية المذكورة بالمجلس الشرعي وقالت:..."[٣].

وإذا كان طرفا الدعوى عسكريين يُشار إلى رتبتهما العسكرية والوحدة التي يخدمان فيها، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "ادعى أحمد بن صافي من قرية لفتا[٤]

---

(١) **قرية بيت اكسا:** تقع شمال غرب مدينة القدس على مسافة ٧كم. انظر: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، كفر قرع :دار الهدى، ٢٠٠٢، ق٨، ج٢، ص١٠٤.

(٢) سجل ٢٥٣، ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٦٠.

(٣) سجل ٣٥٥، غرة شعبان ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص١١٣.

(٤) **قرية لفتا:** وتبعد ١كم غلى الشمال الغربي من مدينة القدس، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، أربعة مجلدات، بيروت : هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ ،م٤، ص٤٩.

الذفر العسكر الشاهاني من بلوك الثامن من طابور الواحد والثلاثين من الآلاي الخامس بالقدس الشريف على عبد الله بن سعيد نازك الجاويش بالبلوك المذكور وقال في تقرير دعواه عليه..."[1].

وقد يكون المدعي الأصيل متولياً على وقف إذا كانت القضية متعلقة بالوقف، وفي هذه الحالة عليه إبراز حجة التولية كما في المثال التالي: "ادعى مصطفى أبو منشار المتولي على وقف شقيق جده المرحوم أحمد النجار... كما هو منصوب ومقرر بذلك من قِبل مولانا الحاكم الشرعي المأذون له بذلك إذناً شرعياً شرعاً..."[2].

٢) **الوكالـة:** وفيها يكون المدعي أو المدعى عليه أو كلاهما وكيلين شرعيين عن طرفي القضية الحقيقيين، فمن الأمثلة على القضايا التي يكون فيها المدعي وكيلاً شرعياً عن آخر "ادعى خليل بن حسين بن سرحان من أهالي قرية الولجة[3]، بالوكالة الشرعية عن محمد بن حسين الحنش من أهالي القرية المرقومة بحسب ما وكله فيما سيذكر فيه بالمجلس الشرعي على الشيخ حسن بن عبد الله أبو صوي من أهالي قرية سلوان[4] الحاضر معه بالمجلس الشرعي وقال في تقرير دعواه عليه..."[5]. وقد يكون المدعي وكيلاً شرعياً عن أكثر من شخص وكذلك المدعى عليه، فقد ادعى محمد بن حسين الفندقجي بالوكالة الشرعية عن كل واحدة من حنفية وعيشة... على كل واحد من رشيد وسليمان ولدي المرحوم علي أبي الهوى الطوري... وقال في تقرير دعواه..."[6].وقد يكون المدعي أصيلاً والمدعى عليه وكيلاً، كما يظهر في الحجة التالية: "ادعت الحرمة عايشة بنت صلاح الدين من أهالي قرية بيت حنينا[7] على عودة الله بن بدوي من أهالي القرية المذكورة الوكيل الشرعي عن أخيه جابر بن بدوي وقالت في تقرير دعواها عليه..."[8].

---

(١) سجل ٣٥٨، ٨ محرم ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١١٥.
(٢) سجل ٣٥١، أوائل محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣٤.
(٣) **قرية الولجة:** تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة القدس، وتصلها بها طريق معبدة طولها نحو ٥كم. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٤، ص٧٣.
(٤) **قرية سلوان:** وهي مجاورة لسور القدس من الجهة الجنوبية، ولا تبعد عنه سوى بضعة أمتار، وفيها عيون ماء مشهورة تسمى عيون سلوان، منها: عين أم الدرج وبركة سوان والبركة التحتانية وعين اللوزة. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٢، ص٥٨٠.
(٥) سجل٣٤٩، أواسط محرم، ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٣.
(٦) سجل ٣٤٦، أواخر رجب، ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م، ص١٢٨.
(٧) **قرية بيت حنينا:** تقع على مسافة ٨كم شمال مدينة القدس، الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٨٨.
(٨) سجل ٣٤٦، جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٣٢.

٣) **الوكالـة والأصـالة:** و في هذه الحالة يكون المدعي وكيلاً وأصيلاً في آن واحد باعتباره أحد طرفي القضية ويكون وكيلاً عن آخر غالباً ما يكون من أقربائه كزوجته أو أشقائه أو أبنائه أو أبناء أشقائه، و هذا ما تظهره الحجة التالية: "ادعى كل من عبد الله بن حسن من أهالي قرية البيرة بالأصالة عن نفسه وبالوكالة الشرعية عن ابنتيه وهما عايشة وصفية وعن ابن أخيه حسن بن أحمد الثابت وكالته عنهم فيما سيُذكر فيه بشهادة وتعريف السيد أحمد بن المرحوم الشيخ إبراهيم أفندي الداودي وإبراهيم بن زايد من أهالي قرية خربثا المصباح[1] ثبوتاً وتعريفاً شرعيين ومن محمد بن عبد الله حسن المرقوم الأصيل عن نفسه وهم الوارثون إلى حمدية بنت حماد الأعرج زوجة المدعي الأصيل ووالدة أولاده المرقومين وابن أخيه المزبـور علـي محمد بـن حمـدان الأعرج المزبـور مـن أهالي قريـة خربثـا المصـباح مـن ناحيـة بنـي مالـك[2] التابعـة للقـدس الشـريف الحاضـر مـع المـدعين المرقومين بالمجلس الشرعي وقالا في دعواهما عليه..."[3].

وقد يكون المدعي أصيلاً ووليّاً شرعياً على أبنائه الصغار في حالةوفاة والدتهم وكان لها حصة في دين أو ورثة، مثال ذلك الدعوى التي أقامها حسن بن عبد الله بن أحمد أبو غنام من قرية الطور[4]، الأصيل عن نفسه والولي الشرعي على أولاده الصغار محمد و عمران وفاطمة المتولدين له من زوجته حمدة خلف بن عبد الرحمن خلف من قرية العيزرية[5] على علي بن محمد بن الحاج حمدان أبو غنام من قرية الطور الذي كان قد استدان من خلف بن عبد الرحمن مبلغ مائة وأربعة وثلاثين قرشاًو ست عشرة بارة، وقد توفي الدائن قبل استيفائه المبلغ وانحصر إرثه في زوجته عابدة وولديها محمد وحمدة، وفي ابنته فاطمة المتولدة له من زوجته نجمة المتوفاة في حياته، ثم توفيت عابدة وانحصر إرثها في ولديها محمد وحمدة ثم توفيت حمدة وانحصر إرثها في أولادها الكبار إبراهيم وعبد الله

---

(١) **قرية خربثا المصباح:** تقع غرب رام الله بانحراف قليل إلى الجنوب. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٣٧٦.

(٢) **ناحية بني مالك:** إحدى نواحي جبل القدس وتشتمل على ٢٦ قرية وخربة وهي: العنب (أبو غوش) ، بيت سوريك، قطنة، بيت لقيا، القبيبة، صوبا، بيت عنان، بيت دقو، عجنجول، بيت عور التحتا، بيت عور الفوقا، بدو، بيت سيرا، بيت اجزا، خربثا، سلبيت، دير ياسين، الطيرة، قلونية، ساريس، لفتا، بيت نقوبا، بيت محسير، القسطل، يالو، خربة الجردة، خربثا المصباح. أنظر: أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨-١٩١٨، عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦، ص٢٤٣.

(٣) سجل ٣٥٥، ١١ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٧٥.

(٤) **قريـة الطـور:** تقع على جبل الزيتون إلى الشرق من مدينة القدس على مسافة نحو كيلومتر واحد. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص١٢٧.

(٥) **قريـة العيزريـة:** أقيمت في الجنوب الشرقي من جبل الزيتون على بعد نحو ٢كم للشرق من مدينة القدس، الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ص٢، ص١٤٢.

وموسى وحلوة وصرية ونفيسة وأولادها الصغار فاطمة ومحمد وعمران، وطالب المدعي من المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ثمانية عشر قرشاً وخمس بارات و هو ما يخصه وأولاده الصغار من المبلغ المستدان[1].

ويظهر من الطرق الثلاث السابقة أن المدعي سواء كان أصيلاً أم وكيلاً ينبغي حضوره إلى المحكمة، بينما لا يحضر من قام بتوكيله، ويشترط في حال الوكالة أن يثبت الوكيل وكالته من خلال شهود يشهدون بذلك أمام القاضي.

مراحل عرض الدعوى:

فصلت السجلات الشرعية المراحل التي تمر بها الدعوى في المحكمة الشرعية، إذ يحضر بداية المتخاصمون إلى المحكمة بمرافقة المعرفين، ويطلب القاضي من المدعي أولاً تقرير دعواه فاذا كانت مكتوبة تجري قراءتها فيصدق المدعي على صحة ما جاء فيها، ثم يطلب القاضي جواب المدعى عليه على الدعوى، فإذا أقرّ بذلك ألزمه القاضي بإقراره ويصدر القاضي حكمه بناءً على إقراره؛ لأن الإقرار حجة ملزمة على المُقرّ[2]. ويظهر ذلك من المثال التالي: "ادعى جورجي بن جبر الرومي على ميخائيل بن داود الرومي... قائلاً: في تقرير دعواه أن لي بذمة المدعي عليه مبلغاً قدره وبيانه.. وأطلب ذلك بالوجه الشرعي سُئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب طائعاً مختاراً بإقراره واعترافه... فعندها ألزمناه بدفع المبلغ المرقوم للمدعي إلزاماً شرعياً"[3].

ويشير السجل الشرعي إلى أنه في حال إقرار المدعى عليه بدين للمدعي، فقد يطلب منه إمهاله لفترة زمنية حتى يتمكن من تسديد ما عليه من دين، وفي هذه الحالة يعود الأمر للمدعى عليه وليس للقاضي، فتذكر إحدى الحجج: "ادعى جبر بن عبد الجابر ابن مطرد من أهالي قرية حزما[4] التابعة للقدس الشريف على الحاج محمد بن حسين البيطار الحاضر

---

(١) سجل ٣٨٦، ٢٥ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٦.والقرش هو تحريف للكلمة اللاتينية كروشيس، وقد أطلق على عدد من الدنانير التي كان يسكها الحكام الأوروبيون في القرن الثالث عشر الميلادي .واستمر التداول فيه في الدولة العثمانية حتى عهد السلطان سليمان الثاني ١٦٨٧-١٦٩١محيث أخذت الدولة بعد ذلك بسك القروش ،وأشارت سجلات المحكمة الشرعية إلى عدة أنواع من القروش المتداولة في مدينة القدس، منها القرش الأسدي والقرش الصاغ والقرش الشرك .أنظر : هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الاسلامي والغرب ،٢ج، ترجمة عبد المجيد حسيب، دمشق : دار المدى ،١٩٩٧ ،ج٢ ،ص٥٨.أما البارة فهي كلمة فارسية تعني قطعة أو شقفة، وتعد أصغر وحدة نقد في الدولة العثمانية، وكان كل قرش يساوي ٤٠ بارة. أنظر : خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية ،م٢ ،أيار ١٩٧١، ص١٠٧ .

(٢) سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، ٢ج، بيروت: دار الكتب العلمية، ج١، ص٥٢.

(٣) سجل ٣٥٨، ١٠ شوال ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٤٧.

(٤) **قرية حزما:** تقع شمال شرق مدينة القدس على بعد نحو ٨كم. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٧٦.

معه بالمجلس الشرعي وقال في تقرير دعواه عليه أنه في شهر رجب سنة تاريخه قد اشترى المدعى عليه المذكور منه سبعاً وستين طبة شعير ونصف بالطبة العزيزية[١]، سعر كل طبة تسعة قروش فيكون ثمن ذلك ستماية وسبعة قروش مؤجل لمضي عشرة أيام من التابع المزبور، وأن مدة الأجل قد مضت والمدعى عليه لم يدفع له شيئاً... سُئل المدعى عليه عن ذلك فأجاب طائعاً مختاراً بالاعتراف بذلك كله فعندها ألزمنا الحاج محمد البيطار المدعى عليه بدفع ذلك للمدعي لاعترافه بذلك ايجاباً للشرع الشريف إلزاماً شرعياً[٢].

وفي حال إنكار المدعى عليه الدعوى، يطلب القاضي من المدعي بأن يأتي ببينة تثبت صحة دعواه، وتبين المادة (٧٦) من أحكام المجلة بأن الحكمة من جعل البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه "أن جانب المدعي ضعيف لأن دعواه خلاف الظاهر، فيكلف بإقامة الحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها المدعى عليه قوي، وذلك لأن الأصل فراغ ذمته مما يدعيه المدعي، لذا اكتفى منه باليمين وهي حجة أضعف من البينة لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر"[٣].

والبينة التي يُطلب من المدعي أو من المدعى عليه إحضارها قد تكون سندات أو شهود، وغالباً ما تكون السندات في المعاملات المالية من دين، أو رهن، أو قرض، أو بيع أو شراء، وتأتي كتابة السندات بين الأطراف لحفظ الحقوق وتوثيقها، وجاءت مشروعيتها من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ

---

(١) **الطبة:** استخدمت لكيل الحبوب وبعض المواد الأخرى، ويختلف وزن الطبة من محصول لآخر، فطبة القمح تعادل ٤ صاعات أو ١/٣ ١٣ رطل، بينما تعادل طبة الشعير عشرة أرطال. انظر إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج٤، نابلس: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٧٥، ج٢، ص٢٧٢.

(٢) سجل ٣٦٢، ١٠ ذي القعدة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٩٤.

(٣) شرح المجلة، م١، ص٥١.

عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[١].

وتُعد السندات من وسائل الإثبات على أن يكون الخط والختم سالمين من شبهة التزوير والتصنيع، وقد أشارت إلى ذلك المادة (١٧٣٦) من أحكام المجلة بقولها "لا يعمل بالخط والختم وحدها إلا إذا كانا سالمين من شبهة التزوير والتصنيع فيعمل بهما"[٢]. ولعل السندات العرفية أكثر السندات شيوعاً ويكتبها أصحاب العلاقة أو آخرون في حال عدم معرفتهم بالكتابة، فإذا كانت الكتابة بخط المدعى عليه أو بتوقيعه وختمه فتعتبر صورة من صور الإقرار شريطة أن تكون خالية من العبث والتزوير، فالإقرار بالكتابة كالإقرار باللسان[٣]. أما إذا كانت بخط شخص آخر فينبغي أن يوقع عليها شخصان يقران بأنهما حضرا مجلس العقد فيعتبر السند في هذه الحالة صورة من صور الشهادة، أما إذا كانت بخط المدعي فلا يُلتفت إليها إلا إذا وقّع عليها شخصان حضرا مجلس العقد[٤].

وتزخر سجلات محكمة القدس الشرعية بالكثير من القضايا التي يبرز فيها المدعي سنداً يثبت صحة دعواه، ولعل الحجة التالية توضح ذلك: "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف بمحكمة القدس الشريف السيد محمد أفندي ابن المرحوم السيد عبد السلام أفندي بن عمر أفندي الحسيني من محلة باب حطة وادعى على الرجل العاقل مصطفى بن جمعة بن مصطفى من أهالي قرية بيتين[٥]... وقال في تقرير دعواه عليه... إن لي بذمة هذا المدعى عليه مبلغاً... وحرر لي على نفسه هذا السند المشاهد بالمجلس الشرعي المعنون والمرسوم على الوجه المعتاد والمتعارف الخالي عن شبهة التزوير وشائبة التصنيع وأثر الحك..."[٦]. وقد يبرز المدعي أكثر من سند"... وحرر لي على نفسه هذين السندين المشاهدين بالمجلس الشرعي المعنونين والمرسومين على الوجه المعتاد..."[٧].

ولم يقتصر وجود السند كبينة بيد المدعي فقط، فقط يمتلك المدعى عليه أيضاً سنداً يبرزه في المحكمة كبينة على نفي دعوى المدعي فتنقلب دعواه عليه ويكون الحكم لصالح المدعى عليه، ويظهر ذلك في الخلاف الذي وقع بين كل من حشمة وسارة ابنتي سليمان

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.
(٢) شرح المجلة، ج١، ص٩٠٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٩٠٥.
(٤) عكرمة سعيد صبري، اليمين في القضاء الإسلامي، القدس : مطبعة الرسالة المقدسية، ١٩٩٩، ص٥٠.
(٥) **قرية بيتين:** تقع شمال شرق مدينة رام الله على بعد نحو ٣كم. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٣٤٩.
(٦) سجل ٣٧٨، ٩ جمادى الثانية، ١٣٠٦هـ/١٨٨٤م، ص١١٤.
(٧) سجل ٣٧٨، ٢٠ ربيع الأول ١٣٠٦هـ/١٨٨٤م، ص١١٤.

نبهان من قرية مزارع بني زيد[1]، من جهة وشقيقهما عبد الحميد من جهة أخرى حول ورثة والدهم المتوفى عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، المشتملة على مواقع عدة من أراضي القرية، حيث ادعت الشقيقتان على شقيقهما بأنه وضع يده على جميع الأراضي المخلفة عن والدهن، ويرفض إعطاءهن حصتهن البالغة ستة قراريط وستة أسباع قيراط مناصفة بينهن وقد اعترف المدعى عليه بأنه وضع يده على جميع الأرض إلا أنه اشترى حصة شقيقتيه المدعيتين وحصصاً أخرى لثلاث من شقيقاته الأخريات عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، وأبرز بذلك سند الشراء، فوجد القاضي أن مضمونه مطابق لدعواه من حيث صدور البيع والشراء والإبراء العام، غير أن المدعيتين أنكرتا ذلك، فطلب القاضي من المدعى عليه بينة شرعية، فأحضر شاهدين تطابقت شهادتهما مع دعواه، وزيادة للتأكيد عيّن القاضي عمران الخالدي مقيد المحكمة للكشف على المحلات المرقومة والمعاينة لذلك بحضور الطرفين وسماع شهادة الشاهدين هناك، وبعد الكشف والمعاينة شهد الشاهدان بطبق دعوى المدعى عليه فحكم القاضي الشرعي بثبوت حصة حشمة وسارة الثابتة لشقيقهن عبد الحميد..."[2].

أما النوع الثاني من البينات فهو الشهود، وقد جاءت مشروعية الشهادة من قوله تعالى: (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا)[3].

وعرّفت مجلة الأحكام العدلية الشهادة بأنها "الإخبار بلفظ الشهادة يعني بقول بإثبات حق واحد في ذمة الآخر في حضور الحاكم ومواجهة الخصمين"[4].

ويشترط في الشاهد أن يكون عدلاً، لأن الشهادة خبر والخبر يحمل الصدق والكذب والحجة هي الخبر الصدق وبالعدالة تترجح جهة الصدق[5]، كما يُشترط أيضاً أن يكون أميناً وصادقاً ويتمتع بسمعة حسنة وبأخلاق حميدة[6]. وينبغي أن تكون الشهادة مطابقة للدعوى وإلا ردها القاضي، وعندئذ يعرفه القاضي بأنه ليس له على المدعى عليه سوى حلف اليمين الشرعي، ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامها مصطفى بن محمد على مصطفى بن قاسم مدعياً عليه أنه أخذ منه خمس ليرات ذهب على أن يخلصه من الخدمة العسكرية، وقد تم ذلك على سطح دار المعدي وبحضور كل من حمد بن حماد وعبد الهادي بن عبد السلام،

---

(١) **قرية مزارع بني زيد:** وتُدعى أيضاً باسم مزارع النوباني، وتقع في الجهة الشمالية لمدينة رام الله، الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٢٧٣.
(٢) سجل ٣٥٥، ١٥ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨١.
(٣) سورة الطلاق، الآية ٢.
(٤) شرح المجلة، م٢، ص١٠٠٢.
(٥) المصدر نفسه، م٢، ص١٠٤١.
(٦) المصدر نفسه، م٢، ص١٠٤١.

وذكر في دعواه أن المدعى عليه لم يخلصه من الخدمة العسكرية فيطلب إعادة المبلغ له، ولدى سؤال القاضي المدعى عليه عن ذلك أجاب الإنكار، فطلب من المدعي بينة شرعية تثبت صحة دعواه فأحضر كل من حمد بن حماد وعبد الهادي بن عبد السلام، وجاءت شهادة الشاهد الأول مطابقة تماماً لدعوى المدعى عليه، بينما اختلفت شهادة الشاهد الثاني حيث جاء فيها "أنه بالعام الماضي بحضوره دفع المدعي للمدعى عليه مبلغ خمس ليرات عثمانية لأجل أن يخلصه من الخدمة العسكرية وذلك على سطح دار المدعى عليه مصطفى من غير حضور أحد سواه والمدعي والمدعى عليه فقط". فعندئذ بين القاضي للمدعي عليه بأن شهادة عبد الهادي غير موافقة لدعواه وأنه ليس له على المدعى عليه سوى اليمين الشرعي[1].

وفي بعض الأحيان يتراجع المدعى عليه عن إنكاره ومطالبة المدعي بإقامة البينة الشرعية على دعواه فيقر بصحة الدعوى المقامة عليه، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "ادعى تايه بن أحمد بن تايه على سلامة بن سالم ولد سلامة وكلاهما من أهالي قرية دير دبوان"[2]. وقال في تقرير دعواه عليه أن له بذمته مبلغاً قدره وبيانه... سُئل المدعى عليه المزبور فأجاب بالإنكار، لذلك كله طلبنا من المدعي البيان الشرعي على ذلك فغاب وحضر وأحضر معه للشهادة وأدائها جناب السيد محمد كمال الدين أبو السعود فشهد بوجه المدعى عليه بطبق الدعوى فطلب منه شاهداً آخر فغاب وحضر هو والمدعى عليه وأقر واعترف المدعى عليه بالمبلغ"[3].

وفي حال مطابقة شهادة الشهود المدعي لدعواه وإنكار المدعى عليه ذلك مرة أخرى بعد إنكاره صحة دعوى المدعي لدى تلاوتها في المحكمة في المرة الأولى، يطلب من المدعى عليه بينة شرعية على ذلك ،وإذا لم تطابق شهادة الشهود الذي يحضرهم المدعى عليه يمنحه القاضي الفرصة لإحضار غيرهم، فإذا عجز عن ذلك يصدر القاضي حكمه بناءً على صحة دعوى المدعي، ويظهر ذلك من الدعوى التي أقامها يوسف بن الحاج حمدان

---

(١) سجل ٣٥٥، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٤١.والليرة العثمانية هي عملة ذهبية ضربت في عهد السلطان عبد المجيد عام ١٨٤٣م ،وعرفت أحياناً بالليرة المجيدية نسبة له. وتراوحت قيمتها في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما بين ١٠٨ -١٢٥ قرش. أنظر : سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، القاهرة : مكتبة الآداب، ٢٠٠٣ ،ص٧٣. كذلك سجل شرعي رقم ٣٧٤، ١٧ شوال ١٣٠٣ه /١٨٨٥م، ص٨ ،حيث أشار إلى أن قيمتها بلغت ١٠٨ قروش. سجل شرعي ٣٨٢، ٢٣ محرم١٣٠٩ه/١٨٩١م، ص ١٢٠، إذ أشار إلى أن قيمتها بلغت ١٢٥ قرشا.

(٢) **قرية دير دبوان:** تقع على مسافة ٧كم إلى الشرق من مدينة رام الله. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٢، ص٤٢٦.

(٣) سجل ٣٥٤، ٤ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٦.

من أهالي قرية حجة[١] على كل من أحمد بن مصطفى الحوتري وعبد الحافظ بن إبراهيم الحمدان وعوض بن عبد الغافر أبو جابر ومحمد ابن مصطفى الحوتري وجميعهم من القرية نفسها، وذكر في دعواه عليهم أنهم بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ/١٨٦٤م، اعتدوا على ابنة عبد القادر بالضرب بالحجارة والعصي مما أدى إلى وفاته في اليوم التالي وذلك على أثر إصابته بجرح عميق من حجرين ضربه إياهما أحمد الحوتري، ولدى سؤال القاضي المدعى عليهم عن ذلك أجابوا جميعهم بالإنكار، فطلب القاضي من المدعي بينة شرعية على دعواه فأحضر كلاً من عيسى محمود الدعاس وخليل عبد الله الحاج وكلاهما من قرية حجة وشهدا بوجه المدعى عليهم بصحة دعوى المدعي فجاءت شهادتهما مطابقة تماماً لدعواه، غير أن محمد الحوتري طعن بشهادتهما مشيراً إلى أنهما "ولدا عم المدعي المرقوم، وأنه من مدة خمسة أشهر حبسهما بنابلس هما وأولاد عم المدعي حيث إنهم عقروا بقرة ثم أطلقوا من الحبس بسبب أنه يثبت عليهم ذلك ولم يلتمس يمينهم إذ ذاك" غير أن الشاهدين والمدعي أنكروا ذلك فطلب القاضي من محمد الحوتري بأن يحضر بينة شرعية على ما قرره، وأعطى المدعي المهلة ثم أحضر أربعة شهود ولم توافق شهادتهم دعواه، فطلب منه غيرهم فعجز عن ذلك، عندئذ طلب القاضي من المدعي تزكية شاهديه فأحضر كلاً من العبد بن عبد المجيد والعبد بن عبد الهادي وكلاهما من قرية حجة وعبد الرحمن بن عبد الحافظ الأشقر من خربة كفر تل[٢] وصالح بن العبد أيوب من قرية جينصافوط[٣] وزكوا شاهدي المدعي فقبلت شهادتهما بذلك القبول الشرعي وعندها حكم القاضي على أحمد الحوتري بأنه القاتل وأن موجب ذلك دفع الدية المغلظة وقيمتها عشرة آلاف درهم، أما الآخرون فحكم عليهم "بالتعزيز الشديد اللائق بحالهم الرادع لهم ولأمثالهم عن قبيح فعالهم" حيث "لم يثبت عليهم سوى الضرب والجرحين الخفيفين غير المثخنين"[٤].

يظهر من خلال هذه القضية حرص القاضي على ضرورة مطابقة الشهادة وموافقتها للدعوى، وقد بينت ذلك المادتان ١٧٠٦ و ١٧٠٧ من أحكام المجلة، فقد جاء في المادة ١٧٠٦ أنه "يجب أن تكون الشهادة موافقة للدعوى نوعاً وكماً وكيفاً ومكاناً وزماناً وفعلاً وانفعالاً ووصفاً وملكاً ونسبة"[٥]. وأضافت المادة ١٧٠٦ بأن موافقة الشهادة للدعوى تكون

---

(١) **قرية حجة:** تقع نحو الغرب من نابلس وعلى بعد ١٨كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٢، ق٢، ص٣٧٢.

(٢) **خربة كفر تل:** وتقع جنوب غرب مدينة نابلس على مسافة ٤كم. الدباغ،بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢، ص٣٥٠.

(٣) **قرية جينصافوط:** وهي قرية صغيرة تقع في الجنوب الغربي من نابلس وعلى مسافة ١٦كم عنها. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٢، ق٢، ص٣٧١.

(٤) سجل ٣٥١، ١٥ صفر ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٠٠.

(٥) شرح المجلة، م٢، ص١٠٤٢.

إما بصورة مطابقتها لها بالتمام أو يكون المشهود به أقل من المدعي به[١]. وقد تبين من خلال القضية السابقة كما أوردتها الحجة الشرعية أن شهادة الشهود الذين أحضرهم المدعي كانت مطابقة تماما لدعواه من حيث النوع والكم والكيف والمكان والزمان والفعل والانفعال والوصف والنسبة، وبالنظر لأهمية ذلك فقد وجد أنه من المناسب أن ننقل ما ورد في الدعوى فيما يتعلق بوصف المدعي بطريقة الاعتداء، ووصف الشهود لذلك بالرغم من تكرار الوصفين، مما يدل على أن القاضي الشرعي كان يبدي اهتمامه بسماع التفاصيل الدقيقة للقضية، فقد ذكر المدعي بأنه "قبل العصر بنصف ساعة من يوم السبت الواقع في السابع من جمادى الثانية سنة إحدى وثمانين ومايتين وألف، كان ولده عبد القادر المذكور متوجهاً من جامع قرية حجة المزبورة لأجل أن يملأ ابريقه ماء من مضافتها، فلما وصل قريباً من باب المضافة بالطريق الواقعة بين المضافة والجامع المعلومين هناك بالعلم الشرعي لاقاه المدعى عليهم المزبورون فأحدهم هو محمد الحوتري المذكور، مسكه وضربه هوايتين بيده على أنفه وسالم الدم من ذلك، ثم أخذ عوض المذكور الإبريق الفخار من يد ولدي عبد القادر وهو ملآن ماء وضربه في وسط رأسه وجرح من ذلك جرحاً خفيفاً غير مثخن، وذلك بسبب أن محمد الحوتري المرقوم ذلك اليوم، تشاجر مع حسين بن أحمد الحسين بخصوص دعوة بد، ثم هرب عبد القادر المذكور من المدعى عليهم ووقف على حائط سطح بد جبرا الشرقية الواقع البد المذكور قبلي المضافة المرقومة قريباً منها المعلوم ذلك بين المتداعيين وفي محله العالم الشرعي، ثم لحقه أحمد الحوتري وعبد الحافظ إبراهيم المرقومين، فأحمد الحوتري المرقوم ضرب عبد القادر المرقوم وهو على الحائط المرقومة بحجرين صغيرين مكببين وزن كل حجر نحو ثلاث أواق أصابه بقفا رأسه وجرح من ذلك جرحاً مثخناً مهلكاً لا يتوهم العيش بعده حتى ظهر مخه من ذلك، وبالحال وقع على أرض سطح البد مغشياً عليه وصار الدم ينزف من ذلك، ثم بعد ذلك ضربه عبد الحافظ المرقوم بعود حطب مبروم كان معه على ضلعه الأيسر ضربتين خفيفتين غير مهلكتين وأن ذلك كله كان عمداً، وقد صار عبد القادر المذكور صاحب فراش وفي الساعة الرابعة من ليلة الأحد الثامن جمادى الثانية سنة إحدى وثمانين ومايتين وألف المرقومة مات عبد القادر المذكور متأثراً بسبب الجرح المثخن الذي جرحه إياه أحمد الحوتري المرقوم بالحجرين المزبورين"[٢].

أما شهادة الشاهدين فجاءت مطابقة تماماً للدعوى السابقة حيث جاء بها "قبل العصر بنصف ساعة من يوم السبت السابع من جمادى الثانية سنة إحدى وثمانين ومايتين وألف كان عبد القادر ولد يوسف الحاج حمدان المذكور متوجهاً من الجامع ليملأ إبريقه ماء من المضافة، فعند قرب باب المضافة بالطريق الواقعة بين الجامع والمضافة لاقاه المدعى

---

(١) المصدر نفسه، م٢، ص١٠٤٢.
(٢) سجل ٣٥١، ١٥ صفر ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣١.

عليهم المزبورون وأن محمد الحوتري مسكه وضربه بيده هوايتين على أنفه وسالم الدم من ذلك ثم أخذ عوض الإبريق المذكور من يد عبد القادر و هو ملآن وضربه في وسط رأسه وجرح من ذلك جرحاً خفيفاً غير مثخن وذلك للسبب المرقوم، ثم هرب منهم عبد القادر ووقف على حائط سطح بد جبرا الشرقية، ثم لحقه أحمد الحوتري وعبد الحافظ الإبراهيم المرقومين فأحمد الحوتري ضربه بحجرين صغيرين مكببين وزن كل حجر نحو ثلاث أواق، أصابه بقفا رأسه وجرح من ذلك جرحاً مثخناً مهلكاً مزهقاً لا يتوهم العيش بعده حتى طهر مخه من ذلك، وبالحال وقع على أرض سطح البد مغشياً عليه وصار الدم ينزف من ذلك، ثم بعد ذلك ضربه عبد الحافظ بعود حطب مبروم كان معه على ضلعه الأيسر ضربتين خفيفتين غير مهلكتين، وأن كل ذلك كان عمداً من المدعى عليهم وقد صار عبد القادر صاحب فراش وفي الساعة الرابعة من ليلة الأحد الثامن من جمادى الثانية سنة إحدى وثمانين مايتين وألف مات عبد القادر متأثراً بسبب الجرح المثخن الذي جرحه إياه أحمد الحوتري.."[1].

ويتضح أن كلاً من الدعوى والشهادة في هذه القضية كانتا متطابقتين تماماً، غير أنه من اللافت للنظر أو والد المقتول وهو المدعي لم يكن حاضراً وقت الحادث وبالتالي فمن الواضح أنه اعتمد في روايته على وصف الشاهدين لذلك، فجاءت تفاصيل الدعوى وِفقاً لما سمعه من الشاهدين مما يعني مسبقاً مطابقة الدعوى للشهادة.

ومن جهة أخرى فقد اتضح عدم مطابقة شهادة الشاهدين اللذين أحضرهما أحمد الحوتري لدعواه مما جعل القاضي يرفض شهادتهما ويعطيه المجال لإحضار شهود غيرهم فعجز عن ذلك، ويظهر ذلك مدى حرص القاضي الشرعي على التحقق من ملابسات القضية قبل إصدار الحكم بشأنها.

وبالرغم من أن القاضي يقوم بالتحقق في حال اتهام أحد الطرفين للشهود بعدائهم له وأنه سبق أن اشتكى عليهم وتم حبسهم، فالقاضي في هذه الحالة يتحقق من الأمر وذلك بأن يبعث بمذكرة إلى الجهات المسؤولة كمحكمة الجزاء أو الادعاء العام للاستفسار عن ذلك لمراجعة الملفات والقيود للتأكد من ذلك[2]. غير أنه في القضية السابقة لم يقم بذلك بالرغم من طعن أحمد الحوتري بشاهدي المدعي مشيراً إلى أنه سبق أن اشتكى عليهم وتم حبسهم في سجن نابلس، ولعل عدم قيام القاضي التحقق من ذلك أن الحوتري اعترف بأن الشاهدين خرجا من السجن لعدم ثبوت التهمة عليهم، ولذلك فلا ضرورة هنا بأن يقوم القاضي بالتحقق نظراً لبراءة الشاهدين باعتراف المدعى عليه.

وفي حال تعذر وجود الشاهد في المحكمة لأسباب مختلفة يقتنع بها القاضي كوجوده بالخدمة العسكرية في مناطق بعيدة عن مكان وجود المحكمة، فيحق له أن يوكل من ينوب

---

(١) سجل ٣٥١، ١٥ صفر ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣٢.
(٢) سجل٣٧٩، ٢٩ جمادى الأولى، ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٤٣.

عنه لأداء الشهادة، وفي هذه الحالة يعرف الشاهد الموكل باسم شاهد الأصل بينما يعرف الشاهد الموكل له باسم شاهد الفرع، وتوضح الحجة التالية ذلك: "حضر لمجلس الشرع الشريف كل واحد من أحمد بن محمد من أهالي حماة الجاويش بالبلوك الثاني من الطليعة الثالثة ومحدين ولد رمون من أهالي أورفة النفر بالبلوك المذكور المقيمين مع بلوكهما بالقدس الشريف وهما شاهدا أصل وحضر بحضورهما كل واحد من حسين آغا بن أحمد بن حسن آغا من محلة العقيبة من محلات الشام، وعبد الكريم الداغستاني من محلة مأذنة الشحم، من محلات الشام، وهما شاهدا فرع وحمل كل من شاهدي الأصل شهادته الآتي ذكرها لشاهدي الفرع المرقومين قائلين: إنه عندما كنا نحن في الشام بالعام الماضي أقر لنا السيد مصطفى أفندي بن أحمد من أهالي ديار بكر الكاتب الأول بالكمرك بدمشق الشام بقوله عندي وبذمتي دين شرعي عشر ليرات ذهب عثماني إلى إبراهيم بن محمد اليوزباشي بالبلوك المذكور الباعث هذا الكتاب المحضر معهما ونحن نشهد على إقراره إلا أنه الآن وبسبب وجودنا بالقدس بالمأمورية وبُعد الشام لا يمكننا أن نذهب ونشهد عليه، حملت عليكما شهادتنا هذه فأنتما اشهدا بشهادتنا هذه هناك، فقبل المرقومان الشهادة المرقومة وتعهدا بأدائها على طريق الشهادة تعهداً شرعياً..."(١).

ويُلاحظ أن الشهادة لم تكن مقتصرة على أشخاص من طائفة واحدة حتى ولو كان طرفا الدعوى من الطائفة نفسها، إذ يمكن للمسلمين أن يشهدوا مع المسيحيين واليهود والعكس، ويظهر ذلك مدى التسامح الديني في مدينة القدس والعلاقات الحسنة السائدة بين مختلف الطوائف الدينية، ومثال ذلك الدعوى التي أقامها رشيد بن علي بن نجم الوكيل الشرعي عن بكري نسيبة وشقيقه سليم على رهبان الإفرنج بدير العامود بالقدس والمتضمنة ما للموكلين من حكر سنوي يبلغ ستة وعشرين قرشاً على محل بيد الرهبان، وقد استدعى الرهبان للشهادة الحاج محمد علي أفندي الخالدي نائب الشرع بالمحكمة الشرعية بالقدس، وجاءت شهادته لصالح الرهبان"(٢).

وقد يزكّى مسلم شهادة مسيحي، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها حنا بن أنطون فليفل اللاتيني على يوسف بن طلماس اللاتيني حول شراء المدعى عليه من المدعي جملة أغراض لم يقم بدفع ثمنها، وقد أحضر المدعي شاهدين على دعواه هما خليل بن خليل

---

(١) سجل ٣٤٧، ١١ صفر ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص١٦.

(٢) سجل ٣٤٧، ١١ ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٥٣.ويعرف دير العامود أيضاً بدير تراسنطة ويقع بمحلة النصارى ويخص طائفة اللاتين، وقد جرت العادة بأن يتولى رئاسته أحد الرهبان الايطاليين، بينما يتولى الشؤون الادارية الرهبان الفرنسيين ويتولى الشؤون المالية الرهبان الإسبان. أحمد حامد القضاه، نصارى القدس : دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ٣٩.

الأعمى اللاتيني وعبد الله بن جبرائيل فراعة اللاتيني وقد قبلت شهادتهما بعد أن زكاهما بالسر كل من سعيد البطارسة وخليل بن أندريه البطارسة ومحمد حسين الفاعوري[١].

---

(١) سجل ٣٥٥، ٢٥ ربيع الثاني، ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٨.

التزكية بالسر:

إذا أقر المدعى عليه بصدق الشهود و عدالتهم، فيكون بذلك قد أقرّ بالمشهود به أو المدعى به، وعندئذ يصدر القاضي حكمه بناءً على إقرار المدعى عليه، وفي مثل هذه الحالة لا ضرورة لتزكية الشهود(١). أما إذا طعن المدعى عليه بعدالة الشهود فعلى القاضي أن يتحقق من نزاهتهم عن طريق تزكيتهم سراً وعلناً وتُعرف التزكية السرية باسم "الرفعة المستورة"، وبموجبها يقوم القاضي بتحرير ورقة يكتب عليها اسم المدعي والمدعى عليه وأسماء الشهود وشهرتهم وصنعتهم وأشكالهم ومحالهم وأسماءهم، وأحياناً يكتفي بأسمائهم وشهرتهم إن كانوا مشهورين ويضعها في ظرف مختوم وترسل إلى من تم تعيينهم للتزكية السرية بوساطة محضر المحكمة(٢). وغالباً ما يكون هؤلاء الأشخاص من مختاتير القرية أو المحلة التي يقطن فيها الشهود، أو من الأشخاص المعروفين بالصدق والأمانة(٣). فإذا كان الشهود عدولاً يكتب المزكي تحت اسم كل منهم عبارة عدل ومقبول الشهادة، غير أن المزكي إذا علم قبل ترشيحه للتزكية السرية بأن دعوى المدعي باطلة أو أن الشهود أوهموا في بعض الشهادة فينبغي عليه أن يبين للقاضي ما صح عنده من عدالة الشهود وإيهامهم في بعض الشهادة أو بطلان دعوة المدعي وفي هذه الحالة ينبغي أن يتفحص القاضي عما أخبر به المزكي فإذا تبين له حقيقة ما أخبره به المزكي رد شهادة الشهود وإن لم يتبين له قبلها(٤).

أما إذا لم يكن الشهود عدولاً فعندئذ يكتب المزكي بأنهم ليسوا بعدول ويمضي تحت شهادته ويغلف الظرف ويختمه ويعيده مع محضر المحكمة دون أن يعلم المحضر مضمون الشهادة(٥). وإذا لم يكتب المزكي ما يفيد بأن الشهود عدول مقبولو الشهادة يكتب كلاماً يفيد الجرح صراحة أو دلالة بأنهم غير مقبولي الشهادة أو ليسوا بعدول، أو لا علم به بحالهم، أو أنهم مجهولوا الأحوال، أو الله أعلم، ففي هذه الحالة لا تقبل شهادة الشهود دون القول للمدعي بأن شهوده جرحوا بل يطلب منه إحضار غيرهم(٦). وإذ عدل بعض المزكين

---

(١) شرح المجلة، م٢، ص١٠٦٦.

(٢) سجل ٣٥٥، ١٤ رمضان ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٣٠. شرح المجلة، ج٢، ص١٠٦٧.

(٣) سجل ٣٥٣، ٢٤ صفر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٦٢. ونصت المادة ١٧١٧ من أحكام المجلة على "تزكى الشهود غن شراً وإن علناً من الجانب الذي ينسبون إليه فإن كانوا من طلبة العلم فيزكون من مدرس المدرسة التي يقيمون بها ومن عمدة أهاليها، وإن كانوا من العسكر فمن ضابط الطابو وكاتبه، وإن كانوا من الكتبة فمن ضابط قلمهم، وإن من التجار فمن معتبري التجار وإن كانوا من الأصناف فمن كتخدايهم ولجنتهم، وإن كانوا من سائر الصنوف فمن يؤتمن ويوثق به من أهالي محلتهم أو قريتهم". انظر: شرح المجلة، م٢، ص١٠٦٧.

(٤) المصدر نفسه، م٢، ص١٠٦٩.

(٥) سجل ٣٥٣، أوائل صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص١٨٧. شرح المجلة، م٢، ص١٠٦٩.

(٦) شرح المجلة، م٢، ص١٠٦٩.

الشهود وجرحهم بعضهم يرجح جانب الجرح ولا يحكم القاضي بشهادة أولئك الشهود(١). وإذا ثبتت عدالتهم بالتزكية ثم شهدوا بدعوى أخرى بحضور القاضي نفسه خلال ستة أشهر من تزكيتهم في المرة الأولى فالقاضي يقبل بشهادتهم دون أن يعرضها على مزكيين(٢).

وبعد إتمام التزكية السرية تجري التزكية العلنية وذلك بأن يحضر المزكون أمام القاضي بحضور طرفي القضية وتتم تزكية الشهود علناً من شخصين آخرين، وإذا لم يحضر الطرف الذي طعن بشهادة الشهود للمحكمة لإتمام المحاكمة وإنهاء القضية بعد تبليغه من قِبل محضر المحكمة ثلاث مرات بأيام متفاوتة يصدر القاضي حكمه مستنداً في ذلك إلى المادة ١٨٣٠ من أحكام المجلة(٣).

وقد أوردت سجلات المحكمة الشرعية الكثير من القضايا التي طعن فيها أحد الطرفين بشهود الطرف الآخر، مدعياً أن شهادتهم غير مقبولة وأنهم متحيزون للطرف الآخر، كأن يدعي مثلاً بأنه يوجد بينه وبين هؤلاء الشهود عداوة قديمة، أو أن لهم مصلحة في الشهادة فيتهمهم بتقاضي الرشوة(٤).

وفي بعض الحالات التي يطعن فيها المزكون بعدالة الشهود، يطلب القاضي من الطرف الذي أحضرهم بأن يأتي بشهود آخرين، ثم يجري تحرير ورقة أخرى لتزكيتهم وترسل إلى نفس المزكيين السابقيين، وقد يحصل أن يطعن المزكون مرة أخرى بعدالة الشهود الجدد، عندذ لم يبق أمام الطرف الذي جاء بالشهود إلا أن يحلف الطرف الآخر اليمين الشرعي، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها حمدان بن أحمد محمد عادي على صبحة بنت صبح محمد زيدان وكلاهما من قرية بيت اكسا والمتعلقة بطلاقها منه، ولدى الطلب من المدعى عليها ببينة على دعواها بالطلاق من زوجها أحضرت ثلاثة شهود من القرية نفسها ،غير أن حمدان طعن بشهادتهم فأرسلت أسماؤهم للتزكية السرية لكل من حسن محمد ومحمد خليل مختاري القرية وكانت إجابتهما بأنهم غير مقبولي الشهادة، فطلب القاضي من المدعى عليها إحضار شهود آخرين فأحضرت ثلاثة شهود آخرين غير أن المدعي طعن بشهادتهم وأتهمهم بتقاضي الرشوة، مما جعل القاضي يلجأ إلى تزكيتهم سراً

---

(١) المصدر نفسه، م٢، ص١٠٧٠.
(٢) المصدر نفسه، م٢، ص١٠٧٠.
(٣) سجل ٣٨٣، ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٤٥. من مجلة الأحكام العدلية على "يشترك حضور الخصمين حين الحكم، يعني أنه يلزم بعد المحاكمة مواجهة حضور الخصمين مجلس الحكم عند صدوره ... ولكن لو ادعى واحد إلى الآخر شيئاً فاقر به المدعى عليه ثم غاب عن المجلس قبل الحكم كان للحاكم أن يحكم في غيابه بناءً على إقراره. وكذلك لو أنكر المدعى عليه فأقام المدعي البينة ثم مات المدعى عليه أو غاب عن مجلس الحكم قبل التزكية والحكم كان للحاكم أن يزكي البينة ويحكم بها". انظر: شرح المجلة، م٢، ص١١٨٣.
(٤) سجل ٣٦١، ٢٩ محرم ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٥٢.

فأرسلت أسماؤهم إلى مختاري القرية السابقيين وجاءت إجابتهما بأنهم أيضاًغير مقبولي الشهادة[١].

وتشير السجلات إلى أن القاضي يتراجع في بعض الأحيان عما أصدره من حكم في قضية معينة بعد إقرار عدالة الشهود بموجب الرقعة المستورة، ويكون ذلك في ضوء الكشف عن حقائق وأدلة جديدة لم تتوافر لدى القاضي لدى إصداره الحكم في القضية.ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامها أحمد بن عبد الرحمن بن ذيب من قرية بني سهيلا[٢] قضاء غزة على عبد الحليم بن علي بن ياسين من قرية الطيرة[٣] قضاء يافا، ومضمونها أن المدعي اشترى جملاً منذ خمس سنوات من سلام بن نصار الزريعي من عرب الترابين قضاء غزة بمبلغ ست ليرات فرنساوي وريال مجيدي، وقد تمت عملية البيع في قرية بن سهيلا بحضور عدد من الشهود من القرية نفسها، وفيما بعد فقد منه الجمل في قرية بئر صميل[٤] قضاء الخليل، ثم وجده لدى المدعى عليه، ولدى سؤال القاضي للمدعى عليه عن ذلك أجاب بأنه اشترى الجمل قبل ست سنوات من سليمان بن عيسى العقيلي بسوق اللد بمبلغ ثلاثين ريالاً مجيدياً، واستشهد بأحد عشر شاهداً من قريته، ولما كانت بينة المدعى عليه مرجحة على بينة المدعي لسبق دعواه الشراء طلب منه البينة الشرعية على دعواه، فأحضر شاهدين من قريته (الطيرة) وشهدا بصحة ما قاله، وتمت تزكيتهما سراً من مختاري قرية الطيرة وعلناً من شخصين آخرين، فأصدر القاضي حكمه بمنع المدعي من التعرض للمدعى عليه لثبوت سبق دعواه شراء الجمل[٥].

غير أنه وبعد أقل من أسبوعين على إصدار الحكم حضر لمحكمة القدس الشرعية سلامة بن نصار بن سويلم وادعى على عبد الحليم بن علي بن ياسين (المدعى عليه سابقاً) قائلاً: إن الجمل ملك له نتج عن ناقته منذ ثماني سنوات، وباعه منذ خمس سنوات بمبلغ ست ليرات وريال مجيدي لأحمد بن عبد الرحمن بن ذيب (المدعي في القضية السابقة)، ثم فقد الجمل قبل عام من صاحبه في قرية بئر صميل ثم وجده لدى عبد الحليم ياسين، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك وأعاد ما قاله في القضية الأولى، عندئذ لجأ القاضي إلى التحقق من سن الجمل فأحضر اثنين من ذوي الخبرة والمعرفة، وبعد معاينتهم الجمل وفحص أسنانه

---

(١) سجل ٣٨٣، ٢١ ربيع الأول ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٩١.

(٢) **قرية بني سهيلا:** تقع في الطرف الجنوبي لقطاع غزة وتبعد ٢كم إلى الشرق من خان يونس وكيلومتراً واحداً إلى الشرق من طريق رفح – غزة. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٤٢٨.

(٣) **قرية الطيرة:** يوجد في فلسطين تجمعات سكانية كثيرة باسم الطيرة، والمقصود بالطيرة هنا هي طيرة حيفا وتسمى أحياناً طيرة اللوز لكثرة أشجار اللوز فيها، وتقع على مسافة ١٢كم جنوب مدينة حيفا، وتصلها بالطريق الساحلية الرئيسية. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٣، ص١٣٠.

(٤) **قرية بئر صميل:** وتعرف باسم صميل وتقع في أقصى الجهة الشمالية الشرقية لمنطقة غزة وعلى الحدود الفاصلة بينها وبين منطقة الخليل. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج١، ق٢، ص٢٢٠.

(٥) سجل ٣٨٣، ٤ صفر ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٥١.

ذكروا للقاضي بأن سنه حوالي ثماني سنوات، فطلب القاضي من عبد الحليم ياسين بينة شرعية تثبت صحة ما قاله فأحضر شاهدين من قرية بن سهيلا شهدا بصدق دعواه وبعد أن تمت تزكيتهما سراً من مختاري القرية قبلت شهادتهما، وطلب القاضي من عبد الحليم ياسين الحضور للمحكمة من أجل إتمام المحكمة وتزكية الشهود علناً غير أنه تغيب عن مجلس الحكم رغم تبليغخ بذلك ثلاث مرات متتالية، عندئذ وبناءً على طلب سلامة الزريعي وبناءً على أحكام المادة رقم ١٨٣٠ من مجلة الأحكام العدلية عقد القاضي مجلساً شرعياً وتمت فيه تزكية الشاهدين علناً ثم صدر الحكم بثبوت ملك أحمد عبد الرحمن للجمل[١].

ويُستنتج من هذه القضية أن الشهود في القضة الأولى لم يكونوا عدولاً بالرغم من تزكيتهم بموجب الرقعة المستورة، وعلى الأرجح أنهما تقاضيا الرشوة من عبد الحليم ياسين مقابل شهادتهم، أما فيما يتعلق بالمزكيين سراً وهما مختارا قرية الطيرة التي يقيم فيها الشاهدان فلا نستطيع الجزم بأنهما أيضاً تقاضياً الرشوة من المدعى عليه، كما لا نجزم أيضاً بنزاهتهما في تزكيتهما الشاهدين، خاصة أن المزكيين سراً في كثير من الأحيان يكونون من القرية نفسها التي يقيم فيها الشهود ولعل المخاتير كانوا من أكثر الأشخاص الذي يرشحون لتزكية الشهود سراً، وهذا يعني أن التزكية السرية في كثير من الأحيان لم تكن سرية بمعناها الدقيق.

---

(١) سجل ٣٨٣، ١٧ صفر ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٥٤.وسمي الريال المجيدي بهذا الاسم نسبة للسلطان عبد المجيد الأول، وقد ضرب عام ١٨٤٠موكان من أكثر العملات تداولاً بعد القرش. وقد تراوحت قيمته خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ما بين ٢٠-٢٥ قرش وعرف أحياناً بالريال الأبيض. أنظر : محمود، النقود العثمانية، ص٧٥. سجل شرعي ٣٧٤ ٩محرم١٣٠٤ه/١٨٨٦م، ص٣٨ .سجل شرعي ٣٥٣، ١٧ رمضان ١٢٨٥ه/١٨٦٨م،ص١٥٤ .

تحليف المدعى عليه

في حال إقرار المدعي بعجزه عن إقامة البينة الشرعية على دعواه، يطلب تحليف المدعى عليه، فالقاضي لا يوجه اليمين إلى المدعى عليه إلا بطلب من المدعي وتكون بتكليف من القاضي، فإذا حلف المدعى عليه بطلب من المدعي دون تكليف من القاضي فلا يكون يمينه معتبراً، وهذا ما أوضحته المادة ١٧٤٧ من المجلة حيث جاء فيها "إذا حلف المدعى عليه بطلب من الخصم قبل أن يكلفه الحاكم فلا يعتبر يمينه ويلزم أن يحلفه الحاكم مرة أخرى"[١].

لقد جاءت مشروعية حلف اليمين من قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢]. وقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[٣]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[٤].

غير أن اليمين لا يزيل الحق وإنما يقطع الخصومة، فحق المدعي لا يبطل بيمين المدعى عليه، إلا أنه ليس له أن يخاصمه بعد ذلك ما لم يقم البينة وفق دعواه فإن وجد بينة أقامها وقضي له بها[٥]. ويظهر ذلك في المثال التالي: "ادعى جريس بن عوض القبطي على يوسف بن لويس الفران اللاتيني قائلاً في تقرير دعواه عليه أن له بذمته مبلغا قدره وبيانه... سُئل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالإنكار لذلك كله رأساً واحداً فعند ذلك طلب

---

(١) شرح المجلة، م٢، ص١١٠١.
(٢) سورة آل عمران، الآية ٧٧.
(٣) سورة المائدة، الآية ٨٩.
(٤) سورة النحل، الآية ٩١.
(٥) صبري، اليمين في القضاء الإسلامي، ص٩٤.

مولانا الحاكم الشرعي من المدعي المذكور بينة شرعية تشهد له بما ادعاه... فأجاب بالعجز عن البينة والتمس يمين المدعى عليه فعند ذلك حلّفه مولانا الحاكم الشرعي الحلف الشرعي ومنع جريس القبطي من دعواه المنع الشرعي منعاً شرعياً"[(١)].

وتشير بعض الحجج الشرعية أنه في حال عجز المدعي عن إقامة البينة الشرعية لا يطلب تحليف المدعى عليه ويعفو عن يمينه. ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامها سليمان موسى أبو خاطر على خليل بن عبد القادر أبو تايه وكلاهما من قرية سلوان، ولدى إنكار المدعى عليه الدعوى طلب من المدعي إقامة البينة الشرعية على دعواه فعجز عن ذلك "والتمس كل من الطرفين الحكم الشرعي في ذلك فعندها عرفنا المدعي المرقوم حيث عجزت عن إقامة البينة البيان الشرعي على دعواك المذكورة فليس لك على المدعى عليه سوى اليمين الشرعي فأبى عن تحليفه وعفا عن يمينه فعند ذلك منعنا المدعي المرقوم من المعارضة للمدعى عليه المزبور بخصوص ذلك العجز عن البيان إيجاباً للشرع الشريف منعاً شرعياً"[(٢)].

وتبين السجلات أنه في بعض الأحيان قد يكون المدعى عليه حراثاً عند شخص آخر، ويدعي آخر بأن الحيوان الذي يستخدمه الحراث هو ملكه وقد سرق منه، وفي هذه الحالة يطلب من المدعي بينة شرعية على ذلك فإذا عجز يجري تحليف الأجير بأنه يعمل بالأجرة، وأن الحيوان الذي يستخدمه ليس ملكه بل ملك الشخص الذي يعمل عنده، فإذا حلف يطلب منه بينة شرعية تثبت ملكية معلمه للحيوان، والحجة التالية توضح ذلك: "ادعى يعقوب ولد ميناس الأرمني المرعشلي على محمد بن القادر من أهالي بيروت الحاضر معه بالمجلس الشرعي وقال في تقرير دعواه عليه أن الفرس الزرقة هي فرسه... وأنه من مدة سنة وشهرين فقدت من عنده والآن وجدها تحت يد المدعى عليه ويريد أخذها منه بالوجه الشرعي، سُئل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بأن الفرس المرقومة ملك سعد الدين... وأنه خادم عليها ،طلبنا من المدعي المذكور بينة شرعية تشهد له على إقرار المدعى عليه المذكور فعجز عن إثبات ذلك والتمس فحلف اليمين الشرعي، فطلبنا أيضاً من محمد المدعى عليه بينة شرعية تشهد له أن الفرس المذكورة ملك سعد الدين المرقوم وأنه خادم عليها، فغاب وحضر وأحضر للشهادة وأدائها كل واحد من محمد ابن مصطفى المكوك من أهالي بيروت ومحمد بن حسن وهبة من أهالي صيدا فشهدا بوجه يعقوب المدعي ما أجاب به المدعى عليه فقبلت شهادتهما..." [(٣)].

---

(١) سجل ٣٤٤، ١١ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١١٧.
(٢) سجل ٣٥٥، ٢٢ جمادى الثانية ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٧٠.
(٣) سجل ٣٤٧، ٢٦ ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٤٨.

وفي حالات أخرى قد يتراجع المدعي عن دعوته ويقر بأنها باطلة ولا حق له على المدعى عليه، ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامها أحمد حماد من قرية يالو[١] على "فخر الأماجد الكرام الحاج مصطفى أبو غوش" ومضمونها أن المدعى عليه تعهد بكفالة "فخر المشايخ الكرام الشيخ اسماعيل بن الشيخ عبد الرحمن أبو غوش" الذي قام عام ١٢٥٧هـ/١٨٤١م بقتل أبي بكر بن حماد شقيق المدعي، وقد تعهد المدعى عليه بكفالة القاتل بدفع دية المقتول غير أنه لم يلتزم بذلك، ولدى سؤال القاضي للمدعى عليه عن ذلك أجاب بالإنكار فطلب القاضي من أحمد حماد بأن يأتي ببينة شرعية على دعواه فعجز عن ذلك ثم حضر إلى المحكمة وأقر أمام القاضي أن دعواه باطلة ولا حق له على الحاج مصطفى أبو غوش"[٢].

ويتضح من هذه الحجة ومن خلال الألقاب التي خوطب لها كل من مصطفى أبو غوش واسماعيل أبو غوش الجاه والنفوذ اللذان كانا يتمتعان به وهو مستمد من قوة عائلة أبو غوش في منطقة جبل القدس التي كانت تعد من أبرز العائلات الإقطاعية في ذلك الوقت وأكثرها نفوذاً وقوة، إذ كانت تتولى زعامة اليمنيين في جبل القدس ولعل المدعي اضطر لأن يتنازل عن دعواه أمام التهديد والقوة لاسيما أن مصطفى أبو غوش كان يُعد القائد السياسي والعسكري للحزب اليمني، وقد وصفه القنصل البريطاني في القدس بأنه "خصم ذو حضور طاغ"[٣].

وفي حال اختلاف الطرفين (المدعي والمدعى عليه) حول قيمة الشيء المدعى به يطلب من المدعي البينة الشرعية على دعواه الزيادة في ثمن السلعة ،وإذا عجز عن ذلك يلتمس يمين المدعى عليه على ذلك، فإذا امتنع عن حلف اليمين يطلب منه البينة الشرعية على دعواه بالقيمة التي ذكرها، وإذا عجز عن إقامة البينة فله الحق بأن يلتمس يمين المدعي، وهذا ما توضحه الحجة التالية: "ادعى يعقوب بن ميخائيل بن جريس كتن... على يعقوب بن حنا قندلفت... قائلاً في تقرير دعواه عليه أنه في العام الماضي بعت المدعى عليه خمسة أرطال شمع قيمة كل رطل خمسة وأربعون قرشاً ولي بذمته ليرة انكليزي وريال مجيدي من جهة القرض جملة المبلغين ٣٨٩.٥ قرش، اعترف المدعى عليه بالمبلغ وأنكر الزيادة، فأما بخصوص الليرة الانجليزي فقد اشترى فيها حطباً للمدعي بحسب طلبه

---

(١) **قرية يالو:** تقع جنوبي شرق الرملة وجنوبي غرب رام الله، كانت تابعة لقضاء الرملة ثم أصبحت بعد عام ١٩٤٨ تابعة لقضاء رام الله، هدمها الصهاينة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٤، ص٦٢٢.

(٢) سجل ٣٤٧، ٢٣ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٤٩.

(٣) الكزاندار شولشن تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢، ترجمة كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨، ص٢٦٧. ولمزيد من التفاصيل حول تطور نفوذ عائلة أبو غوش في جبل القدس أنظر: خالد محمد صافي، آل أبو غوش شيوخ ناحية بني مالك في سنجق القدس في العهد العثماني، مجلة جامعة الأقصى م١٨، ع١، يناير ٢٠١٤، ص ٣١-٦٢ .

وسلمه له وأذكر أخذ الريال المجيدي... فطلب من المدعي البينة الشرعية على دعواه الزيادة... فعجز عن إقامة البينة... والتمس يمين المدعى عليه على ذلك فامتنع المدعى عليه أن يحلف اليمين الشرعي ثم طلب من المدعى عليه البينة الشرعية على دعواه الإذن من المدعي بشراء الحطب فعجز عن إقامة البينة... والتمس يمين المدعي... فحلف المدعي... فعند ذلك ألزم المدعى عليه بدفع مبلغ ٣٨٩.٥ قرشاً للمدعي لاعترافه بذلك ولعجزه عن إقامة البينة"[١].

وتشير السجلات الشرعية إلى أنه في الحالات التي تكون فيها الدعوى متعلقة بالقتل، وإقامة الدعوى من قبل شخص آخر بناءً على اعتراف المدعى عليه لآخرين بالقتل المعتمد حسب ادعاءه المدعي، ففي هذه الحالة يسأل القاضي المدعى عليه عن ذلك ،فإذا أنكر يطلب القاضي من المدعي إقامة البينة الشرعية على دعواه بالقتل المتعمد، وفي حال عجزه عن ذلك فله الحق في تحليف المدعى عليه عن ذلك، فإذا حلف يطلب القاضي بعد ذلك من المدعي البيان الشرعي على دعواه إقرار المدعى عليه بالقتل، وتكون البينة في هذه الحالة شهوداً فإذا تطابقت شهادة الشهود للدعوى بإقرار القاتل وقبول الشهادة فعندها يصدر القاضي حكمه على المدعى عليه بدفع دية القتيل لورثته، ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامها أحمد بن مصلح بن أحمد سمرين من قرية القباب[٢] بالأصالة عن نفسه وبالوكالة الشرعية عن والدته على أحمد بن شتات بن محمد عبد الله من القرية نفسها، والمتضمنة قيام المدعى عليه بقتل شقيق المدعي محمد ابن مصلح بن أحمد سمرين قتلاً متعمداً بغير وجه حق، وأن المقتول قد صرح قبل وفاته بأن المدعى عليه هو الذي قام بإطلاق النار عليه وأضاف المدعي بأن علاقة القاتل بالمقتول كانت عدائية، وذكر أيضاً أن المدعى عليه القاتل أقر لشخصين مختلفين بأنه هو الذي قام بعملية القتل وبشكل متعمد وذلك بقوله لهما: "ما ارتحت حتى قتلت محمد مصلح"، ولدى سؤال القاضي للمدعى عليه أنكر ذلك ،عندئذ طلب القاضي من المدعي إقامة البينة الشرعية على دعواه القتل المتعمد، وبعد إمهاله فترة زمنية حضر للمحكمة وبين للقاضي بعجزه عن ذلك، وهنا يطلب المدعي تحليف المدعى عليه "فحلف اليمين الشرعي المتوجب عليه بالقتل المتعمد الحلف الشرعي"، وبعد ذلك طلب القاضي من المدعي البينة الشرعية على دعواه الإقرار المطلق لبعض الأشخاص من قِبل المدعى عليه بقيامه بالقتل، فأحشر كلاً من محمد بن إبراهيم بن حسن وحسن بن حسين كلاهما من القرية نفسها فهما الشخصان اللذان أقر لهما القاتل بذلك في المكانين المختلفين،

---

(١) سجل ٣٧٤، ١١ ذي القعدة ١٣٠٣ هـ/١٨٨٣م، ص١٥. وكان الرطل المقدسي يساوي ٩٠٠ درهم أو نصف آقة أي ١٢ أوقية وكل أوقية تساوي ٧٥ درهماً، فيكون بذلك يساوي ٢،٨٨٦ كغم. هنتس، المكاييل والأوزان، ص ١٣٣ .

(٢) **قرية القباب:** تقع على بعد ١٠كم جنوبي شرق مدينة الرملة، وعلى بعد ٣٤كم شمالي غرب مدينة القدس، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى القباب التي يتخذها شكل سطح الأرض المحيطة بها. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٣، ص٤٩٨.

وقد شهد كل منهما أمام القاضي بإقرار القاتل له بقتل محمد بن مصلح فجاءت شهادتهما لدعوى المدعي بالإقرار فقبلت شهادتهما بعد تزكيتهما و فرض القاضي على أحمد شتات بدفع الدية لورثة المقتول ومقدارها عشرة آلاف درهم(١).

وفي قضية أخرى مشابهة في بعض حيثياتها للقضية السابقة، من حيث عدم وجود إقرار من قِبل المدعى عليه بقيامه بالقتل، ففي مثل هذه الحالة ينبغي على المدعي إقامة البينة الشرعية فإذا عجز عن ذلك، فليس له على المدعى عليه سوى اليمين الشرعي، وقد يرفض المدعي تحليف المدعى عليه وذلك نتيجة لقناعته بارتكاب المدعى عليه بعملية القتل بحكم العلاقات العدائية بين الطرفين، غير أنه لا يوجد لديه ما يثبت قيام القاتل بعملية القتل فيرفض تحليف اليمين ريثما تتوافر لديه الأدلة يبرزها للقاضي في المستقبل لإثبات دعواه، ومن الأمثلة التي توضح ذلك الدعوى التي أقامها محمد بن محمود بن محمد قعدان من قرية مزارع بني زيد على كل من أحمد وسالم من القرية نفسها بأنهما قتلا شقيقه حمد قتلاً متعمداً، وذلك بأن أخذاه إلى قرية فرخة"(٢) وكان بين شقيقه والمدعى عليهما خلاف على زيتون قام المدعى عليهما بأخذه من والد المدعي بالقوة والقهر، وبعد خمسة أيام وجدت جثة شقيقه بالقرب من أراضي قرية فرخة، ولدى سؤال القاضي للمدعي عليهما أجابا بالإنكار فطلب من المدعي البينة الشرعية على دعواه فعجز عن ذلك، ثم أمهله القاضي فترة لإقامة البينة فعجز مرة أخرى، عندئذ عرفه القاضي بأن ليس له على المدعى عليهما سوى اليمين الشرعي، غير أنه رفض ذلك دون أن يذكر بأنه عفا عن يمينيهما(٣).

---

(١) سجل ٣٥٥، ٢٥ جمادى الثانية، ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٧٠.

(٢) قرية فرخة: وهي قرية صغيرة تقع جنوب غرب سلفيت على بُعد ٥كم منها. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ق٢، ص٥٣٦.

(٣) سجل ٣٥٥، ٩ صفر ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨.

النكول (الامتناع) عن اليمين:

يعرض القاضي على المدعي الذي يعجز عن إقامة البينة الشرعية على دعواه تحليف المدعى عليه لأن التحليف من حق المدعي، فإذا طلب ذلك يعرض القاضي على المدعى عليه حلف اليمين فإذا حلفها ترد الدعوى، وإذا أنكل يكرر القاضي عليه حلف اليمين مرتين متتاليتين، فاذا أصر على نكوله عندئذ يأخذ القاضي بالنكول ويعتبره بينة كافية لإدانة المدعى عليه ويحكم بموجب، وذلك لأن المدعى عليه بنكوله عن حلف اليمين يعطي دليلاً وإن لم يكن قاطعاً على أنه كاذب في إنكاره وإلا لما امتنع عن حلف اليمين[1]. وفي هذه الحالة لا ترد اليمين على المدعي[2]، وإذا تراجع المدعى عليه عن نكوله فلا يقبل منه ذلك، وقد وضحت ذلك المادة١٨٥١ من أحكام المجلة التي نصت على :"إذا عرض الحاكم اليمين على من توجبت عليه في الدعاوى المتعلقة بالمعاملات ونكل عنها صراحة بقوله: لا أحلف أو دلالة كسكوته بلا عذر حكم الحاكم بنكوله وإذا أراد أن يحلف بعد الحكم فلا يلتفت إليه ويبقى حكم الحاكم على حاله"[3]. وتؤكد ذلك المادة ١٨٢٠ بالقول: "إذا نكل المدعى عليه عن اليمين حكم الحاكم بنكوله وإذا أراد ذلك أن يحلف لا يلتفت غلى قوله"[4].

وتشير سجلات المحكمة الشرعية إلى العديد من القضايا التي نكل فيها المدعى عليه عن حلف اليمين، ومثال ذلك الدعوى التي أقامها حنا فليفل أنطون اللاتيني على حنا عيسى الحبش اللاتيني وتضمنت دعواه بأنه باعه عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٤م مجموعة من قطع الصدف بمبلغ ألف وخمسمائة واثنين وتسعين قرشاً من ذلك تسع عشرة قطعة، وإحدى عشر قطعة مُسعّرة بثمانية وعشرين قرشاً، وإحدى عشرة قطعة مُسعّرة بخمسة عشر قرشاً، وإحدى عشر قطعة مُسعّرة بخمسة وثلاثين قرشاً، وقد أوصل المدعى عليه للمدعي من الثمن ثمانية وخمسين قرشاً وبقي له بذمته سبعمائة واثنان وأربعون قرشاً. ولدى سؤال المدعى عليه عن ذلك أجاب بأن القطع التي اشتراها كانت ثلاثاً وثلاثين قطعة بمبلغ تسعمائة وثمانية وستين قرشاً منها (١١) قطعة بقيمة مائتين وخمسة وسبعين قرشاً و(١١) قطعة بقيمة ثلاثمائة

---

(١) شرح المجلة، م٢، ص١١٧٩.

(٢) يأخذ أبو حنيفة بالنكور ويعتبره بينة كافية لإدانة المدعى عليه (الناكل) ويحكم القاضي بموجبه، ولا يأخذ برد اليمين على المدعي. ويأخذ أيضاً أحمد بن حنبل بالنكول إذا كان موضوع الدعوى مالاً، كما يأخذ برد اليمين على المدعي فيما ليس بمال. أما الشافعي فيقول برد اليمين على المدعي بعد نكل المدعى عليه في كل موضع يجب فيه اليمين فإن حلف تكتمل البينة (أي النكول مع اليمين المردودة) وإن امتنع عن حلف اليمين المردودة يبطل حقه في الدعوى. ولا يأخذ الشافعي بالنكول وحده لأنه لا يعتبره بينة كافية. أما مالك فيقول برد اليمين على المدعي بعد نكول المدعى عليه إذا كان المدعى به مالاً وما يؤول إلى المال. وما سوى ذلك لا ترد اليمين. انظر: صبري، اليمين في القضاء، ص٣٢٨.

(٣) شرح المجلة، م٢، ص١١٠٦.

(٤) المصدر نفسه، م٢، ص١١٧٩.

وخمسة وثمانين قرشاً و (١١) قطعة بقيمة ثلاثمائة وثمانية قروش، وأذكر شراء ثمانية القطع الأخرى التي قيمتها مائتان وأربعة وعشرون قرشاً وذكر بأنه شرّط على المدعي بعقد الشراء أنه كلما باع شيئاً دفع له ثمنه، وقد أوصله من المبلغ أربعمائة واثنين وتسعين قرشاً فبقي له بذمته أربعمائة وستة وسبعون قرشاً، غير أن المدعي أنكر ذلك، فطلب القاضي من المدعى عليه البيان على دعواه الشرط المرقوم وزيادة الإيصال، فعجز فطلب المدعى عليه من المدعي اليمين فحلف اليمين على ذلك، ثم طلب القاضي من المدعي البيان على دعواه بثمانية القطع الزيادة فعجز وطلب يمين المدعى عليه فرفض "حلف اليمين المتوجب عليه شرعاً بعد أن عرض عليه ثلاثاً فعندها عرفنا المدعى عليه حنا الحبش المرقوم حيث إنك أبيت عن حلف اليمين على ثمانية القطع المذكورة وعجزت عن إثبات دعواك الشرط وزيادة الإيصال المرقوم. والتمست يمين المدعي وحلف لك على ذلك فيلزمك شرعاً الآن دفع مبلغ التسعمائة قرش واثنين وأربعين قرشاً للمدعي"(١).

وفي حجة ثانية ادعى اسماعيل آغا بن إبراهيم الشاويش الأول في الطابور الواحد من العساكر الشاهانية بالقدس على محمد بن سليمان الأوزباشي في الطابور نفسه، وذكر في دعواه عليه بأنه أقرض المدعى عليه مبلغ ثلاث ليرات مجيدي وأربعة وسبعين قرشاً، غير أن المدعى عليه أنكر أنه أخذ منه ثلاث ليرات واعترف فقط بالأربعة والسبعين قرشاً، وادعى أيضاً بأنه له على المدعي ليرة مجيدي إلا أن المدعي أنكر ذلك فطلب منه القاضي بينة على دعواه فأحضر شاهدين من الطابور نفسه وقبلت شهادتهم بعد تزكيتهم بالسر والعلانية من قِبل عسكريين في الطابور نفسه، وبناءً على ذلك أصدر القاضي حكمه بثبوت ثلاث الليرات بذمة المدعى عليه، ثم طلب القاضي من المدعى عليه بينة تثبت صحة دعواه بالليرة المجيدي فعجز، وطلب تحليف المدعي على ذلك فأبى عن حلف اليمين، فعند ذلك أصدر القاضي حكمه وفيه "عرفنا اسماعيل المرقوم حيث إنك أبيت عن اليمين فيلزمك شرعاً دفع الليرة المذكورة لمحمد المرقوم، فامتثل لذلك وطلب تنزيل ذلك مما ثبت له فعندها عرفنا محمد المزبور حيث الحال كذلك فيكون الباقي عليك للجاويش إسماعيل المرقوم بعد تنزيل الليرة المذكورة، وهو ليرتان مجيدي وأربعة وسبعون قرشاً من محمد المزبور ودفعهم إلى إسماعيل إيجاباً للشرع الشريف"(٢).

تحليف المدعي:

في بعض الحالات التي تكون فيها الدعوى متعلقة بمال يجوز تحليف المدعي بناءً على طلب المدعى عليه بعد إنكاره الدعوى أو عجزه عن إقامة البينة الشرعية على إنكاره بعض حيثيات الدعوى وإقراره بالبعض الآخر، فإذا حلف المدعي اليمين يكون يمينه دليلاً

---

(١) سجل ٣٥٥، ٢٩ رمضان ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٥٤.
(٢) سجل ٣٥٥، ٧ جمادى الثانية، ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٤٦.

على صدقه فهو أدرى من غيره بما دعاه، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها الخواجة حاييم بن يعقوب زبلون السكناجي على محمد بن صالح شرف السلواني، والمتعلقة بأن له بذمته وذمة شريكه حسين زيادة تسع عشرة ليرة عثمانية ذهبية بكفالة بعضهما البعض وبإذن كل منهما للآخر، وذكر بأن المدعى عليه دفع من ذلك ليرتين ونصف عثماني وحوّله على إبراهيم المغربي اليهودي بليرتين فبقي له بذمته أربع عشرة ليرة ونصف. ولدى سؤال محمد السلواني اعترف بأخذه وشريكه زيادة المبلغ المذكور من حاييم وذلك بأنه أوصله إضافة إلى أربع الليرات السابقة خمس ليرات فأصبح مجموع المبلغ الواصل من المدعى عليه تسع ليرات ونصفاً، وما تبقى من المبلغ وهو النصف الآخر فهو بذمة شريكه حسين زيادة، غير أن حاييم بن يعقوب أنكر أنه قبض خمس الليرات، فعند ذلك طلب القاضي من محمد السلواني البيان على إيصاله خمس الليرات فعجز عن إثبات ذلك وطلب تحليف حاييم المدعي فحلف اليمين على أنه لم يتسلم خمس الليرات، وعند ذلك ألزم القاضي محمد السلواني بدفع عشرة ليرات ونصفاً ذهباً إلى حاييم يعقوب[١].

وفي قضية ثانية ادعى خميس بن الحاج حسن التوتنجي على سالم بن أحمد اسويلم من قرية قلونية[٢] بأن له بذمته بطريق الدين الشرعي سبعمائة قرش سعر الوزري تسعة قروش، وقد أقر له بذلك بموجب سند مؤرخ في ٣ رجب سنة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م مؤجل بذمته غلى مدة عشرة شهور، ولدى سؤال سالم بن أحمد عن ذلك أجاب معترفاً بذلك كما ذكر المدعي، غير أنه ذكر أن سعر الوزري سبعة قروش ونصف، فطلب القاضي منه البيان على ذلك فعجز عن الإثبات وطلب تحليف خميس التوتنجي. وبعد أن حلف اليمين "عرفنا المدعى عليه سالم المرقوم بأنه يلزمك دفع المبلغ سبعمائة قرش سعر الوزري تسعة قروش إلى خميس المذكور كما ذكر..."[٣].

وتشير السجلات الشرعية إلى حالات أخرى تم فيها دفع الدعوى، وتعرف مجلة الأحكام العدلية الدفع بأنه "أن يأتي المدعى عليه بدعوى المدعي... وإذا أثبت من ادعى دفع الدعوى دفعه تندفع دعوى المدعي وإلا يحلف المدعي الأصلي بطلب صاحب الدفع فإن أنكل المدعي عن اليمين ثبت دفع المدعي عليه وإن حلف عادت دعواه الأصلية"[٤]. وإذا ادعى شخص على آخربأن له ديناً عليه وأجاب المدعى عليه بأنه أحاله بهذا المبلغ على

---

(١) سجل ٣٥٥، ٢١ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨٨.

(٢) **قرية قلونية:** تبعد ٥كم إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، ونظراً لأهمية موقعها الاستراتيجي كانت إحدى المستعمرات الرومانية التي أسسها بعد القواد الرومان على الطرق الرئيسية. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٣، ص٤٩٥.

(٣) سجل ٣٥٥، ٢٣ جمادى الثانية ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٦١. والنقد الوزري هو نقد فضي لبلغت قيمته في معظم الأحيان نحو خمسة قروش، ويعرف أيضاً بالزهراوي نسبة لوجود زهرة على أحد وجهيه. الكرملي، النقود العربية، ص ١٢٧ .

(٤) شرح المجلة، م١، ص٩٣١.

شخص آخر وقبل كل من المدعي والمحال عليه الحوالة وأثبت ذلك بحضور المحال عليه فيكون المدعى عليه قد دفع دعوى المدعي وتخلص من مطالبته إياه بالمبلغ، وإذا لم يكن المحال عليه حاضراً فيكون دفع المدعي موقوفاً على حضور المحال عليه(١). أما إذا أقر المدعي والمدعى عليه بتحويل جزء من قيمة الدين إلى شخص آخر واختلفا على الجزء المتبقي ففي هذه الحالة لا ضرورة لحضور المحال عليه، كما لا تندفع دعوى المدعي على المحال(٢).

يمين الاستظهار:

إذا كانت الدعوى على غائب أو ميت أو صغير أو وقف أو غير ذلك ممن لا يستطيع الدفاع عن نفسه، يلجأ القاضي في هذه الحالة إلى تحليف المدعي اليمين ولو كانت بينته مكتملة وتامة وذلك احتياطاً وتحرزاً، وتُعرف هذه اليمين بيمين القضاء لانها توجه من القاضي، أو اليمين المتممة لأن القاضي يوجهها إلى المدعي تتميماً للبينة، كما تسمى أيضاً بيمين الاستظهار وذلك لأن البينة شهدت لظاهر الأمر فيستظهر بيمين الطالب على باطن الأمر(٣).

وتبين المادة ١٧٤٦ من أحكام المجلة الحالات التي تجري فيها يمين الاستظهار وهي:

١. إذا ادعى أحد على تركة متوفى حقاً وأثبته فيحلّفه القاضي بأنه لم يستوف هذا الحق لنفسه ولا لغيره من الميت بأي وجه من الوجوه ولا أبرأه منه ولا أحاله به على غيره ولا أوفاه أحد وليس للميت بهذا الحق رهن.
٢. إذا استحق رجل مالاً وأثبت دعواه، يحلّفه القاضي بأنه لم يبع هذا المال ولم يهبه لأحد ولم يخرجه عن ملكه بأي وجه من الوجوه.
٣. إذا أراد المشتري رد المبيع لعيبه فيحلّفه القاضي بأنه بعد اطلاعه على العيب لم يرض به قولاً أو دلالة كتصرفه تصرف الملاك.
٤. تحليف الشفيع عند الحكم بالشفعة بأنه لم يبطل شفعته أي لم يسقط حق شفعته بأي وجه من الوجوه(٤).

وتشير سجلات المحكمة الشرعية إلى العديد من القضايا التي طلب فيها القاضي من المدعي حلف يمين الاستظهار، ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامها عمر بن فتح الله الدقاق على ورثة سعيد نصر الله جاسر من قرية بيت حنينا. وذكر في دعواه بأنه له على

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٣٢.
(٢) سجل ٣٥٥، ٢١ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨٨.
(٣) صبري، اليمين في القضاء الإسلامي، ص١٥٤.
(٤) شرح المجلة، م٢، ص١٠٩٩-١١٠٠.

المتوفى مائة ذهب ليرة مجر جنزير، وحرر عليه بذلك سنداً وقد دفع له المتوفى في حياته ثلاثين مجراً فقط، وعندما سأل القاضي ورثة المتوفى أنكروا ذلك، فطلب من عمر الدقاق البينة الشرعية على ذلك، فأحضر شاهدين تطابقت شهادتهم مع دعواه، فقبلت بعد أن تمت تزكيتهم بالسر والعلانية، وبعد ذلك حلّف القاضي المدعى يمين استظهار المتوجب عليه على السبعين مجراً المتبقية "فعندها عرفنا المدعى عليهم حيث ثبت ذلك بذمة المتوفي بالبينة الشرعية المزكاة وبعد الحلف الشرعي فيلزم دفع السبعين مجراً الباقية للمدعي"[١].

وفي حجة ثانية ادعى عبد العزيز عثمان سالم من قرية قطنة[٢] على محمد جابر البواية من القرية نفسها بأن له بذمة شقيقه المتوفى حسن أربعمائة وسبعين قرشاً ونصف القرش مقابل خمسة أمداد وربع مد من السمسم[٣] بسعر المد تسعين قرشاً، وانحصرت تركته بعد وفاته بزوجته وشقيقه المدعى عليه، وذكر في دعواه بأن شقيقه دفع عن ذلك مدّين شعيراً قيمتهما ثمانون قرشاً وبقي له بذمته ثلاثماية وسبع وتسعون قرشاً، غير أن محمد البواية أنكر ذلك واعترف بأن واضع يده على مخلفات شقيقه المتوفى، فطلب من عبد العزيز عثمان بينة شرعية تثبت صحة دعواه فأحضر شاهدين قبلت شهادتهما بعد تزكيتهما سراً وعلناً، ثم "حلف المدعي اليمين الشرعي المتوجب عليه شرعاً فعندها حكمنا ثبوت قيمة المبلغ المذكور بذمة المتوفى المزبور وعرفنا المدعى عليه بأنه يلزمك شرعاً دفع ذلك إلى المدعي المرقوم لاعترافك بوضع يدك على مخلفات شقيقك تعريفاً شرعياً..." [٤].

وفي قضية ثالثة ادعى نمر بن مطلق العيد من عرب الصقر على سلامة بن عميرة محمد قائلاً إن "الفرس المحضرة بالمجلس الشرعي هي فرسه ملكه وملك خليل سمعان من الناصرة الغائب عن البلد مشاركة بالنصف" وأنها فقدت منه في عام ١٢٨٤ هـ/١٨٦٧م ووجدها بيد سلامة عميرة، ولدى سؤال القاضي له عن ذلك أجابه إن له بذمة بعض الأشخاص من عرب الصقر ديناً ولدى توجهه إلى مكان إقامة العرب للمطالبة بدينه وجد الفرس مربوطة أمام بيوت العرب "فأخذها على سبيل الوساقة"[٥]، وأنكر أن الفرس ملك

---

(١) سجل ٣٥٥، ٥ شعبان ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٠٣. والمجر الجنزير نقد ذهبي مصري ضرب لأول مرة في بلاد المجر فعرف بهذا الاسم. الكرملي، النقود العربية، ص ١٨٤. وبلغت قيمته خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر نحو ٥٥ قرشاً. سجل شرعي ٣٥١، ١٣ رمضان ١٢٨٢ه/١٨٦٦م، ص١١٧.

(٢) **قرية قطنة:** تقع شمال غرب مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٠٧.

(٣) **المد:** استخدم لكيل الحبوب كالحنطة والسمسم والذرة، ويساوي نحو ٥٠كغم. انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠م، ص٧٣.

(٤) سجل ٣٥٥، ١٧ شعبان ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١١٢.

(٥) **الوساقة:** من الفعل وسق، ووسق الإبل أي طردها فأطاعت، وسميت وسيقة لان طاردها سيجمعها ولا يدعها تنتشر عليه فليحقها الطلب فيردها. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص٣٠٤.

المدعي وشريكه، فطلب من المدعي بينة على ذلك فأحضر شاهدين وقبلت شهادتهما بعد تزكيتهما، وعندئذ طلب القاضي من المدعي حلف يمين الاستظهار المتوجب عليه شرعاً، وبعد حلفه لليمين حكم القاضي بثبوت ملكيته وشريكه للفرس[١]. ويظهر الفارق أيضاً في هذه القضية عن القضيتين السابقتين بأن المدعى عليه أنكر ملكيته المدعي للفرس غير أنه أقر بعدم ملكيته لها.

التحالف:

إذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن أو المبيع أو في مقدار كليهما أو في وصفهما أو في جنسهما يحكم القاضي لمن أقام منهما البينة، وإن أقام كلاهما البينة يحكم لمن أثبت الزيادة منهما، وإن عجز كلاهما عن الإثبات ولم يرض أحدهما بدعوى الآخر فعندئذ يحلّف القاضي كل منهما على دعوى الآخر، إذ أن كليهما مدعياً ومنكراً في آن واحد فلا يستطيع القاضي إجراء الحكم لأن كلاً منهما له صفتان في الدعوى.

ويكون المشتري البادئ باليمين لأن البائع يطالبه بالثمن وهو ينكره، فكان البادئ في الإنكار، أما إذا كان الاختلاف في المبيع فيبدأ بيمين البائع[٢]، إذ إن الخلاف بين الطرفين يكون بوجوه عدة، إما على مقدار الثمن أو على نوع العملة المستخدمة، أو على مقدار البيع، أو على نوع المبيع، ومن الممكن أن يكون الخلاف ثمن المبيع ومقداره.

ومن الأمثلة على القضايا التي تحالف فيها الطرفان لكل منهما الدعوى التي أقامها الخواجة بنيامين بن شمويل السكناجي على عبد الله بن محمود سويلم من قرية شعفاط[٣]، وتتعلق هذه الدعوى بدين للمدعي بذمة المدعى عليه، غير أن المدعى عليه اعترف بجزء من المبلغ المستدان، ولما عجز كل منهما على اثبات دعواه واقامة البينة على ذلك طلبا يمين بعضهما بعضاً، فحلف كل منهما للآخر حلفاً شرعياً وبعد ذلك منعهم من المعارضة لبعضهما"[٤].

بطلان الدعوى:

كان القاضي أحياناً يرد الدعوى ويحكم ببطلانها، وذلك نظراً لمخالفتهما أحكام الشرع وفقاً للمذهب الحنفي أو بناءً على أنظمة الدولة وقوانينها، ويظهر ذلك في الدعاوي المتعلقة بالنزاع على حقوق التصرف بالأراضي، فقد اختلف الفقهاء في تحديد المدة التي تسمع بعدها الدعوى فجعله بعضهم ستاً وثلاثين سنة وبعضهم حددها بثلاث وثلاثين سنة في

---

(١) سجل ٣٥٥، ٣ ربيع الثاني، ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١٤.
(٢) شرح المجلة، م٢، ص١١٥٦.
(٣) **قرية شعفاط:** تقع على مسافة ٥كم شمال القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٨٥.
(٤) سجل ٣٥٥، ٢١٩ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨٥.

حين حددها البعض الآخر بثلاثين سنة[١]. غير أن الدولة العثمانية حددتها بخمس عشرة سنة وذلك بموجب أمر سلطاني نظراً لطول الفترات التي حددها الفقهاء. فإذا ادعى شخص ما على آخر كان يتصرف بأرض لمدة خمس عشرة سنة على مسمع ومرأى من المدعي الذي يدعي بأن تلك الأرض كانت بيده، فلا تسمع دعواه، وجاء ذلك منعاً للتزوير والتحايل، وبذلك يكون مرور الزمان مبنياً على أمرين هما: أمر اجتهادي حدده الفقهاء، وأمر سلطاني يجب على القضاة تطبيقه لأنهم بمقتضاه ممنوعون من سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة دون عذر، ويعد القاضي وكيلاً عن السلطان، والوكيل يستفيد من التصرف من موكله، غير أنه في الأمر الأول لا تسمع الدعوى ولو أمر السلطان بسماعها لأن ذلك مبني على منع الفقهاء، أما في الأمر الثاني فسماع الدعوى أو عدم ذلك مبني على أمر السلطان، إذ يجوز سماع الدعوى بعد مرور خمس عشرة سنة بناءً على أمر سلطاني ولو تركت دون عذر فمن نهى عن سماع الدعوى له الحق أن يأمر بسماعها[٢]. ولعل من بين الأعذار التي يسمح للقاضي النظر بموجبها بقضية مر عليها أكثر من خمس عشرة سنة التغلب والسيطرة على أرض بالقوة والقهر من آخرين، شريطة أن يقدم المدعي بينة كافية تثبت دعواه بذلك.

ومن الأمثلة على رفض القاضي لقضية مر عليها خمس عشرة سنة، تتمثل في الدعوى التي أقامها كل من أحمد بن إسماعيل محيميد بالأصالة عن نفسه ومصطفى ابن حمدان محيميد الوكيل الشرعي عن والده وكلاهما من قرية واد فوكين[٣] عام ١٢٨٥ هـ/١٨٦٨م على كل من محمد بن إبراهيم الدمراوي الأصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن شقيقه عثمان من القرية نفسها، وتتمثل الدعوى بقيام والد المدعى عليهما عام ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م أي قبل عشرين عاماً بوضع يده بالقوة على ما هو مخلّف عن محيميد جد كل من المدعي الأصيل والوكيل "وذلك جميع الحاكورة المشتملة على أشجار تين وجدران ومنافع وحقوق شرعية، وقد تم ذلك بدعم من نظّار ناحية بني عرقوب[٤] آنذاك وهم عثمان اللحام وابن أخيه مصطفى والشيخ عليان النحاليني، وذكر المدعيان أنهما لم يعترضا على تصرف المدعى عليهما بالأرض طول ذلك الفترة ولم يشتكيا عليهما وذلك خوفاً من أبناء اللحام، ولدى سؤال المدعى عليهما عن ذلك اعترفا بوضع يدهما على الأرض منذ عام ١٢٥٥هـ/١٨٥٨م أي منذ ثلاثين سنة بطريق الملك وأن والدهما كان واضعاً يده عليهما من قبلهما بمشاهدة "المدعي الأصيل وبقية ورثة والده والموكل". وذكرا بان المدعيين لم يدعو

---

(١) شرح المجلة، م١، ص٩٨٣.
(٢) المصدر نفسه، م١، ص٩٨٣-٩٨٤.
(٣) **قرية واد فوكين:** تقع إلى الغرب من مدينة بيت لحم. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٤، ص٥٦٦.
(٤) **ناحية بني عرقوب:** إحدى النواحي بجبل الخليل، وتزعمتها أسرة اللحام واتخذت من قرية بيت عطاب مركزاً لها. وتضم الناحية ٢١ قرية هي: بيت عطاب، علار، كفر سوم، واد فوكين، نحالين، الجبعة، بيت نتيف، حوسان، رأس أبو عمار، دير الشيخ، عقورن كسلا، دير الهوى، سفلى، عرتوف، اشوع، صرعا، دير ابان، جراش، بيت جمال، زكريا،: أين أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٢٤٨.

خلال المدة المذكورة ولا مانع شرعي يمنعهم من الدعوى ولم يكن لهم قوة جبرية ولا مساندة من أولاد اللحام لمثل ذلك وهم أقل ضعفاً من المدعين... فلما تأمل الحاكم الشرعي كلام الطرفين وأمعن النظر فيه عرف المدعيان حيث أنهما اعترفا بأن الأرض المذكورة تحت يد وتصرف المدعى عليهما مدى العشرين سنة بمشاهدتهما ولم يدعيا وحيث لم يكن مانع شرعي يمنعهما من الدعوى فدعواهما غير مسموعة شرعاً للمنع السلطاني المنفذ بالعون الرباني بعدم سماع دعوى مضى عليه خمس عشرة سنة قطعاً للأطماع الفاسدة وسد باب التزوير.."[1].

ومهما كانت نتيجة الحكم، فإن هذه الحجة تبين مدى تسلط الزعامات المحلية على الأراضي بطريق القوة والقهر، فقد كانت عائلة اللحام وحليفتها عائلة النحاليني من أشهر العائلات المحلية في منطقة جبل القدس[2]. ويعد عثمان اللحام من أبرز زعماء العائلة وكان يتمتع بسطوة ونفوذ كبير، ووصفه القنصل البريطاني جميس فن James Finn بانه "فلاح خشن ذو رأس يابس"[3]. وقد أشرفت عائلة اللحام على قرى ناحية العرقوب. أما الشيخ عليان النحاليني فقد ارتحل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من قرية نحالين واستقر في قرية بيت عطاب، وتبوأت عائلته مكانة متميزة من خلال امتلاكها أراض في عدد من قرى الناحية، علاوة على مصاهرتها لعائلة اللحام[4]. غير أن مراكز السلطة المحلية أخذت منذ بداية الستينيات من القرن التاسع عشر تزداد ضعفاً، بعد أن تمكنت الدولة العثمانية من تجريد الزعماء المحليين ودمجهم في مراكز السلطة المحلية في الهياكل الإدارية الجديدة[5]. فكان ذلك عاملاً مشجعاً للفلاحين ممن اغتصب أراضيهم بعرض قضاياهم على المحكمة الشرعية مطالبين باستعادة ما انتزع منهم بالقوة على أيدي الشيوخ والزعماء المحليين.

وفي قضية مماثلة ادعى مصطفى بن عودة من أهالي مزارع بني زيد بالوكالة الشرعية عن زوجته مريم بنت محمود على سليمان بن طه من أهالي القرية قائلاً في دعواه أنه منذ ثلاثين سنة وفي عهد إبراهيم باشا توفي محمود بن الشيخ محمود والد زوجته وانحصر إرثه الشرعي بأولاده عبد الله وعيشة ومريم ثم توفى عبد الله وانحصر إرثه الشرعي في شقيقيه المرقومين وابن عمه حمد بن أحمد الهبل بن الشيخ محمد، وقد وضع سليمان طه يده على بيت المتوفى وقام بتجديده وسكن فيه بغير حق، وذكر بأن زوجته مريم لم تدّع عليه بذلك "حيث ما كان أحد من النساء ليطلب الذي ورثه من أبيه حسب عادة

---

(١) سجل ٣٥٥، ١٣ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٤٠.
(٢) شولش، تحولات جذرية، ص٢٢٤.
(٣) المرجع نفسه، ص٢٦٩.
(٤) أمين أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٢٨١.
(٥) شولش، تحولات جذرية، ص٢٣٠.

الفلاحين". وطالب مصطفى عودة بأن يسلم محمود سليمان ما يخص زوجته مريم في بيت أبيها ومقداره عشرة قراريط، غير أن المدعى عليه أنكر بأن البيت المذكور يخص والد مريم بل آل له منذ ثلاثين عاماً شراءً من عبد اللطيف بن أحمد ويتصرف به منذ ذلك الوقت دون معارض أو منازع بمشاهدة الموكلة وبقية الورثة ولم يكن هناك مانع شرعي يمنعهم من الدعوى عليه خلال تلك المدة، فعندئذ أصدر القاضي أمراً برفض الدعوى لأن المدعى عليه تصرف بالبيت لمدة ثلاثين عاماً دون أن يدعي علي أي من ورثة المتوفى ولا يوجد ما يمنعهم من ذلك[1].

ومن الحالات الأخرى التي كان القاضي يرفض فيها إصدار حكم بالدعوى وعدم الاستماع إليها هي أن المدعى عليه سواء أكان أصيلاً أم وكيلاً ليس خصماً للمدعي، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها عبد الوهاب عيسى من قرية بيت سوريك[2] على الشيخ محمد الصالح إبراهيم أبو غوش، وذكر في دعواه بأنه كان يتصرف بمزارعة أرض يوسف بن أحمد الحاج بعد أن دفع ٤٥٠ قرشاً لعبد الرزاق الجمل حيث كانت مزارعة مرهونة له، وأن المدعى عليه وضع يده عليها بالقوة، ولدى سؤال المدعى عليه عن ذلك اعترف بأنه وضع يده على مزارعة تلك الأرض بطريق الرهن من قِبل يوسف الحاج مقابل ١٧٠٠ قرش وبقي يتصرف بها لمدة تسع سنوات، وقد توفي صاحب حق المزارعة يوسف قبل أن يدفع قيمة الرهن، ثم حضر ابن عمه محمد نصّار ودفع له ١٧٠٠ قرش وتسلم مزارعة الأرض ولم يعد للشيخ محمد الصالح أية علاقة بمزارعة الأرض، فعندها "عرفنا المدعي عبد الوهاب حيث الحال كذلك فدعواك المرقومة غير مسموعة شرعاً سيما أن المدعى عليه ليس بخصم شرعي كما شرح تعريفاً شرعياً ومنعنا المدعي من المعارضة للمدعى عليه بخصوص ذلك"[3].

وفي حال إقرار أحد الطرفين ببطلان دعواه وتراجع عنها، كان القاضي يمتنع عن إصدار حكمه، ومثال ذلك في الدعوى التي أقامها إبراهيم بن سلامة على حسين بن محمود بدران وكلاهما من قرية بيت عور التحتا[4] حيث ذكر في دعواه بأن قد اتفق مع فاطمة بنت يوسف بدران الحاضرة المجلس الشرعي أن يتزوجها وقد وافقت فاطمة على ذلك بحضور الشهود، غير أن المدعى عليه يعارضه في ذلك ولدى سؤال المدعى عليه عن ذلك أقر بمعارضته بحجة أنه أيضاً قد طلب فاطمة ليتزوجها ووافقت على ذلك أمام شهود، غير أن

---

(١) سجل ٣٥٥، ١٥ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٧٩.

(٢) **قرية بيت سوريك:** تقع شمال غرب مدينة القدس حيث تشرف على الطريق التي تربط القدس مع السهل الساحلي. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٠٦. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٤٥١.

(٣) سجل ٣٥٥، ٢٩ شعبان ١٢٨٥هـ١٨٦٨م، ص١٢٥.

(٤) **قريـة بيت عور:** تقع غرب رام الله بانحراف قليل نحو الجنوب. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٩٩.

فاطمة أذكرت دعوى المدعى عليه ودعوى المدعي، فطلب القاضي من المدعي البيان الشرعي على دعواه فأحضر الشاهدين اللذين حضرا الاتفاق بينه وبين فاطمة على الزواج وجاءت شهادتهما مطابقة لدعوى المدعي "فعندما أقر المدعى عليه حسين المزبور طائعاً مختاراً أن لا نكاح له على فاطمة المزبورة أصلاً وأن ما ادعاه من الزواج لا أصل له لذلك وأنه مبطل لدعواه"[1].

وتشير السجلات إلى حالات أخرى لم يكن القاضي يصدر أحكاماً فيها، وتتمثل في تلك الدعاوى التي يدخل الوسطاء والمصلحون فيها، محاولين حل الخلاف بين الطرفين قبل أن يصدر القاضي حكماً بذلك، وفي هذه الحالة تتم تبرئة المدعى عليه من القضية ولا ينظر فيها بعد ذلك من قِبل القاضي، ومن الأمثلة على ذلك الدعوى التي أقامتها رقية سليمان الكلوتة على شقيقها شحاده حول ما يخصها من تركة شقيقتها عيشة من أثاث وملابس وحلي وقيمة ذلك الفان وثمانمائة وستة وعشرون قرشاً، واتهمته بأنه وضع يده على هذه المخلفات، غير أن المدعى عليه أذكر ذلك، فطلب منه القاضي بينة تثبت بأن المخلفات ليست لشقيقته المتوفاة، إلا أنه عجز عن ذلك وطلب تحليف شقيقته اليمين الشرعي على دعواها، وقد "طال الخصام والنزاع بينهما فعندها توسط المصلحون بالصلح الجائز شرعاً على أن يدفع المدعى عليه لشقيقته مبلغاً قدره خمسمائة قرش وفي نظير ذلك تبرئ ذمته بهذا الخصوص إبراءً عاماً "[2].

وفي قضية ثانية ادعت نصرة بنت إبراهيم قرة على حسن أحمد حجاج وكلاهما من غزة وذكرت بأن المدعى عليه ضربها على فمها عامداً متعمداً مما أدى إلى سقوط أحد أسنانها، ولذلك فهي تطلب منه أن يدفع "مايتين وخمسين درهم فضة على ديّة السن المذكور"، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك، وبعد أن طال النزاع بينهما توسط المصلحون بين الطرفين على أن يدفع حسن للمدعية خمسماية قرش مقابل إبراء ذمته من دعواها وتقر بأنه "لا حق لها بخصوص ذلك فرضي كل منهما، فدفع المبلغ وقبضته وأقرت أنها أبرأت ذمته من دعواها عليه"[3].

وفي قضية أخرى ادعى حسن بن أبي السعود الدجاني على الخواجة يوحنا بأنه تجاوز في البناء الذي أقامه على سطح الفرن المستحكر من قبله وإنشائه قوساً على زقاق دار المدعي، وبعد الكشف على ذلك من قبل لجنة كلفها القاضي، تبين أن الخواجة يوحنا لم يتجاوز في البناء، وأن إنشاء القوس ليس له ضرر على زقاق دار حسن الدجاني، ويعد ذلك

---

(١) سجل ٣٥٥، ٢١ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨٨.
(٢) سجل ٣٥٥، ١٧ ربيع الأول ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص١١٠.
(٣) سجل ٣٥٥، ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٩.

توسط المصلحون بين الطرفين واتفق بأن يعطي الخواجة يوحنا لحسن الدجاني ثلاثة أذرع طولاً وذراعاً ونصفاً عرضاً من حاكورته لتوسيع دار المدعي[١].

عقد المجلس الشرعي خارج المحكمة:

بالرغم مما هو متعارف عليه في القضاء الشرعي بأن جلسات الحكم كانت تنعقد في المحكمة الشرعية، غير أن القاضي الشرعي كان يسمح أحياناً بعقد المجلس الشرعي خارج المحكمة بحسب الظروف التي تحيط ببعض الدعاوى، فقد كانت بعض القضايا تتطلب الاستماع لكثير من الشهود[٢]، أو لشهادة نساء طاعنات في السن لا يتمكّن من الحضور إلى المحكمة[٣]، أو لكشف عن مكان معين كأرض أو دار متنازع عليها مما يحتاج إلى استكشاف ومعاذية[٤]، وغالباً ما كان السجل الشرعي يوضح ذلك في بداية الحجة، كان يذكر "بعد تحقق عذر شرعي ملموس"[٥] أو "بناءً على تحقق عذر شرعي بالالتماس"[٦].

وعند انعقاد المجلس الشرعي خارج المحكمة كان القاضي ينيب عنه في معظم الأحيان باشكاتب المحكمة أو أحد الكتبة لعقد المجلس ويرافقهما لجنة تتكون من المحضرباشي أو المحضر وأحد الكتبة، وتشير السجلات إلى أعضاء اللجنة بـ "الأمناء المبعوثين"[٧].

وكان المجلس الشرعي يعقد في بعض الأحيان في بيوت الوجهاء والمتنفذين وكبار المسؤولين، فقد عقد مجلساً شرعياً في بيت أحمد راسم أفندي رئيس محكمة تجارة القدس، وحضرت فيه والدته وشقيقته زينب ومحبوبة ووكلتا زهرة خانم بنت أفندي الكنج في بيع

---

(١) سجل ٣٤٢، ١١ جمادى الثانية، ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م، ص٤٠.والذراع المقصودة هنا هي ذراع البز ويبلغ طولها نحو٦٤،٧٧ سم. هنتس، المكاييل والأوزان، ص ٨٦ .

(٢) سجل ٣٧٣، غرة رجب ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص٨٩.

(٣) سجل ٣٧٤، ١٥ صفر ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٨٩.

(٤) سجل ٣٦٠، ١١ شعبان ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٣٦.

(٥) سجل٣٧٨٤، ١٩ صفر ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٧٧.

(٦) سجل ٣٧٩، ١٣ شعبان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٦٩.

(٧) سجل ٣٧٨، ٢٦ شوال ١٣٠٦ هـ/١٨٨٨م، ص١٥٧. سجل ٣٨٢، ٢٧ جمادى الثانية ١٣٠٨ هـ/١٨٩٠م، ص٢٧. سجل ٣٨٣، ٦ صفر ١٣١٣ هـ/١٨٩٥م، ص٣٢٢. والمحضر هو أحد الموظفين في المحكمة الشرعة ويتولى رئاسة المحضرين موظف يعرف باسم المحضر باشي، وتتمثل وظيفة المحضر باحضار المطلوبين للمحكمة بناء على طلب القاضي أو نائب الشرع، ومن وظائفه أيضاً تبليغ قرارات المحكمة للمطلوبين، وارسال الظروف المغلفة إلى من يعينهم القاضي لتزكية الشهود بالسر، والحفاظ على الهدوء والنظام في المحكمة. سجل شرعي ٣٧٤، ٥ جمادى الأولى ١٣٠٤ه/ ١٨٨٦م، ص٧٧. سجل شرعي ٣٧٩، ٢٨ جمادى الأولى ١٣٠٨ه/ ١٨٩٠ م، ص١٥٩.

حصتهما في دار بمدينة اللاذقية[١]. وعقد المجلس الشرعي بدار موسى عمران الخالدي حيث وكلت فيه بهجة المخدرات رقية خانم كريمة محمد بن الحاج يحيى هداية العلم عثمان نوري الخالدي في بيع الحصة التي تخصها بدار بمحلة الواد[٢]. وذكرت حجة ثانية أنه "بناءً على الالتماس أرسل الشرع الشريف مأذوناً في الخصوص الآتي الحاج محمد خورشيد أفندي الشهابي كاتب ثاني المحكمة الشرعية بالقدس الشريف والأمناء المبعوثين معه إلى دار ورثة موسى بدر أفندي الجاعوني الكائنة بالقدس بمحلة الشرف وعقد بأحد بيوتها مجلساً شرعياً حضرت فيه كل من السيدة أمينة والسيدة رابية بنتي موسى أفندي بدر الجاعوني وأقرت واعترفت وأشهدت على نفسها كل واحدة من الحاضرتين أمينة ورابية... أنهن وكّلن وأقمن مقام نفسيهما وعوضاً عن شخصيهما أحمد آغا قوجولي الحاضر معهما بالمجلس الشرعي المعقود في بيع ما هو لهما وجار بملكهما وآيل إلى السيدة أمينة إرثاً عن أبيها موسى أفندي بدر وشقيقتها السيدة خديجة، وآيلٌ إلى رابية إرثاً عن أبيها وأمها زينب وشقيقتها ساجدة وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها أربعة آلاف وواحدوثلاثون سهماً من أصل ثلاثمائة وستة عشر ألف سهم في جميع الدار المحدودة والموصوفة..." [٣].

وأشارت السجلات إلى انعقاد المجلس في الزوايا فقد عقد مجلس شرعي بالزاوية الأدهمية[٤] لضبط تركة شيخها حيث توفى ولا وارث له سوى زوجته[٥]، وعقد المجلس الشرعي بالخانقاه الصلاحية[٦] بمحلة النصارى[٧]. وقد يعقد المجلس الشرعي في دور أومضافات بعض القرى[٨]، فقد عقد مجلس شرعي في عليّة (مضافة) محمد مصطفى الجرن بقرية عابود[٩]. وعقد المجلس الشرعي أيضاً بداخل بيوت الشعر، فتشير إحدى الحجج إلى عقد المجلس الشرعي في بيت الشعر العائد لسلام عبد الله الغوص مختار أول

---

(١) سجل ٣٧٣، ٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٤م، ص١٠.
(٢) سجل ٣٧٤، ١٥ صفر ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٤٦.
(٣) سجل ٣٧٤، ١٧ جمادى الثانية، ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٣٣.
(٤) **الزاوية الأدهمية:** تقع خارج سور البلدة القديمة بالقرب من باب الساهرة، عمّرها الامير منجك نائب الشام نحو سنة ٧٦٠ هـ. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جزأين، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٩٥، ج٢، ص٤٨. كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨١، ص٣٥٥.
(٥) سجل ٣٧٩، ٦ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٥.
(٦) **الخانقاه الصلاحية:** هي أقدم خوانق القدس، حولها صلاح الدين الأيوبي إلى خانقاه سنة ٥٨٣ هـ. وكانت من مراكز الصوفية الكبيرة في القدس، وكان مشيختها من المناصب الدينية الرفيعة في المدينة، العسلي، معاهد العلم، ص٢٣٤.
(٧) سجل ٣٧٩، ١٠ رمضان ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٤٤.
(٨) سجل ٣٨٢، ٢١ ذي الحجة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٦٥.
(٩) سجل ٣٨٣، ٩ شعبان ١٣١٣هـ/١٨٩٥، ص٣٨٧. وتقع قرية عابود على مسافة ٢٢كم شمال غرب رام الله. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٢٨٦ .

قرية أريحا بحضور عشرة أشخاص من عائلة الغوج ووكلوا بسام الغوج بفراغ ما هو لهم وجارٍ بمزارعتهم وتصرفهم وحيازتهم بالأرض الأميرية الواقعة بجدر قرية أريحا[١]، وعقد مجلس شرعي في مصبنة عبد الرحمن حدوته العلم برأس عقبة التكية القدس[٢]، وانعقد مجلس شرعي في حاكورة راغب الحسيني بأريحا[٣].

ولم يقتصر انعقاد المجلس الشرعي خارج المحكمة الشرعية على الأماكن الخاصة بالمسلمين، بل كان يعقد في دور أبناء الطوائف الأخرى وأماكن عبادتهم من أديرة وبطريركيات وكنائسن فأشارت السجلات غلى عقد المجلس الشرعي بدير القطمون حضر فيه جناب ذي الرتبة نيقوريموس بن أخريستو ديمتري العثماني بطريرك الروم بالديار القدسية وتوابعها وملحقاتها[٤].

وعقد المجلس الشرعي في إحدى حجرات بطريركية الروم بالقدس[٥]،وعقد مجلس شرعي بإحدى الغرف على سطح كنيسة الروم بقرية عابود[٦]، وفي حاكورة نخلة قرط الرومي بباب العامود[٧]. وفي البستان الكائن أمام دار حنا فروتكر مدير شعبة البنك العثماني بباب العامود[٨]. أما بالنسبة لليهود فقد انعقد المجلس الشرعي في دار هرنش بن يعقوب من طائفة البرو شيم[٩].وفيما يتعلق بالأجانب، فقد أشارت السجلات إلى انعقاد المجلس الشرعي في دار القنصل الأمريكي في القدس وكص بن توماس بن وليم[١٠].

وأشارت السجلات إلى ترؤس القاضي أحياناً المجلس الشرعي الذي ينعقد خارج المحكمة الشرعية وإن كان في حالات نادرة، فقد عقد القاضي الشرعي مجلساً شرعياً بالمدرسة الأمينية بالقدس التي كانت في الوقت نفسه سكناً للشيخ محمد أسعد الحسيني المفتي الشافعي بالمدينة، وإمام المسجد الأقصى، وذلك لتسجيل وقفيته[١١]. ويبدو أن ذلك جاء تقديراً واحتراماً للمفتي.

---

(١) سجل ٣٧٨، ٢٣ رجب ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٣٧.
(٢) سجل ٣٧٨، ٤ ذي الحجة ١٣٠٥هـ/١٨٨٣م، ص٦١.
(٣) سجل ٣٨٣، ٩ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٢م، ص١٤٧.
(٤) سجل ٣٣٩، ٢٣ رمضان ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٢٤.
(٥) سجل ٣٧٤، ٢ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٧٢.
(٦) سجل ٣٨٣، ١١ شعبان ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٩١.
(٧) سجل ٣٧٨، ١٩ صفر ١٣٠٦هـ/١٨٨٤م، ص٧٧.
(٨) سجل ٣٧٩، ١٣ شعبان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٦٩.
(٩) سجل ١٧٤، ١٩ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٩٩.
(١٠) سجل ٣٨٣٩، ٤ شعبان ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ص٢٦٩.
(١١) سجل ٣٧٤، ١٩٣ شعبان ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، ص٩٩. وتقع المدرسة الأمينية بباب شرف الأنبياء، أوقفها الصاحب أمين الدين عبدالله عام ٧٣٠ه/١٣٣٠م في عهد الناصر محمد بن قلاوون. مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ٢ج، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٩٥، ج٢، ص ٣٩. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف، ١٩٦١، ص٢٤٥ .

الخـاتمـة:

وهكذا يتضح في خاتمة هذه الدراسة مدى حرص القاضي الشرعي على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمذهب الحنفي بهدف إقامة العدل وتطبيق العدالة بين الأهالي من مختلف الطوائف الدينية في مدينة القدس وجوارها، إذ لم يكن يأخذ شهادة الشهود ولو تطابقت شهاداتهم مع دعوى المدعي بل يلجأ إلى تزكيتهم سراً من قِبل أشخاص معروفين في مناطقهمن ومن ثم تزكيتهم علناً. فكانت التزكية وتطابق أقوال الشهود سنداً يرتكز عليه القاضي الشرعي في إصدار حكمه في القضية.

ولعل تحليف المدعى عليه اليمين يعد آخر وسيلة يلجأ إليها القاضي بناء على طلب المدعي عندما يعجز المدعي عن إقامة البينة الشعرية على دعواه لإثباتها، غير أن اليمين لم تنحصر في المدعى عليه فقط بل كان القاضي يطلب من المدعي أيضاً في حالات معينة حلف اليمين.

وأخيراً فقد ظهر أثر التنظيمات العثمانية الجديدة بشكل واضح، إذ استند القاضي في أحكامه إلى القواعد الفقهية التي اشتملت عليها مجلة الأحكام العدلية.

المبحث الرابع

الجهاز الإداري للمحكمة الشرعية بالقدس

١٢٦٧- ١٣١٨هـ/١٨٥٠- ١٩٠٠م

دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية[*]

(*) مجلة أبحاث جامعة اليرموك، جامعة اليرموك، مجلد ٢٤، العدد٣، ٢٠٠٨.

المقدمة

تعد السلطة القضائية من أهم السلطات الثلاث في الدولة، فمن خلالها تصان الحقوق وينشر العدل بين الناس. وقد خضع الجهاز القضائي العثماني لإشراف شيخ الإسلام وقاضيي عسكر الروملي والأناضول، واستنبطت السلطات القضائية في الدولة مصادرها التشريعية من القرآن الكريم والسنة النبوية باعتبارهما المصدرين الرئيسيين في التشريع الإسلامي، واعتمدت أيضاً على المصادر الفقهية وبخاصة الحنفية منها نظراً لاعتماد الدولة المذهب الحنفي مذهباً رسمياً لها، إضافة إلى الفرمانات والأوامر السلطانية والقوانين والأنظمة التي كانت تشرعها الدولة من حين إلى أخر.

واهتمت الدولة العثمانية خلال فترة التنظيمات اهتماماً كبيراً بالقضاء الشرعي، تمثل بإصدارها للعديد من الأنظمة الرامية إلى تنظيم الجهاز القضائي الجديد وضمان حسن سير القضاء الشرعي في مختلف ولاياتها.

وتعد المحكمة الشرعية أو مجلس الشرع الشريف كما كانت تشير إليها السجلات الشرعية المرجع الرئيسي الذي تولى النظر في الخلافات والنزاعات بين الأهالي. وقد تشكلت من جهاز إداري اشتمل على مجموعة من الوظائف الإدارية.

١- القاضي:

يترأس القاضي المحكمة الشرعية وكان يدعى أحياناً بـ "الحاكم الشرعي"[١]. ويجري تعيينه بفرمان سلطاني بناءً على ترشيح من قبل شيخ الإسلام في استانبول، حيث كان يرشح للسلطان تعيين القضاة الكبار في المدن والمراكز الكبرى كالقدس ومكة والمدينة نظراً لمكانتهن الدينية، ودمشق والقاهرة باعتبارهما عاصمتي الخلافة الإسلامية سابقاً، ويلقب هؤلاء القضاة بلقب المنلا أو الملا[٢].

وبلغ عدد القضاة من درجة الملا سبعاً وعشرين ملاً، واعتبر السبعة عشر الأوائل منهم من ذوي الدرجات العليا، والعشرة الآخرون من الدرجات الأقل، وكان قاضي العسكر وقاضي استانبول يمثلون الدرجات الثلاث الأولى ويليهم قاضيا مكة والمدنية، أما الدرجة الخامسة فتشتمل على قاضي العاصمتين السابقتين للدولة العثمانية بورصه وأدرنة وقاضي

---

(١) انظر على سبيل المثال: سجل ٣٥٠، ١٩ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٣٨.

(٢) عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦، مصر، دار الجيل، ١٩٦٢، ص٥٢. عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤، مصر، دار المعارف، ١٩٦٩، ص١١١ والمنلا أو الملا تحريف لكلمة مولى العربية ومعناها السيد، وأعيد تحريفها في أفريقيا الشمالية فصارت مولاي، وصارت الكلمة نفسها تشير إلى معان أخرى في اللغة التركية وتلفظ منلا. انظر: هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، جزءان، ترجمة عبد المجيد القيسي، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧، ج١، ص١٠٤.

عاصمتي الخلافة الإسلامية السابقتين وهما دمشق والقاهرة، وفي الدرجة السادسة يندرج قضاة ضواحي استانبول الثلاث اسكي دار وقلطه وأيوب ومعهم قضاة القدس وحلب وسلانيك ويني شهر وسمرنة[١]. وبذلك يكون قاضي القدس الشرعي من بين القضاة الهامين في الدولة العثمانية وان أدرج في الدرجة السادسة من المولوية.

وينبغي أن يكون القاضي حكيماً فهيماً مستقيماً وأميناً، عالماً بالمسائل الفقهية وواقفاً عليها وعلى أصول المحاكمة، وقادراً على حسم الدعاوى والفصل فيها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية[٢].

وكان قاضي القدس غالباً من أصل تركي على المذهب الحنفي وهو المذهب الرسمي للدولة، ووجد إلى جانبه نواب قضاة من أصول محلية على المذاهب السنية الأخرى وبخاصة المذهب الشافعي وذلك لأن معظم الأهالي في بيت المقدس من أتباع هذا المذهب، وكان هؤلاء القضاة يقضون وفقاً لمذهبهم فيما يعرض عليهم من قضايا ولكن بإذن من القاضي الحنفي، كما كانوا يستمرون في وظائفهم بعد عزل القاضي الحنفي نظراً لكونهم من أصول محلية وبخاصة من عائلة الخالدي المقدسية[٣].

ويشار عادة إلى اسم القاضي لدى افتتاحية السجل الشرعي علماً أن صيغة افتتاحية السجلات لم تكن موحدة ومن الأمثلة، على ذلك:

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فهذا سجل لطيف اتخذ لقيد الفرمانات العليّة الملوكانية والبراءات الشريفة السلطانية والأوامر السنية التي ستصدر في زمن أعلم العلماء العظام صدر صدور الموالي الفخام خادم شريعة جده سيد الأنام مولانا وسيدنا الهمام السيد محمد روحي أفندي بن حضرة سيدنا زين العابدين أفندي الحسيني القاضي بمقدس الأراضي وذلك من أوائل شهر رجب الفرد لسنة ثمانين ومايتين وألف من هجرة من له العز والشرف صلى الله تعالى عليه وسلم"[٤].

ختم القاضي

---

(١) جب، المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ص١٠٧.
(٢) سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، مجلدين، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت،م٢، ص١١٦٤.
(٣) زياد عبد العزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥-١٢٤٥هـ/١٨٠٠-١٨٣٠م، عمان، منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦، ص٥٢.
(٤) سجل ٣٤٨، الافتتاحية، ويغطي هذا السجل سنوات متقطعة خلال الفترة ما بين ١٢٨٠-١٢٩٠هـ/١٨٦٣-١٢٩٠هـ/١٨٦٣-١٨٧٣م.

ونجد صيغة مختلفة عن الصيغة السابقة، فضلاً عن إشارتها إلى نائب القاضي فمثلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا فتاح يا عليم يا رزاق يا كريم

"الحمد لله الذي جعل العلما ورثة الأنبيا والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاصفيا وعلى آله وأصحابه النجبا وسلم تسليما. أما بعد فهذا سجل لطيف اتخذ لقيد الصكوك الشرعية والسندات القطعية والأوامر العلية والحجج المرعية التي ستقع في زمن أعلم العلما صدر أساطين الفضلا العالم الكبير العامل النحرير محرر دقائق الفقه والتفسير مقرر قواعدهما أحسن تقرير أقضى قضاة الإسلام أولى ولاة الأنام بدر سما الموالي العظام سيدنا ومولانا أيوب أفندي زاده حمد الله رأفت أفندي القاضي بالقدس الشريف وما ضم إليه وأضيف وذلك على يد جناب نائبه المنصوب من جانبه عمدة الموالي العظام خالدي زاده السيد محمد علي أفندي وفقهما الله لمرضاته وأجرا على يديهما الخير بمنه وكرمه وسبحانه وذلك من غرة شهر ربيع الأنور سنة ثمان وسبعين ومايتين وألف"(١).

ختم القاضي

وفي صيغة ثالثة مختلفة أيضاً لم يرد ذكر نائب القاضي، وهذا ما يظهر من افتتاحية السجل التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد فقد اتخذ هذا السجل لقيد السندات الشرعية والإعلانات والدفاتر المرعية التي ستقع في زمن أعلم العلما أفضل الفضلا كشاف المشكلات الدينية حلاّل المعضلات اليقينية مميز الحلال عن الحرام أقضى قضاة الإسلام صدر أساطين الموالي العظام سيدنا ومولانا حمد الله رأفت أفندي زاده السيد أحمد عطا الله أفندي المولى خلافة بمدينة القدس الشريف وذلك من غرة شهر رمضان المبارك سننة واحد وثلثماية وألف من هجرة من له العز والشرف"(٢).

ختم القاضي

واتخذت المحكمة الشرعية في القدس من المدرسة التنكزية مقراً لها، وتقع بخط باب السلسلة في الجهة الغربية من الحرم، ولها بابان، باب شرقي مطل على ساحة الحرم،

---

(١) سجل ٣٤٥، الافتتاحية، ويغطي هذا السجل الفترة ما بين ١٢٧٨-١٢٧٩هـ/١٨٦١-١٨٦٢م.

(٢) سجل ٣٧٣، الافتتاحية، ويغطي هذا السجل الفترة ما بين ١٣٠١-١٣٠٣هـ/١٨٨٣-١٨٨٤م.

وباب شمالي خارج الحرم على يمين الخارج من باب السلسلة ولها شباكان في الرواق الكائن بين باب السلسلة وباب المغاربة، وفي آخر الرواق يوجد باب يصعد منه إلى أعلى المدرسة(١).

كانت صلاحيات القاضي الشرعي واسعة، اشتملت على النظر بالأحوال الشخصية والقضايا الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والدينية، غير أن هذه الصلاحيات أخذت تتقلص بعد صدور التنظيمات العثمانية وتشكيل المحاكم النظامية والقضاء النظامي، فأصبحت القضايا الجزائية والحقوقية من صلاحيات المحاكم النظامية، واقتصر القضاء الشرعي على النظر بقضايا الأحوال الشخصية والأوقاف، غير أن واقع الحال كان عكس ذلك، فمن خلال استعراض الكثير من الحجج الشرعية وبخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر أي بعد تشكيل المحاكم النظامية ومباشرتها العمل، رفعت للمحاكم الشرعية الكثير من القضايا التي عهد النظر بها للمحاكم النظامية أو دوائر الطابو العثمانية، كبيع العقارات وشرائها(٢) والخلافات المتعلقة بالأراضي وحقوق التصرف والفراغ والرهن، والإيجار(٣) فضلاً عن الكثير من القضايا الجنائية كالسرقات(٤) والقتل(٥)، والخصومات بين

---

(١) تُنسب المدرسة التنكزية إلى الأمير تنكز بن عبد الله نائب دمشق الذي بناها عام ٧٢٩هـ/١٣٢٨م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. انظر: مجير الدين الحنبلي (ت٩٢٨هـ/١٥٢١م) ، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ٢ج، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٩٥، ج٢، ص٣٥.
عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس، مطبعة المعارف، ١٩٦١، ص٢٤٥.

(٢) ومن الأمثلة على ذلك "حضر سليمان بن سالم بن سليمان ... وأقر واعترف ... أنه وكّل ... سالم بن عيسى بن حنا في بيع وفراغ ما هو له وجارٍ بملكه ومزارعته وذلك جميع الأرض...". سجل ٣٨٦، ٧ رمضان ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٣٨٥.

(٣) ويظهر ذلك في الحجة التالية: "ادعى أسعد بن محمد ... على خليل بن مصطفى بن سليمان ... وقال في تقرير دعواه عليه أنه منذ ست سنوات تقدمت على تاريخه دفع لوالدي المدعى عليه هذا ... ستمائة قرش ... وقد أرهن مصطفى عنده على ذلك جميع الأراضي ... وهو استرهن منه ذلك على المبلغ المذكور...". سجل ٣٥٣، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٦٩. وفي حجة ثانية "استدان عطا الله حمودة من زوجته حليمة ٢٠٠ قرش وأرهن عندها كرم زيتون...". سجل ٣٦١، ٢١ شوال ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص٥١.

(٤) ومن الأمثلة على ذلك: "ادعى مطلق بن سليمان بن راشد من عرب العجارمة التابعة لمتصرفية البلقاء الموجودة بالقدس بطريق المسافرة على محمد بن الحاج أحمد من قرية دورا قضاء الخليل... وقال في تقرير دعواه عليه أن الجمل الأبيض المحضر بالمجلس الشرعي ملكي... وأنه من مدة سنتين فُقِدَ مني والآن وجدته عند المدعى عليه ...". سجل ٣٥٨، ٨ رجب ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٣١.

(٥) ومن الأمثلة على ذلك: "ادعى سليمان بن خليل صلاح الدين ... على حليمة بنت مصطفى خليل ... وقال في دعواه عليها ... تشاجرت المدعى عليها مع واحدة تُسمى صفية بنت عايش... وضربت المدعى عليها المرقومة صفية المذكورة بحجرين أحدهما أصاب صفية والثاني أصاب ولده سالم... وقد مات متأثراً بذلك...". سجل ٣٥٤، ٩ محرم ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٢٤٧.

الأهالي[١]، إضافة إلى القضايا التي تخص أبناء الطوائف المسيحية واليهودية التي يفترض أن يبت فيها في المحاكم الدينية لهذه الطوائف[٢].

وتذكر سجلات محكمة القدس الشرعية العديد من قضايا الأحوال الشخصية التي كانت تعد من الاختصاصات والمهام التي أوكلت للقاضي الشرعي، منها تقدير النفقات الشرعية وزيادتها بعد أن يتحقق عنده عدم كفاية النفقة الأصلية ذلك بعد أن يخبر بذلك "الثقاة الموحدين[٣] وإذا كان الزوج غائباً وله حصة في وقف معين فيقرر القاضي نفقة للزوجة من حصة زوجها بالوقف[٤]، وتعيين القيميين الشرعيين على الغائبين للإشراف على ممتلكاتهم لحين عودتهم[٥]، وتنصيب الأوصياء على القاصرين[٦]، إضافة إلى تنصيب الأوصياء على الأيتام شريطة أن يكون الوصي "صاحب أمانة ومقتدر على أمور الوصاية"[٧].

ويقوم القاضي أيضاً بإجراء عقود الزواج، وينوب عنه خارج المحكمة في عقد النكاح أحد كتبة المحكمة[٨]. أما في القرى فينوب عنه إمام القرية وخطيبها[١]، وأحياناً معلم

---

(١) ويظهر ذلك في الدعوى التالية: "ادعى أحمد بن عبد الله بن سحويل ... الأصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن ابن عمه عبد الله بن يوسف... على حسن بن محمد سمور ... وقال في دعواه عليه أن له ولابن عمه بذمة المدعى عليه المزبور وبذمة شقيقه مصطفى مبلغاً قدره ألف وتسعماية قرش بطريق الدين الشرعي وذلك ثمن زيت وأن المدعى عليه وشقيقه متكافلان ومتضامنان بعضهما بعضاً..." سجل ٣٥٤، ١٠ رجب ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٢٩.

(٢) ويظهر ذلك في الدعوى التالية: "ادعى يوسف بن داود بن يوسف على حاييم بن شلومو بن حاييم الموسويين ... قائلاً في تقرير دعواه عليه أنه بتاريخ ... قد حوّله جريس بن إلياس الرومي على المدعى عليه بمبلغ مائة وخمسة وثلاثين قرشاً بنظير ما له عليه ديناً...". سجل ٣٥٨، ٢٥ شعبان ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٤٦؛ وفي حجة ثانية: "حضر لمجلس الشرع الشريف ... حنا بن الياس يعقوب اللاتيني... وادعى على اسبير بن الخوري سابا... وقال في تقرير دعواه عليه ... أن لوالدي الياس المتوفى منذ خمسة أشهر بذمة هذا المدعى عليه مبلغاً قدره مائتان وأربعة وعشرون قرشاً ديناً من جهة القرض...". سجل ٣٨٦، ٩ شعبان ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٣١٥.

(٣) سجل ٣٤٣، ٧ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٦٤.

(٤) سجل ٣٥٤، ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٣٦.

(٥) سجل ٣٦٣، ١٦ محرم ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٨٢.

(٦) سجل ٣٥٤، ١١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٤٤.

(٧) سجل ٣٦٧، ٢٧ شوال ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، ص١٤٠.

(٨) ويظهر ذلك في الحجة التالية: "إلى الحاج محمد خورشيد أفندي الشهابي كاتب ثاني المحكمة الشرعية بالقدس الشريف
بعد السلام ننهي إليك أنه بناءً على المضبطة المعطية من طرف هيئة مجلس العسكرية الضبطية بالقدس الشريف المحالة من مقام قومندان باشا عساكر قدس شريف بإجراء عقد النكاح الآتي... أن السيد عبد الله أحد نفرات عساكر التحصيل بقضاء الخليل بن السيد وهبة عبد الله وهبة من باب حطة، راغب نكاح السيدة زلفة بنت السيد علي بن السيد محمد الداودي من أهالي القدس البكر البالغ على مهر معجل ...
=

الأولاد فيها[٢]، ويقر أيضاً وقوعات الطلاق والمخالعة[٣]، وضبط التركات وتحريرها[٤] وتعيين متولي الأوقاف ونظارها حسب شروط الواقف[٥]، وقد عين القاضي أكثر من متولي في أماكن مختلفة، وقد يشغل المتولي أكثر من وظيفة في أماكن مختلفة، ويظهر ذلك في الحجة التالية: **"قرر مولانا الحاكم الشرعي حاملي هذا الكتاب الشرعي وناقلي ذا الخطاب المستطاب المعتبر المرعي كل واحد من السيد راغب أفندي وأخيه السيد محمد أفندي ولدي السيد أحمد بن خليل بن أحمد الفتياني في وظيفة التولية والنظارة على الرباط المنصوري[٦] وفي وظيفة ربع التولية وثمن النظارة على أوقاف المدرسة الجوهرية[٧] وفي ثلثي وظيفة التولية وثلثي وظيفة النظارة على أوقاف المدرسة العثمانية[٨].. وفي ثلثي وظيفة النيابة والنظر على المدرسة المرقومة وفي ثلثي وظيفة المشيخة على**

فليصر إجراء عقد النكاح بينهما بحضور الشهود والعدول مع رضا الطرفين". سجل ٣٨٣، ٢٠ ربيع الأول ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣٨.

(١) ومن الأمثلة على ذلك:
"إلى الشيخ محمد إسماعيل إمام قرية عين كارم،
بعد السلام ننهي إليك أن مصطفى بن يوسف بن أحمد منون راغب زواج البكر البالغ فاطمة بنت أحمد بن علي منون كلاهما من قرية عين كارم المذكورة على مهر معجل قدره ثلاثة آلاف قرش ومؤجل قدره خمسماية قرش بناءً عليه إذا لم يكن مانع شرعي فليصر إجراء عقد النكاح بينهما بحضور الشهود العدول مع رضا الطرفين والسلام". سجل ٣٨٣، ١٣ رجب ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٥٩.

(٢) ومن الأمثلة على ذلك:
"إلى الشيخ عبد الفتاح أفندي عبد القادر مؤدب الأطفال في قرية سلواد
بعد السلام ننهي إليك أن محمد بن حسن بن محمد اغريب راغب زواج البكر الصغيرة خديجة بنت أحمد خليل اغريب كلاهما من أهالي قرية سلواد المذكورة على مهر معجل قدره ألفا قرش ومؤجل قدره ألف قرش...". سجل ٣٨٣، ٢٧ شوال ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٨٨.

(٣) سجل ٣٧٣، ٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١٢.

(٤) سجل ٣٧٤، ١٢ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص٤٤.

(٥) سجل ٣٤٠، أوائل محرم ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م، ص١٧١.

(٦) ويقع في الجهة الغربية للحرم، أوقفه الملك المنصور قلاوون سنة ٦٧٩هـ/١٢٨٠م، الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٧٩.

(٧) تقع المدرسة الجوهرية بالقرب من باب الحديد، وقد أنشأها جوهر القنقباي الخازندار سنة ٨٤٤هـ/١٤٤٠م في عهد السلطان سيف الدين جقمق، الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٧، العارف، المفصل، ص٢٥٤.

(٨) تقع المدرسة العثمانية في الجهة الغربية من الحرم، أوقفتها الأميرة أصفهان شاه خاتون سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٧م في عهد السلطان الأشرف برسباي. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٦. العارف، المفصل، ص٢٥٤.

المدرسة الأرغونية[١] وفي ثلثي وظيفة التولية على أوقاف المدرسة الخاتونية[٢] عوضاً عن متصرف ذلك جدها السيد أحمد أفندي الفتياني بحكم وفاته..." [٣].

ويلاحظ أن تسجيل الأوقاف في المحكمة الشرعية لم يقتصر فقط على الأوقاف الإسلامية، بل كان يسجل فيها الأوقاف المسيحية[٤] واليهودية[٥].

ومن المهام التي قام بها القاضي الشرعي إقرار تسجيل الوكالات الشرعية، سواء أكانت فردية حيث يتوكل شخص على آخر دون أن يشترط في ذلك القرابة أو الدين، فقد "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف بمحكمة القدس الشرعية الرجل العاقل أحمد بن آغا قرة جولي مختار محلة باب حطة[٦] الوكيل الشرعي المسجل في الدعوى الآتي ذكرها فيه والقبض عن المرأة العاقلة البالغة ماريا بنت سيمون بن إبراهيم لوزنتال الاسبانية من سكان القدس....." [٧]. وقد تكون الوكالة جماعية حيث يتوكل شخص عن مجموعة فمثلاً "حضرت كل من النسوة ساره وحلوه وحليمة... واعترفن أنهن وكلن... عيسى أفندي صافية اللاتيني...." [٨].

---

(١) تقع المدرسة الأرغونية في الجهة الغربية من الحرم، بدأ في إنشائها الأمير أرغون الكاملي نائب الشام وتوفي قبل إتمامها، فتولى عمارتها من بعده الأمير ركن الدين بيبرس عام ٧٥٩هـ/١٣٥٧م. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٦. العارف، المفصل، ص٢٤٧.

(٢) تقع المدرسة الخاتونية غربي الحرم إلى الشمال من باب القطانين وقد أوقفتها أغل خاتون بنت شمس الدين سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م في عهد السلطان الناصر حسن. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٧. العارف، المفصل، ص٢٥٥.

(٣) سجل ٣٤٣، ٣ ذي القعدة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٤٢.

(٤) ويظهر ذلك في وقفية بطريرك الروم بالقدس نيقوديموس خريستون ديمتري المشتملة على: "جميع الدار القائمة البنا ... المشتملة على علوي وسفلي ومنافع ... على فقراء رهبان دير الروم بالقدس وتوابعه وملحقاته والقادمين إليه ...". سجل ٣٨٦، ٦ شوال ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٥٢ كما يظهر في وقفية الراهب بغوص مقصود الدمشقي المشتملة على خلو دار وثلاثة دكاكين وفرن وقد أوقفها على فقراء رهبان الأرمن بالقدس. سجل ٣٧٣، ٢٨ صفر ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١١٠.

(٥) ومن الأمثلة على ذلك: وقف كل من يعقوب بن موسى يعقوب كوهين وشمويل بن حاييم بن يهود وروفائيل بن شلمون بن إبراهيم مثالثة بينهم "جميع الدار بمحلة اليهود المشتملة على سبعة بيوت وبئر ماء وساحة سماوية ... وعينوا بكتاب الوقف أمور التولية إلى كل واحد من الحاخامين ... وشرطوا بأن لهم حق الإدخال والإخراج في أمر التولية ...". سجل ٣٨٣، ٢٩ شوال ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٤٠.

(٦) محلة باب حطة: وتُعد أكبر محلات القدس، تقع بين الحرم القدسي وسور المدينة من الجهة الشمالية. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٢؛ المدني، القدس وجوارها ١٨٠٠-١٨٣٠م، ص٣٠٦.

(٧) سجل ٣٧٩، ٢٣ رجب ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٦.

(٨) سجل ٣٧٤، ١٨ محرم، ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٤٤.

ويقوم القاضي أيضاً بتعيين الأئمة والمدرسين وشيوخ المدارس، فقد عين صالح الحسيني على وظيفة مشيخة المدرسة الحجرجية[1] التابعة لأوقاف خاصكي سلطان[2] نظراً لإشغار مشيختها وانحلالها بحكم وفاة شيخها السابق[3].

ويشير السجل الشرعي إلى أن القاضي كان في بعض الأحيان يخرج بنفسه لمعاينة الحدث والتحقيق في ذلك، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها خليل الخالدي عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م الوكيل الشرعي عن زوجته محبوبة بنت محمد حسين الخالدي على مدير عموم أوقاف القدس، وقد جاء في الدعوى "أنه من الجاري في وقف موكلتي جميع الحصة الشائعة وقدرها النصف اثني عشر قيراط في جميع الفرن الكائن سفل الدار الجارية بوقف الصخرة المشرفة النافذة مدخنة الفرن من ساحة الدار المذكورة وأن جناب مدير الأوقاف متعاطي بإنشاء بيت في ساحة الدار على سطح الفرن وبذلك يحصل الضرر البين للفرن لعدم نفاذ دخان الفرن حينئذ ما لم يصر إخراج المدخنة من كلين البيت" ولدى سؤال القاضي مدير الأوقاف عن ذلك أجاب بأنه يعمل على إنشاء البيت وأن مراده إغلاق المدخنة وعدم إخراجها من الكلين، عندئذ توجه القاضي وبرفقته مفتي القدس مصطفى الحسيني[4]

---

(١) **المدرسة الحجرجية:** لم يرد حولها إشارات سوى ما ذكره العسلي بأنها كانت تقع في عقبة الست، انظر: كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨١، ص٢٩١.

(٢) تُنسب أوقاف خاصكي سلطان وتُعرف أيضاً باسم العمارة العامرة إلى خاصكي سلطان زوجة السلطان سليمان القانوني ٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م. وكانت من قبل جارية له واسمها الرسمي خرم ويسميها المؤلفون الغربيون روكسلانة Roxelane أو روسلانة، وهي روسية الأصل، وكان لها نفوذ كبير على السلطان، وأقامت منشآت كثيرة في استانبول وأدرنة ومكة والقدس. وتوفيت عام ٩٦٦ هـ/١٥٥٦م. وتشتمل وقفيتها بالقدس على أربع منشآت هي: مسجد وخان واسع وعمارة كبيرة تحتوي على مطبخ لإطعام الفقراء و٥٥ حجرة لإقامة الدراويش والصلحاء. وأوقفت عليها منشآت عديدة اشتملت على ٣٠ قرية ومزرعة. وتقع تكية خاصكي سلطان داخل سور المدينة على مسافة نحو ١٥٠ متراً غرب الحرم القدسي. كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ٣ مجلدات، عمان، مطبعة التوفيق، ١٩٨٣م، م١، ص١٢٥-١٤٤؛ وهناك دراسة قيمة لهذه الوقفية للباحث غسان محيبش بعنوان "وقفية خاصكي سلطان في بيت المقدس دراسة وتحليل"، وقد نال عليها درجة الدكتوراه من قسم التاريخ بجامعة عين شمس عام ٢٠٠٥م.

(٣) سجل ٣٥٣، ٩ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص١٧٩.

(٤) وهو مصطفى بن طاهر الحسيني، جد الحاج محمد أمين الحسيني، كان والده طاهر أفندي من أبرز علماء القدس، ورث منصب الإفتاء عن عمه حسن أفندي، وشغله بلا انقطاع حتى بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وكان موقف طاهر وابن عمه عمر أفندي النقيب معارضاً للاحتلال المصري وسياسته في القدس، وقد يكون ذلك من أسباب نقل الإفتاء إلى مصطفى بالوكالة أولاً ثم رسمياً بعد ثورة عام ١٢٥٠ هـ/١٨٣٤م. وبعد عودة الحكم العثماني إلى القدس سافر والده طاهر أفندي إلى الآستانة واستقر فيها، وضمن لابنه مصطفى الإفتاء ما عدا فترات قصيرة تقلدها آخرون من علماء القدس، و =

للموقع فتبين لهم أنه "إذا صار نفاذ المدخنة من كلين البيت لا يتضرر الفرن ولا الدار ولا مانع من إخراجها وإنفاذ الدخان من الكلين"، فعندئذ حكم القاضي بإنفاذ المدخنة من كلين البيت[١].

أما فيما يتعلق برواتب القضاة، فلا يوجد إشارات في السجلات الشرعية تبين رواتب القضاة أو أي من موظفي المحكمة الشرعية، غير أن نظام الحكام الشرعيين الصادر عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م حدد رواتب قضاة الشرع وفقاً لتصنيفهم إلى خمسة أصناف، فكان راتب الصنف الأول يبلغ ٥٠٠٠ قرش فما فوق شهرياً، أما الصنف الثاني فيتراوح راتبه ما بين ٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ قرش شهرياً، ويتراوح راتب الصنف الثالث ما بين ٣٠٠٠-٤٠٠٠ قرش شهرياً، في حين كان راتب الصنف الرابع يتراوح ما بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ قرش شهرياً، وأخيراً كان راتب الصنف الخامس أقل من ٢٠٠٠ قرش شهرياً[٢]. وكان قاضي القدس من الصنف الأول وهذا يعني بأن راتبه لم يكن يقل عن ٥٠٠٠ قرش شهرياً وربما كان أكثر من ذلك.

ويبين الجدول التالي أسماء بعض من تولى القضاء الشرعي في محكمة القدس الشرعية والسنوات التي عملوا فيها:

اسم القاضي	السنة
إبراهيم خليل أفندي	١٢٦٧هـ/١٨٥٠م
إبراهيم خليل/سليمان رأفت	١٢٦٨هـ/١٨٥١م
أحمد الأسعد	١٢٦٩هـ/١٨٥٢م
أحمد عارف حكمت	١٢٧٠هـ/١٨٥٣م
محمد عزيز كتاني	١٢٧٤هـ/١٨٥٧م
محمد صادق	١٢٧٦هـ/١٨٥٩
حمد الله رأفت أيوب	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
أحمد راقم شهرلي	١٢٧٩هـ/١٨٦٢
محمد روحي زين العابدين	١٢٨٠هـ/١٨٦٣م
حافظ مصطفى وهبه	١٢٨٣هـ/١٨٦٦
مصطفى زكي المفتي	١٢٨٧هـ/١٨٧٠م
محمد خير الله	١٢٨٩هـ/١٨٧٢م
محمد خير الدين عرياني	١٢٩٢هـ/١٨٧٥م

=

توفى مصطفى الحسيني عام ١٢٨٢ هـ/١٨٦٥م. انظر: عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥، ص١١٧.

(١) سجل ٣٤٦، أوائل رجب ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١١٧.

(٢) الدستور، جزءان، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، بيروت، المطبعة الأدبية، ١٨٨٣، ج١، ص٦٤٣.

محمد أسعد مير	١٣٠١هـ/١٨٨٣م
محمد فيضي عبد الحميد	١٣٠٣هـ/١٨٨٥م
محمد سامح	١٣٠٦هـ/١٨٨٨م
محمود إبراهيم	١٣٠٩هـ/١٨٩١م

٢- نائب الشرع:

يعين النائب من قبل القاضي على أن يتولى القضاء وفقاً للمذهب الحنفي و في المحكمة التي يعينها القاضي له[١]، علماً بأن المذاهب الأخرى كان مسموحاً بها، ولم تكن نيابة الشرع حصراً بالمذهب الحنفي، وينوب النائب عن القاضي في فرض الأحكام الشرعية في المحاكم الشرعية بالألوية والأقضية التابعة لأشراف القاضي في القدس، ويتضح ذلك من القرار التالي الذي أصدره قاضي محكمة القدس الشرعية:

"جناب عمدة الفضلاء والسادات الكرام خالدي زاده صاحب المكرمة السيد سليمان أفندي زيد فضله".

غب التحية السنية بندي لجنابكم أننا أبقيناك من طرفنا نائباً شرعياً بقصبة بيت لحم التابعة للقدس الشريف لتتعاطى رؤية وفصل الأحكام الشرعية بها بين الأهالي والأنام على قاعدة مذهب سيدنا الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان صب على ضريحه سحائب الرحمة والرضوان مع تحرير التركات الموجبة التحرير حسب القاعدة والأصول الجارية. فبناءً عليه حررنا مراسلتنا هذه إليك واذنا إليك بذلك وعليك بتقوى الله تعالى في ذلك كله بالسر والعلانية. اعلم ذلك تحريراً في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول الأنور سنة خمس وثلاثماية وألف"[٢].

وقد يجمع النائب بين وظيفتي النيابة ورئاسة كتاب المحكمة الشرعية (الباشكاتب)، فقد عمل محمد يسن الخالدي نائباً لقاضي القدس ورئيساً لكتاب المحكمة في آن واحد[٣] وأشارت حجة أخرى إلى أن الحاج محمد بن خليل عمر الحسين نصب "جناب عمدة المدرسين والسادات الفخام منبع السيادات والاحترام خالدي زاده مولانا الحاج محمد يسن أفندي نائب وباشكاتب محكمة القدس الشريف متولياً على وقفه لتسجيله فقط"[٤].

ولا يعزل النائب بعزل القاضي أو وفاته لأنه وكيل عن الأصل وهو السلطان، وفي حال وفاة القاضي، فلنائبه أن يستمع للدعاوى التي تقع ضمن منطقة نفوذ القاضي،ويحكم بها

---

(١) عوض، الإدارة العثمانية، ص١١٦.
(٢) سجل ٣٧٨، ٢٨ ربيع الأول ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١.
(٣) سجل ٣٥١، الافتتاحية، ويغطي هذا السجل الفترة ما بين ١٢٨٢-١٢٨٣هـ/١٨٦٥-١٨٦٦م
(٤) سجل ٣٥١، أواخر محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٢٨.

حتى يأتي قاضي آخر[١]. كما يجوز للنائب أن يحكم بالبينة التي سمعها القاضي،وللقاضي أيضاً أن يحكم بالبينة التي استمعها نائبه، ومن ثم لو سمع القاضي البينة في دعوى وأخبر بها نائبه كان لنائبه أن يحكم بإخبار القاضي دون أن يعيد البينة، وإذا كان النائب مأذوناً بالحكم فسمع البينة في دعوى وأنهى الأمر إلى القاضي فللقاضي أن يحكم دون إعادة البينة، أما إذا لم يكن النائب مأذوناً بالحكم بل كان مأموراً بالاستماع للبينة فليس للقاضي أن يحكم بإنهائه وإنما يلزمه أن يستمع البينة بالذات[٢].

ووفقاً للخط الهمايوني الصادر عام ١٢٧١ هـ/١٨٥٥ بحق النواب قسم النواب إلى خمس فئات حسب مؤهلاتهم، وحدد النظام الفترة الزمنية لتولي نواب الأقضية القريبة من مراكز الألوية بثمانية عشر شهراً، وسنتين للأقضية البعيدة، ونص على عدم عزل النواب خلال فترة عملهم ما لم يطلبوا الاستعفاء أو ترد عليه شكاوي، ويجري عزلهم في حال قيامهم بحكم يخالف الشرع الشريف أو إذا ثبت عليهم التعامل بالرشوة[٣].

واعتبر هذا النظام المحاكم الشرعية في استانبول بحكم مكاتب أو مدارس للذين يرغبون بممارسة النيابة، حيث يداوم أرباب الاستعداد منهم في إحدى المحاكم ويسعون لتعلم أصول الحكم والكتابة، ثم يأخذون شهادة "علم وخبر" من قاضي المحكمة يبين فيها المدة التي داوم فيها هؤلاء ومدى قابليتهم للقضاء وحسن سلوكهم وتصرفهم واستقامتهم، ثم يتقدم كل منهم بطلب إلى مقام الفتوى لدخول الامتحان[٤]. واستمر هذا النظام حتى عام ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م عندما صدر نظام جديد ألغي بموجبه بعض مواد النظام السابق وأجاز للنواب الاستمرار في عملهم ما لم يطلبوا الاستعفاء أو ترد عليهم شكاوى وأصبح بإمكانهم الاستمرار في العمل حتى يحصلوا على رتبة الحرمين[٥].

ويظهر من خلال استعراض الكثير من القضايا التي عرضت أمام نائب الشرع في بيت لحم سليمان الخالدي، الصلاحيات والاختصاصات التي عهدت لنائب الشرع في المحاكم التابعة لإشراف قاضي القدس، إذ كانت تقع ضمن إطار الصلاحيات التي يحددها له القاضي، وقد انحصرت بقضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وتقرير النفقات الشرعية وإقرار الوكالات الشرعية، والإرث والتركات والوصاية ومعاملات البيع والشراء والرهن وتعيين متولي الأوقاف ونظارها.

وممن تولى نيابة الشرع في محكمة القدس وفي المناطق التابعة لها خلال هذه الفترة كل من محمد علي الخالدي[٦] ومحمد عارف الكالوتي[١] ومحمد فوزي الخالدي[٢].

---

(١) شرح المجلة، ج٢، ص١١٧٢.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص١١٧٢.
(٣) الدستور، م١، ص١٤٢-١٤٥. عوض، الإدارة العثمانية، ص١٢٣.
(٤) الدستور، م٢، ص٦٤٦. عوض، الإدارة العثمانية، ص١٢٤.
(٥) الدستور، م٢، ص٦٤٦.
(٦) سجل ٣٣٥، أواخر جمادى الثانية ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١١١.

٣- **الباشكاتب (رئيس الكتبة):**

وتعد هذه الوظيفة من الوظائف الرئيسية في المحكمة الشرعية، ويتولى صاحبها الإشراف على الأمور الكتابية في المحكمة من معاطاة الصكوك الشرعية وتجهيزها ونظارتها، والاستماع للدعاوى وتحرير الوقائع المرعية بين المتداعين على قاعدة الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه[٣].

وتظهر الألقاب التي أطلقت عليه المكانة الرفيعة التي أحيط بها ومنها "عمدة المدرسين الفخام منبع الفضل والاحترام[٤]" و "جناب عين المدرسين والسادات العظام معدن الفضل والمحامد ذوي الاحترام"[٥] و "صاحب المكرمة"[٦].

ويشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة أن يكون أهلاً لها وذا فضيلة وديانة، واستقامة، ويحسن كتابة الصكوك الشرعية، ويتمتع بسمعة حسنة بين الأهالي، ومرضي العام والخاص[٧]، وانحصرت هذه الوظيفة خلال فترة الدراسة لعائلة الخالدي[٨]. وكانت تنتقل وراثياً من الأب إلى الأب في العائلة، وتظهر الحجة التالية الصفات الواجب توفرها فيمن يتولى هذه الوظيفة إضافة إلى كيفية انتقالها بالوراثة:

"قرر مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي... حامل هذا الكتاب... خالدي زاده السيد الحاج محمد يسن أفندي الخالدي نجل جناب عمدة الموالي العظام درة تيجان المحققين الكرام

=

(١) سجل ٣٥٧، ٣ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٤٥.
(٢) سجل ٣٧٩، ١٠ رمضان ١٢٨٠هـ/١٨٨٩م، ص٤٤.
(٣) سجل ٣٤٧، أوائل رمضان ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص١٩٨.
(٤) سجل ٣٤٧، أواسط ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٤٧.
(٥) سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٠.
(٦) سجل ٣٨٣، غرة رجب ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٥٨.
(٧) سجل ٣٧٣، ٢٠ رمضان ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص٢٨.
(٨) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ١٨٥٦-١٨٨٢، ترجمة كامل العسلي، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨، ص٢٨١. ومنذ بداية القرن السابع عشر الميلاد تول العديد من أبناء عائلة الخالدي منصب رئاسة الكتابة بالمحكمة الشرعية بالقدس، فضلاً عن نيابة القضاء وفي حال غياب القاضي وبسبب قصر فترة ولاية القضاة وكثرة تبديلهم، أصبح منصب رئاسة الكتابة المقرن بنيابة القضاء المنصب الديني الأهم في المدينة. وخاصة أن الذين تولوه بقوا فيه لفترات طويلة وتوارثوه أباً عن جد، وبقي هذا المنصب شبه محصور بأفراد العائلة الخالدية طوال الثلاثة قرون الأخيرة من العهد العثماني، ولعل من بين العوامل التي ساهمت في انحصار هذا المنصب بعائلة الخالدي وقوفها إلى جانب الدولة العثمانية خلال الحملة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر وخلال الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣١-١٨٤٠م.
نظمي الجعبة، فهرس مخطوطات المكتبة الخالدية، تقديم: وليد الخالدي، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠١، ص١٠. كذلك انظر: عادل مناع، "النخبة المقدسية: علماء المدينة وأعيانها"، مجلة حوليات القدس، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس،العدد الخامس،ربيع ٢٠٠٧، ص ١٩-٢٢.

مولانا الهمام السيد الحاج محمد علي أفندي الخالدي قاضي مرعش سابقاً ونائب القدس الشريف حالاً في وظيفة رئاسة الكتاب بمحكمة القدس الشريف عوضاً عن متصرف ذلك جناب والده المشار إليه الآيل إليه ذلك عن والده وجده بمقتضى تقرير شرعي مخلد بيده مؤرخ في الثالث والعشرين من ذي الحجة الحرام سنة إحدى وثلاثين ومايتين وألف... بحكم فراغ والده المومى إليه له عن ذلك برضاه وحسن اختياره عن طيب قلب وانشراح صدر وبتقرير مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه المقرر السيد محمد يسن أفندي المومى إليه بهذه الوظيفة ولكون المقرر هو أهل لهذه الخدمة الجليلة وذوي فضيلة وديانة واستقامة ومستخدماً في ذلك من قبل فراغ والده له بسنين ومختار الجميع وموصوفاً بحسن سبك الصكوك الشرعية وله حسن سلوك تام بين الأهالي ومرضي الخاص والعام من أهالي البلدة وسيما وهذه الخلافة الشريفة هي وظيفة آبائه وأجداده من حين الفتوح الصلاحي بموجب براءات سلطانية وتقارير شرعية سابقاً على تاريخه وأذن جناب الحاكم الشرعي... إلى المقرر محمد يسن بتعاطي خدمة رئاسة الكتاب بمحكمة القدس الشريف كسائر أسلافه من نظارة الصكوك الشرعية وتحرير الوقائع المرعية وبالاستنابة عند الحاجة"[١].

ويجري تعيين الباشكاتب بموجب رخصة صادرة من قبل شيخ الإسلام في استانبول، وهذا ما يوضحه الأمر التالي:

"عمدة المدرسين الفخام منبع الفضل والاحترام باشكاتب محكمة القدس الشريف حالاً خالدي زاده مولانا الحاج محمد يسن أفندي المحترم.

غب التحية الوفية، نبدي لجنابك أنه بمقتضى الأمر.... السامي الصادر من طرف مقام حضرة مشيختنا العظمى المتضمن قبول استعفاء جناب والدك عن وظيفة باشكاتب محكمة القدس الشريف وصدور الإذن والرخصة بتوجيهها على جنابك المؤرخ في الخامس والعشرين من شهر شوال المبارك سنة تاريخه قد نصّبناك وعيناك وقررناك باشكاتب بمحكمة القدس الشريف كما أنت مقرر بذلك لكونك اهلاً لهذه الخدمة الجليلة... "[٢].

وكان الباشكاتب ينوب أحياناً عن القاضي في عقد المجلس الشرعي خارج المحكمة الشرعية نظراً لما تحتاجه بعض القضايا من معاينة لمكان الحدث، فقد عقد الباشكاتب موسى شفيق الخالدي مجلساً شرعياً بدير الروم بقرية بيت جالا[٣] ورافقه بذلك كل من الحاج محمد خورشيد الشهابي كاتب ثاني المحكمة ومحمد خليل أبو جبنة المحضر بها[٤]. وأوكله القاضي أيضاً في الاستماع لبعض الدعاوى داخل المحكمة دون أن يحكم بذلك حيث يبقى إصدار الحكم من حق القاضي، فتقول إحدى الحجج "بالمجلس

---

(١) سجل ٣٤٧، أوائل رمضان ١٢٨٠ هـ/١٨٦٣م، ص١٩٨. ويُقابل السنة الهجرية ١٢٣١ التي أُشير إليها في النص السنة الميلادية ١٨١٥.

(٢) سجل ٣٤٧، أواسط ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٤٧.

(٣) **قرية بيت جالا:** وتقع جنوب غرب مدينة القدس على مسافة نحو ٩كم. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، كفر قرع، دار الهدى، ٢٠٠٠، ج٨، ق٢، ص٤٥٨.

(٤) سجل ٣٧٨، ٢٦ شوال ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٥٧.

الشرعي المعقود بمحكمة القدس الشريف الشرعية لدى صاحب المكرمة السيد موسى شفيق أفندي الخالدي رئيس كتبة المحكمة الشرعية المأذون له باستماع وفصل الخصوص والحكم به من قبل الحاكم الشرعي..."[١].

ويمثل الباشكاتب أحياناً القاضي الشرعي في اللجنة التي يشكلها الوالي للكشف عن موقع الحدث، فلدى الخلاف الذي وقع بين أهالي قرى بيت عور الفوقا[٢] وبيت عنان[٣] وبيت دقو[٤] وبدو[٥] والطيرة[٦] والقبيبة[٧] وبيت سوريك[٨] من جهة وأبناء إبراهيم أبو غوش من جهة ثانية عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م حول مزارعة أراضي خربة سلبيت[٩]، تم تشكيل لجنة للذهاب إلى موقع الأرض والاستماع لشهود من القرى المحيطة بها وكان من بين أعضاء اللجنة محمد ياسين الخالدي باشكاتب المحكمة الشرعية[١٠].

وقد يكون الباشكاتب أحد الشهود في قضية ما، غير أن ذلك لا يعني قبول شهادته مباشرة بل تجري تزكيتها سراً وعلانية، مما يبين مدى نزاهة القضاء الشرعي وحرص القاضي الشرعي في إصدار الأحكام العادلة. وقد يكلف القاضي كتبة المحكمة بتزكية شهادة الباشكاتب سراً وعلانية، وهذا ما تكشف عنه الحجة التالية: "... فغاب وحضر وأحضر معه للشهادة وأدائها كل واحد من صاحب الفضيلة السيد محمد ياسين الخالدي باشكاتب المحكمة الشرعية سابقاً... فبعد أدائهما هذه الشهادة صار تزكية أحدهما السيد محمد يسن أفندي الخالدي سراً بموجب الرقعة المستورة الممضية والمختومة من السيد يوسف أفندي بن السيد عبد الرحمن أفندي بن الشيخ يوسف أفندي الشهابي والسيد مصطفى أفندي بن الحاج محمد رشيد أفندي بن الشيخ داود أفندي الخالدي وكلاهما من كتبة المحكمة الشرعية المشار إليها وعلناً بالمواجهة من السيد عثمان زكي أفندي بن عبد الرحمن نافذ أفندي بن الحاج محمد علي أفندي الخالدي والسيد عطا الله أفندي بن السيد خليل أفندي بن الحاج علي أفندي الخالدي كلاهما أيضاً من كتبة المحكمة الشرعية..."[١١].

---

(١) سجل ٣٨٣، غرة رجب ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٥٨.
(٢) **قرية بيت عور الفوقا:** وتقع غرب مدينة رام الله. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٦٨.
(٣) **قرية بيت عنان:** وتقع شمال غرب مدينة القدس على مسافة ١٦ كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٨١.
(٤) **قرية بيت دقو:** تقع شمال غرب القدس. الدباغ، ق٢، ص٧٥.
(٥) **قرية بدو:** تقع شمال غرب القدس، الدباغ، ج٨، ق٢، ص٩٧.
(٦) **قرية الطيرة:** تقع غرب رام الله بانحراف قليل نحو الجنوب. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٦٨.
(٧) **قرية القبيبة:** تقع على مسافة ١٥ كم شمال غرب القدس. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٦٤.
(٨) **قرية بيت سوريك:** وتقع إلى الشمال الغربي لمدينة القدس، تشرف على طريق المواصلات الرئيسي بين السهل الساحلي ومدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٤٥٠.
(٩) **خربة سلبيت**: وتقع إلى الجنوب الشرقي من الرملة على مسافة ٤ كم. الدباغ، ج٤، ق٢، ص٥٢٩.
(١٠) سجل ٣٥٤، أواسط جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٣.
(١١) سجل ٣٨٣، غرة ربيع الثاني ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٨٧.

وأشارت حجة أخرى إلى أن باشكاتب المحكمة موسى شفيق الخالدي كان أحد الشهود الذين أحضرهم شهاب الدين حسين الشهابي الوكيل الشرعي عن فاطمة زوجة عبد الرحمن الشهابي الذي ادعى بأن موكلته أقرضت زوجها حال حياته مبلغاً من المال[١].

وبالرغم من أهمية صاحب هذه الوظيفة بالمحكمة الشرعية، إلا أن ذلك لا يمنع من إقامة الدعوى عليه، فقد "حضر لمجلس الشرع الشيخ عبد الله خليل أفندي بن الشيخ داود أفندي وادعى على صاحب المكرمة السيد موسى شفيق الخالدي باشكاتب المحكمة الشرعية وقال في تقرير دعواه عليه أن لي بذمة هذا المدعى عليه مبلغاً قدره وبيانه خمسون قرشاً..."[٢].

ولعل من بين المهام التي أسندها القاضي للباشكاتب تبليغ نواب الشرع في المحاكم الشرعية بالأقضية الأخرى التابعة لإشراف قاضي القدس بالتعليمات التي كانت ترد إلى القاضي من الأستانة، أو بالملاحظات التي يبديها القاضي، ويسجل باشكاتب كل محكمة هذه التعليمات في الصفحات الأولى والأخيرة من سجل المحكمة[٣].

ولما كان الباشكاتب يقوم بجباية رسوم المحكمة من أطراف الدعوى، قررت المشيخة الإسلامية "شيخ الإسلام" في استانبول عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢ ربطهم بكفالة مالية قدرها خمسة آلاف قرش في مراكز الأقضية وعشرة آلاف قرش في مراكز الألوية[٤].

٤- الكتبة:

عمل في المحكمة الشرعية عدد من الكتبة كانوا يتقاضون رواتبهم من رسوم المحكمة حيث كان يخصم من التركات وبعض القضايا الأخرى رسوم تحت اسم ورقة دفتر وقيدية[٥]. وقد صنف كتبة المحكمة إلى درجات مثل كاتب أول المحكمة[٦] وكاتب ثاني المحكمة[٧] ووكيل رئيس كتاب المحكمة[٨]. وتتمثل وظيفتهم في تعاطي أمور الكتابة بالمحكمة وتحرير الصكوك الشرعية وفق القيود المرعية ككتابة الدعاوى والحجج الشرعية[٩]. وقد امتازوا بالتمرس على كتابة النصوص القانونية، لذا كلفوا بالقيام بدور هام

---

(١) سجل ٣٧٤، ٥ ربيع الثاني ١٣٠٤هـ/١٨٨٤م، ص٦٩.
(٢) سجل ٣٧٣، ١٤ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٣م، ص٨١.
(٣) عوض، الإدارة العثمانية، ص١١٤.
(٤) زهير عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية ١٢٨١-١٣٣٧هـ/١٨٦٤-١٩١٨م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٢٤٤.
(٥) سجل ٣٤٧، غرة محرم ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٣٧. سجل ٣٥٣، ٢٧ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢١٥.
(٦) سجل ٣٧٤، ٢٢ ذي الحجة ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص٨١.
(٧) سجل ٣٥٤، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٥.
(٨) سجل ٣٨٣، غرة ربيع الأول ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٣١.
(٩) سجل ٣٣٥، غرة رجب ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١١٠.

في كتابة نوع معين من القضايا وبنفس الطريقة دائماً وذلك حتى يحولوا دون إحداث خلل أو نقص أثناء المحاكمات[1]. وأشارت السجلات أحياناً إلى الكاتب باسم مقيد المحكمة، فمثلاً " بالمجلس الشرعي المحرر المرعي أجله تعالى لدى زبدة الأشراف خالدي زاده مقيد المحكمة السيد موسى عمران أفندي المولى بالخصوص الآتي ذكره... "[2].

واشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة أن يكون متديناً وعفيفاً ومستقيماً، وخبيراً بتحرير الصكوك الشرعية والاستعداد للعمل في هذه الوظيفة والمعرفة بأصولها[3].

ويجري تعيين الكاتب من قبل قاضي المحكمة، وينتمي أغلب من تولى هذه الوظيفة إلى عائلتي الخالدي والشهابي بل كانت وراثية فيهما، وهذا ما يظهر في الحجة التالية: "زبدة السادات الكرام خالدي زاده السيد يوسف أفندي نجل جناب عين الفضلاء والسادات منبع الفضل والهيئات السيد سليمان أفندي زيد تقواه.

بعد التحية السنية نبدي إليك أننا قد نصبناك وعيناك بمحكمة القدس الشريف لتعاطي أمور الكتابة بالمحكمة المرقومة لكون هذه الوظيفة وظيفة أبيك وجدك من قبل فبناءً على ذلك حررنا مراسلتنا هذه إليك وإذناً لك بتعاطي الكتابة بالمحكمة المرقومة وبالجلوس بها مع إخوانك السادات الكتاب وعليك بتقوى الله تعالى بالسر والعلانية"[4].

وتظهر حجة أخرى تعيين أحد أفراد عائلة الشهابي بوظيفة الكتابة بالمحكمة بالوراثة فتقول "زبدة السادات الكرام شهابي زادة السيد عبد الله وهبه أفندي زيد تقواه.

غب التحية الوفية نبدي إليك أننا قد نصبناك وعيناك كاتباً بمحكمة القدس الشريف لتعاطي أمور الكتابة المذكورة بالمحكمة المرقومة لكون هذه الوظيفة وظيفة آبائك وأجدادك وإذناً لك بتعاطي أمور الكتابة وبالجلوس مع إخوانك السادات الكتاب وعليك بتقوى الله تعالى بالسر والعلانية"[5].

ويظهر من خلال استعراض أسماء الذين تولوا هذه الوظيفة من عائلتي الخالدي والشهابي بأن عائلة الخالدي تفوقت على عائلة الشهابي من حيث عدد من تولى وظيفة الكتابة من أبنائها فقد تولت عائلة الخالدي وظيفتي الكتابة ونيابة الشرع بالمحكمة الشرعية بالقدس باستمرار طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[6]. وممن تولى وظيفة الكتابة من هذه العائلة خلال فترة الدراسة عطا الله رأفت ومصطفى رشيد الخالدي وسليمان الخالدي وعلي راتب الخالدي وعبد الرحمن نافذ الخالدي ويوسف سليمان الخالدي ويوسف عثمان

---

(١) أكمل الدين إحسان أوغلي (محرر) ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جزءان، ترجمة صالح سعداوي، استانبول، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون، ١٩٩٩، ج١، ص١٥٤.

(٢) سجل ٣٥٥، ١٥ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٧٨.

(٣) سجل ٣٤٣، ١٠ محرم ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١.

(٤) سجل ٣٥٥، غرة رجب ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ص١١٠.

(٥) سجل ٣٤٣، ١٠ محرم ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١.

(٦) شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ص٢٨١.

الخالدي وموسى عمران الخالدي ومحمد موسى عمران الخالدي ويوسف داود الخالدي وموسى داود الخالدي وبدر الخالدي وأسعد الخالدي ومحمد أمين الخالدي وشمس الدين الخالدي وحسن الخالدي وعلي زايد الخالدي ويوسف شاكر الخالدي وأسعد سليمان الخالدي وإبراهيم أدهم الخالدي وعثمان زكي الخالدي وعطا الله خليل الخالدي. أما عائلة الشهابي فلم نجد منها سوى ثلاثة أفراد تولوا هذه الوظيفة وهم محمد خورشيد الشهابي وعبد الله وهبه الشهابي ويوسف عبد الرحمن الشهابي.

وشغل بعض الكتبة وظيفة الترجمة إلى جانب الكتابة، فقد عين محمد بن عارف الصالح كاتباً ومترجماً بمحكمة القدس الشرعية، وهذا ما يظهر من أمر التعيين التالي:

"عمدة الفضل والسادات الكرام ترجمان بيك زاده السيد محمد عارف بيك أفندي الصالح زيد فضله".

غب التحية السنية، نبدي إليك أنه قد اتضح لنا بأنك من أهل الدين والديانة والعفة والاستقامة وأنك ذو خبرة بتحرير الصكوك الشرعية فبناءً على ذلك حررنا مراسلتنا هذه إليك لتتعاطى مع أخوانك السادات الكتبة أمور كتابة الصكوك الشرعية مع وظيفتك الترجمة بمحكمة القدس الشريف وعليك بتقوى الله تعالى بتعاطي الوظيفتين المرقومتين بالسر والعلانية"(١).

وعلى غرار الباشكاتب أناب القاضي كاتب المحكمة عنه أحياناً في الاستماع لبعض الدعاوي سواء داخل المحكمة أو خارجها دون أن يكون له صلاحية إصدار الحكم، ففي داخل المحكمة، تشير إحدى الحجج "بالمجلس الشرعي الشريف الأنور المعقود بمحكمة القدس الشريف الشرعية لدى السيد عثمان زكي الخالدي من كتبة المحكمة الشرعية المأذون له باستماع الخصوص الآتي من قبل مولانا الحاكم الشرعي..."(٢). أما في خارج المحكمة، فقد أشارت إحدى الحجج إلى ذلك بالقول: "بناءً على الالتماس أرسل مأذوناً من قبل الشرع الشريف الحاج محمد خورشيد الشهابي كاتب ثاني المحكمة الشرعية بالقدس الشريف والأمنا المبعوثين معه إلى دار ورثة المرحوم موسى بدر أفندي الجاعوني بمحلة الشرف(٣) بخط الجواعنة(٤) وعقد بأحد بيوتها مجلساً شرعياً..."(٥).

وتذكر حجة أخرى أنه "بناءً على الالتماس أرسل مأذوناً من قبل الشرع الشريف مصطفى رشيد أفندي الخالدي من كتبة المحكمة الشرعية في القدس الشريف والأمناء

---

(١) سجل ٣٤٣، ١٠ محرم ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص١.
(٢) سجل ٣٨٣، ٦ صفر ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٢٢.
(٣) **محلة الشرف:** وتقع غرب محلة المغاربة، وكانت قديماً تُعرف بحارة الأكراد. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٢.
(٤) **خط الجواعنة:** ويُعرف أيضاً بحارة الجواعنة وهي إحدى حارات محلة اليهود. زياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني ١٢٤٦- ١٣٣٦هـ/١٨٣١-١٩١٨م، عمان، ٢٠٠٢، ص٣٠٢.
(٥) سجل ٣٧٨، ٢٧ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٢٧.

والمعبوثون معه إلى قرية عناتا[١] من جبل القدس الشريف وعقد بداخل أحد بيوت دار عبد السلام بن سلامة الدرويش العناتي الموجودة به الموكلة الآتي ذكرها فيه مجلساً شرعياً حضرت فيه المرأة العاقلة صفية بنت عبد المهدي بن سليمان بن فهيد... وأقرت واعترفت وأشهدت على نفسها المذكورة حال صحتها وسلامتها ووفور عقلها بطوعها وحسن اختيارها أنها وكلت وأقامت مقام نفسها وعوضاً عن شخصها خالها جرهود بن الشيخ محمد وكالة مطلقة عامة في فراغ ما هو لها وجار بتصرفها... "[٢].

وإذا كانت الحجتان السابقتان لم توضحا الأمناء المبعوثين مع الكاتب، فالحجة التالية توضح ذلك: "بناءً على الالتماس أرسل من قبل الشرع الشريف مأذوناً في الخصوص الآتي السيد مصطفى أفندي ابن المرحوم الحاج محمد رشيد أفندي من كتبة المحكمة الشرعية بالقدس الشريف والأمناء المبعوثين معه هما محمد رشيد الجماعي محضر باشي المحكمة الشرعية وحسين آغا بن زكريا آغا الجقدار[٣] بالمحكمة الشرعية إلى الدار الساكنة بها الموكلة الآتي ذكرها فيها الكائنة بالقدس الشريف بمحلة الواد المعروفة بدار مريم الزنارية وعقد بداخل أحد بيوتها وهو البيت العلوي مجلساً شرعياً..."[٤].

وكان الكتبة يقومون بتزكية الشهود بموجب الرقعة المستورة أي التزكية السرية، فقد جرت تزكية "صاحب الفضيلة السيد محمد يسن أفندي الخالدي باشكاتب المحكمة الشرعية سابقاً بموجب الرقعة الممضية والمختومة من السيد يوسف أفندي بن السيد عبد الرحمن أفندي بن الشيخ يوسف أفندي الشهابي والسيد مصطفى أفندي بن الحاج محمد رشيد أفندي بن الشيخ داود أفندي الخالدي كلاهما من كتبة المحكمة الشرعية"[٥].

وقد يكلف القاضي كاتب المحكمة بإجراء عقود الزواج بعد أن يوضح له اسم الزوجين، ووضع الزوجة إذا كانت بكراً أم ثيباً، ومكان سكنهما، وقيمة المهر المعجل والمؤجل، كما يظهر من الحجة التالية:

"إلى صاحب المكرمة الحاج محمد خورشيد أفندي الشهابي كاتب ثاني المحكمة الشرعية بالقدس الشريف

بعد السلام ننهي إليك أن علي بن احميدان بن مصطفى الصفدي من محلة باب العامود[٦] راغب نكاح شنارة البكر البالغ الصغيرة بنت شحادة بن سليمان أبو غنام من

---

(١) **قرية عناتا:** وتقع على مسافة ٥كم شمال شرق مدينة القدس. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٨٢.

(٢) سجل ٣٧٨، ٧ شعبان ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٤٤.

(٣) **الجقدار:** انظر الصفحات التالية من الدراسة.

(٤) سجل ٣٧٨، ٢٨ محرم ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٠٢.

(٥) سجل ٣٨٣، غرة ربيع الثاني ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٨٧.

(٦) **محلة باب العامود:** وتقع في الجهة الشمالية الغربية من المدينة في نهاية خط وادي الطواحين. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٤.

قرية بيتين[١] **من ناحية البيرة**[٢] **على مهر معجل قدره ثلاثة عشر ليرة فرنساوي ومؤجل قدره ليرتين فرنساوي**[٣] **بناءً عليه إذا لم يكن مانع شرعي فليصر إجراء عقد النكاح بينهما بحضور الشهود العدول مع رضاء الطرفين والسلام. تحريراً في ٨ شعبان سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م"**[٤].

كما يعهد له أيضاً بتحرير وضبط التركات فقد كلف مصطفى رشيد الخالدي أحد كتبة المحكمة الشرعية بضبط وتحرير تركة المتوفية رقية بنت رشيد ازحيمان من أهالي القدس الشريف من محلة باب حطة[٥]. وحضر إبراهيم أدهم الخالدي أحد كتاب المحكمة ضبط وبيع تركة حسن بن علي الفتياني[٦]. وحضر الكاتب بدر الخالدي ضبط تركة يوسف صادق النمري[٧].

ويمثل الكاتب أحياناً قاضي المحكمة في عضوية اللجان التي تشكل من قبل الوالي للكشف على بعض المواقع التي يحصل بشأنها خلاف بين الأهالي، فقد كان كاتب المحكمة موسى عمران الخالدي مندوباً عن الشرع الشريف في اللجنة التي شكلت للكشف على موقع الأرض الذي اختلف على حق التصرف به أهالي جفنة[٨] من جهة وصالح أبو حمدان وجماعته من قرية سردا[٩] من جهة أخرى[١٠]. وفي حجة ثانية أرسل القاضي الشرعي كل من عبد الرحمن نافذ الخالدي ومصطفى رشيد الخالدي وكلاهما من كتبة المحكمة الشرعية للكشف على الدكان الخربة المعدة لطبخ الحلاوة الجارية والمحتاجة إلى من يستحكرها نظراً لعدم وجود غلة تحت يد المتولي على الوقف لأجل عمارتها، وأن تعميرها ضروري وإذا بقيت بدون تعمير فتزداد خراباً، وكان بصحبة كاتبي المحكمة الشيخ علي القطب مندوباً عن مدير الأوقاف، والمعماري يوسف صادق النمري، وعدد من أهل الخبرة

---

(١) **قرية بيتين:** وتقع شمال شرق مدينة رام الله على بُعد نحو ٣كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٤٩.

(٢) **البيرة:** وهي الآن مدينة ملاصقة لمدينة رام الله، وتقع على مسافة ١٦كم شمال مدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٤٨٠.

(٣) **الليرة الفرنساوية:** وهي عملة ذهبية فرنسية. وقد اختلفت قيمتها من فترة لأخرى، فقد بلغت عام ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ٨٦ قرشاً. سجل ٣٤٦، ١٣ جمادى الآخرة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٠٥. بينما بلغت عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م ٩٤ قرشاً. سجل ٣٧٤، ١٧ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨١م، ص٨.

(٤) سجل ٣٨٣، ٨ شعبان ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٦٨.

(٥) سجل ٣٨٧، ٩ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١١٤.

(٦) سجل ٣٥١، أواسط محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٦٠.

(٧) سجل ٣٥١، أواخر ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٣٤٨.

(٨) **قرية جفنة**: وتقع على مسافة ١٠ كم شمال مدينة رام الله. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣٢٤.

(٩) **قرية سردا:** وتقع شمال مدينة رام الله على مسافة نحو ٥كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٩، ق٢، ص٣٢٧.

(١٠) سجل ٣٤٣، ٢٧ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٧٧.

والمعرفة، وبعد الكشف على الدكان جرى تخمين قيمة الحكر بتسعة قروش سنوياً، وأبلغت اللجنة قاضي المحكمة أن احكار الدكان لمن يرغب بالقيمة المثلية مع دفع المبلغ المعجل فيه الحظ الأوفر لجهة الوقف[١].

٥- المحضر (المباشر):

عمل في المحكمة الشرعية عدد من المحضرين يترأسهم موظف يعرف باسم المحضر باشي، ويكلف المحضر بإحضار المطلوبين للمحكمة الشرعية بناءً على طلب قاضي المحكمة أو نائب الشرع، وتبليغ قرارات المحكمة إلى أصحاب العلاقة[٢]. وإرسال الظروف المغلفة إلى من يعينهم القاضي لتزكية الشهود بالسر[٣]. كما يكلف بالحفاظ على الهدوء والنظام في المحكمة للحيلولة دون قيام أية نزاعات من قبل المتداعين وأطراف القضية، فضلاًً عن كونه أحد أمناء المحكمة الشرعية نظراً لقيامه على حراستها[٤].

ويرافق المحضر أحياناً اللجنة التي يكلفها القاضي برئاسة الباشكاتب أو أحد الكتاب لعقد المجلس الشرعي خارج المحكمة[٥]، ويكلف المحضر أحياناً برئاسة تلك اللجنة، فمثلاً كلف القاضي الشرعي محضر باشي المحكمة رشيد الجماعي بالذهاب إلى دار فاطمة كريمة عبد الرحمن الشهابي بمحلة الواد[٦] وعقد بأحد حجرات بيتها مجلساً شرعياً[٧] وفي بعض الأحيان يكون المحضر من بين ممثلي المحكمة في ضبط وتحرير التركات، فقد حضر شاكر عبد الحي الجاعوني أحد محضري المحكمة الشرعية ضبط تركة المتوفى محمد ميرز ابن عبد الله الأورفلي[٨]، وحضر عبد الجليل التكروري محضر المحكمة ضبط تركة حسن بن علي الفتياني[٩].

وإلى جانب عمله في المحكمة مارس المحضر أو المحضر باشي أعمال أخرى كالبيع والشراء لحسابه أو لحساب آخرين، فمثلاً باع إبراهيم آغا الإسلامبولي المحضر باشي بالمحكمة الشرعية للحاجة صالحة بنت علي الشامي أربعة قراريط ونصف القيراط في جميع الكرم الواقع خارج القدس في الجهة الشمالية المعروف بكرم الغابة بثمن قدره

---

(١) سجل ٣٥٠، أوائل صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٩١.
(٢) سجل ٣٧٩، ٢٨ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٩. سجل ٣٨٣، ٢٧ ذي القعدة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٤٥.
(٣) سجل ٣٧٤، ٥ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٧٧.
(٤) أمين أبو بكر، قضاء الخليل ١٨٦٤-١٩١٨م، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص١٤٨.
(٥) سجل ٣٧٤، ٢٣ شوال ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص١٠٨.
(٦) **محلة الواد:** تقع غرب الحرم القدسي، ومن عقباتها عقبة التكية وعقبة الظاهرية. المدني، مدينة القدس وجوارها ١٨٣١-١٩١٨، ص٣٠٢.
(٧) سجل ٣٧٤، ٥ ربيع الثاني ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٦٩.
(٨) سجل ٣٧٨، ٢٧ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٣.
(٩) سجل ٣٥١، أواسط محرم ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م، ص٣٦٠.

ألف ومائة واثنين وسبعين قرشاً أسدياً[1]. وكان يقوم بالشراء لغير المسلمين سواءً كانوا نصارى أم يهود، فقد اشترى المحضر باشي أحمد ناجي الإسلامبولي بالوكالة الشرعية عن الخواجة مناويل كليس اللاتيني، قطعة أرض بالقرب من باب الخليل من بائعه الخواجه موسى طنوس الرومي[2]. واشترى المحضر باشي إبراهيم آغا الإسلامبولي بالوكالة الشرعية عن الخواجة ذتان بن شلومة اليهودي من بائعه الحاج حسين عيده الطحان داراً بمحلة اليهود[3] وثلاثة عشر قيراطاً في بئر واقع بطاحونة أولاد عيده[4].

وعلى غرار غيره من موظفي المحكمة، لم يكن المحضر محصناً من إقامة الدعاوى عليه، فقد "ادعى السيد محمد بن حسين آغا الإسلامبولي الأصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن والدته... على عمه السيد إبراهيم آغا إسلامبولي محضر باشي محكمة القدس حالاً... قائلاً في تقرير دعواه عليه أن من الجاري والمشترك بيني وبين عمي جميع الدار القائمة بخط داود... من ذلك إلى عمي النصف ولي ولوالدتي النصف الثاني، آل لنا إرثاً عن والدي واطلب قسمة الدار وإفرازها نصفين...."[5].

وكان من بين من تولى وظيفة المحضر بالمحكمة الشرعية بالقدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر شاكر عبد الحي الجاعوني[6]، ومحمود بن الحاج محمد أبو عوده[7]، ومحمد بن علي الرامة[8]، وإبراهيم آغا القباني[9]، وسعيد قطينة[10].

٦- المترجمون:

وكانوا يقومون بالترجمة بين القاضي وغير العثمانيين الذين لا يعرفون العربية أو العثمانية، وبخاصة اليهود والنصارى من غير السكان الأصليين ومن تبعة الدول الأجنبية. ويشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة الأمانة والاستقامة وحسن السلوك والتمتع بالأخلاق الحميدة وحسن الألفاظ وضبطها، وتوضح ذلك الحجة التالية:

---

(١) سجل ٣٤٩، ٥ شعبان ١٢٨١ هـ/١٨٦٤م، ص٩٢. أما القرش الأسدي فهو وحدة نقد فضية من أصل هولندي، عرفت بالأسدي لأنها تحمل صورة الأسد. وقد قامت الدولة العثمانية بضرب القرش الأسدي على غرار الهولندي في عهد السلطان مصطفى الثاني ١١٠٦ هـ/١٦٩٤م. المدني، مدينة القدس ١٨٣١-١٩١٨، ص١٧٨.

(٢) سجل ٣٤٦، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص٢٥٨.

(٣) محلة اليهود: وتقع في الجزء الغربي من مدينة القدس. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٢.

(٤) سجل ٣٤٩، ٢٨ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥١.

(٥) سجل ٣٤٦، غرة محرم ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣١٨.

(٦) سجل ٣٧٨، ٢٧ جمادى الأولى ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٣.

(٧) سجل ٣٧٤، ١٩ ذي القعدة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص١٩.

(٨) سجل ٣٥٤، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٨٥.

(٩) سجل ٣٤٩، أواسط ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٠.

(١٠) سجل ٣٧٩، ٢٨ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٩.

"عمدة الأفاضل والسادات الفخام قاسم بيك زاده السيد خليل بيك الصالح غب التحية السنية نبدي إليك أنه قد صار الأمر الكريم من طرف ولي النعم شيخ الإسلام سلمه الملك السلام بخصوص الترجمة بمحكمة القدس الشريف أن لا يكون أخذ مقطوعها لطرف الخزينة وأن الترجمان صاحب البراءة المذكورة أن قبل بهذه الصورة فيبقى ترجماناً. فلدى تلاوة الأمر الكريم المشار إليه قد صار قبول منك بإدارة هذه الوظيفة فبناءً على ذلك ولما تقرر لدينا من كافة عموم أهالي القدس الشريف من كل رضيع ووضيع ومن كل المذاهب والملل بأمانتك واستقامتك وحسن سلوكك ومجرباً بالأوصاف الحميدة بالدين والديانة والعفة والاستقامة وحسن الألفاظ وضبطها ومختار جميع أهالي المدينة الشريفة، نصّبناك وعيّناك وقررناك بأداء هذه الوظيفة بخدامة الترجمة بمحكمة القدس الشريف وأذنا لك بتعاطيها حيث أنك مختار الجميع من أهاليها من كل مذهب وعليك بتقوى الله تعالى في ذلك كله"[١].

وتشير السجلات الشرعية إلى بعض ممن تولوا هذه الوظيفة في هذه الفترة، ومنهم على سبيل المثال محمد عارف بيك الصالح الذي عمل كاتباً ومترجماً في آن واحد[٢]، وقاسم بيك الخالدي[٣]، وخليل بيك الصالح[٤].

٧- وكلاء الدعاوى:

وهم أشبه بالمحامين في وقتنا الحاضر، فقد يقوم المدعي أو المدعى عليه بتعيين وكيلاً للمرافعة عنه أمام المحكمة الشرعية في مختلفة القضايا، فبالرغم من أن القضايا الجزائية والحقوقية ينبغي أن ينظر بها في المحاكم النظامية وبخاصة محكمة البداية خاصة بعد صدور نظام المحاكم النظامية عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٢م، إلا أن الكثير من القضايا الجزائية والحقوقية كان ينظر فيها من قبل المحكمة الشرعية، ويعني ذلك صعوبة الفصل بين محكمة البداية والمحكمة الشرعية، وعدم استقلال القضاء النظامي عن القضاء الشرعي، فكانت بعض جلسات المحكمة الشرعية تنعقد في محكمة البداية، وتشير السجلات الشرعية إلى ذلك بالقول "حضرت يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف المعقود بمحكمة بداية القدس الشريف... [٥]" و "بالمجلس الشرعي المعقود بمحكمة بداية القدس الشريف... "[٦]، و

---

(١) سجل ٣٤٥، غرة محرم ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٠٩.
(٢) سجل ٣٤٣، ١٠ محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٣٦.
(٣) سجل ٣٥٣، ١٩ ذي الحجة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢١٣.
(٤) سجل ٣٤٣، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص١٥.
(٥) سجل ٣٧٨، ١٢ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦٧. سجل ٣٨٣، ٢٩ شوال ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١١.
(٦) سجل ٣٧٤، ٢٨ رمضان ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٣.

"حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف الأنور المعقود بمحكمة بداية القدس الشريف... "[1].

وأشارت السجلات الشرعية إلى نوع من الوكلاء عرف باسم "الوكيل المسخر" ويجري تعيينه من قبل قاضي المحكمة لتولي الدفاع عن المدعى عليه في غيابه بعد تبليغه ثلاث مرات من قبل محضر المحكمة بأيام متفاوتة دون الحضور للمحكمة، ويتقاضى الوكيل المسخر أجرة نقدية عن كل جلسة يجري تحديدها من قبل القاضي ويكلف المدعى عليه بدفعها، فقد عين علي بن عثمان الشعباني وكيلاً مسخراً عن كل من حنا وسلمان ولدي عيسى صابات وكاترينا بنت حنا صابات في الدعوى المقامة عليهم من قبل كل من عزيزة وسلطانة بنتي عيسى صابات، وتقرر له عن كل جلسة عشرون قرشاً[2]. وعين عبد الرزاق أبي السعود وكيلاً مسخراً عن كل من صالح بن حسن وإبراهيم بن مصطفى وكلاهما من أهالي قرية بيت عور الفوقا، وتقرر له عن كل جلسة عشرة قروش[3].

وكان ممن تولي هذه الوظيفة خلال هذه الفترة عبد الرزاق بن حامد بن رشيد أبي السعود[4]، وعبد اللطيف بن محمد بن أمين الحسيني[5]، وعثمان بن نوري الخالدي[6]، وعبد اللطيف بن يحيى نسيبه[7] ونعمان بن محمد العسلي[8]، ومحمد بن الشيخ مصطفى العشي[9]، ومحمود بن خير الدين بن مصطفى نجم[10]، ويوسف بن خليل بيك[11]، ومحمد بن سليم البشناق[12]، وعيسى بن حنا أبو زخريا الرومي[13]، وعيسى بن صافية اللاتيني[14].

٨- المفتي:

---

(١) سجل ٣٧٨، ٢٨ محرم ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص١٠٢.
(٢) سجل ٣٨٢، ٢٣ ربيع الأول ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٨٢.
(٣) سجل ٣٨٢، ٢٣ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥.
(٤) سجل ٣٧٩، ٢١ رمضان ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٤٨.
(٥) سجل ٣٧٩، ٣٠ رمضان ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٢.
(٦) سجل ٣٧٨، ٩ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص٢٠.
(٧) سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.
(٨) سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.
(٩) سجل ٣٨٢، ٢٦ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٢٠.
(١٠) سجل ٣٨٤، ١٩ رجب ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٤.
(١١) سجل ٣٧٨، ٢٢ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦٨.
(١٢) سجل ٣٧٤، ١٣ جمادى الثانية ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٧٧.
(١٣) سجل ٣٧٩، ٥ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٢٥.
(١٤) سجل ٣٧٤، ٢٨ محرم ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٤٤.

يأتي المفتي في المرتبة الثانية بعد القاضي كسلطة دينية، ويعمل كل منهما بشكل مستقل عن الآخر، إذ تولى المفتي تفسير النصوص والأحكام الشرعية، وبيان الحكم الشرعي في بعض المسائل الفقهية التي تعرض عليه[1].

وترأس مفتي استانبول "شيخ الإسلام" جميع المفتين في الدولة العثمانية، ومع ذلك فقد كان جهاز الإفتاء أقل تنظيماً من جهاز القضاء، كما أن المفتين كانوا أقل مرتبة من القضاة وأعلى مرتبة من نواب القضاة، ويفسر عبد العزيز عوض بأن عدم تنظيم جهاز الإفتاء بشكل دقيق يعود إلى عدم تقاضي المفتين أية مرتبات رسمية، كما أنهم كانوا متساويين من الناحية النظرية مع بعضهم البعض[2].

وعلى غرار القاضي كان المفتي الرسمي في الدولة حنفياً باعتبار أن المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة، ولكن بما أن غالبية مسلمي بلاد الشام كانوا من أتباع المذهب الشافعي فقد أقرت الدولة تعيين مفتين على المذهبين الشافعي والحنبلي[3].

---

(١) عوض، الإدارة العثمانية، ص١١٨.
(٢) المرجع نفسه، ص١١٨.
(٣) المرجع نفسه، ص١١٩.

وحظي مفتي القدس بمكانة هامة في المجتمع ويظهر ذلك من خلال الألقاب التي كان يخاطب بها مثل "عين المدرسين الكرام والعلماء والأعلام"[١] و "عمدة العلماء والمحققين صاحب الفضيلة المعظم"[٢] و "جناب فخر العلماء الفخام"[٣] و "جناب بدر هالة العلماء الفخام زبدة الجهابذة الكرام"[٤] و "خلاصة الأتقياء والمجد معدنه الفضل والحمد بدر السادات الأشراف الفخام سلالة عبد آل مناف الكرام فرع الشجرة الزكية طراز العصابة الأحمدية سيدنا ومولانا العلامة الأوحد والفهامة المفرد"[٥].

وكان المفتي عضواً دائماً في مجلسي إدارة الولاية وإدارة اللواء، فقد جاء في إحدى الحجج "أنه بمجلس إدارة القدس الشريف بحضور صاحب المكرمة مفتي أفندي وصاحب الرفعة مدير أفندي الأوقاف وبقية أعضائه الكرام ادعى... "[٦]. وورد في حجة أخرى "بمجلس الألوية بحضور جناب سيدنا الحاكم الشرعي المشار لجنابه وبحضور جناب مولانا مفتي أفندي وبقية أعضاء المجلس المحترمين ومأمور الطابو محمد منيب أفندي المحترم ادعى... "[٧] وكان قاضي محكمة القدس الشرعية يستشير مفتي المدينة في الكثير من القضايا الشرعية التي تحتاج إلى فتاوي يعتمد عليها القاضي في إصدار حكمه، إذا لم يستطع القاضي إصدار حكم محدد فيها أو التبس عليه الأمر، وهذا ما يظهر من الحجة التالية: "بحضور شحادة بن سالم البجالي ادعي حسين بن قاسم من أهالي قرية الديماس[٨] التابعة لسنجق الشام على مصلح بن حميدان من أهالي قرية المالحة[٩].. وقال في تقرير دعواه عليه أن البغلة الحمرا المحضرة بالمجلس الشرعي هي بغلته نتجت عنده من فرسه الزرقة منذ أربع عشرة سنة، ومنذ مدة عشر سنوات سرقت منه في بيروت وكان عمرها إذ ذاك أربع سنين فيكون جملة سنها الآن أربع عشر سنة والآن وجدها مع المدعى عليه... سئل المدعى عليه أجاب بالإنكار، وادعى أنها بغلته ملكه آلت له بطريق الشرا الشرعي من شحاده بن سالم البجالي منذ اثنتي عشرة سنة واستقامت عنده خمس سنوات ثم باعني إياها فيكون جملة إقامتها عند المدعى عليه وبائعه لها مدة سبع عشرة سنة... فعند حيث خالف

---

(١) سجل ٣٤٤، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٣٧.
(٢) سجل ٣٤٩، ٧ ذي القعدة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص١٠٨.
(٣) سجل ٣٥٧، ٢١ ربيع الأول ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص١٣١.
(٤) سجل ٣٤٥، أوائل ربيع الثاني ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص٨.
(٥) سجل ٣٥٨، ٣ ربيع الثاني ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص١٢٤.
(٦) سجل ٣٥٤، غرة جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٢١.
(٧) سجل ٣٤٣، ٢٧ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٧٧.
(٨) **قرية الديماس:** ذكر ياقوت الحموي بأنها موضع في وسط عسقلان عالٍ يطلع إليه، يُنسب إليه أبو الحسن محمد بن عمر بن عبد العزيز الديماسي. شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م) . معجم البلدان، ٥ أجزاء بيروت، دار صادر، ١٩٨٤م، م١، ص٥٤٤.
(٩) **قرية المالحة:** وتقع جنوب غرب مدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٤، ص٧٣.

سن البغلة تاريخ المدعي المذكور طلب من المدعى عليه البيان الشرعي على ما أجاب فغاب وحضر وأحضر... فقبلت شهادتهما فبمقتضى ذلك حكمنا ثبوت سن البغلة المرقومة إلى المدعي عليه وأبقيناها بيده وذلك اعتماداً على فتوى شريفة صادرة من جناب عمدة العلماء والمحققين حسيني زاده صاحب الفضيلة مولانا السيد مصطفى أفندي مفتي القدس الشريف حالاً المعظم سؤالها هذه الحادثة وجوابها... حيث خالف سن البغلة تاريخه فلا تقبل بينة لكونه أرخ تاريخاً مستحيلاً فلا عبرة به كما في رد المختار على الدرر المختار(١).

واستند القاضي إلى فتوى شرعية من المفتي حول سن البلوغ، فقد ادعى محمد سليم بن إبراهيم غنيم على ابن عمه حسن غنيم الوصي الشرعي عليه، مطالباً في دعواه عليه بأن يرفع يده عن وصايته عليه بحكم أنه بالغ وراشد وبلغ سن الثامنة عشرة، وبعد أن استمع القاضي لشهود شهدوا للمدعي بأنه بالغ وقادر على إدارة أموره وأمواله بنفسه، أصدر حكمه برفع الوصاية عليه مستنداً في ذلك على فتوى شرعية صادرة عن مفتي يافا مصطفى الحسيني ومعلق عليها من مفتي القدس مصطفى الحسيني أيضاً جاء فيها "وسؤالها نظير هذه الحادثة وجوابها بعد قول الحمد لله مانع الصواب حيث ثبت أن سنه خمسة عشر سنة حكم ببلوغه شرعاً فتجري عليه أحكام البالغين ولا نظر لكونه نحيف الجسم أو صغير القامة أو أن مثله لا يحتلم"(٢).

وأظهرت حجة أخرى أن القاضي قام ببيع الرهن لدى حلول أجل الدين وامتناع الراهن عن أدائه ورفضه ببيع الرهن بأمر من القاضي لأداء الدين، عندئذ يحق للقاضي بيع الرهن بعد طرحه بالمزاد العلني، مستنداً في ذلك لفتوى صادرة عن الشيخ محمد الدجاني مفتي يافا وأخرى عن الشيخ خليل التميمي مفتي الخليل، وذلك بعد سؤالهما عن نظير هذه الحادثة وكانت إجابتهما بأنه يحق للقاضي سداد الدين ببيع الرهن حسب سعره خلال فترة طرحه بالمزاد العلني وانتهاء مدة المزاد ولا ينظر لأصل القيمة بل العبرة بالقيمة وقت البيع لأن الأسعار غير ثابتة(٣).

وحرص قاضي محكمة القدس الشرعية في بعض الأحيان في الاعتماد على أكثر من فتوى في قضية واحدة، فقد أشارت إحدى الحجج المتعلقة بالخلاف حول استحقاق الطبقة الرابعة من وقف هبة الله النمري بأن قاضي القدس اعتمد فتاوى صادرة عن مفتي نابلس وغزه والرملة واللد ووكيل مفتي يافا، وتتعلق تلك الفتاوي بقضية مشابهة إذ أنه في حال انقراض الطبقة الثالثة المستحقة بالوقف يقسم ريع الوقف على عدد رؤوس الطبقة الرابعة

---

(١) سجل ٣٤٩، ٧ ذي القعدة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص١٠٨. ومؤلف كتاب رد المحتار على الدر المختار هو محمد أمين الشهير بابن عابدين ١٢٥٢ هـ/١٨٣٦م، ويُعرف الكتاب أيضاً باسم حاشية ابن عابدين، وقد صدر عن دار الفكر ببيروت عام ١٩٩٢م، والكتاب رد على كتاب بعنوان "الدر المختار في شرح تنوير الابصار" لمحمد بن علي بن محمد الحصفكي.

(٢) سجل ٣٤٩، أوائل محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٩.

(٣) سجل ٣٥٣، ١٩ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٥٣.

من ذكور وإناث بالسوية "لأن الواقف لم يشترط التفاضل بقوله على الفريضة الشرعية إلا في الطبقة الأولى ولم يشرطه في غيرها"[١].

وذكرت السجلات الشرعية المصادر التي اعتمد عليها المفتي في إصدار الفتاوى منها الفتاوى الخيرية[٢] والفتاوى البزازية[٣]، والفتاوى الهندية[٤]، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر[٥]، وجامع الفصولين[٦]، والبحر الرائق في شرح كنز الرقائق[٧].

ويلاحظ بأن عائلة الحسيني المقدسية احتكرت طوال القرن التاسع عشر منصبي الإفتاء الحنفي والشافعي، بل كان إلى حد كبير وراثياً ينتقل من الأب إلى الابن، وممن تولى منصب الإفتاء الحنفي بالمدينة خلال فترة الدراسة محمد علي الحسيني[٨]، ومحسن الحسيني[٩]، ومحمد طاهر الحسيني[١٠]، وولديه مصطفى[١١] وكامل[١٢]. أما منصب المفتي الشافعي فكان ممن تولاه من عائلة الحسيني الشيخ محمد صالح الحسيني[١٣]. وقد يقوم المفتي بأعمال أخرى إلى جانب عمله في الإفتاء فقد كان محمد أسعد يتولى الإفتاء وإمامة

---

(١) سجل ٣٥٦، ٧ ربيع الأول ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ص٧٠.

(٢) الفتاوى الخيرية لنفع خير البرية على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لمؤلفها خير الدين بن أحمد نور الدين بن زين الدين عبد الوهاب الأيوبي الرملي الحنفي المتوفى سنة ١٠٨١هـ/١٦٧٠م.

(٣) الفتاوى البزازية لمحمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الهادي الحنفي المتوفى سنة ٨٢٧هـ/١٤٢٣م.

(٤) الفتاوى الهندية في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، ويقع في ٦ أجزاء، وقد صدر عن دار صادر ببيروت عام ١٩٩١.

(٥) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ومؤلفه عبد الرحمن محمد سليمان شيخ زاده المتوفى عام ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م. وصدر عن المطبعة العثمانية عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م.

(٦) جامع الفصولين لمؤلفه محمود بن إسرائيل بن عبد العزيز الشهير بابن القاضي سيماونه الحنفي، المتوفى سنة ٨٢٣هـ/١٤٢٠م.

(٧) البحر الرائق في شرح كنز الدقائق لمؤلفه زين الدين أبو إسحق بن إبراهيم بن نجيم الشهير بابن نجيم، المتوفى سنة ٩٧٠هـ/١٥٦٢م.

(٨) سجل ٣٤٠، ٩ صفر ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م، ص١٥٦.

(٩) سجل ٣٤٦، أواخر شوال ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م، ص١٨٢.

(١٠) سجل ٣٤٤، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ص٣٧.

(١١) سجل ٣٥٥، أواخر ذي الحجة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٨١.

(١٢) زياد المدني، مدينة القدس، ص٨٢.

(١٣) سجل ٣٥٧، ٢١ جمادى الأولى ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص١٩٨.

المسجد الأقصى[1]إلى جانب أنه كان ناظراً ومتولياً على وقف جده[2]والمدرسة والزاوية الأمينية[3].

وبالإضافة إلى الوظائف السابقة، أشارت السجلات إلى وظيفة الجقدار وهي كلمة تركية تعني صاحب الجوخ وهو الأمين على بدلات القاضي وثيابه الرسمية[4]، ويجري تعيينه من قبل القاضي محدداً له الراتب الذي يتقاضاه[5]، وكان الجقدار يرافق أحياناً من يكلفه القاضي لعقد المجلس الشرعي خارج المحكمة، فتشير إحدى الحجج إلى مرافقة حسين آغا بن زكريا الجقدار بالمحكمة الشريفة محمد رشيد أفندي من كتبة المحكمة لعقد المجلس الشرعي خارج المحكمة[6]. وفي بعض الأحيان يكون الجقدار من بين مندوبي الشرع الشريف في عمليات ضبط التركات، فقد حضر الجقدار علي آغا ضبط وبيع تركة يوسف صادق النمري[7]حسن بن علي الفتياني[8].

وأشارت السجلات أيضاً إلى وظيفة الكتخذا، وهي كلمة تركية محورة من الأصل الفارسي كتخذا وتعني بالأصل سيد البيت، وقد عنت هذه الكلمة أكثر من معنى مثل المدير ووكيل الأعمال في الوقت الحاضر أو النائب[9]. فتذكر إحدى الحجج بأن القاضي الشرعي أمر كتخذائه الحاج رجب أفندي بمرافقة اللجنة التي كلفها للكشف على الدار المشتركة بين بطريرك اللاتين وعطا الله كتن ووالدته وذلك لمعرفة مدى قابليتها للقسمة والإفراز بين الشركاء بناءً على طلب البطريرك[10]. وقد يكلف كل من الجقدار والكتخذا معاً بمرافقة اللجنة التي يكلفها القاضي لمعاينة مكان ما، فتذكر إحدى الحجج أنه بناءً على طلب حسين الغفاري متولي وقف أمونة القصاص في ثلث إحدى الدور الخربة بمحلة باب العامود، بأن يأذن له بأحكار هذه الحصة لمن يرغب، وذلك بالنظر لحاجة الدار للإصلاح والتعمير كما أنها مستغرقة بالديون ولا يوجد تحت يد المتولي غلة لإيفاء الدين، وأنها إذا بقيت على هذه

---

(١) سجل ٣٦٠، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص٣٩.
(٢) سجل ٣٤٥، أوائل ربيع الثاني ١٢٧٨هـ/١٨٦١م، ص٨.
(٣) سجل ٣٧٧، ١٥ محرم ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤م، ص١٠٣. وتقع بالقرب من العتم أو شرف الأنبياء. بناها الصاحب أمين الدين عبد الله سنة ٧٣٠هـ/١٣٢٩م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٩.
(٤) إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشرة الخوري قسطنطين المخلصي، صيدا، مطبعة دير المخلص، ١٩٣٦، ص١٦٠.
(٥) غنايم، لواء عكا، ص٤٦.
(٦) سجل ٣٧٨، ٢٨ محرم ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٠٢.
(٧) سجل ٣٥١، أواخر ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٣٤٨.
(٨) سجل ٣٥١، أواسط محرم ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٣٦٠.
(٩) يوسف جميل نعيسه، مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-١٢٥٦ هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م جزئين، دمشق، طلاس للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ج١، ص٢١٦.
(١٠) سجل ٣٤٧، غرة ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢١.

الحالة تنعدم بالكلية، وبناءً على ذلك أرسل القاضي لجنة للكشف عن الدار تتكون من كتخذائه إبراهيم أفندي وجقداره علي آغا والكاتب بدر الخالدي والمحضر باشي ناجي اسلامبولي والمعمار باشي يوسف صادق الذمري وآخرين ممن لديهم الخبرة والمعرفة، وبعد الكشف على الدار المرقومة وجدت بأنها خربة وتحتاج إلى التعمير، وخمنت اللجنة قيمة حكر الثلث الموقوف تسعة قروش ونصف سنوياً[1].

وهناك وظيفة أخرى لم نعثر على أية إشارة لها في السجلات غير أنها كانت موجودة في المحكمة وهي وظيفة الأوظة جي وهي مصطلح تركي مركب من مقطعين: أوظة ومعناه غرفة وجي ومعناه قيم ومعنى المقطعين القيم على مكتب القاضي وخدمته[2]، وتشبه في الوقت الحاضر وظيفة المراسل ويعتبر أحد أمناء المحكمة، ويقوم بترتيب المحكمة وتنظيفها ونقل الأوراق والملفات بين أقسامها، وكان يرافق ممن يكلفه القاضي لعقد المجلس الشرعي خارج المحكمة لحمل السجل الشرعي ودواة الحبر[3].

واستعان القاضي الشرعي بعدد من الموظفين من خارج الجهاز الإداري للمحكمة الشرعية ممن لديهم الخبرة والمعرفة للكشف على بعض الحوادث ومعاينتها، فإذا كان الخلاف يتعلق بأراضي كان يستعين بمأمور الدفتر خاقي[4] ونظار الناحية التي تقع فيها الأراضي[5]، وقد يستعين بالبياطرة للكشف عن سن بعض الحيوانات المختلف عليها[6]، ويستعين بمأمور الأبينة ومهندس بلدية القدس إذا كانت القضية تتعلق بهدم بعض البيوت لتوسيع الشوارع[7] ويستعين بالمعماري للكشف عن الدور الخربة وتخمين تكلفة ما تحتاجه من تعمير وإصلاح[8]، ويستعين بمهندس الحرم لتقسيم الدور المشتركة بين الشركاء[9].

واستعان أحياناً بالمكارية[10]، فتشير إحدى السجلات أن محمد سليم البشناق الوكيل الشرعي عن حسن بن حسين الشهابي رفع دعوى في المحكمة الشرعية على يعقوب بن

---

(١) سجل ٣٥١، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٠.

(٢) محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٨٦٤-١٩١٨م، عمان، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٢، ص١١٤.

(٣) أمين أبو بكر، قضاء الخليل، ص١٤٨.

(٤) سجل ٣٦٣، ٢٩ رجب ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص١٠٤.

(٥) سجل ٣٤٧، أوائل ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٢٥٥.

(٦) سجل ٣٧٤، ٢٠ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨٣م، ص٦.

(٧) سجل ٣٥٧، ٢٧ رجب ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٢٤٩.

(٨) سجل ٣٤٣، ١٤ ربيع الثاني ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م، ص٧.

(٩) سجل ٣٧٩، ٨ رجب ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٧.

(١٠) **المكاري**: وهو الخبير بالطرقات والأماكن الآمنة منها وأماكن الاستراحات ومصادر المياه في البوادي والصحارى، وغالباً ما كانت المكارية ترافق القوافل التجارية، وتتحكم بدقة في خط سير القوافل واستراحتها خاصة في المناطق التي تقع على أطراف البادية أو في المناطق الجبلية الوعرة. انظر: نعيسه، مجتمع مدينة دمشق ،ج١، ص٢٧٧.

سليمان الرومي وادعى عليه بأنه ربط فرسه في الجهة الغربية من الشعارة[1] الكائنة بباب العامود و هي الجهة التي لم تكن مخصصة لربط الدواب وأن فرسه ضربت صالح بن حسين الشهابي في بطنه توفي على أثرها، فأرسل القاضي لجنة للكشف عن المكان تكونت من أحد كتبة المحكمة وكل من المكارية عبد الرحمن حواش ويوسف عويضة ومصطفى قرش ومصطفى العلمي، ولدى الكشف تبين أن المكان الذي ضرب فيه المتوفي كان مخصصاً لربط الدواب[2].

واستعان القاضي أيضاً بالدلال الذي كان يقوم بالإعلان عن وضع عقار معين بالمزاد العلني وبيع التركات، وقد أشارت السجلات إلى أسماء بعض الدلالين منهم عبد الله قطينة[3] والدلالين ابرام وخضر اليهوديين[4]. وتشير السجلات إلى خصم نسبة من قيمة التركات تعرف باسم (خصم دلالين حسب العادة). ويبين الجدول التالي قيمة رسوم الدلالين من خمسة تركات:

الرقم	اسم المتوفى	قيمة التركة بالقرش	رسوم الدلالين بالقرش	النسبة المئوية	المصدر
١.	رابية الدنف	٥٠٦	٩	%١.٧٧	سجل ٣٥١، نصف ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٣٥٢
٢.	حسن عيده	٥١١٠	٨٩	%١.٧٤	سجل ٣٥٣، ٢٧ ذي القعدة ١٨٦٦/١٢٨٣م، ص٢١٥
٣.	محمد الصالح الحسيني	٤٥٥٦٩	٥٥٠	%١.٢٤	سجل ٣٦١، جمادي الثانية ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص١٥٢.
٤.	عمر إبراهيم مصطفى الداودي	١٤٧٨٦.٢٠	١٠٣.٢٠	%٠.٧	سجل ٣٧٤، ١٧ شوال ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، ص٧
٥.	جميلة إبراهيم البيروتي	٢٢٥٠.١٠	٤٠	%١.٧٧	سجل ٣٧٤، ٢٩ جمادي الأولى ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٤.

---

(١) **الشَّعارة** من شَّعار وهو ما كان من شجر في لين ووطاء من الأرض يحلّه الناس نحو الدهناء وماء أشبهها، يستدفئون بها في الشتاء ويستظلون بها في القيظ. انظر: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م) ، معجم تهذيب اللغة، ٤ أجزاء، تحقيق رياض قاسم، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠١، ج٢، ص١٨٨٦. ولعل المقصود بالشّعارة هنا المكان المخصص لربط دواب القادمين للمدينة.

(٢) سجل ٣٧٣، غرة رجب ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص٨٩.

(٣) سجل ٣٦١، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٢.

(٤) سجل ٣٥٠، أواسط صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٤.

يلاحظ من هذا الجدول أن نسبة رسوم الدلالين التي استوفتها الدولة من التركات السابقة كانت بالتوالي على النحو الآتي ١.٧٧%، ١.٧٤%، ١.٢٤%، ٠.٧%، ١.٧٧%. ويعني ذلك أن النسبة لم تكن ثابتة ومحددة.

رسوم المحكمة الشرعية:

تقاضت المحاكم الشرعية رسوماً على الحجج الشرعية التي كانت تنظر فيها، وقد أصدرت الدولة عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م نظام رسوم المحاكم الشرعية، حددت بموجبه الرسوم التي تستوفيها المحاكم على الحجج، فكانت تستوفي ٥٠-٣٠٠ قرش حسب تحمل المصلحة بدل خرج مخصوص "نفقات" للكتاب والأمناء الذين يكلفهم القاضي للاستماع للدعاوي خارج المحكمة الشرعية، وإقرار الملك والوصية وتعيين الوكلاء والإدانة والمبايعة والمصالحة والطلاق. ويؤخذ خمسة قروش خرج تذكرة الثيب أو المطلقة التي تتزوج، أما البكر فكانت خرج تذكرتها عشرة قروش، أما السندات الشرعية في عقد النكاح وإثباته والمخالعة والطلاق فيؤخذ عنها بارة واحدة عن كل قرش وذلك حسب قيمة المهر المعجل والمؤجل. وبلغت رسوم حجة الحكم والالتزام ٢.٥% من قيمة الملزم المحكوم به، وكان رسم حجة إثبات العتق ٧٥ قرشاً، بينما كان رسم إثبات الحرية الأصلية ٢٢٥ قرشاً. أما رسوم التركات فاستوفت المحكمة بارة لكل قرش بعد استخراج المصاريف والديون وثلث قيمة الوصية، و٦٠ بارة عن كل ألف قرش أجرة قيدية الدفتر، واستوفت ١٠-٣٠ قرش حسب تحمل المصلحة بدل رسوم قلمية وقيدية عن حجج تعيين الأوصياء على الأيتام فقط(١).

وألحق هذا النظام بنظام آخر منع بموجبه كتاب المحاكم الشرعية من استيفاء أي مبالغ باسم خرج أو كاتبيه أو قلمية أو إكرامية أقل أو أكثر مما يعطى من المحاكم سواء كان مثل هذه السندات الشرعية، أو كان من الدعاوي التي لا يلزم أن يعطي بها سندات. وأصبح بموجب هذا النظام موظفو المحاكم مسؤولين عن الرسوم التي يتقاضونها أكثر مما تقرر(٢).

الخاتمة:

وهكذا يتضح في خاتمة هذه الدراسة أن بعض الوظائف الدينية وبخاصة وظائف المحكمة الشرعية كانت حكراً على بعض العائلات المقدسية دون غيرها، إذ اقتصر منصب الإفتاء على المذهبين الحنفي والشافعي على عائلة الحسيني فقط، في حين كانت وظيفتي نائب الشرع والكتابة بالمحكمة الشرعية مقتصرة على عائلة الخالدي وشاركتها في وظيفة الكتابة إلى حد قليل عائلة الشهابي، ويبدو أن تبوأ عائلتي الحسيني والخالدي لتلك المناصب

---

(١) الدستور، م١، ص١٣٥-١٣٩. عوض، الإدارة العثمانية، ص١٢٦-١٢٧.
(٢) عوض، المرجع السابق، ص١٢٨.

كان ناتجاً عن اهتمامهما بتعليم أبنائهما العلوم الشرعية لتهيأتهم لتولي المناصب الدينية، في مدينة القدس للحفاظ على نفوذهما كأسرتين عريقتين بالمدينة.

وأظهرت الدراسة بأن أعمال موظفي المحكمة الشرعية لم تكن مقتصرة فقط داخل المحكمة بل كان القاضي الشرعي يكلف بعضهم وبخاصة الباشكاتب والكتبة لعقد المجالس الشرعية خارج المحكمة نظراً لما يتطلبه ذلك من استكشاف ومعاينة لمكان الحدث وفي ذلك إشارة إلى مدى تساهل القضاء الشرعي واهتمام القاضي وحرصه على تطبيق أحكام الشرع علاوة على ثقته بموظفيه.

أما بشأن المفتي، فبالرغم من أنه لم يكن تابعاً للقاضي الشرعي، وكان كل منهما يعمل بشكل مستقل عن الآخر، إلا أن القاضي حرص على استشارة المفتي في المسائل الفقهية التي تحتاج إلى تفسير ليصدر حكمه على القضايا المقدمة إليه، مستنداً في ذلك إلى رأي المفتي وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية.

المبحث الخامس

الدور الاجتماعي للمرأة المسلمة في القدس وقراها

١٢٦٧هـ/١٨٥٠- ١٣١٨هـ/١٩٠٠م

(دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية)[*]

(*) مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان ١٠٣-١٠٤، أيلول – كانون الأول لعام ٢٠٠٨.

المقــدمة

تُشكل المرأة نصف المجتمع وركناً مهماً من أركانه، لذا فقد ضمن الشرع الإسلامي حياة كريمة لها، وأقر حقوقها وحدد واجباتها، ويكون بذلك قد سبق كافة التشريعات والأنظمة والقوانين التي نظمت حياة المجتمعات البشرية. فقد منحها حق الملكية والتصرف بها، وحق البيع والشراء، وحق اختيار الزوج، وحق التعليم، وغير ذلك من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية ونص عليها القرآن الكريم في كثير من المواضع، مما يجعل المرأة المسلمة تساهم في مختلف مجالات الحياة في المجتمع الإسلامي.

وبالرغم من الحقوق التي أعطاها الإسلامي للمرأة واستقلالها في العمل إلا أنها بقيت تعاني الكثير من صعوبات الحياة نظراً لاستمرار النظرة المتدنية إليها من قِبل المجتمع وإلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في حياة المجتمع والأسرة، مما جعلها تعاني من هضم حقوقها في مختلف الجوانب.

لقد شاركت المرأة المقدسية في مختلف مظاهر الحياة العامة، ولعبت دوراً مستقلاً واعتمدت على نفسها في العمل، والمعيشة ،والدفاع عن حقوقها.فكثيراً ما ظهرت في المحكمة مدعية ومدعى عليها ،موكِلة ومُوكَّلة بائعة ومشترية.وتعد سجلات محكمة القدس الشرعية من أهم المصادر الأولية لدراسة مكانة المرأة في مدينة القدس نظراً لما اشتملت عليه من القضايا الكثيرة التي خصت المرأة. فقد لجأت المرأة المقدسية إلى المحكمة الشرعية مدعية أحياناً ومدعى عليها في أحياناً أخرى، ويُشير السجل الشرعي أن المرأة كانت في معظم الأحيان تقيم الدعوى في المحكمة بنفسها شريطة أن تأتي بمعرَّفين يعرَّفون عليها وأحياناً كانت تقيم الدعوى من خلال وكيل عنها، وليس بالضرورة أن يكون الوكيل من أقربائها، فقد أشارت السجلات الشرعية إلى وجود وكلاء دعاوي كانوا يترافعون أمام المحاكم الشرعية بمختلف القضايا وهم أشبه بالمحامين في الوقت الحاضر. مثال ذلك أن محسنة إبراهيم شعيب وكَّلت أحمد عبد الله آغا القرجولي ببيع حصتها البالغة ثلاثة قراريط من أصل كامل أربعة وعشرين قيراطاً بجميع الدار القائمة بباب حطة وبيعها بيعاً باتاً ناجزاً إلى خديجة سليمان علون بثمن قدره ستة عشرة ليرة ذهب فرنسي عيناً، وقبض الثمن وإيصاله لها وتسليم المبيع للمشترية، وتسليم المشترية قوشان البيع(١).

وذكرت حجة ثانية أن عائشة محمد رمضان من أهالي قرية المالحة(٢) وكَّلت إبراهيم عوض الله العبسية من أهالي قرية الولجة(١) في رد الدعوى والمخاصمة ورد الجواد

---

(١) سجل ٣٨٦، ٢٣ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٥.

(٢) **قرية المالحة:** تقع إلى الجنوب الغربي من القدس. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، ١٩٩١م، ج٨، ق٢، ص١٦٦.

والمرافعة على أخيها أحمد بن محمد بن رمضان بخصوص حصتها الإرثية المتروكة عن والدها من أراضي وأشجار وغير ذلك وكالة مطلقة صحيحة بهذا الخصوص[٢]. ووكلت كل من صبحية وعليّة ابنتي إبراهيم حسن أبو رومي من قرية العيزرية[٣] محمد حسن أبو رومي ببيع ما يخصهما من حصة بدار والدهما التي آلت لهما إرثاً من والدهما والبالغة اثني عشر قيراطاً بيعاً باتاً إلى عثمان نوري الخالدي بثمن قدره ١٤٢.٥ ليرة ذهب فرنسية عيناً وبإجراء التقرير في المبيع المذكور بمجلس إدارة لواء القدس وتسليمه للمشتري وقبض الثمن وإعطائه السندات النظامية في ذلك حسب الأصول[٤].

وقد يكون الموكل قريب الموكلة، مثال ذلك أن عسلية خليل العسلي وكّلت ابن عمها نعمان علي العسلي في ضبط وتحرير وبيع وقبض حصتها الإرثية الموروثة عن زوجها البالغة نصف الربع في جميع متروكاته من منقول ونقود وعقار وغير ذلك[٥]. ووكلت رقية صالح نسيبه، أحد أقربائها وهو عبد اللطيف يحيى نسيبة في ضبط وتحرير وقبض وبيع حصتها الإرثية الموروثة عن زوجها البالغة نصف الربع في جميع متروكاته[٦].

حق المـرأة في الميـراث:

أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة نصيباً من الميراث وذلك حسب صلتها بالموروث، وكانت النساء اللواتي لهن الحق في الميراث الأم والزوجة والإبنة والأخت والحفيدة والجدة، وتتباين حصص الوريثات وفقاً لعددهن ودرجة قرابتهن من المتوفى. وقد بيّن عز وجل في كتابه الكريم {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا}[٧].

________________=

(١) **قرية الولجة:** وتقع غرب الجنوب الغربي لمدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، أربعة مجلدات، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٩٦، م٤، ص٥٩٧.

(٢) سجل ٣٧٨، ١٩ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٠٢.

(٣) **قرية العيزرية:** تقع على مسافة ٥كم شرق مدينة القدس. مرمرجي الدومنيكي، بلدانية فلسطين العربية، بيروت: مطبعة جان دارك ،١٩٤٨م، ص١٥٣.

(٤) سجل ٣٧٨، ٧ ذي القعدة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٦٣.

(٥) سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.

(٦) سجل ٣٧٩، ٦ شوال ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٥٤.

(٧) سورة النساء، الآية (١١) .

لقد أدى كثرة عدد الإناث بين ورثة المتوفين إلى تجزئة الإرث إلى حصص أكثر مما لو كان العدد الأكبر من الورثة من الذكور[١]. واشتملت سجلات محكمة القدس الشرعية على الكثير من عمليات ضبط تركات ومخلفات المتوفين وتوزيعها في المدينة وقراها، ويجري توزيعها بين الورثة وفقاً لأحكام الشرع الإسلامي. وقد خصص للزوجة من تركة زوجها الثمن إذا كان له أولاد سواء كانت زوجة واحدة أو اثنتين، فإن كانت واحدة فلها الثمن وإن كانتا اثنتين فلهما الثمن مناصفة بينهما. وتزخر سجلات المحكمة الشرعية بالكثير من النماذج التي تبين كيفية توزيع التركة بين الورثة، فبعد وفاة الحاج محمد أحمد عليوان من القدس عام ١٢٨١ه/١٨٦٥م، انحصر إرثه الشرعي في والدته بحق السدس وزوجته بحق الثمن، وابنته بحق الباقي[٢]. وانحصر الإرث الشرعي للمتوفى يوسف محمد الدسوقي بزوجتيه بحق الثمن مناصفة بينهما، والباقي لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين[٣].

وفي بعض الحالات لم يكن للزوج حق في وراثة زوجته، ولعل ذلك ينحصر في حال إقدام الزوج على قتل زوجته، مثال ذلك أن إبراهيم ذياب قتل زوجته متعمداً، وبعد أن أقر الزوج بذلك حرمه القاضي من أن يرث زوجته، وحكم عليه بأن يدفع ديتها من ماله لابنها القاصر عمر الوريث الوحيد لها بقيمة خمسة آلاف درهم من الورق مقسطة على ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ صدور الحكم[٤].

وإذا لم يكن للمتوفي ورثة أو عصبة يرثونه، وكان له إبنة واحدة فعند ذلك ينحصر الإرث الشرعي بالإبنة فرضاً ورداً، فمثلاً توفيت زين العرب محمد المصري والمنحصر إرثها الشرعي بابنتها القاصرة بحق النصف فرضاً والباقي رداً لعدم وجود عصبة للمتوفاة[٥].

ولما كان توزيع التركة يتم بإشراف المحكمة الشرعية، فقد لجأت بعض النساء لها لمعرفة ما يخصهن من حصص بتركات مورثيهن، فتذكر بعض الحجج الشرعية أنه بعد

---

(١) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، ص٤٤.

(٢) سجل ٣٥١، ١٩ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٦.

(٣) سجل ٣٥١، ٢٤ جمادى الثانية ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٧.

(٤) سجل ٣٥٤، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٦١. وقد أستخدم الدرهم عادة لوزن الفضة، ويساوي سبعة أعشار مثقال أي أن كل عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل فيكون المثقال ١.٥ أو ٤.٨ غرام. أنظر: أنستاس ماري الكرملي، النقود العربية الاسلامية وعلم النميات، القاهرة: المطبعة المصرية، ١٩٣٩، ص٨٤. ويبدو أن استخدام كلمة الدرهم الورقي كانت من باب المجاز، إذ لم يكن هناك دراهم ورقية فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى دفع دية مقتول بقيمة " عشرة آلاف درهم من الورق أي الفضة تقسط في ثلاث سنوات من تاريخ القبض ... وأمرنا بدفع سبعة آلاف ومائتين وإثنين وعشرين درهماً وثلثي ثلث درهم من الفضة من أصل الدية الشرعية ...". سجل ٣٥٤،١١ ربيع الثاني ١٢٨٤ه/١٨٦٧م، ص٤٨.

(٥) سجل ٣٥٤، ١٥ شعبان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٤٦.

وفاة صالح معتوق انحصر إرثه الشرعي بزوجته أسماء محمود حجيج بحق الثمن وابنه محمد الذي كان لدى وفاة أبيه حمل في بطن أمه بحق الباقي، ثم توفى محمد وانحصر إرثه الشرعي بأمه أسماء بحق الثلث وبعمه علي معتوق بحق الباقي، وكان مخلفاً على الموروث الأصلي داود "جميع الحصة الشائعة وقدرها خمسة قراريط وثمن قيراط وثمن ثمن قيراط، وثلاثة أسباع ثمن ثمن قيراط، وأربعة أسداس سبع ثمن ثمن قيراط من أصل كامل أربعة وعشرين قيراطاً في جميع الدار... شركة الحرمة عيشة بنت صالح معتوق ومن يشركها بحق الباقي... بجميع حقوق ذلك كله... الآيل إلى داود الموروث إرثاً عن أبيه وحسب تصرفه القديم..."، وقد حضر إلى المحكمة أمين أبو حمدة الوكيل الشرعي عن الحرمة أسماء وطلب من القاضي أن يعرفه على ما يخص موكلته إرثاً عن زوجها وابنها في الحصة المذكورة، فأجابه لطلبه وعرّفه أن حصة موكلته من الإرث هي "قيراطان اثنان وثمن قيراط وثمن ثمن قيراط وسبعاً ثمن ثمن قيراط وأربعة أسداس سدس سبع ثمن ثمن قيراط لا غير..."[1].

وطالبت بعض الزوجات الوريثات من ما يشاركهن في الإرث بالحصول على مهرهن المؤجل وما لهن من دين على أزواجهن، فقد ادعت أسماء محمد طه علي موسى الحاج عطية الأصيل عن نفسه والوصي الشرعي بالدعوى المقامة عن أخوته زكية واسحق، وإبراهيم، أبناء المتوفى زوجها الحاج عطية زريق القضماني، وذكرت في دعواها بأن لها بذمة زوجها خمسمائة قرش قيمة مهرها المؤجل وثلاث ليرات فرنسية ونصف ديناً، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك، فأحضرت المدعية شاهدين شهدا بأن زوجها المتوفى عقد نكاحه عليها بمهر معجل مقبوض ومؤجل قدره خمسمائة قرش باق بذمته، ثم أحضرت شاهدين آخرين شهدا لها بالدين المذكور، وبعد أن حلفت يمين الاستظهار[2]، حكم القاضي بثبوت المهر المؤجل ومبلغ الدين بذمة المتوفى الموروث لزوجته المدعية "وصار التنبيه على هذا المدعى عليه إضافة للصغار وباقي الورثة بدفع مثل المبلغين المذكورين للمدعية من تركة المتوفى الوافية"[3].

---

(١) سجل ٣٥١، ١١ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٥.

(٢) **يمين الاستظهار:** إذا رفع شخص دعوى على غائب أو ميت أو صغير أو وقف أو غير ذلك ممن لا يستطيع أن يدافع عن نفسه فإن المدعي يحلف من قِبل القاضي دون طلب من الخصم بالرغم من أن بينة المدعي مكتملة تامة، وذلك احتياطاً وتحرزاً، ولا يحكم القاضي إلا بعد أن يحلف اليمين على البتات بأن الحق ثابت في ذمة المدعى عليه وأنه ما أبرأه ولا استوفى حقه منه وتكون اليمين ابتداءً لا رداً. وقد عرفت هذه اليمين بيمين القضاء لأنها توجه من القاضي، كما تعرف بيمين الاستظهار وذلك لأن البينة شهدت بظاهر الأمر فيستظهر بيمين الطلب على باطن الأمر. كما تُسمى أيضاً باليمين المتممة لأن القاضي يوجهها إلى المدعي تتميماً للبينة. انظر: عكرمة سعيد صبري، اليمين في القضاء الإسلامي، القدس: مطبعة الرسالة الاسلامية، ١٩٩٩م، ص١٥٤.

(٣) سجل ٣٨٦، ٢٧ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٣.

وقد تقوم المرأة الدائنة لوريثها بمقاصصة دينها بشراء جزء من عقاره الموروث وذلك بغية زيادة حصتها في الإرث مقابل حصص الورثة الآخرين، من ذلك أن قاضي محكمة القدس الشرعية باع لرقية إسماعيل قنديل من أصل ما هو مخلف عن ولدها محمد ذيب الحاج سعيد ذيب بحضور جميع الورثة لواجب ما هو ثابت بذمة المتوفى لوالدته ٢٧٠٠ قرش، وقد اشترت رقية ما هو للمتوفى المذكور بعد عرضه بالمزاد العلني ولم يرغب في شرائه أحد سواها أربعة قراريط ونصف في جميع خلو الدار الواقعة بخط الساهرة شركة المشترية بحق ثلاثة قراريط ونصف، آل لها ذلك بعضه إرثاً عن والدها وبعضه شراء بقية الورثة ومن يشركهم بحق الباقي بثمن قدره ٢٧٠٠ قرش، وقد قاصص القاضي بذلك المشترية بمقابل دينها المذكور بذمة ولدها، ثم اشترت أربعة قراريط في الخلو المذكور وهي حصة كل من زوجة المتوفى وعمه وقد ورثاها عن المتوفى المذكور بمبلغ قدره ١٦٠٠قرش، منها قيراط ونصف للزوجة وقيراطان ونصف للعم، وبموجب ذلك أصبح لرقية اثنا عشر قيراط في خلو الدار المذكورة[١].

وكانت المرأة الوارثة لزوجها ترث أيضاً حصتها الشرعية في الديون التي كانت لزوجها على الآخرين، إذ لجأت بعض النساء للمحكمة الشرعية تطالب حصصهن في تلك الديون، كالدعوى التي أقامتها خليلية محمد درويش من قرية سلوان على يوسف محمد عواد من القرية نفسها، وذكرت في دعوتها أن زوجها أقرض المدعى عليه أربعة وعشرين قرشاً ولم يدفع منها شيئاً، ولما انحصر إرث زوجها فيها وفي أولاده وأمه طالبت ما يخصها من حصة إرثية بالمبلغ المذكور والبالغة أربعة قروش[٢].

وحرصت بعض النساء على التمسك بحصتها الإرثية وعدم بيعها، بل تقوم بتأجيرها حتى تضمن دخلاً ثابتاً، مثال ذلك أن صفية عبد الرزاق الحمصي وكَّلت زوجها محمد خميس الفران في قبض وتناول أجرة حصتها وحصة ابنتها القاصرة رشيدة المخلفة لها من زوجها الأول رشيد نجم البالغة ثلاثة قراريط وثلث في الدار الواقعة بمحلة الجواعنة بحارة اليهود[٣].

الــزواج والمهــور:

أولاً : الزواج

يظهر من خلال عقود الزواج وحالات الطلاق وضبط تركات المتوفين وتوزيعها على الورثة، أن الزواج كان يتم في سن مبكرة للأبناء وبخاصة الزوجة التي كان عمرها عند الزواج أصغر من الزوج، وبالتالي كان عمرها أطول من عمر زوجها، ولعل ذلك كان

---

(١) سجل ٣٥٤، ٢٣ رمضان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٧٦.
(٢) سجل ٣٨٦، ١٢ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٤.
(٣) سجل ٣٥٤، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٥.

ناجماً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المدني والريفي في مدينة القدس وقراها.

وامتاز الزواج بمدينة القدس بشكل عام أنه كان زواجاً تقليدياً، إذ لم يكن يؤخذ برأي الزوجة أو استشارتها بالزواج وحقها باختيار الزوج، مما دفع بعض الزوجات للجوء إلى المحكمة الشرعية للمطالبة بحقهن في اختيار الزوج ورفضهن الاجبار على الزواج حسب رغبة أهلهن، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامتها محمدية محمد مصطفى من قرية عين يبرود[١] على أخيها، وذكرت بأن مرادها أن تتزوج بمن تريد من "الرجال الأكفّاء حيث أنها بالغة ورشيدة"، غير أنه يعارضها ويمنعها عن ذلك، وبعد سؤال المدعى عليه عن ذلك أقر بأن أخته بالغة ورشيدة، وذكر أن والده سبق وأن أعطاها منذ ثلاث سنوات إلى عبد الرحمن محمد خليل من القرية نفسها، واتفق مع والده بأن يكون مهرها ألفي قرش، غير أن المعرفين اللذين أحضرتهما المدعية إلى المحكمة للتعريف بها أنكرا ذلك، مما جعل القاضي يطلب من أخيها بأن لا يعارضها في زواجها بمن تريد، مبرراً له بقوله "سيما وأن دعواك الزواج المرقوم هو غير مسموع منك شرعاً لكونك لست وكيلاً عن الزوج المرقوم"[٢].

وفي حجة ثانية أقامت فاطمة عثمان عبد المهدي من قرية دير قديس[٣] من ناحية بني حمار[٤] دعوى على كل من والدها وفياض عيسى فياض من القرية نفسها، وذكرت في دعواها عليهما أن مرادها أن تتزوج بمن شاءت، غير أن المدعى عليهما يعارضانها في ذلك بحجة أن والدها قد أعطاها لفياض على مهر قدره ألفا قرش، وتم ذلك بحضورها ورضاها، غير أنها أنكرت ذلك، فطلب القاضي من فياض أن يأتي بشهود يشهدون له على أن والدها أعطاه إياها بالمهر المذكور، فأحضر شاهدين أقرا بصحة ما ذكره فياض غير أنهما ذكرا أن ذلك تم دون وكالة وإجازة منها، وأنها لم تكن حاضرة، وعليه قرر القاضي

---

(١) **قرية عين يبرود:** تقع شمال شرق مدينة رام الله. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٣٧.

(٢) سجل ٣٥٤، ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٤٩.

(٣) **قرية دير قديس:** تقع على مسافة نحو ٢٠ كم غرب رام الله في منتصف الطريق بين قريتي نعلين وخربثا على نحو ٢كم عن كل منهما. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٤، ق٢، ص٥٦٧.

(٤) **ناحية بني حمار:** وهي إحدى نواحي جبل القدس، وتمتد ما بين ناحية بني زيد وبني الحارث الشمالية شرقاً والسهل الساحلي غرباً، وتتألف من ٢٥ موقعاً هي: بلعين، بيت نبالا، بدرس، دير قديس، دير طريف، الحديثة، جمزو، قبية، قولة، المزيرعة، المدية، نعلين، شبتين، شقبة، الطيرة، عمواس، عنابة، بيت نوبا، برفيليا، بير معين، البرج، دير أيوب، القباب، اللطرون، وتنافس في السيادة عليها كل من أسرة الخواجا وسدر والمغير في نعلين، والمشني في شقبة، وناصر وقطوسة في دير قديس، وفي عام ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م، جرت المصالحة بين الأطراف المتصارعة، وتعهد الشيخ درويش الخواجا والشيخ سالم المشني بدفع ٢٥٠٠٠ قرش أسدي إلى خزينة والي عكا إذا ما خرقوا العهد. انظر: الكزندار شولش، تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢، ترجمة كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨م، ص٢٢٣. أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨-١٩١٨، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٦م، ص٢٣٨.

منع المدعى عليهما من معارضة المدعية في الزواج بمن تريد[1]. وفي حجة مماثلة ادعت لطيفة عطا الله حمودة السلواني على ابن عمها محمد حسين حمودة قائلة "أن مرادها الزواج، غير أن المدعى عليه يعارضها ويمنعها من ذلك، غير أن المدعى عليه ذكر أن المدعية وكلت عمها حسين بزواجها للمدعى عليه بمهر مقداره ١٥٠٠ قرش وقد تم ذلك بحضورها، غير أن المدعية أنكرت ذلك، ولما عجز المدعى عليه إثبات صحة دعواه أمره القاضي بأن لا يعارضها في الزواج بمن تريد من المسلمين[2].

وفي حالة مشابهة للحالات السابقة كانت المرأة فيها مدعى عليها، إذ ذكرت إحدى الحجج الشرعية أن خليل سالم ادعى على حلوة حسين مصطفى خليل وذكر بأنه في العام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م حيث كان كلاهما صغيرين، طلب والده له نكاحها من والدها، وتم العقد بالإيجاب والقبول على مهر قدره ٣٠٠٠ قرش منها ٢٦٠٠ قرش معجل و٤٠٠ قرش مؤجل، وقد دفع والده ١٨٠٠ قرش من أصل المعجل، وعندما طلب الزوج الدخول بها امتنعت عن ذلك، وبعد أن أحضر شهوداً عدولاً شهدوا له بذلك، أمر القاضي المدعى عليها بالدخول على زوجها وإطاعته بعد استيفائها باقي مهرها المعجل[3].

ولعل من سيئات الزواج التقليدي أن بعض الزوجات لا ينسجمن مع أزواجهن، ولا يستطعن أيضاً طلب الطلاق، مما يجعلهن يهربن من بيوت أزواجهن، ففي إحدى القضايا ادعى مصطفى محمد خويص من قرية الطور[4] على فاطمة عبد الهادي من قرية العيساوية[5]، وذكر أنه منذ مدة كان قد تزوجها وأنجبت له إبنة، غير أنها منذ خميس سنوات هربت من بيتها ولجأت إلى السلط، ثم عادت إلى القرية وامتنعت عن معاشرته والتوجه معه إلى بيته، ولدى سؤال المدعى عليها عن ذلك أقرت بزواجها وهربها إلى السلط غير أنها ذكرت بأن زوجها كان قد حضر إلى السلط وطلقها طلاقاً بائناً بينونة كبرى بناءً على طلبها، إلا أن الزوج المدعي أنكر ذلك، وبعد عجز المدعى عليها عن إحضار بينة شرعية تثبت صحة ما ذكرته، حلف زوجها يميناً شرعياً على دعواه، فأمرها القاضي بأن تتوجه مع زوجها "لمحل سكناه وبإطاعته بما يرضي الله تعالى ومعاشرته معاشرة الأزواج لعدم إثبات ما ادعته من الطلاق لعجزها عن البيان وقد حلف لها اليمين الشرعي كما هو متوجب عليه شرعاً"[6].

---

(١) سجل ٣٤٦، ٦ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص١٩٠.
(٢) سجل ٣٥٣، ٣ صفر ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٤٥.
(٣) سجل ٣٦٢، ٧ ذي القعدة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٩٤.
(٤) **قرية الطور:** تقع بالقرب من مدينة القدس على جبل الزيتون إلى الشرق من المدينة. الدباغ،بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٢٧.
(٥) **قرية العيساوية:** تقع على مسافة ٥كم شمال شرق مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٠١.
(٦) سجل ٣٥٤، ١٩ جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٩٩.

وكان بعض الأزواج يعقدون نكاحهم على زوجاتهم دون أن يرونهن مسبقاً ويتم ذلك بناءً على اختيار أو توكيل أحد أقربائه كشقيقة أو شقيقته أو أحد والديه، ومثال ذلك أن بدر إسماعيل الدنف وكّل شقيقه بأن "يقبل له نكاح ما يشاء من النساء بطرابلس الشام مطلقات كن ثيبات أو أبكاراً على ما يشاء ويختاره من المهر"(١).

وبالرغم من العادات والتقاليد التي كانت تحيط بالمرأة المسلمة بشأن الزواج التقليدي، غير أن بعض النساء تحررن من ذلك، وخرجن عن المألوف وذلك بتزويج أنفسهن دون تدخل الأقارب ودون وكالة لأحد، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها إبراهيم مسلم سلامة على حسين محمد بدران وكلاهما من قرية بيت عور التحتا(٢)، حيث ذكر فيها أنه سبق وأن طلب من فاطمة يوسف بدران بأن تزوجه نفسها بمهر معجل قيمته ألف قرش وقد رضيت بذلك، وذلك بأنه يرغب بدفع المهر المذكور والدخول بزوجته غير أن المدعى عليه يعارضه في ذلك منكراً بأن فاطمة قد زوجت نفسها للمدعي، وذكر المدعى عليه أن فاطمة وافقت على أن تزوجه نفسها على مهر قدره ١٥٠٠ قرش، وبعد أن سأل القاضي فاطمة عن ذلك أنكرت دعوى المدعى عليه وصدقت دعوى المدعي، وعليه طلب القاضي من المدعى عليه بأن يأتي بشهود يشهدون له بصحة دعواه، فأحضر شاهدين تطابقت شهادتهما مع دعواه، فعندئذ أصدر القاضي حكمه بأنه لا نكاح للمدعى عليه على فاطمة أصلاً وأن ما ادعاه من الزواج المذكور لا أصل لذلك وأنه مبطل دعواه المذكورة، وبأن فاطمة هي زوجة المدعي إبراهيم وأذن له بالدخول عليها بعد دفع مهرها(٣).

ثانياً: المهور:

يُظهر السجل الشرعي أن المهور في بعض الأحيان لم تكن تدفع نقداً، وإنما دفعت عيناً على شكل حبوب أو حيوانات أو أرض، وأحياناً نقداً وعيناً، ولعل ذلك ناتج عن ضعف الإمكانيات المالية لدى بعض الأهالي وبخاصة الفلاحين، فتذكر إحدى الحجج الشرعية أن رشيد عبد الرحيم سمور من قرية الجيب(٤) عقد نكاحه على إبنة عمه حفيظة عبد الرحمن سمور على مهر معجل قدره ٢٠٠٠ قرش ومؤجل قدره ١٠٠ قرش، وقد دفع والد الزوج من قيمة المهر المعجل رأس ثور بقيمة ٥٠٠ قرش وخمسة رؤوس غنم بقيمة ٢٥٠ قرش ودفع أيضاً ١٠٥٠ قرشاً نقداً وبقي من قيمة المهر ٢٠٠ قرش(٥). وعقد محمد جمعة الفاخوري نكاحه على شيخة محمد سليمان على صداق جملته ٢٨٠٠ قرش منها ٢٦٠٠

---

(١) سجل ٣٨٣، ١٥ صفر ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، ص٣٢٣.

(٢) **قرية بيت عور التحتا:** تقع غرب مدينة رام الله على مسافة ١٥كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٣٦.

(٣) سجل ٣٥٥، ٢١ رجب ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م، ص٨٨.

(٤) **قريبة الجيب:** تقع على مسافة ١٠كم شمال غرب مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين ،ج٨، ق٢، ص٧٨.

(٥) سجل ٣٧٩، ٢٧ شعبان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٨٦.

قرش معجل و ٢٠٠ قرش مؤجل وقد "صار الرضا والاتفاق بين الزوج ووالد الزوجة على أن يحضر الزوج بنظير المهر المعجل المذكور ستة رؤوس بقر عمالات قيمتها ألف وخمسمائة قرش والفرس الشقرا التي له وقيمتها ألف ومائة قرش"[١]. وبلغ المهر المعجل لخزرج بنت الحاج محمد عبد الله الأفغاني ٢٥٠٠ قرش، وقد دفع لها زوجها من أصل ذلك ١٥٠٠ قرش قبل الدخول بها، وبعد الدخول بها بخمسة عشر يوماً اتفقت معه على أن يبيع حصته بالدار الواقعة بباب حطة البالغة خمسة قراريط بمبلغ ٢٥٠٠ قرش وتقاصصه من أصل الثمن بمقابل ما عليه من باقي المهر[٢]. واشترى "الشيخ فياض بن علي ماضي بالوكالة الشرعية عن الحرمة نفيسة بنت الحاج حسين الحمامي... من بائعه محمد بن أحمد ككج زوج الموكلة... وذلك جميع الحصة وقدرها قيراطان... في قطعة الأرض.. مقاصصاً به من أصل مهرها المعجل التي لها عليه بعض قبضها باقي مهرها المعجل حسب اعتراف وكيلها المشتري المذكور الثمن المعين المقاصيص به من معجل المهر المذكور...[٣].

وقامت بعض الزوجات بشراء حصص أزواجهن ببعض العقارات وقاصصن بذلك بما تبقى من مهرهن المعجل وذلك قبل دخول أزواجهن بهن، من ذلك أن محمد موسى البرادعي اشترى بالوكالة الشرعية عن زينب عبد الغني الحلواني بمالها دون مال غيرها من بائعه زوجها غير الداخل بها يوسف عبد الرزاق حصته البالغة ستة قراريط بالدار الواقعة بباب حطة بثمن قدره ألفا قرش أسدي مقاصصة بما تبقى من مهرها المعجل[٤].

ونتيجة لتردي الظروف الاقتصادية كان بعض الأزواج يقسطون المهر المعجل حتى بعد دخولهم بزوجاتهم، فقد أظهر السجل الشرعي كثيراً من الحالات التي كانت تقيم في الزوجة دعوة على زوجها تطالبه بدفع ما تبقى من مهرها المعجل، مثال ذلك الدعوى التي رفعتها كاملة كامل عاشور على زوجها الداخل بها عاشور محمد المصري مدعيّة بأنها "لها بذمته مبلغاً قدره تسعمائة وأربعة وسبعون قرشاً وخمسة عشر فضة وهو من أصل مهرها المعجل وأنه أقر لها بذلك... وأنه الآن ممتنع عن دفع ذلك لها من غير حق"[٥].

وفي حجة ثانية ادعى محمد حسين الفندقجي بالوكالة الشرعية عن كل من حنفية وعيشة على كل من رشيد وسليمان ولدي علي أبو الهوى أنه "من مدة خمسين يوماً...

---

(١) سجل٣٥٠، ٢٣ صفر ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٥٣.
(٢) سجل ٣٨٣، ٢٥ ربيع الثاني ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٩١.
(٣) سجل ٣٤٧، ١٧ صفر ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣٤٣.
(٤) سجل ٣٥٤، ٧ رمضان ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٤٧.
(٥) سجل ٣٦٨، ٢١ رجب ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، ص٥٥. ويقصد بالفضة أي الفضة المصرية أو البارة والبارة كلمة فارسية تعني شقفة أو قطعة وتعد أصغر وحدة نقدية في الدولة العثمانية وكل أربعين بارة تساوي قرشاً واحداً.أنظر: عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس: مطبعة المعارف، ١٩٦٠، ص٣٣٧. خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، م٢ ،١٩٧١، ص١٠٧.

تزوج رشيد بإحدى موكلتيه وهي عائشة وتزوج سليمان بالموكلة الثانية وهي حنفية على صداق قدره لكل واحدة ثلاثة آلاف قرش جملة صداقهما ستة آلاف قرش وأنهما أوصلاهما من أصل ذلك ألفين وخمسمائة قرش ودخلا بهما ويريد الآن من الزوجين المرقومين أن يدفعا للموكلتين باقي المهر"[١]. وادعت عيشة محمد صوان من عرب السواحرة[٢] على زوجها الداخل بها علي محمد أحمد أبو ادهيم بقولها أنه "منذ خمس سنين جرى عقد النكاح فيما بيني وبين هذا المدعى عليه على مهر معجل قرده ثلاثة آلاف قرش ومؤجل قدره مائة قرش وأنه بذلك التاريخ دفع لي من أصل مهري مبلغ ٦٠٠ قرش... وأطلب الآن أخذ وقبض باقي مهري المعجل الألفين وأربعمائة قرش..."[٣].

وقد يدخل الزوج على زوجته دون أن يدفع لها شيئاً من مهرها المعجل، وتظهر الحجة التالية أمراً صادراً من قاضي محكمة القدس الشرعية موجهاً إلى متصرف القدس يطالبه بتحصيل مهر إحدى النساء من زوجها: "غب المرافعة الشرعية فيما بين محمد بن الحاج موسى البرادعي الوكيل الشرعي عن الحرمة آمنة بنت إسماعيل باكير... وبين زوجها مراد بن أحمد الخليلي... ثبت بذمة مراد المذكور لزوجته المرقومة مبلغ قدره ألف قرش أسدي وذلك المبلغ المرقوم مهرها المعجل بموجب إقراره. لزم عرض ذلك لسعادتكم لكي تحسن صدور الأمر الكريم بتحصيل المبلغ المذكور من مراد ودفعه إلى الوكيل المرقوم".

الداعي قاضي القدس الشريف[٤].

ويشير السجل الشرعي أن بعض الزوجات كنَّ يرفضن دخول أزواجهن بهن قبل دفع المهر المعجل كاملاً، وفي حال عدم قدرة الزوج على ذلك، كانت الزوجة تقيم عليه دعوى تطالبه بأن يدفع لها نفقة شرعية لحين دخوله بها، ويتضح ذلك من خلال الدعوى التي أقامتها نبيهة على زوجها إسماعيل باكير بأن يدفع لها مهرها المعجل البالغ ٨٠٠ قرش "إن كان قادراً على ذلك أو يرتب لها نفقة تفي بطعامها وشرابها وسائر لوازمها الشرعية إلى أن يدفع لها المهر المعين... فعند ذلك فرض لها مولانا الحاكم الشرعي على ذمة زوجها مما لا بد منه ولا غنى عنه في كل يوم تمضي من تاريخه سبعين فضة مصرية نظير نفقتها الشرعية عليه فرضاً شرعياً[٥]. وفي حجة ثانية ادعى أحمد طهبوب بالوكالة الشرعية عن كل من خديجة وشقيقتها علما علي محمد صالح أبو نصار الوكيل الشرعي

---

(١) سجل ٣٤٦، أواخر ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص١٢٨.
(٢) **عرب السواحرة:** وتطلق على الأراضي الواقعة بين مقام النبي موسى في الشمال وعرب ابن عبيد في الجنوب وتلال القدس من الغرب والبحر الميت من شرق. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٥٠١-٥٠٢.
(٣) سجل ٣٨٢، غرة ربيع الثاني ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٧٤.
(٤) سجل ٣٤٧، ١٧ محرم ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٢٩٧.
(٥) سجل ٣٥٧، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣٨٩.

عن كل من محمد علي وأخيه حسن ولدي محمد صادق الذمري اللذين عقدا نكاحهما على الموكلتين وطلب منهما بأن يدفعا لموكلتيه مهرهما المعجل البالغ ٨٥٠٠ قرش لكل منهما ويدخلا بهما وإن كانا غير قادرين على ذلك فعليهما دفع نفقة وكسوة لهن حتى يدفعا المهر المعجل ويدخلا بهما"[١].

ولما كان المهر المعجل من حقوق الزوجة، فقد كانت بعض النساء تطالب آباءهن ووكلاءهن بتسليم مهورهن لهن، مثال ذلك الدعوى التي أقامتها مريم خليل الغرابلي على والدها تطالبه بأن يدفع لها ٥٠٠ قرش التي كان قد أخذها من حماها الحاج على الأغواني والد زوجها منذ مدة عشر سنوات، وكان ذلك من أصل مهرها المعجل[٢]. ووكلت آمنة حسن أبي نعمة حماها الحاج محمد إبراهيم العكي وذلك بقبض معجل صداقها البالغ ١١ ليرة فرنسية من أبيها الذي كان قد أخذه من زوجها[٣].

قيمة المهور:

تباينت قيمة المهور سواء في المدينة أو في القرية من زوجة إلى أخرى، ولعل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للزوجين قد لعبت دوراً هاماً في تحديد قيمة المهر المعجل والمؤجل للزوجة، وتبين عينة من سجل رقم (٣٧٣) تضمنت تسعة عشر عقد زواج خلال الفترة ما بين ٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م – ١٤ جمادى الأولى ١٣٠٢ هـ/١٨٨٤م قيمة المهر المعجل والمؤجل كما يوضح ذلك الجدول التالي:

(١) سجل ٣٤٧، ٣٠ محرم ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٣١٢.
(٢) سجل ٣٤٧، ١٥ شعبان ١٢٨٠ه/١٨٦٤م، ص١٦٧.
(٣) سجل ٣٧٤، ٢٨ رمضان ١٣٠٣هـ/١٨٨٦م، ص٣.

تاريخ عقد الزواج	اسم الزوج	اسم الزوجة	قيمة المهر المعجل بالقروش	قيمة المهر المؤجل بالقروش
٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	عبد السلام شاكر العلمي	خانم محمد أسعد العلمي	٢٠٠٠	١٠٠٠
٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	عبد العزيز محمد فرح	صبحة صالح العليوات	١١٠٠	١٠٠
٢٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	عبد المهدي حماد	بخيتة السودانية بنت عبد الله	٤٠٠	١٠٠
١٦ ذي الحجة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	محمد علي حميدان	حسنة حسن فرحان	٣٠ ليرة فرنسية	ليرتان فرنسية
٥ محرم ١٣٠١هـ/١٨٨٣م	حسين محمد السعدي	فطومة حجازي السعدي	٢٠٠	١٨٠
غرة محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد عبد الكريم	عمشه محمد أبو زياد	٢٧٠٠	١٠٠
١٩ محرم ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	علي الشيخ أحمد الداودي	خانم عبد السلام العلمي	٧٠٠٠	١٠٠٠
١٥ صفر ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد الشيخ حسين الطبجي	خديجة عمر الحنون	٢٨٠	٢٠٠
٨ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد سالم علي الصالحاتي	مريم أحمد الصالحاتي	١٢٠٠	٣٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	محمد يوسف عويضة	أسما عارف عويضة	٩٠٠٠	١٠٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	مصطفى محمد حمدية	صفية محمد الضباعي	٤٠٠٠	٥٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	عبد الرحمن الضباعي	صديقة محمد مصطفى حمدية	٤٠٠٠	٥٠٠
٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	يوسف علي معتوق	فطومة عثمان الأشقر	٨٠٠	٢٠٠
٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	حسين علي حماد	عيشة فرحان جاسر	٣٢٤٠	٢٠٠
٨ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	علي حسين نصرة	فريدة أحمد طوطح	٢٥٠٠	٥٠٠
١١ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	أحمد سعيد	أسما أحمد الفيتور	٢٥٠٠	٥٠٠
١٢ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤	دواود عبد الرحمن قطينة	حسب أحمد قطينة	٦٠٠٠	١٠٠٠
١٤ جمادى الأولى	محمد موسى	فاطمة حسين أحمد	٢٣٠٠	١٠٠٠

تاريخ عقد الزواج	اسم الزوج	اسم الزوجة	قيمة المهر المعجل بالقروش	قيمة المهر المؤجل بالقروش
١٣٠٢هـ/١٨٨٤م				
١٤ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م	أحمد علي	صالحة صالح	٢٠٠٠	١٠٠٠

يُستدل من الجدول السابق التباين الكبير بين قيمة المهر المعجل وقيمة المهر المؤجل، فقيمة المهر المعجل تفوق كثيراً قيمة المهر المؤجل على عكس ما يحصل في وقتنا الحاضر، وتتشابه هذه الظاهرة مع ما كان يحصل في قضاء عجلون خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعلنا نتفق مع الدكتور عليان الجالودي في تفسيره لهذه الظاهرة بدراسته لقضاء عجلون خلال الفترة ١٨٦٤-١٩١٨م، إذ يرى أن ذلك وثيق الصلة بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشكلها الزواج للرجل، فعلاوة على ما يعكسه ذلك من الثقة المتبادلة، فإن التفريط بالزوجة والتخلي عنها مسألة ليست بالسهولة نظراً للصعوبات المالية التي تواجه الرجل في جمع مهر الزوجة(١).

ويُلاحظ أن جميع العقود كانت بالقروش باستثناء عقد واحد كان بالليرة الفرنسية، وبلغ أدنى معجل ٤٠٠ قرش وهو معجل بخيتة السودانية لأنها عتيقة بينما كان أعلى معجل ٩٠٠٠ قرش وهو معجل أسما عارف عويضة رغم أن الزوج كان من العائلة نفسها، وبلغ أدنى مؤجل ١٠٠ قرش لأربع حالات بينما بلغ أعلى مؤجل ١٠٠٠ قرش وهو لأربع حالات أيضاً.

ويُستدل من الجدول أيضاً أن تحديد قيمة المعجل مرتبط بعوامل عدة أهمها: الطبقة الاجتماعية والعائلية للزوجين كما يظهر في عائلات عويضة والعلمي وقطينة، حيث بلغت قيمة المهر المعجل لزوجات من العائلات الثلاث على التوالي: ٩٠٠٠ قرش، ٧٠٠٠ قرش، ٦٠٠٠ قرش ويبين الجدول أن انتماء الزوجين لنفس العائلة كان في خمسة عقود و هي عائلات العلمي، السعدي، الصالحاني، عويضة، قطينة، أي بنسة ٢٦% من مجموع العقود. غير أن صلة القرابة بين الزوجين ليست بالضرورة بأن يكونا من العائلة نفسها، إذ ربما كانت صلة القرابة بينهما من جهة الأم كأن يكون أحدهما ابن خالة أو ابن عمة الآخر وتكون الخالة أو العمة متزوجة في عائلة أخرى.

ويُلاحظ أيضاً أن حالة واحدة فقط كانت زواج بدل، ففي ٢٣ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م تزوج مصطفى محمد حمدية من صفية محمد الضباعي، وفي اليوم نفسه تزوج عبد الرحمن الضباعي شقيق صفية من صديقة محمد مصطفى حمدية، وكان المهر المعجل والمؤجل لكلتا الزوجتين واحداً. وفي مثل هذه الحالة لا نستطيع الجزم بأن كلاً من

---

(١) عليان عبد الفتاح الجالودي، قضاء عجلون ١٨٦٤-١٩١٨، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م، ص٥٠٠-٥٠١.

الزوجين قد دفع المهر المعجل لزوجته إذ أن زواج البدل غالباً ما يكون ناتجاً بحكم القرابة بين الزوجتين أو نتيجة للظروف الاقتصادية للزوجين حيث يعجزان عن توفير قيمة المهر المعجل. وقد أورد السجل الشرعي حالات عديدة من زواج البدل، ومن الأمثلة على ذلك أن حميد ابن محمد من قرية الجورة[1]عقد نكاحه على فاطمة بنت محمد الشريف مصطفى من القرية نفسها على صداق قدره ٥٠ قرشاً، وعقد في اليوم نفسه محمد مصطفى بن مصطفى الشريف نكاحه على عيشة بنت محمد على الصداق نفسه[2]. وقد يتزوج شخصان كل منهما ابنة الآخر، ففي ٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م. عقد يونس حسين الدباغ نكاحه على أمينة بنت موسى خليل عرنوس، وفي اليوم نفسه عقد موسى خليل عرنوس نكاحه على عائشة بنت يونس حسين الدباغ، وكان المعجل والمؤجل لكل منهما متساوياً[3].

وقمنا بدراسة عينة ثانية من السجل الشرعي رقم (٣٨٣) بشكل أشمل من العينة الأولى حيث رصدنا مكان سكن كل من الزوجين إضافة إلى طبيعة الزوجة هل هي بكر بالغ أم بكر صغيرة أم ثيب مع تبيان قيمة المهر المعجل والمؤجل لها، وتغطي هذه العينة الفترة ما بين ١٣ رجب ١٣١٢هـ/١٨٩٥م – ١٣ رجب ١٣١٣هـ/١٨٩٦م وتضمنت مائة عقد زواج منها أربع وخمسون عقد زواج خصت سكان المدينة وست وأربعون عقداً خصت القرى المجاورة للمدينة وقد توصلنا إلى ما يلي:

كان عدد عقود الزواج في كل شهر من الشهور التي شملتها العينة خلال عامي ١٣١٢هـ/١٨٩٥م و ١٣١٣هـ/١٨٩٦م في كل من مدينة القدس وقراها كما يلي:

١) عدد العقود في المدينة:

أ. عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م

الشهر	**شعبان**	**شوال**	**ذي القعدة**	**ذي الحجة**
عدد العقود	٦	٢	١٠	٩

ب. عام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م

الشهر	**محرم**	**صفر**	**ربيع الأول**	**ربيع الثاني**	**جمادى الأولى**	**جمادى الثانية**	**رجب**
عدد العقود	٣	١	١٠	٤	٤	٣	٢

---

(١) **قرية الجورة:** تقع على مسافة ١٠كم تقريباً من غرب الجنوب الغربي لمدينة القدس. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م٢، ص٩٩.

(٢) سجل ٣٤٥، ٢٢ جمادى الأولى ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، ص٢٥.

(٣) سجل ٣٤٩، ٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٦٣.

٢) عدد العقود في القرى

أ. عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م

الشهر	رجب	شعبان	شوال	ذي القعدة	ذي الحجة
عدد العقود	١	٦	٢	٣	١

ب. عام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م

الشهر	محرم	صفر	ربيع الأول	ربيع الثاني	جمادى الأولى	جمادى الثانية
عدد العقود	٣	٤	٨	١٠	٦	٢

يبدو واضحاً أن شهر رمضان خلال العامين قد خلا تماماً من أي عقد زواج سواء في المدينة أو في القرى ولعل في ذلك إشارة إلى مدى اهتمام السكان وانصرافهم للشؤون الدينية خلال الشهر، واقتصرت عقود الزواج المسجلة خلال شهر شوال لعام ١٣١٢ه/١٨٩٦مـ في المدينة والقرى على عقدين في كل منهما، غير أننا لا نستطيع الجزم بعدم وجود وقوعات زواج أخرى في القرى خلال هذا الشهر، إذ لم تكن كافة وقوعات الزواج في القرى تسجل في المحكمة الشرعية، ويُلاحظ أن شهري ذي القعدة لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م وربيع أول لعام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م قد احتلا المرتبة الأولى من حيث عدد عقود الزواج إذ بلغت عشرة عقود في كل منهما، ويلي ذلك في المدينة لعام ١٣١٢ هـ/١٨٩٥م شهر ذي الحجة، حيث بلغت عقود الزواج فيه تسعة عقود ويليه شهر شعبان الذي تضمن ستة عقود ثم شهر شوال الذي جرى فيه عقدان.

أما في العام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م فيلي شهر ربيع الأول في المدينة أيضاً كل من شهري ربيع الثاني وجمادى الأولى إذ بلغت عقود الزواج في كل منهما أربعة عقود، وجرى في كل من شهري محرم وجمادى الثانية ثلاثة عقود، وعقدان في شهر رجب، وعقد واحد في شهر صفر.

أما في القرى فيُلاحظ أن شهر شعبان لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م قد احتل المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد عقود الزواج فيه ستة عقود، ويليه شهر ذي القعدة الذي تضمن ثلاثة عقود ثم عقدين في شهر شوال، وعقد واحد في كل من شهر رجب وذي الحجة. أما خلال العام ١٣١٣هـ/١٨٩٦م فيلي شهر ربيع الثاني الذي جرى فيه عشرة عقود شهر ربيع الأول، حيث تضمن ثمانية عقود ثم ستة عقود في شهر جمادى الأولى وأربعة عقود في شهر صفر وثلاثة عقود في شهر محرم وعقدان في شهر جمادى الثانية.

أما فيما يتعلق بوضع الزوجة سواء في المدينة أم في القرية فقد كانت إما بكراً بالغاً أو بكراً صغيرة أو ثيباً، ويوضح ذلك الجدول التالي:

	إجمالي عدد العقود	البكر البالغ	النسبة المئوية	البكر الصغيرة	النسبة المئوية	الثيب	النسبة المئوية
المدينة	٥٤	١٧	%٣١.٤	١١	٢٠.٣	٢٦	%٤٨.١
القرى	٤٦	٢٩	%٦٣	١٤	%٣٠.٤	٣	%٦.٥

يبدو واضحاً أن ٢٦ حالة زواج في المدينة من بين عدد الحالات البالغة ٥٤ حالة كانت الزوجة فيها ثيباً، ويعكس ذلك ارتفاع عدد الوفيات بين الأزواج مقارنة مع الزوجات، وهذا يعني صغر سن الزوجة لدى زواجها بالنسبة للزوج، ولا ندري إذا كان لدى الزوجات الثيّبات أبناء أم لا، غير أننا لا نشك بأن بعضهن كان لديهن أبناء، ولعل تزويجهن جاء بدافع اجتماعي يتمثل في الحيلولة دون انحرافهن لا سيما أنهن كنّ صغيرات في السن. أما بالنسبة للمجتمع القروي فيُظهر الجدول انخفاض عدد الزوجات الثيّبات، إذ بلغ عددهن ثلاث حالات من ٤٦ حالة أي بنسبة ٦.٥%، ولعل تفسير ذلك أن المجتمع القروي لم يكن يتقبل فكرة زواج الثيب خاصة إذا كان لديها أبناء ويُعد عيباً عليها أن تترك أبناءها وتتزوج، مما يجعلنا نرجح أن الحالات الثلاث لم يكن لديهن أبناء.

وشكلت الحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً صغيرة في المدينة مقارنة مع إجمالي حالات البكر عامة والبالغة ٢٨ حالة نسبة ٦٤.٧%، أما في القرى فقد بلغت عدد الحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً سواءً بالغة أم صغيرة ٤٣ حالة، وقد شكلت الحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً صغيرة ١٤ حالة أي نحو ٤٨.٢% ويعكس ذلك حالة الوعي في المجتمع القروي.

ويُلاحظ أن أعلى مهر بالنسبة للبكر البالغ في المدينة كان ٧٠٠٠ قرش وفي هذه الحالة كان الزوج من عائلة النشاشيبي والزوجة من عائلة الدقاق. ويليه مباشرة حالة كان فيها المهر المعجل ٦٠ ليرة ذهب فرنسية، أي نحو ٦٠٠٠ قرش، وذلك باعتبار أن متوسط سعر الليرة الفرنسية في تلك الفترة كان مائة قرش، حيث كان يتراوح سعرها ما مبين ٩٠-١١٠ قروش، وفي هذه الحالة كان كلا الزوجين من عائلة حجيج، وقد حمل كل من الزوج ووالد الزوجة في كلتا الحالتين لقب أفندي، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة المهر للزوجتين. ويُلاحظ أن المهر المؤجل في كلتا الحالتين كان متساوياً، إذ بلغ في الحالة الأولى ألف قرش وفي الحالة الثانية عشرة ليرات ذهب فرنسية أي ما يعادل ألف قرش أيضاً. أما أقل مهر معجل للبكر البالغ فقد بلغ ١٠ ليرات ذهب فرنسية أي ما يعادل ألف قرش وفي هذه الحالة كان كلا الزوجين غرباء عن المدينة، ومما يلفت النظر في هذه الحالة أن قيمة المهر المعجل كانت مساوية لقيمة المؤجل، ويعني ذلك أن المهر المؤجل في هذه الحالة كان مساوياً للمهر المؤجل في الحالتين اللتين كان مهرهما المعجل أعلى مهرين في البكر البالغ.

أما أعلى مهر للبكر الصغيرة في المدينة أيضاً فقد بلغ ١٧٥ ليرة ذهب فرنسية أي ما يساوي ١٧٥٠٠ قرش، وفي هذه الحالة كان الزوج من أسرة حدوته العلم والزوجة من أسرة الحسيني، ويبدو أن هذه الحالة كانت استثنائية ولعل عراقة النسب ووضع الزوجة باعتبارها بكراً صغيرة قد ساهما في تحديد هذه القيمة، وبلغ المهر المؤجل لهذه الحالة ٢٥ ليرة ذهب فرنسية أي ٢٥٠٠ قرش، فكانت نسبة المعجل للمؤجل ١:٧. وأخيراً بلغ أعلى مهر معجل للزوجة الثيب ٢٥٠٠ قرش، بينما كان أقل مهر معجل ٢٠٠ قرش.

وبالمقارنة مع مهور الزوجات في القرى، نجد أن أعلى مهر معجل للبكر البالغ كان ٥٠ ليرة فرنسية أي ما يعادل ٥٠٠٠ قرش، وفي هذه الحالة كان الزوج من قرية بيت عنان[١] والزوجة من قرية بيت لقيا، غير أن قيمة المهر المؤجل لهذه الحالة كان متدنياً مقارنة مع الحالات الأخرى للبكر البالغ، فقد بلغ ثلاث ليرات فرنسية أي ٣٠٠ قرش، علماً أن أعلى مهر مؤجل للبكر البالغ بلغ ١٠٠٠ قرش وكان ذلك لثلاث حالات، اثنتين منها كان الزوجان فيهما من قرية واحدة وفي الثالثة من قريتين. أما أقل مهر معجل فقد بلغ ١٥٠ قرشاً وفي هذه الحالة كان الزوجان من قريتين. وربما كان لوضعهما الجسمي أو الصحي دور في تدني القيمة.

أما بالنسبة للحالات التي كانت فيها الزوجة بكراً صغيرة، فقد بلغ أعلى مهر معجل فيها ٤٩٠٠ قرش، وفي هذه الحالة كان الزوجان من قريتين مختلفتين، بينما بلغ أدنى مهر معجل ٢٠٠٠ قرش وكان ذلك لثلاث حالات كان الزوجان فيها من قرية واحدة، وفي حالتين منهما كان الزوجان أبناء عم، وهذا ما يفسر انخفاض قيمة المعجل لهما. أما أقل مهر مؤجل فقد بلغ ١٠٠ قرش وكان ذلك لثماني حالات.

وبلغ أعلى مهر معجل للثيب ٢٠ ليرة فرنسية أي ٢٠٠٠ قرش، بينما بلغ أقل معجل لها ١٠٠٠ قرش، وبلغ أقل مؤجل ١٠٠ قرش.

أما فيما يتعلق بمتوسط المهر المعجل للحالات الثلاث في كل من المدينة والقرية فيتضح ذلك من الجدول التالي:

	البكر البالغ		البكر الصغيرة		الثيّب	
	متوسط المعجل بالقروش	متوسط المؤجل بالقروش	متوسط المعجل بالقروش	متوسط المؤجل بالقروش	متوسط المعجل بالقروش	متوسط المؤجل بالقروش
المـدينة	٣١٣٥	٦٩٤	٤٥٦٣	٦٥٤	٨٩٢	٢٤٤
القـرى	٢٢١٣	٣٠١	٢٩٠٧	٢٧٨	١٢٣٣	٢٠٠

يبدو واضحاً أن متوسط المعجل للبكر البالغ والصغيرة في المدينة فاقت ذلك في القرية، بينما فاق متوسط المعجل للزوجة الثيب في القرية عما كان في المدينة، علماً أننا نجد صعوبة في القياس بالنسبة للمرأة الثيب، حيث أن عدد الحالات في القرى بلغت ثلاث حالات فقط بينما بلغ عدد الحالات التي كانت فيها الزوجة ثيباً في المدينة ٢٦ حالة.

وفيما يتعلق نسبة المهر المعجل لإجمالي المهر في المدينة والقرية كان كما يلي:

	البكر البالغ	البكر الصغيرة	الثيب	المتوسط
المـدينة	%٨٠.٨	%٨٧	%٧٩.٢	%٨٢.٣
القـرى	%٨٧.٦	%٩١	%٨٣	%٨٧.٢

(١) **قرية بيت عنان:** تقع شمال غرب مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٨١.

يُلاحظ أن نسبة المهر المعجل في الحالات الثلاث في القرى فاقت مثيلتها في المدينة بنسبة ٤.٩%، ومع ذلك فقد شكل المهر المعجل بالنسبة لإجمالي المهر نسبة كبيرة، ولعلنا هنا نتفق مع ما أورده عبد الكريم رافق في دراسته عن مدينة غزة خلال الفترة ما بين ١٢٧٣-١٢٧٧هـ/١٨٥٧-١٨٦١م أن ذلك يؤكد "الفائدة الاقتصادية من الزواج بالنسبة لأهل العروس، كما أنه يفسر سهولة الطلاق وعدم وجود رادع اقتصادي كبير له"(١).

ويُلاحظ أن من بين حالات الزواج في المدينة كان الزوجان في ٦ منها من محلة باب العامود، وفي ٥ منها من محلة باب حطة و٤ حالات من محلة الواد و٣ حالات من محلة الشرف وحالة من محلة السلسلة وحالة من محلة النصارى. وفي حالتين كانت الزوجة قروية، غير أن الزوجين في كلتا الحالتين كانا من نزلاء المدينة بدليل أن اسم أحدهما علي حميدان الصفدي والثاني قاسم مبارك علي. كما يلاحظ أيضاً أن ٥٠ حالة زواج من مجموع الحالات البالغة ٥٤ حالة تمت بين الأسر المتباعدة، أما الأربع حالات المتبقية فقد كان الزوجان فيهما من أسرة واحدة، ومما يلفت النظر في الحالات الأربعة هذه أن من بينها حالتين كان الزوجان يقيمان في مدينة الخليل والزوجتان تقيمان في مدينة القدس، ففي حالة كان الزوجان من عائلة الدويك وفي الثانية من عائلة ادكيدك، ولعل في ذلك دلالة على استمرار العلاقات والروابط الأسرية بين الأسر الخليلية التي استقر بعضها بمدينة القدس. أما فيما يتعلق بالقرى فقد بلغ عدد الحالات التي كان فيها الزوجان من قرية واحدة ٢٨ حالة أي بنسبة ٥٦% من إجمالي عدد حالات الزواج البالغة ٤٦ حالة، وبلغ عدد الحالات التي كان فيها الزوجان من أبناء عم خمس حالات ،أي بنسبة ٩.٢% من مجموع حالات الزواج التي كان فيها الزوجان من قرية. غير أننا لا نستطيع الجزم بعدم وجود قرابة بين الزوجين سواء أكانا من قرية واحدة أمن من قريتين مختلفتين خاصة القرابة من جهة الأم.

ويظهر من خلال استعراض أسماء الزوجات الـ (٥٤) في المدينة أن ٥ نساء حملن اسم خديجة و (٤) اسم فاطمة وتلاه اسم أمينة وعيشة (٣) مرات لكل منهما، ومرتين لكل من عائشة ونزهة وأسمى وزهية ورقية ورفقة وزليخة، وحملت امرأة واحدة اسم كل من جميلة ونبيهة ومريم ورشيدة وشنارة وأمونة وطرفنده وريحانة ونفيسة وزينب ورشيدة وصديقة وغصون وحلوة ومنظومة وحوى وفضية وزلفة وزهوة وعالية ونجيبة وبديعة وحسنة ووهيبة.

ولم تختلف الأسماء المفضلة للنساء في مجتمع القرية عنها كثيراً في مجتمع المدينة، غير أن اسم فاطمة احتل المرتبة الأولى، فقد بلغ عدد النساء اللواتي حملن هذا الاسم عشر نساء من مجموع عدد الزوجات في العينة البالغة ٤٦ زوجة، ويليه اسم حمدة حيث حملته خمس نساء، وحملت ثلاث نساء اسم عائشة وتلاه اسم خديجة وأمينة وآمنة وحسنة (مرتين) لكل منهما، وحملت امرأة واحدة اسم كل من عيشة وزينب وأمونة وعزيزة وزعله

---

(١) رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص٤٥٨.

ورشيدة وحلوة ونجمة وساره وغزاله وسلمى وعليّة ولطيفة وهلاله وشقرة وفضية ومريم وساره وصديقة ونعمة.

الطلاق:

يُعد الطلاق من الظواهر الاجتماعية البغيضة في المجتمع الإسلامي، فبالرغم من مشروعيته في الشرع الإسلامي، إلا أنه أبغض الحلال إلى الله، ولعل دراسة أسباب الطلاق في مدينة القدس وقراها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تعتمد فقط على القضايا التي قدمتها النساء للمحكمة الشرعية، إذ كان على الزوجة التي تطالب بالطلاق من زوجها أن تُبين سبب ذلك، بينما لا يحتاج الرجل إلى إبداء الأسباب في طلاقه لزوجته.

ويظهر من خلال وقوعات الطلاق المدونة في السجل الشرعي أن من بين أسباب الطلاق غياب الزوج عن زوجته لفترة طويلة[1]، أو مرض الزوج وعدم قدرته على معاشرة زوجته[2] أو زواج الزوج بزوجة أخرى أو بجاريته[3]، أو رفض الزوجة الإقامة مع عائلة زوجها ومطالبتها بسكن شرعي[4]، أو المشاجرة بين الزوجين وقيام الزوج بضرب زوجته[5]، غير أن معظم وقوعات الطلاق المدونة في السجلات الشرعية لا تبين سبب الطلاق.

ولعل من بين الأمثلة على حالات الطلاق التي تمت بسبب مرض الزوج، الدعوى التي أقامتها عائشة صلاح الدين من قرية بيت حنينا[6] على زوجها جابر بدوي من القرية نفسها، وذكرت في دعواها عليه أنها تزوجته منذ ثماني سنوات "وهي ماكثة عنده ولم يطأها... ولم تزل بكراً إلى الآن... وتريد فسخ نكاحها عنه لكونه ليس نافعاً، غير أن وكيل زوجها وهو شقيقه أنكر صحة دعواها وذكر بأن شقيقه "له اقتدار على إزالة بكارتها" غير أنه "كلما طلب منها أن يطأ بها تفر هاربة منه وأنها بكر إلى الآن". وبناءً على ذلك أمهل القاضي الشرعي الزوجين لمدة سنة وطلب من الزوجة أن "تستقيم في محل زوجها مدة السنة وكلما طلب منها أن يطأ بها فلا تمنع نفسها منه فإن أزال بكارتها في المدة المرقومة تبقى على ذمته وإن لم يقدر تحضر إلى المجلس الشرعي ليصير فسخ نكاحها"[7]. وبعد انتهاء السنة عادت الزوجة وقدمت دعوى إلى المحكمة، ذكرت فيها بأن زوجها لم يتمكن من معاشرتها معاشرة الأزواج، غير أن زوجها أنكر دعواها، وادعى بأنها ترفض بأن

---

(١) سجل ٣٥٤، ٣ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٠٦.
(٢) سجل ٣٧٩، ٣٠ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٤.
(٣) سجل ٣٥١، ٢٧ شعبان ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٤٠
(٤) سجل ٣٨٣، ٢٣ جمادى الأولى ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص٨٧
(٥) سجل ٣٨٦، ١٢ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٧
(٦) **قرية بيت حنينا:** تقع على مسافة ٨كم شمال مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٨٨.
(٧) سجل ٣٤٦، ١٥ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص١٣٢.

يعاشرها، وأقر بأنه لم يطأها طوال، مما جعل القاضي يقتنع بصحة دعوى الزوجة فطلب منها حلف اليمين الشرعي على دعواها، وبعد أن حلفت أقر بفسخ نكاحها[١].

وفي قضية مشابهة طلبت محبوبة ياسين أحمد من قرية بيتونيا[٢] الطلاق من زوجها أحمد ناصر منصور بعد أن مضى على عقد نكاحهما خمس سنوات وذكرت في دعواها عليه أنه "وقع فيما بيننا خلوات كثيرة صحيحة شرعية بلا مانع فلم يقدر الدخول عليّ وما أزال بكراً لكونه عنيناً[٣]. غير أن الزوج في هذه الحالة أقر بصحة ما ادعته زوجته، وعندئذ أمر القاضي بفسخ نكاحهما وتم طلاقهما[٤].

ومن أسباب مطالبة الزوجة بطلاقها من زوجها أن يكون زوجها قد حلف بالطلاق بأن يفعل شيئاً معيناً ولم يقم بذلك، وفي هذه الحالة تطلق الزوجة من زوجها طلاقاً بائناً بينونة كبرى وذلك بعد أن تثبت الزوجة صحة ذلك بشهود عدول، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها سليمان الغزاوي الوكيل الشرعي على طرفنده بنت الحاج حسن الحداد، تضمنت بأن زوج الموكلة حسين الحداد أخذ منها ٤٢٠ قرشاً لشراء حمار بغرض استخدامه للعمل في موسم معين وحلف لها بالطلاق أنه متى أنهى العمل سيُعيد لها المبلغ، وقد حجبت نفسها عنه، ولما لم يُعِد المبلغ طالبت الزوجة من المحكمة الشرعية بطلاقها من زوجها، ولدى سؤال القاضي الشرعي لزوجها عن ذلك أقر بأخذه المبلغ من زوجته غير أنه حلف لها طلاقاً واحداً وليس بالثلاث، غير أن وكيل المدعية أحضر شهوداً شهدوا أمام القاضي بصحة دعوى الزوجة، وبعد قبول شهادتهما حكم القاضي بوقوع الطلاق الثلاث وأن الزوجة بانت من زوجها بينونة كبرى[٥].

وقد يتشاجر الزوجان وينتهي الأمر بالطلاق، فقد طلّق بدر عبد الله الكالوتي زوجته نزهة شحادة اللحام وسبب ذلك "أنها تشاجرت مع زوجة عمها والدة زوجها فأراد زوجها أن يضربها فهربت ودخلت بيتها وأغلقت الباب فقال لها زوجها تكوني طالقاً بالثلاث لا مذهب يرد مذهب"[٦].

وتُظهر بعض الحجج الشرعية أن بعض الزوجات كانت تصبر على ما يلحق بها من ظلم أو جور من قِبل زوجها دون أن تطلب الطلاق منه، فغياب الزوج على زوجته وأولاده، أو زواجه من زوجة ثانية وعدم اكتراثه بالانفاق على أبنائه، لم يشكل دافعاً

---

(١) سجل ٣٤٧، ١٥ جمادى الثانية ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م، ص٨٨.

(٢) **قرية بيتونيا:** تقع على بعد ٣كم إلى الجنوب الغربي من رام الله. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٤٦٨.

(٣) **العنين:** من يعن وهو الذي لا يأت النساء ولا يشتهيهن. انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ٩ مجلدات، القاهرة : دار الحديث، ٢٠٠٣م، م٦، ص٤٨٤.

(٤) سجل ٣٧٩، ٦ رمضان ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٨٤.

(٥) سجل ٣٤٦، ١٢ ربيع الثاني ١٢٧٩هـ/١٨٦٣م، ص٣٧.

(٦) سجل ٣٨٦، ١٢ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٧٥.

للزوجة لطلب الطلاق، إذ كانت بعض الزوجات يضحين في سبيل الحفاظ على أبنائهن، مثال ذلك أن عليّة علي سليمان من قرية صاطاف[١] حضرت إلى المحكمة الشرعية، وحضر معها زوجها موسى نصر الله، وذكرت أمام القاضي الشرعي أن زوجها "لا يعاشرها معاشرة الأزواج ولا ينام عندها وأنه لا يحضر لها أشياء ولا لولديها منه محمد وعزيّه لا من أكل ولا من شرب ولا من خلال ذلك وله يقيم على هذا الحال نحو خمسة سنوات" وطلبت من القاضي تقدير بنفقة شرعية لها ولولديها دون طلب الطلاق، غير أن زوجها أنكر دعواها وأقر بأنه غاب عنها مدة ستة شهور فقط، إلا أنها تمكنت من إثبات صحة دعواها بشهود عدول، ما جعل القاضي يحكم للزوجة ولولديها نفقة ثلاثة قروش يومياً "ما عدا كسوتهما الشرعية سنوياً فإنها غير داخل بهذا الغرض" وطلب من الزوج بأن يعاشر زوجته "معاشرة الأزواج ويساويها مع ضرتها وينام عندها ليلة وعند ضرتها ليلة أخرى"[٢].

ولم يكن غياب الزوج عن زوجته مبررا لها بطلب الطلاق، بل كانت بعض الزوجات يصبرن على غياب أزواجهن عنهن، غير أن الواحدة منهن كانت تلجأ إلى المحكمة الشرعية للمطالبة بفرض نفقة لها من مستحقات زوجها بوقف معين، ويظهر ذلك في طلب بكرية أحمد محمد علي من القاضي الشرعي بأن يفرض لها نفقة تفي بطعامها وكسوتها مما يستحقه زوجها يوسف بدر قطينة الغائب عنها منذ عام بمدينة دمشق وذلك من وقف جده الحاج محمد قطينة، ولدى حضور متولي الوقف المذكور أقر بأن لزوج المدعية استحقاقاً بالوقف بقيمة ستمائة قرش محفوظة لديه، فطلب القاضي من المدعية حلف اليمين بأنه زوجها الغائب لم يعطها نفقة ولا كسوة ولم يترك لها شيئاً تنفقه ولم يرسل لها شيئاً تنفق منه، وبعد أن حلفت اليمين على ذلك وأحضرت كفيلاً يكفلها على ذلك كفالة مالية بناءً على طلب القاضي، قرر لها نفقة شرعية بقيمة خمسين قرشاً شهرياً من مستحقات زوجها بالوقف المذكور[٣].

وليس بالضرورة أيضاً أن تطلب الزوجة الطلاق من زوجها بسبب إصابته بمرض، غير أنها كانت تقيم دعوى عليه حتى لا يعاشرها، وفي هذه الحالة كان القاضي الشرعي يأمر بعرض الزوج على طبيب وإذا ثبت صحة دعواها، يأمره القاضي بأن لا يعاشر زوجته ريثما يشفى من مرضه[٤].

وأشار السجل الشرعي إلى ظاهرة غريبة تتمثل بشرف النسب والمصاهرة، وطلب فسخ عقد النكاح بين الزوجين للفارق الاجتماعي بينهما، ويظهر ذلك في الزواج الذي تم

---

(١) **قرية صاطاف:** تقع إلى الغرب من مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٦٠.
(٢) سجل ٣٥٤، ٣ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٠٦.
(٣) سجل ٣٥٤، ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٣٦.
(٤) سجل ٣٧٩، ٣٠ جمادى الثانية ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٥٤.

بين حسن إسماعيل خليل أحمد أبي خضرة من أهالي غزة المقيم بمدينة القدس من زوجته نسب محمد رشيد حدوته العلم، وكان الولي الشرعي عليها لدى عقد نكاحهما ابن عمها الحاج محمد سعودي بن بكر بن محمد سعودي العلم، غير أن عبد الوهاب بن حسين محمد سعودي وهو ابن عمها وولي شرعي آخر عليها ادعى على محمد سليم البشناق أحد وكلاء الدعاوي بالقدس والوكيل الشرعي على والد الزوج وتضمنت الدعوى أن عقد النكاح تم دون إذن ورضى المدعي وأن ابنة عمه هي "من السيدات حسباً ونسباً وأن زوجها ليس بكفؤ لها لكونه غير مماثل لها وأنه بزواجها قد لحقه العار"، وطلب من القاضي الشرعي فسخ عقد النكاح، غير أن وكيل والد الزوج ذكر بأنه "شرف نسب المذكورة غير مؤكد عند موكله حتى لو قدر المدعي إثبات شرفها فموكلي شريف أيضاً وشرفه شهير وعند الاقتضاء فموكلي مقتدر على إثبات شرفه ببينة تبلغ درجة التواتر"، وذكر أيضاً أن عبد الرحمن عبد اللطيف حدوتة العلم وهو ابن عم المدعي قد زوج شقيقته خديجة لموكله، كما أن ابن موكله "كفؤ لزوجته من جهة الشرف والنسب والإنفاق وأنه غني بغناء أبيه ومقتدر على الانفاق على زوجة ابنه كأمثالها لها وزيادة". وبعد ذلك بين القاضي الشرعي للمدعي أن حضور الحاج محمد سعودي الولي المذكور المساوي معه "في الدرجة ورضائه وإجازته وقت العقد هو كافٍ لأن رضا بعض الأولياء في النكاح في غير الكفؤ كرضى كلهم حتى لو رضي واحد منهم فليس لباقيهم حق الاعتراض... وأن النكاح صحيح ونافذ كما هو منصوص عليه في الفتاوى الأنقروية والدرر وغيرها من كتب المذاهب[1].

وفي حال الطلاق البائن بينونة كبرى الذي يتم بعد دخول الزوج بزوجته كان على الزوج أن يدفع لمطلقته مهرها المعجل، غير أن ذلك ليست بالضرورة أن يتم فور وقوع الطلاق، خاصة أن الظروف الاقتصادية لبعض الأزواج تحول دون ذلك، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "حضرت... المرأة فاطمة بنت الحاج محمد العتال البيروتي المتوطنة الآن بالقدس الشريف وادعت على زوجها الداخل فيها الرجل العاقل افتيحة بن حسن العشي... قائلة في تقرير دعواها عليه أنه منذ سنة ونصف طلقني زوجي المدعى عليه من عصمة نكاحه طلاقاً ثلاثاً منجزاً وحيث وقع الطلاق المذكور أطلب منه مهري المعجل وقدره مائتان وخمسون قرشاً"[2].

أما في حال الطلاق قبل الدخول، فكان يحق للمطلقة الحصول على نصف مهرها للمعجل والمؤجل، فقد طلق إسماعيل محمود الشيخ عبد الله زوجته غير الداخل بها البنت البكر البالغ آمنة حسن القاضي من عصمة نكاحه طلقة واحدة بائنة تملك بها نفسها ودفع لها سبعمائة وخمسين قرشاً وهو نصف مهرها المسمى وقت العقد البالغ ألف وخمسمائة

---

(١) سجل ٣٧٨، ٢١ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١١٦.
(٢) سجل ٣٧٤، ٢٠ شعبان ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٩٨.

قرش[١]. وفي حجة ثانية "حضر الرجل البالغ الرشيد عبد المعطي الأخرس بن عثمان الجاعوني وطلق زوجته غير الداخل بها وهي البنت البكر البالغة رحمة بنت عبد الرحيم التميمي من عصمة نكاحه بإشارته المعهودة بمقام النطق بمعرفة ترجمان ماهر بالفهم منه طائعاً مختاراً طلقة واحدة بائنة تملك بها نفسها وعندها عرف جناب مولانا الحاكم الشرعي أنه يلزمه دفع نصف مهرها المعجل والمؤجل"[٢].

وإذا كانت المطلقة حاملاً، كان القاضي يخصص لها نفقة يومية نظير حملها، مثال ذلك أن القاضي الشرعي عين لأمينة أحمد كيلة مطلقة محمد زايد السمان ستين فضة يومياً كنفقة تفي بطعامها وشرابها نظير حملها منه[٣].

كما كانت المرأة المطلقة تطالب بالنفقة على أولادها القاصرين، ويظهر السجل الشرعي رقم ٣٧٤ الذي يشمل الفترة الواقعة ما بين ١٦ جمادى الأولى عام ١٣٠٣ هـ/١٨٨٦م – ربيع الأول ١٣٠٥ هـ/١٨٨٧م أن عدد الدعاوى التي قدمت للمحكمة الشرعية خلال هذه الفترة كانت ١٢٦ دعوة، من بينها ٢٧ دعوة كانت المرأة المسلمة فيها مدعية، وكان من بين مجموع هذه الدعاوى أربع دعاوى تطالب فيها المرأة بالنفقة عليها وعلى أولادها بعد الطلاق، بينما كانت الدعاوى الأخرى تتعلق بقضايا الدين والوصاية الشرعية والمطالبة بالمهر المعجل.

المخالعة:

تُعد المخالعة إحدى أنواع الطلاق وتجري من خلال طلب الزوجة الطلاق من زوجها أمام القاضي الشرعي، وتبدي استعدادها للتنازل عن حقوقها ومستحقاتها الزوجية كباقي مهرها المعجل إذا لم يكن قد دفعه كله، ومهرها المؤجل ونفقة عدتها وأجرة سكنها، وتتعهد أحياناً برعاية أولادها من نفقة وكسوة، وفي أحيان أخرى تبدي استعدادها بأن تدفع لزوجها مبلغاً معيناً من المال لقاء خلعها من عصمة نكاحه، وقد تتنازل أيضاً عما يخصها من أثاث، ولا تحل الزوجة لزوجها بعد المخالعة إلا بعقد ومهر جديدين ويحق لها الزواج بمن تشاء من المسلمين بعد انقضاء عدتها[٤].

وتتم المخالعة بحضور الزوجة وزوجها ومعرفين بها، فقد حضرت إلى المحكمة الشرعية صفية غزال بعد أن عرف بها كل من يوسف عبد الله وإسماعيل محمد خميس وحضر زوجها سرور ابن بخيت وأقرت أنها أبرأت ذمة زوجها من مؤجل صداقها البالغ خمسين قرشاً على أن يخلعها من عصمة نكاحه خلعة بائنة تملك بها نفسها، وبعد موافقة

---

(١) سجل ٣٧٩، ٢٥ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٤٥.
(٢) سجل ٣٦٠، ١١ شعبان ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٣٦.
(٣) سجل ٣٤٠، ٣ محرم ١٢٧٤هـ/١٨٥٨م، ص١٢٠.
(٤) سجل ٣٥٤، ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٤.

زوجها على ذلك أقرت بأنها أبرأت ذمته من نفقة عدتها وأجرة سكنها المقررة لها عليه بعد الخلع[١]. وقد يوكل أحد الزوجين شخصاً آخر في المحكمة الشرعية للنيابة عنه في عملية المخالعة، من ذلك أن محمود رشيد التلاوي وكّل خاله إبراهيم عبد العاطي وكالة مطلقة بأن يخلع زوجته مريم حسن الجبالي بعد أن تبرئ ذمته من معجل مهرها ومؤجله ونفقة عدتها وأجرة سكنها لحين انقضاء العدة[٢].

وأبدت بعض الزوجات استعدادها لدفع مبلغ من المال لزوجها مقابل خلعها، فقد حضرت عليّة علي أحمد أبو حسين من قرية رمون[٣] من ناحية بني سالم[٤] إلى المحكمة الشرعية بحضور زوجها شحادة عبد الهادي داري واستعدت أن تدفع لزوجها أربع ليرات ذهب فرنسية وتبرئه من مؤجل مهرها ونفقة عدتها مقابل أن يخلعها من عصمة نكاحه[٥]. وتنازلت بعض الزوجات لزوجها عن أثاث بيتها نظير خلعها، من ذلك أن عجمية عبد الله حضرت إلى المحكمة الشرعية وأقرت بأنها أبرأت ذمة زوجها سليمان صالح سليمان التكروري من "مهرها المؤجل وقدره خمسة وعشرون قرشاً وأنها قد سلمته جنبية بوجه يمني بحشو صوف ويستق بوجه يمني حشو قطن وطنجرة نحاس صغيرة بغطا ومنخل قيمتهم خمسين قرشاً على أن يخلعها من عصمة نكاحه... ثم بعد ذلك كله أقرت أنها أبرأت ذمة مطلقها من نفقة عدتها وأجرة سكناها المقررة لها عليه بعد الخلع..."[٦].

وقد تتنازل الزوجة عما لها من دين على زوجها وتتكفل برعاية أولادها القاصرين، وإذا كانت حاملاً تبدي استعدادها بإرضاع حملها والانفاق عليه، ويظهر ذلك في طلب عائشة صالح عكة من زوجها عثمان حسين مصطفى بأنه يخلعها من عصمة نكاحه، واستعدت بإبراء ذمته من دينها الذي عليه ومهرها المؤجل وأجرة سكنها ونفقة عدتها، وتعهدت بإرضاع الحمل الذي في بطنها لمدة سنتين والإنفاق عليه وكسوته طوال تلك المدة[٧]. وقد تصل المدة أحياناً إلى سبع سنوات، فقد تعهدت فطومة عامر خفاجة المصري بأن تتنازل عن مؤجل مهرها البالغ مائة قرش ونفقة عدتها وأجرة سكنها وكسوتها

---

(١) سجل ٣٧٤، ٢٩ صفر ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٦٦.
(٢) سجل ٣٧٤، ٣ صفر ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٤٠.
(٣) **قرية رمون:** تقع على مسافة ١٠ كم شمال شرق مدينة رام الله. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٣٥٥.
(٤) **ناحية بني سالم:** وهي إحدى نواحي جبل القدس، وتتألف من أربعة مواقع هي: دير جرير، الطيبة، كفر مالك، رمون، وكان شيوخها الديكة في كفر مالك وعبد الحميد أبو إبراهيم في دير جرير. شولش، تحولات جذرية، ص٢٢٣. أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٢٣٩.
(٥) سجل ٣٧٨، ٢٤ صفر ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م، ص٢٠٥.
(٦) سجل ٣٧٤، ٨ محرم ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ص١٣٤.
(٧) سجل ٣٦٣، ١٦ جمادى الثانية ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، ص١٧١.

ورضاعة ولدها أحمد لمدة سبع سنوات على أن يخلعها من عصمة نكاحه[١]. واستعدت أمونة علي إبراهيم بالتنازل عن مهرها المؤجل والانفاق على ولديها القاصرين حسين وعندليب لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الخلع وإبراء ذمة زوجها من نفقة ولديها طيلة هذه المدة[٢]. وطلبت أمونة ارحيم الحلاق من زوجها أحمد احجيج بأن يخلعها من عصمة نكاحه، وتعهد بالإنفاق على ولديها القاصرين حسين وعندليب لمدة خمس سنوات، وتتنازل له عن مهرها المؤجل البالغ خمسمائة قرش، وبعد أن أجابها زوجها لذلك أبرأت ذمته من "نفقة العدة المقدرة لها عليه من أجرة سكناها وقدر ذلك مِئتا قرش ومن كل حق يجب لها عليه قبل الطلاق وبعده... ولا طلباً تستوجبه لا من فرش ولا من لحف ولا من ملبوس ولا من مصاغ ولا من نقود ولا من ذهب ولا من فضة ولا من وديعة ولا من دين ولا مما كان يتناول بطريق الوكالة عنها من أجرة عقار ولديها من زوجها السابق الشيخ حسن نازك ولا من سائر الحقوق الشرعية"[٣].

ويظهر من خلال عملية إحصائية لحالات الطلاق والمخالعة في مدينة القدس وقراها من خلال سجل رقم (٣٨٣) أن حالات الطلاق والمخالعة كانت على النحو الآتي:

نوع الحالة	المدينة	القرى	العدد الإجمالي
الطلاق	٢٤	٩	٣٣
المخالعة	١٢	١٠	٢٢

يبدو واضحاً أن نسبة الطلاق في المدينة كانت مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها في القرى حيث بلغت ٧٢.٧% أو ٨:٣ وينطبق ذلك ولكن بنسبة أقل على المخالعة، حيث بلغت نسبة المخالعة في المدينة نحو ٥٤.٥%. ولعل تفسير انخفاض نسبة الطلاق والمخالعة في القرى المقارنة مع المدينة يعود للطابع الاجتماعي في القرية الذي يختلف عن المدينة، حيث تمتاز الحياة بالبساطة، إضافة إلى أن كثرة مشاغل الناس في الريف وعدم التفرغ الذي يؤدي إلى الضجر والملل المؤدي إلى افتعال الأحداث والمشاكل التي قد تؤدي إلى وقوع الطلاق[٤].

ولايــة الوقــف:

يُعد الوقف صدقة جارية بقصد التقرب إلى الله عزو وجل، وتوفير مورد دائم للفقراء والمساكين والانفاق على الجهات الخيرية والدينية كالمساجد والمدارس والزوايا والتكايا.

وأخذ المسلمون على مر العصور يتنافسون في إقامة الأوقاف طلباً للأجر والثواب من الله سبحانه وتعالى، وشهد العهد العثماني ازدياداً في الإقبال على الوقف الخيري كان أم

---

(١) سجل ٣٤٩، ٥ ذي القعدة ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م، ص١١٣.

(٢) سجل ٣٥٤، ١٥ ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١١٢.

(٣) سجل ٣٥٤، غرة ربيع الأول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٢.

(٤) تيسير خليل الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من ١٢٥٥-١٢٨٢هـ/ ١٨٤٠ -١٨٦٤م، الكرك: جامعة مؤتة، ١٩٩٢م، ص٦٦.

الذري، وأخذت العديد من النساء يوقفن أملاكهن وعقاراتهن تقرباً إلى الله في عمل الخير. واختلف حجم أوقاف المرأة ونوع الموقوف من وقفية إلى أخرى، فقد تشتمل الوقفية على عقار بأكمله كدار أو دكان، مثال ذلك أن خليلة محمد طاهر الحسيني أوقفت جميع الدار المشتملة على علوي وسفلي، ويتكون العلوي من طبقة كبيرة، بينما اشتمل السفلي على أربعة بيوت ومطبخ وساحة سماوية ودهليز وحوض به شجرة ليمون حامض ودالية[١]. واشتملت وقفية عيشة محمد الجاعوني على جميع الدار الواقعة بمحلة باب العامود المشتملة على طبقة كبيرة وثلاث بيوت وإيوان وحمام صغير وساحة سماوية وصهريج ومطبخ ومرتفق واسطبل ومنافع وحقوق شرعية[٢].

ونصبت بعض النساء متوليات على أوقاف لأقربائهن تنفيذاً لشروطهم، فقد نصب القاضي الشرعي أسمى خليل غنيم الجاويش متولية على وقف جدها لأبيها عوضاً عن والدها بحكم وفاته وانحلال ذلك عنه لكونها أرشد الموقوف عليهم، وانحصار الوقف المذكور بها وبشقيقتها عائشة ورقية مثالثة فيما بينهن[٣]. ونصبت عائشة محمد حمود متولية على وقف خالتها فطومة خليل حمود لكونها مستحقة بالوقف ومن أرشد الموقوف عليهم، وقد خولها القاضي الشرعي بإيجار الوقف وقبض أجرته وتقسيمه على مستحقيه وفق شروط الواقفة[٤]. ونصبت خديجة عبد اللطيف حدوته العلم متولية على وقف والدها، حيث كان من شروط الواقف أن تكون التولية لنفسه طيلة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده، وبعد وفاته انحصر وقفه بأولاده عبد الرحمن ورقية وخديجة، ثم توفيت رقية عقيمة وتوفى شقيقها عبد الرحمن عن ولدين قاصرين فآلت أمور التولية إلى خديجة[٥].

وقد يجري تعيين امرأتين متوليتين وناظرتين على وقف معين، فمثلاً نصبت كل من الشقيقتين نجيبة وبكرية ابنتي محمد فيضي الخيري متوليتين وناظرتين على وقف أمين أفندي الخليلي بالقدس ويافا والرملة[٦]. وقد تتولى المرأة جزءاً من التولية والنظارة على الوقف، مثال ذلك أن القاضي الشرعي عين كلا من رشيدة وشقيقتها آمنة ابنتي الحاج رشيد عبد الجواد النمري في ثلث التولية وثلث النظر على وقف جدهما إسماعيل هبة الله النمري وذلك عوضاً عن متصرف ذلك حسن عبد الرزاق النمري بحكم فراغه لهما عن ذلك، وأذن لهما القاضي بتعاطي ومباشرة ذلك على الوقف المذكور مناصفة بينهما لكل منهما السدس[٧]، وقد توكل المتولية غيرها في أمور التولية ولها الحق أيضاً في عزله من الوكالة،

---

(١) سجل ٣٤٤، ١٨ رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص١٩٣.
(٢) سجل ٣٤٤، أوائل رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص٥٧.
(٣) سجل ٣٤٢، ٢١ صفر ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، ص١٦٨.
(٤) سجل ٣٦٠، ١٩ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ص٩١.
(٥) سجل ٣٨٢، ١٨ ذي الحجة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٦٣.
(٦) سجل ٣٤٠، أواخر رمضان ١٢٧٣هـ/١٨٥٧م، ص٧٦.
(٧) سجل ٣٥١، ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٦٦.

فقد أوكلت حفيظة مصطفى الدباغ المتولية على وقف جد أبيها وهبة محرم الكائن بيافا شقيقها الشيخ عبد الرحيم مصطفى الدباغ في تعاطي أمور تولية الوقف وكالة مطلقة عامة دورية وكلما عزلته فهو وكيل عنها، غير أنها تراجعت فيما بعد عن وكالتها وأعلنت عن عزله عن الوكالة المنجزة عزلا شرعياً، ووكلت عوضاً عن شخصها ابنها عثمان[١].

ويُلاحظ في كثير من وقفيات النساء أن الواقفة كانت تشترط في وقفيتها جعل أمور التولية والنظارة على وقفها لنفسها طيلة حياتها، ثم تحدد من سيخلفها من بعدها كأحد أولادها أو بناتها أو زوجها أو الأرشد من مستحقي الوقف، فمثلاً اشترطت تركية الحاج محمد الغزي البيرقوني تعيين ابنتيها خانم وفطومة للقيام بأمور التولية على وقفها من بعدها ثم لابنها عطية ثم للأرشد فالأرشد من مستحق الوقف[٢]. وقد تشترك الواقفة بتعيين زوجها من بعدها متول وناظر على وقفها، كما هو الحال في وقفية خليلة محمد طاهر الحسيني حيث جعلت التولية والنظارة على وقفها من بعدها لزوجها ثم للأرشد فالأرشد من مستحقي الوقف[٣]. وقدمت بعض الواقفات زوجها على نفسها في أمور التولية والنظارة على وقفها ثم لها من بعده، ويظهر ذلك في وقفية أسمى علي الطبراق حيث جعلت التولية والنظارة على وقفها لزوجها طيلة حياته، ثم من بعده لها، ومن بعدها للأرشد فالأرشد من مستحقي الوقف[٤]. وقد لا تشترط الواقفة أحياناً بأن تؤول التولية والنظارة على وقفها لزوجها، أو أبنائها، أو بناتها، وإنما للأرشد من مستحقي الوقف، كما هو في وقفية حسنة محمد سرندح التي جعلت التولية والنظارة على وقفها لنفسها طيلة حياتها ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من مستحقي الوقف[٥].

---

(١) سجل ٣٨٦، ٢٧ جمادى الأولى ١٣١١هـ/١٨٩٢م، ص١٢.
(٢) سجل٣٤٣، ١٢ ذي القعدة ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، ص١٤١.
(٣) سجل ٣٤٤، ١٨ رجب ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص١٩٤.
(٤) سجل٣٤٦، أواخر شعبان ١٢٧٩هـ/١٨٧٩م، ص١٤١.
(٥) سجل٣٤٥، ١٧ صفر ١٢٧٩هـ/١٨٧٩م، ص١٦٢.

الوصاية والحضانة:

أولى الإسلام عناية فائقة برعاية الأطفال الأيتام والاهتمام بشؤونهم وذلك من خلال تعيين ناظر أو وصي أو حاضنة عليهم للأشراف عليهم ومتابعة أمورهم.

وكان الناظر والوصي والحاضنة يعينون من قِبل قاضي المحكمة الشرعية، وتختلف وظيفة كل منهم عن الآخر، ويُعد الناظر أكثرهم أهمية نظراً لمكانته وأهمية ما يقوم به، إذ يكلف بإدارة ما يخص القاصرين من عقارات، والإشراف على الوصي والحاضنة، إذا لا يستطيعان التصرف بأموال القاصر دون الرجوع إليه[1].

ويشترط فيمن يتولى أمور الوصاية أن تتوفر لديه الأمانة، والعفة والاستقامة علاوة على القدرة على إدارة شؤون القاصر[2]. وكان على الوصي أن يقدم تقريراً للقاضي الشرعي في كل فترة تتراوح ما بين سنة إلى ثلاث سنوات، يبين فيه واردات القاصر مما يخصه من حصة في إرث أو وقف علاوة على مصروفاته خلال تلك الفترة[3].

وتعد الأم في حال عدم زواجها من آخر أحق الناس وصاية على أبنائها بعد وفاة والدهم، إذ تتوفر فيها صفات لا تتوفر بالآخرين وبخاصة عاطفة الأمومة، ويشير السجل الشرعي إلى تنصيب القاضي الشرعي للعديد من الأمهات وصيات وناظرات على أولادهن بعد وفاة أزواجهن، فقد نصبت فاطمة عليان اللفتاوي وصية وناظرة على ولدها القاصر يتيم زوجها أحمد اللفتاوي[4]، ونصبت عيشة خالد العراقي وصية على ولدها يتيم زوجها محمد مصطفى العراقي[5]. ونصبت محبوبة بنت الشيخ حسن فتح الله السروري وصية وناظرة على أولادها القاصرين عن درجة البلوغ بعد وفاة زوجها[6].

وقد تنصب المرأة وصية على أبنائها القاصرين دون أن تكون ناظرة عليهم، مثال ذلك أن فطومة مصطفى السلموني كانت وصية على ابنتها القاصرة نجيبة ابنة زوجها المتوفى إبراهيم آغا شاهين وكان شقيقها عبد الرحمن السليمى ناظراً على القاصرة[7]. وقد تعين وصية أو ناظرة على أشقائها القاصرين أو أبنائهم القاصرين بعد وفاة آبائهم، فمثلاً نصبت عيشة مصطفى معتوق وصية شرعية وناظرة على مصطفى ابن شقيقتها بكر

---

(١) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥-١٢٤٥ه / ١٨٠٠- ١٨٣٠م، عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦، ص٢٥١.
(٢) سجل ٣٨٣، ٧ ربيع الأول ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص١٨٧.
(٣) سجل ٣٧٣، غرة ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١٨.
(٤) سجل ٣٤٣، ١٠ رجب ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م، ص٤٤.
(٥) سجل ٣٤٤، ٦ شوال ١٢٧٧هـ/١٨٦١م، ص٨٩.
(٦) سجل ٣٥٤، ١١ ربيع الثاني ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٤٤.
(٧) سجل ٣٥١، ١١ رجب ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٨٩.

معتوق[١]، وربما تكون في هذه الحالة والدة القاصر قد تزوجت من شخص آخر بعد وفاة زوجها. ونصبت حفيظة محمود قطينة وصية على أشقائها لأبيها رشيد وأحمد وشهيرة القاصرين، وقدر لها القاضي الشرعي نفقة بقيمة عشرة قروش يومياً منها أربعة قروش لكل من الشقيقين القاصرين وقرشان لشقيقتهم نظير طعامهم وشرابهم وكسوتهم، وقد أذن لها القاضي الشرعي بالاستدانة عند الحاجة وبالرجوع نظير ذلك على أجرة عقارهم من ملك ووقف وعلى ما ينتج لهم من ديونهم المستحقة على الآخرين[٢].

ولم تقتصر أمور الوصاية على القاصرين في حالة وفاة والدهم، بل أيضاً في حالات الطلاق أو غياب الأب لفترة طويلة، فتذكر إحدى الحجج أن زهرة محمود إبراهيم الأرناؤوط كانت حاضنة لابنها خليل البالغ سنه عشرة أشهر بعد طلاقها من زوجها إبراهيم خليل الأرناؤوط[٣]. ونصبت سعدية مصطفى النابلسي وصية على ابن ابنها حسن بن قاسم نجم القاصر لغياب أبيه في الخدمة العسكرية[٤]. كما تنصب المرأة أيضاً وصية على سفيه أو مجنون، فقد نصبت صفية عبد الله أبو علوي وصية على شقيقها المعتوه محمد[٥].

وتنحل أمور الوصاية والنظارة عن الأم الوصية في حال زواجها، وينصب القاضي الشرعي وصياً آخر كالجدة أو العم، فبعد زواج زهرة الأرناؤوط التي كانت وصية على ابنها القاصر آلت الوصاية إلى جدته لأمه لأنه بزواج أمه سقطت حضانتها عنه ويُعد زوجها أجنبياً[٦]. ونصبت سعدية مصطفى جدة القاصرين محمود ورقية لأمهما وصية عليهما عوضاً عن والدتهما بدور قدورة فرام اللحم بعد زواجها من محمد الحاج حسن التوتنجي كونه أجنبياً عن القاصرين[٧]. وفي حالة وفاة الجدة أو عدم قدرتها على أمور الوصاية فقد تؤول الوصاية إلى العم أو العمة، ويكون العم أحق من الخال أو الخالة المتزوجين بالوصاية، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف... حسين بن أحمد اشهيل وحضر بحضوره أحمد بن صالح كلاهما من أهالي قرية عين كارم[٨] وسلّم أحمد صالح المرقوم إلى حسين اشهيل ابنة أخيه رمضان اشهيل وهي فاطمة القاصرة عن درجة البلوغ فتسلمها من حيث أن ليس للقاصرة ولي عليها سوى عمها حسين فعندها أمر الحاكم الشرعي حسين اشهيل بأن يحضن ابنة أخيه وأن لا

---

(١) سجل ٣٥١، غرة شعبان ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٠٣.
(٢) سجل ٣٥١، ٢١ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٧.
(٣) سجل ٣٨٦، ٢٣ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٦.
(٤) سجل ٣٥٤، ١١ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٢.
(٥) سجل ٣٥١، نصف شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٢.
(٦) سجل ٣٨٦، ٢٣ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٦.
(٧) سجل ٣٦٠، ١٥ محرم ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، ص١٩٦.
(٨) **قرية عين كارم:** تقع على مسافة ٨كم غربي مدينة القدس مع انحراف قليل إلى الجنوب. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ص٣٧٠.

يشتمها وأن لا تخرج من عنده إلى محل آخر إلا بإذن منه كونه هو الولي عليها وهو أحق بالحضانة من خالها ووالدتها وخالتها كون والدتها متزوجة بأجنبي وخالتها لها أولاد كبار أجانب عن فاطمة ولكون عمها حسين أمين عليها كما أخبر بذلك كله أحمد حمدان وأحمد عقل وخلف عودة من أهالي القرية"(١). وفي حال وفاة العم فقد تؤول الوصاية إلى العمة، ومن الأمثلة على ذلك أن أسمى محمود العفيفي نصبت وصية شرعية على ابنة أخيها جميلة يتيمة عبد السلام العفيفي وذلك عوضاً عن وصيها السابق عمها خليل بسبب وفاته(٢). وقد تتولى الخالة في حال عدم زواجها أمور الوصاية على أبناء شقيقتها، فمثلاً تولت زينب محمد خضر الخليلي أمور الوصاية على ولدي شقيقتها عيسى ونوح يتيمي الشيخ أحمد محمد السلفيتي وتولى شقيقهم البالغ موسى أمور النظارة عليهم(٣).

وقد تعتذر الوصية الشرعية أحياناً عن الاستمرار في وصايتها على القاصر لعدم قدرتها على إدارة أموره، ويجري ذلك أمام القاضي الشرعي، فمثلاً حضرت إلى المحكمة الشرعية زبيدة الحاج أحمد الشامي الوصية على ابن ابنتها عبد الفتاح عبد القادر الخليلي وأقرت أنها "تنزلت وقصرت يدها عن الوصاية..."(٤).

وتستمر أمور الوصاية على القاصر حتى يبلغ سن الرشد ويكون قادراً على إدارة أموره بنفسه، وقد يلجأ بعض الأبناء للمحكمة الشرعية مطالبين رفع الوصاية عليهم بحكم بلوغهم سن الرشد، مثال ذلك الدعوى التي أقامتها فريزة موسى الدباغ على والدتها فاطمة مصطفى صلاح مدعية بأن والدتها وصية عليها وأنها حسب وصايتها تضع يدها على حصص عقاراتها وطالبت برفع وصاية والدتها عليها نظراً لبلوغها سن الرشد(٥).

وبالإضافة إلى الوصاية، فقد تولت المرأة أمور القيامة على أملاك بعض أقربائها الغائبين وذلك بالإشراف عليها لحين عودتهم، فمثلاً تولت أمونة محمد الغزاوي القيامة الشرعية على أملاك أختها سلمى الغائبة عن القدس منذ خمس وعشرين سنة، وقد أذن لها القاضي الشرعي بأن تتولى إيجار حصة شقيقتها في الدار وقبض أجرتها وحفظ ذلك لأختها لحين عودتها(٦).

الألقـــاب:

أظهر السجل الشرعي العديد من الألقاب التي خوطبت بها المرأة المقدسية، وكانت تتفاوت بين عامة الناس وأصحاب المكانة الرفيعة والأعيان في المجتمع المقدسي فقد أطلق

---

(١) سجل ٣٤٩، ٢١ شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٧٣.
(٢) سجل ٣٥٤، غرة شوال ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢١٧.
(٣) ٣٥٤، ٢٣ شوال ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص١٩٦.
(٤) سجل ٣٧٨، ١٢ جمادى الثانية ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١١٢.
(٥) سجل ٣٨٦، ٢٥ رجب ١٣١١هـ/١٨٩٣م، ص٢٥.
(٦) سجل٣٤٩، ٥ محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥٥.

على نساء وبنات الأعيان والآغوات والبكوات ألقاباً تدل على المكانة الاجتماعية لهن، منها "تاج السيدات واكليلة المخدرات السيدة فطومة خانم كريمة المرحوم والمغفور له نخبة العلماء والأعلام السيد الشيخ نعمان أفندي الخالدي"[١]، وبهجة المخدرات وتاج المحجبات فمثلاً اشترى... الوكيل الشرعي عن حاملات هذا الكتاب الشرعي... بهجات المخدرات وتيجان المحجبات السيدة رقية والسيدة حنيفة والسيدة خديجة والسيدة أمينة والسيدة عيشة والسيدة محبوبة بنات المرحوم السيد إبراهيم أفندي نجل المرحوم السيد محمد أفندي المهتدي..."[٢]. و "عقد المجلس الشرعي... حضرت فيه بهجة المخدرات السيدة رقية خانم كريمة المرحوم محمد أفندي بن الحاج يحيى أفندي هداية العلم"[٣]. وقد تطلق عليها ألقاب عدة في آن واحد مثال ذلك "ذات الحجاب العالي المنيع والستر الباهي الرفيع السيدة خديجة خانم كريمة مولانا وسيدنا أعلم العلماء المحققين سيد الفضلاء والمحدثين السيد الحاج موسى أفندي الخالدي قاضي عسكر الأناضول سابقاً"[٤]. و "السيدة المصونة والدرة المكنونة السيدة فطومة خانم كريمة المرحوم مولانا مفخر العلماء الكرام السيد الشيخ نعمان أفندي الخالدي"[٥]. و "إكليلة المخدرات وسيدة المحجبات السيدة المصونة السيدة خديجة خانم كريمة مولانا المرحوم عمدة العلماء السيد الحاج موسى أفندي الخالدي"[٦]. وقد يكتفي أحياناً بلقب واحد مثل خاتون وهي تسمية تركية بمعنى سيدة[٧]و "السيدة زينب خانم بنت

---

(١) سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢ هـ/١٨٦٥م، ص١٨٩. أما كلمة الآغا فيقال بأنها تركية من المصدر أغمق ومعناه الكبر وتقدم السن. وقيل أنها من الفارسية آقا. وتطلق في التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصي. وقيل أنها من أصل منغولي ومعناها أمير وكبير ورئيس وشريف وخصي، واستعمل المصطلح عند العثمانيين لقباً بمنزلة خواجه وأفندي. وكان يلقب بالآغا قادة الانكشارية ورؤساء الخصيان في البلاط السلطاني. ولما أبطل نظام الانكشارية في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ جرت العادة أن يلقب بالآغا الضباط الأميون حتى رتبة القائمقام. وظل هذا العرف جارياً بين الناس حتى زوال الحكم العثماني. أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٠، ص ١٥. مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٠، ص١٧٣-١٧٤. أما كلمة البيك فهي تركية من بيوك أي كبير ومعناها أيضاً حاكم أو رئيس أو آمر. بركات، الألقاب، ص ١٥٨. صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٦٣.

(٢) سجل٣٤٦، ٢١ صفر ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ص٣١٧.

(٣) سجل ٣٧٤، ١٥ صفر ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٤٦.

(٤) سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢ه/١٨٦٥م، ص١٨٩.

(٥) سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٠.

(٦) سجل ٣٥١، أوائل شوال ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٩٠.

(٧) سجل ٣٥٣، ٢٤ ذي الحجة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م، ص٢١٩.

المرحوم عبد الله أفندي العوفي والسيدة محبوبة خانم بنت السيد محمد سعيد أفندي..."[١] و"السيدة أمونة خانم كريمة المرحوم الحاج علي أفندي القطب"[٢].

أما الألقاب التي أطلقت على النساء من عامة الناس فقد كان منها المرأة الكاملة، وذلك دلالة على الأدب وكمال الأخلاق، مثال ذلك "تزوج حسين آغا بمخطوبته محبوبة بنت الشيخ عبد الرحمن الطايع المرأة الكاملة"[٣]، وأطلق عليها لقب الحرمة، ولعله كان يطلق على المتزوجات مثل "اشترت الحرمة خديجة بنت سعيد أفندي النابلسي... من بائعتها ابنتها الحرمة ريم بنت باكير..."[٤] و "باع... للحرمة صالحة بنت علي الشامي..."[٥]. ومن الألقاب أيضاً السيدة، مثل السيدة نسيبة بنت المرحوم السيد حسين العسلي الفواخيري"[٦]. و "السيدة نسب بنت المرحوم الشيخ إبراهيم الدسوقي"[٧]. وأطلق على بعض النساء لقب الحاجة، ولعل ذلك كان يطلق على المرأة التي أدت فريضة الحج إلى بيت الله الحرام، مثل "الحاجة رابية مصطفى الدنف"[٨].

ويظهر من خلال استعراض تركات المتوفيات خلال الفترة ما بين ٧ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٥ ذي الحجة ١٢٨٢هـ كما ورد في سجل رقم (٣٥١) والبالغ عددهن ٢٦ امرأة أن ١١ متوفاة حملت لقب الحرمة و٧ حملن لقب السيدة واثنتين حملن لقب السيدة خانم وواحدة حملت لقب بهجة المخدرات وست متوفيات بدون لقب.

الخاتمة:

جملة القول في خاتمة هذه الدراسة فان ما سبق عرضه كان محاولة لتسليط الضوء على الوضع الاجتماعي للمرأة المسلمة في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد أظهرت الدراسة بأن المرأة تمتعت بقدر كبير من المكانة الاجتماعية والاستقلال في العمل، ولم يكن دورها مقتصراً على دور الزوجة وتربية الأبناء، ومشاركة الأسرة في العمل الزراعي، بل شاركت في مختلف مجالات الحياة العامة في المجتمع المقدسي، فقد لجأت للمحكمة الشرعية تطالب بحصصها الإرثية في التركات واحتفظت في اختيار الزوج والمطالبة بالطلاق أو المخالعة منه، ولا شك أن دراسة عقود الزواج وحالات الطلاق في المدينة وقراها تمدنا بمعلومات هامة وقيمة على الصعيدين الاجتماعي

---

(١) سجل ٣٧٣، ٥ ذي القعدة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص١٠.
(٢) سجل ٣٤٩، غرة محرم ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص١٥١.
(٣) سجل ٣٥٣، ٧ محرم ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، ص٢٢٧.
(٤) سجل ٣٥٧، ٣ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، ص٣١٧.
(٥) سجل ٣٤٩، ٥ شعبان ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، ص٩٢.
(٦) سجل ٣٥١، ٧ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢١٤.
(٧) سجل ٣٥١، ٥ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م، ص٢٤٥.
(٨) سجل ٣٤١، ١٩ شوال ١٢٤٧هـ/١٨٥٨م، ص١٤.

والاقتصادي، كما أن دراسة المهور تساعدنا في فهم حركة رأس المال وحجمه وتوزيعه بين مختلف الفئات السكانية.

ولعبت المرأة دوراً هاماً في الوقف حيث ساهمت بوقف العقارات وتولت أمور الولاية والنظارة على الأوقاف، وقامت بأعمال الحضانة والوصاية الشرعية على الأبناء القاصرين لحين بلوغهم.

البحث السادس

مظاهر عمرانية في مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي (١٢٦٧–١٣١٧هـ/ ١٨٥٠– ١٩٠٠م) الدور نموذجاً

دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

(*) المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الأردنية، مجلد، العدد٣، ٢٠٠٩.

المقدمة

شهدت مدينة القدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجموعة من التغيرات التي طرأت على مختلف الجوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية والسياسية نتيجة لحركة الإصلاح العثماني والتي توجت بإصدار خط كولخانه عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م الذي يعد فاتحة لبداية التنظيمات العثمانية خلال القرن التاسع عشر الميلادي. وبعد انتهاء حرب القرم عام ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م ووقوف كل من بريطانيا وفرنسا وسردينيا لجانب الدولة العثمانية في صراعها مع روسيا، أصدرت الدولة خط شريف همايون الذي أكد على ما ورد في الخط السابق وأضاف له مواد جديدة ركزت على حقوق رعايا الدولة من غير المسلمين.

واستمراراً في سياسة الإصلاحات، أصدرت الدولة عام ١٢٧٥ هـ/١٨٥٨م قانون الأراضي العثماني، وألحقته بمجموعة أخرى من القوانين المكملة له وبخاصة نظام الطابو وقانون تملك الأجانب الصادر عام ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م والذي أجاز تملك الأجانب في جميع أرجاء الدولة العثمانية ما عدا الأراضي الحجازية.

وترتب على حركة التنظيمات العثمانية ازدياد التغلغل الأجنبي والتنافس بين مختلف الدول الأوروبية في مدينة القدس من خلال الحصول على الامتيازات التجارية وبسط حمايتها على الرعايا المسيحيين، وقد سبق أن أقامت بعض الدول قنصليات لها في المدينة بهدف تدعيم وجودها، وكانت بريطانيا أول دولة أوروبية تفتح لها قنصلية بالقدس وذلك عام ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، ثم تلتها مختلف الدول الأوروبية. ولعبت هذه القنصليات وما تبعها من إرساليات دوراً هاماً في حياة المدينة من حيث حماية الرعايا وإنشاء المدارس والكنائس والأديرة والمستشفيات واستملاك العقارات والنشاط في المجال الاقتصادي؛ علاوة على تبني ودعم بعض الدول الأوروبية للحركة الصهيونية وتشجيع الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين.

ومن جهة أخرى فقد أسهمت التنظيمات في تحسين الأوضاع الإدارية في مدينة القدس، ففي عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م تشكلت أول بلدية في المدينة وتولى رئاستها العديد من أبناء العائلات المقدسية، وأسهمت البلدية في تطوير المدينة بمختلف النواحي وبخاصة العمرانية منها.

كما تطورت شبكة المواصلات حيث تم تشييد الطرق المعبدة بين القدس وغيرها من المدن الفلسطينية، وأنشئ عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م خط سكة الحديد بين القدس ويافا مما أسهم في نمو الحركة التجارية والعمرانية والسكانية في مدينة القدس.

وكان من بين التطورات التي شهدتها المدينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن أصبحت متصرفية القدس الشريف عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م مرتبطة مباشرة باستانبول، الأمر الذي ساهم في ازدياد مركزية مدينة القدس باعتبارها أهم مدينة في المتصرفية. وشهدت المنطقة تحسناً كبيراً في مجال الأمن بعد أن تمكنت الدولة العثمانية من القضاء على نفوذ الزعماء المحليين والمشايخ الإقطاعيين، والحد من اعتداءات القبائل البدوية على طرق المواصلات وسكان المدن والقرى.

خارج المدينة وداخلها

ميزت السجلات الشرعية بين داخل (باطن) المدينة وخارجها (ظاهرها) وكان السور المحيط بها من جميع الجهات العلامة الفاصلة بين الباطن والظاهر، فالباطن هو ما كان موجوداً داخل السور، والظاهر اشتمل على الأراضي الواقعة خارج السور التي تنتهي عند بداية الأراضي التي تخص أهالي القرى المحيطة بالمدينة كسلوان[١] ولفتا[٢] والطور[٣] وشعفاط[٤] وعين كارم[٥].

وكان يحيط بالمدينة سور تم تعميره في عهد السلطان سليمان القانوني ٩٢٦-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م، إذ تم تشييده على أنقاض السور الذي دمره الملك المعظم عيسى الأيوبي عام ٦١٦هـ/١٢١٩م، وذلك تخوفاً من احتلال الصليبيين للمدينة مرة ثانية والتحصن خلف أسوارها[٦].

ويبلغ محيط السور حوالي ٢ ميلاً وارتفاعه ٤٠ قدماً، وفيه ٣٤ برجاً، واستغرق تعميره خمس سنوات وذلك خلال الفترة ٩٤٣-٩٤٧هـ/١٥٣٦-١٥٤٠م ورصدت لذلك نفقات طائلة من خزينة الحكومة إضافة إلى حملات التبرعات من السكان من مختلف أنحاء فلسطين[٧].

---

(١) **قرية سلوان:** وتقع على بعد ٣كم شرق مدينة القدس. وفيها عيون ماء مشهورة تسمى عيون سلوان، منها عين أم الدرج وبركة سلوان والبركة التحتانية وعين اللوزة. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، ٢٠٠٢، ق٨، ج٢، ص١٥١. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ٤ أجزاء، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، م٢، ص٥٨٠.

(٢) **قرية لفتا:** وتقع على بعد ٢كم شمال غرب مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٠٢، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج٤، ص٤٩، نقولا أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٤، ص١٨٥. وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د.ت، ص٦٥١-٦٥٣.

(٣) **قرية الطور:** وتقع على نحو ٢كم شرق مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٢٨. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص١٣٢.

(٤) **قرية شعفاط:** وتقع على مسافة ٥كم شمال مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٨٥. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص١١٨.

(٥) **قرية عين كارم:** وتقع على مسافة ٨كم غرب مدينة القدس مع انحراف قليل نحو الجنوب، الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص١٥٧. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، ج٣، ص٣٧١. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص١٥٣. الخالدي، كي لا ننسى، ص٦٤٠.

(٦) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦١، ص٣٠٣.

(٧) كامل العسلي، "القدس تحت حكم العثمانيين"، ضمن كتاب كامل العسلي، (محرراً) ، القدس في التاريخ، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢، ص٢٣٤.

أما في ظاهر مدينة القدس فقد ارتكزت غالبية الأراضي الزراعية في الجهة الشمالية حيث تنبسط قمة الجبل وتتصل اتصالاً سهلاً بأراضي المدينة القائمة داخل السور على عكس الجهتين الشرقية والجنوبية حيث تكتنفها الأودية والمناطق المنحدرة(١). وكان من المواقع الرئيسية المهمة في الجهة الشمالية التي كانت تحدد المواقع الزراعية منطقة تلول المصابن الواقعة بالقرب من الشيخ جراح فمثلاً أشارت السجلات إلى "جميع الكرم الكائن ظاهر القدس الشريف خارج باب العامود الواقع بالجهة الشمالية قرب الشيخ جراح ناحية تلول المصابن"(٢). أما في الجهة الغربية فكان من أكثر المواقع شهرة التي عرّفت الأراضي في تلك الجهة مقام الشيخ قيمر(٣) ومبنى المسكوبية وجورة العناب ويظهر ذلك في التحديد التالي "جميع الأراضي الكائنة ظاهر القدس الشريف الواقعة بالجهة الغربية بالقرب من الشيخ قيمر فوق ورشة دولة المسكوب الفخيمة "المجمع الروسي(٤)".

ومنذ بداية الستينات من القرن التاسع عشر بدأ النشاط العمراني بالانتشار بشكل ملموس خارج سور المدينة وقد توج ببناء المسكوبية "المجمع الروسي" عام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م في منطقة الميدان شمال غرب المدينة التي كانت تستعمل لتدريب الحامية العسكرية العثمانية، وتكون المجمع من دارين إحداهما للإسكان والثانية للقنصلية إضافة إلى مستشفيين وكنيستين ومنازل عديدة لنزول الحجاج الروس والعاملين في المبنى(٥). وقد

---

(١) أمين أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨هـ-١٩١٨م، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٦م، ص٣٤٨.

(٢) س ش ٣٤٤، ١٨ صفر ١٢٧٨هـ/٢٤ آب ١٨٦١م، ص٢٢١.

(٣) مقام الشيخ قيمر: ويعرف أيضاً باسم القبة القيمرية و هي من منشآت أواسط القرن السابع الهجري، وتقع خارج القدس بجهة الشمال الغربي وتنسب لجماعة من الشهداء المجاهدين منهم الأمير حسام الدين أبو الحسن القيمري والأمير ضياء الدين موسى القيمري والأمير حسام الدين خضر القيمري والأمير ناصر الدين ابن أبي الحسن القيمري، وينسب هؤلاء إلى قيمر و هي قلعة بين الموصل وخلاط. انظر كامل العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨١ن، ص١٠٩-١١٢.

(٤) س ش ٣٤٦، ٣ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/٢٨ آب ١٨٦٢م، ص٣٩.

(٥) الكزاندر شولش، تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢م، ترجمة كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٨م، ص١٤٨. أمين أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس، ص٣٤٩. ويصف واصف جوهرية هذا المبنى بقوله: "وهذه العمارة تحتوي على عدد كبير من العمارات المتفرقة وكل عمارة تحتوي على طابقين، وكل طابق مخصص لشيء خاص. وكان شكل بنائها كما يتضح للعيان لغاية يومنا هذا هندسة عربية أي عقد صليب في غاية من القوة والإتقان وعرض الحائط لكل هذه العمارات لا يقل عن المتر والنصف متر وشبابيكها معمولة من الدرفات القزازية إنما = مزوجة أي من خارج الحائط ثم درفات مثلها من داخل الحائط ليتسع الفراغ بينهما ويمنع البرد بحسب الطريقة الروسية. ثم الأرض لجميع غرف هذه العمارات منصوب عليها الخشب الكثيف. وجميع هذه العمارات داخلها صوبات جيئت خصيصاً على النمط الروسي ... ومحاطة بسور ضخم من الحجر ... وفي منتصف هذه العمارات تجد الكنيسة الروسية ... ولسور هذه العمارات أربعة أبواب رئيسية". واصف =

ساهم بناء المسكوبية في تشجيع الأسر المقدسية للبناء خارج سور المدينة، وتشييد القصور الفخمة وبخاصة في الجهة الشمالية كقصر سليم أفندي النشاشيبي وقصر رباح أفندي الحسيني الواقعين بالقرب من الشيخ جراح، وغدت هذه القصور تشكل نواة أساسية للأحياء الإسلامية خارج أسوار المدينة[1]، وأخذت بعض الأسر المقدسية تتجه لإقامة المنازل خارج الأسوار نتيجة للازدحام السكاني ومشكلات الصحة العامة والصرف الصحي وشح المياه داخل الأسوار[2]، فأخذت هذه الأسر تبني لها قصوراً فخمة ومنازل صيفية شمال شرق وجنوب غرب المدينة وكانت محاطة بالأراضي الزراعية وأشجار الفاكهة وغالباً ما وجدت فيها المطاحن ومعاصر الزيتون، ولم يقتصر الأمر على الأسر المسلمة، بل أخذت بعض الأسر المسيحية أيضاً بالنزوح خارج أسوار المدينة، ففي ثمانينات القرن التاسع عشر بنت عائلة السكاكيني التي كانت تقيم بمحلة النصارى منزلاً صيفياً لها في منطقة المصرارة بالقرب من باب العامود، وكان جيرانها عائلة عبدو يمضون الصيف خارج الأسوار في منزل تملكه بطريركية الروم الأرثوذكس[3]، وأدخلت الأسر أساليبَ عمرانية جديدة في منازلها وقصورها إذْ أصبحت جدران المباني الجديدة أقل سمكاً وتغطى أرضية البيوت بالألواح الخشبية وتسقف بأعمدة خشبية وحديدية وبلاط حجري كما أصبحت السطوح تغطى بالقرميد الأحمر[4].

ولا بد من الإشارة إلى أن طواحين الهوى التي أقيمت خلال الحكم المصري في الزاوية الجنوبية الغربية للمدينة لطحن الحبوب سبقت إنشاء مجمع المسكوبية، غير أنها لا تعد أول مشروع عمراني خارج الأسوار لأن عمرانها كان مرهوناً بالجيش المصري المقيم هناك، إضافة إلى أنه لم يتبعها أية أعمال عمرانية أخرى خارج السور[5].

ومهما يكن من أمر، فقد أخذت المباني أواخر القرن التاسع عشر بالامتداد بشكل تدريجي خارج المدينة وعلى مسافة ٢كم من السور في الجهة الشمالية والشمالية الغربية، وغدت تلك المباني تغطي نحو ٥كم٢ من الأراضي الزراعية في تلك الجهات وأصبحت تلك الأراضي من مسؤولية المجلس البلدي للمدينة. وهذا ما يفسر نعت السجلات الشرعية للأراضي المشمولة بالعمران وتنظيمات المجلس البلدي بالأراضي الأميرية المملوكة أو

= جوهرية، القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية، تحرير سليم تماري وسليم نصار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٣٥-١٣٦.

(١) شولش، تحولات جذرية، ص١٤٨. أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٣٥٠.

(٢) سليم تماري، القدس ١٩٤٨: الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٧.

(٤) شولش، القدس في القرن التاسع عشر، ص٢٨٣.

(٥) أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٣٤٩.

أراضيها الملكية[١] من ذلك ".... جميع قطعة الأرض الملكية الكائنة خارج القدس الشريف بالجهة الشمالية من باب العامود...." [٢]، وأشارت حجة ثانية إلى "جميع الأرض الملكية الشهيرة بكرم جورة الزيتونة الكائنة خارج القدس الشريف بالجهة القبلية المجاورة إلى تربة الشيخ أحمد الثوري"[٣].

---

(١) أبو بكر، ملكية الأراضي، ص٣٥٣.
(٢) س ش ٣٨٥، ٢٦ شعبان ١٣١٥هـ/١٩ كانون ثاني ١٨٩٨م، ص٢٥٨.
(٣) س ش ٣٨٥، ٨ محرم ١٣١٤هـ/ ١٩ حزيران ١٨٩٦م، ص١٧٦. والشيخ أحمد الثوري هو أحد الصالحين واسمه شهاب الدين أحمد الشهير بالثوري أو أبي ثور ويقع قبره بحي الثوري الذي ينسب إليه بجوار مدينة القدس من الجهة الجنوبية. وأوقف هذا الحي عليه وعلى ذريته من قبل الملك العزيز أبو الفتح عثمان صلاح الدين سنة ٥٩٤ هـ/ ١١٩٧م. مجير الدين الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جزءان، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٩٥، ج٢، ص ٦٠.



أجـزاء الـدور

اختلف التكوين الداخلي لدور المقدسيين من دار إلى أخرى وذلك من حيث الحجم والمساحة وتعدد المرافق والغرض من استعمالها، ومن هذه الأجزاء:

البيت (الغرفة):

يشكل البيت وحدة معمارية أساسية في الدار، وكان عدد البيوت في معظم دور مدينة القدس يتراوح ما بين بيت إلى أربعة بيوت، غير أن بعض الدور وبخاصة دور الأغنياء اشتملت على أكثر من أربعة بيوت، ولعل ثراء العائلة وازدياد عدد أبنائها وتزويجهم دفع رب العائلة لبناء طابق ثانٍ أو ثالث لزيادة عدد البيوت لاستيعاب أفراد العائلة، فقد اشتملت دار الخواجه انطوان نورس اللاتيني على ثلاثة طوابق اشتمل الطابق الأوسط منها على ستة بيوت بينما اشتمل الطابق السفلي على خمسة بيوت[(١)]. وتكونت دار البيك التحتانية بمحلة باب حطة على سبعة بيوت[(٢)]، بينما احتوت دار خليل بيك الصالح الترجمان بمحلة الواد على تسعة بيوت[(٣)].

واستخدم السجل الشرعي مصطلح الطبقة أحياناً لتعطي معنى البيت، فقد اشتملت دار عثمان غوشة اللحام بمحلة السعدية على ستة بيوت سفلية وأربعة بيوت علوية[(٤)]. وامتلكت فاطمة عثمان البديري داراً تتكون من طابقين سفلي وعلوي، اشتمل الطابق العلوي على طبقة كبيرة تعرف بالقصر وعلى طبقتين جديدتين، أما الطابق السفلي فقد اشتمل على ثمانية بيوت[(٥)]، واستخدم أيضاً مصطلح المعزل في الطابق الواحد ويرجح في هذه الحالة أن الدار كانت واحدة ثم قسمت بين أفراد العائلة من خلال جدار فاصل بين القسمين، ويوضح المثال التالي استخدام مصطلح الطبقة بمعنى البيت ووجود المعزلين في الطابق الواحد، فقد كانت دار موسى محمد طاهر الحسيني بعقبة الست والتي بيعت بستين ألف قرش تتكون من "علوي وسفلي، فالعلوي يشتمل على طبقة كبيرة وطبقة صغيرة يصعد إليهما بسلمين من حجر وساحة سماوية وحوض ومرتفق، والسفلي يشتمل على معزلين أحدهما يشتمل على بيت وإيوان وصهريج والثاني يشتمل على ثلاث بيوت ومطبخ وصهريج ومرتفق وقبو سفل الدار"[(٦)].

غير أن بعض المعازل اشتمل على طابقين علوي وسفلي واشتمل أحد الطابقين على أربعة طباق "بيوت"، فقد اشتملت إحدى الدور الواقعة بخط داود بمحلة الشوايين على قنطرة ومعزلين أحدهما غربي يتكون من ثلاثة بيوت وساحة سماوية ومطبخ وصهريج، ومعزل شرقي يتكون من علوي وسفلي، اشتمل العلوي على أربعة طباق "بيوت" وحضيران ومنافع، بينما اشتمل السفلي على ستة بيوت وإيوانين وساحة ومرتفق

---

(١) س ش ٣٤٥، ١٥ صفر ١٢٧٩هـ/١ أيلول ١٨٦٤م، ص١٥٣.
(٢) س ش ٣٥١، أواخر صفر ١٢٨٣هـ/أواسط تموز ١٨٦٦م، ص٣٥٢.
(٣) س ش ٣٥٤، ١٣ صفر ١٢٨٥هـ/٤ حزيران ١٨٦٨م، ص٢٧٤.
(٤) س ش ٣٥٣، ٢١ شعبان ١٢٨٣هـ/٢٨ كانون أول ١٨٦٦م، ص١٣٧.
(٥) س ش ٣٥٥، ١٥ شوال ١٢٨٥هـ/٦ آب ١٨٦٩م، ص١٥٩.
(٦) س ش ٣٥٤، أواخر ذي الحجة ١٢٨٤هـ/أواخر نيسان ١٨٦٨م، ص٢٨٤.

وصهريج[١]. ويبدو أن هذه الدار تقع في مكان منحدر مما أدى إلى عدم التوازن في وحداتها، وبالتالي جاء وضع المعزل الغربي على مستوى الطابق العلوي في المعزل الشرقي.

وكما اختلف عدد البيوت من دار إلى أخرى، فقد اختلف أيضاً من طابق لآخر في الدار الواحدة، ففي إحدى الدور كان عدد البيوت في الطابق العلوي أربعة بيوت بينما اشتمل الطابق السفلي على ثلاثة بيوت[٢]. واشتمل الطابق العلوي في دار طرفنده الوعري على خمسة بيوت، والسفلي على أربعة بيوت[٣]. أما الطابق العلوي في دار خليل آغا عبد الله بخط المنارة الحمرا فقد احتوى على خمسة بيوت، بينما كان السفلي يتضمن أربعة بيوت[٤].

---

(١) س ش ٣٤٥، ١٣ شوال ١٢٧٨هـ/١٢ نيسان ١٨٦٢م، ص٨٢.
(٢) س ش ٣٦٠، ١٩ ربيع الثاني، ١٢٨٨هـ/٧ تموز ١٨٧١م، ص٤١.
(٣) س ش ٣٨٣، ٢٧ ربيع الأول ١٣١٠هـ/٨ تشرين أول ١٨٩٢م، ص٦٩.
(٤) س ش ٣٥١، أواخر ربيع الأول ١٢٨٢هـ/أواسط آب ١٨٦٥م، ص١٤.

واختلف حجم البيت ووضعه من دار إلى أخرى فأشير إلى "بيت صغير"(١) وبيت وسط(٢) وبيت كبير(٣)، و"البيت الكبير الخرب"، و"البيت الكبير العامر"(٤). كما تعددت استعمالات البيت، كأن يكون معداً للخزين(٥) أو "بيت مجعول للخزين"(٦) وبيت به بئر ماء(٧)، وبيت جعل مطبخاً(٨) وبيت به مخدع (٩). ويلاحظ أن بعض البيوت احتوت على تكية(١٠). ومع ذلك فقد تتحول التكية إلى بيت، فقد اشتملت دار الحاج حسين الغفاري بمحلة باب العامود على "تكية مجعولة الآن بيتاً"(١١). ويبدو أن تخصيص بعض السكان أحد بيوت داره لتكون تكية كان نتيجة لكونه من أتباع إحدى الطرق الصوفية ولم يقتصر الأمر على وجود التكايا في البيوت، بل كان في بعض البيوت مقام لأحد الأولياء أو الصالحين أو الزهاد، فقد اشترى الحاج عبد القادر طوطح من الحاج محمد صالح الملاعبي أربعة قراريط بدار اشتمل الطابق السفلي منها على أربعة بيوت بداخل أحدهم مقام الشيخ محمد المثبت(١٢).

واختلف موقع البيت داخل الدار وذلك حسب الجهة التي يقع فيها، فكان من مشتملات الدار المشتركة بين أولاد الجاعوني والحاج عثمان غنيم بمحلة الجواعنة أربعة بيوت غربية في الطابق العلوي وثلاثة بيوت غربية أيضاً في الطابق السفلي(١٣). وكانت دار الشيخ محمد عبد الله شيخ الزاوية الأدهمية(١٤) تتكون من معزلين "أحدهما قبلي يشتمل على أربعة بيوت

---

(١) س ش ٣٥٤، ٢٧ شوال ١٢٨٤هـ/٢٠ شباط ١٨٦٨م، ص٢٠١.
(٢) س ش ٣٤٦، ١١ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/٢٩ نيسان ١٨٦٣م، ص٢٠٦.
(٣) س ش ٣٥١، ١٢ جمادى الأولى ١٢٨٢هـ/٢ تشرين أول ١٨٦٥م، ص٤٦٠.
(٤) س ش ٣٥٨، ٢٧ رجب ١٢٨٧هـ/٢٨ كانون ثاني ١٨٦٢م، ص٢٤٩.
(٥) س ش ٣٥٤، ٢٧ شوال ١٢٨٤هـ/٢٠ شباط ١٨٦٨م، ص٢٠١. س ش ٣٥٥، ٢٣ رجب ١٢٨٥هـ/١٢ تشرين ثاني ١٨٦٨م، ص٩٥.
(٦) س ش ٣٥٤، ١٥ جمادى الأولى ١٢٨٤هـ/١٤ أيلول ١٨٦٧م، ص٧٢.
(٧) س ش ٣٨٣، ٢٧ ربيع الأول ١٣١٠هـ/٨ تشرين أول ١٨٩٢م، ص٦٩.
(٨) س ش ٣٤٦، ٤ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/٢٢ نيسان ١٨٦٣م، ص٢٠٣.
(٩) س ش ٣٤٦، ٢٠ محرم ١٢٨٠هـ/٦ تموز ١٨٦٣م، ص٢٦٣.
(١٠) س ش ٣٤٦، ٢٥ صفر ١٢٨٠هـ/١٠ آب ١٨٦٣م، ص٣٣٣.
(١١) س ش ٣٥١، غرة ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/آخر آب ١٨٦٥م، ص٨.
(١٢) س ش ٣٤٦، ٢٦ ربيع الثاني ١٢٧٩هـ/١٩ تشرين أول ١٨٦٣م، ص٥١. الشيخ أحمد المثبت هو أحمد ابن علي بن محمد بن أحمد بن المثبت، محدث، ولد في القدس سنة ٧٣٠هـ/١٣٢٩م، وأخذ العلم عن شيوخه في كل من القدس ومكة والقاهرة. توفي بالقدس عام ٨١٣هـ/١٤١٠م ودفن فيها. ويقع مقامه بالقرب من تربة الشيخ شمس الدين بن أحمد القرمي على الطريق بين باب خان الزيت والحرم. العارف، المفصل، ص ٥١٢. العسلي، أجدادنا، ص ٨٢.
(١٣) س ش ٣٤٢، ٢١ صفر ١٢٧٦هـ/١٨ أيلول ١٨٥٩م، ص١٧٣.
(١٤) الزاوية الأدهمية: وتقع خارج سور البلدة القديمة قرب باب الساهرة. وهي كهف في جبل الساهرة الذي عليه المقبرة. وهي زاوية قديمة للفقراء الأدهمية. عمرها الأمير منجك نائب الشام حوالي سنة =

اثنين شرقيين واثنين غربيين والمعزل الثاني شمالي يشتمل على بيتين أحدهما شرقي والثاني غربي"[1]. واشتمل الطابق العلوي في دار محمود الشرفا بمحلة اليهود على بيتين أحدهما قبلي والثاني غربي[2].

المخدع:

ويلجأ أصحاب بعض الدور إلى بناء قاطع داخل البيت وتخصيص غرفة مستقلة تعرف باسم المخدع[3] تستعمل غالباً لنوم الزوجين وتمتاز هذه الغرفة بأنها أكثر دفئاً في الشتاء وأقل حرارة في الصيف مقارنة مع بقية بيوت الدار ومرافقها الأخرى[4]. ويعتمد حجم المخدع على حجم البيت المقتطع منه فقد يكون كبيراً أو صغيراً غير أنه في كلتا الحالتين يكون أصغر من البيت فقد أشارت إحدى الحجج إلى دار اشتمل أحد بيوتها على مخدعين كبار[5]، أما موقعه في الدار فقد يكون في الطابق العلوي[6] أو السفلي[7]. وقد تتضمن الدار أكثر من مخدع، فكانت دار علي إبراهيم طوطح بمحلة مرزبان تشتمل على علوي وسفلي، اشتمل السفلي منها على أربعة بيوت وبداخل بيتين منهما مخدعان[8]. وأشير إلى دار أخرى اشتمل الطابق السفلي منها على بيت وبداخله مخدعان[9].

السدّة:

احتوت بعض البيوت على سدة خشبية تستعمل لتخزين بعض حاجيات الدار، وغالباً ما كانت تقام فوق باب الإيوان[10] وقد زينت في بعض الدور بالبلور[11]. ووجدت السدّة في

---

٧٦٠ هـ/١٣٥٩م. من شيوخها الشيخ داود بدر الأدهمي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ/١٣٧٥م والشيخ صامت الأدهمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ/١٤٠٤م. كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨١، ص٣٥٥.

(١) س ش ٣٧٨، ٥ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/٢ آب ١٨٨٩م، ص١٨٣.
(٢) س ش ٣٨٣، ٥ ربيع الثاني ١٣١٢هـ/٥ تشرين أول ١٨٩٤م، ص٢٣٩.
(٣) س ش ٣٤٧، ٣٠ محرم ١٢٨١هـ/٤ تموز ١٨٦٤م، ص٣٣٩.
(٤) عبد الرحيم غالب، موسوعة العمارة الإسلامية، جروس برس، بيروت، ١٩٨٨،ص٢٥٤.
(٥) س ش ٣٤٦، ١٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/٩ أيلول ١٨٦٢م، ص٢٤.
(٦) س ش ٣٤٥، ١٥ صفر ١٢٧٩هـ/١٠ آب ١٨٦٢م، ص٢٠٦.
(٧) س ش ٣٤٦، ١٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/٩ أيلول ١٨٦٢م، ص٢٤.
(٨) س ش ٣٤٥، أواخر جمادى الثانية ١٢٧٨هـ/أواخر كانون الأول ١٨٦١م، ص٩١.
(٩) س ش ٣٤٥، أواخر جمادى الثانية ١٢٧٨هـ/أواخر كانون الأول ١٨٦١م، ص٤١.
(١٠) س ش ٣٥٤، ٥ ذي الحجة ١٢٨٤هـ/٢٨ آذار ١٨٦٨م، ص٢٣٦.
(١١) س ش ٣٤٦، أواخر صفر ١٢٨٠هـ/أوائل آب ١٨٦٣م، ص٣٣٢.

بيوت مدينة نابلس، غير أننا لا نتفق مع ما أورده بهجت صبري بأن الراوية تعني السدّة أو أن كليهما واحدٌ[١] فكل منهما كان له استعمال يختلف عن الآخر.

ولم يقتصر وجود السدّة على البيوت فقط، بل وجدت أيضاً في الحواصل التجارية، وكان في بعض الحواصل سدتان كحاصل ياسين الصالحي الذي اشتمل على سدة من خشب تحيط بأركانه وسدة ثانية من خشب أيضاً "واقعة في سقفه وهي قاطعة ما بين أرضه وعقده ويصعد لها بسلم من خشب[٢].

الأوضة:

ميزت السجلات الشرعية بين البيت والأوضة، فوجود البيت والأوضة في آن واحد في وصف معالم الدار يعني وجود التمايز بينهما، ويبدو أن البيت أكثر اتساعاً واستعمالاً من الأوضة (غرفة صغيرة). فقد اشتمل الطابق السفلي في دار عبد الفتاح نسيبه بمحلة الواد على "أربعة بيوت وأوضة ومطبخين"[٣]. واشتملت دار يحيى بيك عقل بمحلة باب العامود على "قصر كبير.... وأوضة علوية يتوصل إليها من داخل القصر وعلى خمسة بيوت...."[٤].

وقد تقتصر الدار الواحدة على أوضتين فقط دون البيوت إحداهما سفلية والثانية علوية كالدار التي أوقفها كل من هرنش يعقوب وزوجته ليا يوسف من طائفة الاشكناز البروشيم[٥] بقومبانية مشكانوت بجهة باب الخليل حيث اشتملت على أوضة سفلية وأخرى علويى راكبة عليها ومسقوفة بالخشب[٦].

ولم يقتصر وجود الأوض على الدار فقط بل كانت المحكمة الشرعية أيضاً تشتمل على عدد من الأوض كان منها أوضة للقاضي الشرعي وأخرى للكتبة[٧].

وتختلف مساحة الأوضة من دار إلى أخرى، كما يختلف اسمها أيضاً حسب موقعها في الدار، فقد تكون الأوضة عبارة عن غرفة يطلق عليها طبقة "طبقة راكبة على باب

---

(١) بهجت صبري، "المظاهر العمرانية في مدينة نابلس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي"، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، المجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢م، ص١٠٤.

(٢) س ش ٣٤٧، أواخر ذي الحجة ١٢٨٠هـ/أواخر حزيران ١٨٦٤م، ص٢٧٤.

(٣) س ش ٣٤٦، ٢٣ صفر ١٢٨٠هـ/٨ آب ١٨٦٣م، ص٣٢٤.

(٤) س ش ٣٤٦، ٢١ رمضان ١٢٧٩هـ/١١ آذار ١٨٦٣م، ص١٦٠

(٥) **الأشكناز البروشيم:** قدم هؤلاء إلى القدس من شرقي أوروبا ووسطها أي من ألمانيا وروسيا ورومانيا عام ١١١٢هـ/١٧٠٠م لدوافع دينية. زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥-١٢٤٥هـ/١٨٠٠-١٨٣٠م، عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦م، ص٢٢٩.

(٦) س ش ٣٧٤، ١٩ شعبان ١٣٠٤هـ/١٢ أيار ١٨٨٧م، ص٩٩.

(٧) س ش ٣٧٩، ١٧ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ/٢٩ كانون الأول ١٨٩٠م، ص١٣٥.

الدار... وتعرف بالأوضة"[١]. وفي حجة ثانية وصفت بأنها تخشيبة "أوضة منفصلة تقع في الطبقة العليا من خشب يسمى تخشيبة"[٢]. وأشير إلى "أوضة صغيرة"[٣] و"أوضة كبيرة"[٤] وقد تشتمل الدار الواحدة على أوضتين بحجمين مختلفين إحداهما صغيرة والثانية كبيرة، فقد امتلك الخواجه حنا كارنو الجلاد اللاتيني داراً بقرية عين كارم تشتمل على علوي وسفلي "فالعلوي منها يشتمل على أوضتين متلاصقتين وعلى أوضة صغيرة والسفلي منها يشتمل على أوضتين متلاصقتين وعلى أوضة كبيرة"[٥].

وكان بعض أصحاب الأراضي الزراعية يبنون في أراضيهم غرفة للإقامة فيها أو الاستراحة فيها خلال وجودهم في أراضيهم، وغالباً ما يكون سقفها من الخشب، فقد اشترى الخواجه ميخائيل رزق سليمان الماروني وهو من بيروت من الخواجه صالح عبده الشامي قطعة أرض في الجهة الغربية من مدينة القدس تشتمل على أشجار مختلفة وغرفة سقفها من خشب وسقيفتين وقصر ومسيجة من جهاتها الأربع بسياج من شجر الصبر، وبلغت مساحتها ثمانية دونمات و ٧٣٤ ذراع بنا[٦] بثمن قدره ٥٠٠ ليرة ذهبية فرنسية[٧].

وفي أواخر القرن التاسع عشر، شيدت خارج مدينة القدس مبانٍ اشتملت على عدد كبير من الأوض، ويبدو أنها اسخدمت كنزلٍ أو فنادق لإقامة السياح والحجاج المسيحيين الوافدين لمدينة القدس، فقد امتلك الخواجه جون ينحو من الرعايا الانجليز عمارة قرب كنيسة مار يوسف بالقرب من باب الخليل احتوت على ٣٥ أوضة[٨]. وامتلك أحد الأشخاص ثلاث قطع أراضي الأولى بجهة باب العامود اشتملت على ٢١ أوضة سفلية و٩ أوض علوية والثانية تقع بالقرب باب الخليل وفيها خمسة أوض سفلية وعرصة[٩]. وبلغ إجمالي

---

(١) س ش ٣٤٦، ١٠ رمضان ١٢٧٩هـ/١ آذار ١٨٦٣م، ص١٤٧.
(٢) س ش ٣٤٦، أوائل شوال ١٢٧٩هـ/أواخر آذار ١٨٦٣م، ص١٧٣.
(٣) س ش ٣٥٧، غرة ذي الحجة ١٢٨٦هـ/غرة آذار ١٨٧٠م، ص٢١٠.
(٤) س ش ٣٥١، غرة محرم ١٢٨٣هـ/وسط أيار ١٨٦٦م، ص٣٢٢.
(٥) س ش ٣٥٧، ١٥ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/٥ شباط ١٨٧١م، ص٣٤٨.
(٦) **ذراع البنا:** ويقصد بها الذراع المعمارية وكانت تساوي في العصور الوسطى ٧٩.٨سم وأصبحت تساوي في القرن التاسع عشر ٧٥سم. فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠م، ص٩٠.
(٧) س ش ٣٦١، ٩ ربيع الأول ١٢٩٠ هـ/٦ أيار ١٨٧٣م، ص٤٥. وتراوحت قيمة الليرة الفرنسية خلال فترة الدراسة ما بين ٩٠-١٠٠ قرشا.
(٨) س ش ٣٨٣، ٢٢ شعبان ١٣٠٩هـ/٢١ آذار ١٨٩٢م، ص٢١.
(٩) **العرصة:** وتعني الساحة أو الموضع الذي لا بناء فيه، وهي الساحات القائمة داخل المدن والقرى الملحقة بالمباني. وحددت مساحتها بنصف دونم. ولعل ذلك ناتج عن رغبة الحكومة في منع سوء الاستعمالات الحاصلة حينئذ من قبل المتصرفين بالأراضي الأميرية حيث كانوا يضمون إلى دورهم أراضي واسعة ويتشبثون بها باعتبارها ملكاً بحجة أنها متممة للسكن وذلك بقصد التخلص من دفع =

مساحة هذه القطعة ١١٣٥٠ ذراعاً مربعا. أي ما يعادل ٨٥١٢م٢. أما القطعة الثالثة فهي بالقرب من باب الخليل أيضاً واشتملت على أوضة واحدة وساحة بلغت مساحتها ١٧٥ ذراعاً مربعا[١]. أي ما يعادل ١٣١.٢٥م٢.

ويلاحظ أن سقف بعض الأوض لم يقتصر على الخشب، بل استخدم فيه المونة والحجارة، فكان من بين اشتمالات دار عبد الرحمن الحسيني أوضة معقودة بالمونة والحجارة[٢] وبلطت أرضية بعض الأوض بالرخام[٣] والمؤنة والعقادي، ويظهر ذلك في الإذن الذي أعطاه مدير الأوقاف بالقدس خليل العفيفي للمعماري موسى عرفات بإنشاء أوضة كبيرة بالدار الموقوفة على قراءة ما تيسر والجارية تحت خلو محمد العفيفي وأن يعمل لها باباً ويعقد أرضها بالمونة والعقادي[٤].

= العشر والخراج. دعيبس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، جزءان، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٢٣، ج٢، ص١.

(١) س ش ٣٨٣، ١٦ جمادى الثانية ١٣١٣هـ/٣ كانون أول ١٨٩٥م، ص٣٧٦.
(٢) س ش ٣٦٠، ٢٧ محرم ١٢٨٨هـ/١٧ نيسان ١٨٧١م، ص٩٨.
(٣) س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٢ أيلول ١٨٥١م، ص١٦٠.
(٤) س ش ٣٥١، غرة محرم ١٢٨٣هـ/وسط أيار ١٨٦٦م، ص٣٣٢.

القاعة والقصر:

وخصص بعض الوجهاء والأثرياء من أبناء المدينة مكاناً من الدار لاستقبال الضيوف والزوار أطلق عليه اسم القاعة، وتكون إما بالطابق العلوي أو بالطابق السفلي كما في دار الحاج محمد علي الخالدي التي اشتملت على طابقين احتوى الطابق السفلي منها على قاعة كبيرة(١).

واشتملت دار عبد الجليل الصلاحي بمحلة الشوايين على "طبقة علوية وعلى قاعة لطيفة سفلي درج الطبقة"(٢). ولعلنا نتفق مع ما أورده أمين أبو بكر في دراسته عن مدينة الخليل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأن القاعة اختفت تدريجياً في الطوابق العلوية أمام شيوع القصر الذي أخذ يؤدي وظيفتها(٣)، فأصبح وجود القصر في الطابق العلوي يعد من مظاهر الترف والبذخ والثراء والوجاهة لدى بعض العائلات المقدسية، بل كان لدى بعض تلك العائلات دليل على مكانتها الأدبية والعلمية في المدينة، فخصصت الطابق العلوي من دورها قصراً للضيافة وتعقد فيه مجالس العلم والأدب والطرب، وقد وصف ذلك الرحالة عبد الغني النابلسي لدى زيارته لدار صالح العسلي أحد أعيان المدينة بقوله "دخلنا إلى داره السعيدة.... وجلسنا بذلك المجلس اللطيف والمقعد المنيف... ثم صعدنا إلى ذلك القصر العالي، وتنعمنا بكوكبه المتلالي، ورأينا من لطائف كتبه أشباه الجواهر واللآلي... فجلسنا حتى طاب ذلك المجلس، وكاد الخليع من الطرب أن يقوم ويجلس، وجرت بيننا اللطائف الأدبية، والكلمات المستظرفة المرضية...." (٤). كما وصف دار الشيخ يحيى الدجاني بقوله: "صعدنا... في درج قريب من درج المنارة(٥)، حتى وصلنا إلى قصر واسع الأطراف، مؤطد الأكناف، مطل على البيوت والبساتين، وإذا لم يوجد الهواء في مكان، فإنه يوجد فيه في كل حين"(٦)، وأنشد في مدح آل الدجاني وقصورهم قصيدة قال في أحد أبياتها:

---

(١) س ش ٣٥٤، ١٥ رجب ١٢٨٤هـ/١٢ تشرين الثاني ١٨٦٧م، ص١٢٧.

(٢) س ش ٣٤٥، أواسط ربيع الثاني ١٢٧٨هـ/أواخر تشرين أول ١٨٦١م، ص٤٢.

(٣) أمين أبو بكر، قضاء الخليل ١٨٦٤-١٩١٨م، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان، ١٩٩٤م، ص٧٢.

(٤) عبد الغني النابلسي، الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية، تحقيق أكرم العلبي، دار المصادر، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٠٤.

(٥) **درج المنارة:** ويقصد بذلك درج خط المنارة الحمراء أو المئذنة الحمراء بحارة السعدية وينسب للمسجد ذي المئذنة المرتفعة القائمة في الناحية الغربية من الخط. محمود هاشم غوشة، حارة السعدية في القدس، مطبعة بيت المقدس، رام الله، ١٩٩٩، ص١١٨.

(٦) النابلسي، الحضرة الأنسية، ص٣٠٥.

حتـــى خرجنـــا إلـــى قصـــر جوانبـــه   طلّـت علــى كـل مــرج منــه مشـــهود[١]

وتمدنا السجلات الشرعية بأسماء بعض العائلات التي اشتملت دورها على قصر خصص للضيافة، فمثلاً كان الطابق العلوي في دار علي محمد درويش بمحلة باب حطة يشتمل على قصر كبير وأمامه ساحة سماوية وإلى جانبه بيت صغير[٢] ويبدو أن وجود البيت الصغير في الطابق العلوي كان مخصصاً لمبيت الضيوف. وامتلك عبد الرحمن رباح الحسيني داراً اشتملت على قصر كبير كانت جدرانه الأربعة مبنية من الشيد والحجارة ومسقوف بالخشب وأرضه مبلطة بالمرمر[٣]. واشتملت دار يحيى بيك عقل على قصر كبيـر[٤]. وقد تكـون ملكيـة قصـر لأكثـر مـن واحـد كقصـر الشـيخ سـعودي العلمـي بمحلـة النصارى الذي "له شهرة في محله تغني عن الوصف والتحديد، وكان مشتركاً بين اسمى أم بدير والقنصل الإسباني في مدينة القدس[٥]. واشتملت بعض دور اليهود أيضاً على قصر، كدار متي مردخاي بمحلة اليهود التي احتوت على "طبقة كبيرة تعرف بالقصر.... وعلى طبقتين جديدتين بجانب القصر"[٦].

وأقيمت القصور خارج المدينة وبخاصة في الكروم والبساتين والحواكير وهي عبارة عـن مسـاكن صـيفية يسـتخدمها أصـحاب الأراضـي الزراعيـة فـي مواسـم قطـف الثمـار والمحاصـيل، وغالبـاً مـا كانـت تبنـى مـن الحجـر وتسـقف بالأخشـاب والحطـب وغصـون الأشجار[٧] وقد يطلق عليها اسم المنطار أيضاً أو العريشة نظراً لأنها تبنى من الخشب وتعريش أغصان الأشجار[٨]. وقد أشارت السجلات الشرعية إلى بعض القصور المقامة في الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة القدس، من ذلك قصر الموقت في جبل الطور[٩]. وكان في كرم حامدة بالقرب من الشيخ جراح قصر مبني بالمونة والحجارة[١٠]، وامتلك عبد

---

(١) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.
(٢) س ش ٣٥١، ١٠ جمادى الثانية ١٢٨٢هـ/٣٠ تشرين أول ١٨٦٥م، ص١١٠.
(٣) س ش ٣٦٠، ٢٧ محرم ١٢٨٨هـ/١٧ نيسان ١٨٧١م، ص٩٨.
(٤) س ش ٣٤٦، ٢١ رمضان ١٢٧٩هـ/١١ آذار ١٨٦٣م، ص١٦.
(٥) س ش ٣٥١، ١١ صفر ١٢٨٣هـ/٢٤ حزيران ١٨٦٦م، ص٣٤٢.
(٦) س ش ٣٥٥، ١٥ شوال ١٢٨٥هـ/٢٨ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٩.
(٧) س ش ٣٦١، ٩ ربيع الأول ١٢٩٠هـ/٦ أيار ١٨٧٣م، ص٤٥.
Canaan, T. The Palestinian Arab house: its Architecture and folklore. Journal of the Palestine Oriental Society, vol, 11-12, 1931-1932, p227.

(8) Ibid, p227.

(٩) س ش ٣٤٥، غرة رجب ١٢٧٨هـ/١٠ كانون ثاني ١٨٦٢م، ص٥٨.
(١٠) س ش ٣٤٢، ١٥ شوال ١٢٧٥هـ/١٧ أيار ١٨٥٩م، ص١٥٨.

القادر العماوي كرماً بالقرب من الشيخ جراح اشتمل على قصر[1]. وامتلك صالح عيده الشامي أرضاً في الجهة الغربية من المدينة بالقرب من باب الخليل اشتملت على قصر مجدر بالأحجار ومسقوف بالخشب[2]. واشتملت بعض الكروم على قصرين ككرم اشتيه الذي امتلكه عبد المعطي القطب حيث كان فيه قصرين وإيوان[3].

---

(١) س ش ٣٥١، غرة صفر، ١٢٨٣هـ/١٣ حزيران ١٨٦٦م، ص٣٠١.
(٢) س ش ٣٦١، ٩ ربيع الأول ١٢٩٠هـ/٦ أيار ١٨٧٣م، ص٤٥.
(٣) س ش ٣٤٤، ١٩ رجب ١٢٧٧هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٦١م، ص٦١.

الإيــوان (الليوان):

وهي كلمة فارسية انتقلت إلى العربية والتركية ومأخوذة من كلمة (إيفان) وتعني قاعة العرش[١]، والإيوان عبارة عن ممر أو قاعة تبنى أمام الطبقات السفلية أو العلوية بحيث تفتح عليه أبواب البيوت أو الأوض بالدار، وقد يستخدم مكاناً لجلوس العائلة "غرفة معيشة" [٢] فقد أشارت إحدى الحجج إلى ذلك بالقول ".... جميع الدار المشتملة... على إيوان مجعول الآن بيت"[٣]، واشتملت دار الحاج محمد الخالدي على إيوان وبداخله بيتان[٤] وكان في دار مصطفى أبو النصر الشرفا إيوان وبداخله مخدع[٥]. وقد يستخدم الإيوان أيضاً ديواناً لاستقبال الضيوف[٦] أو للطبخ أو للتهوية[٧] فهو من الناحية المناخية يحمي من الحر ويستقبل الهواء العليل ويعزل الغرف التي على جانبيه صيفاً وشتاءً من عوامل الجو الخارجية[٨]. وغالباً ما يكون شكل الإيوان مربعاً أو مستطيلاً وذلك حسب شكل الغرف وعددها[٩] فكان طول إيوان في دار وقف الشيخ عبد الوهاب الشهابي بحوش الشهابية جنوباً بشمال ٨ أذرع وشرقاً بغرب ٨.٥ ذراع[١٠]. ويتكون الإيوان من ثلاثة جدران وتكون الجهة الرابعة مفتوحة كلياً، ويعلو عن باقي مسطحات الدار بمقدار درجة أو أكثر[١١].

وتعددت أحجام الإيوان واختلفت مواقعه من دار إلى أخرى بل وحتى في الدار الواحدة، فقد اشتملت إحدى الدور على إيوان كبير قبلي وإيوان شمالي[١٢]. وأشير إلى دار

---

(١) محمد محمد أمين وليلى علي إبراهيم، المصطلحات المعمارية في الوثائق المملوكية، دار النشر بالجامعة الأمريكية، القاهرة، ١٩٩٠،ص١٤. غالب، موسوعة العمارة، ص٥٦.

(2) Canaan, op.cit, vol, 13–14, 1933, p4.

(٣) س ش ٣٤٦، ٣ رمضان ١٢٧٩هـ/٢٠ شباط، ١٨٦٣م، ص١٤٣.

(٤) س ش ٣٥٤، ١٥ رجب، ١٢٨٤هـ/١٢ تشرين ثاني ١٨٦٧م، ص١٢٧.

(٥) س ش ٣٤٧، سلخ محرم ١٢٨١هـ/آخر حزيران ١٨٦٤م، ص٣٣٩.

(6) Canaan, op.cit, vol, 13–14, p40.

(٧) زهير عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية ١٨٦٤-١٩١٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٢٠٣.

(٨) غالب، موسوعة العمارة، ص٦٨.

(٩) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، ١٩٨٥م، ص٣٠. أسماء جاد الله الخصاونة، عائلات القدس المتنفذة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، عمان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، ٢٠٠٦م، ص١٣٦.

(١٠) س ش ٣٤٤، ٧ شعبان ١٢٧٧هـ/١٧ شعبان ١٨٦١م، ص٧٣.

(١١) Canaan, op.cit, vol, 13–14, p4.

(١٢) س ش ٣٤٤، ٦ رجب ١٢٧٧هـ/١٧ كانون ثاني ١٨٦١م، ص٧١.

فيها "إيوان قبلي بداخله بيت وإيوان شرقي صغير بداخله بيت صغير"[١]. وأشير أيضاً إلى "إيوان صغير وبداخله بيت صغير[٢]. واشتملت إحدى الدور في المدينة على "علوي وسفلي فالعلوي منها يشتمل على بيت والسفلي منها يشتمل على بيت صغير داخله إيوان صغير"[٣].

واشتملت بعض الأواوين في الدور على آبار مياه، ويكون موقع الإيوان في هذه الحالة في الطابق السفلي من الدار، مثال ذلك أن طرفنده الوعري أوقفت داراً لها تتكون من طابقين، وكان الطابق السفلي يشتمل على "إيوان بداخله بئر ماء معد لجمع ماء المطر"[٤].

ويلاحظ أن بعض الدور كان فيها أكثر من إيوان مما يدل على المكانة الاجتماعية لصاحبها إذ غالباً ما يكون من أصحاب الجاه والثروة، فبعض البيوت التي تتكون من طابقين كان في كل طابق منها إيوان[٥]. وقد يكون في الطابق السفلي إيوانان[٦] أو ثلاثة أواوين، فقد اشتمل الطابق السفلي في دار الخواجه ايدرو مكاون على ثلاثة أواوين[٧] وتظهر بعض حجج بيع وشراء الدور أنه في بعض الأحيان يكون الإيوان من الجزء المباع في الدار، فقد اشترى عبد الله وهبه بالوكالة عن خديجة المهتدي من عيشة القطب ستة قراريط في "جميع البيتين الواقعين بداخل الإيوان الكائن على رأس الدرج الذين أحدهما شرقي.... والبيت الثاني غربي الكائنين البيتين والإيوان بداخل الدار بخط باب الحديد بداخل حوش أولاد نسيبة المشتملة على أربعة بيوت سفلية ومطبخ ومرتفق وبئر ماء وثلاث بيوت علوية منها البيتين والإيوان...." [٨] ويستدل من هذه الحجة أن الإيوان اعتبر ضمن الجزء المباع بمثابة بيت.

المطبخ:

يعد المطبخ من الوحدات الأساسية في الدار، وكانت معظم دور المدينة تشتمل على مطبخ غالباً ما يكون عبارة عن غرفة مستقلة تخصص لإعداد الطعام وتجهيزه، وقد يكون موقعه في الدار إما في الطبقة السفلية[٩] أو في الطبقة العلوية[١] أو في كل طابق من الدار التي تتكون من طابقين[٢].
طابقين[٢].

---

(١) س ش ٣٨٣، ٥ ربيع الثاني ١٣١٢هـ/٥ تشرين أول ١٨٩٤م، ص٢٣٩.
(٢) س ش ٣٤٠، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٣هـ/٦ آب ١٨٥٧م، ص١١٧.
(٣) س ش ٣٤٥، ٢٧ شوال ١٢٧٨هـ/٢٦ نيسان ١٨٦٢م، ص٨٤.
(٤) س ش ٣٨٣، ٢٧ ربيع الأول ١٣١٠هـ/١٨ تشرين أول ١٨٩٢م، ص٦٩.
(٥) س ش ٣٤٤، ١٥ محرم ١٢٧٨هـ/٢٢ تموز ١٨٦١م، ص١٥٤.
(٦) س ش ٣٤٥، ١٣ شوال ١٢٧٨هـ/١٢ نيسان ١٨٦٢م، ص٨٢.
(٧) س ش ٣٤٢، ٢١ صفر ١٢٧٩هـ/١٦ آب ١٨٦٢م، ص١٧٣.
(٨) س ش ٣٥٥، ١٧ شوال ١٢٨٥هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٤.
(٩) س ش ٣٥١، غرة محرم ١٢٨٣هـ/وسط أيار ١٨٦٦م، ص٣٣٢.

وأشارت السجلات إلى وجود مطبخين في الطابق الواحد، كدار خير الدين نجم بمحلة السعدية التي احتوت على خمسة بيوت وثلاثة صهاريج ومطبخين[٣] ويستنتج من ذلك إما أن يكون أصحاب هذه الدار على مستوى متميز أو أن يكون بعض أبناء الأسرة متزوجاً ومنفصلاً عن العائلة فخصص لأسرته مطبخاً. ومع ذلك فكانت بعض الدور تشتمل على تسعة بيوت ولم يكن فيها سوى مطبخ واحد[٤] وفي هذه الحالة يكون المطبخ في أحد البيوت. وهناك دور أخرى صغيرة وجد فيها مطبخ، كدار عبد الرحمن الأحمر التي تكونت من بيت واحد ومطبخ ودربكونية[٥].

ويبدو أن بعض العائلات التي كان في دورها مطبخان قامت بتحويل أحدهما إلى بيت ويبدو أن ذلك كان نتيجة لازدياد عدد أفراد الأسرة وحاجة الأسرة إلى حيز لاستيعاب أفرادها، مثال ذلك أن دار حسن غنيم اشتملت على "علوي وسفلي فالسفلي يشتمل على أربعة بيوت ومطبخ ومرتفق وساحة صغيرة والعلوي يشتمل على ثلاثة بيوت ومطبخ مجعول الآن بيتاً وساحة سماوية صغيرة ومرتفق...." [٦].

وحاولت بعض الأسر الاستفادة من المطبخ في أمور أخرى إضافة إلى الطبخ كأن يكون بداخله صهريج ماء أو يستخدم لتخزين الحبوب والزيت وما شابه ذلك من مؤونة الأسرة، فكانت دار موسى بدر الجاعوني بمحلة باب العامود تتكون من طابقين، وكان المطبخ في الطابق السفلي "وبداخله بيت معد للخزين وصهريج ماء"[٧]. واحتوى مطبخ دار علي درويش على بيت للخزين[٨]. ولعل حجم المطبخ الذي يتسع للخزين أو يوجد به صهريج يكون كبيراً، إذ أشارت السجلات الشرعية إلى حجم بعض المطابخ، فدار أحمد بيك عقل احتوت على "مطبخ كبير وبداخله صهريج"[٩]. كما اشتملت دار أحمد الشرفا أيضاً على مطبخ كبير وبداخله صهريج ماء[١٠]. بينما اشترت صبيحة العبيدي ١٦ قيراط بدار اشتمل الطابق العلوي على "ساحة سماوية بها خمسة بيوت ومطبخ صغير"[١١]. وفي الدور التي لا يوجد فيها مطبخٌ كانت الأسرة تستخدم بعض مرافق الدار للطبخ من ذلك دار

=

(١) س ش ٣٥١، أواخر ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/أوائل أيلول ١٨٦٥م، ص١٤.
(٢) س ش ٣٤٩، ٢٧ رمضان ١٢٨٢هـ/١٢ شباط ١٨٦٦م، ص٨٩.
(٣) س ش ٣٤٦، أواخر صفر ١٢٨٠هـ/أوائل آب ١٨٦٣م، ص٣٤٠.
(٤) س ش ٣٤٦، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/١٧ أيلول ١٨٦٢م، ص٢٥.
(٥) س ش ٣٤٦، ١٠ جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/١ كانون أول ١٨٦٢م، ص١٠١. والدربكونية هي غرفة مقبوة للتخزين وحفظ الغلال.
(٦) س ش ٣٥١، ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٢هـ/٣٠ أيلول ١٨٦٥م، ص٤٦.
(٧) س ش ٣٥٥، ٢٣ رجب ١٢٨٥هـ/٨ تشرين ثاني ١٨٦٨م، ص٩٥.
(٨) س ش ٣٥١، ١٠ جمادى الأولى ١٢٨٢هـ/٣٠ أيلول ١٨٦٥م، ص١١٠.
(٩) س ش ٣٥٧، غرة ذي الحجة ١٢٨٦هـ/غرة آذار ١٨٧٠م، ص٢١٠.
(١٠) س ش ٣٤٤، ٢٣ ذي القعدة ١٢٧٧هـ/١ حزيران ١٨٦١م، ص١٠٣.
(١١) س ش ٣٤٩، ١٥ جمادى الثانية ١٢٨١هـ/١٤ تشرين ثاني ١٨٦٤م، ص١١٥.

البيك التحتانية في محلة باب حطة التي اشتملت على سبعة بيوت وصهريجين و"قبو كبير معد الان مطبخ"[١]. ويبدو أن بعض الدور الصغيرة التي لا يوجد فيها متسع لوجود المطبخ كان صاحب الدار يقيم المطبخ في حاكورة الدار[٢]. أو تفرز العائلة غرفة صغيرة في إحدى زوايا الدار تخصص مطبخاً، وقد أطلق عليها اسم "القوسة"، فقد اشتملت دار يعقوب الدويك بمحلة باب حطة على أربعة بيوت وقوسة معدة للطبخ..." [٣]. وأوقفت طرفنده الوعري ٦٠٧ سهماً من أصل ٢٣٠٢ سهماً بدار بمحلة باب العامود اشتمل الطابق السفلي منها على أربعة بيوت وإيوان وساحة سماوية وقوسة صغيرة معدة مطبخاً[٤]. ويرجح أن يكون مصطلح "المطبخة" الذي شاع في مدن عكا وحيفا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٥] مرادفاً لمصطلح القوسة في مدينة القدس.

الأدب خانة:

وجد في بعض دور المدينة وبخاصة دور الأثرياء حمام أشير إليه بتسميات مختلفة منها الأدب خانة[٦] وبيت الراحة[٧] وبيت خارج[٨] فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى دار حنا الشماع الرومي بمحلة الزراعنة التي تحتوي على أربعة بيوت وساحة سماوية وأدب خانة[٩] وقد يكون بيت الراحة مشتركاً بين دارين، فقد اشتملت ساحة دار الشيخ أحمد المحتسب بيت راحة كان مشتركاً بين دار الشيخ عبد الواحد المحتسب ودار علاء الدين المحتسب وكانت حصة الأول فيه ٨ قراريط بينما كانت حصة الثاني ١٦ قيراط، وقد أعطى عبد الواحد حق المرور إلى بيته وإلى بيت الراحة من ساحة الدار[١٠].

وأشارت السجلات إلى وجود الحمام والأدب خانة في حجة واحدة مما يعني وجود التمايز بينهما، ويرجح أن يكون الحمام في بعض الدور كان يستخدم لأغراض الاستحمام فقط، فقد اشتملت دار عمر النشاشيبي بواد الطواحين على "طبقة علوية وأربعة بيوت سفلية وحمام ومطبخ وصهريجين وساحة سماوية وأدب خانة ومنافع ومرافق وحقوق شرعية"[١١]. وقد تشتمل الدار على حمام دون وجود الأدب خانة كدار عيشة الجاعوني

---

(١) س ش ٣٥١، أواخر صفر ١٢٨٣هـ/أوائل تموز ١٨٦٦م، ص٣٥٢.
(٢) س ش ٣٤٩، ٢٨ جمادى الأولى ١٢٨١هـ/٢٩ تشرين أول ١٨٦٤م، ص٤٦.
(٣) س ش ٣٥١، غرة ذي القعدة ١٢٨٢هـ/وسط آذار ١٨٦٦م، ص٢٠٨.
(٤) س ش ٣٨٣، ٢٧ ربيع الأول ١٣١٠هـ/١٨ تشرين أول ١٨٩٢م، ص٦٩.
(٥) غنايم، لواء عكا، ص٢٠٤.
(٦) س ش ٣٤٥، ١٥ شوال ١٢٧٨هـ/١٤ نيسان ١٨٦٢م، ص٩١.
(٧) س ش ٣٤٦، ٩ جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/٣٠ تشرين ثاني ١٨٦٢م، ص١٢٠.
(٨) س ش ٣٥٥، ١٧ شوال ١٢٨٥هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٤.
(٩) س ش ٣٤٣، أواخر صفر ١٢٧٧هـ/أوائل أيلول ١٨٦٠م، ص٢١٥.
(١٠) س ش ٣٤٦، ٩ جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/٣٠ تشرين ثاني ١٨٦٢م، ص١٠٢.
(١١) س ش ٣٤٦، أواخر صفر ١٢٨٠هـ/أوائل آب ١٨٦٣م، ص٣٤٠.

بمحلة باب العامود التي احتوت على "طبقة كبيرة وثلاثة بيوت وإيوان وحمام صغير وساحة سماوية وصهريج ماء ومطبخ ومرتفق واصطبل"[١] ويرجح أن يكون الحمام هنا يستخدم لغرض الاستحمام والإخراج. وقد يكون الحمام داخل أحد بيوت الدار، كدار يحيى بيك عقل التي كان من بين اشتمالاتها خمسة بيوت بداخل أحدهم حمام[٢].

غير أن بعض الدور اشتملت على حمام ومستحم، وعلى الأرجح في مثل هذه الحالة تعني كلمة الحمام أدب خانة أو بيت راحة بينما يكون المستحم خاصاً بالاستحمام، ويبدو أن وجود هذين المرفقين في الدار اقتصر فقط على دور العائلات الثرية في المدينة ممن امتلكت دوراً واسعة تتكون من ثلاث طبقات، ويظهر ذلك في دار أحمد بيك عقل التي باعها ابنه إلى علي بدر الخالدي بـ ٥٠٠ ليرة ذهب عثماني ويعد هذا الثمن الأعلى من بين الأثمان المرتفعة للدور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد اشتملت هذه الدار على ثلاث طبقات اشتمل الطابق العلوي على "أربع طباق أحدهن كبيرة... وعلى بيتين إحداهما كان حماماً والثاني في جانبه مرتفق وعلى ساحة سماوية واقع بجهتها الغربية بيت بداخله مستحم...." [٣]. غير أن معظم دور المقدسيين خلت من وجود حماماً خاصاً للاستحمام، وكان أفراد الأسرة يغتسلون في طبق من النحاس إما في المطبخ أو في أحد البيوت، ويذهبون مرة أو مرتين في السنة للاغتسال بالحمامات الكبيرة في المدينة كحمام العين بمحلة الواد وحمام البطرك بمحلة النصارى وحمام ستنا مريم الواقع بالقرب من باب الأسباط[٤].

الـــدرج:

وهو عبارة عن سلم غالباً ما يكون من الحجر يصل أهل الدار إلى الطوابق العليا أو السطوح[٥] ويكون غالباً متصلاً بجدار الواجهة الرئيسية للدار، ومرفوعاً على قوس نصف دائرية لها وظيفة إنشائية تعمل على رفع ثقل الدرج وإيصاله من أدنى نقطة إلى أعلى نقطة يراد الوصول إليها[٦]. وغالباً ما تكون بداية السلم الحجري من الساحة السماوية سواء الكائنة أمام الطابق السفلي أو العلوي[٧]. وقد تحتوي الدار الواحدة على سلمين من حجر كدار فاطمة عثمان البديري التي كان يصعد للعلوي فيها من السفلي بسلمين من حجر[٨].

---

(١) س ش ٣٤٤، ١٠ رجب ١٢٧٧هـ/٢١ كانون ثاني ١٨٦١م، ص٥٧.
(٢) س ش ٣٤٦، ٢١ رمضان ١٢٧٩هـ/١١ آذار ١٨٦٣م، ص٦٠.
(٣) س ش ٣٥٧، غرة ذي الحجة ١٢٨٦هـ/غرة آذار ١٨٧٠م، ص٢١٠.
(٤) جوهرية، القدس العثمانية، ص١١٥، ص١٤٥.
(٥) س ش ٣٤٥، أواسط ربيع الثاني ١٢٧٨هـ/أواسط تشرين أول ١٨٦١م، ص٤٢.
(٦) غوشة، حارة السعدية، ص١٤١.
(٧) س ش ٣٣٤، ١٧ محرم ١٢٦٧هـ/٢١ تشرين ثاني ١٨٥٠م، ص١٧.
(٨) س ش ٣٥٥، ١٥ شوال ١٢٨٥هـ/٢٨ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٩.

واستخدم بعض السكان في أدراج دورهم الدربزين وذلك لإظهار مسحة من الجمال على الدرج ولحماية أطفالهم من الوقوع عنها أو للتخفيف على كبار السن، وإما أن يكون الدربزين من الخشب أو الحديد كدار الخواجه أنطون نورس اللاتيني التي اشتملت على ثلاث طبقات يصعد للطبقة الوسطى بسلم حجري من ساحة الدار وللعلوي بسلم آخر من الطابق الأوسط ولكل سلم دربزين حديد[١]. ومن الممكن أن يكون الدربزين من الخشب وفي كلتا الحالتين يتكون من مدادتين واحدة علوية والثانية سفلية وبينهما برامق أو قوائم من الخشب أو الحديد[٢].

ويلاحظ أن بعض السلالم كانت من الحجر والخشب في آن واحد كأن يكون نصفها من حجر والنصف الآخر من الخشب[٣] أو يكون جميع السلم من الخشب كدار محمد أبو فرحة بمحلة اليهود التي كان يصعد إلى سطحها من الساحة السماوية من خلال سلم من الخشب[٤]. ويبدو أن ذلك ناتجٌ إما عن عدم القدرة الاقتصادية لصاحب الدار في أن يكون سلم داره من الحجر أو كونه يخطط لبناء طابق ثان مما قد يحتم عليه تغيير مكان السلم، ومن ثم يسهل ذلك في حال كون السلم يتكون من الخشب.

وفي الدور التي كانت تحتوي على أقبية أو مخازن تحت الساحة السماوية، كان صاحب الدار يقوم ببناء سلم حجري للصعود من القبو لساحة الدار[٥]. وإذا كان باب الدار يرتفع عن الطريق السالك يقوم صاحب الدار ببناء عدد من الدرجات للصعود من خلالها إلى داره، كدار محمد علي الجاعوني التي كان يصعد إليها من الطريق بواسطة أربعة درجات من الحجر[٦].

الساحة السماوية:

اشتملت معظم دور المقدسيين على ساحة سماوية تكون مكشوفة في الأعلى على السماء ولذا سميت بهذا الاسم، وقد استخدمت للترويح عن النفس والنوم في الليالي الحارة

---

(١) س ش ٣٤٥، أواسط صفر ١٢٧٩هـ/أوائل آب ١٨٦٢م، ص١٥٦.
(٢) إبراهيم، المصطلحات المعمارية، ص٤٥.
(٣) س ش ٣٤٥، ٥ صفر ١٢٧٩هـ/٥ آب ١٨٦٢م، ص١٧٠. س ش ٣٤٦، أواخر شوال ١٢٧٩هـ/أواخر نيسان ١٨٦٣م، ص١٧٩.
(٤) س ش ٣٤٧، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/٢٨ أيلول ١٨٦٣م، ص٣٥.
(٥) س ش ٣٤٥، ٥ صفر ١٢٧٩هـ/٥ آب ١٨٦٢م، ص١٧٠.
(٦) س ش ٣٥٤، ١٥ رجب ١٢٨٤هـ/١٢ تشرين ثاني ١٨٦٧م، ص١٢٧.

خلال فصل الصيف[١]. غير أن بعض السكان اهتم بسقف الساحة السماوية، فقد اشتملت دار الشيخ محمد عبد الله على معزلين وساحة سماوية مسقوفة بالأحجار[٢].

واهتم بعض السكان بتبليط الساحة السماوية[٣]، وإقامة الأحواض فيها لزراعتها بالأشجار المثمرة ونباتات الزينة كالرمان والمشمش[٤] والتين[٥] ودوالي العنب[٦].

أما مساحة الساحة السماوية فتختلف من دار لأخرى وتعتمد على مساحة الأرض المبنية عليها الدار، ففي بعض الدور كانت صغيرة[٧] وفي البعض الآخر كبيرة[٨]. وقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى مساحة ساحة سماوية بدار تابعة لوقف الشيخ عبد الوهاب الشهابي كانت ٥ أذرع طولاً و٥ أذرع عرضاً[٩]. وبلغت مساحة الساحة السماوية بإحدى الدور ذراعان طولاً و٧ أذرع عرضاً[١٠].

ولم يقتصر وجود الساحة السماوية على الطابق السفلي بل اشتملت الطوابق العلوية في بعض الدور على ساحات سماوية، فكان الطابق العلوي في كل من داري خليل النعاجي[١١]

(١) زياد المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني ١٢٤٦-١٣٣٦هـ/١٨٣١-١٩١٨م، عمان، ٢٠٠٤م، ص٣٠٢.

(٢) س ش ٣٧٨، ٥ ذي الحجة ١٣٠٦هـ/٢ آب ١٨٨٩م، ص١٨٣.

(٣) س ش ٣٥٤، أوائل جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/أواخر تشرين أول ١٨٦٧م، ص٩٨.

(٤) س ش ٣٥٤، أوائل جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/أواخر تشرين أول ١٨٦٧م، ص٩٨.

(٥) س ش ٣٣٥، ٧ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/٣٠ تشرين أول ١٨٦٢م، ص٧٨.

(٦) س ش ٣٥٤، ١٩ محرم ١٢٨٤هـ/٢٣ أيار ١٨٦٧م، ص٢٦٢.

(٧) س ش ٣٤٦، ١٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/٩ أيلول ١٨٦٢م، ص٢٤.

(٨) س ش ٣٥٤، أوائل جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/أواخر تشرين أول ١٨٦٧م، ص٩٨.

(٩) س ش ٣٤٦، ٢٥ صفر ١٢٨٠هـ/١٠ آب ١٨٦٣م، ص٣٣٣. ويبدو أن الذراع المستخدمة في هذه الحال هي ذراع المعماري الذي كان يستخدم لقياس الأبنية والأراضي.

(١٠) س ش ٣٨٣، ١٠ محرم ١٣١٣هـ/٢٠ تموز ١٨٩٥م، ص٣١٨.

(١١) س ش ٣٤٤، ٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ/٣٠ كانون أول ١٨٦٠م، ص٥٢.

ويوسف الشهابي بمحلة باب حطة ساحتين سماويتين[١].

الحضيـر:

ضمت بعض دور المدينة حضائر بعضها كان يستخدم عادة لتربية الطيور كالحمام والدجاج[٢]والبعض الآخر كان يستخدم لجلوس العائلة. ويبدو أن مساحة الحضير المخصص للطيور أقل من مساحة الحضير المخصص للعائلة. وقد يكون الحضير سماوي "غير مسقوف" أو يسقف جزء منه بالخشب[٣]. وأشارت إليه السجلات بصفات مختلفة، منها "حضير لطيف سماوي"[٤] وحضيرة لطيفة[٥] وحضير صغير[٦]. وقد أولى بعض السكان عناية فائقة بالحضير لاسيما تلك التي خصصت لجلوس العائلة في ليالي الصيف الحار ونشر الغسيل[٧] ففرشوها بالبلاط، وفي ذلك دلالة على ترف العائلة وثرائها، فقد ضمت دار عبد الله وهبه الواقعة بحوش أولاد نسيبة بمحلة الواد على "حضير مفروش بالبلاط"[٨]. أما دار فاطمة عثمان البديري بمحلة اليهود فقد اشتملت على "حضيرين مفروشين بالبلاط"[٩].

ويلاحظ أن بعض الدور اشتملت على أكثر من حضير، فقد كانت دار الخواجه جريس السلطي تتكون من طابقين اشتمل كل طابق على بيتين وحضير[١٠]. واشتملت دار جارية بوقف الحاج موسى اشتيه بمحلة باب حطة على ثلاثة بيوت أمام كل بيت حضير[١١]. وقد يشتمل الطابق الواحد في الدار على حضيرين كدار صالح السمان الواقعة برأس عقبة المولي التي اشتمل الطابق العلوي فيها على حضيرين[١٢]. وأشير إلى دار أخرى تتكون من ثلاث طبقات اشتمل الطابق الأوسط فيها على حضيرين[١٣]. أما مساحة الحضير، فلا توفر لنا السجلات معلومات عن ذلك سوى إشارة واحدة بينت بأن مساحة

---

(١) س ش ٣٥٤، غرة رجب ١٢٨٤هـ/غرة تشرين ثاني ١٨٦٧م، ص١١٣.
(٢) رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص٣٠. الخصاونة، عائلات القدس، ص١٣٨.
(٣) س ش ٣٥٤، ١٩ محرم ١٢٨٤هـ/٢٣ أيار ١٨٦٧م، ص٢٦٢.
(٤) س ش ٣٥٨، ٢٧ رجب ١٢٨٧هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٧٠م، ص٢٤٩.
(٥) س ش ٣٤٦، ١١ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/٢٩ نيسان ١٨٦٣م، ص٢٠٦.
(٦) س ش ٣٤٦، ١٣ محرم ١٢٨٠هـ/٢٩ حزيران ١٨٦٣م، ص٢٥٢.
(٧) جوهرية، القدس العثمانية، ص١٧.
(٨) س ش ٣٥٥، ١٧ شوال ١٢٨٥هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٤.
(٩) س ش ٣٥٥، ١٥ شوال ١٢٨٥هـ/٢٨ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٩.
(١٠) س ش ٣٥١، ٢٠ محرم ١٢٨٣هـ/١١ حزيران ١٨٦٦م، ص٢٩٧.
(١١) س ش ٣٤٦، ١٩ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٦٢م، ص٨٨.
(١٢) س ش ٣٤٦، ١٩ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٦٢م، ص٩١.
(١٣) س ش ٣٤٥، ١٥ صفر ١٢٧٩هـ/١٠ آب ١٨٦٢م، ص١٥٦.

الحضير الواقع بدار تابعة لوقف الشيخ عبد الوهاب الشهابي بحوش الشهابية كان عرضه ذراعين ونصف وطوله ستة أذرع بذراع العمل[1]. أي نحو عشرة أمتار مربعة.

الصهريج:

يتضح من عقود بيع وشراء الدور في المدينة أنه قلّما كانت دار تخلو من وجود بئر أو صهريج فيها، وقد استخدمت السجلات عبارة "لجمع ماء الأشتية". ويعني ذلك اعتماد سكان المدينة في تأمين حاجياتهم من المياه على الآبار والصهاريج التي أقيمت داخل البيوت وغالباً ما كانت في الساحة السماوية الكائنة أمام الدار.

وذكرت السجلات الشرعية الصهريج أو البئر بأسماء مختلفة منها صهريج ماء معد لجمع ماء الأشتية[2] وصهريج ماء[3] وبئر ماء معد لجمع ماء المطر[4] وبئر ماء لجمع ماء الأشتية[5]. وكانت فتحة البئر تغطى بحافة مرتفعة عن مستوى الأرض لمنع وقوع الأطفال والأوساخ فيه. ويصل الماء إليه من المياه المتجمعة في ساحة الدار أو من أسطح الدور بواسطة المزاريب، ويستخرج الماء من البئر بواسطة دلو يعلق فوقه باستمرار[6]. وكانت بعض الآبار لها فتحتان "فمان"، كالبئر الموجود في دار إبراهيم يوسف الزحيكة، بمحلة باب العامود[7]. وقد يكون أحد الفتحات مغلق، فقد كان في دار خليل بيك الصالح بمحلة الواد بئر "له فمان أحدهما مسدود"[8].

ويلاحظ أن بعض الدور ضمت أكثر من بئر وربما أن ذلك ناتجٌ عن كثرة عدد أفراد الأسرة في الدار أو لسقي الأشجار المزروعة في حاكورة تابعة للدار أو لسقي الدواب أو كنوع من الاحتياط لتوفير المياه لا سيما في ظل السنوات التي تقل فيها الأمطار، وربما أيضاً أن يكون حجم البئر صغيراً مما دفع صاحب الدار لحفر بئر أو بئرين لسد حاجات العائلة من الماء، فكانت دار الشيخ درويش الرفاعي تضم أربعة بيوت وإيوان وحاكورة وصهريجين ماء[9] وقد تضم الدار ثلاثة صهاريج كدار خير الدين مصطفى نجم بمحلة

---

(١) س ش ٣٤٦، ٢٥ صفر ١٢٨٠هـ/١٠ آب ١٨٦٣م، ص٣٣٣.
ويساوي ذراع العمل ٦٦.٥سم. هنتس، المكاييل والأوزان، ص٨٩.
(٢) س ش ٣٣٥، ٧ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/٣٠ تشرين أول ١٨٦٢م، ص٧٨.
(٣) س ش ٣٤٧، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/٢٨ أيلول ١٨٦٣م، ص٣٥.
(٤) س ش ٣٣٤، ١٧ محرم ١٢٦٧هـ/٢١ تشرين ثاني ١٨٥٠م، ص١٥. س ش ٣٨٣، ٢٧ ربيع الأول ١٣١٠هـ/٢١ أيلول ١٨٦١م، ص٦٩.
(٥) س ش ٣٤٥، ٥ صفر ١٢٧٩هـ/٣١ تموز ١٨٦٢م، ص١٧٠.
(٦) غنايم، لواء عكا، ص٢٢٣.
(٧) س ش ٣٥٧، ٩ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/٨ كانون ثاني ١٨٧١م، ص٣٥٣.
(٨) س ش ٣٥٤، ١٣ صفر ١٢٨٥هـ/٤ حزيران ١٨٦٨م، ص٢٧٤.
(٩) س ش ٣٤٦، أواخر ذي القعدة ١٢٧٩هـ/أواسط أيار ١٨٦٣م،ص٢٢٣.

السعدية[١] والدار المشتركة بين سلمى الجاعوني وعمر حسونة[٢] واشتملت بعض الدور على أربعة صهاريج كدار داود معتوق بعقبة التكية [٣]. ويبدو أن بعض السكان خصص أحد الصهاريج للزبالة، فتذكر إحدى الحجج أن دار عثمان غوشة اللحام اشتملت على "أربعة صهاريج أحدهم زبالي"[٤]. واشترى كل من يعقوب بالدويك وشقيقه مصطفى من زينب علي حيدر قيراطين وثلث قيراط قيراط بدار بمحلة باب حطة ضمت ثلاثة صهاريج أحدهم زبالي[٥] وأشارت إحدى الحجج الشرعية الى وجود صهريجين بدار "أحدهما ماءه طاهر والثاني نجس زبالي"[٦].

وقد تشترك أكثر من عائلة في البئر الواحد ،فاشار السجل الشرعي الى بئر بمحلة اليهود امتلك فيه الحاج حسن الطحان عشرة قراريط وسبعي قيراط بينما امتلك الخواجه نتان شلومو ثلاثة عشر قيراطاً وخمسة أسباع القيراط ، ثم اشترى الخواجه نتان حصة الطحان واصبح مالكاً للبئر كله [٧]. وضمت دار يعقوب الحاج عبد الحي الدويك بمحلة باب حطة صهريجين احدهما مشترك مع دار محمد قويدر المعصراني[٨]، وباع درويش الشعراوي لعبد المعطي قطينة ١٢ قيراط بدار بمحلة السعدية كان من بين اشتمالاتها نصف صهريج [٩].واشترى احمد الياسيني من الحاج ابو الولاية ستة قراريط بدار بمحلة باب ضمت صهريجاً مشتركاً مع دار ابو حمود [١٠].

وكانت دار البرامكي بمحلة النصارى مشتركة بين الخواجه بيو لونصو فرانسيس وبلغت حصته ٣/٥ ٩ قيراط، والخوري ميخائيل البرامكي وشقيقه جريس اللذين امتلكا الباقي أي٢/٥ ١٤قيراط وكان من اشتمالاتها صهريج ماء ،وبناء على طلب الخوري ميخائيل وشقيقه بتقسيم الدار، شكل القاضي الشرعي لجنة للكشف فيما اذا كانت الدار قابلة للقسمة وبعد أن تبين للجنة إمكانية تقسيم الدار قدمت ثلاثة اقتراحات لتقسيم الدار وكان الاستقاء من الصهريج مشتركا بين الطرفين في كل اقتراح من الاقتراحات الثلاثة[١١].

---

(١) س ش ٣٤٦، أواخر صفر، ١٢٨٠هـ/أواسط آب ١٨٦٣م، ص٣٣٩.
(٢) س ش ٣٤٤، ١٩ صفر ١٢٧٨هـ/١٩ أيار ١٨٧٠م، ص٢٢٢.
(٣) س ش ٣٥١، أواخر رمضان ١٢٨٢هـ/أوائل شباط ١٨٦٨م، ص١٩٦.
(٤) س ش ٣٤٩، ٢٢ ربيع الأول ١٢٨٠هـ/٥ أيلول ١٨٦٣م، ص٨.
(٥) س ش ٣٤٦، ١٩ رجب ١٢٨١هـ/١٨ كانون أول ١٨٦٤م، ص٦٥.
(٦) س ش ٣٤٩، ١٥ جمادى الثانية ١٢٨١هـ/١٤ تشرين ثاني ١٨٦٤م، ص١١٥.
(٧) س ش ٣٥١، ٢٨ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/١٩ أيلول ١٨٦٥م، ص٣٣.
(٨) س ش ٣٥١، ٣ صفر ١٢٨٣هـ/١٦ حزيران ١٨٦٦م، ص٣١٣.
(٩) س ش ٣٥١، أواخر محرم ١٢٨٣هـ/أوائل حزيران ١٨٦٦م، ص٢٩٢.
(١٠) س ش ٣٤٩، أوائل ذي الحجة ١٢٨١هـ/أواخر نيسان ١٨٦٥م، ص١٣٧.
(١١) س ش ٣٥٨، ٢٧ رجب ١٢٨٧هـ/٢٢ تشرين أول ١٨٧٠م، ص٢٤٩.

واختلف موقع الصهريج من دار الى أخرى.فبالرغم من وجوده في معظم الدور بالساحة السماوية ،غير أن بعض الدور كان الصهريج فيها موجوداً في أحد البيوت من الدار[١] وقد يحتوي البيت الواحد على صهريجين"ثلاث بيوت سفلية بداخل احدهم صهريجين"[٢]وفي هذه الحالة يكون البيت متسعاً. وقد يقع البئر داخل الإيوان[٣] أو بداخل المطبخ كما هو الحال في دار موسى الجاعوني بمحلة باب العامود [٤] ودار فاطمة عثمان البديري بمحلة اليهود[٥]. كما وجد البئر في بعض الدور داخل دهليز الدار[٦] أو في الحاكورة الواقعة امام الدار [٧]، وكانت حاكورة رشيد حدوته العلم بمحلة النصارى مقسمة الى خمس قطع اشتملت احداها على "بيتين ومرتفق وبئرين أحدهما صغير والثاني كبير لهما فمان يرد لها الماء من خارج المدينة بقناة قديمة "[٨] ويتضح من الحجة السابقة أن حجم الآبار أو الصهاريج كان متبايناً فبعضها كان صغيراً والبعض الآخر كبيراً، غير أننا لا نمتلك معلومات عن حجم البئر سواء كان صغيراً أو كبيراً، وإن أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى عقد مقاولة بين رزق داود أبو شهلا الرومي من محلة النصارى ويعقوب سابور طه الموسوي والمتضمن قيام الثاني ببناء بئر للأول عمقه ١١ ذراعاً وعرضه ٧ اذرع وتكون مادة البناء من الحجارة والشيد بأجرة مقدارها ١٢٠ ليرة ذهب فرنسية [٩].

---

(١) س ش ٣٤٦، ١٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/٨ تشرين أول ١٨٦٢م، ص٢٤.
(٢) س ش ٣٤٦، ٧ صفر ١٢٨٠هـ/٢٣ تموز ١٨٦٣م، ص٢٩٣.
(٣) س ش ٣٤٤، ٧ شعبان ١٢٧٧هـ/١٧ شباط ١٨٦١م، ص٧٣.
(٤) س ش ٣٥٥، ٢٣ رجب ١٢٨٥هـ/٨ تشرين ثاني ١٨٦٨م، ص٩٥.
(٥) س ش ٣٥٥، ١٥ شوال ١٢٨٥هـ/٢٨ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٩.
(٦) س ش ٣٤٧، ١٥ صفر ١٢٧٧هـ/١١ أيلول ١٨٦٠م، ص١٨٦.
(٧) س ش ٣٤٤، ١٦ صفر ١٢٧٨هـ/٢٢ آب ١٨٦١م، ص٢٢٦.
(٨) س ش ٣٥١، ١٠ محرم ١٢٨٢هـ/٤ حزيران ١٨٦٥م، ص١٠٦.
(٩) س ش ٣٧٤، ٢٦ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/١٩ شباط ١٨٨٧م، ص٨٤.

الدهليـز:

وهو عبارة عن ممر أو دخلة طولانية تفصل بين باب الدار الخارجي عن ساحتها ومبانيها أو صحنها الداخلي[1]. فقد ورد في بعض الحجج الشرعية "ودهليز سفلي يتوصل من باب الدار إلى ساحتها السفلية"[2] و"دهليز سفلي يستطرق منه للدار"[3] و"دهليز سفلي يتوصل منه لباب الدار"[4] و"دهليز لطيف يتوصل منه إلى باب الدار"[5]. وكان الطابق السفلي في بعض الدور يقتصر فقط على دهليز وقبو دون وجود أية مرافق أخرى[6]. ويبدو أن بعض أصحاب الدور حاول استغلال وجود دهليز بداره ليقيم فيه مخزناً[7] أو بئراً[8] بل أقام البعض بيوتاً في الدهليز، كأن يكون بيتاً واحداً[9] أو بيتين، فقد كانت دار صالح الياطقاني تشتمل على دهليز وبه بيتان[10].

الحواصـل:

يظهر من السجل الشرعي أن بعض الدور لا سيما الواقعة في الأسواق الكبيرة أو الصغيرة "السويقة"، كان الطابق السفلي منها يشتمل على منشآت اقتصادية كالحواصل والدكاكين والمخازن والأفران والمقاهي، وقد تنوعت استخدامات الحواصل في الدور، فأشير إلى حاصل معد لبيع الزجاج[11] وحاصل لتخزين الأقمشة[12] وحاصل معد لتنجيد اللحف والفرشات[13] وكانت دار الحاج علي القطب بمحلة الشرف تشتمل على حاصل يستخدم أجزاخانة (صيدلية)[14] وأشير إلى دار أمونة القطب بمحلة الشرف أيضاً تتكون من "بيوت وأماكن علوية وسفلية... بما فيه الحاصل المخرج منها المعد الآن لبيع أجزاء

---

(1) غالب، موسوعة العمارة، ص١٩٠. إبراهيم، المصطلحات المعمارية، ص٤٩. Canaan, op.cit, vol, 13, p41.

(٢) س ش ٣٨٣، ٢٧ ربيع الأول ١٣١٠هـ/١٨ تشرين أول ١٨٩٢م، ص٦٩.

(٣) س ش ٣٤٥، ١٥ صفر ١٢٧٩هـ/١٠ آب ١٨٦٢م، ص١٥٣.

(٤) س ش ٣٥٧، ٩ شعبان ١٢٨٧هـ/٣ تشرين ثاني ١٨٧٠م، ص٣٧٧.

(٥) س ش ٣٥٤، ١٣ رمضان ١٢٨٤هـ/٨ كانون ثاني ١٨٦٨م، ص١٧٤.

(٦) س ش ٣٤٦، ٢٣ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/١٧ أيلول ١٨٦٢م، ص٢٢.

(٧) س ش ٣٥٧، ٩ شعبان ١٢٨٧هـ/٣ تشرين ثاني ١٨٧٠م، ص٣٧٧.

(٨) س ش ٣٣٤، ١٧ محرم ١٢٦٧هـ/٢١ تشرين ثاني ١٨٥٠م، ص١٧.

(٩) س ش ٣٥١، ١٠ جمادى الثانية ١٢٨٢هـ/٣٠ تشرين أول ١٨٦٥م، ص١٠٩.

(١٠) س ش ٣٤٦، ٣ رمضان ١٢٧٩هـ/٢١ شباط ١٨٦٣م، ص١٤٣.

(١١) س ش ٣٥٣، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٣هـ/٢٥ آذار ١٨٦٧م، ص٢٢٥.

(١٢) س ش ٣٥١، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/٦ أيار ١٨٦٦م، ص٢٥٤.

(١٣) س ش ٣٥٤، ٣ شعبان ١٢٨٤هـ/٢٩ ثاني ١٨٦٧م، ص١٣٥.

(١٤) س ش ٣٥١، ١٧ محرم ١٢٨٣هـ/٣١ أيار ١٨٦٦م، ص٢٥٨.

العلاجات"[1]. وقد تشتمل الدار على أكثر من حاصل فكانت الدار الجارية بوقف كاملة القبرصلية تتضمن حاصلين[2]. وقد يكون الحاصل مستقلاً عن الدار كما في المثال التالي: "والحاصل الكبير الذي كان مخزناً ومستخرجاً من القهوة التي بجانبه والتي هي الآن حاصل أيضاً الواقع قرب الدباغة المعد لبيع الزجاج المحدود قبلة القهوة المذكورة وشرقاً سوق الزرابلية (سوق العطارين حالياً) وشمالاً حاصل بيد ورثة المرحوم محمد حسين الخالدي"[3]. وجاء في حجة ثانية "الحاصلين الملاصقين لبعضهما البعض الواقعين بخط الدباغة الذي أحدهما محدث ومستخرج من الحاكورة الجارية في وقف المارستان الصلاحي[4] ويحدها قبلة حاصل بيد دير الروم... وغرباً حاصل بيد السيد أسعد أفندي وابن عمه السيد عبد السلام أفندي العلمي"[5].

أماكن التخزين:

احتوت بعض دور المدينة على أماكن لتخزين الحاجات اللازمة لأصحاب الدار كالطحين وجرار المؤونة من حمص وفاصولياء وعدس وبرغل وأرز وفريكة وجبنة وزيتون مكبوس وزيت[6]، وقد حملت أسماء مختلفة منها: "الدر بكونية"[7]، وهي عبارة عن حفرة تكون تحت الأرض على شكل غرفة مقبوة تستخدم لحفظ الحاجيات وتخزينها[8]، وتكون منفصلة عن الدار، ووجدت في بعض الدور بالساحة السماوية[9] أو تحت الحاكورة[10]، وقد يحوّل بعض أصحاب الدور الاصطبل إلى دربكونية لا سيما إذا كان في داره أكثر من اصطبل، فقد اشتملت دار حنا الشماع الرومي على اصطبلين أحدهما

---

(١) س ش ٣٥١، ٢١ ذي الحجة ١٢٨٢هـ/٦ أيار ١٨٦٦م، ص٢٥٤.
(٢) س ش ٣٤٤، ٢١ صفر ١٢٧٨هـ/٢٧ آب ١٨٦١م، ص٢١٩
(٣) س ش ٣٥٣، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٣ آذار ١٨٦٨م، ص٢٢٥.
(٤) **المارستان الصلاحي:** ويقع جنوب كنيسة القيامة، أنشأه صلاح الدين الأيوبي بعد تحرير القدس عام ٥٨٣ هـ/١١٨٧م بحي الدباغة وذلك في الكنيسة المجاورة لدار الاسبتارية وزوده بالأدوية والعقاقير ووقف عليه الأوقاف العديدة، وجعل النظر في هذه الأوقاف للقاضي ابن شداد، وظل هذا البيمارستان مستخدماً لفترة ما في العصر العثماني، وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اندثرت معظم معالمه وأقيمت مكانه الكنيسة اللوثرية وبعض المنشآت الأخرى. الحنبلي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٣٩١. العارف، المفصل، ص ١٨٧-١٨٨.
(٥) س ش ٣٥٣، ١٩ ذي القعدة ١٢٨٤هـ/١٣ آذار ١٨٦٨م، ص٢٢٥.
(٦) جوهرية، القدس العثمانية، ص١١٥.
(٧) س ش ٣٥٤، أواخر جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/أواخر تشرين أول ١٨٦٧م، ص٩٨.
(٨) غوشة، حارة السعدية، ص١٣٥.
(٩) س ش ٣٤٤، ٢١ محرم ١٢٧٨هـ/٨ تموز ١٨٦١م، ص١٤٦.
(١٠) س ش ٣٤٩، ٢٣ شوال ١٢٨١هـ/٢٠ آذار ١٨٦٥م، ص١٣٧.

"مجعول دربكونية ينزل إليه من ساحة الدار بسلم من حجر"[١]. واشتملت بعض الدربكونيات على مرافق معينة من الدار، فأشارت السجلات الشرعية إلى دربكونية بداخلها بيتان[٢] وأخرى بداخلها بيت وقبو[٣] ويعني ذلك أن حجم الدربكونية قد يكون كبيراً، و هذا ما يستدل من بعض الحجج الشرعية التي أشارت إلى دار كان فيها "دربكونية كبيرة لها باب بحذا باب الدار"[٤].

وضمت بعض الدور مخزناً كان يستخدم بالدرجة الأساسية لتخزين التين والحبوب والحطب والقش وبعض الأدوات الأخرى، وقد يستخدم أيضاً لمبيت الحيوانات لا سيما إذا لم يكن في الدار اصطبل أو مغارة أو بائكة[٥] ولذلك يختلف استعمال المخزن عن استعمال بيت الخزين الذي يخصص لتخزين مؤونة الدار ويكون عادة داخل أحد بيوتها[٦] أو في المطبخ[٧]. وغالباً ما يكون موقع المخزن تحت الساحة السماوية في الدار[٨]. وقد تشتمل الدار الواحدة على مخزن أو مخزنين[٩].

ووجد في بعض الدور أقبية استخدمت لخزن الحبوب وإيواء الطيور الداجنة والحيوانات[١٠]. ويتألف القبو من حجارة تسمى صُنجة أو مدماك بينما يسمى الحجر الذي يتوسط العقد بحجر الغلق أو المفتاح أو القفل، ويساعد القبو في حمل ثقل الطبقات العلوية وتوزيع ثقلها على الجوانب، لذا فقد اختلف شكل القبو من بيت لآخر فهناك القبو نصف الدائري والقبو المحدب والقبو المخموس والقبو المتقاطع أو الصليبي الذي يكون مسقوفاً على شكل متعامد وفق أربعة فصوص[١١]. كما اختلفت أيضا مساحة القبو من بيت لآخر فأشارت السجلات إلى قبو كبير[١٢] وقبو صغير[١٣]. وقد اشتملت بعض الدور على قبوين كدار يحيى المعصراني بعقبة الطاهرة التي احتوى الطابق السفلي فيها على قبوين

---

(١) س ش ٣٤٣، أواخر صفر ١٢٧٧هـ/أوائل أيلول ١٨٦٠م، ص٢١٥.
(٢) س ش ٣٤٤، أواخر ذي الحجة ١٢٧٧هـ/أواخر حزيران ١٨٦١م، ص١٦٧.
(٣) س ش ٣٤٥، ٢٤ محرم ١٢٧٩هـ/٢١ تموز ١٨٦٢م، ص١٤١.
(٤) س ش ٣٥٤، أواخر جمادى الثانية ١٢٨٤هـ/أواخر تشرين أول ١٨٦٧م، ص٩٨.
(٥) س ش ٣٤٧، ٢١ شوال ١٢٨٠هـ/٢٩ آذار ١٨٦٤م، ص٢٢٤. والبائكة هي بيت معقود على شكل عقود الصليب تستخدم لإيواء الحيوانات وتخزين الغلال وأحياناً لإيواء بعض الأسر من الخدم والحراثين. عمر حمدان، العمارة الشعبية في فلسطين، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، ١٩٩٠، ص٢٩٩.
(٦) س ش ٣٥٤، ٢٧ شوال ١٢٨٤هـ/١٨ شباط ١٨٦٨م، ص٢٠١.
(٧) س ش ٣٥٥، ٢٣ رجب ١٢٨٥هـ/٨ تشرين ثاني ١٨٦٨م، ص٩٥.
(٨) س ش ٣٤٥، أوائل محرم ١٢٧٩هـ/أواخر حزيران ١٨٦٢م، ص١٢٣.
(٩) س ش ٣٤٦، ٢١ رمضان ١٢٧٩هـ/١١ آذار ١٨٦٣م، ص١٦٠.
(١٠) غالب، موسوعة العمارة، ص٥٧. صبري، المظاهر العمرانية، ص١٠٦.
(١١) غوشة، حارة السعدية، ص١٤٥-١٤٧.
(١٢) س ش ٣٤٤، ٢٣ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/١٣ شباط ١٨٧١م، ص١٠٣.
(١٣) س ش ٣٣٤، غرة شعبان ١٢٦٧هـ/آخر حزيران ١٨٥١م، ص١٠٣.

كبيرين[1]. وقد تضم الدار قبوين مختلفي الحجم "جميع الدار.... المشتملة.... وعلى قبو كبير بابه خارج عن الدار وحذاه قبو صغير أيضاً"[2].

ولم يقتصر وجود الأقبية في الدور فقط بل وجدت في بعض الحواكير، فقد اشتملت حاكورة مصطفى أمين الحاج العلمي الواقعة بمحلة باب حطة قرب باب الساهرة والبالغة مساحتها ٤٦٢ ذراعاً مربعا. أي نحو ٣٤٦.٥م٢، على قبو كبير مبني على ظهره بيت غير مسقوف[3].

أماكن إيواء المواشي والحيوانات:

غلب على بعض الأسر المقدسية الطابع الزراعي، فاقتنت مختلف الحيوانات اللازمة للعمل الزراعي، وخصصت لها أماكن للمبيت فيها، واستخدمت بعض هذه الأماكن أيضاً لأغراض أخرى ترتبط بالعمل الزراعي فقد ألحق ببعض الدور وبخاصة الدور الكبيرة الحجم التي يمتلكها الأثرياء اصطبلات تستخدم لإيواء الدواب كالخيل والبغال والحمير والإبل، وكانت تحتوي على ملحقات أساسية كخزانات العلف وأحواض المياه ومستودعات لوازم الخيل والمتبن[4]. واستغلت بعض العائلات اصطبل دارها لتخزين مواد أخرى خاصة إذا كان عدد الحيوانات التي تقتنيها قليلاً، فيذكر واصف جوهرية في مذكراته بأن أسرته كانت تمتلك حماراً واحداً وكان في دار الأسرة اصطبل، وقد استغلت إحدى زواياه لوضع الفحم والحطب لأيام الشتاء[5]. وتكون الاصطبلات واقعة في الطبقة السفلية من الدار ويكون لها باب خاص يصلها إلى خارج محيط الدار إذ قد يكون من الطريق السالك مباشرة[6]، وإذا كان واقع تحت الساحة كان ينزل إليه بسلم حجري[7] ويكون باب الاصطبل في هذه الحالة أيضاً من الطريق مباشرة.

وقد تشتمل الدار الواحدة على اصطبلين، ويرجح أن يكونا ذواتي حجم صغير ولا يتسع أحدهما لإيواء دواب صاحب الدار، أو تخصيص كل منهما لنوع معين من الحيوانات، وإذا نقص عدد الدواب وأصبح الاصطبل الواحد كافياً لإيوائها، يتم تحويل الاصطبل الثاني لاستعمالات أخرى، ويتضح ذلك في دار حنا الشماع الرومي المشتملة على "اصطبلين

---

(١) س ش ٣٤٩، ٢٦ محرم ١٢٨٢هـ/٢٠ حزيران ١٨٦٥م، ص١٦٨.
(٢) س ش ٣٣٤، غرة شعبان ١٢٦٧هـ/آخر حزيران ١٨٥١م، ص١٠٣.
(٣) س ش ٣٧٩، ٢٧ صفر ١٣٠٨هـ/١١ تشرين أول ١٨٩٠م، ص٩٨.
(٤) إبراهيم، المصطلحات المعمارية، ص١٦٤. غالب، موسوعة العمارة، ص٥٦.
(٥) جوهرية، القدس العثمانية، ص١٤.
(٦) س ش ٣٥٥، ٩ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٧١م، ص٣٥٣.
(٧) س ش ٣٤٣، أواخر صفر ١٢٧٧هـ/أواسط أيلول ١٨٦٠م، ص٢١٥.

أحدهما مجعول دربكونية ينزل إليه من ساحة الدار بسلم من حجر والثاني واقع وراء ذلك ويعبر عنه بالآخور"[1].

وقد يكون الاصطبل أحياناً مشتركاً لأكثر من شخص كالاصطبل المشترك بين الحاج موسى الشرقاوي وفاطمة زوجة يوسف الزحيكة[2]. والأرجح في هذه الحالة أن يكون أحدهما أصبح شريكاً من خلال الإرث.

وكانت بعض الاصطبلات منفصلة عن الدور وقائمة بذاتها، فمثلاً أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى "جميع الدار.... ويحدها اصطبل دار أولاد السيد عبد اللطيف الحسيني"[3]. وغالباً ما يكون هذا الاصطبل مخصصاً لإيواء دواب الفلاحين الذين كانوا يقدمون إلى المدينة خلال النهار للتزود بحاجاتهم الأساسية من المدينة أو يبيعون لسكان المدينة منتجاتهم الحيوانية والزراعية، فيربطون حيواناتهم في اصطبلات خاصة مقابل أجرة معينة يدفعونها لصاحب الاصطبل.

وأشارت السجلات الشرعية إلى مرفق آخر مشابه للاصطبل من حيث الاستعمال عرف بالياخور أو الآخور ولا يختلف عن الاصطبل إلا بالمساحة إذ إنّ مساحته أصغر من مساحة الاصطبل[4]. ويكون مخصصاً أيضاً لمبيت الدواب وإيوائها[5]. وعلى غرار الاصطبل يكون موقع الياخور في الدار في الطابق السفلي منها، فمثلاً كان الطابق السفلي من دار مصطفى قرش يشتمل على بيت وصهريجين وبَدّ ومطبخ وساحة سماوية وياخور[6]. وقد احتوت بعض الدور على أكثر من ياخورين كدار محمد فرحان حسن بقرية لفتا التي اشتملت على "بيتين علويين وياخورين سفليين"[7]. وضمت دار محمود آغا البيرقدار بمحلة باب العامود ياخورين كبيرين واقعين في أسفلها[8].

واحتوت بعض الدور على مغارة، فكانت دار مصطفى آغا بمحلة السعدية تتكون من ثلاث بيوت علوية وبيت سفلي ومغارة ومطبخ ومرتفق وصهريج[9]. واشتمل الطابق السفلي من دار محمد عصفور بمحلة باب حطة على مغارة[10]. واستخدمت المغاور لأغراض الخزين وبخاصة التبن وعلف الحيوانات والمحاصيل الزراعية والأدوات

---

(١) س ش ٣٤٣، أواخر صفر ١٢٧٧هـ/أواسط أيلول ١٨٦٠م، ص٢١٥.
(٢) س ش ٣٥٧، ٩ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٧١م، ص٣٥٣.
(٣) س ش ٣٤٩، ٢٦ محرم ١٢٨٢هـ/٢٠ حزيران ١٨٦٥م، ص١٦٨.
(٤) حمدان، العمارة الشعبية، ص٢٧٦.
(٥) س ش ٣٥٧، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٧هـ/٧ آذار ١٨٧١م، ص٣٥٥.
(٦) س ش ٣٤٩، ١٦ محرم ١٢٨٢هـ/١٠ حزيران ١٨٦٥م، ص١٦٨.
(٧) س ش ٣٨٢، ١٩ محرم ١٣٠٩هـ/٢٤ آب ١٨٩١م، ص١٠٦.
(٨) س ش ٣٤٦، ١٠ رمضان ١٢٧٩هـ/٢٨ شباط ١٨٦٣م، ص١٤٦.
(٩) س ش ٣٤٤، ١٠ رجب ١٢٧٧هـ/١١ كانون ثاني ١٨٦١م، ص٥٩.
(١٠) س ش ٣٥١، ١٥ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ/٥ تشرين أول ١٨٦٥م، ص٤٨.

الزراعية والمنزلية، وكذلك خزن الحطب والوقود[1]. وكانت بعض الأسر وبخاصة في القرى تقوم بتسييج مساحة من الأرض أمام المغارة بواسطة الحجارة أو الخشب تخصص لإيواء الأغنام وتعرف باسم الصيرة بينما يوضع التبن في المغارة، فقد امتلك محمد أبو صوي السلواني مغارة تعرف باسم الزنار "معدة لوضع التبن وأمامها صيرة". وقد تقع صيرة الأغنام أمام الدار وتكون أيضاً مسيجة على غرار الصير الواقعة أمام المغاور، فكان لمحمد حسين السلواني دارٌ بحارة العليوات بقرية سلوان وأمامها صيرة أغنام[2].

الحواكيـر:

ووجد أمام بعض الدور حاكورة زرعت فيها الأشجار المثمرة كالزيتون والزعرور والصبر والعنب والرمان والسفرجل والتين والتوت. واشتملت بعض الحواكير على بعض مرافق الدار كالمطبخ والقبو[3]، وقد تشتمل أيضاً على إيوان وبئر، فقد اشترى الخواجه داود إسحاق من يوسف المهتدي وإخوانه ١٢ قيراط بحاكورة بخط مرزبان، اشتملت على إيوانين وبئرين ومنحلة خربة بمبلغ مقداره ٣٠ ليرة فرنسية ذهب[4] وكان عبد الرحمن الخالدي يمتلك ١٢ قيراط بحاكورة بمحلة باب حطة، اشتملت على أشجار صبر وصهريج ومنافع وحقوق شرعية، ثم اشترى النصف الآخر من الشيخ إسماعيل الدنف بمبلغ مقداره ٢٥٠٠ قرش[5] وبذلك يكون إجمالي قيمة الحاكورة ٥٠٠٠ قرش.

ويزودنا السجل الشرعي أحياناً بمساحة بعض الحواكير، فقد بلغت مساحة حاكورة محمد درويش الواقعة بخان الزيت ٢.٢٥متراً طولاً و٨.٢٥ متراً عرضاً[6]. وامتلك مصطفى العلمي حاكورة بمحلة باب حطة كانت مساحتها ٣٤٦.٥ متراً مربعاً، اشتملت على قبو كبير ومبني على ظهره بيت غير مسقوف[7].

واشتملت كل محلة من محلات المدينة على عدد من الأحواش، ويضم الحوش عدد من الدور التي تعود لعائلة معينة أو لأسرة صغيرة، تتكون من الأب وأبنائه، لذا فقد حملت الأحواش أسماء بعض الأسر أو العائلات. من ذلك حوش حسن الدسوقي بمحلة باب حطة[8]، وحوش عبد الحق بعقبة البطيخ[9] وحوش السمان بمحلة باب حطة[1]، وحوش

---

(١) حمدان، العمارة الشعبية، ص٤٥٢.
(٢) س ش ٣٤٧، ٥ جمادى الأولى ١٢٨٠هـ/١٧ تشرين أول ١٨٦٣م، ص٦٠.
(٣) س ش ٣٤٩، ١٨ جمادى الأولى ١٢٨١هـ/١٩ تشرين أول ١٨٦٤م، ص١٦.
(٤) س ش ٣٥٥، ٥ رجب ١٢٨٥هـ/٢١ تشرين أول ١٨٦٨م، ص٧٢.
(٥) س ش ٣٤٦، ٢٧ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/١٤ حزيران ١٨٦٣م، ص٤٥.
(٦) س ش ٣٤٤، ٢١ صفر ١٢٧٨هـ/٢٧ آب ١٨٦١م، ص٢٢٢.
(٧) س ش ٣٧٩، ٢٧ صفر ١٣٠٨هـ/١١ تشرين أول ١٨٩٠م، ص٩٨.
(٨) س ش ٣٤٦، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/٣٠ أيار ١٨٦٣م، ص٢٣٤.
(٩) س ش ٣٣٥، غرة جمادى الأولى ١٢٧٠هـ/آخر كانون ثاني ١٨٥٤م، ص٩٥.

أولاد نسيبة بخط باب الحديد[٢] وكان من بين الدور فيه دار عثمان ناجي صالح نسيبه ودار محمد سليم عبد الرحمن محمد نسيبه ودار عبد اللطيف يحيى محمد نسيبه ودار شاكر محمد يوسف نسيبه[٣].

وكانت البيوت في الحوش على شكل صفوف يُحدد اتجاه كل صف حسب الجهة الواقع فيها، كأن يقال صف شرقي وصف غربي وصف شمالي وصف جنوبي. فمثلاً باعت رقية إسماعيل الوعري لصالح القباني ١٢ قيراط بدار بمحلة باب العامود: "بباب حوش غير نافذ يعرف بحوش قنديل بالصف الشرقي منه المشتملة على سفلي وعلوي...."[٤].

ويلاحظ عدم تجانس بعض السكان في الحوش الواحد ولعل ذلك ناتجاً عن عمليات بيع الدور وشرائها من خارج العائلة الواحدة، فمثلاً اشترى الشيخ علي القطب بالوكالة عن أمونة القطب من عبد الله آغا قرجولي الوكيل عن نفيسة الفرغلي "جميع الدار الواقعة بمحلة باب حطة بداخل حوش السمان..."[٥]، وامتلك الحاج شحادة الكلوتة ستة أثمان قيراط وسبعة أثمان ثمن قيراط بدار بحوش الحلو بمحلة باب حطة، بينما كانت حصة الحاج عبد الله الكلوتة في الدار نفسها عشرة قراريط، أما الحصة المتبقية والبالغة ثلاثة عشرة قيراطاً وثمن قيراط وثمن ثمن قيراط فقد امتلكتها صفية قاسم عويضة وابنتها زينب مصطفى الحلو[٦]. واشتمل حوش الكردي على دور لأسر من عائلة الطوبجي[٧] والقانونجي[٨] وكان من بين الدور الواقعة في حوش الملك بمحلة اليهود دار غنام ودار الحاج حسين قميع ودار محمد أبو فرحة[٩].

وتظهر عينة اشتملت على ٢٦٦ داراً بمختلف محلات المدينة خلال الفترة ما بين ١٩ جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/١٥ كانون الثاني ١٨٥٩م-٢١ ذي الحجة ١٢٨٦هـ/٢٤ آذار ١٨٧٠م. وقد اعتمدت هذه العينة على اثني عشر سجلاً شرعياً، وكانت الدور التي اشتملتها العينة تتكون من طابق إلى ثلاثة طوابق كما يظهر من الجدول التالي:

الرقم	اسم المحلة	طبقة	طبقتان	ثلاث طبقات	المجموع
١.	باب حطة	٤٣	٦٥	٥	١١٣
٢.	باب العامود	١٨	٢٢	ـ	٤٠

---

(١) س ش ٣٤٩، غرة محرم ١٢٧٩هـ/آخر حزيران ١٨٦٢م، ص١٥١.
(٢) س ش ٣٥٥، ١٧ شوال ١٢٨٥هـ/٣٠ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٤.
(٣) س ش ٣٨٢، ٢٤ شعبان ١٣٠٨هـ/٤ نيسان ١٨٩١م، ص١١.
(٤) س ش ٣٦١، ٢ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/٢٩ تموز ١٨٧٣م، ص٧٢.
(٥) س ش ٣٤٩، غرة محرم ١٢٨٢هـ/أواخر تموز ١٨٦٥م، ص١٥١.
(٦) س ش ٣٨٢، ٨ ذي القعدة ١٣٠٨هـ/١٥ حزيران ١٨٩١م، ص١٨.
(٧) س ش ٣٤٤، ١٥ شوال ١٢٧٧هـ/٢٦ نيسان ١٨٦١م، ص١٠٩.
(٨) س ش ٣٥٥، غرة رجب ١٢٨٥هـ/أواسط تشرين أول ١٨٦٨م، ص٩٣.
(٩) س ش ٣٤٧، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٠هـ/١٩ أيلول ١٨٦٣م، ص٣٤.

٣.	النصارى	١٠	١٠	٩	٢٩
٤.	الواد	٦	٧	٤	١٧
٥.	مرزبان	٧	٩	–	١٦
٦.	السعدية	٧	٣	–	١٠
٧.	اليهود	١٠	٨	–	١٨
٨.	الشرف	٤	٨	–	١٢
٩.	بني زيد	٦	٥	–	١١
المجموع		١١١	١٣٧	١٨	٢٦٦

يتضح من الجدول أن محلة باب حطة تشكل أكبر محلات المدينة، إذ بلغ عدد الدور فيها من العينة ١١٣ داراً أي نحو ٤٢.٥% من مجموع الدور، ثم تليها محلة باب العامود التي شكلت نحو ١٥%. ويتضح أن ٣٨% من دور محلة باب حطة كانت تتكون من طابق واحد، بينما تشكل نسبة الدور التي تتكون من طابقين نحو ٥٧.٥%، وشكلت الدور التي تتكون من ثلاثة طوابق ٤.٥%. ويستدل من العينة أن نسبة الدور التي تتكون من طابق واحد في مختلف المحلات كانت ٤١.٧٢%، بينما بلغت نسبة الدور التي تتكون من طابقين ٥١.٥%، أما نسبة الدور التي تتكون من ثلاثة طوابق فكانت ٦.٧٦% وهي نسبة متدنية جداً.

أما المرافق الملحقة بالدور التي اشتملتها العينة فكانت على النحو الآتي:

الرقم	**المرفق**	**العدد في الطابق الواحد**	**العدد في الطابقين**	**العدد في الثلاث طوابق**	**المجموع**
١.	المطبخ	٧٢	٨٧	٥	١٦٤
٢.	الصهريج	٧٥	١٢٤	١٥	٢١٤
٣.	الساحة السماوية	٥٠	٩٦	١٠	١٥٦
٤.	الإيوان	١٩	٣٣	٦	٥٨
٥.	الحضير	٣	٢٥	٣	٣١
٦.	الاصطبل	١٠	٦	–	١٦
٧.	الدربكونية	١٢	٥	٢	١٩
٨.	الأخور	٣	٢	٢	٧
٩.	بيت الخزين	٣	٢	–	٥
١٠.	المخزن	٥	٥	–	١٠
١١.	الدهليز	٤	٧	١	١٢
١٢.	الحوض	٦	٦	–	١٢
١٣.	الحاكورة	١٨	٦	–	٢٤
١٤.	المغارة	٢	٣	–	٥
١٥.	القبو	٦	٣	–	٩
١٦.	الأدب خانة	٦	٧	–	١٣
١٧.	عدم تحديد المرافق	٩	٤	–	١٣

يستدل من الجدول السابق انتشار المطابخ في الدور، وبخاصة تلك التي تتكون من طابق أو طابقين، فبلغت نسبتها في الدور ذات الطابق الواحد نحو ٤٣%، بينما كانت في الدور ذات الطابقين ٥٣%، وتظهر عقود بيع الدور وشرائها، أن الدور التي كانت تتكون

من طابقين كان يوجد فيها مطبخ واحد، غالباً ما يكون في الطابق الأول، خاصة إذا كان السكان من أسرة واحدة. ويلاحظ كثرة وجود الصهاريج، إذ بلغ عددها في جميع الدور ٢١٤ صهريجاً، وكانت نسبتها في الدور ذات الطابق الواحد ٣٥%، بينما كانت في الدور ذات الطابقين ٥٨%، وبلغت نسبتها في الدور ذات الثلاثة طوابق نحو ٧%. وكانت بعض الدور ذات الطابق الواحد قد اشتملت على أكثر من صهريج، كما اشتمل كل طابق في بعض الدور التي تتكون من طابقين على صهريج، ولعل كثرة الصهاريج في دور المدينة كان ناتجاً عن شح المياه فيها واعتماد الأهالي على مياه الأمطار.

ويلاحظ قلة وجود الأواوين إذ بلغت نسبتها في الدور ذات الطابق الواحد ٣٢% وفي الدور ذات الطابقين نحو ٥٧%، غير أن نسبة الدور ذات الطابق الواحد المشتملة على إيوان كانت ١٧%، بينما كانت نسبة الدور ذات الطابقين المشتملة على إيوان ٢٤%، ولعل انخفاض عدد الأواوين كان ناتجاً عن تحويل بعض الأسر إيوان الدار إلى بيت أو مطبخ نظراً لازدياد عدد أفراد الأسرة.

كما يلاحظ قلة وجود الحمامات (الأدب خانة)، إذ كانت نسبتها متدنية جداً. ولعل ذلك ناتجٌ عن عدم وجود شبكات المجاري والصرف الصحي في المدينة، كما تدنت أيضاً وجود أماكن إيواء الحيوانات كالاصطبل والآخور، علاوة على الأقبية والمخازن والدربكوينة، وفي ذلك دلالة على أن المجتمع المقدسي كان مجتمعاً صناعياً وتجارياً أكثر منه زراعياً.

واشتملت بعض الدور على ملحقات أخرى كالروزنة وهي عبارة عن فتحة في السقف من أجل الفضاء وإنارة البيوت بأشعة الشمس وبخاصة البيوت التي لا يوجد فيها شبابيك، أو المخازن ، فقد اشتملت دار الحاج عثمان غنيم على مخزن يقع سفلي الطابق الأرضي" وله روزنة لأجل الفضاء واقعة بالساحة السفلية من الدار "[1]. واشترى بدر الخالدي ستة قراريط بدار اشتملت على "علوي وسفلي وعلى مخزن أسفله روزنه لأجل الفضاء واقعة بالساحة السفلية"[2]. وأشير إلى دار اشتملت على روزنتين كدار وقف هيلانه الأرمني بمحلة الأرمن المشتملة على " جميع الطبقة... وجميع البيت سفلي الطبقة... والمطبخ الواقع داخل الدار من الجهة الغربية... بابه مشرقٌ وفوق الباب طاقة وبحذائه روزنة ويشتمل على أوجاق غربي وبحذاء الأوجاق روزنة ثانية"[3].

ووجدت الروزنة في سطوح بعض المغر وبخاصة في المغر التي تكون قريبة من المنازل، حيث تستخدم المغارة لخزن التبن ، وتغلق الروزنه بالحجارة والطين بعد الانتهاء

---

(١) س ش ٣٤٥، أوائل محرم ١٢٧٩هـ/أواخر حزيران ١٨٦٢م، ص١٢٣.
(٢) س ش ٣٤٩، غرة محرم ١٢٨٢هـ/أواخر أيار ١٨٦٥م، ص١٣٨.
(٣) س ش ٣٤٦، ٥ ربيع الثاني ١٢٧٩هـ/٣٠ أيلول ١٨٦٢م، ص٣٣.

مـن عمليـة التخـزين، وذلـك لمنـع الميـاه مـن النـزول إلـى داخـل المغـارة وإتـلاف المـواد المخزونة[١].

ووجد أمام مداخل بعض البيوت سواء في المدينة أو القرية رواق مسقوف، وهو عبارة عن قوس مفتوح وقد يتكون أحياناً من قوسين أو ثلاثة أقواس أو أكثر من ذلك حسب سعة البناء، وقد يكون الرواق على طول واجهة الباب أو على منطقة مدخل الباب فقط، ويستعمل كمرفق من مرافق البيت كالخزين وإيواء الحيوانات في الطوابق السفلية، كما يستعمل أيضاً كمجلس الأسرة خلال فصل الصيف والسهر فيه، وقد يكون الرواق في الطابق السفلي دون الطوابق العلوية وفي هذه الحالة يكون متسعاً وعالياً على عكس الأروقة الموجودة في الطوابق العلوية حيث تكون أقل اتساعاً. وغالباً ما يكون الرواق في دور المدينة في الطوابق العلوية بهدف تجميل البيت وزخرفته، على عكس الأروقة في القرى التي تكون في الطوابق السفلية نظراً لحاجة السكان للاستفادة منها[٢].

مـواد البنـاء:

استخدم الأهالي في بناء بيوتهم مواد البناء الموجودة في البيئة المحلية التي توفرها لهم الطبيعة ومن هذه المواد:

الحجـــارة:

شكلت الحجارة المادة الأساسية لبناء الدور في مدينة القدس، ويعود استخدامها لفترات زمنية سابقة. وقد استفاد المقدسيون من المقالع والمحاجر الموجود في القرى المجاورة لمدينة القدس التي كانت تزود المدينة بمختلف أنواع الحجارة، وكان من أهمها الحجر المزي[٣] بأنواعه وألوانه المختلفة، فمنها المزي الأبيض، وكان يستخرج من محاجر

---

(١) حمدان، العمارة الشعبية، ص٤٥.

(2) Ibid, p45. حمدان، العمارة الشعبية، ص٢٧٩

(٣) س ش ٣٥١، ١٦ شعبان ١٢٨٢هـ/٤ كانون الثاني ١٨٦٦م، ص١٢٤.

قرى كفر مالك[١] والرام[٢] ودير ياسين[٣] وكفر عقب ومنطقة الصليب[٤] وقد بني مجمع المسكوبية عام ١٨٦٠م من هذا النوع من الحجر والذي استخرج من قرية كفر مالك[٥].

وامتاز هذا الحجر بقساوته ومقاومته لعوامل المناخ وثبات لونه[٦]، وكان على أنواع ثلاث هي: المزي اليهودي بألوانه الأزرق والأبيض والأحمر والأصفر وهو من أكثرها قساوة، والمزي الحلو الذي كانت قساوته أقل من المزي اليهودي، أما النوع الثالث فعرف باسم الحجر المزي ودرجة قساوته كانت متوسطة[٧]. ويستدل من السجلات الشرعية أن الحجر المزي كان بأحجام مختلفة منها، حجر المقادم المزي وحجمه صغير وارتفاعه قليل ويستخدم لزخرفة الأبنية، ويبدو أنه كان يباع بالحجر الواحد، فقد اشتملت تركة المتوفى الحاج عثمان حسن غنيم على ٦٠٠ حجر مقادم مزي كان ثمنها ٣٩٠ قرشاً، أي بمعدل قرش وربع للحجر الواحد[٨].

ومن الأنواع الأخرى للحجارة كان الحجر الملكي الذي كان يستخرج من محاجر قرية سلوان[٩] وعرف أيضاً باسم الحجر السلطاني نسبة للسلطان سليمان القانوني الذي عمّر في زمانه سور

---

(١) س ش ٣٤٤، ٥ شعبان ١٢٧٧ هـ/١٥ شباط ١٨٦١م، ص٧٠. وتقع قرية كفر مالك: وتقع شرق مدينة رام الله على مسافة نحو ٧كم. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٣١٠. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص١٨٠.

(٢) **قرية الرام:** وتقع على مسافة ٨كم شمال مدينة القدس. قسطندي أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٩٧.

(٣) **قرية دير ياسين:** وتقع غرب مدينة القدس على مسافة ٢كم، وقد ارتكبت المنظمات الصهيونية فيها مذبحة بتاريخ ٩ و١٠/٤/١٩٤٨م. الموسوعة الفلسطينية، م٢، ص٤٣٢. قسطندي أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٩١. الخالدي، كي لا ننسى، ص٦١٨-٦٢٠.

(4) Canaan, op.cit, vol, 11, p233..حمدان، العمارة الشعبية، ص٥٥٧

(٥) س ش ٣٤٤، ٥ شعبان ١٢٧٧هـ/١٥ شباط ١٨٦١م، ص٧٠.

(٦) حمدان، العمارة الشعبية، ص٥٥٧.

(7) Canaan, op.cit, vol, 11, p233..حمدان، العمارة الشعبية، ص٥٥٧

(٨) س ش ٣٤٥، أواسط محرم ١٢٧٩هـ/أواسط حزيران ١٨٦٢م، ص١٥٤.

(٩) س ش ٣٤٧، ٨ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/١٤ أيار ١٨٦٤م، ص٢٦١.

القدس بالحجر الملكي، ويسمى أيضاً بالحجر الأزرق لميله إلى الإصفرار ثم الأزرقاق بعد قطعه من المحاجر[١]. وقد بلغ سعر الحجر الواحد من هذا النوع عام ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م قرشاً واحداً[٢].

واستخدم المقدسيون أيضاً في بناء دورهم الحجر الكعكولي[٣]. وكان لونه أبيض وأحياناً فيه عرق أحمر، ويمتاز بأنه سهل التحجير والدق نظراً لطراوته، وكان يستخرج من المحاجر في قرى حزما[٤] وعناتا[٥] ووادي النار[٦] والطور، حيثُ امتاز الحجر الكعكولي فيها بأنه أطرى وأبيض من الحجر الذي يستخرج من المناطق الأخرى، ونظراً لطراوته فقد كان يتغير لونه بعد مدة قصيرة من استخدامه في البناء مما أدى إلى عدم رغبة الأهالي في استخدامه كثيراً[٧].

وكان يتم دق الحجارة بعد قطعها من المحاجر بحيث يتم تشذيبها وتربيعها وجعل زواياها قائمة من جهاتها الأربع، وتكون أيضاً على ارتفاعات موحدة،وأشارت السجلات إلى أنه كان من بين العاملين في مهنة الدقاقة سليمان أحمد بركات الخليلي، وقد تضمنت تركته مطارق لدق الحجارة وشاقوفه وقدوم[٨]. أما العاملون في مهنة التحجير والقطع فمنهم داود حمودة ومحمود سرحان ومحمود سليمان وحسن حمودة وجميعهم من قرية سلوان[٩] وكان يتم تثبيت الحجارة في بناء جدران المنازل بواسطة الكلس والطين "المونة"، أما

---

(١) غوشة، حارة السعدية، ص١٧١.
(٢) س ش ٣٤٧، ١٨ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/٢٤ أيار ١٨٦٤م، ص٢٦٠.
(٣) س ش ٣٥١، ١٦ شعبان ١٢٨٢هـ/١٤ كانون الثاني ١٨٦٦م، ص١٢٤.
(٤) **قرية حزما:** وتقع شمال شرق مدينة القدس على بعد نحو ٨كم. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٧٦. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٦٨.
(٥) **قرية عناتا:** وتقع على مسافة ٤كم شمال شرق مدينة القدس، وترتفع نحو ٢٢٣٥ قدم عن سطح البحر. الدباغ، ج٨، ق٢، ص٨٢. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص١٤٧.
(٦) **وادي النار:** ويقع جنوب شرق مدينة القدس بالقرب من قرية العبيدية، يبدأ من جبال القدس وينتهي شمال البحر الميت. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، ص٢١٨.
(7) Canaan, op.cit, vol, 11, p233.
(٨) س ش ٣٥١، ١٦ شعبان ١٢٨٢هـ/١٤ كانون الثاني ١٨٦٦م، ص١٢٤.
(٩) س ش ٣٤٧، ١٨ ذي الحجة ١٢٨٠هـ/٢٤ أيار ١٨٦٤م، ص٢٦٠.

السقوف فكانت في كثير من الأحيان تعقد بحجارة مميزة يطلق عليها اسم عقادي وتطلى بطبقة من الشيد والقش لمنع تسرب المياه. وكان العاملين في مجال البناء ثلاثة أصناف هم: معلمين وصناع وفعول "عمال"[١]. وأشارت السجلات إلى أسماء عدد من معلمي البناء خلال فترة الدراسة وكانوا من مختلف الطوائف الدينية، فمن المسيحيين حنا عيسى الزنانيري الرومي[٢] ومبارك قمر اللاتيني[٣]، ومن اليهود أشير إلى موسى ومراد السكناجيين[٤]. أما المسلمون فمنهم حامد النابلسي[٥] وموسى عرفات[٦] وسليمان حسن شلطوف[٧]. ومع ذلك فقد كان معظم أصحاب الحرف في مجال البناء بمدينة القدس من بيت لحم، فوفقاً لإحصائيات تعود لبداية التسعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي بلغ عدد العاملين من بيت لحم ٧٩٢ عاملاً كان من بينهم ٣٠ بناءً و٢٥٠ دقاقاً للحجارة و٥٠ حجاراً و٦ ملاطين (معلمي قصارة) و٤٠ جمالاً لنقل الجير والحجارة، وكانوا جميعهم يعملون في مدينة القدس[٨].وكانت الأجرة اليومية لمعلم البناء تختلف من فترة لأخرى ، فقد بلغت الأجرة اليومية لمعلم البناء سليمان شلطوف الذي كان يعمل في بناء دار روفائيل يعقوب البرسلي عام ١٣٠٥ هـ/١٨٨٧م ٢٥ قرشاً[٩] بينما كانت الأجرة اليومية لمعلم البناء عام ١٢٦٨هـ/١٨٥١م ١٣ قرشاً وبلغت أجرة الصانع ثلاثة قروش يومية[١٠]، ووفقاً لكشف حسابات العاملين ببناء النزل النمساوي "الهوسبيس" الذي بني عام ١٢٧٤ هـ/١٨٥٧م، فقد

---

(١) س ش ٣٤٩، ١٩ محرم ١٢٨٢هـ/١٣ حزيران ١٨٦٥م، ص١٥٦. أبو بكر، قضاء الخليل، ص٧٦.
(٢) س ش ٣٧٩، ٣ جمادى الأولى ١٣٠٧هـ/٢٦ كانون الثاني ١٨٨٩م، ص٢.
(٣) س ش ٣٥٧، غرة صفر ١٢٨٧هـ/أوائل أيار ١٨٧٠م، ص٩٠.
(٤) س ش ٣٣٥، غرة رمضان ١٢٧٠هـ/أواخر أيار ١٨٥٤م، ص٩٤.
(٥) س ش ٣٥١، ٢٥ محرم ١٢٨٣هـ/٩ حزيران ١٨٦٦م، ص٣١٠.
(٦) س ش ٣٥١، غرة محرم ١٢٨٣هـ/أواسط أيار ١٨٦٦م، ص٣٣٢.
(٧) س ش ٣٧٩، ١٠ ربيع الأول ١٣٠٨هـ/٢٥ تشرين أول ١٨٩٠م، ص١٠٤.
(٨) شولش، تحولات جذرية، ص١٤٩.
(٩) س ش ٣٧٩، ١٠ ربيع الأول ١٣٠٨هـ/٢٥ تشرين أول ١٨٩٠م، ص١٠٤.
(١٠) س ش ٣٣٥، غرة رجب ١٢٦٨هـ/٢٣ نيسان ١٨٥٢م، ص١٠٢.

بلغت أجرة معلم البناء خلال الفترة ما بين تشرين أول ١٨٦١م-آب ١٨٦٣م ما بين ٢٤-٢٨ قرشاً، وبلغت الأجرة اليومية للحجار ١٨ قرشاً ،وتراوحت أجرة العامل اليومية في السنة نفسها ما بين ٣.٥-٦ قروش [١].

الشـيد:

وهو عبارة عن مادة طبيعية بيضاء اللون تجري عملية طبخها في أماكن خاصة تعرف باسم اللتون أو الكبارة، وهي عبارة عن حفرة كبيرة في الأرض تعبأ بالحجارة والنتش أو القش، وتشعل النار فيها لفترة كافية تتراوح ما بين ٤-٦ أيام حيث تتحول الحجارة إلى شيد[٢]. وكان من أفضل أنواع الحجارة المحبذة في صناعة الشيد الحجر المزي حلو إذ أن لونه أبيض ويستوي بسرعة أكثر بينما لا يحبذ الحجر المزي يهودي نظراً لقساوته ويحتاج إلى نار كثيرة[٣].

وكان من بين القرى التي اشتهرت بصناعة الشيد في منطقة القدس قرية رأس أبو عمار[٤]، فقد اشترى كل من إلياس عيسى الزنانيري ويعقوب سالم ناصر من حسين خليل إبراهيم ١٠٣ قنطار شيد سعر القنطار الواحد ٣٠ قرشاً ، واشتريا أيضاً حملين شيد بثمن مقداره خمسون قرشاً أي ٢٥ قرشاً للحمل الواحد[٥]. ويتضح من هذه الحجة أن ثمن حمل الشيد أقل من ثمن القنطار بخمسة قروش، فإذا كان القنطار يساوي من حيث الأساس ١٠٠ رطل عندئذ يكون سعر الرطل الواحد ١٢ بارة على اعتبار أن القرش يساوي ٤٠ بارة، ولما كان ثمن الحمل الواحد ٢٥ قرشاً أي ١٠٠٠ بارة ، فيكون بذلك وزن الحمل الواحد ١٠٠٠÷١٢ =٨٣.٣٣ رطلاً.

واختلفت أسعار الشيد من فترة لأخرى، ويرجع ذلك إلى نوع الحجارة المستخدمة في عملية التصنيع وما يؤثر ذلك على نقاء اللون علاوة على تنافس أصحاب اللتاتين، فيستدل من ضبطِ تركة أبي بكر الشعباني المتوفى عام ١٢٧٦هـ/١٨٥٩م أن سعر قنطار الشيد كان

---

(١) شولش، تحولات جذرية، ص١٤٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول طريقة تحضير الشيد انظر:

Canaan, op.cit, vol, 13, p242-244.

(3) Ibid, p242.

(٤) **قرية رأس أبو عمار:** تقع على مسافة ١٩كم جنوب غرب مدينة القدس وترتفع نحو ٧٥٠م عن سطح البحر. الخالدي، كي لا ننسى، ص٦٢٣. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص٩٥. الموسوعة الفلسطينية القسم العام، م٢، ص٤٤٥.

(٥) س ش ٣٧٨، ١١ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/١٣ كانون الأول ١٨٨٩م، ص٩٨.

في ذلك العام ٤٠ قرشاً[١]. بينما يستدل من ضبط تركة مصطفى النشاشيبي المتوفى عام ١٢٧٩هـ التي كان من بين اشتمالاتها ٢٦٠ قنطاراً من الشيد بلغ ثمنها ٧٨٠٠ قرشاً أي ٣٠ قرشاً ثمن القنطار الواحد [٢].

ويجري تخزين الشيد لدى التجار في أماكن خاصة، وقد روعي بأن يكون مكان التخزين بعيداً عن الرطوبة والماء. حتى لا يفقد الشيد خواصه البنائية [٣]. وكان هناك دكاكين خاصة لبيع الشيد. فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى دكان معدة لخزن الشيد والقلي بمحلة باب العامود امتلك أولاد وهبة الثلث فيها بينما امتلك أولاد الشيخ البديري وأولاد المهتدي الثلثين الأخرين[٤].

استخدم الأهالي الشيد في أعمال القصارة وذلك بعد خلطه بالرمل والقصرمل[٥]، وقد يخلط أيضاً بالكتان المشبع بزيت الزيتون والرمل[٦]. أما في تكحيل المداميك فقد استخدمت الكحلة الحمراء "الحمر أدب"، وكانت تستخرج من الشيد المطبوخ من الحجر الوردي ويجري خلطها مع القصرمل [٧].

واستخدم بعض الأهالي في عقود دورهم الحجارة والمونة، وهي عبارة عن خليط من الشيد والقش أو التبن[٨]، فمثلاً قام خليل عبد الجواد النّمري المتولي على وقف دار جده اسماعيل النمري بترميم دار الوقف، وذلك بهدم المطبخ والمرتفق الواقعين باب الدار وإحداث محلهما "بيتاً جديداً معقوداً بالمونة والأحجار... ويسد باب الايوان بالمونة والأحجار... " [٩]. وكانت دار عبد الرحمن الحسيني تشتمل على براني وجواني، فالبراني

---

(١) س ش ٣٤٣، أواسط شعبان ١٢٧٦هـ/أوائل آذار ١٨٦٠م، ص٩٥.
(٢) س ش ٣٧٨، ١١ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ/١٣ كانون الأول ١٨٨٩م، ص٩٨.
(٣) حمدان، العمارة الشعبية، ص٥٤٥.
(٤) س ش٣٥٧، ٧ جمادى الأولى ١٢٨٧هـ/٣ كانون الثاني ١٨٥٩م، ص١٨٣. والقلي هو عبارة عن الرماد الناتج عن حرق نبات الدردار أو الأشنان الذي كان ينبت في منطقة البلقاء. ويحتوي هذا الرماد على نسب عالية من كربونات الصوديوم التي عرفت بقيمتها العالية في صناعة الصابون والزجاج. انظر: محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٢٨١- ١٣٣٧ هـ/ ١٨٦٤-١٩١٨م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢،ص ١٧٦-١٧٧، أحمد الربايعة، الصناعة في فلسطين في العصور الحديثة، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، م٢، مطابع الجمعية الملكية، عمان، ١٩٨٣، ص ١٩٠.
(٥) القصرمل: وهو عبارة عن المادة الناتجة من خلال مزج الشيد والرماد أو سكن الطابون. أبو بكر، قضاء الخليل، ص٧٥.
(٦) س ش ٣٥٥، ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ/١٨ حزيران ١٨٦٨م، ص٣٣٦. غوشة، حارة السعدية، ص١٧٣.
(٧) س ش ٣٤٦، أواخر صفر ١٢٨٠هـ/أواسط آب ١٨٦٣م، ص٣٣٢.

Canaan, op.cit, vol, 11, p27.

(٨) س ش ٣٤٢، ٩ جمادى الثانية ١٢٧٥هـ/١٤ كانون الأول ١٨٥٩م، ص٤٠.
(٩) س ش ٣٤٦، ١٥ صفر ١٢٨٠هـ/٢٢ أيلول ١٨٥٨م، ص٣١٩.

يتكون من أوضه وإيوان معقودين بالمونة والأحجار أما الجواني فيتكون من بيتين ومطبخ ومرتفق معقودة جميعها بالمونة والأحجار(١).

البـــلاط:

استخدمت بعض الأسر الثرية البلاط بمختلف أشكاله وأنواعه(٢) في أرضية دورها لإضفاء طابع الجمال عليها، ولقطع الدلف ومنع المياه من التسرب إلى داخل المنزل(٣). وتبليط الساحة السماوية والحظائر(٤) في دورها.

وكان يتم استخراج البلاط من المحاجر الواقعة بالقرى المحيطة بمدينة القدس وبخاصة قرية عين كارم ، فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى محجر بلاط مساحته ٢٥ ذراعاً مربعاً، مقسم على خمسة أسهم(٥). وذكرت السجلات الشرعية أنواعاً وألواناً مختلفة من البلاط منها بلاط الرخام الأبيض وبلاط الفرادي الأحمر وبلاط الذراع الأبيض والبلاط الوسط والبلاط العدادي(٦) والبلاط المزي الأحمر، الذي غالباً ما كان يستخدم في تبليط سطوح المنازل(٧)، كما استخدم الأهالي في تبليط سطوح المنازل البلاط العدادي الذي كان مربع الشكل وصغير الحجم. أما الأنواع الأخرى فكانت تستخدم في تبليط أرضية المنازل، ويعد البلاط الفرادي من أفضل أنواع البلاط وكان منه ثلاثة أحجام كبير ووسط وصغير(٨).

ويستدل من السجلات الشرعية أن بعض الأهالي كان يبلط بعض الغرف والبيوت في داره بالبلاط والبقية تغطى أرضيتها بالشيد والنحاتة، فقد اشتملت دار نعمان النشاشيبي على أوضتين مبلطتين بالرخام(٩). واشتملت دار عبد الرحمن الحسيني على قصر في العلوية كانت أرضيته مبلطة بالمرمر "الرخام"(١٠). وقام البعض بتبليط عتبة الدار ببلاط الرخام الأبيض(١١). ويتبين من تركات بعض المتوفين أن بعض أنواع البلاط كان يباع

---

(١) س ش ٣٤٦، ٣ محرم ١٢٨٠هـ/٢٠ حزيران ١٨٦٣م، ص٢٥٨. س ش ٣٦٠، ١٧ محرم ١٢٨٨هـ/٨ نيسان ١٨٧١م، ص٩٨.
(٢) س ش ٣٤٣، أواسط صفر ١٢٧٧هـ/٤ أيلول ١٨٦٠م، ص١٩٥.
(٣) س ش ٣٥١، غرة ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/٢٦ آب ١٨٦٥م، ص١٣.
(٤) س ش ٣٥٥، ١٧ شوال ١٢٨٥هـ/٣٠ كانون الثاني ١٨٦٩م، ص١٥٤.
(٥) س ش ٣٧٤، ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ/٩ شباط ١٨٨٧م، ص٩٤.
(٦) س ش ٣٤٦، أواخر صفر ١٢٨٠هـ/أواسط آب ١٨٦٣م، ص٣٣٢.
(٧) س ش ٣٤٣، أواسط صفر ١٢٧٧هـ/أوائل أيلول ١٨٦٠م، ص١٩٥.

(8) Canaan,op.cit, vol, 11, p23.

(٩) س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٣ أيلول ١٨٥٩م، ص١٦٠.
(١٠) س ش ٣٦٠، ٢٧ محرم ١٢٨٨هـ/١٨ نيسان ١٨٧١م، ص٩٨.
(١١) س ش ٣٤٦، أواخر صفر ١٢٨٠هـ/أواسط آب ١٨٦٣م، ص٣٣٢.

بالبلاطة الواحدة، فقد تضمنت تركة الحاج عثمان غنيم ٧٧ بلاطة بقيمة ٣٠٨ قروش أي أربعة قروش ثمن البلاطة الواحدة(١).

الخشـب:

كان لموقع مدينة القدس كمنطقة جبلية أثرٌ في استخدام الحجارة والشيد في أعمال البناء أكثر من الأخشاب، على عكس مدن شمال فلسطين التي كان الخشب يعد من أهم المواد المستعملة في عقود الدور، فكان استخدام العقادي بدلاً من الأخشاب في السقف يعد نمطاً عمرانياً ميز الدور في مدن جنوب فلسطين ووسطها عنه في شمالها. إذ تتوفر مواد البناء حيث تتم صناعة الشيد في القرى المجاورة للمدن ويسهل الحصول على الحجارة من المحاجر من المناطق القريبة والمحيطة بالمدن، وتمتاز الحجارة بقدرتها على تحمل بناء عدة طبقات وتعمر لفترة زمنية طويلة مقارنة مع الأخشاب(٢).

وبالرغم من وفرة الحجارة غير أن بعض الأهالي في مدينة القدس كانوا يستخدمون الأخشاب في السقوف والجدران الداخلية وفي صناعة القوالب الخاصة بالأقبية والأقواس أو بناء الأبواب والشبابيك وكان يتم الحصول على الخشب المستعمل من أخشاب الأشجار المزروعة في محيط القدس وبخاصة جبل الطور وداخل الكروم والحواكير كأشجار الزيتون والتفاح والسفرجل والتوت والرمان والليمون والتين(٣).

وقد يتم استخدام الأخشاب في سقف بعض بيوت الدار بينما يسقف البعض الآخر بالحجارة، فقد اشتمل الطابق العلوي من دار الخواجة عيسى جريس السلطي على بيتين أحدهما مسقوف بالخشب(٤). واستخدم بعض الأهالي في تقسيم بيوتهم الواسعة قواطع خشبية بدلاً من الحجارة أو الكلس والتبن(٥)، ويبدو أن ذلك بشكل مؤقت حيث يسهل إزالة تلك القواطع بسهولة إذا احتاج الأمر لذلك.

وكان بعض الأثرياء المقدسيين ممن كانوا يمتلكون أراضٍ زراعية محيطة بالمدينة من كروم وحواكير يبنون فيها بيوتاً خشبية يستخدمونها للراحة والقيلولة لا سيما خلال مواسم قطف الثمار(٦).

وفي أواخر القرن التاسع عشر أخذ المقدسيون بإدخال القرميد كعنصر جديد من عناصر البناء وبخاصة لزخرفة دورهم وتجميلها، ومن أنواعه القرميد المثني الذي كان يتم

---

(١) س ش ٣٤٥، أواسط محرم ١٢٧٩هـ/أواسط تموز ١٨٦٢م، ص١٥٤.
(٢) أبو بكر، قضاء الخليل، ص٧٥.
(٣) غوشة، حارة السعدية، ص١٧٢.
(٤) س ش ٣٥١، ٢٠ محرم ١٢٨٣هـ/٤ حزيران ١٨٦٦م، ص٢٩٧.
(٥) س ش ٣٨٢، ٥ ذي الحجة ١٣٠٨هـ/١٢ تموز ١٨٩١م، ص٦٦.
(٦) س ش ٣٦١، ٩ ربيع الأول ١٢٩٠هـ/٦ أيار ١٨٧٣م، ص٤٥.

استيراده من مرسيليا بفرنسا حيث أخذ البعض بتلبيس خشب السطوح بالقرميد[١]، ومن الأمثلة على ذلك الطابق العلوي بدار شمويل السكناجي بمحلة الشرف الذي كان مبنياً بالأخشاب والدوكم ومسقوفاً بالخشب والقرميد[٢].

وبالإضافة إلى مواد البناء السابقة، فقد استفاد سكان بعض المناطق من مواد البناء المتوفرة في مناطقهم واستخدامها في بناء بيوتهم، ففي مناطق الأغوار حيث يتوفر فيها القصب بكميات وفيرة لجأ بعض السكان لسقف بيوتهم بالقصب وخشب الحطب، فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى شراء محمد نوري أفندي وكيل مديرية الأراضي السنية بالقدس للسلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ هـ/١٨٧٦م-١٣٢٧ هـ/١٩٠٩م) "جميع البيتين الملاصقين لبعضهما بعضاً بقرية أريحا المسقوفين بالقصب وخشب الحطب"[٣].

الخاتمة:

يبدو واضحاً من خلال ما تقدم أن الموقع الجغرافي لمدينة القدس انعكس على التخطيط العمراني فيها بشكل ملحوظ وانعكس أيضاً على طبيعة الدور وطرق بنائها فاكتسبت بذلك طابعاً عمرانياً مميزاً وجميلاً استخدمت فيه الزخارف الهندسية بمختلف أشكالها.

واتضح أيضاً وجود التمايز بين الدور في مختلف محلات المدينة من حيث عدد الطوابق والبيوت ومختلف المرافق الأخرى مما يعكس مدى ثراء أصحابها. ويلاحظ أن الانتشار العمراني خارج سور المدينة قد اتخذ الشكل الأفقي، وكانت معظم البيوت على شكل قصور كانت تخص العائلات المقدسية الثرية التي أخذت تقيم دوراً لها خارج السور هرباً من الازدحام السكاني في البلدة القديمة. وامتازت هذه الدور بطابع معماري فريد من حيث الهيئة والعناصر الزخرفية والمواد المستخدمة في البناء، وبخاصة بلاط الرخام والمرمر واستخدام القرميد الأحمر في تغطية سطوح الدور مما يعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي لأصحابها.

---

(١) شولش، تحولات جذرية، ص١٥٠.
(٢) س ش ٣٨٣، ٢٥ ربيع الأول ١٣١١هـ/٦ تشرين أول ١٨٩٣م، ص١٧٧.
(٣) س ش ٣٧٩، ١٤ رجب ١٣٠٨هـ/٢٤ شباط ١٨٩١م، ص١٥٨.

البحث السابع

التركات (المواريث) ودلالاتها الاجتماعية والاقتصادية في مدينة القدس في ضوء سجلات محكمة القدس الشرعية

(١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م- ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م)[*]

(*) المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الأردنية، مجلد٤، العدد ١، ٢٠١٠.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حجج حصر الإرث في دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لمدينة القدس خلال الفترة (١٢٧٥هـ/١٨٥٨م-١٢٨٦هـ/١٨٦٩م) واشتملت الدراسة على محاور عدة منها حجم الأسرة المقدسية المسلمة من خلال معرفة عدد الأولاد ومتوسط أعمارهم، والألقاب المستخدمة خلال تلك الفترة للذكور والإناث. وحجم التركات وتوزيعها، وظاهرة الديون، والنقود التي تداولها السكان، وأخيراً أثاث المنازل وملابس السكان.

واعتمدت الدراسة على مصدر أولي هام يتمثل بحجج حصر الإرث الواردة في ثنايا مختلف سجلات محكمة القدس الشرعية، نظراً لما تحتويه هذه الحجج من معلومات فريدة تعطينا صورة واضحة عن طبيعة المجتمع المقدسي.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها ارتفاع عدد الأبناء القاصرين في الأسرة المقدسية إضافة إلى عدم انتشار ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع المقدسي. كما تبين من الدراسة تركز مصادر الثروة بين يدي فئة قليلة من أبناء العائلات المقدسية خلال فترة الدراسة.

المقدمـة

شـهدت الدولـة العثمانيـة خـلال القـرن التاسـع عشـر المـيلادي مرحلـة جديـدة مـن الإصلاحات بدأت بإصدار مجموعة من القوانين التي عرفت بالتنظيمات، وكانت بدايتها صدور خط كولخانه عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٣٩م. ثم خط التنظيمات الخيرية (همايون شريف) الذي صدر عام ١٢٧٣ هـ/١٨٥٦م وبعد ذلك واصلت الدولة العثمانية إصدار الأنظمة والقوانين الأخرى ضمن إطار حركة الإصلاح، فأصدرت قانون الأراضي العثماني عام ١٢٥٧ هـ/١٨٥٨م الذي ألحق بقوانين أخرى متممة ومكملة له، إضافة إلى قانون الولايات الذي صدر عام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م.

وأحدثت هذه الأنظمة تحولات جذرية وهامة في مدينة القدس، انعكست على المجتمع المقدسي بمختلف فئاته الاجتماعية، فظهرت فئات اجتماعية جديدة وتعزز نفوذ فئات أخرى وكان من بينها أبناء الطبقة الوسطى كالتجار وأصحاب المهن، فقد فتح المجال واسعاً أمام التجار المحليين لتوسيع نشاطهم التجاري بعد أن سمحت الدولة بحرية التجارة واتساعها مع الدول الأوروبية، فازدادت أعدادهم وثرواتهم ونفوذهم.

وأسهم قانون الأراضي العثماني في بروز طبقة كبار ملاك الأراضي من أبناء بعض العائلات المقدسية ممن حازوا على مساحات واسعة من الأراضي في مختلف أنحاء متصرفية القدس. واحتل أبناء العائلات المقدسية الوجيهة من أعيان وأفندية مناصب هامة فـي الوظـائف التـي اسـتحدثتها الإدارة العثمانيـة، ممـا أسـهم فـي تعزيـز القـوة السياسـية والاجتماعية والاقتصادية لبعض العائلات، كما تمتعت فئة العلماء ورجال الدين من مفتين وأشراف وأئمة ومدرسين بنفوذ ومكانه مرموقة في المجتمع المقدسي.

وترتب على حركة التنظيمات أن شهدت مدينة القدس من بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر حمـلات التغلغل الأجنبـي وازدياد النفوذ الأوروبي، و أخـذت الـدول الأوروبية تتنافس فيما بينها في فتح القنصليات وإقامة المؤسسات التبشيرية الدينية والثقافية، وازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل عام وأخذت طابعاً سياسياً واستعمارياً.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على سجلات محكمة القدس الشرعية، التي تتوفر نسخة منها بمؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية، وكتبت معظمها باللغة العربية بخط متفاوت فبعضها مقروء بشكل واضح والبعض الآخر يجد الباحث صعوبة في قراءته.

وتحتوي هذه السجلات على معلومات هامة ومتنوعة عن مختلف النواحي قلما نجدها في المصادر الأخرى، فهي سجل لقضايا الزواج والطلاق والمهور والوصية والإرث والتركات، كما تشمل معلومات قيمة عن حجم الأسرة وأسماء العائلات المقدسية والألقاب الاجتماعية المختلفة، علاوة على بعض المظاهر الاجتماعية كالأطعمة والأشربة وأثاث المنازل.

وتقـدم السـجلات معلومـات غزيـرة عـن دور المقدسـيين وهيئتهـا وحـارات المدينـة وأزقّتها وخطوطها وأسواقها وما فيها من دكاكين وأسماء أصحابها. كما تمدنا بمعلومات قيّمة عن الجهاز الإداري والأوقاف وملكية الأراضي وأنواعها وأسماء مالكيها و طرق

استغلالها والأوزان والمكاييل والمقاييس، إضافة إلى الثروتين النباتية والحيوانية. كما تزخر السجلات بالحجج التي تتناول بيع العقارات وشرائها وأثمانها والنقود المتداولة.

بلغ عدد السجلات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة أحد عشر سجلاً شرعياً من سجلات محكمة القدس الشرعية، تشمل الفترة ما بين ١٩ ربيع الأول ١٢٧٥ هـ/٢٧ تشرين الأول ١٨٥٨م وحتى ١٠ ذو الحجة ١٢٨٥ هـ/٢٤ آذار ١٨٦٩م. واشتملت على ٢٨٧ تركة لمتوفين مسلمين منها ١٨٤ تركة تخص متوفين ذكوراً و١٠٣ تركات تخص متوفيات إناثاً.

طريقة ضبط التركة

كانت عملية ضبط تركة المتوفى وتوزيعها تتم في بيته، ويتم تدوين التركة بمقدمة تتضمن اسم المتوفى ومكان وفاته، ويرد ذلك بصيغة "دفتر يتضمن ضبط ومبيع ما هو مخلف عن المرحوم..."[١]. ولم يورد السجل في كثير من الأحيان تاريخ وفاة الشخص، وإنما كان يشير إلى ذلك بعبارة "المتوفى بالقدس الشريف"[٢]، وإذا توفي خارج المدينة يشار إلى مكان الوفاة "... المتوفى بمدينة سيدنا الخليل..." [٣].

ويلاحظ أنه لم يكن بالضرورة أن تجري عملية ضبط التركة وتوزيعها في يوم الوفاة نفسه، وإنما بعد ذلك بفترة، ومع ذلك فقد أشير إلى حالات ضبطت فيها تركة متوفى في اليوم الذي توفي فيه " المتوفية بالقدس الشريف نهار السبت الواقع في الحادي عشر من جمادى الأولى سنة ١٢٨٥هـ/٣٠ آب ١٨٦٨م" [٤]. ودونت بعض التركات بعد مرور بضعة أشهر من الوفاة "... المتوفى بالقدس الشريف في اليوم السابع والعشرين من شوال سنة تاريخه أدناه"[٥] أو "... المتوفى... منذ خمسة أشهر..." [٦]. وقد تدون التركة بعد مرور سنتين على الوفاة، فقد تم تقسيم تركة نسب النشاشيبي في غرة رمضان عام ١٢٨٤ هـ/أوائل كانون الأول ١٨٦٨م علماً بأنها توفيت في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٢٨٢هـ/١١ تشرين ثاني ١٨٦٥م.[٧] وضبطت تركة خزرج شهوان التي توفيت عام ١٢٧٩ هـ/١٨٦٢م في ٢٢ شوال عام ١٢٨٤هـ/١٦ شباط ١٨٦٨م[٨].

وبعد ذلك يدون أسماء الورثة وحصة كل منهم حسب الفريضة الشرعية "المنحصر إرثه الشرعي في زوجتيه وهما... بحق الثمن مناصفة بينهما، وفي أولاده... البالغين

---

(١) س ش ٣٤٦، سلخ ذي الحجة ١٢٧٩هـ/٢٩ حزيران ١٨٦٢م، ص٣١٣.
(٢) س ش ٣٥٥، ٢٥ جمادى الثانية ١٢٨٥هـ/١٢ تشرين أول ١٨٦٨م، ص٦٣.
(٣) س ش ٣٥١، أوائل رمضان ١٢٨٢هـ/أواخر كانون الأول ١٨٦٦م، ص١٦٤.
(٤) س ش ٣٥٥، ١١ جمادى الأولى ١٢٨٥هـ/٣٠ آب ١٨٦٨م، ص٤٢.
(٥) س ش ٣٤٩، ٩ ذو القعدة ١٢٨١هـ/٦ نيسان ١٨٦٥م، ص١٢٢.
(٦) س ش ٣٥١، أوائل رمضان ١٢٨٢هـ/أواخر كانون الأول ١٨٦٦م، ص١٦٤.
(٧) س ش ٣٥٥، غرة رمضان ١٢٨٤هـ/أواخر كانون الأول ١٨٦٧م، ص١٠٣.
(٨) س ش ٣٥٤، ٢١ شوال ١٢٨٤هـ/١٥ شباط ١٨٦٨م، ص١٩٧.

وأولاده... القاصرين عن درجة البلوغ بحق الباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين حسب الفريضة الشرعية انحصاراً شرعياً...." [١].

وبعد أن يدون أسماء الحضور، تجري عملية تقدير كل المخلفات، ويلي ذلك جمع إجمالي مقدار التركة، وتكتب عبارة "جميع المباعات المشروحة"[٢] أو "يكون جميع المباعات مع ما هو محرر أعلاه"[٣]. وإذا تضمنت تركته ديون بذمة آخرين أو نقود، يشار إلى ذلك بعبارة "جميع المباعات مع الديون والنقدية المحررة أعلاه"[٤].

وبعد الانتهاء من ذلك تجري عملية حسم المصاريف والديون إذا كان المتوفى مديناً، وتكتب تحت عبارة "خارج مصاريف لازمة وديون ثابتة شرعاً بالبينة والحلف الشرعي"[٥] أو عبارة "تكون جميع المصاريف والديون المحررة أعلاه"[٦] ثم يقسم المبلغ المتبقي من التركة بين الورثة، ويدون ذلك تحت عبارة "صح الباقي للتقسيم بين الورثة حسب الفريضة الشرعية"[٧]. وإذا كان للمتوفى ديونٌ لم تحصل، فيتم تفصيلها تحت عبارة "عن بيان الديون التي للمتوفى المذكور بذمة المذكورين متى تحصلت يصير تقسيمها بينهم"[٨].

أما المصاريف التي تخصم من التركة، فهناك رسوم محددة تخصم من جميع التركات، ومصاريف أخرى تختلف من تركة إلى أخرى، وتشتمل الرسوم والمصاريف المحددة على تجهيز المتوفى وتكفينه وبناء قبر له، ورسم قسمة التركة ورسم قيدية الدفتر وثمن ورقة الدفتر ودلالية بيع الأمتعة، وتتفاوت قيمة هذه الرسوم حسب قيمة التركة. أما المصاريف الأخرى التي تختلف من تركة إلى أخرى فمنها أجرة دكان إذا كان المتوفى صاحب دكان، وتهليلة وقراءة وخمسان والمهر المؤجل للزوجة إذا كان المتوفى متزوجاً وزوجته موجودة[٩].

حجم الأسرة وتعدد الزوجات

بلغ عدد الذكور المتوفين ممن خلفوا أولاداً ١٥٢ ذكراً أي بنسبة ٨٢.٦% من مجموع الذكور المتوفين البالغ عددهم ١٨٤ متوفى. بينما بلغ عدد المتوفيات الإناث اللواتي خلفن أولاداً ٧٠ امرأة أي بنسبة ٦٧.٩٦% من مجموع النساء المتوفيات البالغ عددهن ١٠٣

---

(١) س ش ٣٤٩، أواخر محرم ١٢٨٢هـ/أواسط حزيران ١٨٦٥م، ص١٧٠.
(٢) س ش ٣٥٥، ٥ رمضان ١٢٨٥هـ/٢٠ كانون الثاني ١٨٦٨م، ص١٢٤.
(٣) س ش ٣٥١، أوائل رمضان ١٢٨٢هـ/أواسط كانون الثاني ١٨٦٦م، ص١٥٠.
(٤) س ش ٣٤٤، ١٧ صفر ١٢٧٨هـ/٢٤ آب ١٨٦١م، ص٢١٤.
(٥) س ش ٣٤٤، ١٧ صفر ١٢٧٨هـ/٢٤ آب ١٨٦١م، ص١٥٠.
(٦) س ش ٣٥١، أوائل رمضان ١٢٨٢هـ/أواسط كانون ثاني ١٨٦٦م، ص١٥٠.
(٧) س ش ٣٤٦، أواخر شوال ١٢٧٩هـ/أواسط نيسان ١٨٦٣م، ص٨٨.
(٨) س ش ٣٤٦، غرة محرم ١٢٨٠هـ/أواخر حزيران ١٨٦٣م، ص٣٤٤.
(٩) س ش ٣٤٩، ١٥ ذي القعدة ١٢٨١هـ/١٢ نيسان ١٨٦٥م، ص١١٨.

متوفاة. وبلغ عدد الأولاد للمتوفين الذكور ٤٧٣ ولداً، كان منهم ٢٦٠ قاصراً و٢٢ جنيناً و١٩١ بالغاً، وكان من بين القاصرين ١٤٧ ذكراً و١١٣ أنثى. أما البالغون فكان منهم ٨٨ ذكراً و١٠٣ أنثى. وإذا أضفنا عدد الأجنة لعدد القاصرين فيرتفع عدد القاصرين الذكور ليصبح ١٦٩ ذكراً، إذ إنّ الجنين كان يخمن قبل ولادته ذكراً لدى تقسيم التركة وذلك حتى لا يحصل إرباكٌ ماليٌ بين الورثة لاحقاً. وبذلك تشكل نسبة الذكور القاصرين ٦٠% من إجمالي القاصرين بينما تشكل نسبة الإناث القاصرات ٤٠% من إجمالي القاصرين، ويشكل عدد القاصرين الذكور والإناث نسبة ٥٩.٦١% من إجمالي عدد الأبناء.

أما البالغون فقد شكل الذكور منهم ٤٦.٠٧% بينما شكلت الإناث البالغات ٥٣.٩٢% وذلك من إجمالي عدد البالغين الإناث والذكور البالغ عددهم ١٩١ مولوداً. وشكل الذكور البالغين نسبة ١٨.٦٠% من إجمالي عدد المواليد، بينما شكلت الإناث البالغات من ذلك نسبة ٢١.٧٧%.

أما بالنسبة للإناث المتوفيات اللواتي خلفن أولاداً والبالغ عددهن ٧٠ امرأة، فقد خلفن ١٧٥ مولوداً أي بنسبة ٢.٥ لكل امرأة، كان منهم ٩٧ قاصراً من ذلك ٣٩ ذكراً و٥٨ أنثى، بينما بلغ عدد البالغين ٧٨ مولوداً منهم ٣٢ ذكراً و٤٦ أنثى. وتشكل نسبة الذكور القاصرين من إجمالي عدد القاصرين ٤٠.٢٠% بينما شكلت الإناث القاصرات ٥٩.٧٩% وشكل إجمالي عدد القاصرين ٥٥.٤٢% من إجمالي عدد الأبناء وهي نسبة قريبة من القاصرين للذكور المتوفين. أما البالغون فقد شكل الذكور منهم ٤١.٠٢% بينما شكلت الإناث ٥٨.٩٧% وذلك من إجمالي عدد البالغين. وشكل عدد الذكور البالغين نسبة ١٨.٢٨% والإناث ٢٦.٢٨% وذلك من إجمالي عدد المواليد للإناث المتوفيات اللائي خلفن أولاداً.

يبدو واضحاً أن عدد الأبناء للمتوفين جميعاً من كلا الجنسين ٦٤٨ مولوداً، منهم ٣٧٩ قاصراً و٢٦٩ بالغاً، وبذلك تشكل نسبة القاصرين ٥٨.٤٨% من إجمالي عدد المواليد. ولعل ارتفاع عدد القاصرين بين الأولاد المتوفين من كلا الجنسين ناتجاً عن تأخر الزواج في المجتمع المقدسي، وبالتالي كان متوسط الأعمار متدنياً، لا سيما أن هذا المجتمع لم يكن مجتمعاً زراعيا تقتضي الظروف الاقتصادية والاجتماعية بتزويج الأبناء في سن مبكرة، وقد يكون ذلك ناتجاً أيضاً عن الوفيات المبكرة للوالدين أو لأحدهما، وبالتالي كان المجتمع المقدسي مجتمعاً شاباً وفتياً، ويتشابه في هذه الفترة مع المجتمع الدمشقي[1].ونتفق هنا أيضاً مع رأي بعض الباحثين بأن ارتفاع عدد القاصرين يعني من الناحية الاقتصادية أن المجتمع كان أقل إنتاجاً لأن موارد صاحب الأسرة تنفق على عدد أكبر من القاصرين غير المنتجين ، فكان القاصرون عنصراً استهلاكياً في المجتمع[2].

---

(١) عبد الكريم، رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، د.ن، ١٩٨٥م، ص٢٢٣.
(٢) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أما بشان حجم الأسرة ، فيلاحظ أن متوسط عدد الأبناء في الأسرة بالنسبة للمتوفين الذكور هو ٣.١١ بينما بلغت بالنسبة للإناث ٢.٥%. وكان متوسط عدد الأولاد الذكور للمتوفين الذكور (مجموع الذكور والأجنة) ١.٦٩%، بينما بلغ متوسط عدد الإناث ١.٤٢%.

أما متوسط عدد الأولاد الذكور في الأسرة بالنسبة للمتوفيات الإناث فكان ١.٠١%، في حين كان متوسط عدد الإناث ١.٤٨%.

غير أن هذه النسب ترتفع إذا احتسبنا متوسط عدد الأبناء في الأسرة الواحدة للذكور الإناث البالغة ٢٢٢ أسرة، حيث يكون مجموع عدد الأبناء لإجمالي المتوفين ٢.٩١% وإذا أضيف إلى ذلك الأبوان فيكون بذلك عدد أفراد الأسرة المقدسية ما بين ٥-٦ أفراد، ولعل تدني عدد الأولاد إما نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية للسكان بشكل عام أو ارتفاع الوفيات بينهم ربما بسبب الأوبئة والأمراض التي لم يقتصر تأثيرها على الأبناء فقط بل فتكت بالآباء أيضاً. فقد خلف نحو تسعين متوفى من الذكور أي نسبة ٦٠% من إجمالي عدد الذكور المتوفين أقل من ثلاثة أولاد، وبلغ أقصى عدد للأبناء اثني عشرة أولاد وكان ذلك في حالة واحدة فقط وهم ورثة المتوفى سليمان النشاشيبي[١].

ويلاحظ بأن ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع المقدسي لم تكن شائعة ومنتشرة بدرجة كبيرة، ويبدو بأن ذلك ناتجاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية للفرد وتدني مستوى المعيشة، وربما يعود أيضاً لجانب اجتماعي يتمثل في الحفاظ على العلاقات الأسرية لاسيما إذا كان الزوجان من الأقارب سواء من جهة الأب أو من جهة الأم، فقد بلغ عدد الحالات التي كان فيها الزوجان من عائلة واحدة ١٧ حالة وتمثلت بحالة واحدة في كل من عائلات الإمام وباكير وحب رمان وغنيم والقضماني والخليلي والمصري واللّدي والتكروري وطهبوب، وحالتين في عائلتي الجاعوني وقطينة وثلاث حالات في عائلة النمّري كان في إحداهما الزوج متزوجاً من زوجتين إحداهما من عائلة النمّري والأخرى من عائلة أخرى.

أما بالنسبة للنساء المتوفيات اللواتي كان فيها الزوجان من عائلة واحدة، فكان ذلك في ثلاث حالات فقط انحصرت بعائلات كمال وحجيج وقطينة. غير أن صلة القرابة بين الزوجين لا يعني بأن يكونا من عائلة واحدة، خاصة إذا كانت القرابة من جهة الأم، كأن تكون الزوجة ابنة خال زوجها أو ابنة خالته. وقد تكون أيضاً من جهة الأب، إذ من الممكن أن تكون الزوجة ابنة عمة زوجها وتكون العمة متزوجة في عائلة أخرى. ويبين الجدول التالي نسبة الزواج من عينة الدراسة:

عدد المتزوجين	زوجة واحدة		زوجتان		ثلاث زوجات		أربع زوجات	
١٥٠	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة

(١) س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٣ أيلول ١٨٥٩م، ص١٦٢.

	١٢٧	٨٤.٦٦	١٨	١٢	٢	٢	٢	١.٣٣

يبدو واضحاً من الجدول أن نسبة الزواج من زوجة واحدة كانت عالية جداً حيث بلغت ٨٤.٦٦%، مما يدل على أن المجتمع المقدسي لم يكن يميل لتعدد الزوجات بل الاكتفاء بزوجة واحدة. وبلغت نسبة المتزوجين من زوجتين ١٢% وهي نسبة متدنية، كان من بينهم خمسة أشخاص يحملون لقب السيد وهم من عائلات النمّري وقطينة والدسوقي وأبو الفيلات وأبو عرب واثنان يحملان لقب عين السادات الكرام وهما علي حسين العلمي[١] وعمر طهبوب[٢] وكانت إحدى زوجاته من أقربائه. وثلاثة يحملون لقب الحاج والباقي بدون لقب. وباستثناء حالة عمر طهبوب فإن أي من زوجات هؤلاء لم تكن من عائلة الزوج.

أما نسبة المتزوجين من ثلاث زوجات فكانت متدنية جداً بلغت ٢%، ويظهر من خلال أسماء الزوجات بأن أياً منهن لم تكن من عائلة زوجها، وتنخفض نسبة المتزوجين من أربع زوجات لتصل إلى ١.٣٣% حيث اقتصرت على اثنين فقط هما درويش طه الدجاني ويحمل لقب السيد[٣] وسليمان النشاشيبي الذي كان يحمل لقب عين السادات الفخام[٤]. ويلاحظ في الحالات الخمس السابقة أن حجم الثروة لم يكن مقياساً في تعدد الزوجات فقد بلغ إجمالي تركة مصطفى الصيداوي الذي تزوج من ثلاث زوجات ٥٩٥٦ قرشاً، ويضاف إليها ديون لم تجمع بلغت قيمتها ١٢٦٨٤ قرشاً فيصبح مجموع ثروته ١٨٦٤٠ قرشاً، غير أنه كان مدان بمبلغ مقداره ٩٤٩٥ فيبقى إجمالي مقدار ثروته ٩١٤٥ قرشاً[٥]. أما الشخص الثاني فكان محمد إسماعيل الكسواني وقد بلغ مقدار ثروته ٢٠٠٩٢ قرشاً[٦]، بينما بلغت قيمة تركة الثالث وهو مصطفى البشناق الذي كان عسكرياً برتبة مير آلاي ١٣٦٣١١ قرشاً[٧]. ومع أن حجم ثروة درويش طه الدجاني المتزوج من أربع نساء كان ١١٢٦٢ قرشاً[٨] غير أن تركة سليمان النشاشيبي كانت كبيرة جداً حيث بلغت ٨٢٣٩٣٧ قرشاً[٩] وهي أكبر تركة في تركات المتوفين الذكور والإناث.

---

(١) س ش ٣٤٣، ٢٥ جمادى الثانية ١٢٧٦هـ/١٩ كانون الثاني ١٨٦٠م، ص١٤٥.
(٢) س ش ٣٤٩، ٧ ذي الحجة ١٢٨١هـ/٣ أيار ١٨٦٥م، ص١٣٢.
(٣) س ش ٣٤٤، ١٠ شعبان ١٢٧٨هـ/١٠ شباط ١٨٦٢م، ص١٩٨-١٩٩.
(٤) س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٣ أيلول ١٨٥٩م، ص١٦٢.
(٥) س ش ٣٤٥، أواخر صفر ١٢٧٩هـ/أواسط آب ١٨٦٢م، ص٢١١.
(٦) س ش ٣٤٦، ٥ شوال ١٢٧٩هـ/٤ نيسان ١٨٦٣م، ص١٦٨.
(٧) س ش ٣٤٣، أوائل جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/١٨ تشرين الثاني ١٨٥٩م، ص١٦٨.
(٨) س ش ٣٤٤، ١٠ شعبان ١٢٧٨هـ/١٠ شباط ١٨٦٢م، ص١٩٨-١٩٩.
(٩) س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٣ أيلول ١٨٥٩م، ص١٦٢.

ويلاحظ أن عدد النساء اللواتي لم يكن أزواجهن من الورثة وكان لهن أبناء قد بلغ ١٨ امرأة أي بنسبة ١٧.٤٧% من إجمالي عدد المتوفيات. وبلغ عدد النساء اللواتي كان أزواجهن من الورثة وليس لهن أبناء ١٧ امرأة أي ما نسبته ١٦.٥٠%. وكان عدد النساء اللواتي لم يكن لهن زوج وأبناء وانحصر إرثهن بأقاربهن حسب الشريعة الإسلامية ست نساء، نسبة ذلك ٥.٨٢%. وكان من المتوفيات امرأة واحدة ليس لها وارث وانحصر إرثها ببيت مال المسلمين(١)، وامرأة أخرى لم يكن لها وارث صاحب فرض أو عصبة وهي الحاجة آمنة التميمي حيث انحصر إرثها بابن شقيقتها(٢). أما باقي النساء والبالغ عددهن ٦٠ امرأة فكان ورثتهن أزواجهن وأبناءهن.

ويحتمل وجود ١٧ امرأة كان أزواجهن من الورثة وليس لهن أبناء أربعة تفسيرات، فإما أن تكون المرأة قد توفيت بعد زواجها بفترة قليلة ولم تنجب، أو أن يكون زوجها عاقراً ليس لديه القدرة على الإنجاب فبقيت على ذمته دون أن تطلب الطلاق، أو أن تكون الزوجة عاقراً وهذا احتمال قليل نظراً للعادات والتقاليد الاجتماعية إذ كثيراً ما كان الأزواج في هذه الحالة يلجأون للزواج من امرأة ثانية. أما النساء اللواتي توفين دون أن يكون لهن أزواج وأبناء، فيبدو أنهن لم يتزوجن بالأصل أو تزوجن وطلقن قبل أن ينجبن أبناء.

أما بالنسبة للذكور، فقد بلغ عدد الذكور المتوفين ممن كان لهم زوجة من بين الورثة وليس لهم أبناء تسعة متوفين نسبة ذلك ٤.٨٩% من عدد المتوفين الذكور، وبلغ عدد المتوفين ممن كان لهم أبناء ولم تكن زوجاتهم من الورثة لدى وفاتهم خمسة عشر متوفياً أي بنسبة ٨.١٥%. وكان ثلاثة ذكور لا وارث لهم مطلقاً نسبة ذلك ١.٦٣%، وثلاثة آخرين انحصر إرثهم ببعض أقربائهم لعدم وجود زوجة وأبناء لهم. وستة ذكور قاصرين، أي بنسبة ٣.٢٦%، وذكر لم يعرف له ورثة وخمسة ذكور عسكريين واثنان غرباء كان ورثتهم غائبين. أما الباقي والبالغ عددهم ١٤٠ متوفياً فكان من بين ورثتهم زوجاتهم وأبناؤهم.

الألقـاب

اشتملت حجج التركات على أنواع مختلفة من الألقاب التي كان يدل بعضها على المكانة الدينية للمتوفى من حيث تفقهه بالعلوم الدينية وحفظه للقرآن الكريم، والأحاديث النبوية أو أدائه لفريضة الحج، وبعضها كان يدل على المكانة الاجتماعية لأصحابها كالأعيان وأصحاب الشأن الاجتماعي، أو المكانة الاقتصادية كالتجار.

وكان من أهم الألقاب الاجتماعية لقب "السيد" أو "السيدة" الذي أطلق على من ينحدر من السلالة النبوية الشريفة، وكانت الشرافة تكتسب وراثياً عن طريق الأب أو الأم،

---

(١) وهي زينب الحاج نصار التونسي. س ش ٣٤٢، ١٧ صفر ١٢٧٦هـ/١٥ أيلول ١٨٥٩م، ص١٤٠.
(٢) س ش ٣٥١، ١٧ رجب ١٢٨٢هـ/٦ كانون الأول ١٨٦٥م، ص٩٧.

وقد ازداد عدد من يحمل هذا اللقب نتيجة لزواج أبناء الأشراف من غير الأشراف والعكس. غير أن لقب السيد أطلق أيضاً على بعض الأشخاص ممن كانوا يتمتعون بنفوذ اقتصادي وبخاصة التجار. وربما كان ذلك انطلاقاً من إظهار الاحترام والتقدير لهم.

وكان من العائلات المقدسية التي حمل بعض أبنائها الذكور لقب السيد، عائلات نسيبة والنمّري والحسيني والدجاني والصالحاني والقباني والفتياني وقطينة والنشاشيبي وطهبوب والقطب والعفيفي والنعاجي والشعباني ونجم والدسوقي وأبو الفيلات، والقضماني وغنيم وشاهين والموقت. أما لقب السيدة فقد أطلق على عدد من النساء من عائلات العلمي والقبـاني وقطينـة والجـاعوني والعريـان وحجـيج وشـرف، والـدنف والنشاشـيبي والعسـلي والصلاحي والدسوقي والطبجي.

وكان من بين العبارات التي خوطب بها بعض الذكور ممن كانوا يحملون لقب السيد، عين السادات العظام[١] وعمدة الفضلاء والسادات[٢] ومفخر الفضلاء والسادات، ومرشد المشايخ والنبلاء الفخام[٣]. بينما خوطبت بعض النساء بعبارات تدل على مكانتها الرفيعة مثل بهجة المخدرات وتاج المحجبات[٤] والسيدة المصونة والدرة المكنونة[٥].

وحملت بعض الألقاب دلالات عسكرية من ذلك الآغا[٦] وفخر الأغوات الكرام[٧] والمير الاي عساكر[٨]. ولإعطاء صورة واضحة عن الألقاب التي استخدمت خلال فترة الدراسة نورد الجدولين التاليين:

الجدول الأول: ألقاب الذكور المجموع: ١٨٤

الحاج		السيد		الشيخ		الآغا		السيد الحاج		عين السادات المحترمين		بدون لقب	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٣٤	١٨.٤٧	٢٦	١٤.١٣	١١	٥.٩٧	٦	٣.٢٦	٢	١.٠٨	٥	٢.٧١	٩٠	٤٨.٩١

ويضاف إلى الألقاب الستة السابقة عشرة ألقاب حمل كل منها متوفى واحد وهي عين المدرسين والسادات العظام، عمدة الفضلاء والسادات، مفخر الفضلاء والسادات ومرشد المشايخ والنبلاء الفخام، زبدة التجار والسادات الفخام، زبدة التجار الكرام السيد، عين الحفظة الكرام، عين الفضلاء والأئمة الكرام، مفخر الصلحاء الكرام، السيد فضيلتلو، المير الاي عساكر.

---

(١) س ش ٣٥٤، غرة رمضان ١٢٨٤هـ/أواخر كانون الأول ١٨٦٧م، ص٢١٥.
(٢) س ش ٣٤٤، ١٥ شوال ١٢٧٧هـ/٢٦ نيسان ١٨٦١م، ص١٩١.
(٣) س ش ٣٤٤، التاريخ غير واضح، ص١٩٨-١٩٩.
(٤) س ش ٣٤٢، غرة صفر ١٢٧٦هـ/أواسط أيلول ١٨٥٩م، ص١٦١.
(٥) س ش ٣٤٢، غرة صفر ١٢٧٦هـ/أواسط أيلول ١٨٥٩م، ص١٦١.
(٦) س ش ٣٤٣، ٧ جمادى الثانية ١٢٧٦هـ/١ كانون الثاني ١٨٦٠م، ص٣٧.
(٧) س ش ٣٤٦، غرة صفر ١٢٨٠هـ/أواخر تموز ١٨٦٣م، ص٣٥٠.
(٨) س ش ٣٤٣، أوائل جمادى الأولى ١٢٧٦هـ/أواخر تشرين الثاني ١٨٥٩م، ص١٦٨.

الجدول الثاني: ألقاب النساء **المجموع: ١٠٣**

الحرمة		السيدة		الحرمة الحاجة		الحرمة السيدة		بهجة المخدرات		بدون لقب	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥٥	٥٣.٣٩	١٥	١٤.٥٦	٢	١.٩٤	١	٠.٩٧	٢	١.٩٤	٢٨	٢٧.١٨

يتضح من الجدول بأن لقب "الحرمة" الذي كان يطلق على المرأة المتزوجة كان من أكثر الألقاب التي تطلق على النساء، إذ بلغت نسبة النساء اللواتي حملنه أكثر من النصف، أما لقب السيدة فقد حملته ١٦ امرأة بما في ذلك المرأة التي حملت لقب "الحرمة السيدة"، وبذلك تكون نسبة من حملن هذا اللقب ١٥.٥٣%. وبلغ عدد النساء اللاتي حملن لقب الحاجة والحرمة الحاجة اثنتان أي ما نسبته ١.٩٤%. أما الباقيات فكن بدون لقب. ويبدو أن قلة عدد النساء اللواتي حملن لقب الحاجة أي ممن لم يؤدين فريضة الحج كان ناتجاً عن صعوبة المواصلات وخطورة طريق الحج التي كانت تتعرض لهجمات قطاع الطرق، مما قد يعرض النساء لاعتداءات على شرفهن على عكس الذكور حيث بلغت نسبة من حمل لقب الحاج ٣٦ شخصاً بما فيهم الاثنان اللذان حملا لقب "السيد الحاج"، وبذلك تكون نسبتهم لإجمالي عدد المتوفين الذكور ١٩.٥٦%.

حجم التركات وتوزيعها

بلغت قيمة ثروات الـ ٢٨٧ متوفى من الذكور والإناث ٣.٧٦٨.٧٦٥ قرشاً و ٦٤ طبة[١] حنطة و ١٢٢ طبة شعير. كان منها ٣.٣٥٧.٤٨٦ قرشاً إضافة إلى الحنطة والشعير تخص الذكور أي ما نسبته ٨٩.٠٩%، بينما بلغت قيمة ثروات النساء ٤١١٢٧٩ قرشاً أي ما نسبته ١٠.٩١% من إجمالي الثروات. ويبين الجدولان التاليان توزيع الثروات حسب الألقاب لكلا الجنسين:

أ- الذكور: العدد ١٨٤

الرقم	اللقب	العدد	قيمة الثروة	نسبتها لإجمالي تركات الذكور	نسبتها لإجمالي عامة التركات
١.	الحاج	٣٤	٢٣٧٩٤٥	%٧.٠٨	%٦.٣١
٢.	الشيخ	١١	٤٦٧٨٢	%١.٣٩	%١.٢٤
٣.	السيد	٢٦	٩٥٤٢١١	%٢٨.٤٢	%٢٥.٣١
٤.	السيد الحاج	٢	٢٠٧٥٦	%٠.٦١	%٠.٥٥
٥.	عمدة الفضلاء والسادات	١	٣٩٨٦	%٠.١١	%٠.١٠
٦.	عين السادات المحترمين	٥	٨٥٦٨٣٠	%٢٥.٥١	%٢٢.٧٣
٧.	عين المدرسين والسادات العظام	١	٣٧٠١٨	%١.١٠	%٠.٩٨
٨.	السيد فضيلتلو	١	٣٦٢٦	%٠.١٠	%٠.٠٩

---

(١) الطبة: مكيال لكيل الحبوب، وتعادل طبة الحنطة ٤ صاعات أو ثلاثة عشر رطلاً وثلث رطل. بينما تعادل طبة الشعير ١٠ أرطال. إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ٤ أجزاء، نابلس، ١٩٦٠، ج٢، ص ٢٧٦.

٩.	عين الفضلاء ومفخر الفضلاء	٢	٢٣٤٥٦	%٠.٦٩	%٠.٦٢
١٠.	زبدة التجار	٢	١٨٩٩٥٨	%٥.٦٥	%٥.٠٤
١١.	الآغا	٦	١٥٥٢١٥	%٤.٦١	%٤.١٠
١٢.	عين الحفظة الكرام	١	١٢١٣	%٠.٠٣	%٠.٠٣
١٣.	المير الاي	١	١٨٧٩٧٣	%٥.٥٩	%٤.٩٨
١٤.	مفخر الصلحاء	١	١٠٩٣٠	%٣.٠٥	%٠.٢٩
١٥.	بدون لقب	٩٠	٦٢٧٥٨٧	%١٨.٦٩	%١٦.٦٤

الإنـاث: العدد ١٠٣

الرقم	اللقب	العدد	قيمة الثروة	نسبتها لإجمالي تركات الإناث	نسبتها لإجمالي عامة التركات
١.	الحرمة	٥٥	١٣٦٨٧١	%٣٣.٢٧	%٣.٦٣
٢.	الحرمة الحاجة	٢	٢٤٤٨	%٠.٥٩	%٠.٠٦
٣.	الحرمة السيدة	١	٩٨٦٨	%٢.٣٩	%٠.٢٦
٤.	السيدة	١٥	١٣٠٨٠٠	%٣١.٨٠	%٣.٤٧
٥.	بهجة المخدرات	٢	٢٧٣٧١	%٦.٦٥	%٠.٧٢
٧.	بدون لقب	٢٨	١٠٣٩٢١	%٢٥.٢٦	%٢.٧٥

يستنتج من ثروات الرجال أن ربع الثروات تركزت بأيدي من يحملون لقب السيد، حيث بلغت نسبة ثرواتهم نحو ٢٥% من إجمالي عامة التركات، وستزداد هذه النسبة في حال إضافة ثروات الأشخاص الذين يحملون ألقاب عمدة الفضلاء وعين السادات والسيد الحاج وهي الواردة ضمن الأصناف (٤، ٥، ٦، ٧) من جدول الذكور، فتصبح قيمة تركات الأسياد ١٨٧٢٨٠١ قرشاً أي ما نسبته ٥٥.٧٧% من إجمالي تركات الذكور و ٤٩.٦٩% من إجمالي عامة التركات.

وينطبق الوضع نفسه على ثروات النساء، فقد تركزت ٣١.٨٠% من إجمالي تركات النساء بأيدي من يحملن لقب السيدة، وإذا أضفنا ثروات من كن يحملن لقب الحرمة السيدة وبهجة المخدرات باعتبارهن من السيدات فيصبح حجم ثروات السيدات ١٦٨٠٣٩ قرشاً، أي ما نسبته ٤٠.٨٥% من إجمالي تركات النساء و ٤.٤٥% من إجمالي عامة التركات.

وتقودنا هذه النسب لاستنتاج هام يتمثل بأن فئة الأسياد بمدينة القدس لم تكن تتمتع بنفوذ اجتماعي فحسب بل وبنفوذ اقتصادي أيضاً، إذ من الواضح أن معظم الأثرياء في المدينة كانوا ينتمون لهذه الفئة وبالتالي فقد كانت تتحكم بالوضع الاقتصادي للمدينة.

أما فيما يتعلق بأعلى الثروات، فكانت بالنسبة للذكور ثروة التاجر سليمان النشاشيبي البالغة ٨٢٣٩٣٧ قرشاً[١] ويليه التاجر محمود سليمان قطينة البالغة ٤٠٣٣٠١ قرشاً[٢] وكلاهما كانا يمتلكان مصبنة. وبلغ عدد التركات التي يزيد مقدراها عن مائة ألف قرش ثماني تركات على النحو التالي:

---

(١) س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٣ أيلول ١٨٥٩م، ص١٦٠-١٦٥.
(٢) س ش ٣٤٤، غرة ذي الحجة ١٢٧٧هـ/أواسط حزيران ١٨٦١م، ص١٢٣-١٣٥.

الرقم	اسم المتوفى	قيمة تركته	نسبتها لإجمالي تركات الذكور	نسبتها لإجمالي عامة التركات	المصدر
١.	سليمان النشاشيبي	٨٢٣.٩٣٧	٢٤.٥٤%	٢١.٨٦%	س ش ٣٤٢، ١٥ صفر ١٢٧٦هـ/١٣ أيلول ١٨٥٩م، ص١٦٥
٢.	محمود سليمان قطينة	٤٠٣.٣٠١	١٢.٠١%	١٠.٧٠%	س ش ٣٤٤، غرة ذي الحجة ١٢٧٧هـ/أواسط حزيران ١٨٦١م، ص١٣٥
٣.	عبد السلام النشاشيبي	٢٠٥.٥٢٥	٦.٠٣%	٥.٣٧%	س ش ٣٤٦، غرة محرم ١٢٨٠هـ/أواخر حزيران ١٨٦٣م، ص٣٤٤
٤.	علي القطب	١٤١.٩٤٦	٤.٢٢%	٣.٧٦%	س ش ٣٤٥، أوائل صفر ١٢٧٩هـ/أواسط آب ١٨٦٢م، ص١٤٣
٥.	مصطفى البشناق	١٣٦.٣١٠	٤.٠٥%	٣.٦١%	س ش ٣٤٣، أواخر ذي الحجة ١٢٧٦هـ/أواسط تموز ١٨٦٠م، ص١٧٠
٦.	حسين آغا الكردي	١٣٢.٢٨٢	٣.٩٣%	٣.٥٠%	س ش ٣٤٦،أواسط صفر ١٢٨٠ هـ/أواخر تموز ١٨٦٣م، ص٣٥١
٧.	إبراهيم النمّري	١٠٣.٠٠٣	٣.٠٦%	٢.٧٣%	س ش ٣٥٥، ٢٥ شعبان ١٢٨٥هـ/١١ كانون الأول ١٨٦٨م، ص١١٩
٨.	سليمان أبو الفيلات	١٠٠.٠٠٠	٢.٩٧%	٢.٦٥%	س ش ٣٥١، ١٥ رمضان ١٢٨٢هـ/١ شباط ١٨٦٦م، ص١٦٤
المجموع		٢.٠٤٣.٣٠٤	**٦٠.٨١%**	**٥٤.١٨%**	

يبدو واضحاً من الجدول السابق أن عائلة النشاشيبي كانت من العائلات المقدسية الثرية فقد شكلت ثروة كل من سليمان النشاشيبي وعبد السلام النشاشيبي البالغة ١٠٢٦٤٦٢ قرشاً ٣٠.٥٧% من إجمالي تركات الذكور أي نحو الثلث تقريباً، و ٢٧.٢٣% من إجمالي جميع التركات أي أكثر من الربع، ويفسر ثراء هذين الشخصين بأن كلاً منهما كان يمتلك مصبنة، فعملا في مجال التجارة وقاما بتوظيف أموالهما في الديون وبخاصة مع الفلاحين من القرى المجاورة.

وينطبق الأمر ذاته أيضاً على كل من محمود قطينة وعلي القطب وإبراهيم النمّري، فالأول كان يمتلك مصبنة، بينما امتلك كل من الاثنين الآخرين معصرة زيت. ويستدل من ذلك أن العمل بمجال تجارة الصابون والزيت كان من أكثر الأعمال التي تدرُّ أرباحاً على العاملين بها.

أما أعلى ثروات النساء فكانت لآمنة الجاعوني حيث بلغت ٢٩.٩٣١ قرشاً[١] ويليها ثروة بدرية قطينة البالغة ٢٧٨٨٩ قرشاً[٢]. ثم تركة آمنة الطبجي البالغة ٢٥٦٥٤ قرشاً[٣]، وأخيراً تركة عايشة الجاعوني البالغة ٢١٦٠٠ قرشاً[٤]. وقد حملت هؤلاء النسوة لقب "السيدة"، وكان أزواجهن من بين ورثتهن. ومن الممكن تفسير ضخامة ثروتهن رغم الفارق الكبير مع حجم ثروات الرجال الثمانية السابقين، بما لديهن من حلي ومجوهرات، علاوة على توظيف أموالهن في الديون.

---

(١) س ش ٣٤٤، ١٥ شوال ١٢٧٧هـ/٢٦ نيسان ١٨٦١م، ص٨٩-٩٠.
(٢) س ش ٣٤٤، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٧هـ/٢٤ حزيران ١٨٦١م، ص١٣٧.
(٣) س ش ٣٤٦، ١١ رمضان ١٢٧٩هـ/٢ آذار ١٨٦٣م، ص١٥٥.
(٤) س ش ٣٤٥، ٧ جمادى الثانية ١٢٧٨هـ/٩ كانون الأول ١٨٦١م، ص١٣٨.

أما أقل الثروات بالنسبة للذكور فكانت ثروة الشيخ علي الشامي البالغة ٣٠٠ قرش[١]. بينما كانت أقل تركة بالنسبة للنساء ٢٥٩ قرشاً وتعود للمرحومة بكرية حسين[٢]. ويبين الجدول التالي تباين حجم التركات لإجمالي المتوفين من الذكور والإناث:

قيمة التركة	الرجال		النساء	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٠٠-٥٠٠	١٢	٦.٥٢	٨	٧.٧٦
٥٠١-١٠٠٠	٢٥	١٣.٥٨	١٦	١٥.٥٣
١٠٠١-١٥٠٠	١٢	٦.٥٢	١١	١٠.٦٧
١٥٠١-٢٠٠٠	٢١	١١.٤١	٧	٦.٧٩
٢٠٠١-٢٥٠٠	٩	٤.٨٩	٩	٨.٧٣
٢٥٠١-٣٠٠٠	١٤	٧.٦٠	٥	٤.٨٥
٣٠٠١-٤٠٠٠	١١	٥.٩٧	١٦	١٥.٥٣
٤٠٠١-٥٠٠٠	٦	٣.٢٦	٨	٧.٧٦
٥٠٠١-٦٠٠٠	٩	٤.٨٩	٥	٤.٨٥
٦٠٠١-٧٠٠٠	١٠	٥.٤٣	٢	١.٩٤
٧٠٠١-٨٠٠٠	٣	١.٦٣	٢	١.٩٤
٨٠٠١-٩٠٠٠	٢	١.٠٨	٣	٢.٩١
٩٠٠١-١٠٠٠٠	١	٠.٥٤	٣	٢.٩١
١٠٠٠١-١٥٠٠٠	٨	٤.٣٤	٣	٢.٩١
١٥٠٠١-٢٠٠٠٠	١٢	٦.٥٢	٢	١.٩٤
٢٠٠٠١-٢٥٠٠٠	٨	٤.٣٤	١	٠.٩٧
٢٥٠٠١-٣٠٠٠٠	٣	١.٦٣	٢	١.٩٤
٣٠٠٠١-٣٥٠٠٠	١	٠.٥٤	ــــ	ــــ
٣٥٠٠١-٤٠٠٠٠	١	٠.٥٤	ــــ	ــــ
٤٠٠٠١-٤٥٠٠٠	٢	١.٠٨	ــــ	ــــ
٤٥٠٠١-٥٠٠٠٠	١	٠.٥٤	ــــ	ــــ
٥٠٠٠١-١٠٠٠٠٠	٥	٢.٧١	ــــ	ــــ
أكثر من مائة ألف	٨	٤.٣٤	ــــ	ــــ
المجموع	١٨٤		١٠٣	

يتضح من هذا الجدول أن ٩٣ ذكراً أي نحو النصف قلت قيمة ثرواتهم عن ثلاثة الآلاف قرش، وبلغ عدد من قلت ثروته عن عشرة الآلاف قرش ١٣٦ رجلاً أي ما نسبته ٧٣.٩١٠% من إجمالي عدد المتوفين الذكور.

أما بالنسبة للنساء، فقد بلغ عدد من قلت قيمة ثروتها عن ثلاثة الآلاف قرش ٥٦ امرأة أي نحو النصف تقريباً ونسبة ذلك ٥٤.٣٦%. وبلغ عدد من قلت قيمة ثروتهن عن عشرة الآلاف قرش ٩٥ امرأة. أي ما نسبته ٩٢.٢٣% من إجمالي عدد المتوفيات من النساء. ولم تصل تركة أي منهن لأكثر من ٣٠٠٠٠ ألف قرش. وكان عدد اللواتي تراوحت تركاتهن ما بين ٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠ قرش ثلاثة نساء فقط نسبة ذلك ٢.٩١% من إجمالي المتوفيات، وهي نسبة متدنية جداً.

---

(١) س ش ٣٥٥، ٢٩ رمضان ١٢٨٥هـ/١٣ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص٣٨.
(٢) س ش ٣٥٥، ١٣ شوال ١٢٨٥هـ/٢٣ كانون ثاني ١٨٦٩م، ص١٥٢.

الديــون:

تمدنا حجج ضبط التركات بقوائم طويلة للديون، و هي مسألة في غاية الأهمية لما تحمل في طياتها دلالات هامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لسكان المدينة، وذلك من خلال معرفة أسماء الدائنين والمدينين، وقيمة الدين وطبيعته، ومقدار الثروات وآلية الإفادة من فائض الأموال النقدية في إقراض الأهالي لزيادة الرساميل وتوظيفها.

ويلاحظ في قوائم الديون بأن معظمها كان فردياً، بمعنى أن المدينين كانوا في الغالب أفراداً، ومع ذلك فقد كانت هناك ديون جماعية على بعض سكان قرية ما أو مجموعة من الأفراد، وفي هذه الحالة تكون مسؤولية تسديد المبلغ المستدان جماعية.

ويلاحظ أيضاً أن بعض الأفراد عمدوا إلى الاستدانة والإدانة في آن واحد، ولم تقتصر عمليات الدين على طائفة معينة، وإنما استدان المسلمون من المسيحيين واليهود والعكس، وفي ذلك دلالة واضحة على روح التسامح الديني بين سكان المدينة. علاوة على اهتمام الدائن بجني الأرباح بغض النظر عن هوية المدين.

وتظهر القائمة التالية أسماء الأشخاص الذين شملتهم الدراسة والذين تعاملوا بالدين سواء أكانوا مدينين أم دائنين ونسبة الدين من إجمالي تركاتهم: (١)

الرقم	اسم المتوفى	الجنس	إجمالي التركة	ما له من ديون	نسبتها من التركة	ما عليه من ديون	نسبتها من التركة
١.	إسماعيل المسكين	ذكر	١٩٠٠	١٥٠٠	٧٨.٩٤	ــــ	ــــ
٢.	طرفنده قنديل	أنثى	٥٩٦٦	٢٦٧٠	٤٤.٧٥	ــــ	ــــ
٣.	عبد الله عبد الرزاق	ذكر	٦٥٦٠	٢٣٢	٣.٥٣	٣٦٢٦	٥٥.٢٧
٤.	رقية مصطفى علي	أنثى	٤٠٠٤	ــــ	ــــ	٢٠٠	٤.٩٩
٥.	رشيد ازحيمان	ذكر	٣٣٢٤	٢٦٠	٧.٨٢	ــــ	
٦.	عبد الغني النعاجي	ذكر	٣١٤٥١	٤٠٣٨	١٢.٨٣	١٨١٨	٥.٧٨
٧.	ارشيد نجم	ذكر	٢٦١١	٢٤٦٤	٩٤.٣٦	ــــ	
٨.	حسن صيام	ذكر	٤٩٢٨٢	٤٤٢٣	٨.٩٧	٣٣٧٧٥	٦٨.٥٣
٩.	صفية الخليلي	أنثى	٥٧٣٥	٥٢٠	٩.٠٦	ــــ	
١٠.	سارة أبو عجبة	أنثى	٣٣١٠	٣٣٠	٩.٩٦	ــــ	
١١.	يسن ابصيله	ذكر	٢٧٨٠	١٦٥٠	٥٩.٣٥	ــــ	
١٢.	وفا يوسف الدجاني	ذكر	٧٩٨٢	٧٢١٥	٩٠.٣٩	٣٢٥٥	٤٠.٧٧
١٣.	أمونة قرش	أنثى	٥٠٠٠	١٣٠	٢.٦	ــــ	
١٤.	خانم إسماعيل غنيم	أنثى	٨٨٧٧	٢٨٣٠	٣١.٨٨	ــــ	
١٥.	داود معتوق	ذكر	٣٧٣٦	١٥٨	٤.٢٢	٣٥٩٨	٩٦.٣٠
١٦.	أسماء الدسوقي	أنثى	٣٣٨٠	ــــ	ــــ	٣٧٤	١١.٠٦
١٧.	سعيد بركات الخليلي	ذكر	٥٩٥٤	٢٧٧٥	٤٦.٦٠	١٥٦٣	٢٦.٢٥

(١) جمعت هذه القائمة من سجلات رقم ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤.

الرقم	اسم المتوفى	الجنس	إجمالي التركة	ما له من ديون	نسبتها من التركة	ما عليه من ديون	نسبتها من التركة
١٨.	عثمان أبو عكر	ذكر	٦١٠٣	٥٣٤٣	٨٧.٥٤	ــــ	ــــ
١٩.	علي عثمان أبو عكر	ذكر	٦٥٠٧	٧٨٩	١٢.١٢	ــــ	ــــ
٢٠.	حسن الفتياني	ذكر	١٩٥٨٦	١٨٢٣٦	٩٣.١٠	ــــ	ــــ
٢١.	يوسف صادق النمّري	ذكر	١٦٥٦٣	ــــ		٢٦٦١	١٦.٠٦
٢٢.	سلمي النعاجي	أنثى	١٢٤٣	٣٧٠	٢٩.٧٦	١٧٤	١٣.٩٩
٢٣.	إبراهيم النمّري	ذكر	١٠٣٠٠٣	٢٦٥٩٢	٢٥.٨١	٤٢٢٦٢	٤١.٠٢
٢٤.	إبراهيم محمد الحكواتي	ذكر	١٧٥٥	ــــ	ــــ	٨٥٦	٤٨.٧٧
٢٥.	محمود سليمان قطينة	ذكر	٤١٣٣٠١	٢٢٩٤٤٩	٥٥.٥١	٢٨٧٩٩٥	٦٩.٦٨
٢٦.	عثمان باكير	ذكر	٢٨٦٣	٣٥٢	١٢.٢٩	ــــ	ــــ
٢٧.	آمنة الجاعوني	أنثى	٢٩٩٣١	٢٢٦٧	٧.٥٧	ــــ	ــــ
٢٨.	درويش الدجاني	ذكر	١١٢٦٢	٢٤٩٠	٢٢.١٠	ــــ	ــــ
٢٩.	عبد الرحمن الشهابي	ذكر	١٠٢١١	٣٩٨٦	٣٩.٠٣	ــــ	ــــ
٣٠.	أحمد الهندي	ذكر	٦٣٢٥	ــــ	ــــ	٤٢٢٥	٦٦.٧٩
٣١.	سعيد طهبوب	ذكر	٢٨٨٢٤	ــــ	ــــ	٢٩٢٥	١٠.١٤
٣٢.	عبد السلام العلمي	ذكر	٢٠٩٦٨	ــــ	ــــ	٧٥١٦	٣٥.٨٤
٣٣.	آمنة الطبجي	أنثى	٢٥٦٥٤	٤١٣٠	١٦.٠٩	ــــ	ــــ
٣٤.	محمد إسماعيل الكسواني	ذكر	٢٠٠٩٢	١٢٥٠	٦.٢٢	ــــ	ــــ
٣٥.	عبد السلام النشاشيبي	ذكر	٢٠٢٥٢٥	٧٩٤٢٨	٣٩.٢١	١٤٨١١٧	٧٣.١٣
٣٦.	علي حسن اللداوية	ذكر	٢٠٢٦	ــــ	ــــ	١٠٩٠	٥٣.٨٠
٣٧.	حسين آغا الكردي	ذكر	١٣٢٢٨٢	١١٨٤١٩	٨٩.٥٢	٦١٩٧٤	٤٦.٨٤
٣٨.	محمود علي الخليلي	ذكر	٦٧٩٢		ــــ	٤٦٠١	٦٧.٧٤
٣٩.	مريم علي الشريف	أنثى	٤٧٧١	١٦٨٠	٣٥.٢١	ــــ	ــــ
٤٠.	مفتية العلمي	أنثى	١٧٣٧١	١٠٣٢٣	٥٩.٤٢	١١٨٥	٦.٨٢
٤١.	رقية عرنوص	أنثى	٣٨٢٩	٢٥٠٠	٦٥.٢٩	ــــ	ــــ
٤٢.	يوسف محمد نجم	ذكر	٣٥٧٧	ــــ	ــــ	٧٠٠	١٩.٥٦
٤٣.	عمر محمد نجم	ذكر	٤٦٣٧	٣٧٠١	٧٩.٨١	١١٦٠	٢٠.٠١
٤٤.	حسن عمران النابلسي	ذكر	١٩٥٧٧	ــــ	ــــ	٩٥٥	٤.٨٧
٤٥.	درويش اللداوي	ذكر	١٥٢٧٢	ــــ	ــــ	٨٩٦	٥.٨٦
٤٦.	صالح قرش	ذكر	٦١٨٣	ــــ	ــــ	١١٨٤	١٩.١٤
٤٧.	مصطفى قدورة	ذكر	٥٦٢١	٢٧٩	٤.٩٦	٣٦٣٣	٦٤.٦٣
٤٨.	أحمد الأغواني	ذكر	١٠٩٧	٤٩٨	٤٥.٣٩	ــــ	ــــ
٤٩.	علي آغا الأرناؤوطي	ذكر	٣٠٩٨	ــــ	ــــ	٣٠٢٦	٩٧.٦٧
٥٠.	عبد الله النمّري	ذكر	٤٢٣٥٣	٦٣٤	١.٤٩	٢٣١٦٢	٥٤.٦٨
٥١.	فطومة عبد الله القصير	أنثى	٨٦٥٣	٦٠٧٥	٧٠.٢٠	ــــ	ــــ

الرقم	اسم المتوفى	الجنس	إجمالي التركة	ما له من ديون	نسبتها من التركة	ما عليه من ديون	نسبتها من التركة
٥٢.	أحمد المغربي	ذكر	٢٥٥٧	٢٩٧	١١.٦١	—	—
٥٣.	علي طنطش	ذكر	١٨١١٨	١٣٦٠	٧.٥٠	١٢٤٧٦	٦٨.٨٥
٥٤.	عثمان طهبوب	ذكر	٢١٢٨٨	٨٧٥٦	٤١.١٣	—	—
٥٥.	بيهان الدلاتي	أنثى	٣٢٠٢	٦٠٠	١٨.٧٣		
٥٦.	أمين نسيبه	ذكر	٥٦٥١	٢٥٧	٤.٥٤	١٠٠٠	١٧.٦٩
٥٧.	جمعة سعيد الأورفلي	ذكر	١٧٧١	—	—	٨١٣	٤٥.٩٠
٥٨.	خليل مصطفى صيام	ذكر	١٣٦٧٥	٣٨٦٦	٢٨.٢٧	٩١٧١	٦٧.٠٦
٥٩.	خليل أبو عرب القطب	ذكر	١٤١٩٤٦	١١٣١٣٠	٧٩.٦٩	١٢٢٤٦٣	٨٦.٢٧
٦٠.	عودة حسن المبيض	ذكر	٢٣٤٦	—	—	١٣٨٢	٥٨.٩٠
٦١.	سعيد محمود السوسي	ذكر	٥٤٨٩	٢٣٨٦	٤٣.٤٦	—	—
٦٢.	عثمان غنيم	ذكر	٦٩١٦٧	—	—	٥٨٧٣	٨.٤٩
٦٣.	شاهين أحمد شاهين	ذكر	٤٩٣٧	—	—	٥٦٢	١١.٣٠
٦٤.	موسى شحادة السمان	ذكر	٣١٥٣	١٤٣٣	٤٥.٤٤	٣١٤٣	٩٩.٦٨
٦٥.	عايشة اللدي	أنثى	٣٩٣٧	٩٥٠	٢٤.١٣	١٣٩٦	٣٥.٤٥
٦٦.	عبد الجليل قطينة	ذكر	٥٩٠٤	١٠٨٧	١٨.٤١	—	
٦٧.	هلال أحمد الأغواني	ذكر	٥٢٦	—	—	٢٨٠	٥٣.٢٣
٦٨.	محمد ذيب	ذكر	١١٧٧٠			١٠٩٩٠	٩٣.٣٧
٦٩.	خليل محمد العفيفي	ذكر	٣٧٠١٨	٨٤٥١	٢٢.٨٢	—	—
٧٠.	إبراهيم عبد الله	ذكر	٢٣٦٣٩	١٥٧٥٠	٦٦.٦٢	—	—
٧١.	فاطمة الجاعوني	أنثى	١٨١٣١	٣٢٩٣	١٨.١٦	—	—
٧٢.	حسين السلمان	ذكر	٦٨٤٣	—	—	٣١٢٤	٤٥.٦٥
٧٣.	سليمان حجازي	ذكر	٧١٩	٣٥٠	٤٨.٦٧		
٧٤.	خليل شريف	ذكر	٩٥٨٧	—	—	٥٤٠٣	٥٦.٣٥
٧٥.	شاكر آغا	ذكر	١٥٠٩٥	—	—	٦٧٣٠	٤٤.٥٨
٧٦.	عبد عابدين	ذكر	٩٥٠	—	—	٢٥٣	٢٦.٦٣
٧٧.	يوسف القباني	ذكر	٥٩٢١١	٥٠٠٠	٨.٤٤	٢٣٤٠٥	٣٩.٥٢
٧٨.	بكر الشعباني	ذكر	٢١٠٣٧	—	—	١١٩٠٦	٥٦.٥٩
٧٩.	محمد بكر عواد	ذكر	١٠٢٧	—	—	٧٢٥	٧٠.٥٩
٨٠.	عبد الرزاق الشويكي	ذكر	٣٣٦٧	٢٧٦٣	٨٢.٠٦	—	—
٨١.	حسن باكير	ذكر	٤٣٣٨	١٠٠٣	٢٣.١٢	—	—
٨٢.	حسن العلمي	ذكر	٢٥٦٠	—	—	١٨٥٨	٧٥.٥٧
٨٣.	أمونة غنيم	أنثى	٩٥٣٥	—	—	٥٨٠	٦.٠٨
٨٤.	أحمد الحلواني	ذكر	١٦٢٨٥	—	—	٥٥١٧	٣٣.٨٧
٨٥.	خليل القندلجي	ذكر	١٨٧٤٢	١٢٠	٠.٦٤	١٠١٣٢	٥٤.٠٦
٨٦.	إبراهيم الوعري	ذكر	٦١٨٢	١٠٢٠	١٦.٤٩	—	—
٨٧.	محمد المغربي	ذكر	١٠٩٣٠	—	—	٢٧٧٩	٢٥.٤٢
٨٨.	شريفة أبو الحلاوة	أنثى	٥٠٦٦	٢٤٠	٤.٧٣	—	—
٨٩.	محمد العسلي الفواخيري	ذكر	٣٣٨٥	١٩١	٥.٦٤	—	—

الرقم	اسم المتوفى	الجنس	إجمالي التركة	ما له من ديون	نسبتها من التركة	ما عليه من ديون	نسبتها من التركة
.٩٠	حسن نازك	ذكر	١٣٣٩	ـــــ	ـــــ	٤٦٦	٣٤.٨٠
.٩١	إبراهيم الترك	ذكر	٢٢٧٨	ـــــ	ـــــ	٦١٧	٢٧.٠٨
.٩٢	مصطفى خليل صيام	ذكر	٧٠١٢	٦١٤١	٨٧.٥٧	ـــــ	ـــــ
.٩٣	سليمان النشاشيبي	ذكر	٨٢٣٩٣٧	٣٣٣٠٤٥	٤٠.٤٢	٤٠٧٢٩٤	٤٩.٤٣
.٩٤	بيهان الفرغلي	أنثى	٢٩٠٥	٤٠٠	١٣.٧٦	٩٠٠	٣٠.٩٨
.٩٥	فطومة شرف	أنثى	٩٨٦٨	٣٧٤٦	٣٧.٩٦	ـــــ	ـــــ
.٩٦	يوسف قرارة	ذكر	٧٥٩	ـــــ	ـــــ	٣٨٧	٥٠.٩٨
.٩٧	نسب حجيج	ذكر	١٩٠٠	٩٨٦	٥١.٨٩	ـــــ	ـــــ
.٩٨	محمد الرملاوي	ذكر	٤٣١٨٩	٣٣٥٣٧	٧٧.٦٥	٤٠١٣٧	٩٢.٩٣
.٩٩	محمد حب رمان	ذكر	٢٣٠٤٢	٥٨١٦	٢٥.٢٤	٨٠٨	٣.٥٠
.١٠٠	أحمد خليل قرمان	ذكر	٨٨٠٩	٦٧٤١	٧٦.٥٢	٣٥٢٢	٣٩.٩٨
.١٠١	صفية رضوان	أنثى	٤٦٧٧	٣٠٠٠	٦٤.١٤	ـــــ	ـــــ
.١٠٢	فرج عبد العزيز المصري	ذكر	١٢٨٣	٧٣٢	٥٧.٠٥	٢٠٧	١٦.١٣
.١٠٣	مصطفى الأدهمي	ذكر	٢١٤٨٢	٥٧٥	٢٦.٧٦	٨٦١	٣.٧٩

يستدل من الجدول السابق أن عدد الأشخاص الذين تعاملوا بالدين من كلا الجنسين بلغ ١٠٣ أشخاص، أي بنسبة ٣٥.٨٨% من عدد المتوفين، وإذا أضفنا إلى ذلك عدد الأشخاص ممن كانت تركاتهم مثقلة بالديون والبالغ عددهم ثمانية عشر شخصاً فيكون مجموع الأشخاص المتعاملين بالدين ١٢١، أي ما نسبته ٤٢.١٦% من عدد المتوفين وهي نسبة ليست قليلة. وكان من بين الأشخاص الـ (١٠٣)، ٢٢ أنثى و٨١ ذكراً، وتشكل نسبة الإناث ٢١.٣٥% من إجمالي المتعاملين بالدين و ٦.٧٦% من إجمالي المتوفين من كلا الجنسين و ٢١.٣٥% من إجمالي عدد الإناث المتوفيات، بينما شكل الذكور ٧٩.٦١% من المتعاملين بالدين و ٢٨.٢٢% من عدد المتوفين و٤٤.٠٢% من إجمالي عدد الذكور المتوفين.

وبلغ عدد الذكور الدائنين ٢٥ شخصاً أي ما نسبته ٢٤.٢٧% من إجمالي المتعاملين بالدين من كلا الجنسين و٢٩.٦٢% من عدد الذكور المتعاملين بالدين، وبلغ عدد الذكور المدينين ٣٠ شخصاً أي ما نسبته ٢٩.١٢%، بينما بلغ عدد الذكور الذين كانوا دائنين ومدينين في آن معاً ٢٦ شخصاً نسبة ذلك ٢٥.٢٤%، وكان من بين الـ (٢٦) شخصاً، ١٧ شخصاً بلغت قيمة ما عليهم من ديون أكثر مما لهم، وتسعة أشخاص فاقت قيمة ما لهم من ديون مما عليهم.

أما فيما يتعلق بالإناث، فقد بلغ عدد اللواتي كان لهن دينٌ ١٥ أنثى نسبة ذلك ١٤.٥٦% من إجمالي المتعاملين بالدين، و٦٨.١٨% من إجمالي عدد الإناث المتعاملات بالدين والبالغ عددهن ٢٢ امرأة، وبلغ عدد اللواتي كن مدينات فقط ثلاث نساء نسبة ذلك٢.٩١%، بينما بلغ عدد اللواتي كن دائنات ومدينات في آن معاً، أربع نساء أي ما نسبته ٣.٨٨%، وكان من بينهن امرأتان بلغت قيمة ما عليهن من ديون أكثر مما لهن. وهكذا فإن

مختلف نسب النساء المتعاملات بالدين سواء كن دائنات أو مدينات أو كلاهما معاً أقل بكثير من نسب الذكور.

ويلاحظ بأن أعلى نسبة دين كانت في تركة حسين آغا الكردي البالغة ١٣٢٢٨٢ قرشاً، وقد شكلت نسبة ما له من ديون ٨٩.٥٢% من إجمالي تركته بينما شكلت نسبة ما عليه ٤٦.٨٤%. أما بالنسبة للإناث فكانت أعلى نسبة دين قد وجدت في تركة فطومة عبد الله القصير البالغة ٨٦٥٣ قرشاً، حيث بلغت نسبة ما لها من ديون ٧٠.٢٠% علماً بأنها لم تكن مدينة.

وبالرغم من أن تركة الكردي تأتي في المرتبة الأولى من حيث النسب المئوية للدائن غير أن تركة التاجر سليمان النشاشيبي قد فاقتها كثيراً، ولكن قلت نسبتها نظراً لضخامتها، فإذا كانت قيمة ديون الكردي ١١٨٤١٩، فقد كانت قيمة ديون النشاشيبي ٣٣٣٠٤٥ قرشاً، وبذلك تشكل ديون الكردي ٣٥.٥٥% من قيمة ديون النشاشيبي. ومع أن نسبة ما للنشاشيبي من ديون كانت ٤٠.٤٢% غير أن قيمة ما عليه كانت أكثر حيث بلغت ٤٠٧٢٩٤ قرشاً أي ما نسبته ٤٩.٤٣% من إجمالي التركة.

ونظراً لضخامة ثروة سليمان النشاشيبي مقارنة مع حجم الثروات التي اشتملتها الدراسة، فهي جديرة بالدراسة والتحليل لما تتضمنه من معلومات قيمة وهامة تتعلق بالمدينين وأنواع الدين. إذ كانت الديون نقدية وعينية، فقد استثني عند احتساب قيمة التركة ٥٦٨١٥ قرشاً و٧٠٦ جرة زيت وذلك باعتبارها ديون قيد التحصيل، ويستدل من خلال ديونه المحصلة أن سعر جرة الزيت كان ٢٥ قرشاً، فيكون إجمالي ثمن الـ ٧٠٦ جرة ١٧٦٥٠ قرشاً، وبذلك يصبح إجمالي قيمة الدين الذي لم يحصل ٧٤٤٦٥، قرشاً وهذا من شأنه أن يرفع نسبة ما له من ديون إلى ٤٩.٤٥%، لتتساوى نسبة ما له وما عليه. وإذا أضفنا قيمة الدين الذي لم يحصل لإجمالي التركة، عندئذ ترتفع قيمة التركة لتصبح ٨٩٨٤٠٢ قرشاً.

أما مصدر ثروته فيعود لامتلاكه مصبنة بمدينة القدس، علاوة على ملكيته لحصص مختلفة في بعض الشركات، ولعل ذلك ما دفعه لإبرام عقود سلم الزيت والحبوب من حنطة وشعير وسمسم، إضافة إلى الشيد، مما أوجد قائمة طويلة من ديون له على عدد من الفلاحين، وقد بلغت قيمة ديونه من ثمن تقويم سلم الزيت نقداً وعيناً ٢٣٨٣٣٩ قرشاً منها ٩٨٣٣٩ قرشاً نقداً و ١٤٠٠٠٠ قرشاً عيناً "تقويم سلم الزيت"، وقد بلغ عدد المدينين لهذا المبلغ ٦٠ مديناً من إحدى عشرة قرية[١]. وكان أكثر المدينين من قرية أبو غوش[٢]

---

(١) وهذه القرى هي: أبو غوش وسلواد وبيت إللو وعين قينيا والجورة وأبو قش وسلوان والمزرعة الشرقية وبيتين ودير ابزيع وبيتونيا.

(٢) **قرية أبو غوش:** تعرف أيضاً باسم قرية العنب، وتقع على بعد ١٣ كم غرب مدينة القدس بانحراف قليل نحو الشمال. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، ١٩٩١، ج٨، ق٢، ص ١١٣.

ومن أبرزهم الحاج مصطفى أبو غوش الذي بلغت قيمة ديونه ١٢٧٠٨ قرشاً نقداً و ٦٨٤ جرة زيت، والحاج أبو قطيش إذ بلغت قيمة ديونه ٨٥٥٦ قرشاً نقداً و ٢٣٧ جرة زيت، وبذلك يكون إجمالي دين الأول على أساس سعر الجرة ٢٥ قرشاً، ٢٩٨٠٨ قرشاً بينما يكون إجمالي دين الثاني ١٤٤٨١ قرشاً. ومن الديون الكبيرة كان دين كل من مصطفى عبد الله ومصطفى الكراجة وكلاهما من قرية دير ابزيع[1].

أما بيان ثمن تقويم الحبوب "الحنطة والشعير والسمسم" فقد بلغ ٨٤٦٥ قرشاً موزعاً على أربعة أشخاص، وهم أحمد حسن أبو قطيش وعبد اللطيف أبو قطيش وكلاهما من قرية أبو غوش، ومحمد عامر وعلي إبراهيم وكلاهما من قرية البيرة[2]. وبلغت قيمة تقويم ثمن سلم الشيد ٧٨٠٠ قرشاً كانت على عدد من الأشخاص لم تذكر أسماءهم علماً بأن مقدار الشيد بلغ ٢٥٦ قنطاراً وربع القنطار[3]، وبذلك تصبح قيمة الديون النقدية وسلم الزيت والحبوب والشيد ٢٥٤٦٠٤ قرشاً.

وأشارت ضبط التركة إلى قائمة ثالثة من الديون تضمنت ديوناً نقدية على خمسة عشر شخصاً ثمن صابون، إضافة إلى ما كان يخصه من حصص بشركات مختلفة وديون على الخزينة العامرة، وبلغ مجموع هذه الديون ٣٣٣٠٤٥ قرشاً، منها ٨٩١٦٤ قرشاً على الخزينة العامرة و ٢٣٧٩٥ قرشاً حصته بطريق الشركة مع حسين الصباغ و ١٦٣٩٢٥ قرشاً ثمن طبخات صابون و ٥٦١٦١ قرشاً ديوناً على أشخاص لم يوضح أساسها.

ويلاحظ في هذه القائمة أن من بين الأشخاص المدينين بمبالغ كبيرة كان محفوظ سعيد، وبلغت قيمة المبلغ الذي استدانه ٣٦٠٠٠ قرشاً وإلياس سلامة وقيمة دينه ٣٥٠٠٠ قرشاً وميخائيل ظريفة وقيمة دينه ٣٢٥٠٠ قرشاً، وإبراهيم القاطرجي وقيمة دينه ٣١٢٧٥ قرشاً، وحسن جلال وقيمة دينه ١٨١٥٠ قرشاً، ويعقوب منصور حزبون الذي بلغت قيمة دينه ٢٠٠٠٠ قرش.

أما القائمة الرابعة فقد اشتملت على منقولات المتوفى الكائنة داخل داره من نحاس وكتب وملابس وأثاث وأدوات منزلية وعدة المصبنة وشيد، بلغت قيمتها ٢٤٢٥٨ قرشاً.

---

(١) **قرية دير ابزيع:** تقع شمال غرب مدينة رام الله على بعد ١٠ كم. الدباغ، ج٨، ق٢، ص ٣٥٩.

(٢) **قرية البيرة:** هي الآن مدينة ملاصقة لمدينة رام الله. وتبعد ١٦ كم شمال مدينة القدس. شراب، معجم بلدان، ص ٢١٤.

(٣) **القنطار:** ويساوي من حيث الأساس ١٠٠ رطل. ومع ذلك فقد اختلف وزنه من مكان إلى آخر. ففي دمشق كان يساوي ١٩٢ كغم، بينما بلغ في كل من حلب وحماه ٢٢٨ كغم. لمزيد من التفاصيل حول أنواع القنطار، انظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠، ص٤٠-٤٢.

وتضمنت القائمة الخامسة على تقويم ثمن محتويات المصبنة وتشتمل على الصابون والزيت والقلي[1] والشيد والجفت إضافة إلى الأرز الذي وجد في داره، وقد بلغت قيمة هذه الموجودات ٢٠٢٥٣٦ قرشاً، وكان من بين اشتمالات هذه القائمة ٤٠٠ قفيز جفت بسعر القفيز خمسة قروش[2]، و٨٠ قنطار قلي بسعر ٢٠٠ قرش للقنطار الواحد، و٢٩ قنطار شيد سعر القنطار ٣٠ قرشاً و٥٠ قفة أرز بسعر ١٩٠ قرشاً للقفة الواحدة.

أما القائمة السادسة فلم تدخل ضمن مقدار الثروة، لأنها كانت عبارة عن ديون لم يتم تحصيلها ويبلغ مقدراها ٧٤٤٦٥ قرشاً، بما فيها ٧٠٦ جرة زيت سعر الجرة الواحدة ٢٥ قرشاً، وقد اشتملت هذه القائمة ٣٩ معاملة دين، منها ٣٠ معاملة فردية و٩ معاملات جماعية، حيث كان يشار إلى ذلك بعبارة "عن بواقي قرية....". وكان معظم هذا الدين عبارة عن ثمن زيت على أشخاص من ست عشرة قرية[3].

أما الديون التي كانت بذمته فقد بلغت قيمتها ٤٠٥٢٦٨ قرشاً، كما في الجدول التالي:

الرقم	اسم الدائن	قيمة الدين بالقروش
١.	شقيقته فطومة مما خصها من الأرباح	٨٨١٧٩
٢.	شقيقته نفيسة مما خصها من الأرباح	٥٠٩٥٦
٣.	خير الدين النشاشيبي	٢١٣٤٧
٤.	أهالي بيت نبالا	١٢٠
٥.	سلما الخطيب	٢٠٠٠
٦.	مصطفى أحمد النشاشيي	٤٩٥٠
٧.	زوجة ابنه (فطومة)	٤٢٠٠
٨.	سليم عبد الله النشاشيبي	١٥٨٤
٩.	موسى أفندي الحسيني	٦٥٠
١٠.	الاسم غير واضح	١٠٠٠
١١.	أسعد طهبوب	٩٥٠

---

(١) **القلي:** هو الرماد الناتج عن حرق نبات الدردار أو الأشنان الذي كان ينبت في منطقة البلقاء. ويحتوي هذا الرماد على نسبة عالية من كربونات الصوديوم تمتاز بجودتها العالية في صناعة الصابون والزجاج. انظر: أحمد الربايعة،"الصناعة في فلسطين في العصور الحديثة"، المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، مطابع الجمعية الملكية، ١٩٨٣، م٢، ص ١٩٠. محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٢٨١-١٣٣٧ هـ/ ١٨٦٤-١٩١٨م، عمان: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٢، ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) اختلف وزن القفيز من مكان لآخر ففي الرملة كان يساوي على حد قول المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم ١٥١.٤ لتر. وفي عمان كان يساوي ٣.١٥٥ لتر. أما في صور فقد بلغ وزنه ٧٧.٨٧٥ كغم. بينما كان وزنه في حمص وحماه ٤٤.٨٠٦ كغم أو حوالي ٥٨.٢ لتر. هنتس، المكاييل والأوزان، ص٦٨.

(٣) وهذه القرى هي سنجل وعين عريك وسردا والجانية وعين كارم وبيت حنينا والقسطل وجفنه وبيت محسير وبيت عور والمالحة ونعلين وبير زيت وأبو قش وعين قينيا وبيتونيا.

١٢.	زوجته نسب	٦٥٠٠
١٣.	عبد السلام الحسيني	٥٠٠
١٤.	أولاده	١٣٧٥٢٨
١٥.	ابنته وسيلة	٧٥٠٠
١٦.	زوجته أمونة	٨٥٠٠
١٧.	شحادة غنيم	٣٨٩٣٩
١٨.	سلمون اليهودي	١٦٣٦٥
١٩.	حسين عبد السلام	٢٥٠٠
٢٠.	ديون أخرى	١١٠٠
المجموع		٤٠٥٢٦٨

ويضاف إلى هذا المبلغ مصاريف ونفقات ضبط التركة والدفن وقيمتها ٢٠٢٦ قرش. فيكون بذلك مجموع الديون والمصاريف ٤٠٧٢٩٤ قرشاً، وبذلك يبقى من ثروته ٤١٦٦٤٣ قرشاً.

ويلاحظ من قائمة الديون التي كانت بذمته أن ٣٠٣٣٦٣ قرشاً كانت لأفراد من أسرته (شقيقاته وزوجاته وأبنائه وزوجة أحد أبنائه) أي ما نسبته ٧٤.٤٨%، ويستدل من هذه القائمة بأن هناك شركة مع شقيقتيه فطومة ونفيسة، ويبدو أن حصة فطومة في الشركة أكبر من حصة نفيسة بدليل اختلاف قيمة الربح.

وهكذا كانت ديونه فردية وجماعية، كما لم تكن مقتصرة على فئة اجتماعية أو طائفة دينية، بل اشتملت على أسماء للعديد من الأفراد من مختلف العائلات المقدسية كالحسيني والنشاشيبي والنمّري والخطيب وغنيم وطهبوب، واشتملت أيضاً على أشخاص مسيحيين ويهود وفي ذلك دلالة واضحة على عدم وجود حدود طائفية في المعاملات المالية لسكان المدينة.

ويلاحظ بأن قيمة ثروة النشاشيبي اقتصرت فقط على الأموال المنقولة، ولم تشر عملية ضبط التركة للممتلكات غير المنقولة من أراضٍ أو دور أو دكاكين، ويرجح أن تكون قيمة هذه الممتلكات مرتفعة لترتفع قيمة ثروته لأكثر من مليون قرش. وهي ثروة تعد من الثروات الطائلة.

ومما يستدعي الانتباه في تركة النشاشيبي أنّ عدد أفراد ورثته، قد بلغ عشرة أبناء منهم ثمانية ذكور وانثيين، كانت الابنتان وثلاثة ذكور بالغين والباقي قاصرين، إضافة إلى أربع نساء، فكانت بذلك أسرته أكبر أسرة من أسر المتوفين. ومما يلفت النظر لقبه ولقب زوجاته فقد لقب بـ "عين السادات الكرام" بينما أطلق على كل زوجة من زوجاته الثلاث لقب السيدة، وكن من العائلات المقدسية كمال والحسيني والقطب، فالزوجة الأولى هي "الست المصونة السيدة فطومة كريمة عين الفضلاء والسادات منبع الفضل والسيادات السيد عبد السلام أفندي الحسيني" أما الزوجة الثانية فهي "السيدة نسب كريمة السيد سعيد كمال" وكانت الزوجة الثالثة "السيدة أمونة كريمة الحاج أحمد أفندي القطب". وكان من بين ورثته والدته "بهجة المخدرات السيدة سلمى كريمة السيد الحاج حسين أفندي القطب"، لذا فمن

الأرجح بأن تكون زوجته أمونة القطب من أقربائه من جهة والدته. ولعل اللقب الذي حمله وزوجاته الثلاث لدليل على شرف النسب لهم جميعاً باعتبارهم ينحدرون من الأشراف.

ومن الثروات الضخمة التي تستدعي الاهتمام أيضاً كانت تركة محمود سليمان قطينة البالغة ٤١٣٣٠١ قرشاً[١]، وكان بذمته ٢٨٧٩٩٥ قرشاً حيث بلغ عدد الدائنين له ٦٣ دائناً منهم اثنان من اليهود بلغت قيمة دينهما ٦٦٣٩١ قرشاً أي ما نسبته ٢٣.١٩% من إجمالي الدين، وثلاثة دائنين مسيحيين بلغت قيمة ديونهم ٦٤٠ قرشاً أي ما يعادل ٠.٢٢%، بينما بلغ عدد الدائنين المسلمين ٥٨ دائناً، قدرت قيمة ديونهم بـ ٢٢٠٧٥٤ قرشاً أي ما نسبته ٧٦.٦٥%.

وكان من بين الدائنين المسلمين ١٢ امرأة بلغ مجموع دينهن ٨٥٩٧١ قرشاً أي ما يعادل ٢٩.٨٥% من إجمالي الدين العام، و ٣٨.٩٤% من إجمالي الدائنين المسلمين. وقد بلغ قيمة دين إحداهن وهي شقيقة المتوفى صفية سليمان قطينة ٥١٤٠٠ قرشاً ويليها بدرية قطينة التي بلغت قيمة دينها ١٨٠٠٠ قرشاً.

وكان من إجمالي قيمة دين المتوفى ١٠٠٤٦٢ قرشاً، أي ما يعادل ٣٤.٨٨% من إجمالي الدين يخص عدد من الأشخاص من عائلة قطينة، حيث أشير إلى تسعة أشخاص وأربع جماعات تمثلت بأولاد عبد القادر قطينة وأولاد بدر قطينة وأولاد عبد الرزاق قطينة وبنات محمود قطينة، ويبدو أن هذه الديون التي تخص هذه الجماعات الأربع كانت بالأصل لمورثيهم من الآباء الذين توفوا دون أن يحصلوا على ديونهم فسجلت لورثتهم.

وكان بعض الدائنين أيضاً ينتمون لعائلات مقدسية أخرى وهي عائلات نسيبة، والخالدي، والعلمي، والعسلي، والإمام، والخطيب، والدنف، وحدوته العلم، والكرد، والفاخوري والحواش، والترهي. واشتملت القائمة أيضاً على دائنين فلاحين عرفوا بأسماء قراهم كالعيساوي نسبة إلى العيسوية[٢] والرفاتي نسبة إلى رافات[٣] والكسواني نسبة إلى بيت إكسا[٤].

ومقابل ما عليه من ديون، كان له الربع من قيمة الديون التي تخص والدهُ سليمان قطينة الذي كان تاجراً، ويبلغ إجمالي ما لوالده من ديون على آخرين ٢٢٩٤٤٩ قرشاً، و ٣٢ قنطار شيد وواحد وستين رطلاً و ٣٦٨١ جرة زيت وثلاثة أرطال وسبع أواق، و ٤٠

---

(١) س ش ٣٤٤، غرة ذي الحجة ١٢٧٧هـ/أواسط أيار ١٨٦٣م، ص١٢٣-١٢٥.

(٢) قرية العيسوية: وتقع شمال شرق مدينة القدس. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، كفر قرع، ١٩٨٨، ج٨، ق٢، ص١٠١.

(٣) قرية رافات: وتقع على نحو ١٠كم شمال غرب مدينة القدس. الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٨، ق٢، ص٦٨.

(٤) قرية بيت إكسا: وتقع شمال غرب مدينة القدس على مسافة ٧كم. الدباغ، بلادنا فلسطين، ق٨، ج٢، ص١٠٤.

صاعاً[1] من الحنطة و٢٩ صاع شعير، وأربعة أمداد[2] حنطة وأربعة أمداد شعير، وكانت جميع هذه الديون على فلاحين من ١٣ قرية[3]. وبالتالي كانت حصة محمود من هذه الديون ٥٧.٣٦٢ قرشاً، وثمانية قناطير شيد وخمسة عشر رطلاً وأوقية، و١٠ صاعات حنطة، وسبعة صاعات وربع الصاع من الشعير ومد حنطة ومد شعير.

واشتملت قائمة التركات على تسع عشرة تركة كانت مستغرقة بالديون، بمعنى أن النفقات المترتبة على أصحابها كانت تفوق قيمة ثروتهم، و هذه قائمة بأسماء المتوفين ممن كانت تركاتهم مثقلة بالديون: [4]

الرقم	اسم المتوفى	الجنس	اللقب	حجم التركة	الدين	العجز	نسبة العجز
١.	أحمد الحاج علي الطبقاني	ذكر	السيد	٣٠٢٨	٣٣٢٠	٢٩٢	٨.٧٩
٢.	صالح حجازي الرملي	ذكر	الحاج	٢٨٨١	٧٨٠٠	٤٩١٩	٦٣.٠٦
٣.	محمد علي حسين مكي	ذكر	بدون	٧٨٦١	١١٦٦٤	٣٨٠٣	٣٢.٦٠
٤.	حسن صالح السمان	ذكر	بدون	١٨٠٠	٣٦٢٥	١٨٢٥	٥٠.٣٤
٥.	مصطفى أحمد الصيداوي	ذكر	بدون	٥٩٥٦	٩٤٩٥	٣٥٣٩	٣٧.٢٧
٦.	محمد إبراهيم الموقت	ذكر	بدون	٢٥٢٥	٢٩٣٣	٤٠٨	١٣.٩١
٧.	رشيد النمّري	ذكر	الحاج	١٨٤٢٢	١٨٤٢٢	١٨٤٢٢	صفر
٨.	حسن حسن فواز	ذكر	بدون	٨٩٠	١٥١٦	٦٢٦	٤١.٢٩
٩.	سليم الجاعوني	ذكر	بدون	٢٧٧٤٣	٣٣٣٣٩	٥٥٩٦	١٦.٧٨
١٠.	عبد الحميد عبد النبي	ذكر	السيد	٤٩٦٧	١١٠٠٤	٦٠٣٧	٥٤.٨٦
١١.	زايد علي زايد	ذكر	بدون	٢١٦٠	٤٠٢٧	١٨٦٧	٤٦.٣٦
١٢.	أحمد الفلاحة	ذكر	بدون	٧٠١	١٢٠١	٥٠٠	٤١.٦٣
١٣.	محمد مصطفى طقش	ذكر	بدون	٢٦٩١	٢٦٩١	٢٦٩١	صفر
١٤.	عمر طهبوب	ذكر	عين السادات	٢٩٩٨٢	٥٠٦٠٦	٢٠٦٢٤	٤٠.٧٥
١٥.	إبراهيم حجازي الرملي	ذكر	الحاج	٧٤٤	٨٦١٢	٧٨٦٨	٩١.٣٦

---

(١) الصاع: وحدة كيل يساوي ٣.٢٤٥ كغم من القمح. هنتس، المكاييل والأوزان، ص٦٣. ويبدو أن وزن الصاع وسعته يختلف من مكان لآخر وحسب المادة التي تعبأ فيه فيذكر إحسان النمر أن صاع مدينة نابلس يزن ثلاثة أرطال وأربعة أواق من القمح، بينما يزن صاع الشعير رطلين ونصف. أما الصاع في ناحية بني صعب فيزن رطلين ونصف من القمح ورطلين من الشعير. إحسان النمر. تاريخ جبل نابلس والبلقاء، نابلس، مطبعة النصر، أربعة أجزاء، ١٩٦١، ج٢، ص٢٧٦.

(٢) المد: استخدم لكيل الحبوب كالحنطة والسمسم والذرة. ويساوي نحو ٥٠ كغم. هنتس المكاييل والأوزان، ص٧٣.

(٣) وهي قرى قلندية والرام وشعفاط ودير السودان وعطارة وعجول وعبوين ودير غسانة وبيت حنينا ورافات وبيتونيا وبيت اكسا وبيت عور.

(٤) جمعت هذه القائمة من السجلات الشرعية رقم ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥١.

١٦.	زمزم عواد	أنثى	الحرمة	٦٧٩	٧٠٠	٢١	٣
١٧.	محمد صالح القاعود	ذكر	الحاج	١٨٠٠	٢٧٨٧	٩٨٧	٣٥.٤١
١٨.	عبد الله الدسوقي	ذكر	بدون	٥٤٧	٢٧٥٢	٢٢٠٥	٨٠.١٢
١٩.	بكر الشعباني	ذكر	السيد	١٢٠٣٧	١٢٩٠٦	٨٦٩	٦.٧٣
٢٠.	داواد الصالحاني	ذكر	السيد	٣٩٠٥٥	٥٧٨١٨	١٨٧٦٣	٣٢.٤٥

يستدل من هذا الجدول أن نسبة المتوفين المثقلة تركاتهم بالديون بلغت ٦.٩٦% من إجمالي عدد المتوفين، وكان من بينهم تسعة عشر ذكراً وأنثى واحدة حملت لقب الحرمة، بينما حمل خمسة من الرجال لقب السيد، كان أحدهم يحمل لقب عين السادات، وحمل أربعة آخرون لقب الحاج، والباقي بدون لقب. ويلاحظ أن اثنين منهم تساوت قيمة التركة مع المصاريف والديون، وقد بلغ عدد التركات التي زادت نسبة العجز فيها عن ٥٠% خمس تركات، كانت أعلاها تركة إبراهيم حجازي الرملي التي بلغت نسبة العجز فيها ٩١.٣٦%، ويليه تركة عبد الله الدسوقي التي بلغت نسبة عجزها ٨٠.١٢%، أما أقل نسبة عجز فقد كانت في تركة الحرمة زمزم عواد حيث بلغت ٣%.

ولا بد من الإشارة إلى أن الديون في بعض التركات الواردة في الجدول كانت تقل عن قيمة التركة، غير أنه بعد إضافة المصاريف اللازمة ورسوم التركة تصبح قيمة الديون والمصاريف أكثر من التركة، فتكون عندئذ التركة مثقلة بالديون. مثال ذلك أن تركة رشيد النمّري البالغة ١٨٤٢٢ كان حجم الدين فيها ١٥٦٥٠ قرشاً، وأضف إليها ٢٧٧٢ قرشاً مصاريف التجهيز والتكفين ودلالة الأمتعة وقيدية الدفتر وورقة الدفتر فأصبحت قيمة الدين مع المصاريف ١٨٤٢٢ قرشاً(١).

وكان يتم تسديد المبلغ الفائض عن التركة من قبل ورثة المتوفى، حيث يقسم عليهم كل حسب حصته لصالح أصحاب الديون(٢)، وقد يتعهد أحد الورثة بتسديد المبلغ، فمثلاً تعهد محمد ابن داود الصالحاني بدفع ما فاض عن تركة والده البالغ ٢٨٠٩ قرشاً، ليرجع بذلك على أجرة عقارات والده(٣). وفي بعض الأحيان يقوم القاضي بطرح ما يخص متوفى من عقار بالمزاد العلني لتسديد ما عليه من ديون، فمثلاً طرح القاضي حصة المتوفى صالح حجازي الرملي البالغة ١٣ قيراطاً بدار بمحلة باب حطة والمستغرقة تركته بالديون بالمزاد العلني لمدة أربعة أشهر، وقد اشترتها أمونة بكر حجازي بقيمة ١٠٠٠ ليرة فرنسية(٤). وفي بعض الأحيان يقوم أحد الدائنين بشراء عقار المتوفى المطروح بالمزاد العلني، ومن الأمثلة

---

(١) س ش ٣٥١، ١٧ شوال ١٢٨٢هـ/٥ آذار ١٨٦٦م، ص٢٨٩.
(٢) س ش ٣٥١، غرة شعبان ١٢٨٢هـ/أواسط كانون الأول ١٨٦٥م، ص١١٨.
(٣) س ش ٣٥٠، أواخر صفر ١٢٨٢هـ/أواخر تموز ١٨٦٥م، ص٢.
(٤) س ش ٣٤٦، أواخر رمضان ١٢٧٩هـ/أواسط آذار ١٨٦٣م، ص٤٤.

على ذلك شراء أمونة عثمان باكير حصة المتوفى محمد علي حسين مكي بدار والبالغة ٨ قراريط بقيمة ٤٠٠٠ قرش، علماً بأنه كان للمشترية ديناً على المتوفى بقيمة ٣٦٠٠ قرشاً[١].

وعندما توفي الحاج محمد القضماني وكان عليه ديناً، ولم يكن لديه أموال منقولة تباع لتسديد ديونه، فقد عرض القاضي الشرعي ما يخص المتوفى من حصته بدار بمحلة باب حطة البالغة سبعة قراريط بالمزاد العلني، وانتهى المزاد بشرائها من قبل زوجته أمونة وابنتها محسنة؛ حيث اشترت الزوجة خمسة قراريط بمبلغ ٥٦٢٥ قرشاً بينما اشترت الابنة قيراطين بمبلغ ٢٢٥٠ قرشاً، ويستدل من ذلك أن ثمن القيراط كان ١١٢٥ قرشاً، وقد أضيف المبلغ إلى قيمة التركة البالغة ٢٠٧٥٦ قرشاً ليدفع لأرباب الديون، ثم جرت مقاصصة ثمن القراريط السبعة من حصة كل من الزوجة والابنة في تركة مورثهن.

ويلاحظ في قضايا الدين بشكل عام أن الدائن كان في كثير من الأحيان يحتسب قيمة الدين بالقروش على أساس سعر عملة أخرى نظراً لتذبذب قيمة القرش، فمثلاً كان من بين الديون المستحقة على المتوفى التاجر إبراهيم محسن النمّري ١٩١٧٥ قرش شرك[٢] لعبد الله الحاج عيسى وذلك باقي ثمن سمسم على أساس سعر الليرة الفرنسية ١١٨ قرشاً، وكان لإبراهيم يحيى علم الدين ١٦٦٣٥ قرش شرك باقي ثمن سمسم أيضاً على أساس سعر الليرة العثمانية ١٠٦ قروش[٣]. وكان المتوفى عبد السلام العلمي مديناً لداود الحكيم بمبلغ ٣٥٩ قرش عملة يافا "شرك" على أساس سعر الريال المجيدي ٢٤ قرشاً، وكان مديناً أيضاً لعمر بكداش البيروتي بمبلغ ٧٣٨٩ قرشاً عملة بيروت "شرك" على أساس سعر الليرة الفرنسية ٩٧ قرشاً[٤].

وقد يلجأ أصحاب الديون إلى استرهان عقار للمدين وتحديد فترة سداد الدين مع ربط قيمة الدين بعملة أخرى، فمثلاً كان بذمة المتوفى إسماعيل العكرماوي ٣١٠ لعبد الله عيسى لمدة سنة وقد أرهن المدين مقابل ذلك نصف كرم دوالي عنب، وقد استدان إسماعيل

---

(١) س ش ٣٤٦، ١٥ جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/٨ كانون الأول ١٨٦٢م، ص١٠٦.

(٢) ميزت السجلات الشرعية بين نوعين من القروش هي القرش الصاغ وهو القيمة الرسمية للقرش ويساوي ٤٠ بارة "فضة"، والقرش الشرك أو الرائج وأحياناً يطلق عليه اسم قرش بندر باسم مدينة معينة وهذا النوع يستخدم في المعاملات التجارية والشؤون العامة وكانت قيمته أقل من قيمة القرش الصاغ حيث كان يساوي ١٠ بارات. ومع ذلك فقد اختلف قرش الرائج من مدينة إلى أخرى ففي عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م كانت قيمة رائج بندر الرملة أقل من قيمة القرش رائج بندر القدس حيث كان مبلغ ٣٢٠ قرشاً رائجاً بندر الرملة يعادل ٢٩٠ قرشاً رائجاً بندر القدس. انظر: عبلة سعيد المهتدي، سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٣٨٩، فهرسة تحليلية، إشراف الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، عمان: مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧، ص٢١١. محمد سالم الطراونة، قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، ١٢٨١-١٣٣٣هـ/١٨٦٤-١٩١٤م، عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٠، ص٤٢٣.

(٣) س ش ٣٥٥، ٢٥ شعبان ١٢٨٥هـ/١١ كانون الأول ١٨٦٨م، ص١١٩.

(٤) س ش ٣٤٦، ٢٠ محرم ١٢٨٠هـ/٧ تموز ١٨٦٣م، ص٢٧٠.

العكرماوي من عبد الله عيسى ٣١٠ قروش لمدة عام وقد أرهن مقابل ذلك كرماً مزروعاً بالعنب، واستدان محمد القلوني أيضاً من عبد الله عيسى ٢٠٠ قرش لمدة عام، واستدان منه أيضاً أبو السعود الدباغ ٣٠٠ قرش على أساس سعر البشلك ٦ قروش[1].

---

(١) س ش ٣٥٥، غرة رمضان ١٢٨٤هـ/٢٧ كانون الأول ١٨٦٧م، ص١٠٣. والبشلك، كلمة عثمانية مكونة من مقطعين: بيش، وتعني خمسة. ولك، وتدل على النسبة. وتعني معاً ذا الخمسة أو الخماسي. وقد سكت في عهد السلطان سليمان الثاني ما بين ١٠٨٩-١١٠٢ هـ/ ١٦٧٨-١٦٩١م من النحاس الأحمر. وتجدد ضرب البشلك عام ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م في عهد السلطان محمود الثاني تحت اسم جهادية على أن تكون قيمتها خمسة قروش. أنستاس ماري الكرملي، النقود العربية الإسلامية وعلم النميات، القاهرة: المطبعة المصرية، ١٩٣٩، ص ٩٨. سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٣، ص ٥٨.

النقد المتداول وأنواعه

تمدنا حجج ضبط التركات بأنواع مختلفة من العملات المتداولة في مدينة القدس خلال منتصف القرن التاسع عشر، فمع أن القرش كان الوحدة النقدية الأكثر تداولاً في المدينة، غير أن السكان تعاملوا بعملات متعددة محلية وأجنبية، فضية وذهبية ونحاسية، وقد ساهم كثرة العملات المتداولة في عدم استقرار النظام النقدي في المدينة واضطرابه، فاختلف سعر صرف هذه العملات من سنة لأخرى، لاسيما أن أسعار الذهب والفضة كانت بحالة تذبذب.

ونتيجة للعلاقات التجارية مع الدول الأوروبية، وقدوم الحجاج المسيحيين من مختلف البلدان الأوروبية لزيارة الأماكن الدينية المقدسة، علاوة على قدوم البعثات التبشيرية فقد شاع تداول العملات الأجنبية كالليرة الفرنسية والانجليزية والروسية (المسكوبية). ولجأ الأهالي إلى تخزين بعض العملات الأجنبية والعثمانية الذهبية نظراً لثقتهم فيها وعدم ثبات سعر صرف القرش.

وقد بلغ عدد المتوفين ممن تضمنت تركاتهم نقوداً وبنسب متفاوتة ٢٦ متوفى كانوا على النحو الآتي: (١)

الرقم	اسم المتوفى	الجنس	اللقب	إجمالي التركة	قيمة النقود بالقروش	النسبة
١.	حسن الفتياني	ذكر	السيد	١٩٥٨٦	٨٦٤٠	٤٤.١١
٢.	سليمان أبو الفيلات	ذكر	السيد	١٠٠.٠٠٠	٨٧٥٦١	٨٧.٥٦
٣.	داوود معتوق	ذكر	بدون	٣٧٣٦	٨٨١	٢٣.٥٨
٤.	خديجة الحيحي	أنثى	الحرمة	١٦٦٢	٣٢٠	١٩.٢٥
٥.	مالكية الطبقاني	أنثى	بدون	١٥٣٥	٧٤٦	٤٨.٥٩
٦.	محمد قاسم الترهي	ذكر	الحاج	١٦٥٣	٣٠٠	١٨.١٤
٧.	عثمان طهبوب	ذكر	الشيخ	٢١٢٨٨	١٤٦٢٣	٦٨.٦٩
٨.	أمين نسيبة	ذكر	السيد	٥٦٥١	١٠٦٧	١٨.٨٨
٩.	خديجة حسن المحبوب	أنثى	الحرمة	٣٣٤٤	١٨٨٥	٥٦.٣٦
١٠.	عبد الله النمّري	ذكر	السيد	٤٢٣٥٣	١٥٢٢٥	٣٥.٩٤
١١.	حسن باكير	ذكر	الحاج	٤٣٣٨	٦٠٤	١٣.٩٢
١٢.	أحمد الحلواني	ذكر	بدون	١٦٢٨٥	٨٩	٠.٥٤
١٣.	محمد العسلي	ذكر	بدون	٣٣٨٥	٨٥٠	٢٥.١١
١٤.	قاسم عبد الخواجة	ذكر	السيد	١٩٥٥	١٣٢٦	٦٧.٨٢
١٥.	محمد الرملاوي	ذكر	السيد	٤٣١٨٩	٢١٣	٠.٤٩
١٦.	محمد يوسف حب رمان	ذكر	الحاج	٢٣٠٤٢	٦٦٨	٢.٨٩
١٧.	عايشة اللدي	أنثى	الحرمة	٣٩٣٧	٩٢٢	٢٣.٤١
١٨.	محمد ذيب	ذكر	بدون	١١٧٧٠	٣٤٢	٢.٩٠
١٩.	داود مرقصة	ذكر	الحاج	١٥٥٨٠	٧٤٢	٤.٧٦
٢٠.	داود الصالحاني	ذكر	السيد	٥٥٠٠٩	٣٢٧	٠.٥٩

(١) جمعت هذه القائمة من السجلات الشرعية رقم ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١. ويلاحظ أن النقود الواردة في بعض هذه التركات لم تكن بالقروش فقط، وإنما كانت بعملات مختلفة يجري تحويلها إلى قروش خلال عملية ضبط التركة.

٢١.	خليل شريف	ذكر	بدون	٩٥٨٧	٥٠٠	٥.٢١
٢٢.	حفيظة القضماني	أنثى	الحرمة	٣٠٥٨	١٤٠	٤.٥٧
٢٣.	فطومة معتوق	أنثى	بدون	٢٠٧٨	٤٨	٢.٣٠
٢٤.	عبد عابدين	ذكر	الحاج	٩٥٠	٢٦٧	٢٨.١٠
٢٥.	راغب الإمام	ذكر	عين الفضلاء والأئمة الشيخ	٢٣٤٥٦	٩١٣١	٣٨.٩٢
٢٦.	شاكر الأغواتي	ذكر	الحاج	١٧٧٥	جميعها	١٠٠%

يستخلص من الجدول، أن نسبة المتوفين الذين تضمنت تركاتهم نقوداً مختلفة، قد شكلوا نحو ٩% من إجمالي عدد المتوفين وهي نسبة قليلة لا يعتد بها، كان منهم ست نساء وعشرون رجلاً، وقد شكلت نسبة النساء ٥.٨٢% من إجمالي عدد النساء المتوفيات و٢.٠٩% من إجمالي عدد المتوفين، بينما شكل الذكور نسبة ١٠.٨٦% من إجمالي المتوفين الذكور و٦.٩٦% من إجمالي عدد المتوفين، ولعل تفسير تدني هذه النسب يعود نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي لدى السكان خلال فترة الدراسة لاسيما أن أكثر من نصف المتوفين قل حجم تركاتهم عن ثلاثة آلاف قرش.

ويلاحظ أن أقل نسبة نقود كانت في تركة محمد الرملاوي حيث بلغت ٠.٤٩%، علماً بأن حجم ثروته كان مرتفعاً مقارنة مع حجم ثروات المتوفين بشكل عام، وحجم ثروات المتوفين الذي تضمنت تركاتهم نقوداً، فقد بلغت ٤٣١٨٩ قرشاً في حين بلغ حجم النقود فيها ٢١٣ قرشاً، ويلاحظ أيضاً من بين التركات الكبيرة التي تضمنت عدداً قليلاً من النقود تركة المتوفى داود الصالحاني والبالغة ٥٥٠٩ قروش، علماً بأن نسبة النقود فيها كانت ٠.٥٩%. مقابل ذلك نجد حجم تركة قاسم عبد الخواجة البالغة ١٩٥٥ قرشاً وهي قليلة مقارنة مع التركتين السابقتين، حيث شكلت ٤.٥٢% من تركة الرملاوي و٣.٥٥% من تركة الخواجة، غير أن نسبة النقود فيها كانت مرتفعة إذ بلغت ٦٧.٨٢%. واشتملت هذه النقود خمسة أنواع وهي مائة ريال

شوشة[١] وعشرة ريالات أبو عامود[٢] وستة ريالات سينكه[١] وستة ريالات مجر جنزير[٢] ونصف ليرة فرنسية. ولعل تفسير وجود هذه الأنواع بتركته رغم قلة مقدارها نتيجة لامتلاكه دكاناً الأمر الذي اقتضى وجود عملات مختلفة بحوزته[٣].

---

(١) **ريال شوشة:** يعرف أحياناً باسم ريال أبو شوشة. وهو في الأصل ريال ماريا تريزا أو ماري تريز. الكرملي، النقود العربية، ص ٢٣١. وبلغت قيمته عام ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٢م ٢٦ قرشاً وانخفض في العام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م إلى ٢٣ قرشا. س ش ٣٤٥، ٢٢ صفر ١٢٧٩ هـ/ ١٧ آب ١٨٦٢م، ص ٢٠١. س.ش. ٣٤٩، ١٥ ذي القعدة ١٢٨١هـ/ ص ١١٩.

(٢) **ريال عمود أو أبو عمود:** عملة روسية وكان على نوعين: ريال مخزوق، وريال غير مخزوق. الكرملي، النقود العربية، ص ١٠٣. وبلغت قيمته عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م ٢٧ قرشاً، انخفضت عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م إلى ٢٤ قرشا. س ش ٣٤٥، غرة رجب ١٢٧٨ هـ/ ٣ كانون الثاني ١٨٦٢م، ص ٥٨. س.ش. ٣٤٩، ١٥ ذي القعدة ١٢٨١هـ/ ص ١١٩.

ويلاحظ أيضاً بأن تركة المرحوم سليمان أبي الفيلات، تعد من التركات الكبيرة حيث بلغت مائة ألف قرش وكانت نسبة النقود فيها مرتفعة حيث بلغت ٨٧.٥٦%، مع أن ضبط التركة لم يوضح فيما إذا كان له أملاك وعقارات. ولم يوضح أيضاً نوع النقود في تركته بل أشير إلى عبارة "عما وجد من نقود تحت يد المتوفى وذلك حسب إقراره ٨٧٥٦١ قرشاً"، وعليه فمن الأرجح أن يكون نوع النقود مقتصراً على القروش فقط. ويستدل من حجة أخرى بأن أبا الفيلات كان يمتلك حصصاً في دكاكين وأراضٍ زراعية، ويظهر ذلك في وصيته التي تضمنت بأن يكون لابن ابنه عبد العظيم الذي توفي والده "من متروكاته من نقود وأشياء وأمتعة ودور وكروم، وزيتون ودكاكين وكافة ما يتخلف عنه من حطام الدنيا من عقار وغيره، ومن كلي وجزئي بمثل نصيب ولد ذكر من أولاده...."(٤).

وأخيراً يلاحظ بأن تركة المتوفى عثمان طهبوب البالغة ٢١٢٨٨ قرشاً، قد اشتملت على نسبة ٦٨.٦٩% من النقود بأنواع مختلفة بلغت ثمانية عشر نوعاً على النحو الآتي:

الرقم	نوع النقد	العدد	السعر بالقروش	المجموع
١.	ليرة عثماني	٣٢	١١٥	٣٣٣٧
٢.	ليرة انكليزي	١٣	١٢٥	١٦٢٥
٣.	ليرة مسكوبي	٨	١٠٢	٨١٦
٤.	ليرة مصرية	١	١٢٧	١٢٧
٥.	ليرة فرنسية	١٢	١٠٠	١٢٧٥
٦.	مجر جنزير	٢٦	٥٩	١٥٤٤
٧.	غازي قديم	١٩	٢٨	٥٣٢
٨.	غازي جديد	٥	٢٢	١١٠
٩.	جهادي يابس	نصف	٢٨	٢٨
١٠.	عادلي دار الخلافة	١٠	١٦	١٦٠
١١.	ريـال عز نصره	ربع	٣	٣
١٢.	ريـال شوشه	١١١	٢٥	٢٧٧٥
١٣.	ريـال مجيدي	٤١	٢٢	٩٠٢
١٤.	ريـال أبو عامود	١٣	٢٧	٣٥١
١٥.	ريـال سينكه	٣٨	٢٤	٩٣١
١٦.	ريـال منوت	٤	١٩	٧٦
١٧.	بشلك	١	٢٠	٢٠
١٨.	استلك	١	١١	١١(٥)

---

(١) **ريـال سينكه.** عملة إيطالية وتعني كلمة سينكه خمسة الكرملي، النقود العربية، ص١٩٣. وقد كان قليل التداول، وبلغ سعر صرفه عام ١٢٧٩ هـ/ ١٨٦٢م ٢٥ قرشا. س ش ٣٤٥، ٢٢ صفر ١٢٧٩ هـ/ ١٧ آب ١٨٦٢م، ص ٢٠١.

(٢) **المجر الجنزير:** عملة ذهبية تعرف أيضاً بالدوكان الهنغاري. زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٢١٥-١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠-١٨٣٠م، عمان، منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٦، ص ١٢٨.

(٣) س ش ٣٤٦، ١٥ ربيع الأول ١٢٧٩هـ/ ١٠ أيلول ١٨٦٢م، ص١٠-١١.

(٤) س ش ٣٥١، أواسط رمضان ١٢٨٢هـ/أوائل شباط ١٨٦٦م، ص١٦٥.

(٥) س ش ٣٤٥، أواسط رجب ١٢٧٨هـ/أوائل كانون الثاني ١٨٦٢م، ص٥٦-٥٧.

ويبين الجدول التالي أنواع العملات التي تعامل بها الأهالي كما وجدت في سجلات التركات وأسعارها بالقرش: [١]

(١) تم جمع هذه القائمة من السجلات الشرعية رقم ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١.

نوع العملة	سعرها بالقروش	السنة
الليرة العثمانية	١١٥	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
الليرة العثمانية	١٠٨	١٢٨٢هـ/١٨٦٥م
الليرة الانكليزية	١٢٥	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
الليرة الانكليزية	١١٥	١٢٨١هـ/١٨٦٤م
الليرة المسكوبي	١٠٢	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
الليرة المسكوبي	٨٨	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
الليرة المسكوبي	٩٣	١٢٨١هـ/١٨٦٤م
الليرة المصرية	١٢٧	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
الليرة الفرنسية	١٠٠	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
الليرة الفرنسية	١٠١	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
الليرة الفرنسية	٩٤	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
الليرة الفرنسية	٩٤	١٢٨٢هـ/١٨٦٥م
الليرة المجيدي	١٠٥	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
الليرة المجيدي	١١٧	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال مجيدي	٢٢	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ريـال شوشه	٢٥	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ريـال منوت	١٩	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ريـال أبو عامود	٢٧	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ريـال سينكة	٢٤.٥	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ريـال استلك	١١	١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م
ريـال عامود	٢٧	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال مجيدي	٢٣	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال سنيكه	٢٥	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال منوت	١٩.٥	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال استلك	٩	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال شوشه	٢٦	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال شوشه	٢٦	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال سينكه	٢٥.٥	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال عامود	٢٧	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال مجيدي	٢٠	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال شلن	١٠	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
ريـال سينكه	٢٢	١٢٨١هـ/١٨٦٤م
ريـال مجيدي	٢١	١٢٨١هـ/١٨٦٤م
ريـال شوشه	٢٣	١٢٨١هـ/١٨٦٤م
نصف غازي جديد	١١	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
فندقلي سادة	١٠	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
فندقلي جنزير	١٢	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
غازي جديد	٢٢	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
غازي قديم	٢٨	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
نصف جهادي يابس	٢٨	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
عادلي دار الخلافة	٢٠	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ربع فندقلي	١٦	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ربع عز نصره	٣	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
بشلك	٥	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
نصف ربع مصري	١٢	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ربع إسلاميولي	٧	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
ربع فندقلي بلا جنزير	١٠	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
عادلي دار الخلافة	٢٢	١٢٧٨هـ/١٨٦١م
مجر جنزير	٦١	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
مجر جنزير	٥٩	١٢٨٢هـ/١٨٦٤م
عشاري	٨٦	١٢٧٩هـ/١٨٦٢م
جهادي طري	٨٠	١٢٨١هـ/١٨٦٤م
خمس منوت	٣.٥	١٢٨١هـ/١٨٦٤م

نوع العملة	سعرها بالقروش	السنة
نابليون	١٠١	١٢٨١هـ/١٨٦٤م

الحلي والمجوهرات والملابس

اهتمت بعض النساء المقدسيات بالتزين بالحلي والمجوهرات، فاقتنت مختلف أنواعها من الذهب الخالص والألماس والفضة، فشكلت عنصراً رئيسياً من عناصر الثروة لدى بعض النساء، ويلاحظ أن استعمال الحلي والمجوهرات الذهبية كان أكثر من الحلي الفضية، وكانت بعضها تطعم بالحجارة الكريمة كاللؤلؤ والعقيق وحب المرجان.

ومن أكثر أنواع الحلي شيوعاً كانت الشعيرة الذهبية[1]، ويختلف ثمنها حسب وزنها ونوع المثقال، ومن الأشكال الأخرى كانت السكائن الذهبية والفضية، والحلق والخواتم سواء من الذهب أو الماس، والضفائر والأساور والعقود والمواسير والسلاسل والحياصات والحلق والكردان والشكلات والحجب والمكاحل والعلب الذهبية بأشكال مختلفة.

ويبين الجدول التالي بعض أنواع الحلي والمجوهرات التي كانت تستخدمه النساء المقدسيات وأسعارها: [2]

الرقم	نوع الحلي والمصاغ	السعر بالقروش
.١	شعيرة ذهب	٥٠٠
.٢	شعيرة ذهب	٤٢٠
.٣	شعيرة ذهب	٣٦٠
.٤	شعيرة ذهب	٥٣٠
.٥	شعيرة ذهب	٤٧٠
.٦	شعيرة ذهب مثقال ١٦ بسعر ٤٠ قرش للمثقال الواحد	٦٤٠
.٧	شعيرة ذهب مثقال ١٤ بسعر ٥٥ قرش للمثقال الواحد	٧٧٠
.٨	شعيرة ذهب مثقال ١٤ بسعر ٣٠ قرش للمثقال الواحد	٤٢٠
.٩	شعيرة ذهب فارغة	٣٥٠
.١٠	جوز حلق ذهب	١٦٥
.١١	جوز حلق ذهب	١٢٠
.١٢	جوز حلق ذهب	٦٢
.١٣	جوز حلق ذهب بخنجرين قزاز	٣٠
.١٤	حلق ألماز	٦٥٠
.١٥	جوز حلق ألماز	٥٠٠
.١٦	حلق ألماز	٣٠٠

---

(١) **الشعيرة الذهبية:** يبدو بأنها نوع من العصائب الصغيرة على شكل شريط يغطي أعلى الحاجبين والجبهة، وهو قماش خفيف مشغول من الشعر توضع على شكل مظلة تظلل العيون وفي ذات الوقت تمكنها من الرؤية. وتزين ببعض أنواع الحلي صغيرة الحجم. انظر: أسماء جاد الله الخصاونة، عائلات القدس المتنفذة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، عمان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، ٢٠٠٦، ص١٤٧-١٤٨.

(٢) جمعت هذه القائمة من السجلات الشرعية رقم ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١.

الرقم	نوع الحلي والمصاغ	السعر بالقروش
١٧.	حلق ألماز	١٠٠
١٨.	خاتم ذهب	١٥١
١٩.	خاتم ذهب	٣٠
٢٠.	حجاب ذهب	٤٢٠
٢١	حجاب ذهب مثقال ٢٠ بسعر ٤٠ قرش للمثقال	٨٠٠
٢٢.	حجاب فضة وزن ٦٧ درهم بسعر ٣ قروش للدرهم	٣٠١
٢٣.	حجاب ملبس فضة	٤٠
٢٤.	أساور ذهب	١٢٣٣
٢٥.	جوز أساور ذهب	١١٥٠
٢٦.	جوز أساور ذهب بسلاسل	١٢٠٠
٢٧.	سوارة عقيق خرز	٢٠
٢٨.	ماسكة ذهب	١٠٠
٢٩.	ماسكة ذهب فيها تسعة أرباع	٢١٠
٣٠.	ماسكة ذهب فيها ٨ قطع نصف غازي	١٩٣
٣١.	حمايلي ذهب	١٣٠٠
٣٢.	حمايلي ذهب بسلسلة	٦٧٥
٣٣.	شكلة ذهب عليها تعاليق نصف غازي	٢٧٠
٣٤.	شكلة ذهب مثقال ٣ بسعر المثقال ٤٠ قرش	١٢٠
٣٥.	علبة ذهب فارغة	٧٥٠
٣٦.	بيت نمل ذهب مثقال ١٨ بسعر ٥ للمثقال الواحد	٩٠٠
٣٧.	حلق ذهب	١٤٠
٣٨.	حلق ذهب	٣٥
٣٩.	حلق ذهب بسلسلة	٦٧٥
٤٠.	كردان ذهب	٣٢٧
٤١.	مكحلة ذهب مثقال ٦ بسعر ٤٠ قرش للمثقال	٢٤٠
٤٢	١٧ اصطفان ذهب مثقال ٩ بسعر ٥٠ قرش	٤٥٠
٤٣.	خلخال فضة	٤٠
٤٤.	سكينة فضة	٩٠
٤٥.	عقد لؤلؤ مثقال ١٣ بسعر المثقال ٣٠٠	٣٩٠٠

وتباينت نسبة الحلي والمجوهرات في تركات النساء بين امرأة وأخرى، ويعتمد ذلك على الوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية للمرأة، فامتلكت بعضهن كميات قليلة شكلت أقل من ٢% من إجمالي تركاتهن، بينما امتلك بعضهن كميات كبيرة زادت نسبتها عن الـ ٩٠% من إجمالي التركة، وهذه قائمة بأسماء النساء اللواتي تضمنت تركاتهن حلي ومجوهرات:[١]

(١) جمعت هذه القائمة من السجلات الشرعية رقم: ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥.

الرقم	اسم المتوفاة	إجمالي التركة	قيمة الحلي	نسبة الحلي لإجمالي التركة
١.	أمونة غنيم	٩٥٣٥	٢٥٠٤	٢٦.٢٦
٢.	شريفة أبو الحلاوة	٥٠٦٦	١٥٥١	٣٠.٦١
٣.	فطومة الشيخ سعد	٢٥٨٠	١٧٣٣	٦٧.١٧
٤.	زينب الحاج نصار	٣٥٤١	٢٠٥١	٥٧.٩٢
٥.	فطومة معتوق	٢٠٧٨	٥٠٠	٢٤.٠٦
٦.	داودية الداودي	١٠٤٢٠	٣٠٥٠	٢٩.٢٧
٧.	بكرية رضوان المصري	٨١٨	٤٥٠	٥٥.٠١
٨.	طرفنده باكير	٢٤٢٤	٥٢٥	٢١.٦٥
٩.	رقيه عبده	٢٧٣٩	٢٤٨٢	٩٠.٦١
١٠.	آمنة الجاعوني	٢٩٩٣١	٥٠٦٦	١٦.٩١
١١.	بدرية قطينة	٢٧٨٨٩	٩٢١٦	٣٣.٠٤
١٢.	خديجة الحيحي	١٦٦٢	٥٣٠	٣١.٨٨
١٣.	مالكية الطبقاني	٣٩٩٢	١٥٣٥	٣٨.٤٥
١٤.	عايشة الجاعوني	٢١٦٠٠	٤٩٤٠	٢٢.٨٧
١٥.	عايشة الساعاتي	١٣٥٩	٣٦٨	٢٧.٠٧
١٦.	حوى الخربوطلي	٤٣٨٣	٥٠٦	١١.٥٤
١٧.	بيهان الدلاتي	٣٢٠٢	٤٧٠	١٤.٦٧
١٨.	خديجة المحبوب	٣٣٤٤	٢٧٢	٨.١٣
١٩.	فاطمة العسلي	٣٥٠٣	١٢٨٥	٣٦.٦٨
٢٠.	فاطمة المصري	٩٠٥	١٣١	١٤.٤٧
٢١	آمنة الطبجي	٢٥٦٥٤	٥٢٦٠	٢.٠٥
٢٢.	نبيهة القطب	٨٥٩٠	٢٦٣٥	٣٠.٦٧
٢٣.	فاطمة الصلاحي	٢٢٣١	٤٢	١.٨٨
٢٤.	مريم الشريف	٤٧٧١	٥٦٠	١١.٧٣
٢٥.	بيهان الطوخلي	٢٩٠٥	٦٠٠	٢٠.٦٥
٢٦.	فطومة شرف	٩٨٦٨	٦٢٠	٦.٢٨
٢٧.	رقية القطان	١٥٦٣	٢٠٠	١٢.٧٩
٢٨.	محبوبة العريان	٧٩٨٠	١٦٠٠	٢٠.٠٥
٢٩.	أمينة حب رمان	٣٧٦٠	٧٤٠	١٩.٦٨
٣٠.	صفية رضوان آغا	٤٦٧٧	١٧٦	٣.٧٦
٣١.	زينة حجيج	٢٣٧٦	٤٢٠	١٧.٦٧
٣٢.	طرفنده الفقاعي	٣٠٩١	٣٠٠	٩.٧٠
٣٣.	فطومة	٨٦٥٣	٦٠٠	٦.٩٣
٣٤.	أمونة البدرية	٦١٤٠	١٨٠٠	٢٩.٣١
٣٥.	رقية مصطفى علي	٤٠٠٤	٦٢٠	١٥.٤٨
٣٦.	نسب السوسي	٧٦٩٥	٥٧٠٠	٧٤.٠٧
٣٧.	صفية الخليلي	٥٧٣٥	٧٢٤	١٢.٦٢
٣٨.	سارة أبو عجمية	٣٣١٠	١٢٠٥	٣٦.٤٠
٣٩.	نسب العسيلي	٣٠٦٦	١٠٠٠	٣٢.٦١
٤٠.	خزرج الكلوتة	٢٩٩٦	٣٠	١.٠٠
٤١.	أمونة قرش	٥٠٠٠	٩٤٠	١٨.٨
٤٢	أمينة حسن	٢٥٩٨	١٨٠	٦.٩٢
٤٣.	أسماء الدسوقي	٣٣٨٠	١٦٦٨	٤٩.٣٤
٤٤.	محبوبة صيام	٤١٤١	٤٤٠	١٠.٦٢
٤٥.	فطومة القباني	١٢٢٧٤	٢٧٤٠	٢٢.٣٢
٤٦.	طرفندة قنديل	٥٩٦٦	٢٦٧٠	٤٤.٧٥
٤٧.	أمينة عبد الله	٥٢١	٤٥٥	٨٧.٣٣
٤٨.	عايشة اللدي	٣٩٣٧	١٣٩٦	٣٥.٤٥
٤٩.	زين العرب محمد المصري	٥٨٨	٢٣٣	٣٩.٦٢
٥٠.	فاطمة الجاعوني	١٨١٣١	٣٧٠٠	٢٠.٤٠
٥١.	سلمى النعاجي	١٢٤٣	٢٤٢	١٩.٤٦
٥٢.	أمينة الأعرج	١٥٣٦	٢٨٠	١٨.٢٢

٥٣.	أميرة خزرج كمال	٩٠٠	٣٠٠	٣٣.٣٣

يستنتج من الجدول السابق أن عدد النساء اللواتي تضمنت تركاتهن مصاغاً قد بلغن ٥٣ امرأة أي بنسبة ٥١.٤٥% من مجموع النساء المتوفيات، ويلاحظ بأن عدد النساء اللواتي شكل الحلي ما بين ٢٥-٥٠% من إجمالي تركاتهن كان ١٧ امرأة من مجموع النساء اللواتي امتلكن حلي، أي بنسبة ٣٢%، بينما بلغ عدد النساء اللاتي شكل الحلي ما بين ٥٠-٩٠% من إجمالي تركاتهن خمس نساء أي ما نسبته ٩.٤٣%، وبلغ عدد النساء اللاتي شكل الحلي ما بين ١٥-٢٥% من تركاتهن ١٤ امرأة، أي ما نسبته ٢٦.٤١% من النساء اللواتي امتلكن حلي، وكان عدد النساء اللواتي شكل الحلي أقل من ١٥% من إجمالي تركاتهن ١٦ امرأة أي ما نسبته ٣٠.١٨%، وكانت هناك امرأة واحدة شكل الحلي أكثر من ٩٠% من إجمالي تركتها.

أما بالنسبة للذكور فقد تضمنت تركات أربعة منهم حلي ومجوهرات مختلفة، فقد اشتملت تركة الحاج عبد الرزاق الشويكي الخليلي البالغة ٣٣٦٤ قرشاً حلياً بقيمة ٣٢٣ قرشاً، أي بنسبة ٩.٦٠%[١]، وتضمنت تركة داود الصالحاني البالغة ٥٥٠٠٩ قرشاً حلياً بقيمة ٣٢٧ قرشاً أي بنسبة ٠.٥٩%[٢]. كما اشتملت تركة إبراهيم آغا عبد الله البالغة ١٥٧٥٠ قرشاً حلياً بقيمة ٣٢٠٠ قرشاً نسبة ذلك ٢٠.٣١%[٣]، أما التركة الرابعة وهي من أهم التركات التي اشتملت على أنواع مختلفة من الحلي والمصاغ، والمجوهرات كالذهب والألماز والفضة والمرجان والعقيق كانت تركة محمود سليمان قطينة البالغة ٤١٣٣٠١ قرشاً، وقد شكلت المجوهرات منها ١٠٥٦٤٦ قرشاً أي بنسبة ٢٥.٥٦%[٤]، وقد فاقت قيمة الحلي في هذه التركة مجموع قيمة الحلي بتركات جميع النساء اللواتي امتلكن حلي والذي بلغ ٧٩٢٤١ قرشاً، إذ أن نسبة الحلي بتركات جميع النساء الـ ٥٣ هي ٧٥% من قيمة الحلي الموجودة بتركة قطينة، وكان من بين المجوهرات التي اشتملتها هذه التركة أساور وسلاسل ذهب، وفضة وعقود ولؤلؤ وحلق ألماز وذهب ومكاحل ذهب وحياصات ذهب، وفضة وسكائن ذهب وفضة وشعائر ذهب وحجب ذهب، وفضة وماسكات ذهب وأراكيل ألماز وفضة وقماقم ومباخر فضة وخلاخيل فضة وحصص لؤلؤ وعلب ذهب وحجار عقيق وحب مرجان وخناجر وسيوف من الفضة[٥].

الملابس:

---

(١) س ش ٣٤٦، غرة ربيع الأول ١٢٧٥هـ/أوائل تشرين الأول ١٨٥٨م، ص٥.
(٢) س ش ٣٥٠، أوائل صفر ١٢٨٢هـ/٢٦ حزيران ١٨٦٥م، ص٢.
(٣) س ش ٣٥٤، ٢٧ محرم ١٢٨٤هـ/١ حزيران ١٨٦٧م، ص٢٤٣.
(٤) س ش ٣٤٤، غرة ذي الحجة ١٢٧٧هـ/أوائل حزيران ١٨٦١م، ص١٢٣-١٣٠.
(٥) س ش ٣٤٤، ١٥ ذي الحجة ١٢٧٧هـ/٤ حزيران ١٨٦١م، ص١٢٣-١٢٧.

تمدنا حجج التركات أيضاً بمعلومات هامة عن مختلف أنواع الملابس، ويظهر التمايز في ملابس السكان بشكل واضح وجلي سواء فيما يتعلق بالرجال أو النساء، وكان من أهم الملابس التي كان يرتديها الرجال في المدينة العباءات والكفيات، والقنابيز والشراويل والطرابيش، حيث تجمع غالبية حجج التركات على وجود هذه الأصناف، غير أنها اختلفت من تركة لأخرى من حيث العدد والنوع، ولإعطاء صورة واضحة عن أنواع العباءات والكفيات المستخدمة نورد بياناً بذلك من خلال تركة يوسف صادق النمّري و هو صاحب دكان:

الرقم	النوع	العدد	سعر القطعة	السعر الكلي
١.	عباية زرافية كبيرة	٨	١٠٨	٨٦٤
٢.	عباية حموية بيضاء	٢	٣٠	٦٠
٣.	عباية امحلاوية	١١	٤٤	٤٤٠
٤.	عباية لفايف	٧	٣٠	٢١٠
٥.	عباية بغدادية	١	١٠٠	١٠٠
٦.	عباية امعيزية	٢	٤٥	٩٠
٩.	كفية حمصية صغيرة	١	٤٥	٤٥
١٠.	كفية بغدادية أم ذراع ونصف	١٢	٧٥	٩٠٠
١١.	كفية بغدادية أم ذراع وستة	٥	٥٥	٢٧٥
١٢.	كفية بغدادية أم ذراع وخمسة	٦	٤٥	٢٧٠
١٣.	كفية بغدادية أم ذراع وأربعة	٢٠	٤٠	٨٠٠
١٤.	كفية قطن	١	١٥	١٥(١)

وتباينت مقتنيات الأفراد من الملابس حسب مكانتهم الاجتماعية وقدراتهم المادية، فقد تضمنت ملابس المتوفى رشيد خليل النمّري على ثلاث فروات بوجه جوخ، إحداهما ذات لون زيتي وقيمتها ٣٠٠ قرش، أما الثانية فكانت من نوع الحلفاوي ولونها طحيني وقيمتها ٦٠٠ قرش، وكان لون الثالثة أزرق وثمنها ٢٥٠ قرشاً. واشتملت أيضاً على عباءة سوداء بغدادية وثمنها ١٩٦ قرشاً، وشال عجمي بقيمة ٣٢ قرشاً وطربوش مغربي بقيمة ٣١ قرشاً، وشال رقبة صوف بقيمة ٢٠ قرشاً وثلاث لفات بقيمة ٣٠ قرشاً ومتتيان عدد ٥ بقيمة ٧٢ قرشاً، وثلاثة قنابيز بقيمة ١٨٥ قرشاً وقميصين بقيمة ٤١ قرشاً، وبذلك يكون إجمالي ثمن الملابس ١٧٥٧ قرشاً. ويساوي ذلك ٩.٥٣% من إجمالي تركته البالغة ١٨٤٢٢ قرشاً(٢). أما تركة الحاج محمد مصطفى القضماني البالغة ٢٠٧٥٦ قرشاً، فقد اشتملت على عباءتين بقيمة ١٧٥ قرشاً وطربوش كهنة بقيمة ١٥ قرشاً وجبة جوخ بقيمة ١١٥ قرشاً وشروال جوخ بقيمة ١١١ قرشاً وقنباز قطني بقيمة ٢٩ قرشاً، وتقصيرة بقيمة أربعة قروش وكمر كهنة بقيمة خمسة قروش، وإجمالي ذلك ٤٥٤ قرشاً أي ما يعادل ٢.١٨ قرشاً من إجمالي التركة(٣). وتكونت ملابس المتوفى إسماعيل محمد المسكين من قنباز أطلس بقيمة ١١١ قرشاً، وقنبازين قطنيين قيمة إحداها ١٦ قرشاً والآخر ٢٨ قرشاً، وعباءة سوداء بقيمة ٣٠ قرشاً، وشداد وطربوش وسدرية يمني بقيمة ٢٥ قرشاً، ومجموع ذلك ٢١٠ قروش ونسبة ذلك ١١.٠٥% من إجمالي تركته البالغة ١٩٠٠ قرش(٤). وبلغ ثمن ملابس السيدة مفتية إبراهيم العلمي ١٤٨٦ قرشاً، اشتملت على قنابيز وشراويل وقمصان

---

(١) س ش ٣٥١، أواخر ذي الحجة ١٢٨٢هـ/أواسط أيار ١٨٦٦م، ص٣٤٦.
(٢) س ش ٣٥١، ٢٧ محرم ١٢٨٣هـ/١١ حزيران ١٨٦٦م، ص٢٩٠.
(٣) س ش ٣٥١، ٢٥ محرم ١٢٨٣هـ/٩ حزيران ١٨٦٦م، ص٣٠٩.
(٤) س ش ٣٥١، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/٧ أيلول ١٨٦٥م، ص٣.

وطرابيش، وطواقي عجمي وعباءة وثلاث فروات وخمسة شالات، علماً بأن إجمالي تركتها كان ١٧٣٧١ قرشاً[١]. أما ملابس آمنة عمر الطبجي فقد بلغت قيمتها ٢٥٤٤ قرشاً، وتكونت من ثلاثة شراويل أحدهما كان مقصباً وقنباز وثلاث بدلات وعدد من القمصان[٢]. وتكونت ملابس عايشة عبد الله الخطيب من خمسة شراويل بقيمة ١٥٣ قرشاً[٣].

أثـاث المنـزل

توفر سجلات المحاكم الشرعية بعامة وحجج التركات بخاصة معلومات قيمة وهامة ومتميزة عن موجودات البيت المقدسي من حيث الأثاث والأدوات المنزلية، ولعل ذلك يساعدنا في تشكيل صورة واضحة عن الحياة اليومية للسكان ومستوى المعيشة وبالتالي التمايز بين شرائح المجتمع المقدسي. فقد عكست حجج التركات تبايناً واضحاً في موجودات البيت المقدسي وذلك تبعاً للإمكانيات الاقتصادية والمكانة الاجتماعية للسكان. فامتازت مقتنيات بيوت الأغنياء من تجار وموظفين بالأثاث والأدوات المنزلية الفخمة، المتميزة من حيث الكم والنوع، على عكس مقتنيات الآخرين التي امتازت بالبساطة والتواضع.

وبالرغم من هذا التباين، غير أن حجج التركات تجمع على أن أغلب الأدوات والأواني التي كان يستخدمها السكان كانت من النحاس، ومع ذلك فقد احتوت بيوت الأغنياء على أوانٍ فخارية لحفظ بعض أنواع الحبوب والزيت والمياه[٤]، علاوة على بعض الموجودات الأخرى التي اقتصر وجودها في بيوت الأغنياء، ويظهر ذلك في تركة السيد الحاج عثمان الحاج حسن غنيم البالغة ٦٩١٦٧ قرشاً حيث اشتملت على عدد من الأدوات النحاسية كالطناجر والصحون والحلل، والقدر والسدور والأباريق والمصافي، وصحون القيشاني والبلور وطاولة سفرة وثلاثة تخوت خشبية للنوم وزيار فخارية لحفظ الماء وساعتين دقاقتين، وقد بلغ ثمن هذه الموجودات ٢٧٠٠ قرش[٥]. أما تركة الحاج رشيد خليل عبد الجواد النمّري البالغة ١٨٤٢٢ قرشاً فقد اشتملت على أدوات وأوانٍ نحاسية بلغت قيمتها ٣٩٩١ أي ما نسبته ٢١.٦٦% من التركة كما في الجدول التالي:

النوع	العدد	الثمن	النوع	العدد	الثمن	النوع	العدد	الثمن
حلة نحاس كبير	١	٢٠١	لكن	١	٦٠	منقل كبير	١	٥٧٧
حلة نحاس كبيرة	١	١٨٧	صواني كبار	٥	٤٢٧	منقل صغير	١	١٠٤
طناجر بغطا	٧	٣٥٠	صواني صغار	٥	٤١٠	صحون	٤	٤٦
طناجر خردة	٢	٨١.١٠	صينية	١	٩٠	صحون كبار	٢	١٥٧
طنجرة كبيرة	١	٢١٨	صينية وإبريق	١	٨٩	صحون صغار	٥	٤٠

(١) س ش ٣٤٥، أوائل جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/أواخر تشرين الثاني ١٨٦٢م، ص٩٦.
(٢) س ش ٣٤٦، ١١ رمضان ١٢٧٩هـ/٢ آذار ١٨٦٣م، ص١٥٠.
(٣) س ش ٣٥٤، غرة رجب ١٢٨٤هـ/أواخر تشرين الثاني ١٨٦٧م، ص١١٠.
(٤) س ش ٣٤٦، أواخر شعبان ١٢٧٩هـ/أواسط شباط ١٨٦٣م، ص٢٢٥. س ش ٣٥١، ٢٥ محرم ١٢٨٣هـ/م، ص٣٠٩.
(٥) س ش ٣٤٥، سلخ محرم ١٢٧٩هـ/أواخر حزيران ١٨٦٢م، ص١٥٧.

النوع	العدد	الثمن	النوع	العدد	الثمن	النوع	العدد	الثمن
طنجرة	٤	١٥٦	كفكيرة	٢	١١	سدر كبير	١	٢٦٦
لكن كبير	٢	٢٦٣.١٠	هاون كبير	١	٦٠	كانون	١	٢٩٧
لكن صغير	١	١٠	مصفاية	١١	٢٠	ماعون	١	١٨٠
لكن وسط	١	٥٠	مقلاة	٢	٣٥	طباخة حديد	٢	٦[١]
المجموع	٣٩٩١							

وتضمنت تركة السيد الحاج محمد مصطفى القضماني البالغة ٢٠٧٥٦ قرشاً أدوات وأوانٍ نحاسية بقيمة ٧١٧ قرشاً، كما تضمنت تخت بقيمة ٩٦ قرشاً و٥ جرار فخارية بقيمة ١٠ قروش، فيصبح مجموع ذلك ٨٢٣ قرشاً، نسبة ذلك ٣.٩٦ من إجمالي التركة. وتكونت الأدوات النحاسية من سدر نحاس و٦ طناجر و٦ صواني، ولكن ومصفاية ومنقل وطبق ومقلاة و١٨ صحن[٢]. أما الأدوات والأواني في تركة الحاج حسين عبد الله الحمامي البالغة ٣٥٢ قرشاً، فقد اشتملت على ١٠ صحون بقيمة ٦٢ قرشاً و٥ طناجر بقيمة ١٤٥ قرشاً، وصنيتين بقيمة ٨٩ قرشاً وطاحونة بقيمة ٣٥ قرشاً ومنخل وغربال وصندوق خشب بقيمة خمسة قروش[٣].

وبالإضافة إلى أواني الطبخ الضخمة التي احتوتها دور الأغنياء، فقد اشتملت أيضاً على بعض أنواع الأثاث المميز الذي لم يتوفر في بيوت الآخرين، كالاسكملات الخشبية[٤] وأراكيل البلور[٥]، والبرادي لتغطية نوافذ البيوت[٦]، والخزائن الخشبية[٧]، والكراسي، وأسرّة الخشب والحديد[٨]، والصناديق الخشبية[٩].

أما بيوت البسطاء من أبناء المدينة فامتازت موجوداتها بالبساطة، فكان من مخلفات محمود علي ناصر الخليلي طنجرتان وستة صحون بقيمة ٨٠ قرشاً، وصينية نحاس بقيمة ٨٠ قرشاً[١٠]. وتضمنت تركة الحاج محمد أبو جودة البالغة ٦٧٦٩ قرشاً، طنجرة نحاس بقيمة ٣٣ قرشاً وماعون نحاس بقيمة ٥٠ قرشاً، ومصفاية نحاس بقيمة ٣٤ قرشاً وهاون بقيمة ٤٠ قرشاً وصينية بقيمة ٢٠ قرشاً وثمانية صحون بقيمة ٦٦ قرشاً، وبذلك يكون

---

(١) س ش ٣٥١، ٢٧ محرم ١٢٨٣هـ/١١ حزيران ١٨٦٦م، ص٢٩٠.
(٢) س ش ٣٥١، ٢٥ محرم، ١٢٨٣هـ/٩ حزيران ١٨٦٦م، ص٣٠٩.
(٣) س ش ٣٤٤، ١٥ شوال ١٢٧٧هـ/٥ نيسان ١٨٦٣م، ص١١.
(٤) س ش ٣٤٤، ١٥ شوال ١٢٧٧هـ/٥ نيسان ١٨٦٣م، ص١١.
(٥) س ش ٣٤٤، ١٥ شوال ١٢٧٧هـ/٥ نيسان ١٨٦٣م، ص٩٠.
(٦) س ش ٣٤٦، أوائل جمادى الثانية ١٢٧٩هـ/٢٥ تشرين الأول ١٨٦٢م، ص٩٦.
(٧) س ش ٣٥٦، ١٥ رجب ١٢٨١هـ/١٤ كانون الأول ١٨٦٤م، ص١٦١.
(٨) س ش ٣٥١، ٢٧ محرم ١٢٨٣هـ/١١ حزيران ١٨٦م، ص٢٩٠.
(٩) س ش ٣٤٦، ١٩ شعبان ١٢٧٩هـ/٩ شباط ١٨٦٣م، ص١٣٨.
(١٠) س ش ٣٤٦، ١٦ جمادى الأولى ١٢٧٩هـ/١٠ تشرين الثاني ١٨٦٢م، ص٦٤.

مجمـوع ثمـن هـذه الأدوات ٢٤٣ قرشـاً، أي مـا يعـادل ٣.٥٨% مـن إجمـالي التركـة[١]. واشتملت الأدوات النحاسية في دار المتوفى محمد أحمد أبو زغلول على صوانٍ وطناجر وصـحون بقيمـة ٢٠٧ قـروش، ويعـادل ذلـك ٣١.٩٩% مـن إجمـالي تركتـه البالغـة ٦٤٧ قرشاً[٢]. وتضمنت تركة علي حسن الفران طنجرتين وصحني نحاس بقيمة ٦٠ قرشاً، علماً بأن إجمالي تركته ٢٢٦ قرشاً، وبذلك تكون نسبة الأواني النحاسية ٢.٩٦% من إجمالي التركة[٣]. واقتصرت الأدوات المنزلية النحاسية في تركة الحاج داود مرقصة البالغة ٦٠٣ قـروش علـى ثلاثـة صـحون وثـلاث طنـاجر، وهـاون قيمـة ذلـك ٣٨٣ قرشـاً أي مـا يعـادل ٦٣.٥١% من إجمالي التركة[٤].

---

(١) س ش ٣٥١، ٥ ذي القعدة ١٢٨٢هـ/٢٢ آذار ١٨٦٦م، ص٢٤٤.
(٢) س ش ٣٥١، ٣ ربيع الثاني ١٢٨٢هـ/٢٧ تموز ١٨٦٥م، ص٢٦.
(٣) س ش ٣٤٦، ١٣ ذي القعدة ١٢٧٩هـ/٢ أيار ١٨٦٣م، ص١٩٠.
(٤) س ش ٣٥٤، ٧ رمضان ١٢٨٤هـ/٢ كانون الثاني ١٨٦٨م، ص١٦٩.

الخاتمة

وهكذا يتضح في خاتمة هذه الدراسة أن حجج حصر الإرث تقدم لنا معلومات قيمة وغنية فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فهي من المصادر الأساسية والمباشرة التي تمدنا بمعلومات وافية حول حجم الأسرة من حيث عدد الأبناء والزوجات ووضع الأبناء قاصرين أم بالغين.

لقد أظهرت الدراسة ارتفاع عدد الأبناء القاصرين من الورثة، ومن الممكن أن يكون ذلك ناتج عن تأخر الزواج في المجتمع المقدسي أو أن متوسط الأعمار كان متدنياً، مما يجعلنا أن نستنتج من ذلك بأن المجتمع المقدسي كان خلال فترة الدراسة مجتمعاً شاباً وفتياً. كما بينت الدراسة عدم شيوع ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع المقدسي مما يعكس تماسك الأسرة المقدسية والحفاظ على العلاقات الأسرية.

أما الألقاب التي حملها المتوفون فقد كانت ذات دلالات اجتماعية واقتصادية، ويستدل منها بأن صاحبها كان له وضع اجتماعي معين. كما تعرفنا هذه الألقاب على الحالة والوضع الاجتماعي للمتوفين وبالتالي التركيب الاجتماعي لسكان المدينة والطبقات الاجتماعية فيها.

أما من الناحية الاقتصادية فقد أظهرت الدراسة تبايناً واضحاً في ثروات المتوفين. وتعد قيمة الثروات مؤشراً للوضع الاقتصادي بشكل عام؛ فقد تبين من خلال الدراسة أن مصادر الثروة والنفوذ ارتكزت بأيدي فئة قليلة من السكان تمثلت بشكل خاص بأصحاب المصابن ومعاصر الزيت.

وشكلت الديون مصدراً آخر من مصادر الثروة؛ حيث أفاد بعض الأشخاص من توظيف فائض أموالهم النقدية في الديون محققين بذلك جني الأرباح وزيادة رأسمالهم. وبينت الدراسة ارتفاع نسبة المتعاملين بالدين في المجتمع المقدسي، فقد بلغت نسبة المتوفين ممن تضمنت تركاتهم معاملات دين نحو ٤٢% من عينة الدراسة، غير أن نسبة المتوفين ممن كانت تركاتهم مثقلة بالديون كانت قليلة إذ لم تزد عن ٧%. ويلاحظ بأن الديون كانت فردية وجماعية، ولم تقتصر على فئة اجتماعية أو طائفة دينية.

المباحث الثامن

سجل محكمة القدس الشرعية رقم (٢٢٦)

١١٤٥—١١٤٦هـ/ ١٧٣٣- ١٧٣٤م

دراسة تحليلية(*)

(*) المجلة الاردنية للتاريخ والآثار، الجامعة الاردنية، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠١٠.

المقدمة

تعد سجلات محكمة القدس الشرعية من المصادر المهمة في الكشف عن الكثير من تفصيلات مختلف جوانب الحياة في مدينة القدس وبخاصة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إذ تزودنا بمعلومات وافرة عن الحياة اليومية للمجتمع المقدسي بكافة طوائفه وفئاته السكانية: ولعل هذه المعلومات المتعلقة بتفاصيل أوجه الحياة المختلفة لا تتوفر في المصادر الأخرى بنفس دقة وتفصيل السجل الشرعي وتكمن أهمية سجلات محكمة القدس الشرعية في قدمها، فهي من أقدم سجلات المحاكم الشرعية في بلاد الشام، إذ تبدأ من ١٤ شوال ٩٣٦هـ/١٠حزيران١٥٣٠م، أي بعد أربعة عشر عاما من بداية الحكم العثماني لبلاد الشام[١].

ونظراً لقيمة المعلومات التي تحتويها سجلات المحاكم الشرعية بشكل عام، فقد اعتمد العديد من الباحثين عليها كمصدر أساسي في الأبحاث العلمية وبخاصة في الجامعة الأردنية[٢]. وفي مطلع القرن الحالي اهتمت الباحثة عبلة المهتدي بدراسة السجل الشرعي لمدينة القدس بطريقة جديدة تمثلت بإعداد فهارس تحليلية لقيود الوثائق والحجج الشرعية الصادرة عن محكمة القدس الشرعية[٣].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد التفت بعض الباحثين لأهمية المعلومات التي يحتوي عليها كل سجل من سجلات المحاكم الشرعية. ويظهر ذلك في الجهود التي قام بها عبد الكريم

---

(١) محمود علي عطا الله،" سجلات المحاكم الشرعية في القدس في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين- دراسة تحليلية"، ضمن كتاب دراسات في مصادر تاريخ العرب الحديث-محاضر الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث ٢٢-٢٣ ذي الحجة ١٤١٧ هـ/ ٢٩-٣٠ نيسان ١٩٩٧م، إعداد وتحرير هند غسان أبو الشعر، منشورات جامعة آل البيت، ١٩٩٨،ص٦٥.

(٢) كان ذلك بتوجيه من قبل الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، وتوجت تلك الجهود بدراسة تاريخ العديد من المدن الأردنية والفلسطينية خلال فترة معينة من العهد العثماني وامتازت هذه الدراسات بالشمولية. ثم أخذ بعض الباحثين في بعض الجامعات الأردنية بدراسة جوانب محددة من تاريخ المدينة، وكان من بين الدراسات التي تناولت جانب معين من تاريخ مدينة القدس، الدراسة التي قام بها الباحث غالب عربيات وهي بعنوان (تاريخ الحياة الاجتماعية في ناحية القدس الشريف في النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي) وهي أطروحة ماجستير بجامعة مؤتة عام ٢٠٠٠، وأطروحة الدكتوراه في جامعة اليرموك للباحث أحمد القضاة وهي بعنوان (نصارى القدس، بيروت ٢٠٠٧) ، وأطروحة الدكتوراه أيضا بجامعة اليرموك للباحثة أسماء الخصاونة بعنوان (عائلات القدس المتنفذة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، عمان ٢٠٠٦) .

(٣) أوكلت للباحثة مهمة تنفيذ مشروع فهرسة سجلات محكمة القدس الشرعية تحت إشراف رئيس إدارة مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية ورئيس لجنة بلاد الشام الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، وقد صدر حتى الآن خمسة إصدارات في فهرسة سجلات محكمة القدس الشرعية.

رافق في دراسته للسجل الشرعي الأول من سجلات محكمة حماة الشرعية، وجاءت هذه الدراسة بعنوان (مظاهر اقتصادية في لواء حماة (٩٤٢–٩٤٣ هـ/١٥٣٥–١٥٣٦م) ونظرا لوفرة المعلومات التي يقدمها السجل الشرعي الواحد من سجلات محكمة القدس الشرعية وما تضمه من قضايا مختلفة، فقد قمت بدراسة تحليلية لسجل محكمة القدس الشرعية رقم (٢٢٦) لسنة ١١٤٥–١١٤٦هـ/١٧٣٣م، وهذا السجل لا يختلف كثيرا عن غيره من سجلات المحكمة الشرعية، فهو يمتاز بوضوح الخط وبتنوع القضايا التي تناولها، وباعتدال عدد صفحاته، كما يحتوي على وثائق هامة تتعلق بطبيعة العلاقات بين بعض أعيان مدينة القدس والأديرة المسيحية؛ ما شجع على اختياره موضوعاً لهذه الدراسة.

يبلغ عدد صفحات السجل موضوع الدراسة مائتين و تسع صفحات، كان من بينها صفحة واحدة بيضاء. وقد اعتمد عدد الحجج في الصفحة الواحدة حسب موضوع الحجة، فبعض الصفحات اقتصرت على حجة واحدة و في بعض الأحيان كان يخصص للحجة الواحدة صفحتان وأن كان ذلك في حالات نادرة. غير أن المعدل العام لعدد الحجج في الصفحة الواحدة يتراوح ما بين حجتين إلى ثلاث حجج.

ويعتمد عدد اسطر الحجة في الصفحة الواحدة على عدد الحجج في تلك الصفحة، فإذا اشتملت الصفحة على حجة واحدة حيث تكون الكلمات متتابعة ففي هذه الحالة يتراوح عدد الأسطر ما بين ٤٤-٤٧ سطرأ، بينما يتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد ما بين ٧-١٠ كلمات وذلك حسب حجم الكلمة.

أما إذا اشتملت الصفحة الواحدة على أكثر من حجة فان عدد الأسطر يختلف حسب حجم الحجة، إذ يلاحظ أن عدد الأسطر في حجج الزواج كان يتراوح ما بين ٦-١٠ أسطر.

واشتملت الصفحة الأولى من السجل على الافتتاحية إضافة إلى حجة واحدة تتعلق بوصاية شرعية. وتضمنت الافتتاحية موضوع السجل واسم القاضي يوسف أفندي الذي تم تدوين السجل في زمنه، ثم اسم نائبه عبد الوهاب أفندي الشهابي، وانتهت بذكر تاريخ بدء السجل غرة شعبان ١١٤٥هـ ثم ختم القاضي[(١)].

أما الحجة ألأخيرة من السجل فكان موضوعها خلافاً بين كل من عبد الله جلبي وعلي يوسف نسيبة على وظيفة بوابة كنيسة القيامة. فقد ادعى عبد الله جلبي بأن هذه الوظيفة آلت إليه بموجب براءة سلطانية، غير أن علي نسيبة أنكر صحة ذلك، وأبرز براءة سلطانية تؤكد بأن هذه الوظيفة قد أسندت لآبائه وأجداده من قبل، وقد أحضر عدداً من الشهود الذين شهدوا له بذلك، ما دفع القاضي الشرعي لإصدار حكم بإبقائه على وظيفة بوابة القيامة[٢].

وبعد الانتهاء من هذه الحجة أشير في أسفلها بعبارة "تم الكلام في هذه المقام". وكتب تحتها عبارة "مهر الفقير يوسف القاضي بمدينة القدس الشريف".

---

(١) انظر الملحق رقم ١.
(٢) س ش ٢٢٦، رجب ١١٤٦هـ/ كانون الأول ١٧٣٣، ص ٢٠٩.

أما في ما يتعلق بنوعية الخط المستخدم في السجل فكان الخط النسخي ، وكان خطاً جيداً ومقروءاً بسهولة، وإن كان هناك اختلاف في خطوط بعض الحجج بسبب اختلاف الكُتاب.

وقد اشتملت بعض الحجج في الصفحات الأولى من السجل كعقود الزواج والدعاوى على ديباجة طويلة قبل البدء بموضوع الحجة، فنجد مثلاً إحدى الحجج تبدأ بالصيغة التالية: "الحمد لله على نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما وبعد، هو أنه بالمجلس الشرعي المحرر المرعي أجله تعالى لدى مولانا وسيدنا مفخر قضاة الإسلام ذخر ولاة الأنام، عمدة العلماء والمدرسين العظام، الحاكم الشرعي المولى الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه تزوج....[١]". ويلاحظ بأن مجموع عدد أسطر هذه الحجة في السجل بلغ اثني عشر سطراً، وبلغ عدد أسطر الديباجة خمسة أسطر. أي ما نسبته ٤١,٦% من مجموع الأسطر.

وفي حجة أخرى وردت الديباجة التالية: "بالمجلس الشرعي المحرر المرعي أجله الله تعالى لدى مولانا وسيدنا العالم الكبير، العامل النحرير، محرر دقائق الفقه والتفسير، مقرر قواعدهما أحسن تقرير، أقضى قضاة الإسلام، ذخر ولاة الأنام ، صدر صدور أساطين الموالي العظام بدر سماء المعالي الفخام، الحاكم الشرعي المولى الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه ادعى...[٢]".

وعلى الرغم من طول هذه الديباجة البالغ عدد اسطرها في الحجة كما وردت في السجل أربعة اسطر، إلا أنها لم تشكل سوى ما نسبته ١٣.٨% من مجموع عدد أسطر الحجة البالغة تسعة وعشرين سطرا. وبذلك فإن نسبة حجم الديباجة يعتمد على موضوع الحجة.

ومن الصيغ الأخرى لبداية الحجج نجد مثلاً"عمدة العلماء والمدرسين العظام الحاكم الشرعي المولى الموقع خطه الكريم أعلاه دام فضله وعلاه، حضر يوم تاريخه أدناه في مجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف...[٣]".

ونصت ديباجة حجة أخرى على "القدس الشريف و المعبد الأنسي المنيف أجله تعالى لدى مولانا وسيدنا مفخر قضاة الإسلام، ذخر ولاة الأنام، زبدة العلماء والمدرسين العظام الحكام الشرعي المولى الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه اشترى...[٤]".

غير أن هذه الديباجات أهملت في الكثير من الحجج الشرعية الواردة في السجل؛ أو أصبحت تكتب بطريقة مختصرة.

---

(١) س ش ٢٢٦، أواسط شعبان ١١٤٥هـ/ أواخر كانون الثاني ١٧٣٣، ص ٣-٤.
(٢) س ش ٢٢٦، ٢٠ شعبان ١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣، ص ٦-٧.
(٣) س ش ٢٢٦، ٤ جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ١٣ تشرين الأول ١٧٣٣، ص ١٢٧.
(٤) س ش ٢٢٦، سلخ ربيع الثاني ١١٤٦هـ/ ٨ تشرين أول ١٧٣٣، ص ١٢٢.

أما في نهاية الحجة الشرعية فكان يذكر تاريخ كتابة الحجة باليوم و الشهر والسنة، وقد يشار إلى السنة إما بالحروف أو بالأرقام. فمثلاً نجد في نهاية إحدى الحجج "تحريراً في الثامن عشر من شعبان المبارك سنة ١١٤٥هـ". أو "حرر في غرة جمادى الأولى لسنة ست وأربعين ومائة وألف"، أو "سطر ذلك بتاريخ اليوم الثاني من شهر رجب الفرد من شهور سنة ست وأربعين ومائة وألف".

أما آلية تسجيل القضايا في السجل فقد كان يتم حسب ورودها إلى المحكمة الشرعية بغض النظر عن موضوعها، ولذلك نجد في الصفحة الواحدة حجج مختلفة تناولت قضايا متنوعة من زواج ودعاوى وتركات وبيع عقارات وغير ذلك من القضايا الأخرى. ويتم تدوين هذه القضايا بشكل متسلسل حسب اليوم والشهر، ومع ذلك فقد لوحظ وجود تداخل في تسجيل بعض القضايا، إذ دونت قضايا تخص شهراً معينا ضمن صفحات تخص الشهر الذي يليه.فقد تم تسجيل أول حجة في السجل موضوع الدراسة بتاريخ ١٢ شعبان ١١٤٥هـ/٢٧ كانون الثاني ١٧٣٣م، ثم استمر تسجيل القضايا بشكل متتابع ومتسلسل حتى شهر شوال من العام ١١٤٥ هـ/ آذار ١٧٣٣م، حيث ورد بعد ذلك حجة مؤرخة في ١٩ شعبان ١١٤٥ هـ/ ٣ شباط ١٧٣٣م. ويزداد التداخل في تسجيل القضايا بشكل واضح خلال شهر ذي الحجة ١١٤٥ هـ/ أيار ١٧٣٣م، فقد ورد ضمن هذا الشهر حجة مؤرخة في ١٧ شوال ١١٤٥ هـ/ ٢ نيسان ١٧٣٣م، ثم تلاها ست عشرة حجة مؤرخة في أيام مختلفة من شهر ذي القعدة ١١٤٥ هـ/نيسان ١٧٣٣م. ولعلنا هنا نتفق مع ما أورده أحد الباحثين بأن السبب في ذلك يعود لتأخر تسجيل الحجج في المكان المناسب، فتم تسجيلها مع حجج شهر آخر. لاسيما أن بدايات ونهايات السجلات الشرعية لم تكن دائماً دقيقة، فقد يبدأ سجل ما بشهر معين، في حين يبدأ السجل الذي يليه بذكر حجة أو أكثر تتعلق بالشهر السابق.

كما إن نهاية سجل معين بتاريخ محدد لا يعني أن السجل الذي يليه يبدأ من حيث انتهى السجل السابق وان ذلك قاعدة ثابتة في السجلات الشرعية. فمثلاً نجد أن السجل الشرعي رقم ٢٢٥ وهو السجل السابق لسجل موضوع الدراسة يبدأ في ٨ ذي القعدة ١١٤٣هـ/١٤ أيار ١٧٣١م، وينتهي بتاريخ ٧ شعبان ١١٤٥هـ/٢٢ كانون ثاني ١٧٣٣م. ومع ذلك فقد ورد في السجل الشرعي موضوع الدراسة حجة يعود تاريخها إلى أواسط شهر ربيع أول ١١٤٥هـ/أوائل أيلول ١٧٣٣م.

ولدى الاطلاع على السجل الشرعي رقم ٢٢٧ وهو السجل الذي يلي السجل موضوع الدراسة تبين بأنه يبدأ في شهر ربيع الأول ١١٤٥ هـ/آب ١٧٣٣م، وينتهي في ١٨ شعبان ١١٤٨ هـ/١ كانون ثاني ١٧٣٦م، وبذلك فلم يبدأ من حيث انتهى سجل رقم ٢٢٦ "رجب ١١٤٦هـ/كانون أول ١٧٣٣م". كما أن سجل رقم ٢٢٦ اشتمل على العديد من الحجج الشرعية المؤرخة خلال الفترة ما بين ربيع أول ١١٤٦هـ/آب ١٧٣٣م – ذي الحجة ١١٤٦هـ/أيار ١٧٣٤م، ويفترض أن الحجج الواقعة ضمن هذه الفترة تدون ضمن السجل الشرعي رقم ٢٢٧.

الدعـاوى

كان الفصل في الدعاوى يتم في المحكمة الشرعية من قبل القاضي الشرعي أو من ينوب عنه، ويجري ذلك بحضور أطراف العلاقة أو من ينوب عنهم، ويستدل من مختلف

القضايا الواردة في السجل الشرعي أن الدعاوى كانت تقدم للمحكمة الشرعية بطرق ثلاث هي:-

أ-الأصالة: وفي هذه الحالة يقوم المدعي بنفسه بعرض دعواه أمام القاضي بحضور المدعى عليه أو من يوكله، إضافة إلى عدد من الشهود وقد يكون المدعي أو المدعى عليه أكثر من شخص فمثلا (ادعى كل واحد من مفخري المدرسين والسادات العظام السيد محمد أفندي وأخيه مصطفى أفندي ولدا المرحوم عين العلماء عبد الفتاح أفندي التميمي على كل واحد من مفخري الأئمة الكرام الشيخ عثمان أفندي الصلاحي والشيخ صلاح الدين أفندي الفتياني...)[1].

ب-الوكالة: وفي هذه الحالة يقوم الوكيل بتمثيل أحد أطراف القضية في المحكمة، وقد يوكل كلا الطرفين وكلاء عنهما، كما في الدعوى التي أقامها محمد كمال العتال الوكيل الشرعي عن الحاج احمد الميناوي الولي الشرعي على ولده داود القاصر على عمر قشول الولي الشرعي على ابنة أخيه خديجة القاصرة[2].

ج-الوكالة والأصالة: إذ قد يكون المدعى أصيلاً ووكيلاً له علاقة بقضية الدعوى وغالبا ما يكون الاثنان من الأقارب، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها بدر بيك العسلي بالأصالة عن نفسه وبالوكالة عن أخيه سعيد بيك العسلي على عبد الرحمن بيك العسلي، وتتمثل بأن شقيق المدعيين عثمان بيك العسلي المتوفى قد فرغ لهما حال حياته عن تيماره البالغ إيراده ٦١٥٠ عثمانياً[3] في قرية رمون[4] وتوابعها، وذكر في دعواه أن المدعى عليه عبد الرحمن أخذ من أهالي القرية ثلاثة أمداد[5] حنطة، ويطالب المدعي من المدعى عليه بتسليمه الحنطة، ومع أن المدعى عليه أقر بأخذ الحنطة إلا أنه أنكر بأن عثمان فرغ لشقيقه عن تيماره. وبعد ذلك طلب القاضي الشرعي من المدعي بينة تثبت صحة الدعوى، وبعد أن أحضر للشهادة ثلاثة أشخاص شهدوا بصحة دعواه، أصدر القاضي حكمه بتسليم المدعى عليه كمية الحنطة للمدعي وشقيقه وعدم معارضتهما في ذلك[6].

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٠ شعبان ١١٤٥هـ/ ٢٦ كانون الثاني ١٧٣٣، ص ٧.

(٢) س ش ٢٢٦، ١٠ ذي القعدة ١١٤٥هـ/ ٢٥ نيسان ١٧٣٣م، ص ٢٩.

(٣) العثماني. تعرف أيضاً باسم القطعة العثمانية. وتساوي نصف بارة. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس ،١٩٦٠، ص٣٣٧.

(٤) **قرية رمون:** وتقع على مسافة ١٠كم شمال شرق رام الله. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ١٠ أجزاء، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١، ق٢، ج٨، ص ٣٥٥.

(٥) **المد:** كان المد في مدينة القدس يساوي ٣/٢ قفيز، ولما كان القفيز في مدينة القدس يعادل ٧٧.٨٧٥كغم فإن المد يساوي ٥١.٩٢كغم. فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠، ص ٦٨، ٧٥.

(٦) س ش ٢٢٦، غرة ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ١٣ آب ١٧٣٣م، ص ٩٩.

وتتلخص طريقة إقامة الدعوى في المحكمة الشرعية بأن المدعي أو من ينوب عنه كان يعرض دعواه أمام القاضي، وبعد الانتهاء من عرضها يطلب القاضي من المدعى عليه أو وكيله الرد على تلك الدعوى، فإذا اقر بصحتها يصدر القاضي حكمه بناء على إقراره، أما إذا أنكر المدعى عليه ما جاء في دعوى المدعي، فعندئذ يطلب القاضي من المدعي بينه تثبت صحة دعواه والتي غالبا ما تكون من خلال شهود يأتي بهم إلى المحكمة الشرعية.

وينبغي أن يكون الشهود عدول، وقد يطلب القاضي من المدعي إحضار أشخاص ثقاة يزكون الشهود ويعدلونهم، وفي حال عدم إحضاره ذلك يلجأ القاضي للتحري عن عدالة الشهود، فإذا ثبت له عدم عدالتهم يرد دعوى المدعي، ويظهر ذلك من خلال الدعوى التي أقامها عيسى الجلاد اللاتيني على عطا الله عويس الرومي مدعياً بأنه تشارك معه بأربعة ألاف زولطة[1] لشراء قماش، وذكر بأنه بقي له بذمته ألف قرش عددي، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك، فطلب القاضي الشرعي من المدعي بينة على صحة دعواه، وبعد أن أمهله القاضي ثلاثة أيام بناء على طلبه، أحضر للشهادة كل من احمد حمودة الخليلي وإبراهيم محمد شويلة، فشهدا أمام القاضي بأنهما (كانا مارين من محلة النصارى[2] فوجدا عطا الله المرقوم وعيسى المزبور يتشاجران وسمعا عطا الله يقول أعطيك ألف قرش ولا أدفع لك ألف أخرى). ويبدو أن القاضي لم يقتنع بهذه الشهادة فطلب من المدعي إحضار جماعة من الثقاة يعدلون الشاهدين، غير أنة لم يحضر احد مما جعل القاضي يتحرى عن أحوال الشاهدين فأخبره عدد من الثقاة الموجودين بأنهما غير عادلين وأن شهادتهما لا تقبل، وبعد أن أبرز عطا الله من يده حجة شرعية مضمونها أن عيسى اعترف واشهد على نفسه بأنه لا يستحق ولا يوجب من عطا الله أي شيء، عندئذ عرّف القاضي المدعي بأن (دعواه غير صحيحة ولا تسمع)[3].

يبدو واضحاً من خلال هذه الحجة الشرعية أن القاضي الشرعي تشكك في صحة أقوال الشاهدين لا سيما أن المدعي تلكأ في إحضارهم بعد ثلاثة أيام من إقامة الدعوى، ولعل عدم قدرة المدعي إحضار ثقاة يعدلون الشهود، يثبت بأن الشاهدين كانا معروفين لدى

---

(١) **الزولطة:** وهي سكة فضية بولونية الأصل تساوي ٩٠ آقجة أو ٣٠ قطعة مصرية، وقد استمرت في التداول حتى عهد السلطان عبد الحميد الأول ١٧٤٤-١٧٨٩م. س ش ٢٣٩، ١٥ شوال ١١٦٨ هـ/٢٥ أيار ١٧٥٥م، ص٤٧. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠، ص١٣٠.

(٢) **محلّة النصارى**: تشتمل على الأجزاء الغربية في المدينة، وتحاذي سور المدينة، وتضم عدداً من الحارات كحارة الحدادين التي أقامت فيها طائفة اللاتين وحارة الزراعنة وحارة الجوالدة. واشتملت على سوق عرفت بسوق النصارى، كما اشتملت أيضاً على مجموعة من الأديرة كدير التفاحة ودير مار تادرس ودير كاترين. أحمد حامد القضاة، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٨٢-١٨٥.

(٣) س ش ٢٢٦، ٩ ذي القعدة ١١٤٥ هـ/ ٢٤ نيسان ١٧٣٣ م، ص ٣١.

أهالي المدينة بعدم الصدق والأمانة الأمر الذي لم يقبل أي من الثقاة المثول أمام القاضي لتزكيتهما.

ورغم قبول القاضي شهادة الشهود في بعض الأحيان إلا أنه يلجأ أحيانا إلى تحليف المدعي وذلك تأكيداً على العدالة في إصدار الأحكام، وقد أورد السجل الشرعي مثالاً على ذلك يظهر في الدعوى التي أقامها الحاج أحمد بيك الترجمان الوكيل الشرعي عن الراهب توماس وكيل رهبان طائفة الإفرنج بالقدس على الحاج مسعود المغربي المنصب وصياً شرعياً من قبل القاضي الشرعي على تركة المتوفى محمد الحلو المغربي. وذكر المدعي بأن لموكله دين بذمة المتوفى بقيمة ١٧٣ قرشاً بموجب تمسك (سند)، وقد أرهن المتوفى مقابل ذلك حلياً وتمسكات مختومة بختمه. ولما أنكر المدعى عليه ذلك، أحضر المدعي كل من الحاج عبد الله المغربي وعبد السلام المغربي فشهدا بصحة دعوى المدعي، وقد قبلت شهادتهما خاصة أن المدعى عليه لم يعترض على ذلك. ثم أحضر المعلم فرنسيس ترجمان ورهبان الإفرنج الرهن المذكور الذي كان بحوزة الراهب وسلّمه للحاج محمد مسعود، وبعد ذلك طلب القاضي الشرعي من الراهب توماس حلف اليمين، وبعد أن حلف اليمين على ذلك، أمر القاضي الشرعي الحاج مسعود بدفع المبلغ للراهب من متروكات المتوفى محمد الحلو(١).

ولعل شهادة شخصين مسلمين لمسيحي في دعوى أقامها عليه مسلم تظهر مدى العلاقات الودية والحسنة القائمة بين سكان المدينة، وسياسة التسامح الديني بين مختلف الطوائف الدينية. ولم تكن شهادة المسلمين مقتصرة فقط على الدعاوى التي قد يكون فيها المسيحي طرفاً، بل حتى لو كان أحد أطراف الدعوى يهودياً، وهذا ما تبينه الدعوى التي أقامها شمس الدين حسن الجاعوني على يعقوب برناس اليهودي ممثل الطائفة اليهودية في القدس، مدعياً عليه بأن لوالده دين بذمة وقف اليهود، غير أن المدعى عليه يعقوب اليهودي ذكر للقاضي بأن والد المدعي وقّع قبل وفاته مع الحاخام يوسف المتكلم باسم الطائفة اليهودية على تمسك أبرأ بموجبه اليهود من كافة الديون المترتبة على الوقف. ولما أنكر المدعي صحة ذلك طلب القاضي الشرعي من يعقوب بينة تؤكد صحة ما قاله، فأحضر كل من خليل الخالدي وأحمد بيك الترجمان الذين شهدا بصدق ما قاله المدعى عليه، ولما لم يعترض المدعي على شهادة الشاهدين قبلت شهادتهما. عندئذ عرّف القاضي الشرعي المدعي بأنه ليس له (معارضة ولا منازعة ولا مخاصمة مع يوسف المزبور ولا مع يعقوب البرناس المزبور ولا مع طائفة اليهود ومنعه من ذلك منعاً شرعياً، وإن أُظهر تمسكات باسم حسن الجاعوني لا يعمل بها)(٢).

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٤ ذي القعدة ١١٤٥هـ/ ٢٩ نيسان ١٧٣٣م، ص ٤١.
(٢) س ش ٢٢٦، ٩ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٠ آب ١٧٣٣م، ص ٩٤.

يبدو واضحاً من خلال هذه القضية أن المدعي لم يطعن بصحة التمسك الذي أشار إليه المدعى عليه يعقوب برناس. مع أن القاضي الشرعي لم يطلب من شمس الدين إبداء رأيه بالتمسك وإنما طلب من المدعى عليه بينة تثبت صحة ما ورد في التمسك ولعل ذلك ناتجٌ عن قناعة القاضي بحجة يعقوب برناس.

غير أن القاضي الشرعي كان في بعض الأحيان يطلب من المدعى عليه في حال إبرازه تمسكاً كبيّنة يثبت صحة قوله، بأن يأتي بشهود يشهدون بصدق ما ورد في التمسك لا سيما إذ طعن المدعي بمضمون التمسك، ويظهر ذلك في دعوى مماثلة للدعوى السابقة من حيث المضمون، فقد ادعى عبد الوهاب شكي مكي على يعقوب برناس بأنه كان لوالده المتوفى بذمة اليهود وعلى جهة وقفهم دين بقيمة ألف قرش عددي[١]، وأن يعقوب دفع لورثة المتوفى حصصهم ولم يدفع حصة المدعي البالغة خمسين قرشا، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك، وذكر أمام القاضي بأن ليس لوالد المدعي بذمة وقف اليهود أيّ دين، وقد أبرز حجة شرعية تتضمن أنه لم يبق لوالد المدعي على جهة وقف اليهود أي مبلغ وأن جميع ماله وصله كاملا، ثم أبرز يعقوب تمسكا تضمن بأن المدعي أبرأ ذمة طائفة اليهود ووقفهم براءة عامة، غير أن المدعي أنكر صحة التمسك مما جعل القاضي يطلب من المدعى عليه بينة شرعية تشهد له بصحة التمسك الذي أبرزه في المحكمة الشرعية، فأحضر شاهدين مسلمين شهدا بصحة ما ورد في التمسك، ولما لم يبد المدعي اعتراضاً على قول الشاهدين، عرّفه القاضي بأن ليس له حق في مطالبة الطائفة اليهودية بأية ديون[٢].

ويستدل من بعض الدعاوى أن مرور ١٥ سنة على معاملة دين دون مطالبة الدائن بحقه فإن دعواه ترد وتعد باطلة ويظهر ذلك نظرا لمخالفة أحكام الشرع وفق المذهب الحنفي[٣]. ويظهر ذلك من خلال حيثيات الدعوى التي أقامها محمد عبد الله الخليلي على الحاج حسن الخليلي مدعيا بأن له بذمته بطريق الدين الشرعي ١٠٠ قرش عددي بموجب حجة شرعية مؤرخة في عام ١١٢٩هـ/١٧١٦م، غير أن القاضي الشرعي رد هذه الدعوى

---

(١) **القرش العددي**: ويساوي ٣٠ قطعة مصرية، ويساوي نصف القرش الأسدي العتيق الذي يساوي ٦٠ قطعة مصرية، بينما يزيد عليه القرش الأسدي الجديد ب ١٠ قطع مصرية. شمس الدين محمد بن شرف الدين الخليلي (ت ١١٤٧ه/ ١٧٣٤م) ، تاريخ القدس والخليل، حققه وكتب مقدمته وحواشيه ووضع فهارسه محمد عدنان البخيت ونوفان رجا السوارية، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٤، ص ١١١. هامش رقم ٢٧٣، ص ٢٧٤. هامش رقم ٢٥٤، ص١٠٨.

(٢) س ش ٢٢٦، ١٣ شعبان ١١٤٥هـ/ ٢٩ كانون ثاني ١٧٣٣م، ص ٦.

(٣) اختلف الفقهاء في تحديد المدة التي لا تسمع بعدها الدعوى فجعلها بعضهم ستاً وثلاثين سنة بينما حددها معظمهم بثلاث وثلاثين سنة، وحددها البعض الآخر بثلاثين سنة. غير أن الدولة العثمانية حددتها بخمس عشرة سنة نظراً لطول الفترات التي حددها الفقهاء، وجاء ذلك منعاً للتزوير والتحايل. سليم رستم وباز اللبناني، شرح المجلة، جزأين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص ٩٨٢-٩٨٤.

لأنها "بعد هذه المدة لا تسمع"، إلا أن المدعي ذكر بأنه سبق وأن طالب المدعى عليه بدفع قيمة الدين قبل مضي ١٥ سنة على الدين وذكر أن المدعي لم يدفع له ذلك، ولما أنكر المدعى عليه صحة ما ذكره المدعي طلب القاضي من المدعي إحضار شهود يشهدون بمطالبته للدين قبل انتهاء فترة الخمسة عشر عاما، ولما عجز المدعي عن ذلك أصدر القاضي الشرعي حكما ببطلان دعواه(١).

أما عدد الدعاوى التي تضمنها السجل الشرعي موضوع الدراسة فقد بلغ ٢٩ دعوى، اشتملت على قضايا مختلفة، وكان أغلبها يتعلق بالديون والخلاف على عقارات سكنية (دور)، فقد بلغ عدد الدعاوى المتعلقة بالديون عشر قضايا أي ما يساوي ٣٣,٤% من إجمال عدد الدعاوى، بينما بلغ عدد الدعاوى المتعلقة بخلاف على عقارات سكنية ٩ قضايا نسبة ذلك ٣١.٤٨%.

وبلغ عدد الدعاوى التي كانت نتيجة الحكم فيها لصالح المدعي ١٦ دعوى أي بنسبة ٥٥.١٨%. ويلاحظ أن معظم الدعاوى كان طرفا القضية فيها مسلمين، إذ بلغت ٢٠ دعوى أي بنسبة ٦٨.٩٦% بينما بلغ عدد الدعاوى التي كان المدعي فيها مسلماً والمدعى عليه مسيحياً دعوتين، وفي ثلاث دعاوى كان المدعي فيها مسلماً والمدعى عليه يهودياً، وكانت نتيجة الحكم فيها لصالح المدعى عليه (اليهودي). أما الدعاوى التي كان الطرفان فيها من غير المسلمين فقد كانت أربع دعاوى، منها ثلاث دعاوى كان طرفا القضية فيها مسيحيين ودعوى واحدة كان فيها الطرفان يهوديين، وكان موضوعها شتم شخص لآخر. وبلغ عدد الدعاوى التي قدمت للمحكمة الشرعية مباشرة أي بدون وكلاء سواء عن المدعي أو المدعى عليه ١٨ دعوى أي بنسبة ٦٢.٠٦%.

ويلاحظ أنه كان من بين عدد الدعاوى ٢٤ دعوى، كان المدعي فيها شخصاً واحداً، وبلغ عدد الدعاوى التي كان فيها المدعى عليه شخصاً واحد أيضاً ٢٧ دعوى أي بنسبة ٩٣.١٠%. كما يلاحظ عدم ظهور المرأة بشكل واضح في هذه الدعاوى إذ لم تكن في أي منها مدعية، وكانت في أربع دعاوى مدعى عليها سواء مباشرة أو بالوكالة.

بيع العقارات وشراؤها

تضمن السجل العديد من عقود البيع والشراء لمختلف العقارات من سكنية وتجارية وزراعية وصناعية اشتملت على دور ودكاكين وكروم وحواكير وقسائم أراض زراعية وغراس زيتون وتين وعنب ومصابن. وكانت عمليات البيع والشراء تتم في المحكمة الشرعية بحضور القاضي الشرعي أو من ينوب عنه إضافة إلى أطراف العلاقة أو من يوكلونه عنهم فضلاً عن عدد من المعرفين في حال إذا كان البائع امرأة(٢).

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٠ شوال ١١٤٥هـ/ ٢٦ آذار ١٧٣٣ م، ص ٢٨.
(٢) س ش ٢٢٦، ٢٣ محرم ١١٤٦هـ/ ٦ تموز ١٧٣٣م، ص ٧٤.

وتحرص عقود البيع والشراء على توضيح كيفية دفع ثمن البيع سواء أكان ذلك من مال المشتري دون مال غيره[1]، أو بمال من يوكله بعملية شراء العقار[2]. وإذا كان المشتري اكثر من شخص كأن يكونان اثنين مثلاً فيشار إلى أن ثمن البيع كان بما لهما معاً، فمثلاً " اشترى رمضان بن خليل الساحوري وزوجته الحرمة خضرة ابنة زياد الذبالي بمالهما لنفسهما دون مال غيرهما....."[3].

وإذا دفع كل من المشتريين ثمن العقار مناصفةً بينهما كان السجل الشرعي يشير إلى ذلك بشكل واضح" اشترى ونيس بن علي الطويل وسلامة بن حجازي السعدي بمالهما لنفسهما دون مال غيرهما مناصفة بينهما....."[4].

وحرص السجل الشرعي على توضيح كيف آل العقار المبيع إلى بائعه سواء أكان ذلك عن طريق الشراء الشرعي أو بالوراثة أو كليهما معاً، فإذا كان عن طريق الشراء يذكر تاريخ شراء البائع للعقار، مثال ذلك "فباعه ما هو له وجارٍ في ملكه... وآيل إليه بالشراء الشرعي بموجب حجة شرعية مؤرخة في أواسط رمضان سنة ستة وعشرين ومائة وألف ويده واضعة على ذلك ثابتة مستمرة ومستقرة دون المعارض والمنازع له في ذلك إلى حين صدور هذا البيع....."[5].

أما إذا انتقل العقار المبيع إلى البائع بطريق الإرث فيحرص القضاء الشرعي على ذكر اسم الموروث وعلاقته بالوارث البائع، ويشار إلى ذلك بعقد البيع والشراء هكذا" وآيل إليه بالإرث الشرعي من قبل السيد أخيه إبراهيم....."[6]. وقد يكون جزء من العقار المبيع قد انتقل إلى البائع بطريق الإرث وجزء آخر انتقل إليه بطريق الشراء، فيشير السجل إلى ذلك بعبارة (وآيل لهم بعضه بالإرث من والدهم وبعضه بالشراء الشرعي من.....)[7].

وقد يباع العقار كله أو جزء منه، فإذا بيع جزء منه يوضح السجل مساحة الجزء المبيع بالقراريط وذلك على أساس أن مساحة العقار ككل تساوي أربعة وعشرين قيراطاً، كما حرص السجل على تحديد موقع العقار المبيع وتحديد معالمه وحدوده من الجهات الأربع خشية التلاعب أو الاختلاف بين البائع والمشتري أو بين المشتري والجيران على حدود العقار المبيع، فإذا كان العقار داراً أو جزء منها يتم توضيح اشتمالاتها من حيث عدد البيوت ونوع المرافق، ويظهر ذلك في الحجة الشرعية التالية "اشترى... وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها أربعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا من جميع الدار

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٣ محرم ١١٤٦هـ/ ٢٦ حزيران ١٧٣٣، ص ٧٣.
(٢) س ش ٢٢٦، ١٥ شعبان ١١٤٥هـ/ ٣١ كانون ثاني ١٧٣٣م، ص ٧٥.
(٣) س ش ٢٢٦، ١٣ ذي القعدة ١١٤٥هـ/ ٢٨ نيسان ١٧٣٣م، ص ٤٤.
(٤) س ش ٢٢٦، ١٠ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٤ أيار ١٧٣٣، ص ٥٨.
(٥) س ش ٢٢٦، سلخ صفر ١١٤٦هـ/ ١٠ آب ١٧٣٣م، ص ٦٤.
(٦) س ش ٢٢٦، ١٣ رجب ١١٤٦هـ/ ٢٠ كانون أول ١٧٣٣، ص ١٧٣.
(٧) س ش ٢٢٦، غرة صفر ١١٤٦هـ/ ١٣ تموز ١٧٣٣م، ص ٧٦.

القائمة البناء بالقدس الشريف المشتملة على خمسة بيوت وساحة سماوية وعلى حوضين وعلى صهريجين ومرتفق... المحدودة قبلة البركة المعروفة ببركة حمام الأسباط(١) وشرقا دار رجب بن يوسف وشمالا الطريق السالك وفية الباب وغربا دار رجب وتمامه دار السيلاوي..."(٢).

وبالإضافة إلى تحديد إحدى جهات العقار المبيع بالطريق السالك، فقد حددت بعض الجهات لعقارات بالطريق العام، مما يعني وجود التمايز بين المصطلحين، غير أنه في كلتا الحالتين كان باب الدار المباعة يفضي إليهما فيذكر مثلا "وغربا الطريق العام وبه الباب" ويذكر أيضا "وشرقاً الطريق العام الموصل للمسلخ وبه الباب"(٣). ويبدو أن المقصود بالطريق السالك هو طريق ضيق يؤدي إلى طرق أخرى أو أزقة غير نافذة، أما الطريق العام فهو أوسع من الطريق السالك وهو بمثابة الطريق الرئيس في المحلّة الذي يربطها مع غيرها من المحّلات الأخرى.

ويلاحظ انه في بعض الأحيان لم يحدد العقار المبيع بأي جهة من جهاته الأربع، مثال ذلك "السبعة خوابي المعدة للصباغة الواقعات بالدكان الجارية في وقف قبة الصخرة المشرفة بالسوق الجديد بالصف الشرقي... ولها شهرة في محلها تغني عن تحديدها... المعلوم ذلك عددها علماً شرعياً نافياً للجهالة شرعا...."(٤). ولعل عدم الإشارة إلى حدود العقار المبيع يعود لكون هذا العقار معروفاً لدى سكان المدينة لا سيما إذا كان عقاراً صناعياً أو تجارياً.

أما إذا كان العقار المبيع قطعة أرض كاملة، ففي هذه الحالة تحدد مساحتها بالذراع وليس بالقيراط. إذ أن ذكر المساحة بالقيراط يكون في حال بيع جزء من العقار وليس كله علما أن مساحة القيراط الواحد تختلف من عقار إلى آخر حسب حجمه. أما الذراع المستخدم في المقاييس فكان ذراع العمل(٥)، ويظهر ذلك في شراء بطريرك رهبان الأرمن بالقدس من الحاج أحمد بيك الترجمان قسمة أرض "طولها ٩٠ ذراعاً وعرضها ٢٥ ذراعاً ذراع البنا وهو ذراع العمل"(٦).

---

(١) تعرف بركة حمام الأسباط أيضا باسم بركة ستنا مريم وتقع بالقرب من باب الأسباط خارج سور المدينة بالقرب من المقبرة اليوسفية، ويعد حمام الأسباط الذي يستمد مياهه من البركة من أوقاف المدرسة الصلاحية. كامل العسلي، من أثارنا في بيت المقدس، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٣، ص ١١٧. زيادة المدني، مدينة القدس وجوارها ١٨٣١-١٩١٨، د.ن، عمان،٢٠٠٤، ص ٣١٠.

(٢) س ش ٢٢٦، ١٣ محرم ١١٤٦هـ/ ٢٦ حزيران ١٧٣٣ م، ص ٧٣.

(٣) س ش ٢٢٦، ١٢ ربيع الثاني ١١٤٦هـ/ ٢١ أيلول ١٧٣٣م، ص ١٨٣.

(٤) س ش ٢٢٦، ١٧ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٣١ أيار ١٧٣٣م، ص ٥٩.

(٥) يساوي ذراع العمل ٦٦.٥ سم. هنتس، المكاييل والأوزان، ص ٨٩.

(٦) س ش ٢٢٦، ٢٦ محرم ١١٤٦هـ/ ٩ تموز ١٧٣٣م، ص ٧٥.

واشترط في عملية بيع العقارات وشرائها الإيجاب والقبول بين الطرفين والتسلم والتسليم وأن لا يكون فيه غبناً ولا فساداً يعتريه، ويتم تسليم ثمن العقار المبيع إما داخل المحكمة الشرعية أو خارجها، وفي كلتا الحالتين اشترط تحديد المبلغ، فإذا تم خارج المحكمة الشرعية فكان يشار إلى ذلك بعبارة "ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع المزبور من يد المشتري المذكور باعترافه بذلك الاعتراف الشرعي قبضاً شرعياً"[١]. أما إذا تم داخل المحكمة الشرعية فيشار إلى ذلك بعبارة " ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع المرقوم من المشتري المزبور بالحضرة والمعاينة قبضاً شرعياً "[٢].

أما أنواع البيع التي وردت في السجل فكانت نوعين هما:

١. البيع البات القطعي: وهو بيعٌ نهائيٌ لا رجعة عنه[٣].
٢. بيع الوفاء: ويكون بيعاً لفترة محددة يمكن الرجوع فيه عن المبيع في نهاية الفترة المحددة والمتفق عليها بين الطرفين في حال إعادة البائع ثمن المبيع للمشتري[٤]. وإذا كان العقار المبيع أرضٌ مزروعة بشجر مثمر فليس للمشتري حق الانتفاع بثمر الشجر أو المبيع لأنه في يده كالرهن في يد المرتهن ولا يحق له الانتفاع به إلاّ بإذن مالكه[٥]. غير أن البائع قد يبيح للمشتري حق الانتفاع بثمر الشجر ما دام المبلغ باقٍ بذمته[٦].

ويلاحظ أنّ الفترة الزمنية التي يحددها الشاري للبائع عقود بيع الوفاء لإعادة نظير الثمن حتى يعيد له عقاره المبيع لم تكن تزيد في معظم الأحيان عن سنة واحدة، ولعل تحديد الفترة الزمنية لإعادة نظير الثمن يعني أنه بات من حق الشاري في حال تجاوز البائع تلك الفترة أن يتصرف بالأرض باعتبارها ملكا له. غير أنه ليس من الواضح ما هو المقابل الذي يتقاضاه الشاري مقابل شراء الأرض بطريق بيع الوعد والوفاء، وما هي الفائدة التي جناها الشاري من كل هذه العملية في حال إعادة البائع له نظير الثمن المدفوع بعقاره قبل انتهاء الفترة المحددة وهو أمر لا تسعفنا أي من عقود بيع الوفاء به، مما يدفعنا للاستنتاج بأن الشاري لابد وأن يتقاضى فائدة ربوية مستترة على الثمن المدفوع ولعل ذلك يكون بالاتفاق بين الطرفين خارج نطاق المحكمة الشرعية.

لقد بلغ عدد عقود البيع والشراء التي تضمنها السجل الشرعي موضوع الدراسة تسعة وخمسين عقداً، كان منها سبعة وخمسون عقداً تخص عقارات مختلفة اشتملت على دور ودكاكين وأراض وكروم وحواكير وغراس زيتون وتين وعنب ومصابن، وعقدين

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٣ شوال ١١٤٥هـ/ ٢٩ آذار ١٧٣٣م، ص ٤٦.
(٢) س ش ٢٢٦، ١٠ محرم ١١٤٦هـ/ ٢٣ حزيران ١٧٣٣م، ص ٧٠.
(٣) س ش ٢٢٦، ١٢ رجب ١١٤٦هـ/ ١٩ كانون أول ١٧٣٣م،١٨٤.
(٤) شرح المجلة، ج١، ص ٦٧.
(٥) شرح المجلة، ج١، ص ٢٢٥.
(٦) س ش ٢٢٦، ٢٠ ذي الحجة ١١٤٥ هـ/ ٣ حزيران ١٧٣٣ م، ص ٥٨.

تضمنا بيع قِدر نحاسية، وقد نص العقد الأول منهما على شراء كل من فيض الله العلمي وعبد الله العلمي المتولين على وقف الخانقاة الصلاحية[١] من كل من تاج الدين بن أبو الهدى التاجي وتاج الدين بن أبو السعود الداودي الأصيل عن نفسه والوصي على ابنتيه القاصرتين وبالوكالة عن زوجته صالحة قدر نحاس يزن ١٨٥ رطلاً بالوزن القدسي[٢] بثمن مقداره ٥١٠ زولطات، من ذلك ما باعه تاج الدين بالأصالة وبالوصاية وبالوكالة ٣.٥ قيراطاً بثمن مقداره ٧٠ زولطة، وما باعه تاج الدين بالأصالة عن نفسه الباقي وقدره ٢٠.٥ قيراطا بثمن مقداره ٤٤٠ زولطة[٣].

أما العقد الثاني فتضمن شراء الشيخ محمد الخليلي من كل من فيض الله العلمي وجود الله العلمي وأبي العلا العلمي جميع " القدرتي النحاس العتيق التي وزنها مائتا رطل وثمانية أرطال وهما المقلوعتان من خزانة حمام البطرك[٤] والذي لم ينتفع بها جهة الوقف المرقوم (وقف الخانقاه الصلاحية) وذلك في وفاء الدين المترتب على جهة الوقف في مشترى القدرة نحاس الجديدة التي وضعت محل المبيع المزبور... وذلك بعد أن تراود في المبيع المرقوم أهل الخبرة وسائر أهل المعرفة في النحاس فلم يرغب أحد منهم بدفع الثمن الذي سيعين فيه انتهت رغبات الناس في ذلك... بثمن قدره ٣٣٤ قرشا عدديا... وذلك بعد

---

(١) **الخانقاة الصلاحية:** وهي أقدم خوانق القدس، أوقفها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٥ هـ/ ١١٨٩م على السادة المشايخ الصوفية، وتقع عند ملتقى طريق الخانقاه بطريق محلة النصارى بالقرب من كنيسة القيامة. وكانت من مراكز الصوفية الكبيرة في مدينة القدس، وتعد مشيختها من المناصب الدينية الرفيعة في المدينة، وكان يعين شيخها بمرسوم من السلطان يتلى في حفل يحضره ناظر الحرمين ونائب السلطان والقضاة. كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨١، ص٢٣٠-٢٣٦ عبد الجليل حسن عبد المهدي، المدارس في بيت المقدس في العصرين الأيوبي والمملوكي- دورها في الحركة الفكرية، ٢ج، مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٨١، ج١، ص ٤٠٣-٤٢٥. وحول النص الكامل لوقفية الخانقاه انظر: كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، الجزء الأول، مطبعة التوفيق، عمان، ١٩٨٣، ص ٨٢-٩٠.

(٢) **الرطل القدسي:** وكان يساوي في القرن التاسع عشر ٩٠٠ درهم أو $\frac{1}{2}$ آقة أي ١٢ أوقية وكل أوقية ٧٥ درهماً وبذلك يساوي ٢.٨٨٦ كغم. هنتسن المكاييل والأوزان، ص ٣٢-٣٣.

(٣) س ش ٢٢٦، ١٦ ربيع الثاني ١١٤٦هـ/ ٢٥ أيلول ١٧٣٣م، ص ١٢٠.

(٤) **حمام البطرك:** ويقع في محلة النصارى، ويستمد مياهه من بركة حزقيا وتعرف أيضا باسم بركة البطرك الواقعة بين كنيسة القيامة وباب الخليل، ويعد حمام البطرك من أوقاف الصخرة المشرفة. زياد المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة ١٨٠٠-١٨٣٠، منشورات بنك الأعمال، عمان، ١٩٩٦، ص٣١٤، ص١٢٢. Sylviaauld and Robbert Hillenenbran. Ottoman Jerusalem: the living city 1517–1917. London.2000. vol. 1.p 519، محمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري،٢ج، منشورات البنك الأهلي، عمان، ١٩٩٩، ج٢، ص٤٥٨.

أن حضر جماعة من الثقات الموحدين و من أهل الخبرة والمعرفة في أحوال النحاس وأخبروا الحاكم الشرعي أن الثمن المزبور ثمن المثل وفوق قيمة العدل...."[١].

تكمن أهمية هذين العقدين بما يحتويان من معلومات اجتماعية واقتصادية ذات دلالات هامة، إذ تزودنا بالألقاب الاجتماعية التي حملتها أطراف العقد، ففي الوثيقة الأُولى حمل فيض الله العلمي لقب مفخر العلماء المدرسين العظام عمدة السادات الكرام، وحمل جود الله العلمي لقب عمدة الأفاضل المكرمين، وتكمن أهمية هذه الألقاب بأنها تدل على المكانة العلمية والاجتماعية لهؤلاء الأشخاص.

ويستدل من دفاتر الصرة السلطانية أن كل من الشيخ فيض الله العلمي و جود الله العلمي كانا من خطباء المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة[٢]. أما الشيخ عبد الله فهو عبد الله عبد الرحمن العلمي، ووفقاً لدفاتر الصرة السلطانية، فقد كان من ضمن جماعة خدام الصخرة المشرفة، وقد خصص له سكة واحدة من مجموع السكك المخصصة لهذه الجماعة والبالغة ٢٧ سكة حسنة[٣]. أما البائعون فقد حمل تاج الدين بن أبو الهدى التاجي لقب مفخر الأفاضل الكرام، أما تاج الدين أبو السعود فحمل لقب مفخر الفضلاء والمصدرين[٤]. وكان كلاهما يتمتع بمكانة علمية رفيعة في مدينة القدس، فالشيخ تاج الدين أبو الهدى كان من بين المستحقين بالصرة السلطانية، وقد أُدرج اسمه ضمن جماعة المصدرين وكانت حصته

---

(١) س ش٢٢٦، غرة جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ ٨ تشرين ثاني ١٧٣٣م، ص١٤٤.

(٢) دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م، الورقة ١ أ.

(٣) السكة الحسنة: تعني كلمة السكة الختم أو الدمغة المضروبة على النقود لحماية النقد من الغش. وتعرف أيضا باسم السكة السلطانية أو السلطاني و هو نقد ذهبي بدء بإصداره سنة ٨٨٢ هـ/ ١٤٧٧م في عهد السلطان محمد الثاني(١٤٥١-١٤٨١) ، وبقي الدينار السلطاني يضرب في إستانبول حتى عهد السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠م حيث بدأ بسكه في أماكن جديدة في شرق الأناضول وسوريا ومصر. ويساوي السلطاني الواحد ٤٠ قطعة مصرية (بارة) . صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص١٣٤. شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٢٣-١٢٤. ولدى المقارنة بين مختلف العملات التي أوردها السجل تبين ما يلي: **البارة** او القطعة المصرية = ٣ آقجات .

السكة الحسنة أو السلطاني=٤٠ بارة (قطعة مصرية) أو ١٢٠آقجة .

القرش الأسدي العتيق =٢ قرش عددي أو٢ زولطة .القرش الأسدي الجديد = ٤٠ بارة. و بذلك يساوي القرش الأسدي العتيق ١.٥ قرش **أسدي جديد** ويساوي أيضاً ١٨٠ آقجة.

القرش الاسدي العتيق يساوي ١.٥ سكة حسنة (سلطاني)

العثماني أو العثمانية = نصف بارة.

(٤) **المصدر:** هو الشخص الذي يقرأ حلقات التصدير في المسجد، و هي حلقات تفسير الآيات القرآنية الكريمة، ويجلس المصدر في صدر المسجد ويقوم بتفسير الآيات القرآنية بعد أن يتلوها المتكلم. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ/ ١٤٨١م) ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ١٤ جزء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٣، ج٤، ص٢٢٢.

مشتركة مع إخوته، وقد أشير إلى ذلك بدفتر الصرة لعام ١١٤٦ هـ/١٧٣٣م باسم (أولاد الشيخ أبو السعود الداودي)[١]. أما زوجته صالحة التي كان وكيلاً عنها في عملية البيع فهي ابنة الشيخ محمد محب الدين مفتي القدس، وقد حملت لقب(مفخر المخدرات وتاج المحجبات) وفي ذلك دلالة واضحة على مكانتها الاجتماعية كزوجة لأحد العلماء وابنة لمفتي القدس الذي يعد من كبار أعيان المدينة.

أما عقد البيع الثاني، فقد كان المشتري الشيخ محمد الخليلي وهو شمس الدين محمد بن شرف الدين الخليلي، وقد حمل لقب سيد السادات العظام قدوة الأفاضل والأئمة الفخام، ويعد من كبار علماء المدينة وأعيانها، وقد وصفه حسن بن عبد اللطيف الحسيني بأنه "كان في علم الحديث والتفسير نهاية النهاية، والفقه والتقرير غاية الغاية، حاز العلوم، وحرر المنطوق والمفهوم"[٢].

أما من الناحية الاقتصادية فيستدل من الوثيقة الأولى وجود رطل خاص بمدينة القدس يعرف بالرطل القدسي ويستنتج من نص عقد البيع والشراء أن سعر رطل النحاس بلغ في الوثيقة الاولى٢.٧٥ زولطة، بينما بلغ في الوثيقة الثانية ١.٦٠ قرشاً عددياً، ولعل الفارق في السعر يعود إلى أن القدرة النحاسية في عقد البيع الأول كانت جديدة بينما كانت في العقد الثاني قديمة ومما يلفت النظر في عملية البيع أن القدرة الواحدة تقسم إلى حصص، فقد امتلك أحد الأطراف في العقد الأول ٣.٥ قيراط، بينما امتلك الآخر الحصة الباقية أي ٢٠.٥ قيراط، ولما كان إجمالي سعر القدرة ٥١٠ زولطات فيكون ثمن القيراط الواحد ٢١.٢٥ زولطة.

أما العقود الأخرى والبالغة سبعة وخمسين عقداً فقد كان منها سبعة عقود اشتمل كل منها على بيع و شراء أكثر من عقار وحصص متعددة دون تحديد ثمن كل حصة مما يصعب معرفة ثمن القيراط الواحد، لذا فان التحليل التالي للعقود سيقتصر فقط على خمسين عقداً، منها ثلاثون عقاراً استخدم في معاملاتها الزولطة وعشرون عقاراً بيعت بالقرش العددي ويتضح ذلك من خلال الجدولين التاليين:

---

(١) دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٤٦هـ/ ١٧٣٣م، الورقة ٢ أ.
(٢) حسن بن عبد اللطيف الحسيني، تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري، تحقيق سلامة صالح النعيمات، عمان، ١٩٨٥، ص١٤٥.

أ- الجدول الأول: العقارات التي بيعت بالزولطة:

نوع العقار	عدد العقود	عدد القراريط المباعة	السعر الإجمالي	متوسط سعر القيراط
دور	٢١	٢٢٩	٣٣٢٧	١٤,٥٢
دكاكين	١	٣	٢٠	٦,٦٦
حواكير	٢	٣١	١٧٠	٥,٤٨
غراس زيتون وعنب	٣	٣٤	١٠٨	٣,١٧
أرض	١	١٢	٤٨	٤
خوابي صباغة	١	٧خوابي(٢٤ قيراط)	٣٢	٤,٥٧لكل خابية
مصبنة	١	٨	٢٠٠	٢٥
المجموع	٣٠	٣٤١	٣٩٠٥	

ب- الجدول الثاني: العقارات التي بيعت بالقرش العددي

نوع العقار	عدد العقود	عدد القراريط المباعة	السعر الإجمالي	متوسط سعر القيراط
دور	١٣	١٧٦	١٦٦٢	٩٤٤
حواكير	٢	٩	٢٩	٣,٢٢
كروم	٣	٢٦	٧٩	٣,٠٣
غراس زيتون وتين	١	جميعها(٢٤قيراط)	٣٨	١,٥٨
أرض	١	جميعها(٢٤قيراط)	٣٨	١,٦٦
المجموع	٢٠	٢٥٩	١٨٤٦	

يبدو واضحاً من خلال الجدولين السابقين أن الدور احتلت المرتبة الأولى في سوق العقارات، فقد بلغ إجمالي عدد العقود التي تخص الدور بكلتا العملتين ٣٤ عقداً أي بنسبة ٦٨% من إجمالي عدد العقود، وبلغ إجمالي عدد القراريط التي إشتملتها عقود بيع الدور ٤٠٥ قيراطاً، أي بنسبة ٦٧.٥ % من إجمالي عدد القراريط لكافة العقارات.

وبلغ عدد العقود التي تخص بيع وشراء دور كوحدة كاملة(٢٤ قيراطاً) خمسة عقود نسبة ذلك ١٣.١٥% من إجمالي عدد العقود التي تخص الدور، وبلغ أعلى سعر لدار بيعت جميعها ٤٠٠ زولطة وقد اشتراها عثمان أوضة باشي الينكرجية[١] من الحاج رمضان بن

---

(١) **الينكجرية:** وأصل التسمية يني جيري أي الجيش الجديد وهو ما عرف باسم الجيش الانكشاري، وقد أنشئ هذا الجيش في القرن الرابع عشر الميلادي وذلك للتخلص من الفرق الإقطاعية في الجيش العثماني. هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة عبد المجيد القيسي، ٢ج، دار المدى للثقافة والنشر،دمشق، ١٩٩٧م،ج ١، ص١٦٠. وكان معظم الانكشارية في مدينة القدس يقيم في دور داخل القلعة تحتوي على اصطبلات بينما يقيم البعض الآخر في المدينة خارج القلعة. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص٢٢.

الحاج أبي يزيد، وتشتمل على ثلاثة بيوت (غرف) ومطبخ ومرتفق به شجرة دالية[1]. وقد باعها بعد شهر واحد بالسعر نفسه لترجمان رهبان الأرمن الوكيل عن بطريرك الأرمن بالقدس، والذي قام بدوره بوقفها على فقراء رهبان الأرمن بدير مار يعقوب بالقدس ثم على فقراء رهبان الأرمن أينما كانوا وحيثما وجدوا[2]. ويرجح أن يكون شراء الدار في العقد الأول من قبل عثمان شكلياً، وأن البائع كان يعلم بأن المشتري سيقوم ببيعها لبطريرك الأرمن، ومما يؤكد هذا الاستنتاج أن المشتري عثمان باعها للبطريرك بالسعر نفسه دون أن يحقق أي ربح من ذلك، لذا فمن المحتمل أن يكون ثمن الدار الذي دفع للحاج رمضان كان بالأساس من قبل البطريرك الأرمني. ومن جهة ثانية فمن الممكن أن الحاج رمضان لم يكن لديه علم بنية المشتري عثمان ببيع الدار للبطريرك وإن كان احتمالاً ضعيفاً. أما المبلغ الذي تقاضاه عثمان مقابل القيام بهذا العمل فهو غير واضح، ويرجح أنه كان بالاتفاق مع وكيل البطريرك خارج نطاق المحكمة.

أما أقل سعر لدار بيعت بأكملها بعملة الزولطة فقد بلغ ثمنها ثلاثين زولطة وقد اشترتها فاطمة موسى القوغي من والدتها سلمى شعبان، وتشتمل على بيتين وصهريج ومطبخ[3].

أما الدور التي بيعت أجزاء منها بعملة الزولطة فقد بلغ أقل عقد قيراط واحد، وبيع بثلاثين زولطة أي أن قيمتها الاجماليه٧٢٠ زولطة، بينما بلغت أعلى حصة ١٦ قيراطا بيعت بـ ٦٥ زولطة أي أن قيمتها الإجمالية٩٧.٥ زولطة.

أما الدور التي بيعت بعملة القرش العددي، فيلاحظ أنه لم يرد أي عقد بيعت بموجبه الدار كوحدة كاملة، واقتصرت كافة العقود على بيع أجزاء مختلفة، وكان أعلى سعر لدار بيعت منها ثمانية قراريط ٤٠٠ قرش عددي، أي أن إجمالي ثمن الدار ١٢٠٠ قرش، وقد اشتراها محمد الخليلي بالوكالة عن مروة الحاج شاهين حجيج، وتشتمل على أربعة بيوت علوية وساحة سماوية وصهريج ومطبخ وطبقة علوية فيها ساحة سماوية وثلاثة بيوت سفلية وإيوانين[4].

أما أقل سعر فكان لدار بيع منها ١٢ قيراطاً بـ ١٥ قرشا، وقد اشترى هذه الحصة صلاح الدين يوسف الغزي من مصطفى صالح الرملي، وكان المشتري يمتلك في الدار النصف الآخر، فيكون بذلك قد أصبح يمتلك الدار كلها. ويظهر من خلال تدني ثمن الحصة

---

(١) س ش ٢٢٦، ٨ محرم ١١٤٦هـ/ ٢١ حزيران ١٧٣٣م، ص٧٥-٧٦.
(٢) س ش ٢٢٦، ١٨ صفر ١١٤٦هـ/ ١ تموز ١٧٣٣م، ص٨٠.
(٣) س ش ٢٢٦، ١١صفر ١١٤٦هـ/ ٢٣ تموز ١٧٣٣م، ص١٠٤.
(٤) س ش ٢٢٦، ١٥ رجب ١١٤٦هـ/ ٢٢ كانون أول ١٧٣٣م، ص١٩٥.

المباعة أن حجم الدار كان صغيرا، غير أن عقد البيع لم يشر إلى اشتمالاتها واقتصرت الإشارة فقط إلى أنها كانت تشتمل على (منافع ومرافق وحقوق شرعية)[١].

ويلاحظ أنه كان من بين إجمالي عقود بيع العقارات وشرائها الواردة في السجل والبالغة سبعة وخمسين عقداً أن عدد العقود التي كان البائع والمشتري فيها مسلمين ثمانية وأربعون عقداً أي بنسبة ٨٤.٢١ %، أما العقود التي كان فيها الطرفان مسيحيين فقد بلغ عددها خمسة عقود أي بنسبة ٨.٧٧%. أما عدد العقود التي كان المشتري فيها مسيحياً والبائع مسلماً فقد بلغت ثلاثة عقود ونسبة ذلك٥.٢٦ %. وكان هناك عقدٌ واحدٌ كان فيه المشتري مسلماً والبائع مسيحياً.

وكان من بين العقود الخمسة التي خصصت للمسيحيين، أربعة اختصت بعقارات تقع بمحلة النصارى. أما العقد الخامس فاختص بعقار بمدينة اللد. ويستدل من ذلك حرص النصارى على بيع الدور بمحلة النصارى لبعضهم البعض لاسيما أن وجود النصارى في بمدينة القدس كان بالدرجة الأساسية في هذه المحلة، إضافة إلى محلة الأرمن[٢] والتي تعد من أصغر محلات المدينة، غير أن ذلك لا يعني اقتصار محلة النصارى على المسيحيين فقط بل كان يقطنها أيضا مسلمون من مختلف العائلات المقدسية علاوة على امتلاكهم فيها عقارات تجارية وصناعية.

أما العقود الثلاثة التي كان فيها المشتري مسيحياً والبائع مسلماً فقد اشتملت إحداها على قطعة أرض خارج سور المدينة، بينما اشتمل العقدان الآخران على دارين بمحلة الريشة[٣]. في حين كان العقد الوحيد الذي كان فيه المشتري والبائع مسيحيين يتعلق بعقار خارج المدينة.

ويستدل من خلال مختلف عقود البيع والشراء مدى دور المرأَة المقدسية في سوق العقارات، فقد شاركت بعمليات البيع والشراء سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو بالوكالة، فقد بلغ عدد العقود التي كانت المرأة فيها طرفاً أربعة عشرعقداً من إجمالي العقود البالغة سبعة وخمسون عقداً، أي ما يساوي ٢٤.٥٦ %. وكانت في ثمانية منها بائعة لرجل، وفي أربعة مشترية من رجل، وفي عقدين كان طرفا العلاقة فيها امرأتان.

وبالرغم من أن عمليات البيع أكثر من الشراء، إلا أن توجه المرأة لشراء العقارات يعني رغبتها بامتلاك العقارات في المدينة، حتى أن بعض العقارات عرفت بأسماء نساء،

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٣ شوال ١١٤٥هـ/٢٩ آذار ١٧٣٣م، ص٢٦.

(٢) **محلة الأرمن:** تقع في الجنوب الغربي من المدينة، عرفت سابقاً بصهيون الجوانية. القضاة، نصارى القدس. ص٣٤٥.

(٣) **محلة الريشة:** وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من سور الحرم وتضم حارة صهيون الجوانية وحارة الضوية. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص٤٣٤.

ويظهر ذلك من خلال تحديد حدود عقار مبيع كأن توصف حدود دار معينة "المحدودة قبلة... دار الست عفيفة بنت الحاج هبة الله"[1].

(١) س ش ٢٢٦، ١٢ ربيع الثاني ١١٤٦هـ/٢١ أيلول ١٧٣٣م، ص١٨٣.

الصـرر الماليـة:

تقدم سجلات المحكمة الشرعية في مدينة القدس معلومات غزيرة عن المخصصات المالية المعروفة باسم الصرة السلطانية والصرة المصرية التي كانت ترسل سنويا لأهالي مدينة القدس وبخاصة أصحاب الوظائف الدينية بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة والمقيمين في بعض الأربطة والزوايا والمدارس إضافة إلى الفقراء وغير ذلك من مختلف الفئات الاجتماعية في المدينة.

الصـرة السـلطانية

لقد أخذ السلاطين العثمانيون بالاهتمام بمصالح المسجد الأقصى ومدينة القدس، وكان من بين مظاهر هذا الاهتمام إرسال هبة مالية سنوية لأهالي المدينة وبخاصة العاملين بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة، وعرفت هذه الهبة باسم الصرة السلطانية أو الصرة الرومية، وعين لها في العاصمة العثمانية موظف خاص عرف باسم أمين الصرة يتولى الإشراف على كافة شؤونها، ويجري تسجيل أسماء المستحقين فيها بدفاتر خاصة تعرف باسم بدفاتر الصرة[١]. ويتولى الإشراف على هذه الدفاتر موظف يعرف باسم كاتب الصرة، وقد أشارت إحدى الحجج الشرعية بان كاتبا الصرة السلطانية المرسلة لأهالي مدينة القدس كانا في العام ١١٦٨ هـ/١٧٥٥م من مدينة القدس وهما الشيخ يحيى أفندي الفتياني والشيخ عبد الله الداودي[٢]. وبالرغم من أن تاريخ هذه الحجة خارج فترة الدراسة بعشر سنوات، إلا أن ذلك مؤشر على توظيف بعض أبناء العائلات المقدسية في إدارة الصرة. وقد استمرت الدولة العثمانية بإرسال الصرة سنويا للحرمين الشريفين في مكة والمدينة حتى عام ١٣٣٤هـ/١٩١٦م. أما مدينة القدس فقد استمرت بإرسالها حتى عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م[٣].

وقسمت الفئات المستفيدة من الصرة السلطانية لأهالي مدينة القدس إلى عدة جماعات بلغت ثلاث وستين جماعة، وكانت كل جماعة تضم عدداً من الأسماء يختلف من جماعة إلى أخرى، وتسجل قيمة مستحقات كل فرد تحت اسمه، ومع مرور الزمن أخذ بعض المستحقين بالصرة يتنازلون (يفرغون) عن مستحقاتهم لآخرين مقابل ثمن معين. كما كانت

---

(١) العسلي، وثائق مقدسية، ج٢، ص٣٤٥. فاضل مهدي بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٩٦.

(٢) س ش ٢٣٩، أواخر ذي القعدة ١١٦٨هـ/ ٨ أيلول ١٧٥٥م، ص ٥٤.

(٣) إسماعيل حقي أوزون جارشلي،أمراء مكة في العهد العثماني، ترجمة خليل علي مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة ١٩٨٥، ص٦٢.

تلك المستحقات تورث، ففي حال وفاة الشخص المستفيد من أموال الصرة فإن حصته تنتقل إلى ورثته، وهكذا أصبحت الحصة الواحدة تقسم على عدة أشخاص، وأصبحت بعض الجماعات تضم عدة مجموعات بدلا من اقتصار الحصة على شخص واحد.

ويبين الجدولان التاليان حالات الفراغ (البيع) والانحلال في بعض جماعات الصرة السلطانية كما وردت في السجل الشرعي ٢٢٦: الجدول الثالث الفراغ (التنازل)

رقم	اسم الفارغ	اسم المفروغ له	اسم الجماعة بدفتر الصرة	المبلغ المفرغ عنه	ثمن الفراغ	التاريخ والصفحة
١	أولاد منصور القشميري	علمية تقي الدين العلمي	مجاورين حجرات خاصكي سلطان[١] وجماعة القدس الشريف	٢ سلطاني ذهب	٤٠ قرش عددي	٦ شوال ١١٤٥هـ/ ٢٢ أذار١٧٣٣م، ص٢٠
٢	عثمان العلمي	خديجة علي المهتدي	محلة باب حطة [٢]	سلطاني ذهب	٥ قرش عددي	٥ شوال ١١٤٥هـ/ ٢١ أذار١٧٣٣م، ص٢٤
٣	فاطمة حسن افندي	عايشة محمود الخالدي	الصلحاء المجاورين	٢ سلطاني	٣٤ زولطة	١٥ شوال١١٤٥هـ/ ٢١ أذار١٧٣٣م، ص٢٦
٤	مفتية جاد الله	موسى الخالدي	الصلحاء المجاورين	٢ سلطاني	بدون	١٥ شوال١١٤٥هـ/ ٢١ أذار١٧٣٣م، ص ٢٦
٥	مؤمنه الداودي	اولاد معتوق القطب	رباط علاء الدين البصير[٣]	سلطاني	١٥ قرش عددي	١٣ محرم١١٤٦هـ/٢٦حزيران١٧٣٣م، ص ٦٧
٦	فضلي يوسف جلبي	علي خليل العكاري	مؤذني الحرم الشريف مؤذني الحرم الشريف	نصف سلطاني ٢ عثماني	٣٠ زولطة	٧ محرم ١١٤٦ هـ/٢٠حزيران١٧٣٣م، ص ٦٩

---

(١) **خاصكي سلطان:** وتقع في عقبة التكية، انشاتها خاصكي سلطان زوجة السلطان سليمان القانوني سنة ٩٥٩هـ/١٥٥١م. وأوقفتها سنة ٩٦٤هـ/ ١٥٥٧م فأصبحت أكبر مؤسسة خيرية في فلسطين طوال العهد العثماني. وكانت تتألف من خمس وخمسين غرفة وساحة كبيرة وخان ومسجد ومطبخ. وضمت أوقاف العمارة عقارات كبيرة امتدت في أراضي القدس وطرابلس الشام والرملة واللد وغزة وبيت لحم وبيت جالا وغيرها. العسلي، من آثارنا، ص٩-٣٨. محمد هاشم غوشة، القدس في العهد العثماني ١٥١٦-١٥٦٦، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٩، ص١٠٦.

(٢) **محلة باب حطة:** تقع بين الحرم وسور المدينة من الجهة الشمالية، وتعد من أكبر محلات المدينة. مجير الدين العليمي الحنبلي، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جزأين، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٩٥، ج٢، ص٥٤.

(٣) **رباط علاء الدين البصير:** يقع في باب الناظر، أوقفه الأمير علاء الدين ايدغدي بن عبد الله الصالحي سنة ٦٦٦هـ/١٢٧٧م وحبس عليه أوقافا كثيرة اشتملت على طواحين وحمامات وأفران ودكاكين وأراض زراعية ودور وأقبية وإسطبلات. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٤٣. العسلي، معاهد العلم، ص٣١٥-٣١٧. اليعقوب، ناحية القدس ج٢، ص٣٥١.

Michael Burgoyne. Mamluk Jerusalem. British school of archaeology in Jerusalem. London. 1987. pp117-124. Hillenbran.ottoman Jerusalem pp.124-125.

م	اسم الفارغ	اسم المفروغ له	اسم الجماعة بدفتر الصرة	المبلغ المفرغ عنه	ثمن الفراغ	التاريخ والصفحة
٧	أولاد خليل الدجاني	أولاد خليل بيك النابلسي	الشيخ محمد القرمي(١) الشيخ صامت(٢) مؤذني الحرم الشريف	٢ سلطاني سلطاني نصف سلطاني	٨٠ زولطة	٦ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ١٧ آب ١٧٣٣م ص ٩٣
٨	تاج الدين الداودي	عبدالله ابراهيم الداودي	الصلحاء المجاورين	نصف سلطاني	٦,٥ قرش	١٦ ربيع الاول ١١٤٦ هـ/٢٧ آب ١٧٣٣م ص١٠٠
٩	عبد القادر إبراهيم الداودي	عالمه محمد اللطفي	الأروام المجاورين محلة الجوالدة(٣)	نصف سلطاني نصف سلطاني	١٥ زولطة	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب١٧٣٣م ص ١٠٥
١٠	عبد الله إبراهيم الداودي	عالمة محمد اللطفي	الأروام المجاورين محلة الجوالدة	نصف سلطاني نصف سلطاني	١٦ زولطة	١٣ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٤ آب ١٧٣٣م، ص ١١٥
١١	محمد خليل المسلمي	أولاد وبنات عبد القادر القطب	باب القطانين(٤)	سلطاني ذهب	٢٠ زولطة	١٥ جمادي الأولى ١١٤٦هـ/ ٢٤ تشرين أول ١٧٣٣م، ص ١٣٦
١٢	محمد خليل المسلمي	اولاد وبنات عبد القادر القطب	رباط كرد ورباط عمري(٥)	٢٠ قطعة مصرية	١٥ قرش	١٦ جمادي الثاني ١١٤٦هـ/٢٣ تشرين ثاني ١٧٣٣م، ص ١٥٧
١٣	إبراهيم موسى القطب	أولاد عبد القادر موسى القطب	جباة الوقف	١ عثماني 1/5	٤٠ زولطة	١٣ ذي الحجة ١١٤٥هـ/٢٧ أيار١٧٣٣م، ص ٥٠

---

(١) **الشيخ محمد القرمي:** هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن عمر التركماني الأصل. ولد سنة ٧٢٠هـ وتوفي سنة ٧٨٨هـ. ودفن بالزاوية التي أصبحت تعرف باسمه، وتقع بحارة الواد. كامل العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس مؤسسة آل البيت،، عمان، ١٩٨١، ص٨٠-٨٢.

(٢) **الشيخ صامت:** هو جمال الدين عبد الله بن الصامت القادري الحنفي من أكابر الصالحين أصحاب الكرامات، توفي سنة ٨٣٦هـ/ ١٤٣٣م. ودفن بتربة باب الساهرة، العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٢٢٣. العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، ص٢١٤.

(٣) **محلة الجوالدة:** وهي إحدى محلات النصارى وتقع بين عقبة الست وحارة الشرف، وتعرف أيضا باسم حارة الوعرية. وقد سكنها اللاتين والبروتستانت إضافة إلى المسلمين، اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص٤٣٨. القضاة، نصارى القدس، ص١٨٣.

(٤) **محلة باب القطانين:** وتقع غربي الحرم بخط وادي الطواحين الذي يمتد من درج العين إلى باب العامود وتضم حارة باب الحديد. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٣. اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ج٢، ص٤٣.

(٥) **رباط كرد:** يقع بالقرب من باب الحديد. أنشأه المقر السيفي كرد صاحب الديار المصرية سنة ٦٩٣هـ/١٢٣٩م في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون. العارف، المفصل، ص٢٠٢. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص٣٥١.

رقم	اسم الفارغ	اسم المفروغ له	اسم الجماعة بدفتر الصرة	المبلغ المفرغ عنه	ثمن الفراغ	التاريخ والصفحة
١٤	آمنة وتاج الدين نور الله الداودي	فاطمة وكلهار بنات عقل بيك	الصلحاء المجاورين محلة باب السلسلة[1] نساء خط داود[2] رباط الحاج قاسم[3] باب القطانين	نصف سلطاني سلطاني ٢٠ قطعة مصرية ٢٠ قطعة مصرية ٢٠ قطعة مصرية	٢٥ زولطة	عزة جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ١٠ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٨٥

---

١ محلة باب السلسلة: وتقع في الجهة الغربية للحرم، وعرفت نسبة لباب السلسلة أحد أبواب المسجد الأقصى. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣١.

٢ خط داود: ويمتد من باب السلسلة أحد أبواب المسجد الأقصى ويتجه غربا إلى باب الخليل وتفرع عنه عدة خطوط فرعية وعدة أزقة منها خط باب السلسلة وخط الوكالة وخط باب الخليل، أما الأزقة فمنها زقاق الحريري وزقاق الجلاغي وزقاق الفوّال. اليعقوب ناحية القدس، ج٢، ص٤٣٢.

(٣) رباط الحاج قاسم: ويقع في عقبة التكية. ويرجح أنه ينسب إلى الحاج قاسم بن الحاج سيدي نائب الناظر الذي أوقف عام ٩٤٢هـ/١٥٢٦م على قبة الصخرة من مزرعتين داخل المدينة وخان بالقرب من باب القطانين. غوشة،القدس في العهد العثماني، ص٢٢٤. إبراهيم ربايعة، تاريخ القدس في العصر العثماني في ضوء الوثائق خلال ١٦٠٠-١٧٠٠، د.م، مكتبة كل شيء، د.ت، ص٣٤٢.

يلاحظ أنه كان من بين حالات الفراغ السابقة ست حالات كانت فيها المرأة مشترية وأربع حالات كانت فيها بائعة، كان منها حالة واحدة مشتركة بين أُخت وأخيها. ويتضح أن الشخص الواحد قد يحوز على عدة حصص في جماعات مختلفة كما هو الحال في فاطمة وكلهار ابنتي عقل بيك اللاتي اشترتا حصص في خمس جماعات، وأولاد خليل بيك النابلسي اللذين اشتروا حصص في ثلاث جماعات مختلفة. علاوة على ذلك فان بعض الحصص المتشابهة بيعت بأسعار مختلفة، فمثلا باعت مؤمنة الداودي حصتها في جماعة رباط علاء الدين البصير والبالغة سلطاني واحد ب ١٥ قرش عددي. ويساوي ذلك ٤٥٠ بارة وذلك على اعتبار أن القرش العددي يساوي ٣٠ بارة بينما يساوي السلطاني الواحد ٤٠ بارة، بينما بيعت الحصة نفسها من قبل محمد خليل المسلمي الواقعة ضمن جماعة محلة باب القطانين ب ٢٠ زولطة أي ما يساوي ٦٠٠ بارة، ويبدو أن ذلك يعتمد على مدى حاجة البائع للنقد.

الجدول الرابع الانحلال(الوراثة):

الرقم	الوارث	الموروث	اسم الجماعة بدفتر الصرة	قيمة الحصة	التاريخ والصفحة
١.	راجحة إسماعيل النمري	والدتها صفية	نساء باب القطانين نساء الغوانمة[1] نساء باب العامود[2] نساء المدرسة السلطانية[3] والمدرسة المنجكية[4] نساء رباط علاء الدين مجاوري مقام النبي داود[5]	١٠ قطع مصرية ١٠ قطع مصرية ١٠ قطع مصرية ١٠ قطع مصرية ١٠ قطع مصرية ١٠ قطع مصرية	٨ رمضان ١١٤٥هـ/ ١٣ شباط ١٧٣٣م، ص ١١
٢.	خديجة خليل المهتدي	أخيها محمد	محلة باب حطة	سلطاني	٥ شوال ١١٤٥هـ/ ٢١ آذار ١٧٣٣م، ص ٢٤
٣.	أولاد تاج الدين أبو الهدى التاجي	عمهم عبد المعطي	الصلحاء المجاورين	$2\frac{2}{3}$ سلطاني	٥ شوّال ١١٤٥هـ/ ٢١ آذار ١٧٣٣م، ص ٢٤

---

(١) **محلة الغوانمة:** تقع في الجهة الغربية لسور الحرم، عرفت بهذا الاسم نسبة لبني غانم الذين سكنوا فيها. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٤. اليعقوب ناحية القدس، ج٢، ص٤٣٧.

(٢) **محلة باب العامود:** وتقع في الجهة الشمالية الغربية من المدينة. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٥٤.

(٣) **المدرسة السلطانية:** وتعرف أيضا باسم المدرسة الأشرفية وتقع في الجهة الغربية من ساحة الحرم وقد بناها الأمير حسن الظاهري باسم الملك الظاهر خوشقدم سنة ٨٧٥ هـ/١٤٧١م، غير أن الملك توفي قبل الانتهاء من بنائها، وانتهي من بنائها في عهد السلطان الأشرف قايتباي فعرفت بإسمه. العسلي، معاهد العلم، ص١٥٨-١٦٠. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص١٥٦-١٧٣. Burgoyne. Mamluk Jerusalem p589−605.

(٤) **المدرسة المنجكية:** وتقع في الجهة الغربية للحرم شمال باب الناظر، أنشاها الأمير سيف الدين منجك سنة ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٤٦. العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص٢٤٩. العسلي، معاهد العلم، ص٢٠٨. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص٧٦-٨٢. Burgoyne. Mamluk Jerusalem p289.

(٥) **مقام داود:** ويقع قرب باب داود في السور الجنوبي للقدس. وهو عبارة عن بناية حجرية تتكون من طابقين. العارف، المفصل، ص٥٠٣-٥٠٤.

الرقم	الوارث	الموروث	اسم الجماعة بدفتر الصرة	قيمة الحصة	التاريخ والصفحة
٤.	أولاد حسن الجاعوني	والدهم	قراءة أجزاء القران بربعة السلطان سليم(١) قراءة أجزاء القران بربعة والدة السلطان الصلحاء المجاورين الصلحاء المجاورين الصلحاء المجاورين الصلحاء المجاورين الصلحاء المجاورين الصلحاء المجاورين الصلحاء المجاورين محلة باب حطة التحتاني محلة باب حطة محلة باب العامود محلة الغوانمة رباط منصوري٢ باب القطانين	٤ سلطاني ٣ سلطاني سلطاني سلطاني ٤ سلطاني ٥ سلطاني ٥ سلطاني ٥ سلطاني نصف سلطاني نصف سلطاني نصف سلطاني نصف سلطاني نصف سلطاني نصف سلطاني نصف سلطاني	١٥ جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ٢٤ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٣٦

يبدو واضحاً أن أولاد حسن الجاعوني ورثوا عن والدهم مستحقات بالصرة بلغت قيمتها ٣١.٥ سلطانياً ذهبياً، كان منها ٢١.٥ مخصصة ضمن جماعة واحدة هي جماعة الصلحاء المجاورين، أما الباقي فقد توزعت على ثماني جماعات. ووفقاً لدفاتر الصرة فقد بلغ مجموع مخصصات جماعة الصلحاء المجاورين ٤٦٤ سكة حسنة ونصف السكة، وبذلك تكون حصة أولاد حسن الجاعوني قد شكلت نسبة ٤.٥ % من إجمالي مخصصات

---

(١) كانت قراءة القرآن الكريم في مدينة القدس من الوظائف الدينية المرتبطة بوجود المسجد الأقصى والمؤسسات الدينية والعلمية الأخرى. وقد عمل العثمانيون على تشجيع تلاوة القرآن الكريم في المسجد الأقصى وقبة الصخرة وأماكن أخرى داخل المدينة، فأودع بعض السلاطين وغيرهم من فاعلي الخير المصاحف الشريفة في خزائن قبة الصخرة والمسجد الأقصى والمدارس والزوايا، وخصصوا أموالاً دورية تدفع لقارئ القرآن وتكون في كثير من الأحيان مشروطة بإهداء القارئ ثواب قراءة القرآن لروح الواقف أو من يرغب من أقاربه. غوشة، القدس في العهد العثماني، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٢) **الرباط المنصوري:** يقع في باب الناظر، أوقفه السلطان منصور قلاوون الصالحي سنة ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢م. ويتكون من صفين من الغرف استخدمت لإقامة المتصوفة رجالا ونساء. توزعت الأوقاف المحبوسة عليه في أماكن عديدة في عكا وغزة ونابلس وصفد والقدس. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٤٣. العسلي، معاهد العلم، ص٣٠٧-٣٢٠. اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ج٢، ص٣٤٥.-129 Burgoyne. Mamluk Jerusalem pp.140

هذه الجماعة[١].

ولما كانت كل جماعة من جماعات الصرة تقسم إلى عدد من المجموعات بعضها اقتصرت على فرد واحد وبعضها كان مشتركا، فإن حصة أولاد حسن الجاعوني بإحدى مجموعات قراء أجزاء القرآن بربعة والدة السلطان كانت النصف أي ثلاث سلطانيات، أما النصف الآخر فكان يخص أولاد الشيخ عبد الرحيم غضية. واشترك أولاد الجاعوني أيضا ضمن إحدى مجموعات جماعة الصلحاء المجاورين مع أولاد عمهم، إذ بلغت حصتهم فيها ٥ سلطانيات، بينما كانت حصة أولاد عمهم عشرة سلطانيات، كما اشتركوا مع أولاد عمهم ضمن مجموعة أخرى في الجماعة نفسها حيث بلغت حصتهم أربعة سلطانيات، في حين كانت حصة أولاد عمهم ثماني سلطانيات، واشتركوا أيضا في الجماعة نفسها ضمن مجموعة مناصفة مع فاطمة العجمي.

الصرة المصرية:

رافق اهتمام السلاطين العثمانيين بأهالي مدينة القدس اهتماماً من قبل بعض الحكام والأمراء في مصر، وقد أخذ هؤلاء بإرسال مخصصات مالية لأهالي مدينة القدس عرفت باسم الصرة المصرية، واقتصرت الفئات المستفيدة منها على العلماء والمدرسين والأئمة بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة.

ويستدل من خلال الأسماء المستحقة بالصرة المصرية أن معظم المستحقين بالصرة السلطانية كانوا أيضا مستحقين بالصرة المصرية، ويوضح ذلك الوكالة التي وكّل فيها اثنان وعشرون شخصاً من المستحقين بالصرة المصرية لكل من الشيخ صلاح الدين الفتياني إمام الصخرة والحاج عيسى القطب بقبض مستحقاتهم بالصرة المصرية عن واجب سنة ١١٤٥هـ/١٧٣٣م، والبالغة قيمتها ٨٨٣ سلطانياً ذهباً عنها بحساب البارة (القطعة المصرية) ٣٥٣٢٠ قطعة، وذلك على اعتبار أن السلطاني الواحد يساوي ٤٠ بارة (قطعة مصرية). وبلغ عدد الأسماء الواردة في الوكالة ٢٢ اسما كان من بينهم المفتي الحنفي بالمدينة الشيخ خليل أفندي ونقيب الأشراف الشيخ محمد أفندي، إضافة إلى عدد من مشايخ الحرم وأئمة المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وخطباء المسجد الأقصى[٢].

---

(١) أنظر مثلاً دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٤٦هـ/١٧٣٣م، الورقة ١١أ-١٤ب. وقد حصلت على عدد من دفاتر الصرة السلطانية مصورة من الأرشيف العثماني، بالإضافة إلى عدد آخر من النسخ الأصلية المحفوظة بمؤسسة التراث الإسلامي التابعة لوزارة الأوقاف الفلسطينية .

(٢) س ش،٢٢٦، أوائل ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٩ أيار ١٧٣٣م، ص٤٩.

ولدى الإطلاع على عدد من دفاتر الصرة السلطانية تبين بأن معظم الأسماء الواردة في الوكالة كانت أيضاً مسجلة في دفاتر الصرة السلطانية ضمن مختلف الجماعات وبخاصة جماعات مشايخ الحرم وخطباء وأئمة المسجد الأقصى وقبة الصخرة[(١)].

ومع أن الوكالة لا توضّح قيمة مستحقات أي من الأسماء الواردة فيها، إلاّ أن تلك المستحقات كانت تتباين من شخص لأخر، غير أن المتوسط العام لحصة كل من الموكلين كانت ٨٨٣÷٢٢=٤٠.١٣ سلطانياً. أما بحساب البارة فكان متوسط الحصة الواحدة ١٦٠٥.٤٥ بارة. وبذلك فان المتوسط الشهري لمستحقات كل واحد منهم كان ٣.٣٤ سلطانياً أي ما يساوي ١٣٣.٧٨ بارة.

وعلى غرار الصرة السلطانية، فقد كانت الحصص بالصرة المصرية تباع وتورث، فقد ورث محمد بن محمد نسيبة عن جده لأبيه الحاج يحيى نسيبة وجده لأمه الحاج أحمد نسيبة وظيفة قراءة الجزء الشريف بالصرة المصرية من جماعة قراء أجزاء محمود جلبي بمعلوم قدره خمسة قروش عددية[(٢)] وورثت بنات أنصار خليل الخزرجي ثلاثة سلطانيات وربع سلطاني ذهب من جماعة الصدقات الخاصة عوضا عن والدتهن بحكم وفاتها وانحلال ذلك عنها[(٣)].

وخصص بعض الواقفين في مصر جزء من ريع أوقافهم لعلماء الدين في مدينة القدس، فكان كل من الشيخ عبد الرزاق العسلي والشيخ محمد الموقت من المستحقين بربعة وقف عبد القوي العاصي، وكان الشيخ فضل الله أفندي وعبد اللطيف غضية وإبراهيم القطب من بين المستحقين بربعة وقف خاير بيك. كما كان كل من محمد أفندي نقيب الأشراف بالقدس وخليل الخالدي ومحمد أفندي اللطفي ويوسف أفندي اللطفي من المستحقين بربعة وقف محمد بيك وبربعة وقف زهرة خاتون. وكان كل من الشيخ إسماعيل أفندي شيخ الحرم والشيخ محمد الموقت وخليل الخالدي ومحمد أفندي نقيب الأشراف من بين المستحقين بوقف سنان باشا[(٤)].

وظائف المدارس:

شكلت المدارس في مدينة القدس بؤرة إشعاع للحركة التعليمية والفكرية، إضافة إلى تأثيرها المباشر في الحياة الاجتماعية في المدينة، وذلك من خلال إنفاقها على المدرسين والطلبة وبعض الأيتام والفقراء والغرباء والمجاورين، خاصة أن وظائفها المختلفة كان يشغلها أُناس من أهل المدينة. وقد وفّرت المدارس وغيرها من المؤسسات الوقفية لأهالي

---

(١) دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٥٠هـ/١٧٣٧-١٧٣٨م، الورقة ١أ، دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٥٥هـ/١٧٤٢-١٧٤٣م، الورقة ٢ب.

(٢) س ش،٢٢٦، ١١ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٥ أيار ١٧٣٣م، ص٦١.

(٣) س ش،٢٢٦، ٢١ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٨ حزيران ١٧٣٣م، ص٦٢.

(٤) س ش،٢٢٦، أواسط ذي الحجة ١١٤٥هـ/٢٩ أيار ١٧٣٣م، ص٤٨.

المدينة الكثير من الوظائف المختلفة[1]. إذ تزخر سجلات محكمة القدس الشرعية بمئات الوثائق المتعلقة بمختلف الوظائف بالمدارس والمؤسسات الأخرى، وقد تنوعت هذه الوظائف، فبعضها كان يتعلق بالشؤون التعليمية والبعض الآخر يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية ووظائف الخدمات العامة، وكان يتم انتقال هذه الوظائف من شخص إلى آخر إما بطريق الوراثة أو الفراغ، ويبين الجدول التالي مختلف الوظائف التي أوردها السجل الشرعي موضوع الدراسة:

الجدول الخامس (الانتقال):

الرقم	مسمى الوظيفة	المكان	المتصرف القديم	المتصرف الجديد	الأجرة اليومية	طريقة الانتقال	الثمن	التاريخ والصفحة
١	قراءة الجزء الشريف	المدرسة الخاتونية[2]	يحيى واحمد نسيبة	محمد نسيبة	٣ عثماني	إرث	ـــــ	٢١ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٥ حزيران ١٧٣٣م، ص٦١
٢	قراءة الجزء الشريف	المدرسة الباسطية[3]	يحيى واحمد نسيبة	محمد نسيبة	عثماني	إرث	ـــــ	٢١ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٥ حزيران ١٧٣٣م، ص٦١
٣	قراءة الجزء الشريف	المدرسة التنكزية[4]	يحيى واحمد نسيبة	محمد نسيبة	عثماني	إرث	ـــــ	٢١ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٥ حزيران ١٧٣٣م، ص٦١

---

(١) محمد عدنان البخيت ونوفان رجا السوارية، لواء القدس الشريف من دفتر تحرير(T.D.131) ٩٣٢هـ/١٥٢٥م-٩٣٨هـ/١٥٣١-١٥٣٢م. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٧، ص١١٨.

(٢) **المدرسة الخاتونية:** وتقع بين باب الحديد وباب القطانين غربي الحرم، أوقفتها اغل خاتون بنت شمس الدين محمد بن سيف الدين القازانية البغدادية سنة ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م. وقد أضيف على بناء هذه المدرسة أجزاء أخرى من قبل الأميرة أصفهان شاه بنت الأمير قازان شاه ووقفتها سنة ٧٨٢ه/ ١٣٨٠م في عهد السلطان المنصور علاء الدين علي. العارف، المفصل، ص٢٥٥. العسلي، معاهد العلم، ص١٨٤. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص٦١.. Burgoyne. Mamluk p.Jerusalem٣٤٣

(٣) **المدرسة الباسطية:** وتقع بالقرب من باب العتم شمالي الحرم. وكان أول من فكر في بنائها شيخ الإسلام شمس الدين محمد الهروي ناظر الحرمين وشيخ المدرسة الصلاحية، وتوفي قبل إنهاء عمارتها، فأكمل بنائها القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل الدمشقي سنة ٨٣٤ هـ/١٤٣٠م. العارف، المفصل، ص٢٥٣. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٩.العسلي، معاهد العلم، ص٢٤٨-٢٥٠.

٥٢٠. Burgoyne. Mamluk Jerusalem p.

(٤) **المدرسة التنكزية:** وتقع عند باب السلسة، عمرها الأمير تنكز بن عبد الله نائب دمشق سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٨م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٥. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص٣١-٤٣.. Burgoyne. Mamluk Jerusalem, p.٢٢٣

٤	قراءة الجزء الشريف	المدرسة الجوهرية[1]	يحيى واحمد نسيبة	محمد نسيبة	عثماني	إرث	——	٢١ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٥ حزيران ١٧٣٣م، ص٦١
٥	ثلث النظر على الوقف	المدرسة الباسطية	حسن الجاعوني	أولاد حسن الجاعوني	بارة	إرث	——	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب ١٧٣٣ م، ص١٠٧
٦	الطلب	المدرسة العثمانية[2]	حسن الجاعوني	أولاد حسن الجاعوني	بارة	إرث	——	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب ١٧٣٣م، ص١٠٧
٧	نيابة النظر على الوقف	المدرسة الملكية[3]	حسن الجاعوني	أولاد حسن الجاعوني	٨ عثماني	إرث	——	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب ١٧٣٣م، ص١٠٧
٨	النظارة	البيمارستان الصلاحي[4]	حسن الجاعوني	أولاد حسن الجاعوني	٧ عثماني	إرث	——	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب ١٧٣٣م، ص١٠٧
٩	الكتابة	وقف محمد المثبت[5]	حسن الجاعوني	أولاد حسن الجاعوني	٤ عثماني	إرث	——	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب ١٧٣٣م، ص١٠٧
١٠	الجباية	وقف مراد باشا[6]	حسن الجاعوني	أولاد حسن الجاعوني	٢ عثماني	إرث	——	١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٦ آب ١٧٣٣م، ص١٠٧
١١	التولية والنظارة	المدرسة الجوهرية	صلاح الدين الفتياني	أولاد هبة الله		إرث	——	غرة رمضان ١١٤٥هـ/ وآخر شباط ١٧٣٣م، ص١١

(١) **المدرسة الجوهرية:** تقع عند باب الحديد على يسار الداخل إلى الحرم من الباب المذكور. أوقفها جوهر القنقباي الخازندار زمام الادر الشريفة بالقصر السلطاني في عهد الملك الظاهر جرمق سنة ٨٤٤ه/١٤٤٠م. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٧. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص١٤٠-١٤٩. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص٣٤١-٣٤٢.. Burgoyne. Mamluk Jerusalem, p.٥٥٥

(٢) **المدرسة العثمانية:** وتقع جنوبي باب المتوضأ (المطهرة) ، أوقفتها امرأة من أكابر الروم اسمها أصفهان شاه خاتون سنة ٨٤٠ هـ/١٤٣٧م في عهد السلطان الأشرف برسباي. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٦. العسلي معاهد العلم، ص١٧٦-١٧٧. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص١٣٠-١٣٩. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص٣١٧-٣١٨. Burgoyne. Mamluk Jerusalem, p.٥٤٤-٥٥٤.

(٣) **المدرسة الملكية:** وتقع في الجهة الشمالية للحرم. بناها الحاج سيف الدين ملك الجوكندار سنة٧٤١ هـ/١٣٤٠م في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون.العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٦. العارف، المفصل، ص٢٤٦. العسلي، معاهد العلم، ص٢٢٩. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص٤٨-٥٤.

(٤) **البيمارستان الصلاحي:** أنشأه صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٨ هـ/١١٩٢م، يقع في الجزء الغربي من حارة الدباغة جنوبي كنيسة القيامة. وزوده بالأدوية والعقاقير ووقف عليه الأوقاف العديدة، وجعل النظر في هذه الأوقاف للقاضي ابن شداد، وظل هذا مستخدماً لفترة ما في العهد العثماني. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اندثرت معظم معالمه وأقيمت مكانه الكنيسة اللوثرية وبعض المنشآت الأخرى. العارف، المفصل، ص١٨٧-١٨٨. كامل العسلي، مقدمة في تاريخ الطب في القدس منذ أقدم الأزمنة حتى عام ١٩١٨م، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤، ص٩٩-١٠٧.

(٥) **محمد المثبت:** وهو الشيخ أحمد بن علي بن المثبت. وهو محدث فاضل ولد بالقدس سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٩م. أخذ العلم عن شيوخه في القدس ومكة والقاهرة. توفي سنة ٨١٣ هـ/١٤١٠م. العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، ص٨٢.

(٦) **مراد باشا:** وهو دفتر دار خزينة الشام، العسلي، معاهد العلم، ص٢٩١.

١٢	نصف التولية	المدرسة الزمنية[(١)]	أحمد العفيفي	محمد أفندي الرياحي	عثماني	فراغ		١٩ شعبان١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣م، ص١١
١٣	نصف المشيخة	المدرسة الزمنية	أحمد العفيفي	محمد أفندي الرياحي	٣ عثماني	فراغ		١٩ شعبان١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣م، ص١١
١٤	قائم مقام التولي	المدرسة الزمنية	أحمد العفيفي	محمد أفندي الرياحي	٢ عثماني	فراغ	٤٠ زولطة	١٩ شعبان١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣م، ص١١
١٥	الإمام	المدرسة الزمنية	أحمد العفيفي	محمد أفندي الرياحي	٢ عثماني	فراغ		١٩ شعبان١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣م، ص١١
١٦	نصف النظر	المدرسة الزمنية	أحمد العفيفي	محمد أفندي الرياحي	عثماني	فراغ		١٩ شعبان١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣م، ص١١
١٧	البوابة	المدرسة الزمنية	أحمد العفيفي	محمد أفندي الرياحي	عثماني	فراغ		١٩ شعبان١١٤٥هـ/ ٤ شباط ١٧٣٣م، ص١١
١٨	مؤدب الأطفال	مكتب بيرم جاويش[٢]	أحمد الخوجة	أولاده	٣ عثماني	إرث	ـــــ	غرة ذي القعدة ١١٤٥ه/ ١٧ نيسان ١٧٣٣م، ص٣٠
١٩	ربع وظيفة البوابة	المدرسة العثمانية	أحمد الخوجة	أولاده	عثماني	فراغ		٩ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ١٣ أيار ١٧٣٣م، ص٥٧
٢٠	قراءة الجزأين الشريفين	الجوهرية	أحمد الخوجة	أولاده	عثماني	فراغ	٣٠ قرشاً	٩ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ١٣ أيار ١٧٣٣م، ص٥٧
٢١	مؤدب أطفال	الجوهرية	أحمد الخوجة	أولاده	عثماني	فراغ		٩ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ١٣ أيار ١٧٣٣م، ص٥٧
٢٢	نيابة النظر	وقف خاصكي سلطان	عثمان احمد المالكي	عبد الرحمن السعودي	٣ بارة	فراغ	٢٠ قرشاً	٤ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ١٥ آب ١٧٣٣م، ص٩٢
٢٣	نصف قراءة الوعظ الشريف	وقف خاصكي سلطان	محمد أبو الصفا الدجاني	يحيى وإبراهيم محمد سعيد	٣.٥ عثماني	فراغ	٥٠ زولطة	غرة جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ ٩ تشرين ثاني ١٧٣٣م، ص١٦٧
٢٤	الدرس	المدرسة الملكية	علي حبيب الله	عدنان علي	عثماني	فراغ	٣٠	غرة رجب ١١٤٦هـ/ ٩

---

(١) **المدرسة الزمنية:** تعرف أيضا بالرباط الزمني ويقع بباب المطهرة تجاه المدرسة العثمانية، أوقفه الخواجكي شمس الدين محمد بن الزمن أحد خواص السلطان الأشرف قايتباي سنة ٨٨١ هـ/١٤٧٦م. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٦. العسلي، معاهد العلم، ص٣٢٢-٣٢٣. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص١٥٣-١٥٥.. Burgoyne. Mamluk Jerusalem, p.٥٧٢-٥٧٨

(٢) مكتب بيرام جاويش: أنشأه الأمير بيرام جاويش بن مصطفى سنة ٩٤٧ هـ/١٥٤٠م، ويقع في الطرف الجنوبي لعقبة التكية، وإلى الشمال من رباط بيرام جاويش أسفل العقبة. العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، ص ٨٣-٨٥. غوشة، القدس في العهد العثماني، ص١٠٠. . Ottoman Jerusalem.vol.2. pp726-732

			اللطفي	العلمي			زولطة	كانون أول ١٧٣٣م، ص١٦٧
٢٥	شيخ كبير وواعظ	الرباط المنصوري	علي حبيب الله اللطفي	عبد الغني اللطفي	٥ عثماني	فراغ	غير محدد	١٢ رجب ١١٤٦هـ/ ١٩ كانون أول ١٧٣٣م، ص١٨١
٢٦	ثلث بوابة	كنيسة القيامة	علي يوسف نسيبة	أحمد محمد عيسى نسيبة	ـــــ	فراغ	دون مقابل	١٩ رجب ١١٤٦هـ/ ٢٦ كانون أول ١٧٣٣م، ص١٩٥

ومما يجدر ذكره أن الشخص الواحد قد يشغل أكثر من وظيفة وفي أكثر من مكان، فمثلا كان الشيخ نور الله الجماعي يشغل عدة وظائف في عدة مدارس، إضافة إلى وظائف أخرى بمؤسسات وقفية، وقد انتقلت هذه الوظائف بعد وفاته لكل من الشيخ عز الدين الجماعي وأولاد الشيخ عبد الحق الجماعي، ويوضح الجدول التالي الوظائف التي كان يشغلها بكل من المدرسة الجوهرية والمدرسة العثمانية والمدرسة الخاتونية:الجدول السادس (الوظائف):

المدرسة	الوظيفة	الأجرة اليومية	المدرسة	الوظيفة	الأجرة اليومية
الجوهرية	الوعظ	١٠ عثماني	الخاتونية	التولية	١ $\frac{1}{3}$ عثماني
الجوهرية	المشيخة	١ $\frac{1}{3}$ عثماني	الخاتونية	$\frac{3}{4}$ المشيخة	٥ عثماني
الجوهرية	النظارة	١ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ عثماني	الخاتونية	نظارة	
الجوهرية	قارئ عشر	$\frac{2}{3}$ عثماني	الخاتونية	قارئ حديث	عثماني
الجوهرية	البوابة	$\frac{1}{3}$ عثماني	الخاتونية	التدريس	٢ عثماني
الجوهرية	مشاهد[١]	$\frac{1}{3}$ عثماني	الخاتونية	البوابة	عثماني
الجوهرية	قارئ تصوف	٣ عثماني	الخاتونية	قائمقام	عثماني
الجوهرية	مشد[٢]	٢ عثماني	الخاتونية	المشارفة	عثماني
الجوهرية	الشعالة	عثماني	الخاتونية	الشعالة	عثماني
الجوهرية	قراءة أجزاء	٢ $\frac{2}{3}$ عثماني	الخاتونية	الفراشة والكتابة	عثماني

---

(١) **المشاهد**: ويسمى أيضا الشاهد ووظيفته رقابية وهي أن يكون رقيباً على أحوال الوقف وموظفيه، فقد ذكر من بين مهامه أنه يضبط على الناظر وأرباب الوظائف والخدمة، وحرصت بعض الأوقاف على تواجد شاهد الوقف عند إعداد الحساب السنوي للوقف. كما كان شهود لعمارة الوقف يتولون مراقبة الحالة المعمارية للموقوفات. محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩١، ص٩٦-٩٧. البخيت، لواء القدس الشريف، ص١٢٧.

(٢) **المشد أو الشاد**: وهو المفتش ومن صفاته الشدة والحزم، ويرتبط بجابي الوقف حيث يعتبر بمثابة مساعد الجابي، ومن بين مهامه الكشف على مصالح الوقف وتحصيل حاصلاته، كما تولى بعض الوظائف الرقابية والإدارية من توقيع للجزاءات على أرباب الوظائف لاسيما الوظائف الدنيا في الوقف، ويحث أرباب الوظائف على العمل ويؤدب من يحتاج إلى تأديبه من الفراشين والشعالين وغيرهم إذا قصروا في أداء خدمتهم. العفيفي، الأوقاف، ص٩٩. البخيت، لواء القدس الشريف. ص١٢٧.

المدرسة	الوظيفة	الأجرة اليومية	المدرسة	الوظيفة	الأجرة اليومية
العثمانية	النظر	٧ سلطاني(سنويا)	الخاتونية	الكتابة	$\frac{1}{2}$عثماني

وبالإضافة إلى الوظائف السابقة، فقد شغل الشيخ نور الله الجماعي وظائف أخرى، منها وظيفة الكتابة بوقف محمد آغا الطواشي[١] وقراءة الجزء الشريف وربع جزء بربعة كجك أحمد باشا[٢] مقابل ستة قروش أسدية وربع القرش، ووظيفة قراءة الجزء الشريف بربعة مصطفى باشا وقراءة الجزء الشريف بربعة الصبيبي وقراءة الجزء الشريف بالمدرسة الحنفية[٣] ووظيفة الكتابة بوقف الحريري وقراءة الجزء الشريف بالمدرسة المنجكية ونصف قراءة الجزء الشريف بالمدرسة الجراحية[٤] ونصف الإعادة بالمدرسة الصلاحية[٥]، ووظيفةالمحيّا[١] المعلوم ذلك المعين له بموجب دفاتر الوقف.

---

(١) عاش في فترة السلطان قايتباي خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي. وقد أنشأ مكتباً عرف باسمه. وكان هذا المكتب ينفق من عائدات الأوقاف التي حبسها الطواشي عليه، وهي في الأغلب أوقاف نقدية. أما الأوقاف العينية فمنها فرنان ودار في مدينة القدس. وقد توفي ودفن في تربته الواقعة بالقرب من قلعة القدس. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص ٣٢٢.

(٢) عين والياً على دمشق لولايتين غير متتاليتين، الأولى خلال الفترة ١٦٢٨-١٦٣٠م، والثانية خلال الفترة ١٦٣٥-١٦٣٦م. رافق، بلاد الشام، ص٢١١.

(٣) **المدرسة الحنفية:** وتعرف أيضا باسم المدرسة المعظمية وتقع في الجهة الشمالية من الحرم مقابل باب العتم (شرف الأنبياء) ، بناها الملك المعظم عيسى صاحب دمشق سنة ٦١٤ هـ/١٢١٧م. وتسمى اليوم مسجد المجاهدين ولا زال جانب منها معمور وتقيم فيه إحدى أسر عائلة العجلوني. العليمي الأنس الجليل، ج٢، ص٤٢. العارف، المفصل، ص٢٤٨. العسلي، معاهد العلم، ص٢٣٧. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢ ص٣٢١-٣٢٢. Burgoyne. Mamluk Jerusalem p١٢٧

(٤) **المدرسة الجراحية:** وتقع بحي الشيخ جراح على مسافة ٢ كم من سور المدينة إلى جهة الشمال، أوقفها الأمير حسام الدين الحسين بن شرف الدين عيسى الجراحي أحد أمراء صلاح الدين الأيوبي. العارف، المفصل، ص ٢٣٩. العسلي، معاهد العلم، ص٣٤٣.Burgoyne. Mamluk Jerusalem, P87.

(٥) **المدرسة الصلاحية:** وتقع بالقرب من باب الأسباط، جهة سور المدينة الشرقي. وقد أسسها صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٨٨ هـ/١١٩٢م في كنيسة القديسة حنة. وفي عام ١٨٥٦م تنازل عنها العثمانيون للفرنسيين مقابل المساعدات التي قدمتها فرنسا للدولة العثمانية في حرب القرم(١٨٥٤-١٨٥٦) ، حيث سلمها السلطان عبد المجيد(١٨٣٩-١٨٦١) لنابليون الثالث(١٨٤٨-١٨٧٠) ، فمنحها الفرنسيون للآباء البيض الذين جعلوها مدرسة اكليركية تابعة للرهبان الروم الكاثوليك. وفي عام ١٩١٥ أعاد جمال باشا المدرسة الصلاحية كلية إسلامية أطلق عليها اسم كلية صلاح الدين الأيوبي، واستمرت حتى عام ١٩١٧م حيث أعادها البريطانيون بعد احتلالهم المدينة المقدسة إلى الآباء البيض وأعاد هؤلاء افتتاح المدرسة الاكليركية وانشئوا بداخلها مكتبة ومتحفاً. العارف، المفصل، ج٢، ص٢٣٦-٢٣٨. العسلي، معاهد العلم، ص٥٤-٦٠..Burgoyne. Mamluk Jerusalem, p٥١٧.

وتقاضى أيضاً مخصصات مالية من الصرتين السلطانية والمصرية، فقد بلغت مخصصاته من الصرة المصرية ١٣.٥ سلطانياً ذهباً، بينما بلغت من الصرة السلطانية ١٥ سلطانياً ذهباً وسبع قطع مصرية ونصف القطعة، وكانت مستحقاته في الصرة السلطانية موزعة على أربع جماعات منها سبع سلطانيات من جماعة خطباء المسجد الأقصى و$2\frac{1}{6}$

سلطاني من جماعة أئمة المسجد الأقصى وثلثا سلطاني و٧.٥ قطعة مصرية من جماعة قراء أجزاء القرآن الكريم بربعة السلطان سليم خان الثاني (١٥١٢-١٥٢٠) وست سلطانيات من جماعة قراء أجزاء القرآن بربعة والدة السلطان (روكسلانة زوجة السلطان سليمان القانوني). كما حاز أيضا على تسع سلطانيات من جماعات مختلفة من غير الصرتين السابقتين.

وقد تم تقسيم الوظائف والمخصصات السابقة مناصفةً بين الشيخ عز الدين الجماعي وأولاد الشيخ عبد الحق الجماعي ما عدا وظيفة النظارة على وقف المدرسة الجوهرية التي اختص بها أولاد الشيخ عبد الحق[٢].

وهكذا يبدو واضحاً أن نور الله الجماعي شغل تسع وظائف بالمدرسة الجوهرية وتقاضى مقابلها أُجرة يومية بلغت نحو ٢٣ عثمانية، أما مستحقاته اليومية من الوظائف التي تولاها بالمدرسة الخاتونية فقد بلغت نحو ١٥ عثمانية يومياً. بينما بلغت أُجرته السنوية من وظيفة النظارة بالمدرسة العثمانية سبع سلطانيات.

ويلاحظ أن وظيفة قراءة القرآن الكريم بالمدرسة الجوهرية اقتصرت على وظيفتين هما قراءة العشر وقراءة أجزاء القرآن وبلغت الأجرة اليومية لهاتين الوظيفتين ثلاث عثمانيات. إضافة إلى قراءة أجزاء من القرآن الكريم بثلاث ربعات في مدارس أخرى هي الحنفية والمنجكية والجراحية دون أن تحدد الأجرة اليومية مقابل ذلك سوى ما كان يتقاضاه عن القراءة بربعة كجك أحمد باشا التي خصص لها $6\frac{1}{4}$ قرشاً أسدياً سنوياً.

---

(١) **المحيّا:** هو احتفال ديني انتشر في القدس بين شيوخ الصوفية، يبدأ في العشر الأواخر من شهر رمضان حيث يجتمع المحتفلون في زاوية القرمي بعد السحور ويتحركون منها مرورا بسوق القطانين نحو المسجد الأقصى وقبة الصخرة مرددين الأناشيد الدينية، ثم يتحركون إلى مقام الذبي داود. محمد هاشم غوشة، من أيام زمان، مجلة تراث القدس، العدد الرابع، نيسان، ٢٠٠٢، ص٦-٧.

(٢) س ش ٢٢٦، غرة رجب١١٤٦هـ/ ٨ كانون أول ١٧٣٣م. ص١٩٠.

أما بشأن الوظائف المتعلقة بتدريس الحديث الشريف وقراءته فقد اقتصرت على وظيفة واحدة كانت بالمدرسة الخاتونية وقد تقاضى مقابلها أجرة يومية بلغت ثلاث عثمانيات منها عثماني لقراءة الحديث وعثمانيان لتدريسه.

وشكلت الوظائف الإدارية والمالية الجزء الأكبر من مجموع الوظائف، إذ اشتملت على النظارة والمشيخة والمشد والمشاهد والمشارفة[١] والكتابة والجباية والقيامة والتولية والوعظ وقد بلغ إجمالي مخصصات هذه الوظائف ٢٤ عثمانية ونصف وربع عثمانية وسبعة سلطانيات. أما الوظائف المتعلقة بالخدمات العامة المشتملة على الكتابة والبوابة والشعالة والفراشة فقد بلغ مجموع مخصصاتها أربع عثمانيات وثلثي عثمانية. ويلاحظ أن مخصصات وظيفة الشعالة بكل من المدرستين الجوهرية والخاتونية كانت متساوية إذ بلغت عثمانيا واحداً لكل منها. أما وظيفة البوابة في المدرسة الجوهرية فقد خصص لها ثلثا عثماني، بينما خصص للوظيفة نفسها بالمدرسة الخاتونية عثماني واحد.

وكانت هناك وظيفة واحدة بالمدرسة الجوهرية وهي وظيفة قارئ تصوف يتولى قراءة أجزاء الصوفية والأوراد[٢] وكانت هذه المدرسة قد امتازت عن غيرها من مدارس القدس بالاهتمام بالتصوف. ووفقا لدفتر مفصل لواء غزة ولواء القدس في الفترة الواقعة مابين ٩٣٢-٩٣٩هـ/١٥٢٥-١٥٣٢م، بلغ عدد الصوفية الذين كانوا يقومون بقراءة الأجزاء الصوفية في المدرسة الجوهرية خمس وعشرين صوفياً خصص لهم من ميزانية المدرسة ١٨٠٠ آقجة سنوياً[٣].

كما جمع الشيخ جاد الله أفندي اللطفي اثنتين وعشرين وظيفة منها عشر وظائف بمدارس ووظيفتان بالرباط المنصوري، وأربع وظائف بوقفية خاصكي سلطان وأربع وظائف بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة ووظيفتا قراءة القرآن الكريم بكل من الخانقاة الجوهرية ومقام داود، كما تقاضى أيضا أربعة سلطانيات سنوياً من الصرة المصرية، وقد

---

(١) **المشارفة:** يعتبر المشارف من أرباب الوظائف الدينية وهو في معنى الشاهد إلا أنه إذا غاب العامل لزمه عمل الحساب خلاف الشاهد. محمد عدنان البخيت ونوفان السوارية، (دراسة في مصادر الإنفاق على مدارس القدس الشريف ومصروفاتها على ضوء دفتر تحرير(T.D.131) ٩٣٢هـ/١٥٢٥م-٩٣٩هـ/١٥٣١-١٥٣٢م) ، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام ١٧-٢١ شعبان ١٤٢٧هـ/ ١٠-١٤ أيلول ٢٠٠٦م، المجلد الثالث، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان ،٢٠٠٨م، ص٣٣.

(٢) الأوراد ومفردها الورد وهو ما يرتبه المريد (الصوفي) على نفسه أو الشيخ على تلميذه من الأذكار والعبادات، وقد أصبح لكل طريقة من الطرق الصوفية وردها الخاص بها. الخليلي، تاريخ القدس والخليل، ص٩٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٤.

انتقلت هذه الوظائف بعد وفاته لكل من علي أفندي اللطفي وأولاد أخيه. ويبين الجدول التالي الوظائف وأجرة كل منها[1]:

الجدول السابع (الوظائف والأجور):

المكان	الوظيفة	الأجرة اليومية	المكان	الوظيفة	الأجرة اليومية
المدرسة الصلاحية	الدرس العام	٤٠ عثماني	قبة الصخرة	نصف وظيفة الإمامة	٢ $\frac{1}{2}$ عثماني
المدرسة الصلاحية	المشارفة	٤٠ بارة	المسجد الأقصى	التفسير	٢ $\frac{1}{3}$ عثماني
المدرسة الصلاحية	التربدية (مسئول التربة)	٢ بارة	المسجد الأقصى	التصدير	٣ عثماني
المدرسة الكريمية[2]	التولية	٣ عثمانيات	الخانقاه الجوهرية	قراءة الجزء	عثماني
المدرسة الكريمية	الدرس العام	٤ عثمانيات	مقام داود	قراءة أجزاء القرآن	مصرية
المدرسة الكريمية	الدرس العام	٦ عثمانيات	وقف خاصكي سلطان	قراءة سورة الفتح	مصرية وثلث قجة
المدرسة الكريمية	المشيخة والكتابة	٣ عثمانيات	وقف خاصكي سلطان	قراءة سورة الفتح	١ $\frac{1}{2}$ مصرية
الرباط المنصوري	النظارة	٥ عثمانيات	وقف خاصكي سلطان	نصف كاتب الوقف	١ $\frac{1}{2}$ مصرية
الرباط المنصوري	المشارفة	أسوة أمثاله	وقف خاصكي سلطان	نصف بواب الوقف	١ $\frac{1}{2}$ مصرية

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٢ رجب ١١٤٦هـ/ ٢٠ كانون أول ١٧٣٣م، ص١٨٩.

(٢) **المدرسة الكريمية:** وتقع بباب حطة شرقي الحرم، أوقفها الصاحب كريم الدين عبد الكريم بن المعلم هبة الله بن مكانس ناظر الخواص الشريفة بالديار المصرية سنة ٧١٨ هـ/ ١٣١٩م. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٣٩-٤٠. العارف، المفصل، ص٢٤٤. العسلي، معاهد العلم، ص٢٥٤-٢٥٧.

المكان	الوظيفة	الأجرة اليومية	المكان	الوظيفة	الأجرة اليومية
المدرسة الموصلية(١)	نصف توليتها ونصف درسها ونصف وظيفة قائمقام المتولي	٥ عثمانيات	المدرسة الكاملية	التولية	٦ عثمانيات
المسجد الأقصى	نصف وظيفة الخطابة	$\frac{1}{2}$ ٧ عثماني			

يتضح من الجدول السابق(السابع) أن إجمالي المستحقات اليومية للوظائف السابقة بلغ $\frac{1}{3}$ ٨٨ عثمانياً و$\frac{1}{2}$ ٤٧ مصرية وثلث آقجة، إضافة إلى مخصصاته مقابل وظيفة المشارفة

بالرباط المنصوري والتي لم تحدد قيمتها، وبذلك تفوق المستحقات اليومية للشيخ جار الله اللطفي المستحقات التي يتقاضاها الشيخ نور الله الجماعي.

إن أهم ما يمكن التوصل إليه من خلال الجدولين السابقين(السادس والخامس) هو مدى احتكار بعض أفراد النخبة الدينية في مدينة القدس للوظائف الدينية. وما يسهم ذلك من زيادة في نفوذها الاجتماعي وثروتها الاقتصادية.

عقــود الــزواج:

بلغ عدد عقود الزواج التي تضمنها السجل الشرعي موضوع الدراسة سبعة وخمسين عقداً، وقد بلغ عدد الزوجات اللواتي كن بكراً قاصراً ١٦ زوجة نسبة ذلك ٢٨.٠٧ %، أما الزوجات اللواتي كن بكراً بالغاً فقد بلغ عددهن ٢٤ زوجة أي ما نسبته٤٢.١ %، بينما بلغ عدد الزوجات اللواتي حملن لقب امرأة كاملة ١٧ زوجة ونسبة ذلك ٢٩.٨٢ %. ولعل المرأة البالغة يعني أنها بكر ولكنها أكبر سناً من البكر البالغ التي تكون في بداية سن البلوغ لدى زواجها.

---

(١) **المدرسة الموصلية:** وتعرف أيضا بالسلامية وتقع بباب شرف الأنبياء تجاه المدرسة المعظمية. أوقفها الخواجة مجد الدين أبو الفدا إسماعيل السلامي سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م.العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص٤٢. العارف، المفصل، ص٢٤٣. العسلي، معاهد العلم، ص٢٤٤-٢٤٧. عبد المهدي، المدارس، ج٢، ص٩٥-٩٧.

وتظهر النسب السابقة أن عدد الزوجات اللواتي كن بكراً سواء قاصراً أم بالغاً قد شكل الأغلبية من إجمالي عدد الزوجات، إذ بلغ عددهن أربعين زوجة أي بنسبة ٧٠.١٧ %. وسواء أكانت البكر قاصراً أم بالغاً فهي تعد في سن الشباب، إذ لديها القدرة على الإنجاب وبالتالي رفد المجتمع المقدسي بالأبناء، إضافة إلى أن الفتاة الشابة لديها القدرة على تحمل الأعمال البيتية والعمل في مجال الزراعة إذا كانت الأسرة التي تزوجت فيها من الأسر التي تمتلك الكروم والحواكير خارج أسوار المدينة. إضافة إلى ذلك فمن الممكن أن بعض الأسر التي أقدمت على تزويج بناتها في سن مبكرة لا سيما القاصر قبل بلوغها ناتجاً عن الضيق الاقتصادي لتلك الأسرة. لذا فإن زواجها في سن مبكرة من شأنه أن يخفف العبء الاقتصادي على أسرتها، إضافة إلى ما يشكله زواج البنت من راحة اجتماعية لدى والديها.

ويستدل من خلال أسماء الأشخاص الذين توكلوا في تزويج كافة الزوجات مدى صلة القرابة بين الوكيل والزوجة، ففي الحالات السبع عشرة التي كانت فيها الزوجة امرأة كاملة، كان الوكيل في حالة واحدة فقط والد الزوجة. أما في الحالات المتبقية فقد كان الوكيل إما أخوها أو عمها أو شخص آخر مما يعني أن والدها كان متوفياً عند زواجها. أما البكر القاصر فقد بلغ عدد الحالات التي كان وكيل الزوجة والدها ثماني حالات، بينما بلغ عدد الحالات التي كان فيها الوالد وكيل ابنته لدى زواجها في حالات البكر البالغ إحدى عشرة حالة. وبذلك يكون عدد الحالات من الأصناف الثلاثة التي كان فيها والد الزوجة وكيلاً عنها عند زواجها ٢٠ حالة إي بنسبة ٣٥.٠٨ % أي نحو الثلث تقريبا، وعلى الأغلب أن يكون والد الزوجة في الحالات المتبقية متوفياً لدى زواج ابنته، ويلاحظ أنه لم يرد من بين ال٥٧ عقد زواج أي عقد لزواج بدل أو شغار، واقتصرت عدد العقود التي كان فيها الزوجان من الأقارب أو من نفس العائلة على ثلاث حالات فقط أي بنسبة ٥.٢٦% وهي نسبة متدنية مما يعكس مدى وعي المجتمع وثقافته بضرورة تغريب النكاح.

أما فيما يتعلق بالمهور، فقد استخدم في عقود الزواج نوعان من العملة هما القرش العددي والزولطة، وقد بلغ عدد العقود التي كان فيها المهر بالقرش العددي ٢٧ عقداً أي بنسبة ٤٧.٣٧ %، بينما بلغ عدد العقود التي كان فيها المهر بالزولطة ٣٠ عقداً أي بنسبة ٥٢.٦٣ %. ويبين الجدول التالي قيمة المهر المعجل والمهر المؤجل بالعملتين علما بأن القرش العددي يساوي الزولطة:

الجدول الثامن(ا):

نوع العملة	البكر القاصر			البكر البالغ			المرأة الكاملة		
القرش العددي	إجمالي قيمة المهر	المهر المعجل	المهر المؤجل	إجمالي قيمة المهر	المهر المعجل	المهر المؤجل	إجمالي قيمة المهر	المهر المعجل	المهر المؤجل
	١٠٠	٦٠	٤٠	٧٠	٤٠	٣٠	٣٠	١٠	٢٠
	١٠٠	٥٠	٥٠	٧٠	٤٠	٣٠	٦٠	٣٠	٣٠
	١٠٠	٣٠	٧٠	١٥٠	٧٥	٧٥	١٢	٨	٤
	٩٠	٥٠	٤٠	١٠٠	٦٠	٤٠	١٥	١٠	٥
	٧٠	٤٠	٣٠	٦٠	٣٠	٣٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٢٠	٧٠	٥٠	٢٢٥	١٠٠	١٢٥	٢٥	١٥	١٠

	٢٥٠	١٥٠	١٠٠	٧٠	٤٠	٣٠	٣٠	٢٠	١٠
	١٠٠	٦٠	٤٠	١٠٠	٦٠	٤٠	١٥٠	١٠٠	٥٠
	٧٠	٤٠	٣٠	٥٠	٣٠	٢٠	٣٨	٢٣	١٥
	٧٠	٤٠	٣٠	---	---	---	٥٠	٣٠	٢٠
المجموع	١٠٧٠	٥٩٠	٤٨٠	٨٩٥	٤٧٥	٤٢٠	٦١٠	٣٦٤	٢٦٤

الجدول الثامن(ب) :

نـــــوع العملة	البكر القاصر			البكر البالغ			المرأة الكاملة		
الزولطة	إجمـــالي قيمـــة المهر	المهـــــر المعجل	المهـــــر المؤجل	إجمالي قيمة المهر	المهـــــر المعجل	المهـــــر المؤجل	إجمالي قيمة المهر	المهـــــر المعجل	المهـــــر المؤجل
	٦٠	٢٠	٤٠	١٨٠	٨٠	١٠٠	٣٥	٢٠	١٥
	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٣٠٠	٢٠٠	١٠٠
	١٢٠	٨٠	٤٠	١٠٠	٦٠	٤٠	٣٠	٢٥	٥
	٧٠	٤٠	٣٠	١٠٠	٦٠	٤٠	٢٠	١٠	١٠
	٩٠	٥٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٥	١٠	١٥
	١٠٠	٧٠	٣٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠	٥٠	٣٠
	—	—	—	١٧٠	١٠٠	٧٠	٩٠	٤٠	٥٠
	—	—	—	٣٠٠	١٥٠	١٥٠	—	—	—
	—	—	—	٦٠	٤٠	٢٠	—	—	—
	—	—	—	١٣٠	٨٠	٥٠	—	—	—
	—	—	—	١٠٠	٥٠	٥٠	—	—	—
	—	—	—	١٨٠	١٣٠	٥٠	—	—	—
	—	—	—	٥٠٠	٣٠٠	٢٠٠	—	—	—
	—	—	—	١٥٠	٧٠	٨٠	—	—	—
	—	—	—	١٥٠	١٠٠	٥٠	—	—	—
المجموع	٦٤٠	٣٦٠	٢٨٠	٢٥٧٠	١٤٤٥	١١٢٥	٥٨٠	٣٥٥	٢٢٥

يبين الجدول السابق أن قيمة إجمالي المهر بالقرش العددي في الحالات الثلاث بلغ ٢٥٧٥ قرشاً، كان منها ١٤١١ قرشا معجلاً ونسبة ذلك ٥٤.٨ %، و١١٦٤ قرشاً مؤجلاً أي ما يساوي نسبة ٤٥.٢٠ %. أما قيمة إجمالي المهر بالزولطة فقد بلغ ٣٧٩٠ زولطة منها ٢١٦٠ زولطة معجلاً ونسبة ذلك٥٧ % و١٦٣٠ زولطة مؤجلاً ونسبة ذلك ٤٣ %.

ويلاحظ أن قيمة المهر المعجل في معظم عقود الزواج كانت أكثر من قيمة المهر المؤجل، باستثناء تسع حالات فاقت فيها قيمة المؤجل قيمة المعجل، وبلغ عدد العقود التي تساوى فيها المعجل والمؤجل ١٢ حالة، منها ٥ حالات كان المهر فيها بالقرش العددي وسبع حالات بالزولطة. وبلغت قيمة أعلى مهر للبكر القاصر ٢٥٠ قرشا، وكان الزوج في هذه الحالة هو مفخر السادات الكرام خليل الدقاق أما الزوجة فكانت السيدة صالحة حسين الجاعوني(١)، أما أقل مهر للبكر القاصر فقد بلغ ٦٠ زولطة وفي هذه الحالة كان الزوج

---

(١) س ش ٢٢٦، أواخر ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ١٠ أيلول ١٧٣٣م، ص١٠٨.

عمر يوسف شعيب والزوجة فاطمة محمد، وكان هذا العقد الوحيد الذي لم يذكر فيه أسماء الشهود واسم وكيل الزوجة[١].

وفي حالة البكر البالغ، فقد بلغ أعلى مهر ٥٠٠ زولطة وكان عقد زواج عبد الرحيم شرف الدين الحسيني على بدرية شمس الدين الجاعوني، وقد حمل كلاهما لقب السيد مما يدل على أنهما كانا من فئة الأشراف[٢] أما أقل مهر فقد بلغ ٥٠ زولطة وكان عقد زواج بكري عثمان الدرري على زوجته فاطمة النحلة[٣]، أما أعلى مهر للزوجة الكاملة فقد بلغت قيمته ٣٠٠ زولطة وكان الزوج فيه مفخر الأكابر و الأعيان الفخام حاوي المحامد والعرفان العظام مصطفى أحمد أغا زادة، أما الزوجة فهي بهجة المخدرات فطومة محمد الحاج البنان[٤]. بينما أقل مهر فقد بلغ ١٢ قرشا فقط، وفي هذه الحالة كان الزوج الحاج مصطفى علي والزوجة فاطمة شافع[٥].

ومما يلفت النظر في عقود الزواج بشكل عام أن العائلات المقدسية العريقة حرصت على مصاهرة بعضها بعضا، ويظهر ذلك في خمسة عقود، ففي العقد الأول كان الزوج من عائلة الشعباني والزوجة من عائلة العسلي[٦]. أما العقد الثاني فكان الزوج فيه من عائلة النشاشيبي والزوجة من عائلة القطب[٧]. وفي العقد الثالث كان الزوج من عائلة قميع والزوجة من عائلة الجاعوني. أما العقد الرابع فكان أحد الزوجين من عائلة الدقاق والأخر من عائلة الدجاني[٨]. وفي العقد الخامس كان الزوجان من عائلتي الحسيني والجاعوني[٩].وكان هناك عقد زواج واحد كانت الزوجة فيه من عائلة نسيبة وهي من العائلات العريقة في المدينة، بينما كان الزوج من عائلة البهلول والتي لا تعد من بين العائلات صاحبة الجاه في المدينة، وعلى الأرجح في هذه الحالة أن تكون الزوجة قريبة للزوج من ناحية الأم[١٠].

أما من حيث الألقاب التي حملها الأزواج، فقد كان من بينها ٣٩ زوجاً من دون لقب، وحمل اثنان لقب الشيخ، بينما حمل أربعة منهم لقب الحاج، وحمل واحد لقب الرجل الصالح

---

(١) س ش ٢٢٦،غرة رمضان ١١٤٥هـ/ ١٦ شباط ١٧٣٣م، ص١١.
(٢) س ش ٢٢٦،٦ جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ ١٥ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٤٤.
(٣) س ش ٢٢٦،١٧ رمضان ١١٤٥هـ/ ٤ أذار ١٧٣٣م، ص١٤.
(٤) س ش ٢٢٦، ٦ جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ١٥ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٢٦.
(٥) س ش ٢٢٦،١٧ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٣١ أيار ١٧٣٣م، ص٦٢.
(٦) س ش ٢٢٦،١٣ شعبان ١١٤٥هـ/ ٢٩ كانون الثاني ١٧٣٣م، ص٩.
(٧) س ش ٢٢٦،غرة ذي القعدة ١١٤٥هـ/ ١٦ نيسان ١٧٣٣م، ص٢٨.
(٨) س ش ٢٢٦، أواخر ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ١٠ أيلول ١٧٣٣م، ص١٨.
(٩) س ش ٢٢٦، ٩ جمادى الثاني ١١٤٦هـ/ ١٨ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٤٤.
(١٠) س ش ٢٢٦، ٤ رجب ١١٤٦هـ/ ٢١ كانون أول ١٧٣٣م، ص١٥٨.

وأَخر لقب البيك، أما لقب السيد فقد حمله سبعة أزواج، وحمل اثنان لقب مفخر السادات الكرام، بينما حمل واحد لقب مفخر الأكابر والأعيان الفخام حاوي المحامد والعرفان العظام.
ومن خلال استعراض أسماء الزوجات، فقد حملت تسع منهن اسم فاطمة، وتلاه سبع حملن اسم صالحة، وحملت أربع نساء اسم صفية، وتلاه اسما عايشة وآمنة ثلاث مرات لكل منهما، ومرتان لكل من رقية وناصحة ولطيفة ومروة وزينة وشريفة، ومرة واحدة لكل من أمينة وطرفندة وفدوى وحنونة وصادقة وجوهرية ومحسنة وعطوة ومريم وحامدة وبدرية وحسونة وياسمين وزينب ومشتهى وحمدة وفطومة وعفيفة ومكية.

التــركات:

كانت عملية ضبط تركات المتوفين تتم في منزل المتوفى تحت إشراف المحكمة الشرعية ممثلة بموظف خاص يعرف باسم "القسام". وتبدأ عملية ضبط التركة بتدوين اسم المتوفى ومكان وفاته وأسماء الورثة، وحصص كل منهم وفقا للأنصبة التي تحددها الشريعة الإسلامية بغض النظر عن ديانة المتوفى. بعد ذلك يجري تدوين المتروكات من ملابس وأدوات منزلية ومفروشات وعقارات المتوفى وأنواعها. ويتم تحديد أسعار كافة المتروكات كل حسب العدد والنوع. ثم يتم جمع إجمالي قيمة التركة ويخصم منها الرسوم والمصاريف الواجب استيفاؤها من التركة، وتشمل على رسم قسمة وخرج كاتب وجوقدار[١] ورسلية وتجهيز وتكفين، وإذا كان للمتوفى زوجة يطرح من قيمة التركة مؤخر صداقها. وإذا كان عليه دين يخصم أيضاً من قيمة التركة. وبعد ذلك يجري توزيع المبلغ المتبقي على الورثة كل حسب نصابه المحدد شرعاً.
بلغ عدد المتوفين من الذكور والإناث أربعة وعشرون متوفى، كان من بينهم أربعة عشر ذكراً وعشر إناث، وجميعهم من المسلمين ماعدا متوفاة واحدة أرمنية[٢]، وقد توفي الجميع بمدينة القدس باستثناء متوفاة واحدة وهي علية الفلاحة التي توفيت بطريق الحج[٣].

---

(١) **الجوقدار:** كلمة فارسية تعني صاحب الجوخ. وكانت هذه الوظيفة قائمة في قصور السلاطين وبيوت الوزراء وكبار الموظفين، وأصحابها مسئولون عن خزينة ملابس أسيادهم والاهتمام بكيفية ظهورهم في الأماكن العامة بملبس ومظهر لائقين. وعمل إلى جانب كبار القضاة جوقدار على شاكلة كبار رجال الدولة. وكان لصاحب هذه الوظيفة مكانة أعلى من بقية أتباع القاضي وحاشيته. وكان الجوقدار يرافق القاضي إلى الاجتماعات العامة والاهتمام ببعض الشؤون المالية، كما كان يرافق أحيانا اللجان المعينة للكشف عن الأبنية ومراقبة نظار ومتولي الأوقاف ومحاسبتهم. أنظر: عادل مناع، لواء القدس في أواسط العهد العثماني منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى حملة محمد علي باشا سنة ١٨٣١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٦٠.
(٢) س ش ٢٢٦، ٢٣ ذي القعدة ١١٤٦هـ/ ٢٧ نيسان ١٧٣٣م، ص١١٤.
(٣) س ش ٢٢٦، ١٥ جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ٢٤ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٠٩.

أما قيمة التركات فقد كان بعضها بالزولطة والبعض الآخر بالقرش العددي، وقد بلغ عدد الذكور ممن ضبطت تركاتهم بالزولطة عشرة ذكور، أما الأربعة الآخرون فكانت قيمة تركاتهم بالقرش العددي. أما الإناث فقد بلغ عدد النساء اللواتي ضبطت تركاتهن بالزولطة ست نساء، بينما ضبطت تركات أربع نساء بالقرش العددي.

أما قيمة إجمالي التركات بكلتا العملتين لا سيما أن الزولطة والقرش العددي كانا متساويين إذ بلغت قيمة كل منهما ٣٠ قطعة مصرية، فكانت على النحو الآتي: الجدول التاسع

الرقم	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	المجموع بالزولطة أو القرش العددي
قيمة تركات الرجال	١٧١٠	١٥٣٢	١٣١٠	٩٣٢	٧٤٠	٥٠١	٣٥٠	٣٣٣	١٢٧	٩٧	٩١	٥٦	٣٥	٣٢	٧٨٤٦
قيمة تركات النساء	٨٧٣	٥٦٥	١٦٣	١٥٨	١٢٣	١٠٤	١٠٣	١٠٠	٩٦	٩٠	-	-	-	-	٢٣٧٥
المجموع	٢٥٨٣	٢٠٩٧	١٤٧٣	١٠٩٠	٨٦٣	٦٠٥	٤٥٣	٤٣٣	٢٢٣	١٨٧	٩١	٥٦	٣٥	٣٢	١٠٢٢١

يبدو واضحاً أن أكبر تركة للذكور بلغت قيمتها ١٧١٠ زولطة، وتعود للمتوفى محمد الحلو المغربي، وكان من بين مخلفاته أربعة حيوانات ضمت مهرة حمراء بقيمة ٢٠ زولطة وفرس حمراء بقيمة ٨٠ زولطة ونصف جمل بقيمة ٣٠ زولطة وربع فرس بقيمة ٥٠ زولطة[(١)]. ولعل تفسير وجود ملكية مشتركة للحيوانات كما في حال ربع الفرس ونصف الجمل ناتج عن نقص في عدد هذه الحيوانات وارتفاع أسعارها، ويؤكد ذلك ثمن ربع الفرس البالغ ٥٠ زولطة أي أن سعر الفرس هو ٢٠٠ زولطة، أما ثمن الجمل فهو ستون زولطة وذلك على أساس أن نصفه ٣٠ زولطة، ولعل التباين في أسعار الحيوانات من النوع الواحد يعود لعمر الحيوان وقوته وهيئته.

أما أقل تركة فقد بلغت ٣٢ زولطة، وتخص المتوفى أحمد محمد نجمة، وبعد خصم المصاريف اللازمة للوفاة والمهر المؤجل للزوجة لم يتبقَ منها شيئاً يوزع على الورثة[(٢)].

وبلغت قيمة أكبر تركة للإناث ٨٧٣ زولطة، وتعود للمتوفاة مفتية اسحق الجماعي، وكان من بين اشتمالاتها حلي ذهب بقيمة ١٨٥ زولطة، إضافة إلى أثاث وملابس مرتفعة

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٧ ربيع الثاني ١١٤٦هـ/ ٢٦ أيلول ١٧٣٣م، ص١١٢.
(٢) س ش ٢٢٦، ١٥ شعبان ١١٤٥هـ/ ٢٩ كانون ثاني ١٧٣٣م، ص٩.

الثمن مقارنة مع أسعار ملابس المتوفيات الأخريات[١]. أما أقل تركة فقد بلغت ٩٠ قرشاً عددياً، وتعود لمتوفاة اسمها فضيلة ولم يبين السجل اسم والدها وعائلتها وانحصر إرثها الشرعي بعمتها فقط[٢].

ويلاحظ أن عدد النساء التي اشتملت مخلفاتهن على حلي من الذهب والفضة بلغ خمس نساء أي نصف عدد المتوفيات، وكان من بين أنواع الحلي المخلف عن بعضهن اللؤلؤ والمرجان والأساور والحلق وخلاخيل الفضة. وقد تباينت قيمة الحلي من متوفاة إلى أخرى، فقد اشتملت تركة المتوفاة مؤمنة النعاجي البالغة قيمتها ١٥٨ زولطة، على حلي بقيمة منها ١٣٠ زولطة أي بنسبة ٨٢.٢٧ % من قيمة التركة[٣]. وبلغت قيمة تركة المتوفاة فاطمة عبد الرحمن ١٠٣ زولطة، وقدرت قيمة الحليّ فيها ب ١٨ زولطة أي بنسبة ١٧,٤٧%، وكانت كافت أنواع الحليّ فيها من الفضة إذ اشتملت على حياصة وخلخال وأساور وحلق[٤]. واشتملت تركة المتوفاة مفتية اسحق الجماعي البالغة ٨٧٣ زولطة على حليّ بقيمة ٤٤٠ زولطة ويعادل ذلك ٥٠,٤٠% من إجمالي التركة، وكان من بين أنواع الحليّ في هذه التركة حياصة مرجان ولولو بقيمة ٣١٢ زولطة، وسلسة فضة بقيمة ١٥ زولطة، وحلق ذهب بقيمة ١٤ زولطة، وسوارة فضة بقيمة٣٨ زولطة وماسكة ذهب بقيمة ٦١ زولطة[٥]. أما تركة المتوفاة هداية الحاج محمد والبالغة مائة زولطة فقد إشتملت على حليّ من الفضة بقيمة ١٣ زولطة أي ما نسبته ١٣% من إجمالي قيمة التركة[٦]. ويلاحظ أن بعض المتوفيات لم تتضمن تركاتهن أي نوع من أنواع الحليّ كتركة المتوفاة بدرية الحاج أحمد طقطقة والبالغة ١٢٣ زولطة كان من بينها ٣٣ زولطة ديون بموجب سندات والباقي كان ثمن ملابس وأدوات منزلية و أثاث[٧]. ويلاحظ أنه كان بين النساء المتوفيات ست نساء كان أزواجهن من بين الورثة، واثنتين كان لهن أبناء ولم يكن أزواجهن من الورثة، وواحدة لم يعين لها وريث سوى عمتها، أما الأخيرة و هي سها الأرمنية فلم يكن لها وريث، وقد وضعت قيمة تركتها لدى خشدور الأرمني المُنصّب من قبل القاضي الشرعي قيما وحافظا على التركة[٨].

أما المتوفون من الرجال الذكور، فكان من بينهم اثنا عشر متوفى كانت زوجاتهم من بين الورثة، ومتوفى ورثته ابنته و شقيقته، أما الأخير فقد ورثه أشقاؤه ويعني ذلك أنه لم

---

(١) س ش ٢٢٦، ١٧ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢ أيار ١٧٣٣م، ص٥٩.
(٢) س ش ٢٢٦، ٤ محرم ١١٤٦هـ/ ١٧ حزيران ١٧٣٣م، ص٦٩.
(٣) س ش ٢٢٦، ٩ جمادى الثاني ١١٤٦هـ/ ١٨ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٥٨.
(٤) س ش ٢٢٦، ١٥ جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ ٢٢ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٦٢.
(٥) س ش ٢٢٦، ١٥ ذي القعدة ١١٤٥هـ/ ٢٩ نيسان ١٧٣٣م، ص٥٨.
(٦) س ش ٢٢٦، ١٠ جمادى الأولى ١١٤٦هـ/ ٢٩ تشرين أول ١٧٣٣م، ص١٣٥.
(٧) س ش ٢٢٦، أواخر جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ أوائل كانون الأول ١٧٣٣م، ص١٧٨.
(٨) س ش ٢٢٦، ٢٣ ذي القعدة ١١٤٦هـ/ ٢٧ نيسان ١٧٣٣م، ص١٠٤.

يكن متزوجاً وقد توفي في سن مبكرة. أما عدد الورثة الأبناء القاصرين والبالغين من كلا الجنسين للمتوفين الذكور والإناث فكان على النحو التالي:

الجدول العاشر (الورثة)

جنس المتوفى	عدد الورثة	ذكور	إناث	عدد الأبناء القاصرين				عدد الأبناء البالغين			
				ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
رجال	٢٧	١٢	١٥	٨	٢٩.٦٢ %	١٢	%٤٤.٤٤	٤	%١٤.٨١	٣	%١١.١١
نساء	١٢	٥	٧	٤	٣٣.٣٣ %	٤	%٣٣.٣٣	١	%٨.٣٣	٣	%٢٥
المجمو ع	٣٩	١٧	٢٢	١٢	٦٢.٩٥ %	١٦	%٧٧.٧٧	٥	%٢٣.١٤	٦	%٣٦.١١

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأولاد الذكور البالغة ١٧ ذكرا قد شكلت ٤٣.٥٩ % من إجمالي عدد الأبناء، بينما شكلت نسبة الإناث ٥٦.٤١ %. وبلغ إجمالي عدد القاصرين من الذكور والإناث ٢٨ مولوداً أي بنسبة ٧٧.٧٩ % كان من بينهم ١٢ ذكراً و١٦ أنثى.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الإناث، إذ شكلت ٥٧.١٤ % من إجمالي عدد القاصرين. أما الأبناء البالغون فقد بلغ عددهم ١١ ونسبة ذلك ٢٨.٢٠ % من إجمالي عدد الأبناء. وبلغ عدد الإناث البالغات ست إناث أي بنسبة ٥٤.٥٥ % من إجمالي عدد الأبناء البالغين، بينما بلغ عدد الذكور خمسة ذكور نسبة ذلك ٤٥.٤٥ %. ويظهر من خلال النسب والأرقام السابقة ارتفاع عدد الإناث مقارنة مع عدد الذكور، وهذا من شأنه فيما بعد أن يؤدي إلى تجزئة الإرث لحصص متعددة مقارنة لو كان عدد الذكور هو الأكثر والذي من شأنه أن يعمل على تقليل عدد الحصص التي يمكن أن توزع عليها ثروات المتوفين.

ويلاحظ أيضاً ارتفاع عدد الأبناء القاصرين من كلا الجنسين مما يقودنا للاستنتاج بأن المجتمع المقدسي هو أقرب لأن يكون مجتمعا شاباً وفتياً، إضافة إلى ازدياد حالات الوفيات المبكرة للوالدين أو لأحدهما. ويستدل من حجج الأوصياء على القاصرين بأن حالات وفاة الوالد أكثر من حالات وفاة الوالدة. فكان من بين حجج الوصاية السبع التي وردت في السجل موضوع الدراسة ست حالات كان والد الموصى عليه متوفى، وفي حالة واحدة كان الوالدان متوفيين. ومن بين الحالات الست كان الوصي على القاصر والدته، أما الحالتان المتبقيتان فقد كان الوصي فيهما عم القاصر وفي إحداهما أقر القاضي الشرعي بأن يجري إنفاق المخصصات اليومية للقاصر تحت حضانة والدته.

أما عدد أُسر المتوفين، فقد بلغت عشرين أسرة وذلك على اعتبار أن الأربعة المتوفين الآخرين توفوا دون أن يكون لهم زوجات أو أزواج أو أبناء، وبذلك تشكل عدد الأسر للمتوفين ٨٣.٣٣ % من إجمالي عدد المتوفين، وبلغ متوسط عدد الأولاد في هذه الأسر ٣٩÷٢٠= ١.٩٥ %.

وتمدنا حجج حصر الإرث "التركات" بمعلومات هامة وغنية عن مخلفات المتوفاة من أثاث وملابس وأدوات منزلية وعقارات وحليّ وحيوانات وغير ذلك من المقتنيات الأخرى، وتتباين قيمة هذه المخلفات من متوفى إلى آخر حسب وضعة الاقتصادي والاجتماعي. وكان من بين أنواع الأثاث المنزلي الذي كان يستخدمه سكان مدينة القدس

اللحف اليمنية التي ربما تكون مستوردة من اليمن والفرشات والجوادل والشراشف ومخدات المخمل والجوخ. واستخدمت بعض الأسر الغنية السجاد والحصر لفرش أرضيات بيوتها(١).

أما الأدوات المنزلية فكانت في معظمها نحاسية لاسيما أدوات الطبخ كالطناجر والزبادي والصحون والأطباق والصواني والأباريق والكفاكير. واستخدم البعض الطشت واللكن النحاسي للغسيل. كما استخدموا أيضا صحون القيشاني وفناجين الصيني. واختلفت قيمة هذه المخلفات من تركة إلى أخرى حسب الوضع المادي للمتوفى، فكان من بين مخلفات المتوفى محمد الحلو المغربي لكن نحاس بقيمة ٣ زولطات وطبق نحاس بقيمة ٦ زولطات و ٥ صحون نحاس بقيمة ٤ زولطات وإبريق بقيمة زولطة واحدة وصينية نحاس بقيمة ٥ زولطات. كما تضمنت تركته أيضا محماسة قهوة بقيمة ٣ زولطات ومنقل حديد بقيمة زولطة(٢). أما تركة الحاج إسماعيل الشامي فقد تضمنت صحون وطناجر وصواني وماعون وطاسة بقيمة ٣٧ زولطة(٣). وكان من بين موجودات تركة الشيخ أحمد عبد الرحمن العفيفي طنجرة نحاس بقيمة ٣١ زولطة وصحن نحاس بقيمة ٣٧ زولطة وسطل بقيمة ٥ زولطات(٤).

أما فيما يتعلق بالملابس فتظهر مختلف التركات الواردة في السجل بأن الملابس كانت في معظمها من الجوخ والمخمل والحرير والصوف، فقد ارتدى الرجال القنابيز والسراويل والقمصان والعباءات والطرابيش، واستخدموا أيضا الشملة لشد الوسط، كما استخدم البعض أيضا الجبّة المصنوعة من الجوخ. أما ملابس النساء فقد اشتملت على السراويل والقمصان الحريرية الملونة والقنابيز، واستخدمت بعض النساء المحارم والمناديل والطواقي والشالات التي كانت توضع على الرأس.

---

(١) س ش ٢٢٦، ٩ جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ ١٦ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٥٨.
(٢) س ش ٢٢٦، غرة ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ١١ آب ١٧٣٣م، ص١٠٢.
(٣) س ش ٢٢٦، ٤ رجب ١١٤٦هـ/ ١٠ كانون الأول ١٧٣٣م، ص١٦٩.
(٤) س ش ٢٢٦، ١٥ جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ ٢٢ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٥٨.

ضريبة العادة المعتادة

اشتمل السجل على وثيقتين هامتين تعكسان مدى ضعف الإدارة المركزية لسلطة الدولة العثمانية، وابتزاز أعيان المدينة وكبار ضباط قلعة القدس لنصارى المدينة، وتتمثل عمليات الابتزاز هذه بالرسوم والضرائب التي كان يتقاضاها بعض المتنفذين من الأديرة المسيحية وهو ما يعرف باسم العادة المعتادة. وهي إما أن تكون نقدية أو من خلال تقديم أذرع محددة من الجوخ كهدية لبعض أعيان المدينة في بعض المناسبات الدينية الخاصة بالمسلمين كعيد الفطر وعيد الأضحى أو في المناسبات الدينية الخاصة بالمسيحيين كعيد الفصح(١)، وعيد النار المقدسة(٢)، وعيد العنصرة(٣).

تنص الوثيقة الأولى(٤) أن مفخر الأفاضل الكرام الشيخ يوسف بن الشيخ عبد الرزاق اللطفي قد تنازل وتفرغ عن حصته بالجوخ التي ورثها عن والده الشيخ عبد الرزاق، والذي بدوره أيضاً ورثها عن والده زين العرب. وقد تنازل عن هذه الحصة للراهب توماس وكيل رهبان طوائف الإفرنج بالقدس مقابل ١٥٠ زولطة. وتضيف الوثيقة أن المعلم منصور ترجمان رهبان الإفرنج والوكيل الشرعي عن الراهب توماس حضر للمحكمة الشرعية وبين للقاضي الشرعي أنه "لما كان من العوايد القديمة لأهالي القدس الشريف من المشايخ وأنفار القلعة وغيرهم من سكان القدس على طائفة نصارى الإفرنج عوايد يأخذونها....."، فإن جماعة منهم قد فزعت عن هذه العادة للراهب توماس وكيل رهبان طائفة الإفرنج

---

(١) **عيد الفصح:** وهو العيد الكبير للنصارى ويكون مع نهاية صومهم الأكبر لقيام المسيح بعد صلبه بثلاثة أيام وذلك بإقامة موكب لكل طائفة حتى دخول كنيسة القيامة، ثم بعد ذلك تتجمع كل طائفة حول المذبح الخاصة بها.وفي هذا العيد يصنع الكعك ويسلق البيض ويلون باللون الأحمر نسبة إلى القيامة والموت. القضاة، نصارى القدس، ص٤٢٨-٤٢٩.

(٢) **عيد النار المقدسة:** وتؤمن به جميع الطوائف المسيحية ويكون في يوم سبت لذا يعرف أيضاً باسم سبت النور العظيم، وترمز النار المقدسة إلى عودة الحياة إلى المسيح. لمزيد من التفاصيل حول هذا العيد انظر: دانيال الراهب، رحلة الحاج الروسي دانيال الراهب في الأراضي المقدسة ١١٠٦-١١٠٧م، ترجمة سعيد البيشاوي وداود أبو هدية، عمان، ١٩٩٢، ص١٣٠-١٣٨. واصف جوهرية، القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية: الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية ١٩٠٤-١٩١٧، تحرير وتقديم سليم تماري وعصام نصار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ٢٠٠٣، ص٦٣-٦٨.

(٣) **عيد العنصرة:** ويصادف يوم الاثنين وهو بعد مدة خمسين يوماً من عيد الفصح، ومعنى هذا العيد هو حلول روح القدس على تلاميذ المسيح بألسنة لهب، وتجري الاحتفالات بهذا العيد في موقع الصعود في جبل الطور. وتقام أربعة قداسات تقيمها أولاً طائفة الروم الأرثوذكس ثم طائفة الأرمن فالسريان فالأقباط. جوهرية، القدس العثمانية، ص٧١-٧٢. القضاة، نصارى القدس، ص٤٣٣-٤٣٤.

(٤) انظر النص الكامل للوثيقة في: س ش ٢٢٦، جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٤٧-١٤٩.

بالقدس وقد دعّم قوله بإبراز ثمانية تمسكات تعود إلى الأعوام ١١٣٤هـ/١٧٢١م و١٠٣٦هـ/١٧٢٤ و١١٣٧هـ/١٧٢٥م و١١٣٨هـ/١٧٢٥م و١١٤٣هـ/ ١٧٣١م.

كان التمسك الأول مؤرخاً في شهر ربيع الثاني ١١٣٤هـ/كانون أول ١٧٢١م ومختوماً بخاتم حمدان آغا دزدار القلعة[1] وعمر النمَري، وعلى هامشه اسم شاهد واحد وهو إبراهيم جلبي النمَري، وتضمن فراغ عمر باشي بلوكباشي[2] بالقلعة لوكيل الرهبان عمّا هو مقيد له من الجوخ التي كان يأخذها من أديرة الإفرنج وقيمة ذلك قرش ونصف القرش، وقد تعوض مقابل ذلك ثلاثين قرشا عددية. أما التمسك الثاني المؤرخ في ١٠ رمضان ١١٣٦هـ/٢ حزيران ١٧٢٤م والمختوم بخاتم كل من أحمد آغا بن رجب وعبد الله بن رجب وبشهادة كل من فيض الله أفندي العلمي وعبد اللطيف أفندي شيخ الحرم و الشيخ نجم الدين العلمي والحاج خلف الجالودي والحاج محمد التركماني، ونصّ على إقرار كل من أحمد آغا وأخيه عبد الله ابني الحاج رجب بأنهما فرغا ما هو لهما وجار في تصرفهما والآيل إليهما من والدهما الحاج رجب والآيل للحاج رجب من والده كريم الهويلي وذلك "جميع العيدية المعتادة التي يقبضونها من وكيل الإفرنج في كل عيد سبع قطع مصرية وعثماني، فيكون في كل سنة عن الثلاثة أعياد إحدى وعشرون قطعة مصرية وثلاث عثمانيات"، وقد تعوضا من الوكيل مقابل فراغهما عن حصتهما عشرة قروش عددية[3].

أما التمسك الثالث فكان مؤرخاً في غرة ذي القعدة سنة ١١٣٧هـ/١٥ تموز ١٧٢٥م ومختوماً بخاتم فضل الدين آغا دزدار القلعة وعلى هامشه أسماء عدد من الشهود وهم: حمود كتخدا القلعة[4] وعمر باشى النمّري ومحمد النمّري، وعبد الرحمن جاويش القلعة وأحمد النمّري وخليل الدقاق وإبراهيم النمّري وكمال الدقاق، وينص على فراغ الحاج عبد الباقي بلوكباشي بن داود بيك بلوكباشي، عمّا معين له بدفاتر دير الإفرنج من العوايد

---

(١) **دزدار القلعة:** وهو محافظ القلعة وقائد القوات العسكرية المرابطة فيها ويجري تعيينه من إستانبول مباشرة، ويتولى إدارة القلعة وكان مسئولا عن العتاد والسلاح المخزونين في القلعة وعن السجن فيها ونزلائه الذين أصدرت أحكام ضدهم إما عن القاضي الشرعي أو متسلم المدينة، ويتولى نقل الوظائف الشاغرة لأقارب جنود متوفيين، علاوة على الإشراف على جباية الضرائب المترتبة على أراضي السلطان. مناع، لواء القدس، ص١٠٦-١٠٩. أوغلي، الدولة العثمانية، ص٤٦٦.

(٢) **بولكباشي القلعة:** قائد إحدى فرق (بلوك) القلعة، فقد كان جنود الإنكشارية في القلعة يقسمون إلى فرق تعرف بالبلوكات، ويتراوح عدد البلوك الواحد من واحد إلى سبعة أنفار، وعلى كل بلوك قائد يعرف بالبلوكباشي، وعلى رأس البلوكباشي قائد يعرف باسم باش بلوكباشي. ربايعة، تاريخ القدس، ص١١٢.

(٣) س ش ٢٢٦، جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٤٧.

(٤) **الكتخدا:** ket –khuda وتعرف باسم الكيخيا وهو رئيس الأتباع في البيت بما فيهم المماليك، وفي الدوائر رئيس المستخدمين. الخليلي، تاريخ القدس والخليل، ص٢٥٨. وتعني هنا نائب الدزدار حيث ينوب عنه عند غيابه ويمثله أمام القاضي. ربايعة، تاريخ القدس، ص١٠٠.

وقدرها ثلاثة قروش عددية ونصف القرش منها قرش بعيد الفطر وقرش بعيد الأضحى وقرش بعيد الفصح ونصف قرش بعيد العنصرة، وقد تعوض مقابل فراغه خمس وثلاثين قرشاًعددياً[١].

أما التمسك الرابع فيعود تاريخيه إلى غرة محرم١١٣٧هـ/١٥ أيلول ١٧٢٤م، وكان مختوماً بخاتم فضل الدين آغا وشهد على مضمونه كل من عمر بلوكباشي الطبنغا وفضلي العطار وخليل الدقاق وكمال الدقاق وإبراهيم النمّري، ونص على تنازل الحاج عبد الباقي بن داود بلوكباشي بالقلعة لوكيل الرهبان عمّا كان يأخذه من دير الإفرنج كل ثلاث سنوات قيمة ذلك خمسة قروش ونصف القرش، وقد تعوض مقابل ذلك أربعة وأربعين قرشاًعددياً[٢].

وتضمن التمسك الخامس المؤرخ في شهر محرم ١١٣٨هـ/أيلول ١٧٢٥م حضور كل من الحاج يحيى بن الحاج علي نسيبه وابن أخيه علي وتنازلا عما كانا يتقاضياه من دير الإفرنج والآيل إليهما عن آبائهما وأجدادهما وقيمة ذلك عشرة قروش كل ثلاث سنوات مقابل مائة قرش عددي[٣].

أما التمسكات الثلاثة الأخيرة فيعود تاريخها إلى العام ١١٤٣هـ/١٧٣١م، فالتمسك السادس مؤرخاً في ١٥ رجب ١١٤٣هـ/٢٤ كانون ثاني ١٧٣١م، وقد نص على فراغ زين الدين بن نجم عن قرشٍ أسدي واحد كان يأخذه سنوياً من دير الإفرنج. وكان التمسك السابع مؤرخاً في شهر ذي القعدة ١١٤٣هـ/آذار ١٧٣١م ومختوماً بخاتم دزدار القلعة فضل الدين آغا وكتخدائه حمود، وشهد على مضمونه كل من الحاج عبد الباقي بلوكباش وعبد اللطيف بلوكباش وحسن بلوكباش وخير الدين بن نجم وعلي وصالح كاتب القلعة[٤]، وقد تضمن بأن عبد المولى طوبجي باشي القلعة[٥] فرغ عن حصته بالجوخ من دير الإفرنج وقيمة ذلك ثلاثة قروش ونصف القرش والمسجلة في دفاتر القلعة لوكيل الرهبان وقد تعوض مقابل ذلك خمس وثلاثين قرشاً[٦].

---

(١) س ش ٢٢٦، جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٤٧.
(٢) س ش ٢٢٦، جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٤٨.
(٣) س ش ٢٢٦، جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٤٨.
(٤) كانت مهمة كاتب القلعة تسجيل وتدوين كل ما يتعلق بأمور القلعة وأنفارها من عدد وعتاد ورواتب وسجناء. ربايعة، تاريخ القدس، ص١١١.
(٥) **الطوبجية**: هي كلمة تركية تتكون من مقطعين طوب ومعناها المدفع وجي وهي أداة النسب إلى الصنعة، وهي الفرقة التي تتولى إحضار وتجهيز المدافع والرمي عليها، ويعرف قائدها باسم الطوبجي باشا. ربايعة، تاريخ القدس، ص١٤.
(٦) س ش ٢٢٦، جمادى الثانية ١١٤٦هـ/ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص١٤٨.

أما التمسك الثامن والأخير فكان مؤرخاً في غرة شوال ١١٤٣هـ/ نيسان ١٧٣١م وهو أيضا مختوم بخاتم دزدار القلعة وتتضمن فراغ محمد عبد القدير طوقان عن حصته بالجوخ من دير الإفرنج وقيمتها نصف قرش أسدي، وقد تعوض مقابل ذلك خمسة قروش أسدية[١].

أما الوثيقة الثانية فتتعلق بفراغ مفخر السادات الفخام محمد بن محب الدين أفندي نقيب الأشراف بمدينة القدس سابقاً عن الجوخ الذي كان يأخذه من دير الإفرنج إلى مفخر السادات والمدرسين الفخام السيد عبد اللطيف أفندي شيخ الحرم، وتذكر الوثيقة أن نصف هذه العادة آلت إلى الفارغ بالانحلال عن أخيه أحمد، أما النصف الثاني فكان يتصرف به سابقاً، غير أن الوثيقة لا تذكر عدد أذرع الجوخ التي كان يأخذها الفارغ ولا المبلغ الذي تقاضاه من الشاري مقابل فراغه عن ذلك[٢]. تكمن أهمية هاتين الوثيقتين بما اشتملت عليه من أسماء عديدة كانت تتقاضى مستحقات مالية وجوخ من أديرة الإفرنج، ويتضح من خلالها أن العادة المعتادة التي اعتاد على أخذها بعض أعيان المدينة وكبار العساكر في قلعة القدس كانت تنتقل من الأب إلى الابن بطريق الوراثة، علاوة على حق المستفيد في بيع حصته، كما يستدل أيضا بأن هذه الطريقة كانت تسجل في دفاتر خاصة بأديرة النصارى ودفاتر القلعة تبين فيها قيمة العادة واسم المستفيد منها.

ولعل شراء الراهب توماس لقيمة تلك العادة من مستحقيها تأتي انطلاقاً من رغبته بصفته وكيلاً ومتكلماً على نصارى القدس بتخليص الأديرة المسيحية من هذه العادة والأعباء المالية التي كانت تدفع لأعيان المدينة المسلمين وعساكر القلعة.

ويستدل من الوثيقة الأُولى تباين قيمة الحصص، من ذلك أن محمد عبد القديم باع حصته البالغة نصف قرش بـ ١٥ قرشاً أسدياً، بينما باع الحاج عبد الباقي داود حصته البالغة ٥.٥ قروش بـ ٤٤ قرشاً أسدياً أي أن القرش الواحد في الحصة بلغت قيمته ٩.٧٧ قرشاً أسدياً. وبلغت قيمة القرش في بعض الحصص عشرة قروش، بينما بلغت قيمته في حصص أخرى قرشين. ومن الممكن تفسير ذلك بالرغبة الجامحة لوكيل الرهبان بشراء الحصص مهما كانت قيمتها.

وتكشف الوثيقة الأولى أسماء بعض العساكر المرابطين في القلعة، إذ يتضح من خلال أسماء الفارغين والشهود مدى نفوذ بعض العائلات المقدسية في القلعة لاسيما عائلتي النمّري والدقاق. كما تكشف أيضا عن أسماء من تولوا وظيفة دزدار القلعة، فكان من بين التمسكات الثمانية ستة تمسكات مختومة بخاتم الدزدار، ويستدل بأن دزدار القلعة في عام ١١٣٧هـ/١٧٢٥م كان حمدان آغا ثم عزل عن منصبه وعين بدلاً منه فضل الدين آغا وهو من عائلة العسلي المقدسية. وكان الاسم الكامل لحمدان آغا هو حمدان أحمد زيتون، غير أن فضل الدين آغا كان قد تولى منصب الدزدار قبيل انتهاء القرن السابع عشر الميلادي

---

(١) س ش ٢٢٦، جمادى الثاني ١١٤٦هـ/ تشرين ثاني ١٧٣٣م، ص١٤٩-١٥٠.

(٢) س ش ٢٢٦، ١٥ رجب ١١٤٦هـ/ ٢٢ كانون أول ١٧٣٣م، ص٢٠٣.

واستمر في ذلك حتى عام ١١١٥هـ/١٧٠٤م، ثم عزل عن منصبه خلال ثورة نقيب الأشراف بالقدس(١٧٠٣-١٧٠٥) وعين مكانه عبد الله آغا، غير أن فضل الدين أعيد ثانية لمنصبه ليعزل مرة ثانية ويعين مكانه حمدان آغا زيتون[١].

ويتضح من خلال التمسكات التي أبرزها وكيل دير الإفرنج عودة فضل الدين آغا ثانية إلى منصبه ويبدو أنه عاد عام ١١٣٧هـ/١٧٢٥م بدليل أن توقيع حمدان آغا كان على التمسك الأول فقط. أما التمسك الذي يليه مباشرة فلا يوجد عليه خاتم دزدار القلعة. أما التمسك العائد لسنة ١١٣٧هـ/١٧٢٥م فكان بخاتم فضل الدين آغا. ولكن ليس من الواضح إلى أي سنة بقي في منصبه، غير أن التمسكات الثلاثة العائدة لسنة ١١٤٣ هـ/١٧٣١م تجعلنا نؤكد وجوده في منصبه خلال ذلك العام، لأنها كانت مختومة بخاتمه، وبذلك لا نتفق مع استنتاج المؤرخ عادل مناع بأن فضل الدين آغا بعد عزله من منصبه وتولي حمدان آغا قيادة قلعة القدس هرب من القدس ولم يعد إليها[٢]. غير أن حمدان أعيد ثانية إلى منصب الدزدار بعد عزل فضل الدين، وهذا ما توضحه إحدى الحجج الشرعية المؤرخة في ١٥ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٢ حزيران ١٧٣٣م[٣]. غير أننا لم نتمكن من معرفة فيما إذا عزل فضل الدين عن منصبه عام ١١٤٤ هـ/١٧٣٣م، أم في العام ١١٤٥ هـ/١٧٣٣م. إلا انه لا يساورنا أدنى شك استناداً إلى السجل الشرعي أنه كان في منصبه حتى عام ١١٤٣ هـ/١٧٣١م، ولم يكن في العام ١١٤٥هـ/١٧٣٣م.

ويقدم لنا السجل الشرعي موضوع الدراسة وثيقة هامة تعكس الوضع الأمني في متسلمية القدس وجهود الدولة في الحفاظ على الاستقرار والأمن، وهذه الوثيقة عبارة عن أمر أصدره والي دمشق عبد الله باشا الذي وصفته الوثيقة بأنه (والي دمشق الشام والقدس الشريف وغزة هاشم ونابلس وأمير الحاج الشامي). وتتعلق الوثيقة بضرورة وقف الاعتداءات التي كان يقوم بها سكان بعض القرى بمتسلمية القدس بحق عابري السبيل وزوار الأماكن الدينية المقدسة من المسيحيين واليهود، وتتحدث الوثيقة عن أن أهالي قرية بيت إكسا[٤] خرجوا عن طاعة الحكام وقاموا بالتعدي على الطرقات وأبناء السبيل وسرقة

---

(١) مناع، لواء القدس، ص١٠٦.

(٢) مناع، لواء القدس، ص١٠٦.

(٣) س ش ٢٢٦، ١٥ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٢ حزيران ١٧٣٣م، ص٦٣.

(٤) **قرية بيت إكسا:** وتقع شمال غرب مدينة القدس على مسافة ٧ كم. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ف٨، ص١٠٤.

أموالهم وأخذ ضريبة الغفارة[١] من اليهود الذاهبين إلى نابلس والقادمين من صفد، كما كانوا أيضا يقومون بنفس الأعمال تجاه المسيحيين، وقد تم إلقاء القبض على عدد من أهالي القرية " لأجل إصلاح أنفسهم وإرجاعهم عن مثل ما تقدم منهم"، وحضر بعد ذلك مشايخ القرية ووجهائها و هم محمد رزق وذمر محمد طشح وذمر سلامة ومحمد عايد، وتعهدوا أمام القاضي الشرعي بأن لا يقوم أي من أبناء قريتهم بقطع الطرق والاعتداء على أبناء السبيل، والتوقف عن طلب الغفارة من اليهود والمسيحيين وأن "لا يفعلون أفعالا مخالفة للشرع القويم ولا لزوار الحكام وأن الماضي منهم لا يعاد"، كما تعهدوا أيضا بكفالة أنفسهم على دفع عشرة آلاف قرش أسدي بطريق (النذر الشرعي) إلى خزينة الدولة، وقد كفلهم على ذلك كل من الأمير صالح الجرمي والشيخ عبد الحق والشيخ مصطفى والشيخ علي مشايخ ناحية بني زيد[٢]، إضافة إلى الشيخ محمد أبو غوش شيخ قرية العنب[٣] وحمدان وعساف مشايخ قرية بيتونيا[٤] والشيخ مشعل شيخ عرب التعامرة[٥] وتعهد المشايخ الكفلاء أنه في حال تكرار أهالي قرية بيت إكسا تلك الاعتداءات بحق عابري السبيل فهم "جميعا مع حكام القدس الشريف على أهالي القرية ويؤخذ منهم بدل النذر الشرعي"[٦].

يبدو واضحاً من خلال الوثيقة السابقة أن تدخل والي دمشق في قضية وقف الاعتداءات التي كان يقوم بها أهالي قرية بيت إكسا لدليل واضح على ضعف شخصية

---

(١) **ضريبة الغفارة:** ومصطلحها بالتركية دربند، كانت تجبى من الحجاج القادمين إلى القدس عبر ميناء يافا مقابل حمايتهم في أثناء دخولهم مدينة القدس وفي أثناء زيارتهم كنيسة القيامة، نصفها للدولة والنصف الأخر للأشخاص الذين يرافقون الحجاج في طريقهم بين يافا والقدس فرضتها الدولة أيضا في المضائق الجبلية في بعض الولايات لحماية المسافرين والتجار في الممرات الخطرة. القضاة، نصارى بيت المقدس، ص٣٤٦. مناع، لواء القدس، ص٣٧٢.

(٢) **ناحية بني زيد:** وتقع قرى هذه الناحية شمال مدينة رام الله وتضم ٢٠ قرية هي دير أبو مشعل ودير نظام ودير غسانة وعطارة وعبوين والنبي صالح وعابور وعجول وكعير وبيت ريما وكوبر وكفرعين وقراوة بني زيد وعارورة وكفراشوع ومزارع النوباني وجلجليا وأبو شخيدم وبرهام وجيبيا وتزعمها آل البرغوثي الذين اتخذوا من دير غسانة مقرا لحكم الناحية. أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس ١٨٥٨-١٩١٨، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ، ١٩٩٦، ص٢٣٧.

(٣) **قرية العنب:** وتعرف أيضا باسم قرية أبو غوش، تقع على مسافة ١٣ كم غرب مدينة القدس بانحراف قليل نحو الشمال. الدباغ، بلادنا، ج٨، ف٢، ص١١٣.

(٤) **قرية بيتونيا:** وتقع على بعد ٣ كم إلى الجنوب الغربي من رام الله. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، أربعة مجلدات، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق ، ١٩٩٦، م١، ص٤٦٨.

(٥) **عرب التعامرة:** ويقيمون في المنطقة الواقعة بين بيت لحم والبحر الميت، وكانوا يتجولون في رحلات موسمية صيفية إلى مرتفعات بيت لحم، وشتوية إلى الساحل الغربي للبحر الميت، وكانت أهم مواقعهم على ساحل البحر الميت عين الغويرة وعين الترابة. أما مواقعهم التي كانوا يرعون فيها في تلال برية القدس فهي خشم حثرورة ورأس الدوارة والرويكبة وخربة خرثيون. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م١، ص٣٧٦.

(٦) س ش ٢٢٦، ١٧ رجب ١١٤٦هـ/٢٤ كانون أول ١٧٣٣م، ص١٧٤.

متسلم القدس الذي كان يعد رئيس الجهاز الإداري في لواء القدس وممثلاً لوالي دمشق. كما أن استدعاء مشايخ النواحي لكفالة أهالي القرية دليل على فقدان المتسلم السيطرة الإدارية على قرى القدس لصالح مشايخ النواحي مما دفع المتسلم للاعتماد عليهم في بعض المهام الإدارية لإدراكه مدى قوتهم وسطوتهم على النواحي التي كانوا يتزعمونها.

كما أن تسجيل حيثيات هذه القضية في محكمة القدس الشرعية بحضور القاضي الشرعي تعكس أيضا مدى اتساع صلاحيات القاضي وقوة نفوذه، إذ لم تكن صلاحياته مقتصرة على قضايا الأحوال الشخصية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فقط. ومن الممكن تفسير قوة القاضي الشرعي واتساع نفوذه وصلاحياته كان نتيجة لاعتباره مسئولا عن تطبيق أحكام الشرع، ويمثل السلطة الدينية للدولة في المدينة، وقد جاءت هذه السلطة نتيجة لدعمه من قبل قاعدة اجتماعية هامة في المدينة تمثلت بالعلماء وأصحاب الوظائف الدينية العليا في المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة.

إن استمرار انتشار الفوضى واضطراب الأمن في القرى المجاورة لمدينة القدس تعكس استمرار ضعف شخصية متسلم المدينة لاسيما إذا علمنا أن قرية عين كارم لا تبعد عن مدينة القدس سوى ٧.٥ كم من جهة الغرب، وبذلك فإن سلطة المتسلم الفعلية كانت فقط داخل المدينة. أما خارج المدينة فكانت السلطة لمشايخ النواحي والقرى.

الخاتمــة

يتضح في خاتمة هذه الدراسة قيمة المعلومات التي يقدمها السجل الشرعي رقم ٢٢٦؛ فقد اشتمل على معلومات متنوعة تبين طبيعة حياة المجتمع المقدسي خلال الفترة ١١٤٥هـ/ ١٧٣٣م-١١٤٦هـ/ ١٧٣٤م. ولا شك إن المعلومات التي يقدمها هذا السجل وغيره من سجلات محكمة القدس الشرعية لا توجد في المصادر الأخرى المطبوعة منها أو المخطوطة. ولذلك فإن السجلات الشرعية تعد من المصادر الأولية الهامة لتاريخ القدس خلال العهد العثماني والتي لا غنى عنها لأي باحث نظراً لما تحتويه من معلومات تتناول مختلف جوانب الحياة في مدينة القدس وبخاصة الاجتماعية والاقتصادية منها.

ويكشف لنا هذا السجل أيضاً طبيعة العلاقة بين أعيان المدينة والأديرة المسيحية فيها وذلك من خلال ضريبة العادة المعتادة التي كانت تدفعها هذه الأديرة لبعض الأعيان والمتنفذين فيها وبخاصة كبار الضباط في قلعة القدس. ولعل ذلك يعكس سياسة التسلط والقوة التي كان يمارسها هؤلاء المتنفذون في المدينة بحق الأديرة المسيحية رغم سياسة التسامح الديني كانت تنتهجها الدولة العثمانية. غير أن ذلك لا يعني اضطهاد مسلمي المدينة لمسيحييها، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد أظهرت مختلف سجلات محكمة القدس الشرعية العلاقات الودية والحسنة بين أبناء الديانتين، وتبادل الطرفين لكثير من عمليات بيع العقارات وشرائها، ناهيك عن أن بعض الأسر المسيحية سكنت في محلات أخرى بجانب المسلمين.

الملحق الأول: صورة الصفحتين الأولى والثانية من السجل

الملحق الثاني: نماذج من حجج حصر الارث في السجل الشرعي.

الملحق الثالث: نماذج من حجج شرعية في الصفحة الواحدة.

المبحث التاسع

الصرة السلطانية لعلماء القدس الشريف وفقرائها في العهد العثماني

(١١١١– ١٣١٧هـ/ ١٧٠٠– ١٩٠٠م)(*)

(*) المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، الجامعة الاردنية المجلد٤، العدد ٤، ٢٠١٠

المقدمة

تبوأت مدينة القدس ولا تزال مكانة هامة وكبيرة في العقيدة الإسلامية، فهي ثالث مدينة مقدسة عند المسلمين بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ فيها المسجد الأقصى المبارك ثالث المساجد التي تشد إليها الرحال بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي، كما أنها قبلة المسلمين الأولى ومعراج الرسول صلى الله عليه وسلم إلى السماوات العلا.

وشهدت مدينة القدس خلال العهد العثماني اهتماماً كبيراً من مختلف سلاطين الدولة العثمانية، وكان من أبرزهم السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ – ١٥٦٦م حيث أولى المدينة اهتماماً فائقاً في أعمال التعمير والترميم التي قام بها وبخاصة سور المدينة وقبة الصخرة المشرفة وجدران المسجد الأقصى وأبوابه، وشهدت المدينة في عهده إقامة تكية أو عمارة خاصكي سلطان التي غدت أهم مؤسسة خيرية في فلسطين.

وكان للمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة المشرفة دور بارز وهام في الحركة العلمية والدينية، تضمن محور الحركة الفكرية في فلسطين بعامة والقدس بخاصة، فقد قدم إليه الكثير من العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي لزيارته وتلقي العلوم على يد علمائه، والدراسة في حلقاته العلمية، فغدت مدينة القدس أحد المراكز الهامة والحواضر الإسلامية في طلب العلوم التي غلب عليها الطابع الديني.

ومن مظاهر اهتمام سلاطين الدولة العثمانية بمدينة القدس تقديم المساعدات المالية لأهلها وبخاصة أصحاب الوظائف الدينية في كل من المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وأصبحت هذه المساعدات منتظمة ترسل سنوياً لمستحقيها في المدينة وهو ما عرف باسم الصرة السلطانية، واستمرت الدولة العثمانية في إرسال هذه المعونات حتى عام ١٩١٧م.

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على مصدرين هامين هما دفاتر الصرة وسجلات محكمة القدس الشرعية، المحفوظة في مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية في أبو ديس؛ حيث يبلغ عدد دفاتر الصرة السلطانية فيها اثنين وثلاثين دفتراً، جميعها نسخ أصلية. أما بقية الدفاتر فهي محفوظة بالأرشيف العثماني في إستانبول، وقد زودني أحد الزملاء مشكوراً بعدد منها مصورة على شرائح وأقراص مدمجة. أما سجلات محكمة القدس الشرعية فجميعها محفوظة على أشرطة ميكروفيلم بمؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية التابعة إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية.

وكان الدكتور سهيل صابان أول من قام بدراسة الصرة السلطانية لأهالي مدن مكة الكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف. فقد نشر دراسة حول دفتر رقم ١٧٨ من دفاتر الصرة السلطانية المرسلة لأهالي القدس الشريف لسنة ١٠٨٢ هـ/ ١٦٧١م ضمن أعمال المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، الذي عقد في عمان في أيلول ٢٠٠٦م، بعنوان "الأوقاف في بلاد الشام منذ الفتح العربي الإسلامي إلى نهاية القرن العشرين". كما نشر دراسته الثانية بعنوان "صرة أهالي مكة الكرمة" في عام ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م بمجلة دارة الملك عبد العزيز بالرياض.

مفهوم الصرة

الصرة لغة من صر أي شرج الدراهم والدنانير، وصرها صراً أي شدها أو ربطها، وأصل الصر الجمع والشد[1]. أما معناها الاصطلاحي فقد أطلقت في المعاملات المالية على مبلغ خمسين ألف آقجة[2]، أي نصف حمل من المال[3]. واستخدمت من قبل العثمانيين لتعني كيس النقود أو المساعدات المالية والعينية التي اعتادت الدولة العثمانية على إرسالها إلى مكة والمدينة وبيت المقدس لإعانة القاطنين في هذه المدن المقدسة من سادة وأشراف وأعيان وفقراء بهدف نيل الثواب وكسب قلوب المؤمنين[4].

ويرجع تاريخ إرسال الهبات والعطايا إلى الحرمين الشريفين في مكة والمدينة بمناسبة الحج إلى العهد العباسي، فقد أرسلت أول صرة نقود للحرمين في عهد الخليفة العباسي المقتدر بالله عام ٣١١هـ/ ٩٢٣م، وبلغت قيمتها آنذاك ٣١٥٤٢٦ فلوريا[5]. كما اهتم الفاطميون بإرسال المساعدات النقدية إلى الحرمين بهدف ربط الحجاز بهم، إذ خصصوا لهما سنوياً ١٢٠ ألف دينار[6]. وفي العهد المملوكي كان الحجاز يعيش على الأوقاف المصرية المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين[7].

---

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/ ١٣١٠م) لسان العرب، ٩ مجلدات، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، م٥، ص ٣١٣. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م) معجم تهذيب اللغة، تحقيق رياض زكي قاسم، ٤ مجلدات، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠١م، م٢، ص ٢٠٠٤.

(٢) الآقجة: وهي كلمة مغولية الأصل تعني القطعة البيضاء، وتعتبر وحدة النقود الرسمية في الدولة العثمانية منذ تأسيسها، وتعد من أقدم فئات العملة العثمانية الفضية. ضربت في عهد السلطان أورخان عام ١٣٢٧م، واستمرت في التداول نحو ٣٦٠ سنة. لمزيد من التفاصيل حول تاريخ الآقجة وما تعرضت إليه من غش وانخفاض في الوزن. انظر سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٣١-٣٦.

(٣) سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠م، ص ١٤٤.

(٤) كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، ٣ مجلدات، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩م، م٣، ص ٥٨. صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٤٤.

(٥) رحلة سويله مز أوغلي إلى بلاد الشام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، دراسة وترجمة وتحقيق فاضل مهدي بيّات، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٠م، دراسة المحقق، ص ٦٧. والفلوري أو فلورين هو وحدة نقدية أوروبية تحمل صورة زهرة الزنبق، ضربت في فلورنسة بايطاليا عام ١٢٥٢م، وحذت البندقية حذوها فسكت عملة مشابهة عام ١٢٨٤م، انظر: هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، جزءان، ترجمة عبد المجيد المحتسب، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ١٩٩٧م، ج١، ص ٥٩. صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٦٧.

(٦) رحلة سويلة مز أوغلي،دراسة المحقق، ص٦٧.

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المتنبي، الدوحة، ١٩٨٢م، ص٢١.

أما في العهد العثماني، فكان أول من أرسل أموال الصرة من السلاطين العثمانيين إلى مكة والمدينة هما السلطان بايزيد الأول (٧٩١-٨٠٥ هـ/ ١٣٨٨-١٤٠٣م) وابنه السلطان محمد الأول (٨١٦-٨٢٤هـ/ ١٤١٣-١٤٢١م) ثم تبعهم السلطان مراد الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) الذي خصص في وصيته التي كتبها في التاسع من جمادى الأول عام ٨٥٠هـ/ نهاية أيلول ١٤٤٦م ثلث ماله في صاروخان ثواباً عن روحه، وقد خصص من ذلك ١٠٥٠٠ فلورياً يصرف منها ٣٥٠٠ فلورياً لفقراء مكة ومثلها لفقراء المدينة ومثلها لذكر "لا اله إلا الله" سبعين ألف مرة في وسط مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم. وفي عام ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م أرسل السلطان مراد الثاني صرة لأهالي كل من مكة والمدينة المنورة وخليل الرحمن قيمتها ٨٠١ كيسا. ولما كان كل كيس يساوي ٣٠ ألف آقجة فيكون مجموع ما أرسل ٢٤٠٣٠٠٠٠ آقجة[١].

واستمر السلاطين العثمانيون بإرسال الصرة إلى الحرمين الشريفين، فقد بلغت قيمة أموال الصرة التي أرسلها السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨هـ/ ١٤٨١-١٥١٢م) لأهالي مكة والمدينة ١٤ ألفاً دوكاً ذهبية[٢]. مناصفة بينهما، ما دفع أحد شعراء المدينة وهو الشيخ شهاب الدين أحمد بن عليف إلى نظم قصيدة في مدح السلطان بايزيد جاء فيها:-

خذو من ثنائي موجب الحمد والشكر   ومن در لفظي طيب النظم والنثر

وعلى إثر هذه القصيدة أنعم عليه السلطان بمكرمة قيمتها ألف قطعة ذهبية، علاوة على تخصيص مكرمة سنوية له بقيمة مائة قطعة ذهبية[٣].

وفي عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/ ١٥١٢-١٥٢٠م) أصبحت الصرة إلى الحرمين الشريفين من المهام الرئيسية للدولة، وكانت ترصد لها مبالغ معينة من خزينة الدولة. وبلغت قيمة الصرة التي أرسلها إلى مكة والمدينة ضعف صرة والده أي ٢٨ ألف

---

(١) اسماعيل حقي اوزون جارشلي، أمراء مكة المكرمة في العهد العثماني، ترجمة خليل مراد، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٥م، ص ٢٥-٢٦ نقلاً عن: أيوب صبري باشا، مرآتي مكة، ج٢، ص ٦٥٨.

(٢) تنسب عملة الدوك الذهبي إلى البندقية، وسميت كذلك نسبة لحاكم البندقية الذي كان يدعى دوقاً ومن هنا جاءت التسمية للدوكات، سكتها البندقية عام ١٢٩٤م، وامتازت بثبات نسبة الذهب فيها، يوجد على وجهها صورة الملك الذي ضربت في عهده، بينما يوجد على ظهرها صورتان إحداهما لبطرس والثانية لبولس الحواريين. راجت هذه العملة في الدولة المملوكية منذ عام ١٣٨٨م وأصبحت عملة رسمية في كل من مصر والشام لا سيما أن العملة في المدن المملوكية كانت تعاني من نقص مستمر في وزنها وقيمتها، بينما كان وزن الدوكات وقيمتها ثابتة. أنظر: يوسف درويش غوانمه، تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، دار الحياة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٢م، ص ٩٩. علي السيد علي، القدس في العصر المملوكي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٣٠.

(٣) اوزون جارشلي، أمراء مكة، ص ٢٦. رحلة سويلة مز أوغلي، دراسةالمحقق ،ص ٦٨.

دوك. وبعد ضمه لمصر سنة ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧م أرسل ٢٠٠ ألف دوك كان منها ٥٠٠ دوك لكل من الأشراف و٦ سكك حسنة[١] لكل من المشايخ و٣ دوك لكل من أعيان المدينة ودوك واحدة لكل فقير. وأرسل أيضاً كمية من الحبوب مقدارها ٥٠٠٠ إردب[٢] إلى مكة و ٢٠٠ إردب إلى المدينة، وقام بتوزيعها الأمير مصلح الدين في عام ٩٢٣ هـ/١٥١٧م الذي كان أول أمين صرة عينه السلطان. وقد أطلق أهل الحرمين على هذه الصرّة اسم "الصدقات الرومية"[٣].

واتخذت الصرّة السلطانية خلال العهد العثماني شكلاً نظامياً خصصت له مؤسسة خاصة مثل قافلة الصرّة التي اشتملت على عدد من الموظفين يترأسهم شخص يطلق عليه صرّة أميني بمعنى أمين الصرّة، وكان يتم اختياره من العسكريين من ذوي الرتب العالية أو من الموظفين الإداريين أو من علماء الدين. ويشترط في اختياره أن يكون مشهوداً له بالتدين والصدق والخلق الرفيع. وكانت وظيفة أمانة الصرة وظيفة تشريف إذ يطمح الكثير من رجالات الدولة الحصول عليها، علماً بأن تخصيصاتها المالية من الدولة كانت قليلة، وكان الأمناء أحياناً يضطرون للصرف من أموالهم الخاصة. غير أن الطموح في تولي هذه الوظيفة أخذ بالتراجع خاصة بعد أن تردت الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وانخفض عدد الأغنياء وميسوري الحال، فقد أخذ المرشحون لأمانة الصرة يبذلون جهودهم بهدف إعفائهم من هذه المهمة، ما دفع الدولة العثمانية عام

---

(١) **السكة الحسنة:** تعني كلمة السكة الختم أو الدمغة المضروبة على النقود المعدنية لحماية النقد من الغش. وتعرف أيضاً باسم السكة السلطانية أو السلطاني، وهي نقود ذهبية بدأ بإصدارها عام ٨٨٢ هـ/ ١٤٧٧م وذلك خلال عهد السلطان محمد الأول. وكانت تحمل على وجهها عبارة (سلطان محمد بن مراد خان عز نصره، ضرب في القسطنطينية سنة ٨٨٣ هـ) وكتب على ظهرها عبارة (ضارب النضر صاحب العز والنصر في البر والبحر) . وبقي الدينار السلطاني يضرب في إستانبول حتى عهد السلطان سليم الأول ١٥١٢ – ١٥٢٠م حيث بدأ بسكه في أماكن جديدة في شرق الأناضول وسوريا ومصر. ويساوي كل سلطاني ٤٠ بارة. أنظر: خليل الساحلي، النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، مجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، العدد الثاني، ١٩٧١م، ص ١١٤-١١٥. صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٣٤. شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) **الاردب:** مكيال مصري للحبوب، كان يساوي في القرنين الرابع والخامس عشر الميلاديين نحو ٦٩.٦ كغم من القمح أو ٥٦ كغم من الشعير. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أصبح يساوي نحو ١٣٢.٨٥٦ كغم. وفي القرن العشرين كان يساوي ١٥٠ كغم من القمح و ١٢٠ كغم من الشعير و ١٤٠ كغم من الذرة و ١٥٥ كغم من الفول الرومي و ١٥٧ كغم من العدس. أنظر: فالتر هنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٠م، ص ٥٨-٥٩.

(٣) اوزون جارشلي، أمراء مكة، ص ٢٧.

١٢٠٧هـ/ ١٧٩٢م إلى إضافة ٥٠ ألف قرش إلى مخصصات أمين الصرة، فأصبحت هذه الوظيفة كالوظائف الأخرى تلقى إقبالاً على تقلدها[١].

ويلي أمين الصرة من حيث الأهمية كاتب الصرة، وكانت وظيفته الاحتفاظ بدفتر الصرة Surre Defteri ويسجل ما يطرأ على ذلك من تغيير في أسماء المستحقين سواء بالانحلال أو الإفراغ، ويظهر ذلك من الحجة الشرعية التالية: "....الآيل إلى الفارغ المرقوم إرثا عن والده.... بموجب دفتر الصرّة المحفوظ تحت يد كاتب الصرّة المرقومة.... فعند ذلك قرر سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي.... السيدة المرقومة في تناول ذلك كل سنة من يد كاتب الصرّة المذكورة...."[٢]. ويستدل من هذه الحجة على أن كاتب الصرّة كان يحل أحياناً محل أمين الصرّة في توزيع المستحقات المالية على أصحابها. وقد تولى هذه الوظيفة بعض أبناء العائلات المقدسية، منهم الشيخ يحيى الفتياني والشيخ عبد الله الداودي[٣].

---

(١) رحلة سويلة مز أوغلي،دراسة المحقق ،ص ٧٥.
(٢) سجل شرعي ٣٤٦، ١٣ رمضان ١٢٧٦هـ/ ٤ نيسان ١٨٦٠م ص ١٥٤.
(٣) سجل شرعي ٢٣٩، أواخر ذي القعدة ١١٦٨هـ/ أوائل أيلول ١٧٥٥م ص ٧٤.

مخصصات أهالي القدس من الصرة السلطانية

إضافة إلى الصرّة السلطانية، كان يرد إلى مدينة القدس سنوياً من قبل حكام مصر صرّة أخرى تعرف باسم الصرّة المصرية، غير أن قيمتها أقل من قيمة الصرّة السلطانية، كما أن المستحقين منها كانوا أقل عدداً، وقد خصصت لفئة العلماء والمدرسين والأئمة لا سيما العاملين بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة، وبلغت قيمتها خمساً وثلاثين ألف بارة وتسجل أسماء المستحقين فيها بدفاتر خاصة تابعة لنظارة الأوقاف بمصر(١).

كما أشارت السجلات الشرعية إلى صرّة أخرى كانت تأتي من مصر لبعض العلماء والأئمة بالمسجد الأقصى وقبة الصخرة عرفت باسم صرة وقف المرحومين سنان باشا وأحمد باشا، ويبدو أن المستفيدون من هذه الصرّة هم الأشخاص أنفسهم المستفيدين من الصرّة المصرية، ويظهر ذلك من خلال وكالة شرعية كان الموكلون والوكيل هم أنفسهم في الوكالة الأولى السابقة. غير أن تلك الوكالة لا تمدنا بمعلومات عن قيمة المستحقات المالية العائدة للمستفيدين من صرّة الوقفين(٢).

وتضمنت وقفيات بعض الأمراء والأعيان تخصيص مستحقات مالية من أوقافهم لعلماء القدس وخطباء وأئمة وقراء القرآن والموظفين في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ومن هذه الوقفيات وقفية أسعد باشا العظم في دمشق، وقد خصص من ريعها مائة وخمسون قرشاً سنوياً، من ذلك ما هو مرتب لأئمة المسجد الأقصى والصخرة المشرفة خمسون قرشاً، وللمؤذنين ثلاثون قرشاً، وللبوابين خمسة وعشرون قرشا، وللشعالين عشرون قرشاً، ولفقراء الرواق المنصوري خمسة وعشرون قرشاً(٣). وكان يتم صرف هذه المستحقات سنوياً، وكان مستحقوها يوكلون أحد الأشخاص المستحقين بالوقفية لاستلام مستحقاتهم من

---

(١) سجل شرعي ٣٧٨، ١٩ ذي الحجة ١٣٠٦ هـ/ ١٦ آب ١٨٨٩م، ص ١٨١. والبارة كلمة فارسية تعني شقفة أو قطعة، وهي أصغر وحدة نقدية فضية تم تداولها في الدولة العثمانية؛ إذ تساوي كل أربعين بارة منها قرشا أسديا واحدا أوسلطانيا واحدا أو سكة حسنة واحدة، بينما تساوي كل ٣٠ بارة زولطة واحدة. وقد أطلقها العثمانيون على نقد فضي كان متداولاً في مصر منذ القرن السادس عشر. وكانت السجلات الشرعية تعبر عن البارة أحياناً بالفضة المصرية. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، القدس، مطبعة المعارف، ١٩٦٠، ص ٣٣٧؛ الساحلي، النقود العربية، ص ١٠٧.

(٢) سجل شرعي ٣٦٠، ١٠ ربيع الثاني ١٢٨٨هـ/ ٤ تموز ١٨٧١م، ص ٦٩. سجل شرعي ٣٨٣، ١٩ ربيع الثاني ١٣١٠هـ/ ٩ تشرين الثاني ١٨٩٢م، ص٧٣. وكان سنان باشا واليا على مصر خلال الفترة ١٥٦٧-١٥٦٨م وكلفه السلطان سليم الثاني عام١٥٦٩م بالتوجه إلى اليمن لإعادة السلطة العثمانية إليها، وبعد أن تمكن من ذلك عينه السلطان واليا على جدة، ثم عين واليا على مصر مرة أخرى ١٥٧١-١٥٧٣م، وأعطي بعد ذلك منصب الصدارة العظمى، توفي عام١٥٨٨م. عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦-١٧٩٨ دمشق، ١٩٦٧، ص١٧٣. أما أحمد باشا فقد كان واليا على مصر خلال الفترة ١٦١٥-١٦١٨م. رافق، المرجع السابق، ص٢٥٥ .

(٣) سجل شرعي ٣٦٣، ٢٢ شوال ١٣٠٨هـ/ ٣٠ أيار ١٨٩١م، ص ٤٦.

متولي وناظر الوقف بدمشق، ووفقاً لبعض سجلات المحكمة الشرعية فقد كان الشيخ شحادة بن محمد بن عبد الرحمن الدنف وكيلاً لأصحاب تلك المخصصات، إذ تشير ثلاث وكالات في فترات زمنية متقطعة منذ عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م وحتى عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م بأن شحادة الدنف كان وكيلاً عن المستحقين، وربما تعود وكالته لفترة ما قبل عام ١٢٩١ هـ/ ١٨٧٤م وما بعد عام ١٣٠٨ هـ/١٨٩٠م، وهو أمر ليس من الضروري تتبعه، غير أنه من اللافت للنظر في الوكالات الثلاث أن إحداها كانت تشير إلى قبض المستحقات عن عام واحد[١] واثنين عن ثلاثة أعوام[٢]. ولعل عدم قبض المستحقين لمستحقاتهم المالية لمدة ثلاث سنوات ناتج عن عدم اهتمامهم بقبضها سنوياً وبشكل منتظم نظراً لقلة المبالغ المخصصة لهم منها.

ومن الأوقاف الأخرى بدمشق التي اشترط واقفوها تخصيص جزء من ريعها لأصحاب الوظائف الدينية في المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وقف كوجك أحمد باشا، الذي خصص خمسمائة قرشاً سنوياً من ريع أوقافه بدمشق وخارجها وذلك لقراءة الربعة الشريفة في كل يوم بقبة الصخرة بين العشائين[٣]. وخصصت خانم بنت سليمان باشا ربع غلة حاصل وقفها من صدقات وخبز وحسنات بقدر ما يكون لموظفي المسجد الأقصى وقبة الصخرة[٤].

تجهيز قافلة الصرّة السلطانية

كان السلطان العثماني يرسل الصرّة خلال فترة سفر قافلة الحج الشامي إلى الحجاز، وكان أمين الصرّة يغادر إستانبول في كل سنة في الثاني عشر من شهر رجب خاصة أن القافلة كانت تسلك بداية الطريق البري، ويتطلب ذلك قطعها مسافات طويلة، وبعد عام ١٢٨١ هـ/١٨٦٤م أصبحت تنطلق من إستانبول في منتصف شعبان، إذ أخذت تسلك الطريق البحري (من إستانبول إلى ميناء بيروت) وغدت الطريق قصيرة. وبعد إنشاء خط السكة الحديدية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٦هـ/ ١٨٧٦-١٩٠٩م)[٥]. أصبحت الصرة ترسل بواسطة القطار[١]. وكانت القافلة تغادر إستانبول وسط

---

(١) سجل شرعي ٣٦٣، ٢٥ رجب ١٢٩١هـ/ ٦ أيلول ١٨٧٤م، ص ٩٦.

(٢) سجل شرعي ٣٧٨، ٢٧ رجب ١٣٠٦هـ/ ٩ آذار ١٨٨٩م، ص١٤٢. سجل شرعي ٣٨٢، ٢٢ شوال ١٣٠٨هـ/ ٢ حزيران ١٨٩١م، ص ٤٦.

(٣) سجل شرعي ٣٥٧، ٢١ ربيع الثاني ١٢٨٧ هـ/ ١٩ آب ١٨٧٠م، ص ١٣١. سجل شرعي ٣٧٣، غرة شعبان ١٣٠٣هـ/ أوائل أيار ١٨٨٦م، ص ١٧٠.

(٤) سجل شرعي ٣٦٣، ٥ رجب ١٢٩١هـ/ ١٨ آب ١٨٧٤م، ص ٩٣. سجل شرعي ٣٦٨، ٢٣ رجب ١٢٩٤هـ/ ٢ آب ١٨٧٧م، ص ٥٣. سجل شرعي ٣٨٢، ٢٢ شوال ١٣٠٨هـ/ ٣٠ أيار ١٨٩١م، ص ٤٦.

(٥) صدرت الإرادة السلطانية بالشروع في تنفيذ خط السكة بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣١٨ هـ/ ١ أيلول ١٩٠٠م. وفي ٥ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١ أيلول ١٩٠٨م جرى الاحتفال بوصوله إلى المدينة المنورة. وتقدر مسافة الخط الحديدي الحجازي بين دمشق والمدينة المنورة نحو ١٣٠٢ كم. انظر: محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك ١٨٦٤-١٩١٨م، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢م، ص =

احتفالات شعبية ورسمية يشترك فيها رجالات الدولة والأهالي، وتعد احتفالات توديع قافلة الصرّة من أهم الاحتفالات التي كانت تتم في إستانبول خلال العهد العثماني، إذ كانت تحظى باهتمام القصر السلطاني والناس على حد سواء[٢]. ولدى وصول قافلة الصرة إلى بيروت ودمشق كانت تستقبل باحتفالات بهيجة، ويجري تزيين الشوارع وإضاءتها بالقناديل والشموع. وكان والي بيروت وكبار الضباط وجمع من الجند السلطاني على رأس مستقبليها في الميناء[٣].

وحرصت الدولة العثمانية على توفير الأمن لضمان وصول قافلة الصرّة بعد انطلاقها من إستانبول في طريقها إلى دمشق ثم الحجاز، فكانت ترسل الأوامر لحكام المناطق "الولاة والمتصرفين" ومساعديهم وقادة الانكشارية وغيرهم من ذوي العلاقة في الولايات التي تمر بها القافلة وتطلب منهم توفير القوات اللازمة لحماية قافلة الصرّة والحجاج المرافقين لها[٤]. وكانت الدولة العثمانية تقدم صرة مالية عرفت بصّرة العربان Urban surrei للعشائر البدوية التي كانت تقيم على الطريق من الشام حتى الحرمين الشريفين، لاستمالتها وضمان ولائها وعدم تعرضها لقافلة الصرّة لدى مرورها بالأراضي التي تسيطر عليها تلك العشائر[٥]. وقد بلغ مقدار الصرّة المالية التي قدمت لتلك العشائر أوائل القرن الثامن عشر الميلادي ٢٠ ألف قرش سنويا[٦].

ويصف سليمان شفيق الذي رافق والده علي كمالي باشا الذي انتدبه السلطان عبد الحميد الثاني كأميناً للصرّة لعام ١٣٠٧ هـ/١٨٩٠ م قائلاً "ولأجل المحافظة على الصرّة السلطانية يتم سنوياً تخصيص ٢٥٠-٣٠٠ من البغّالة مع بغالهم ونصف فوج جند مشاة من

١٨٤-١٩٠. ولمزيد من التفاصيل حول الخط الحديدي الحجازي انظر: هند غسان أبو الشعر، (دور الصحافة في التوثيق لنشأة الخط الحديدي الحجازي ١٩٠٠-١٩٠٨م صحيفة البشير البيروتية مصدراً) ، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد الثالث، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠٠٩م، ص ١٤١-١٧٣.

(١) رحلة سويلة مز اوغلي، دراسة المحقق، ص ٧٩.

(٢) لمزيد من الإطلاع على تفاصيل هذه الاحتفالات أنظر: اوزون جارشلي، أمراء مكة، ص٥١-٥٧ رحلة سويله مز أوغلي، ص٧٥-٧٧ و ص١٠٩-١١٠.

(٣) رحلة سويلة مز أوغلي، دراسة المحقق ،ص ٨٠.

(٤) اوزون جارشلي، أمراء مكة، ص ٥٧.

(٥) اوزون جارشلي، أمراء مكة، ص ٦٠. فاضل مهدي بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي – دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق العثمانية حصراً (مطلع العهد العثماني – أواسط القرن التاسع عسر) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٩٥-٩٦.

(٦) اوزون جارشلي، أمراء مكة، ص ٦٠. ويبدو أن البضائع التي كانت تحملها قافلة الحج لدى عودتها من الحجاز من العوامل التي كانت تغري القبائل البدوية للاعتداء على القافلة، وكان من أهم تلك البضائع الأحجار الكريمة والتوابل والمنسوجات والقهوة. أنظر: عبد الكريم رافق، (قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني) ، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العدد السادس، ١٩٨١م، ص ١٩.

الجند السلطاني وعدد من مدافع الجبل وسريتين من خيّالة الجندرمة أو الدرك ويكون مجموعهما ٢٠٠ نفر، ويرافقهم الجمالون المدنيون من الشيشان والبدو ويتراوح عددهم بين ٦٠-٧٠ نفراً ويسمون العقيل". وتكون مهمة فرقة العقيل هذه المحافظة على مؤخرة القافلة وذلك بهدف توصيل المسافرين والجمال التي قد تتخلف عن القافلة لسبب ما[١].

تسليم صرة القدس

كان يجري تسليم أموال الصرّة إلى مستحقيها في الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لدى وصول القافلة إلى مكة المكرمة في بداية شهر ذي الحجة. ويتم توزيع المخصصات على مستحقيها بمعرفة أمين الصرّة وقاضي مكة وشيخ الحرم. أما صرة أهالي القدس، فكانت تأتي "صحبة صرة الحرمين الشريفين مع أمين الصرة ولما يأتي أمين الصرة إلى دمشق الشام يرسلها صحبة أمين من طرفه أو يأتي بنفسه"، ويجري توزيعها على مستحقيها في المحكمة الشرعية بحضور القاضي الشرعي[٢].

ويستدل من إحدى الحجج الشرعية أن الدولة العثمانية أخذت منذ عام ١١٠٦هـ/١٦٩٤م بتسليم صرة أهالي القدس من خلال مصر عوضاً عن دمشق. ويظهر ذلك من خلال عريضة رفعها بعض المستحقين بالصرة من أهالي المدينة لوالي دمشق، ذكر فيها "وأنه منذ عشرين سنة أحيلوا بها على جانب مصر بموجب الفرمان العالي وكان كل سنة يأتي بها سنجق الخزينة ويسلمها ويكتب بذلك حجة من جهة قاضي القدس الشريف"[٣]. ويبدو أن سبب تحويلها كان نتيجة للاضطرابات في توازن القوى في دمشق نتيجة الصراع بين القابي قول من جهة، وسلطة الإنكشارية اليرلي (الجند المحلي) من جهة أخرى[٤]، إضافة إلى الصراع بين ولاة دمشق وأعيانها الذين قاوموا ظلم هؤلاء الولاة في فرض المظالم على الأهالي كما حصل في العام ١١٠٧هـ/١٦٩٥-١٦٩٦م؛ حيث عارض علماء دمشق ظلم الوالي عثمان باشا السلحدار. وكان على رأس هؤلاء العلماء نقيب الأشراف وخطيب الجامع الأموي[٥]. علاوة على ذلك، شهد الربع الأخير من القرن السابع عشر

---

(١) رحلة سويلة مز أوغلي، ص ١٢٧.

(٢) سجل شرعي ٢٠٩، غرة شوال ١١٢٦هـ/ أواسط تشرين الأول ١٧١٤م، ص٥٣١.

(٣) سجل شرعي ٢٠٩، غرة شوال ١١٢٦هـ/ أواسط تشرين الأول ١٧١٤م، ص٥٣١.

(٤) ويقصد بالقابي قول أو قولاري عبيد الباب. أي عبيد السلطان. وهم بالأصل فتيان الرعايا المسيحيين الذين تم تجنيدهم بواسطة الدفشرمة أي عملية الجمع والانتقاء. أما اليرلي فتعني محلي وأطلقت على انتساب السكان المحليين إلى الفرق الإنكشارية للتمتع بامتيازاتهم فغلب الطابع المحلي على الإنكشارية وأصبحوا يعرفون في بعض الولايات كولاية الشام باسم يرلي. عبد الكريم رافق، بلاد الشام، ص ٧٢-٧٤؛ أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ١٩٩٩، ٣٨٢.

(٥) رافق، بلاد الشام، ص٢١٨-٢٢٠.

الميلادي ضعف الأمراء المحليين واليرلي في دمشق، ما دفع الدولة العثمانية إلى تعيين الموظفين العثمانيين أمراء للحج الشامي. وقد ترتب على ذلك عدم استقرار علاقات أمراء الحج مع القبائل البدوية ما دفعها إلى مهاجمة قافلة الحج لا سيما أن الموظفين العثمانيين المعينين أمراء الحج لمدة سنة أو نحوها غالباً ما كانوا يمتنعون عن دفع الصرة أو (صرة العربان) لشراء رضا البدو[١].

غير أن الدولة العثمانية أخذت تعمل منذ عام ١١٢٦ هـ/ ١٧١٤م على إعادة النظام القديم وذلك بتسليم المستحقين بالصرة مخصصاتهم من خلال أمين الصرة لدى وصوله إلى دمشق. الأمر الذي أدى إلى ترحيب أهالي مدينة القدس بذلك، ما دفع "العلماء والمشايخ والخطباء والأئمة والصلحاء والفقراء المجاورين" بتقديم عريضة لوالي الشام يوسف باشا بإرسال صرتهم "صحبة وكيل أمين الصرة مع الدفتر السلطاني..."[٢]. وقد استمرت الدولة العثمانية في توزيع صرة أهالي القدس الشريف حسب النظام القديم. فقد أورد السجل الشرعي الكثير من الحجج الشرعية التي توضح ذلك، فمثلاً ذكرت إحدى الحجج الشرعية:- "حضر يوم تاريخه أدناه كل واحد من العلماء والمدرسين ومشايخ الحرم والخطباء والأئمة الخدام وسائر المستحقين بالصرّة الرومية الواردة من طرف الدولة العليّة حرسها رب البريّة، وقبضوا وتسلموا من عمدة الأكابر والأعيان حاوي المفاخر والعرفان الحاج مصطفى آغا بن المرحوم أحمد آغا زاده صرتهم المعينة لأهالي بيت المقدس من طرف الدولة العليّة الواردة في سنة تاريخه... صحبة أمين الصرة الشريفة عمدة الأكابر والأعيان الفخام الحاج محمد آغا.... فكان جملة ما أقبضهم الحاج مصطفى آغا نظير الصرّة الشريفة مبلغاً.... وذلك نظير صرتهم الواردة من طرف الدولة العثمانية العليّة صحبة جناب أمين الصرّة....فبموجب ذلك برئت ذمة الحاج مصطفى آغا وذمة وكيله القابض للصرّة المزبورة من يد أمينها وذمة أمين الصرّة المزبورة من جميع الصرر المرقومة"[٣].

يبدو واضحاً من هذه الحجة أن أمين الصرّة لم يحضر لمدينة القدس لتسليم الصرّة على مستحقيها بل أوكل أحد الأشخاص ليقوم مقامه، ويبدو من خلال الألقاب التي نعت بها الوكيل أنه كان من كبار موظفي الصرّة وعلى الأرجح أن يكون نائب أمين الصرّة أو كاتبها.

ومن جهة أخرى تُظهر إحدى الحجج الشرعية أن مستحقي الصرّة كانوا يوكلون أحد الأشخاص للذهاب إلى دمشق وقبض مستحقاتهم المخصصة لهم من أموال الصرّة السلطانية، مثال ذلك:- "حضر كل واحد من صاحب الفضيلة.... وبقية المستحقين بالصرّة الرومية... وحضر بحضورهم زبدة الخدمة الكرام السيد الشيخ شحادة أفندي بن الشيخ

---

(١) رافق، بلاد الشام، ص٢٢٦. فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، ص ٩٦.
(٢) سجل شرعي ٢٠٩، غرة شوال ١١٢٦هـ/ أواسط تشرين الأول ١٧١٤م، ص٥٣١.
(٣) سجل شرعي ٢٢٦، ٣ رمضان ١١٤٥هـ/ ١٨ شباط ١٧٣٣م، ص ١٤.

محمود بن الشيخ عبد الرحمن خادم صخرة الله المشرفة والمسجد الأقصى وأشهدوا جميعاً... أنهم وكّلوا وأقاموا مقام أنفسهم الشيخ شحادة بقبض وتناول معلوم الصرّة الرومية المعينة لهم في كل سنة التي ترد لهم في سنة تاريخه إحدى وتسعين ومائتين وألف عند صاحب السعادة أمين الصرّة بدمشق الشام.... وقد أذن جميع المستحقين إلى جناب الشيخ شحادة بقبض جميع ذلك من يد سعادة أمين الصرّة الشريفة ليوصل ذلك إليهم"(١).

ويستدل من بعض الحجج الشرعية أن الوكيل كان أحياناً يوكل من ينوب عنه لإحضار الصرّة من دمشق ويقوم الأخير باستلام الصرّة من موكل المستحقين ويحضر إلى القدس لتسليمها إلى مستحقيها مع بقاء الوكيل في دمشق، ويصف لنا السجل الشرعي ذلك وكيفية وصول كيس الصرّة وفتحه، وهذا ما توضحه الحجة الشرعية التي تفيد حضور "يوم تاريخه أدناه في مجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف كل من العلماء والمدرسين الكرام ومشايخ الحرم الشريف والخطباء والأئمة الفخام والخدام بالمسجد الأقصى وسائر المستحقين بالصرّة الرومية.... وحضر بحضورهم مفخر السادات الكرام السيد حسن جلبي عبد النبي المندوب من قبل مفخر النبلاء الفخام السيد حسن جلبي شحادة الموكل من قبل سائر المستحقين الموصى إليهم في قبض الصرّة الرومية.... الواردة صحبة عين الأكابر الفخام زبدة الأماجد الكرام...."(٢) آغا أمين الصرّة وفي إرسال ذلك إليهم... ودفع السيد حسن عبد النبي المندوب من طرف السيد حسن جلبي الوكيل المرقوم الصرّة الواردة في السنة المذكورة بأكياسها مختومة كما أرسلت وأنعم بها وفتحوا الأكياس بالمجلس الشرعي فوجدوا بداخلها الصرة الأتي بيانها.... وقبضوا جميع ذلك المستحقين بالصرّة المذكورة من يد السيد حسن عبد النبي المندوب من طرف السيد حسن جلبي شحادة الوكيل المذكور بالمجلس الشرعي بالتمام والكمال فبموجب ذلك برئت ذمة أمين الصرّة المذكور وذمة السيد حسن شحادة المتسلم لها بدمشق الشام وذمة السيد حسن عبد النبي الدافع لها بالقدس الشريف البراءة الشرعية بالطريق الشرعي وتزايد الدعاء من سائر العلماء والسادات والفقراء والضعفاء لحضرة سلطان الإسلام والمسلمين ظل الله في العالمين حضرة مولانا وسيدنا السلطان عثمان خان(٣) نصره العزيز الرحمن(٤).

دفاتر الصرّة السلطانية

---

(١) سجل شرعي ٣٦٣، ١٥ رجب ١٢٩١هـ/ ١٨ آب ١٨٧٤م، ص ٩٤-٩٥.
(٢) الاسم بالأصل غير موجود.
(٣) وهو السلطان عثمان الثالث، تولى الحكم خلال الفترة (١١٦٨-١١٧١هـ/ ١٧٥٨-١٧٦١م) .
(٤) سجل شرعي ٢٣٩، غرة ذي القعدة ١١٦٨هـ/ أواسط آب ١٧٥٥م، ص ٦٤. وهناك حجة أخرى بالمعنى نفسه غير أن الشخص الذي دفع الصرّة هو عثمان آغا متسلم القدس مندوباً عن وكيل المستحقين، سجل شرعي ٣٤٦، ٨ شوال ١١٧٦هـ/ ٢١ نيسان ١٧٦٣م، ص ٤٥.

يبلغ عدد أوراق كل دفتر من دفاتر الصرّة السلطانية الموجودة في الأرشيف العثماني أو المحفوظة في مؤسسة إحياء التراث ثماني وأربعين ورقة، أي ست وتسعين صفحة. وينطبق هذا العدد على جميع دفاترها. أما طول الصفحة وعرضها، فيلاحظ وجود نوعين من الدفاتر، ففي النوع الأول بلغ طول الصفحة ٤٦ سم وعرضها ١٧ سم، بينما بلغ طول الورقة في النوع الثاني ٧٥سم وعرضها ٢٢.٥سم. ويتراوح عدد الأسماء (المجموعات)(١) في كل صفحة ما بين ١٥-٢٠ اسما، وتضم كل صفحة ثلاثة أعمدة ويتراوح عدد الأسماء في كل عمود ما بين ٥-٧ أسماء، غير أن بعض الصفحات لم تكن الأعمدة فيها متساوية نظراً لكثرة عدد الأسماء التي تضمها بعض المجموعات.

وزينت الصفحة الأولى من الدفتر بشعار الدولة العثمانية وكتبت في أعلى الصفحة عبارة (دفتر صرّة شريف خاقانيه روميه جديد برأي أهالي قدس شريف در واجب سنة....)(٢) وفي بعض الأحيان كان يتلو كلمة دفتر كلمة تقسيمات (توزيع) فتكون العبارة (دفتر تقسيمات....)(٣) ويرد في نهاية بعض الدفاتر عبارات ثلاث، وتحت كل عبارة ختم صاحبها، فمثلاً نصت العبارة الأولى في نهاية دفتر الصرّة لعام ١١٥٥ هـ/ ١٧٤٢م. على "حرر هذا الدفتر بمعرفة العبد الفقير الحاج بشير آغا آغا دار السعادة العليّة ناظر أوقاف الحرمين الشريفين حالاً". أما العبارة الثانية فقد جاء فيها "قيد على ما فيه بمعرفة الفقير إليه عز شأنه الحاج خليل غفر له المفتش على أوقاف الحرمين الشريفين". بينما كان مضمون العبارة الثالثة "وزعت الصرّة الشريفة على مستحقيها بمعرفة العبد الضعيف القاضي بالقدس الشريف". وفي هذه العبارة لم يرد اسم القاضي في نهايتها مع أنه موجود في ختمه(٤). غير أن العبارة الثالثة في دفتر الصرّة العائد لسنة ١١٧٩ هـ/ ١٧٦٥م أشير في نهايتها إلى اسم القاضي إذ نصت "وزعت الصرّة الشريفة بين الأهالي حسب الدفتر الحاوي بمعرفة الفقير إليه سبحانه وتعالى محمد صادق القاضي بالقدس الشريف غفر له"(٥). أما الجماعات التي تضمنتها دفاتر الصرّة فكانت ثابتة من حيث اسم الجماعة والحصة المخصصة لها، غير أن الاختلاف كان أحياناً في الأسماء، ويعتمد ذلك على عمليات البيع والشراء بالإفراغ، إضافة إلى الإرث بسبب الوفاة.

وتبين سجلات المحكمة الشرعية أن بيع الحصص في بعض الأحيان كان يتم من خلال بيع شخص لحقه في الإقامة أو السكن بحجرات بعض الأماكن المدرجة ضمن

---

(١) الأسماء الموجودة في جميع الدفاتر إما أن تكون منفردة وإما أن تكون مشتركة بمعنى أن المجموعة الواحدة تضم أكثر من اسم أو شخص.

(٢) وردت هذه العبارة في كثير من دفاتر الصرّة، منها دفتر الصرّة لعام ١١٧٨ هـ/١٧٦٤م، ودفتر الصرّة لعام ١١٧٩هـ/١٧٦٥م ودفتر الصرّة لعام ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م، وغيرها من الدفاتر الأخرى.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لعام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، الورقة ١ أ.

(٤) دفتر الصرّة السلطانية لعام ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م، الورقة ٤٧ أ. ولم أتمكن من قراءة اسم القاضي.

(٥) دفتر الصرّة السلطانية لعام ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م، الورقة ٤٦ ب.

الجماعات المستحقة في الصرّة، ما يعني انتقال حصة البائع في الصرّة للمشتري تلقائياً رغم عدم إشارة السجل الشرعي لذلك، فقد ورد في حجة شرعية قرار "مولانا الحاكم الشرعي حامل هذا الكتاب الشرعي وناقل ذا الخطاب المعتبر المرعي الحاج عبد الرحمن بن أحمد الجلبي في وظيفة السكن بالحجرة الكائنة برباط ولي الله تعالى الشيخ علاء الدين البصيري[1] الواقعة بالصف الغربي عوضاً عن الحاج محمد بن عبد الله بحكم فراغه له عن ذلك في يوم تاريخه أدناه بحسن اختياره ورضاه، الآيل إليه ذلك بموجب تقرير شرعي مؤرخ بغرّة محرم الحرام ١١٥٨ هـ/ ٢ شباط ١٧٤٥م وأذن مولانا الحاكم الشرعي للحاج عبد الرحمن بالسكن في الحجرة المذكورة والانتفاع بها تقريراً وإذنا صحيحين شرعيين، وتعوض الحاج محمد المرقوم من الحاج عبد الرحمن نظير فراغه له عن ذلك مبلغاً قدره ثلاثون زلطة...."[2].

الجماعات المستحقة في الصرة السلطانية

اشتملت دفاتر الصرة على خمسة أقسام ضمت ثلاثاً وستين جماعة، ويلاحظ أن القسم الأول يختلف عن باقي الأقسام إذ لم يرد فيه ذكر لأية جماعة، وبلغ مجموع مخصصاته ٥٠ سكة حسنة. ويستدل من العبارة المتعلقة بهذا القسم "فراشت حضرت باديشاه خلد الله تعالى خلافته وأيد سلطنته في صخرة الله المشرفة في القدس الشريف"- يستدل أن هذا المبلغ تبرع به السلطان العثماني للجماعة المسؤولة عن فراشة قبة الصخرة. أما الأسماء الواردة في هذا القسم فقد اقتصرت على اسمين فقط، ولدى الإطلاع على أربعة

---

(١) **رباط علاء الدين البصير:** ويقع في باب الناظر، وقد أوقفه الأمير علاء الدين ايدغدي بن عبد الله الصالحي سنة ٦٦٦ هـ/ ١٢٧٧م الذي كان ناظراً للحرمين الشريفين زمن الملك الظاهر بيبرس، وقد حبس عليه أوقافاً كثيرة، اشتملت على طواحين وحمامات وأفران ودكاكين وخانات وأراض زراعية ودور وأقبية واصطبلات. أنظر: مجير الدين العلمي الحنبلي (ت ٩٢٧ هـ/ ١٥٢٠م) ، الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، جزءان، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٩٥م، ج٢، ص ٤٣، كامل العسلي، معاهد العلم في بيت المقدس، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨١م، ص ٣١٥-٣١٧. محمد سليم اليعقوب، ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، جزءان، منشورات البنك الأهلي الأردني، عمان، ١٩٩٩م، ج١، ص ٣٥١. محمد هاشم غوشة، الأوقاف الإسلامية في القدس الشريف، مجلدات، مركز الأبحاث للتاريخ، والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ٢٠٠٩م، م١، ص ١٧٥؛ Burgoyn, Mamluk Jerusalem, British School of Archaelogy in Jerusalem, London, 1987,pp 117–124

(٢) سجل شرعي ٢٤٠، ١٤ ذي القعدة ١١٦٩ هـ/ ٢٣ أيار ١٧٦٦م، ص ٢٧. والزولطة هي سكة فضية بولونية تساوي ٩٠ آقجة أو ٣٠ قطعة مصرية(بارة) ، وكانت متداولة حتى عهد السلطان عبد الحميد الأول ١٧٧٤- ١٧٨٩م، سجل شرعي ٢٣٩، ١٥ شوال ١١٦٨هـ/ ٢٥ أيار ١٧٥٥م، ص٤٧، صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٣٠.

دفاتر خلال فترات زمنية متباعدة تبين ثبات الأسماء إلى حد كبير رغم الفارق الزمني، فحسب الدفتر العائد لسنة ١٠٨٢ هـ/ ١٦٧١م، كان هذان الاسمان هما السيد اسحق الوفائي والسيد عبد اللطيف بن عبد القادر(١). أما دفتر الصرة العائد لسنة ١١٧٩ هـ/ ١٧٦٥م فكانا أولاد السيد فيض الله العلمي والسيد عبد اللطيف بن السيد عبد الله(٢). وفي دفتر الصرّة العائد لسنة ١٢٧٨ هـ/ ١٨٦١م كان السيد أحمد بن فيض الله والسيد إبراهيم بن فيض الله النصف والسيد عبد اللطيف بن السيد عبد الله النصف(٣). وفي دفتر الصرّة العائد لسنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م وهو الدفتر الأخير، كان الاسمان هما السيد عبد اللطيف بن السيد عبد الله النصف والسيد أحمد فيض الله والسيد إبراهيم أولاد السيد فيض الله النصف(٤). وبذلك يتضح أن عدد الأسماء الواردة في الدفاتر الثلاثة الأخيرة أنها كانت ثابتة ولم تتغير. غير أن ذلك لا يعني استمرار هؤلاء الأشخاص على قيد الحياة، فالفارق الزمني ما بين الدفتر الثاني والرابع كان ١٤٨ سنة، ولذلك فمن الأرجح أن ورثتهم هم الذين استفادوا من المخصصات مع بقاء الأسماء الأصلية مدونة في الدفاتر. وعلى الأرجح أن هذه الأسماء كانت تأتي من خلال براءة سلطانية. أما تغيير الاسمين الواردين في الدفتر الأول فيرجح أنه كان بسبب وفاتهما بدون ورثة.

وعلى غرار الحصص بمختلف الجماعات المستحقة بالصرة، فقد كانت الحصص في هذه الجماعة تباع وتشترى، ومن الأمثلة على ذلك شراء كل من مفخري الأفاضل والسادات العظام الشقيقين محمد شحادة وأبو الوفا نجلي فيض الله العلمي نقيب الأشراف بالقدس سابقاً من مفخر السادات الفخام وزبدة الفضلاء الكرام بدر الدين موسى الوفائي "وظيفة الفراشة بالصخرة المشرفة بما لذلك من المعلوم وقدره في كل سنة أربعة ذهباً سلطانياً وخمس عشرة قطعة مصرية وما يتبعها من حصة في الصوف وقدر ذلك ثلث نصف الصوف". وقد تعوض الفارغ مقابل ذلك مائة وخمسين زولطة. وتم ذلك بحضور كل من نجم الدين أفندي مفتي القدس وابنه خير الدير الدين أفندي نقيب الأشراف بالمدينة. وشهد على ذلك أحد عشر شخصا(٥).

أما القسم الثاني من دفتر الصرة فقد اشتمل على فئتين، ضمت الفئة الأولى أصحاب مختلف الوظائف في المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، بينما ضمت الفئة الثانية جماعة عرفت بإسم الصلحاء المجاورين، واشتمل هذا القسم على سبع عشرة جماعة، بلغ مجموع مخصصاتها ١٦٤٤ سكة حسنة، ومن الممكن تصنيف جماعات الفئة الإولى إلى

---

(١) لم أتمكن من الإطلاع على دفتر الصرّة لسنة ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١م، وقد اعتمدت في ذلك على مقال سهيل صابان في دراسته المتعلقة بهذا الدفتر. صابان، صرّة أهالي القدس، ص ١٨٨.

(٢) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م، الورقة ٣ أ.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، الورقة ٣ أ.

(٤) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، الورقة ٢ أ.

(٥) سجل شرعي ٢٣٩، غرة ذي القعدة ١١٦٨هـ/ ٧ آب ١٧٥٥م، ٦٢.

ثلاثة أصناف، يشتمل الصنف الأول على أصحاب الوظائف ذات الطبيعة الدينية، ويضم مشايخ الحرم وخطباء المسجد الأقصى وقبة الصخرة والأئمة فيهما، والمصدرين[١] والمفسرين والمؤذنين والمبلغين[٢]، وقراء القرآن الكريم[٣]. وقد بلغ عدد الجماعات ضمن هذا الصنف إحدى عشرة جماعة كان من بينها خمس جماعات قرّاء، كانوا يقرؤون أجزاء معينة من القرآن الكريم سواء في أيام محددة كما هي الحال في الجماعة التي عرفت باسم "جماعة قراء محفل المسجد الأقصى والصخرة المشرفة في يوم الجمعة"[٤] أو يقرؤون أجزاء من القرآن في بعض المناسبات الدينية، أو بطلب من الواقف حسب شرطه، كالقرّاء الذين كانوا يقرؤون بعض الأجزاء من القرآن على روح بعض السلاطين كالسلطان سليمان القانوني والسلطان سليم الأول[٥]. وقد حدد لبعض القراء سور معينة كما هي الحال في أحد الأشخاص ممن اشتملتهم جماعة القراء على روح السلطان سليمان القانوني والبالغ عدد أفرادها خمسة وتسعين شخصاً، حيث حدد لهم قراءة سورة الفتح.

وقد تقسم قراءة القرآن الكريم إلى أجزاء كالربع؛ وإلى أجزاء الأجزاء، ويتضح ذلك من حصة الحاج يوسف علي نسيبة في قراءة القرآن بربعة السلطان سليم الأول في قبة الصخرة المشرفة، حيث كانت "قراءة ربع الجزء الشريف ونصف ثلث ربع الجزء الشريف من كلام الله تعالى...". وكان يتقاضى مقابل ذلك ثلاث سلطانيات ونصف السلطاني. وقد اشترى هذه الحصة من محمد الشيخ عثمان الصلاحي بثمن مقداره تسعون زولطة[٦].

---

(١) **المصدّر:** هو الشخص الذي يقرأ حلقات التصدير في المسجد، وهي حلقات تفسير الآيات القرآنية الكريمة، حيث يجلس المصدر في صدر المسجد ويقوم بتفسير الآيات القرآنية بعد أن يتلوها المتكلم. أنظر: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١ هـ/ ١٤٨١م) صبح الأعشى في صناعة الانشا، ١٤ جزء، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة،١٩٦٣م، ج ٤، ص ٢٢٢.

(٢) **المبلغ:** وهو الذي يقوم بترديد التكبيرات خلف الإمام أثناء الصلاة حتى يتسنى للصفوف الخلفية من المصلين سماعها. أمين مسعود أبو بكر، قضاء الخليل ١٨٦٤-١٩١٨م، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٤م، ص ١٦٠.

(٣) أشارت دفاتر الصرّة إلى كلمة القراء بكلمة جزخون باللغة العثمانية. والأصح جزخان وليس جزخون.

(٤) أنظر على سبيل المثال دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م، الورقة ٨ ب.

(٥) أنظر على سبيل المثال دفتر الصرة السلطانية لسنة ١٢٨١ هـ/ ١٨٦٤م، الورقة ١٧ أ. وتعد ربعة السلطان سليمان القانوني أكثر المصاحف الشريفة تداولاً بين القرّاء في قبة الصخرة المشرفة. وقد عرف من قرّائها في القرن السادس عشر الميلادي الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ عمر بن هارون، والشيخ شهاب الدين أحمد بن القاضي أبي الثناء بن الدويك وشيخ الإسلام شمس الدين أبو الوفا الحسيني، والشيخ أبو الهدى بن ولي الله تعالى الشيخ أبي العون الغزي والقاضي أبو القاسم بن الدويك، والشيخ أبو العون بن عمران. محمد هاشم غوشة، القدس في العهد العثماني (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م – ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) ، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٤.

(٦) سجل شرعي ٢٣٩، أواخر ربيع الأول ١١٦٩هـ/ ١ كانون ثاني ١٧٥٦م، ص ١١٥.

وبلغ عدد المجموعات ممن اشتملتهم جماعات الصنف الأول ٢٩٥ مجموعة أو اسما، وكان مجموع مخصصاتهم من الصرّة ١٠٦٢ سكة حسنة وخمس عشرة بارة، كان من بينهم ١٨٦ قارئاً لأجزاء القرآن الكريم صنفوا ضمن جماعات القراء، وقد خصص لهم ٧٢٦ سكة حسنة وخمس بارات، وبذلك يشكل عدد القراء نحو٦٣.٠٥% من إجمالي عدد أفراد الصنف الأول، وبلغت نسبة حصتهم نحو ٦٨.٣٤% من إجمالي مخصصات الصنف الأول. أما الصنف الثاني فيتمثل بأصحاب الوظائف الخدماتية، واشتمل على جماعتين هما: جماعة الكتّاب وجماعة جباة الوقف، وبلغ عددهم ٤٠ شخصاً خصص لهم ٤٥ سكة حسنة. أما الصنف الثالث فيتمثل بأصحاب الوظائف العامة، واشتمل على ثلاث جماعات، اختصت اثنتان منها بالخدمة في المسجد الأقصى وقبة الصخرة بينما اشتملت الجماعة الثالثة على بوابي الحرم الشريف، وبلغ عددهم ٥٤ اسما خصص لهم ٧٢ سكة حسنة.

أما الفئة الثانية والمتمثلة بجماعة الصلحاء المجاورين فقد بلغ عدد مجموعاتها ١١٩ مجموعة، خصص لها ٤٦٤ سكة حسنة و خمس وعشرون بارة، وشكلت هذه الجماعة نحو ٢٨.٢٦% من إجمالي مخصصات القسم.

أما القسم الثالث في الدفتر، فكان تحت عنوان "توزيع الصدقات السلطانية الجديدة". واشتمل هذا القسم على ست وثلاثين جماعة، بلغ إجمالي مخصصات أفرادها ٦٤٨ سكة حسنة ونصف السكة، علماً أن عدد الأسماء فيها بلغ ٨١٨ اسماً، وقد انتسبت بعض الجماعات لعدد من محلّات المدينة كأن يقال "جماعة محلّة باب حطة"[1]، و"جماعة محلّة الشرف"[2]، و"جماعة محلة باب العمود"[3]. وانتسبت جماعات أخرى للنساء بلغ عددها ثماني عشرة جماعة، حملت بعضها أسماء أماكن مختلفة في المدينة والمدارس والربط والزوايا والمقامات، ومن الأمثلة على تلك "جماعة نساء

---

(١) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، الورقة ٢٠ أ. وتعد محلّة باب حطة من أكبر محلات المدينة، تقع بين الحرم وسور المدينة من الجهة الشمالية. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٤. زياد عبد العزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة (١٢١٥هـ - ١٢٤٥هـ/ ١٨٠٠-١٨٣٠م) ، منشورات بنك الأعمال، عمان، ١٩٩٦م، ص ٣٠٦.

(٢) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، الورقة ٢٤ أ. وتقع محلة الشرف في الجهة الغربية من سور المسجد غرب محلة المغاربة، وتنسب لرجل اسمه شرف الدين موسى، وكانت قديماً تعرف بمحلة الأكراد، العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٢.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، الورقة ٢٢ أ. وتقع محلة باب العمود في الجهة الشمالية الغربية من المدينة وتأتي بعد محلة باب حطة من حيث المساحة. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٤.

محلـة الغوانمـة"(١)، و"جماعـة نسـاء المولويـة"(٢) و"جماعـة النسـاء السـاكنات فـي المدرسة السلطانية"(٣) والمدرسة المنجكية(٤) و"جماعة النساء المجاورات في مقام داود"(٥).

---

(١) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، الورقة ٢٢ أ. وتقع محلة الغوانمة في الجهة الشمالية الغربية لسور الحرم عرفت بهذا الاسم نسبة لبني غانم الذين سكنوا فيها. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٤. اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ج٢، ص ٤٧٣.

(٢) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٧م، الورقة ٣٩ أ. وتقع الزاوية المولوية في نهاية طريق ابن الجراح بحارة السعدية، وتنسب إلى الطريقة المولولية التي أسسها الشيخ جلال الدين محمد بن محمد بن حسين بهاء الدين الرومي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٣م وقد أنشأ مريدو المولوية عام ٩٩٥ هـ/ ١٥٨٦م خانقاه بجانبها عرفت بالخانقاه المولولية وأمر بإنشائها خداوند كاريك قومندان لواء القدس. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، ١٩٦٠م، ص ٥٠٠. ولمزيد من التفاصيل حول هندسة عمارة الزاوية المولوية أنظر: محمد هاشم غوشة، حارة السعدية في القدس، د.ن، رام الله، ١٩٩٩م، ص٣٥٥-٤٢٨.

(٣) **المدرسة السلطانية:** وتعرف أيضاً باسم المدرسة الأشرفية، تقع في الجهة الغربية من ساحة الحرم وإلى الشمال من باب السلسلة وذلك بين باب السلسة وباب المطهرة. بناها الأمير حسن الظاهري باسم الملك الظاهر خوشقدم عام ٨٧٥هـ/ ١٤٧١م. ولما توفي الملك الظاهر ولم يكن بناؤها قد تم، طلب الأمير حسن الظاهري من السلطان الأشرف قايتباي بأن تحظى برعايته وتتمكن من أداء رسالتها، فقبل السلطان الأشرف ذلك، فنسبت إليه وعرفت باسم الأشرفية، ورتب لها شيخاً وصوفية وفقهاء وصرف لهم المعاليم ووقف عليها الأوقاف. علي، القدس في العصر المملوكي، ص ١٥٤؛ Burgoyne, Mamluk Jerusalem,pp 583-605. وحول الوصف المعماري للمدرسة أنظر: العسلي، معاهد العلم، ص ١٥٨-١٧٥. وصفها الرحالة عبد الغني النابلسي لدى زيارته لمدينة القدس عام ١١٠١ هـ/ ١٦٨٩م بعد أن فصلها من الناحية العمرانية من حيث أعمدتها ورواقها وحجارتها وشبابيكها وغرفها وبلاطها حيث قال: (فهي مدرسة عظيمة ذات قدر جليل، لم يبن في الدنيا مثلها، كما يشهد به الجيل بعد الجيل ولئن وجد مثلها فلا يمكن أن يكون في مثل هذه البلاد المقدسة) وقد نظم في وصفها قصيدة من ثمانية عشر بيتاً. عبد الغني النابلسي، الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية، تحقيق أكرم العلبي، دار المصادر، بيروت، ١٩٩٠م، ص ١٠٠-١٠٢.

(٤) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٩٥ هـ/ ١٨٧٨م، الورقة ٣٦ ب. وتقع المدرسة المنجكية في الجهة الغربية للحرم وإلى الشمال من باب الناظر، أنشأها الأمير سيف الدين منجك سنة ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤م فسميت باسمه. تلاشت أحوالها مع الزمن ثم عمرت واستعملت أوائل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م مدرسة ابتدائية لصغار الأولاد ثم داراً للسكن. وعندما تأسس المجلس الإسلامي الأعلى اتخذها مقراً له بعد أن ضم إليها الدار المجاورة لها والتي كانت بالأصل مدرسة تعرف بالمدرسة الحسنية. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٣٦. العارف، المفصل، ص ٢٤٩. العسلي، معاهد العلم، ص ٢٠٨-٢١٢. اليعقوب، ناحية القدس الشريف، ج٢، ص ٣٢٣. Burgoyne, Mamluk Jerusalem,pp 384-399.

(٥) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، الورقة ٤٢ أ. ويقع مقام النبي داود قرب باب داود وبني فيه مسجد وزاوية. وقد تولت عائلة الدجاني الإشراف على هذا المقام منذ أيام صلاح الدين الأيوبي =

ويلاحظ أن الأسماء الواردة ضمن الجماعات التي انتسبت للنساء كانت في أغلبها من الذكور، فمثلاً خصص لجماعة نساء عقبة الست ١٢ سكة حسنة[١]، وقد اشتملت على خمسة أسماء، كان منها خمسة ذكور واسم واحد جاء باسم "بنات حسن عبد النبي"[٢]. وينطبق الأمر ذاته على جماعة نساء محلة الغوانمة التي خصص لها ٦ سكك حسنة. وبلغ عدد الأسماء التي اشتملتها هذه الجماعة ١٢ اسماً: كان منها إسمان فقط للنساء، إحداهما باسم "بنات الشيخ عثمان العلمي، والثاني باسم بكرية بالاشتراك مع أحمد نجم الدين شموط، علماً أن هذه حصة كل من الأسماء الواردة في هذه الجماعة كانت ٢٠ بارة[٣]. ونتيجة لعمليات بيع الحصص وشرائها إضافة إلى عامل الوراثة، فقد اشتملت الكثير من الجماعات المستحقة بالصرة على أسماء نساء إما بشكل منفرد أو على شكل مجموعة تخص بنات شخص معين. ويبين الجدول التالي الأسماء التي اشتملت على مجموعة بنات شخص معين في مختلف الجماعات حسب دفتر الصرة لعام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م:

الرقم	اسم المجموعة	الجماعة	قيمة إجمالي حصة الجماعة بالسكة	حصة المجموعة	عدد مرات ورود الاسم في الجماعة	رقم الورقة بالدفتر
١.	بنات أسعد عبد النبي	مبلغين الحرم الشريف	٢٠	سكة	١	٦ ب
٢.	بنات أسعد عبد النبي	مجاورين الرباط المنصوري	٦	سكة	١	٢٦ أ
٣.	بنات أسعد عبد النبي	مجاورين رباط علاء الدين البصير	٩	سكة	١	٢٦ ب
٤.	بنات أسعد عبد النبي	نساء فقراء القدس	١٧.٥	٢٠ بارة	١	٣٠ أ

=

وحتى الآن. والمقام عبارة عن بناية حجرية تتكون من طابقين: علوي وسفلي. وفي الطابق السفلي مسجدان أحدهما كبير والآخر صغير، وعلى جدرانهما آيات من القرآن الكريم. وفي الطابق العلوي ردهة واسعة تقع فوق المسجد الكبير وهي ذات عقود مصلبة. العارف، المفصل، ص٥٠٣-٥٠٤، المدني، مدينة القدس وجوارها، ص٣١٨.

(١) **عقبة الست طنشق:** تنسب إلى الست طنشق بنت عبد الله المظفرية التي توفيت بالقدس سنة ٨٠٠هـ/ ١٣٩٨م. وتعرف العقبة في الوقت الحاضر باسم عقبة التكية. وهي تقع بين سوق خان الزيت وحارة الواد. العارف، المفصل، ص ٢٠٧؛ العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، ص ٣٥؛ Burgoyne, Mamluk Jerusalem,p 485.

(٢) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، الورقة ٣٤ ب.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، الورقة ٣٥ أ.

٥.	بنـات حسـن عبـد النبـي بلوكباشي	نساء محلة القطانين	١٨	٢٠ بارة	١	٣٢ أ
٦.	بنـات حسـن عبـد النبـي بلوكباشي	نساء محلة الريشة[١]	١٢.٥	٤٠ بارة	٢	٣٤ أ
٧.	بنـات حسـن عبـد النبـي بلوكباشي	نساء عقبة الست	١٢	٢٠ بارة	١	٣٤ ب
٨.	بنـات حسـن عبـد النبـي بلوكباشي	نساء باب حطة	١٤	٦٠ بارة	٣	٣٩ أ
٩.	بنـات حسـن عبـد النبـي بلوكباشي	نساء الهنود	٦	٢٠ بارة	١	٤٠ أ
١٠.	بنات الشيخ عثمان العلمي	نساء باب حطة	٦٤	سكتان	٢	٨ أ- ب
١١.	بنات الشيخ عثمان العلمي	نساء باب العمود والغوانمة	٢٢	سكة	١	٢١ أ
١٢.	بنات الشيخ عثمان العلمي	نساء محلة الغوانمة	٦	٢٠ بارة	١	٣٥ أ
١٣.	بنات الشيخ عثمان العلمي	نساء رباط الحاج قاسم[٢]	٦	٢٠ بارة	١	٣٦ ب
١٤.	بنات الشيخ عثمان العلمي	نساء المدرسة الميمونية[٣]	٤.٥	٢٠ بارة	١	٣٧ أ
١٥.	بنات الشيخ عثمان العلمي	نساء رباط كرد[٤]	٧	٢٠ بارة	١	٣٨ ب
١٦.	بنات أبو العلا العلمي	الصلحاء المجاورين	٤٦٤.٢٥	٣٥ بارة	١	١١ أ
١٧.	بنات أبو العلا العلمي	محلة باب القطانين[١]	٥٥	سكة	١	١٨ ب

(١) **محلة الريشة:** تقع في الجزء الجنوبي الغربي من سور الحرم وكانت تضم حارتي صهيون الجوانية والضوية. اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص ٤٣٤.

(٢) **رباط الحاج قاسم:** يقع في عقبة التكية. ويرجح أنه ينسب إلى الحاج قاسم بن الحاج سيدي نائب الناظر الذي وقف عام ٩٤٢هـ/١٥٢٦م على قبة الصخرة مزرعتين داخل مدينة القدس وخان بالقرب من باب القطانين. غوشه، القدس في العهد العثماني، ص ٢٢٤؛ ربايعة، تاريخ القدس، ص ٣٤٢.

(٣) **المدرسة الميمونية:** تقع عند باب الساهرة على بعد مائتي متر من السور داخا المدينة. وقفها الأمير فارس الدين أبو سعيد القصري خازنهدار صلاح الدين سنة ٥٩٣ هـ/ ١١٩٦م. وكانت في الأصل كنيسة تدعى كنيسة المجدلية. اندثرت المدرسة في القرن الثالث عشر الميلادي وأصبحت من أوقاف آل العسلي. وفي عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م جعلها الأتراك مدرسة إعدادية وسموها المأمونية، ثم أصبحت بعد الاحتلال البريطاني مدرسة للبنات. أما الآن فتوجد فيها مدرسة ثانوية تعرف بالمدرسة القادسية. العارف، المفصل، ص٢٣٩؛ العسلي، معاهد العلم، ص ٢٨١-٢٨٤؛ اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص ٣٤٠.

(٤) **رباط كرد:** يقع بالقرب من باب الحديد. أنشأه المقر السيفي كرد صاحب الديار المصرية سنة ٦٩٣هـ/١٢٣٩م في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون. العارف، المفصل، ص ٢٠٢؛ اليعقوب، ناحية القدس، ج١، ص ٣٥١؛

Burgoyne, Mamluk Jerusalem,p 144.

١٨.	بنات نور الله الإمام	محلة باب القطانين	٥٥	سكة	١	١٧ ب
١٩.	بنات عبد الغني الفوال	محلة باب العمود والغوانمة	٢٢	سكة	١	٢١ ب
٢٠.	بنات عبد الغني الفوال	نساء باب حطة	١٩.٥	٤٠ بارة	٢	٣٣ أ
٢١.	بنات عبد الغني الفوال	نساء رباط علاء الدين ورباط فاطمة	٨.٥	٤٠ بارة	٢	٣٦ أ
٢٢.	بنات محمد علي أمين الدين	محلة عقبة الست	١٣	سكة	١	٢٧ ب
٢٣.	بنات الشيخ سليمان الدجاني	نساء فقراء القدس	١٧.٥	٢٠ بارة	١	٣١ أ
٢٤.	بنات الشيخ تاج الدين أبو السعود	نساء محلة باب القطانين	١٨	٢٠ بارة	١	٣٢ أ
٢٥.	بنات الشيخ تاج الدين أبو السعود	نساء المدرسة السلطانية والمنجكية	٩	٢٠ بارة	١	٣٥ ب
٢٦.	بنات الشيخ عبد الرحمن الشهابي	نساء باب حطة	١٩.٥	٢٠ بارة	١	٣٣ أ
٢٧.	بنات فطومة	نساء باب العامود	٨.٥	٢٠ بارة	١	٣٥ أ
٢٨.	بنات الشيخ منصور	نساء باب العامود	٨.٥	٢٠ بارة	١	٣٥ ب
٢٩.	بنات الشيخ منصور	نساء المدرسة السلطانية والمنجكية	٩	٢٠ بارة	١	٣٥ ب
٣٠.	بنات عبد القادر القطب	نساء رباط علاء الدين ورباط فاطمة	٨.٥	٢٠ بارة	١	٣٦ ب
٣١.	بنات محمد صالح الجاعوني	نساء المولوية	٧.٥	٤٠ بارة	٢	٣٨ أ
٣٢.	بنات محمد صالح الجاعوني	نساء باب حطة	١٤	٢٠ بارة	١	٣٩ أ
٣٣.	بنات السيد حسين	نساء المولوية	٧.٥	٢٠ بارة	١	٣٨ أ
٣٤.	بنات عالمة خاتون	نساء باب حطة	١٤	٢٠ بارة	١	٣٩ أ
٣٥.	بنات الشيخ عبد الرحمن حافظ	المدرسة الحنفية[٢]	٧	٢٠ بارة	١	٣٩ ب

(١) **محلة باب القطانين:** تقع غربي الحرم بخط وادي الطواحين الذي يمتد من درج العين إلى باب العمود. وتنسب إلى باب القطانين. وتضم حارة باب الحديد نسبة إلى أحد أبواب المسجد الأقصى. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٥٣؛ اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص ٤٣.

(٢) **المدرسة الحنفية:** تعرف أيضاً بالمدرسة المعظمية. تقع في الجهة الشمالية من الحرم مقابل باب العتم(شرف الأنبياء) . بناها الملك المعظم عيسى صاحب دمشق سنة ٦١٤ هـ/ ١٢١٧م. تسمى اليوم مسجد المجاهدين. ولا زال جانب منها معمور وتقيم فيه إحدى الأسر من عائلة العجلوني. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٤٢؛ العارف، المفصل، ص ٢٤٨؛ اليعقوب، ناحية القدس، ج٢، ص ٣٢١؛ العسلي، معاهد العلم، ص ٢٣٧.

٣٦.	بنات الشيخ عبد الرحمن حافظ	مجاورين مقام داود	٧	٢٠ بارة	١	٤١ أ
٣٧.	بنات فتح الله الجماعي	هنود سلطاني وملطاني[١]	٦	٢٠ بارة	١	٤٠ ب

ويلاحظ أن تسع عشرة جماعة من الجماعات التي اشتملها القسم الثالث وزعت مخصصاتها بالبارة والباقي بالسكة الحسنة. وبلغت قيمة أعلى حصة ٦٤ سكة خصصت لجماعة محلة باب حطة، بينما بلغت أقل حصة أربع سكك خصصت لجماعة خدام باب داود[٢]. أما من حيث عدد الأسماء، فكانت جماعة محلة باب حطة من أكبر الجماعات حيث بلغ عدد الأسماء فيها ٦٤ اسماً، وكانت جماعة رباط بيرم جاويش[٣] أقل الجماعات عدداً إذ بلغ عدد الأسماء فيها ثلاثة أسماء.

أما القسم الرابع من دفتر الصرّة فكان تحت عنوان "تقسيمات الصرّة الشريفة لحضرت خليل الله عليه الصلاة والسلام" أي الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، واشتمل هذا القسم على عشر جماعات تضمنت أصحاب مختلف الوظائف كالخطباء والأئمة وحفاظ المراقد (مقامات الأنبياء) والمصدرين والبوابين والكتاب والأمناء والمعرّفين والخبّازين والطباخين والحطابين. وقد نعتت سجلات محكمة القدس الشرعية الأموال المرسلة لجماعات هذا القسم باسم (الصرة الخليليّة)، فقد أشارت إحدى الحجج الشرعية إلى وراثة كل من صالح بن محمد موسى أفندي التميمي ومحمود وعمر ومصطفى أولاد أحمد موسى التميمي ما يخص والديهم بحكم وفاتهما من حصص بالصرّة الرومية البالغة أربعة سلطاني ذهباً وعشرون بارة إضافة إلى "أربعة سلطاني ذهب ونصف سلطاني من صرة الخليلية تابع وظيفة الخطابة بالحرم الإبراهيمي شركة خليل ابن درويش وفي ثلاثة سلطاني ذهب من صرة الخليلية أيضاً تابع أئمة حضرة خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام شركة المذكور

---

(١) **الهنود الملطانيون:** ينتسبوا إلى مقاطعة أو مدينة ملطان الواقعة في الباكستان حالياً. العسلي، وثائق مقدسية، م٣، ص١٠١.

(٢) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، الورقة ٣٤ ب. ويقع باب النبي داود في السور الجنوبي للقدس، فتح بالقرب من موضع الباب القديم بعد إزاحة سور القدس في اتجاه الجنوب ليضم عدد من المنشآت التي كانت تقع خارجه، سمي بهذا الاسم نسبة إلى مقام النبي داود القريب منه، المدني، مدينة القدس وجوارها، ص ٣١٦. غوشة، القدس في العهد العثماني، ص ٩٧.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م الورقة ٢٧ ب. أما رباط بيرم جاويش فقد أنشأه الأمير بيرم جاويش بن مصطفى سنة ٩٤٧هـ/ ١٥٤٠م، يقع في الطرف الجنوبي لعقبة التكية، ويتألف من مبنى كبير يضم ضريح بيرم جاويش والرباط ومكتب لتعليم الأولاد، أوقف عليه أوقافاً كثيرة اشتملت على عقارات ونقود. كامل العسلي، أجدادنا في ثرى بيت المقدس، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، ١٩٨١م، ص ٨٣-٨٥. وحول النص الكامل لوقفية بيرم جاويش على رباطه ومكتبه أنظر: العسلي، وثائق مقدسية، م٣، ص ١٢٢-١٢٣. غوشة، القدس في العهد العثماني، ص ٩٩-١٠٠.

خليل ابن درويش وفي سلطاني ذهب من الصرة نفسها من جماعة المصدرين بالحرم المنيف")[1].

ويتضح من خلال بعض دفاتر الصرّة السلطانية أن اسم خليل بن درويش ورد ضمن ثلاث جماعات من جماعة الصرة الخليلية، هي الخطباء والأئمة والمصدرين، غير أن شركاءه ليسوا من عائلة التميمي وإنما كانوا موسى ومحمد ومصطفى أولاد عبد الفتاح بن درويش وهو على الأرجح شقيق خليل، وقد حازوا على ثلاثة أرباع الحصة في كل جماعة، بينما حاز خليل بن درويش على الربع. ولعل في ذلك يما يدل على أن أولاد التميمي قد باعوا حصصهم فيما بعد لأولاد عبد الفتاح درويش[2].

وتظهر دفاتر الصرّة أن عدد المستحقين في الصرّة الخليلية بلغ ١٣٢ شخصاً، وبلغت مجموع مخصصاتهم ١٤١ سكة حسنة. ومع أن كافة الأسماء الواردة في مختلف جماعات هذا القسم كانت واضحة، باستثناء جماعة واحدة وهي "جماعة الخبازين والطباخين والطحانين" إذ بلغ عدد المستفيدين فيها ٤٩ نفراً دون تحديد الأسماء، وقد خصص لأربعين منهم ٤٠٠ بارة. أي عشر سكك حسنة (سلطاني) وذلك بمعدل ١٠ بارات لكل نفر، وخصص لاثنين منهم ٢٠ بارة بواقع ١٠ بارات لكل منهما، أما السبعة الآخرون فقد خصص لهم ٤٠ بارة دون أن توضح حصة كل واحد منهم.

ويلاحظ أن الأسماء الواردة ضمن مختلف جماعات هذا القسم قد اقتصرت على اسم المستفيد واسم والده فقط دون ذكر اسم العائلة إلا في حالتين فقط، تمثلت الحالة الأولى باسم الشيخ زين الدين الأنصاري من جماعة الفراشين[3]. أما الحالة الثانية فقد تمثلت باسم عبد الوهاب الجولاني من جماعة الكتاب والأمناء والمعرفين[4]. غير أن سجلات محكمة الخليل الشرعية تزودنا بمختلف أسماء العائلات الخليلية التي قامت على مختلف الوظائف في الحرم الإبراهيمي، وقد تمثلت بأربع عشرة عائلة هي الحموري والخطيب والتميمي وطهبوب وبدر والأنصاري والبكري والزرو ومسودة وزلوم والقيمري والمحتسب والدويك وعسيلة[5]. وحصلت هذه العائلات على تلك الوظائف بموجب براءات سلطانية تؤكد الحق الشرعي لها في أداء الوظائف والتناوب عليها بالوراثة[6]. غير أن، عمليات بيع الوظائف وشرائها بالإفراغ أدى إلى دخول عائلات أخرى إلى هذه الوظائف، وهذا ما يفسر وجود

---

(١) سجل شرعي ٣١٩، أواخر ربيع الأول ١٢٥١هـ/ أواخر تموز ١٨٣٥م، ص ١٦٠.

(٢) أنظر على سبيل المثال دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٨م، الورقة ٨٠ أ. دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، الورقة ٨٢ أ. دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٨٩ هـ/ ١٨٧٢م، الورقة ٨٢ أ. دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م، الورقة ٦٥ أ.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م، الورقة ٤٤ أ.

(٤) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤م، الورقة ٤٥ أ.

(٥) أبو بكر، قضاء الخليل، ص ١٥٨.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

أحد الأشخاص من عائلة الجولاني إلى جماعة الكتاب، وبالتالي فعلى الأرجح أيضاً أن يكون قد دخل أشخاص من عائلات أخرى خارج إطار العائلات السابقة وإن لم تبرز أسماؤها في بعض دفاتر الصرّة نظراً للاكتفاء فقط بذكر اسم المستفيد واسم والده.

أما القسم الأخير من دفتر الصرّة فكان تحت عنوان "توزيعات عن أوقاف المرحومة والدة السلطان مراد خان الثاني (٨٢٤-٨٥٥هـ/١٤٢١-١٤٥١م) لقرّاء أجزاء القرآن في تربة (ضريح) سيدنا موسى عليه السلام"[١]. وقد بلغ عدد المستفيدين فيها ٣٢ اسما، بينما بلغ إجمالي المخصصات لهم ٢٠٦ سكة حسنة أي بمعدل ٦.٤٣ سكة لكل اسم. ووفقاً لدفتر الصرة السلطانية لعام ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، فقد وزع على ثلاثين مجموعة (اسماً) ست سكك لكل منها. بينما خصص لمجموعة واحدة عشرون سكة. واشتملت هذه المجموعة على أولاد أولاد الشيخ نور الله الجماعي وأولاد الشيخ محمد حوالي والشيخ محمد نور الله وأولاد يونس بن الشيخ إسماعيل والشيخ يونس. أما المجموعة الأخيرة فقد خصص لها ست سكك ولم يرد فيها أي اسم، وإنما كانت بعنوان "لجهة مرتبات مقام سيدنا موسى عليه السلام"[٢]. ويلاحظ أن كافة المجموعات الواردة ضمن هذه الجماعة كانت مشتركة باستثناء مجموعتين، إحداهما خصت الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن، والثانية خصت علي عبد الرحمن الجاعوني. وقد حاز كل منهما على ست سكك[٣].

علاوة على ذلك فقد خصص بعض أعيان الدولة العثمانية جزءاً من ريع أوقافهم لأهالي مدينة القدس، وقد وضعت أسماء هؤلاء الأعيان والمستفيدين من أوقافهم كملحق خاص في دفاتر الصرّة السلطانية، إذ لم تدخل ضمن حسابات الصرّة، ومعظم هذه الوقفيات تعود لأشخاص تسلموا منصب القزلر آغا سي في الدولة العثمانية[٤]. ومنها:-

---

(١) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م، الورقة ٤٦ أ. ويقع مقام النبي موسى على مسافة ٣٠ كم شرقي مدينة القدس إلى الجنوب من الطريق الرئيسي القادم من القدس والمتجه إلى البحر الميت ومدينة أريحا. أنشأه السلطان الظاهر بيبرس بن عبد الله البندقداري الصالحي المتوفى سنة ٦٧٦هـ/١٢٧٧م وذلك سنة ٦٦٨هـ/١٢٦٨م. ووقف على مصالحه أراض وأملاك منها أراضي قرية ترمسعيا والمزرعة الشرقية وخربة أبو فلاح وصور باهر بالإضافة إلى قرية أريحا وأراضي ومياه وادي القلط والفوّار وجميع أراضي الغور الممتدة بين دير السيق والبحر الميت. كامل العسلي، موسم النبي موسى في فلسطين، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠م، ص ٣. وحول النص الكامل لوقفية الظاهر بيبرس على المقام، أنظر: العسلي، المرجع نفسه، ص ٥٢-٥٤. كذلك أوردها أيضاً العسلي في كتابه: تراث فلسطين في كتابات عبد الله مخلص، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦م، ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ٤٥ ب- ٤٦ أ.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، ٤٥ ب.

(٤) القزلر آغا سي وهو المشرف على دائرة الحريم في القصر السلطاني ويطلق عليه أيضاً آغا دار السعادة (دار الحكم في إستانبول) وكان على رأس خدم القصر وهم من الخصيان الطواشية ولأهمية منصبه كان يأتي بعد شيخ الإسلام مباشرة في الترتيب الرسمي. كما كان يأتمر بأمره كل الآغاوات والقائمين بالخدمة في القصر السلطاني. كما كان يأتمر بأمره أيضاً كل الآغاوات القائمين على خدمة =

١- أوقاف محمد آغا، آغا دار السعادة في إستانبول سابقاً، وقد خصص ١٨ قرشاً لقراءة أجزاء القرآن الكريم في قبة الصخرة. ويتضح من خلال بعض دفاتر الصرة أن هذه المبلغ قسم مثالثة بين أولاد الشيخ عبد الحق الجماعي من جهة، وأولاد أحمد بن محمد المؤقت من جهة ثانية، وإبراهيم اللاهوري ومصطفى وعبد الله ولدي محمد قاسم من جهة ثالثة(١).

٢- أوقاف عباس آغا، آغا دار السعادة في إستانبول سابقاً، وقد خصص ١٠٨ قروش لقراءة أجزاء القرآن الكريم في المسجد الأقصى ويهدى ثواب ذلك لروح الواقف. كما وقف ١٥ قنديلاً لتنوير المسجد الأقصى وقبة الصخرة، إضافة إلى تخصيص ٣٢ قرشاً سنوياً منها ١٥ قرشاً لشراء الزيت اللازم للقناديل، و٥ قروش بدل وظيفة إشعال القناديل، و١٢ قرشاً لشيخ الحرم مقابل نظارته على إشعال القناديل وترميم المصاحف الشريفة في المسجد الأقصى وقبة الصخرة(٢).

٣- أوقاف الحاج بشير آغا، آغا دار السعادة في إستانبول سابقاً، وقد خصص ٧٠ قرشاً سنوياً تصرف لمؤذني الصخرة المشرفة وذلك من ريع إيجار حمامه الكائن بإستانبول، بالإضافة إلى ٣٠٠ قرش من ريع أوقافه تصرف لإطعام فقراء الزاوية الهندية(٣).

منــح الصـرّة

كان الإنعام الأصلي على كل شخص ما بحصته في الصرّة السلطانية يتم من خلال حصوله على براءة سلطانية، ويتولى القاضي الشرعي التصديق على صحة البراءة حيث

الحرمين الشريفين. أوكلت إليه في القرن الثامن عشر أوقاف الحرمين الشريفين. وكان أيضاً يصحب قافلة الصرّة المتجهة إلى الحجاز سنوياً. ويعد الكزلار آغا من مراكز القوى في القصر السلطاني، وفي حال عزله من منصبه كان يرسل إلى مصر ويعطى راتباً يسمى أزدق. رافق، بلاد الشام، ص ٦٤. صابان، المعجم الموسوعي، ص ١٨٠.

(١) انظر على سبيل المثال دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٨م، الورقة ٤٥ ب؛ دفتر الصرة السلطانية لسنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م، الورقة ٤٦ ب؛ دفتر الصرة السلطانية لسنة ١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٧م، الورقة ٤٥ أ.

(٢) أنظر على سبيل المثال دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٥٤ هـ/ ١٧٤٢م، الورقة ٤٨ أ.دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٧٨هـ/١٧٦٤م،الورقة ٤٧ ب. دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٧ هـ/١٨٦٠م، الورقة ٤٧ أ.

(٣) دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٨م، وتقع زاوية الهنود قرب باب الساهرة داخل السور، وكانت بالأصل لفقراء الرفاعية وأقام فيها الهنود فعرفت بهم، جدد بنائها في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي من قبل أحد مسلمي الهنود ممن قدموا إلى مدينة القدس وهو بابا فريد شكر كنج. العليمي، الأنس الجليل، ج٢، ص ٤٨. العارف، المفصل، ص ٤٩٩.

كان يأذن لصاحب الحصة بقبض معلوم حصته والاستنابة عند الحاجة(١). ومن الأمثلة على ذلك أن محمد بن أحمد لطفي العلمي حصل على نصف سلطاني ذهب من الصرة الرومية ضمن جماعة خدّام الصخرة المشرفة وذلك بموجب براءة شريفة سلطانية مؤرخه في ٥ ذي الحجة سنة ١١٦٨هـ/ ١١أيلول ١٧٥٥م(٢). و.حصل الشيخ عبد القادر بن الشيخ إبراهيم على سلطاني ذهب من الصرّة السلطانية منها نصف سلطاني في جماعة الأروام المجاورين، والنصف الآخر في جماعة محلة الغوانمة وذلك بمقتضى براءة شريفة سلطانية مؤرخة في سنة ١١٣٦هـ/ ١٧٢٣م.(٣).

وفي حال وفاة المستحق في الصرّة تؤول حصته إلى ورثته ويتم تسجيل ذلك في المحكمة الشرعية ودفتر الصرّة الخاص بها، فقد ورث أولاد تاج الدين أفندي أبو الهدى التاجي سلطانياً وثلثي سلطاني ذهباً من الصرّة السلطانية "من جماعة الصلحاء المجاورين عوضاً عن المرحوم الشيخ عبد المعطي التاجي بحكم وفاته رحمه الله تعالى وانحلال ذلك عنه في يوم تاريخه أدناه، وأذن مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي لأولاد الشيخ تاج الدين بقبض وتناول في كل سنة السلطاني ذهباً وثلثين سلطاني ذهباً من الصرّة الرومية أعلاه وبالاستنابة عند الحاجة تقريراً وإذناً صحيحين شرعيين مقبولين شرعاً"(٤). وبينت حجة ثانية أن عبد الله شحادة القاطرجي ورث عن والدته آمنة هاشم خمساً وعشرين قطعة مصرية في جماعة الصلحاء المجاورين، إضافة إلى نصف سلطاني وربع في جماعة جامع العمري، وقطعتين مصريتين في جماعة محلة باب حطة أولى، وسبع قطع مصرية ونصف القطعة في جماعة خط داود، وقطعتين ونصف في جماعة نساء باب العامود، وخمس قطع في جماعة نساء المدرسة السلطانية مع المدرسة المنجكية(٥).

وكان من حق المستحق بالصرة أن يتنازل عن حصته لشخص آخر بطريق الفراغ أو التنازل (البيع) مقابل مبلغ معين من المال، ويسجل ذلك في المحكمة الشرعية بمعرفة القاضي الشرعي وتصديقه على ذلك، ويجري تغيير الأسماء في دفتر الصرّة، مثال ذلك أن الشيخ محمد بن الشيخ خليل المسلمي تنازل عن حصته في الصرّة السلطانية البالغة سلطاني ذهباً والمخصصة له ضمن جماعة باب القطانين لأولاد وبنات الشيخ عبد القادر القطب

---

(١) العسلي، وثائق مقدسية، م٢، ص ٩٢.
(٢) سجل شرعي ٢٤٠، ١٥ ذي القعدة ١١٦٩ هـ/١١ آب ١٧٥٦م، ص ٢٥. سجل شرعي ٢٤٠، ٣ محرم ١١٧٠هـ/ ٢٧ أيلول ١٧٥٦م، ص ٤١.
(٣) سجل شرعي ٢٢٦، ١٥ ربيع الأول ١١٤٦هـ/ ٢٥ آب ١٧٣٣م، ص ١٠٥.
(٤) سجل شرعي ٢٢٦، ١٢ جمادى الثانية ١١٤٦ هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص ١٠٧، دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م، الورقة ١٢ب.
(٥) سجل شرعي ٢٤٦، أواسط ربيع الثاني ١١٧٧هـ/ ٢٢ تشرين أول ١٧٦٣م، ص ٩٠.

خادم الصخرة المشرفة مقابل عشرين زولطة[١]. وتنازل محمد أفندي الخالدي لكل من الشيخ علي وأخيه الشيخ شهاب الدين ولدّي الشيخ عبد الله الشهابي عن حصته بالصرة البالغة سلطاني ذهباً مقابل خمس وخمسين زولطة[٢]. وتنازلت قادرية بنت الحاج داود بكباشي عن حصتها بالصرّة السلطانية البالغة سلطاني ذهباً لأولاد الحاج طالب بن الحاج خليل بقيمة عشرين زولطة[٣]. وذكرت حجة أخرى أن الحاج شاكر بن يوسف بن مصطفى أفندي نسيبه الأصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن شقيقه الحاج عبد القادر "قد فرغ وتنزل وقصر يده ويد شقيقه المذكور عما هو لهما في الصرّة الرومية وقدر ذلك عشرون زولطة وثلثا زولطة للسيدة رقية بنت بكر بن محمد أفندي نسيبه وقبل منهما ذلك وكيلها زوجها السيد مصطفى....، وقد عوضهما الوكيل المذكور من مال موكلته المذكورة ذهبين ليرة عثماني...."[٤].

ويلاحظ أن بعض الأشخاص قد حازوا على حصص متعددة من الصرّة السلطانية من خلال وجود أسمائهم في أكثر من جماعة من الجماعات المستحقة في الصرّة، أو تكرار اسم الواحد منهم أكثر من مره في الجماعة الواحدة بحكم شرائه لحصص آخرين، علاوة على ما كان البعض منهم يتقاضاه من مخصصات يومية من بعض المؤسسات الوقفية، مقابل توليه لبعض الوظائف كالتولية والنظارة والكتابة والمشيخة وغير ذلك من الوظائف الأخرى.

ويبين الجدول التالي أسماء بعض الأشخاص ممن حازوا على حصص متعددة بأكثر من جماعة من جماعات الصرة وفقاً لدفتر الصرة لعام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م:

---

(١) سجل شرعي ٢٢٦، ١٥ جمادى الثانية ١١٤٦ هـ/ ٢١ تشرين الثاني ١٧٣٣م، ص ١٣٦، دفتر الصرّة السلطانية لسنة ١١٤٩هـ/١٧٣٦م، الورقة ١٩أ.

(٢) سجل شرعي ٢٣٩، ٢٠ رجب ١١٦٨هـ/ ١ أيار ١٧٥٥م، ص ٩.

(٣) سجل شرعي ٢٤٠، ١٣ رجب ١١٧٠هـ/ ٢ نيسان ١٧٥٧م، ص ١٦٥.

(٤) وثائق مركز إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف الفلسطينية، وثيقة رقم ١٣/٢٨٣/٢٢/٥/٢٩.

الرقم	الاسم	قيمة الحصة		الجماعة	الورقة بالدفتر
		سكة	بارة		
١.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	خدام الصخرة المشرفة	٣ أ
٢.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	خدام المسجد الأقصى	٣ ب
٣.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	خدام المسجد الأقصى	٤ أ
٤.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	خدام المسجد الأقصى	٤ أ
٥.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	خدام المسجد الأقصى	٤ أ
٦.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	مؤذنين الحرم الشريف	٥ أ
٧.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	مؤذنين الحرم الشريف	٥ أ
٨.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	بوابين الحرم الشريف	٦ أ
٩.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	الصلحاء المجاورين	٦ ب
١٠.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	محلة باب حطة	١٦ ب
١١.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	محلة باب حطة	٢٠ أ
١٢.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	محلة باب حطة	٢٠ أ
١٣.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	محلة الجوالدة	٢٠ ب
١٤.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	رباط علاء الدين البصير	٢٣ ب
١٥.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	رباط قاسم	٢٣ ب
١٦.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	رباط قاسم	٢٦ ب
١٧.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	١	-	نساء فقراء القدس	٣٠ ب
١٨.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	-	٢٠	محلة باب القطانين	٣٢ أ
١٩.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	-	٢٠	محلة باب القطانين	٣٢ أ
٢٠.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	-	٢٠	مجاورين مقام داود	٤١ أ
٢١.	أولاد الشيخ معتوق موسى القطب	-	٢٠	مجاورين مقام داود	٤١ أ
٢٢.	محفوظ السروري	١.٥	-	المصدرين	٧ ب
٢٣.	محفوظ السروري		٢٠	قراء محفل المسجد الأقصى والصخرة يوم الجمعة	٧ ب
٢٤.	محفوظ السروري		٢٠	قراء محفل المسجد الأقصى والصخرة يوم الجمعة	٧ ب

الرقم	الاسم	قيمة الحصة		الجماعة	الورقة بالدفتر
٢٥.	محفوظ السروري		٢٠	قراء محفل المسجد الأقصى والصخرة يوم الجمعة	٧ ب
٢٦.	محفوظ السروري		٢٠	قراء محفل المسجد الأقصى والصخرة يوم الجمعة	٧ ب
٢٧.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	كتاب وغيرهم	٥ أ
٢٨.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	الصلحاء المجاورين	١١ أ
٢٩.	أولاد حسن عبد النبي	٥	-	الصلحاء المجاورين	١٢ أ
٣٠.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	الصلحاء المجاورين	١٧ أ
٣١.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	الصلحاء المجاورين	١٧ أ
٣٢.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	محلة باب حطة	١٩ أ
٣٣.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	الأروام المجاورين في خاصكي سلطان	٢٠ ب
٣٤.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	الأروام المجاورين في خاصكي سلطان	٢٠ ب
٣٥.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	محلة الجوالدة	٢٣ ب
٣٦.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	زاوية الهنود	٢٩ أ
٣٧.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	مستحفظان القلعة	٣٠ أ
٣٨.	أولاد حسن عبد النبي	١	-	مستحفظان القلعة	٣٠ أ
٣٩.	أولاد حسن عبد النبي	-	٢٠	نساء القدس الشريف	٣٠ ب
٤٠.	أولاد حسن عبد النبي	-	٢٠	نساء المدرسة السلطانية والمنجكية	٣٦ أ
٤١.	أولاد الحاج طالب	١	-	محلة باب القطانين	١٨ أ
٤٢.	أولاد الحاج طالب	١	-	محلة باب القطانين	١٨ أ
٤٣.	أولاد الحاج طالب	١	-	محلة باب القطانين	١٨ ب
٤٤.	أولاد الحاج طالب	١	-	محلة باب القطانين	١٨ ب
٤٥.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	٤	-	الصلحاء المجاورين	١١ ب
٤٦.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	الصلحاء المجاورين	١٧ ب
٤٧.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	محلة باب حطة	٩ ب
٤٨.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	الأروام المجاورين	٢١ أ
٤٩.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	محلة باب العمود والغوانمة	٢١ ب
٥٠.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	محلة باب العمود والغوانمة	٢١ ب

الرقم	الاسم	قيمة الحصة		الجماعة	الورقـــــة بالدفتر
٥١.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	محلة الشرف	١٢٣
٥٢.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	زاوية الهنود	٢٩ ب
٥٣.	الشريفة خديجة وأمينة وفاطمة وعايدة بنات أحمد الموقت	١	-	زاوية الهنود	٢٩ ب

يبدو واضحاً من الجدول السابق أن أولاد الشيخ معتوق القطب كانوا من أكثر الأسماء تكراراً، فقد بلغ مجموع حصصهم ١٦ سكة و١٠٠ بارة توزعت على ١٢ جماعة. ويليهم أولاد حسن عبد النبي؛ حيث حازوا على ١٦ سكة و٤٠ بارة، توزعت على تسع جماعات. ثم يليهم بنات أحمد الموقت اللواتي حصلن على ١٢ سكة في ست جماعات، كان منها خمس سكك ضمن جماعة الصلحاء المجاورين. أما أولاد الحاج طالب فقد حصلوا على أربع سكك ضمن جماعة واحدة هي جماعة محلة باب القطانين. وأخيراً محفوظ السروري الذي حصل على ٣.٥ سكة في جماعتي المصدرين وقراء محفل المسجد الأقصى وقبة الصخرة يوم الجمعة. وقد بلغ إجمالي مخصصات جماعة القراء ١٤٠ بارة وزعت على ١٥ اسماً، حصل منها السروري على ٨٠ بارة. وبذلك تساوي حصة السروري ٧٥.٥%.

ويظهر الدفتر أن بعض الأشخاص حازوا على حصص عدة في الجماعة الواحدة بشكل منفرد ومشترك مع آخرين، فمثلاً بلغت حصة موسى العلمي ضمن جماعة الصلحاء المجاورين منفرداً ١٥ سكة[١]، إضافة إلى أربع سكك بالاشتراك مع آخرين[٢]. وقسمت سكة واحدة في جماعة خدام المسجد الأقصى مناصفة بين أولاد الشيخ معتوق القطب وأولاد الشيخ موسى بن إبراهيم[٣]. كما قسمت سكة واحدة ضمن جماعة بوابين الحرم الشريف بين كل من أولاد الشيخ معتوق القطب وصالح بن محمد وأولاد أبو المواهب وموسى بن أبي لحية وأولاده[٤].

وقد يحوز شخص معين أو أولاده على الجزء الأكبر من مخصصات جماعة معينة، فمثلاً بلغت مخصصات جماعة الشيخ صامت ١١ سكة، حاز أولاد الشيخ أحمد الموقت منها على تسع سكك أي بنسبة ٨١%[٥].

---

(١) دفتر الصرة السلطانية لسنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، الورقة ١٢ أ.
(٢) المصدر نفسه، الورقة ٤ ب.
(٣) المصدر نفسه، الورقة ٦ ب.
(٤) المصدر نفسه، الورقة ٢٥ أ.
(٥) المصدر نفسه، الورقة ١١ أ-١٣ أ.

وبالرغم من وجود بعض الجماعات التي تقاضى بعض أفرادها حصصهم بالسكة والبعض الآخر بالبارة، إلا أن بعض الأشخاص تقاضوا حصصهم بالعملتين معاً، فمثلاً خصصت مستحقات الأسماء الواردة ضمن جماعة الصلحاء المجاورين بالسكة والبارة، غير أنه ونتيجة لعمليات الفراغ تقاضى بعض الأفراد حصصاً بكلتا العملتين، ويظهر ذلك في الحصة التي خصصت لأولاد حسن عبد النبي الذي تكرر ورود اسمهم مرتين، خصص لهم في المرة الأولى ١٥ بارة، وفي المرة الثانية ٥ سكك. كما تكرر اسم فاطمة بنت الشيخ مصطفى الديري مرتين، بلغت حصتها في المرة الأولى ٢٥ بارة، بينما بلغت في المرة الثانية ٥ سكك. وتكرر اسم كل من أولاد علي نسيبة وفطومة بنت الشيخ محي الدين الجماعي كمجموعة واحدة مرتين، بلغت قيمة حصتهم في المرة الأولى ٢٠ بارة، وفي المرة الثانية سكة واحدة. وكان المبلغ في كلتا الحالتين مناصفة بينهما(١).

وحرص بعض الأشخاص على شراء أجزاء صغيرة من الحصص ببعض جماعات الصرة كربع سلطاني وسدس سلطاني بل وأقل من ذلك كنصف ثمن سلطاني وذلك حتى يتمكن من الحصول على الحصة كاملة. ويتضح ذلك من شراء أحمد عبد القديم خادم الصخرة المشرفة من عالمة عبد اللطيف نصف سلطاني ونصف ثمن سلطاني وسدس سلطاني من جماعة الصلحاء المجاورين، وسدس سلطاني من جماعة محلة باب القطانين وسدس سلطاني من جماعة محلة باب حطة وسدس سلطاني من جماعة محلة الجوالدة وربع سلطاني من جماعة محلة باب المغاربة وخمس قطع مصرية من جماعة نساء فقراء القدس وخمس قطع من جماعة محلة باب حطة، ومصريتين من جماعة محلة باب الغوانمة، وخمس قطع من جماعة محلة باب حطة، ومصريتين من جماعة محلة باب القطانين، وعثماني من جماعة محلة الريشة، وخمس قطع مصرية من جماعة محلة الغوانمة، وخمس قطع مصرية من جماعة رباط علاء الدين البصير، ومصريتين وعثماني من جماعة محلة باب حطة التحتاني، ومصريتين وعثماني من جماعة ساكني المدرسة الميمونية، وخمس قطع مصرية من جماعة رباط كرد. وقد دفع لبائعه مقابل ذلك سبعين زولطة(٢).

وذكرت إحدى الحجج الشرعية أن إسماعيل بن فتح الله الشوا ورث حصة والده بالصرّة السلطانية البالغة قيمتها نصف سلطاني وخمس بارات موزعة على ثلاث جماعات من الجماعات المستحقة بالصرّة، وورث أيضاً وظيفة الشعّالة والأذان بالمسجد الأقصى، وكان يتقاضى مقابل ذلك عثمانياً واحداً يوميا، إضافة إلى نصف وظيفة تابع الأذان بمنارة باب السلسلة وربع وظيفة تابع الأذان بالمنارة نفسها. وقد باع هذه الحصص لأبناء عمه خليل الشوا بمبلغ مقداره ثمان وعشرون زولطة(٣).

---

(١) المصدر نفسه، الورقة ١١ أ-١٣ أ.
(٢) سجل شرعي ٢٤٥، ٢٠ صفر ١١٧٦هـ/ ٢١ آب ١٧٦٢م، ص ٩٩.
(٣) سجل شرعي ٢٤٠، ١٥ ذي القعدة ١١٦٩هـ/ ١١ آب ١٧٥٦م، ص ٢٥.

ويتضح من خلال دراسة قيمة تركات بعض المتوفين وقيمة نفقات القاصرين وأسعار العقارات وقيمة المهور في مدينة القدس خلال فترات مختلفة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية أن قيمة الحصة بالصرة السلطانية كانت قليلة مقارنة مع مستوى المعيشة بالمدينة، ولم تكن كافية لإعاشة صاحبها، الأمر الذي يعني أن الحصص بالصرة السلطانية كانت معنوية أكثر منها مادية. وهناك الكثير من الأمثلة في سجلات محكمة القدس الشرعية توضح مدى انخفاض قيمة الحصة مقارنة مع مستوى المعيشة. فمثلاً اشترى كل من عبد القادر القطب وأسعد جلبي حسن عبد النبي من الحاج مصطفى أحمد النجار خمس دكاكين بمدينة يافا بثمن مقداره ٣١٠٠ قرش أسدي أي ما يعادل ١٢٤٠٠٠ بارة أو قطعة مصرية وذلك على أساس أن القرش الأسدي يساوي ٤٠ بارة[١]. ويعادل أيضاً ٣١٠٠ سكة حسنة أو ٣١٠٠ سلطاني على اعتبار أن السكة أو السلطاني يساوي ٤٠ بارة أي نفس قيمة القرش الأسدي.

ويتضح أيضاً مدى ضآلة قيمة المستحقات بالصرة السلطانية بشكل أكثر لدى مقارنتها بقيمة تركات بعض المتوفين. فمثلاً بلغت قيمة مخلفات المتوفاة أمونة الحاج أحمد قصقص ٣٨٨٥٢ قطعة مصرية أو ١٢٩٥ زولطة، ويعادل ذلك ٩٧١.٣ سكة حسنة، وكان من بين ما تضمنته هذه التركة قطعة حلي ذهب بقيمة ٢٠٤٠ قطعة مصرية ويساوي ذلك ٥١ سكة حسنة، كما كان من بين اشتمالاتها فناجين وزبادي بقيمة ١٢٦٠ قطعة مصرية ويعادل ذلك ٣١.٥٤ سكة حسنة[٢]. وبلغت قيمة تركة أمونة إبراهيم ٣٠٩٨٢ قطعة مصرية أي ما يعادل ٧٧٤.٥ سكة حسنة، وكان من بين اشتمالاتها قطعة حلي بقيمة ٢١٧٠ قطعة مصرية أو ٥٤.٢٥ سكة حسنة. وكان من بين المصاريف التي خصمت من قيمة التركة ٤٠٠٠ قطعة مصرية بدل تجهيز وتكفين وبناء قبر وهو ما يساوي ١٠٠ سكة حسنة[٣]. وبلغت قيمة تركة خزرج محمد حدوته زوجة أسعد جلبي عبد الذبي ٢٣٥٠ زولطة أي ٧٠٥٠٠ قطعة مصرية، ويعادل ذلك ١٧٦٢.٥ سكة حسنة[٤]. ويظهر دفتر الصرة السلطانية لسنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م وهي السنة التي توفيت فيها بأن أولادها وبناتها حازوا على ١٥.٥ سكة حسنة ضمن سبع جماعات من مختلف جماعات الصرة.

ولدى مقارنة قيمة هذه التركات مع إجمالي قيمة الحصص المخصصة لبعض الجماعات بالصرة السلطانية لاتضح لدينا مدى تدني قيمة تلك الحصص، فمثلاً فاقت قيمة تجهيز وتكفين المتوفاة أمونة إبراهيم السابقة ٤٠٠٠ قطعة مصرية أو ١٠٠ سكة حسنة مجموع المخصصات المعينة لجماعة مشايخ الحرم البالغة ٥٨ سكة حسنة أو المخصصات

---

(١) سجل شرعي ٢٤٦، ٦ ذي القعدة ١١٧٦هـ/ ١٣ أيار ١٧٦٣م، ص ٥٤.
(٢) سجل شرعي ٢٨٧، أواخر شعبان ١٢٢٠هـ/ ٢٠ تشرين ثاني ١٨٠٥م، ص ١٠٧.
(٣) سجل شرعي ٢٨٧، ٢٩ رجب ١٢٢٠هـ/ ٢٢ تشرين أول ١٨٠٥م، ص ١٠٣.
(٤) سجل شرعي ٢٤٦، ٥ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ/ ١٤ تشرين ثاني ١٨٦٠م، ص ١٠١.

المعينة لجماعة خطباء المسجد الأقصى وقبة الصخرة البالغة ٥٦ سكة حسنة، علماً بأن هاتين الوظيفتين تعدان من أهم الوظائف الدينية.

وفاقت قيمة الزبادي والفناجين التي تضمنتها تركة المتوفاة أمونة قصقص البالغة ٣١.٥ سكة قيمة المخصصات المعينة لجماعة بوابي الحرم الشريف والبالغة ٢٥ سكة حسنة، كما فاقت أيضاً قيمة المخصصات المعينة لجماعة مبلغي الحرم البالغة ٢٠ سكة حسنة، علماً بأن عدد الأسماء الواردة ضمن هاتين الجماعتين أكثر من ٦٠ اسماً.

وتبين إحدى الحجج الشرعية أن القاضي الشرعي لمحكمة القدس الشرعية رتب لكل من القاصرين حسن وعبده ولدي المتوفى عبده الشهابي نفقة يومية بقيمة ست قطع مصرية[١]. ومجموع ذلك ١٨٠ قطعة شهرياً أو ٢١٦٠ قطعة في السنة، ويعادل ذلك ٥٤ سكة حسنة. ولدى الإطلاع على مختلف دفاتر الصرة السلطانية لم نجد أياً من الأسماء الواردة ضمن مختلف الجماعات المستحقة بالصرة حاز على هذا المبلغ.

الخاتمة

لقد أفضت الدراسة إلى أن الصرة السلطانية تعد من المظاهر الرئيسة لاهتمام الدولة العثمانية بمدينة القدس، ولا شك أن الدوافع الدينية كانت المحرك الرئيس لهذا الاهتمام؛ فالقدس ثالث المدن الإسلامية بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهي أولى القبلتين وفيها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين.

وقد حاز أصحاب الوظائف في المسجد الأقصى وقبة الصخرة حصصاً متعددة من مخصصات الصرة السلطانية. وكان هذا الاهتمام نتيجة لمكانة المسجد الأقصى لدى الدولة العثمانية؛ سيما أنه كان محور الحياة العلمية الدينية طوال العهد العثماني، ومن أهم مراكز دراسة العلوم الدينية، وبخاصة القرآن الكريم وعلومه.

ولم تقتصر المخصصات المالية من الصرة السلطانية على السلاطين وحدهم، بل خصص عدد من كبار رجال الدولة وأعيانها جزءاً من ريع أوقافهم لقراءة أجزاء محددة من القرآن الكريم في المسجد الأقصى وقبة الصخرة في أيام محددة أو في بعض المناسبات الدينية. كما خصصوا جزءاً آخر منها لتوفير ما يحتاجه المسجد الأقصى وقبة الصخرة من قناديل وزيت وترميم المصاحف الشريفة فيه.

وقد حرصت الدولة العثمانية على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية قافلة الصرة خلال عبورها ديار القبائل البدوية من الاعتداء عليها؛ حتى تضمن وصول مخصصات الصرة المالية لأصحابها في القدس الشريف؛ تلك المخصصات التي أفاد منها فئات اجتماعية أخرى غير العلماء أو أصحاب الوظائف الدينية، وفي مقدمة هؤلاء فقراء مختلف محلات مدينة القدس؛ إضافة إلى المقيمين في عدد من المدارس والزوايا والأربطة. ومن اللافت للنظر أن

---

١ سجل شرعي ٢٤٦، ٤ ذي القعدة ١١٧٦هـ/ ١٥ أيار ١٧٦٣م، ص ٥١.

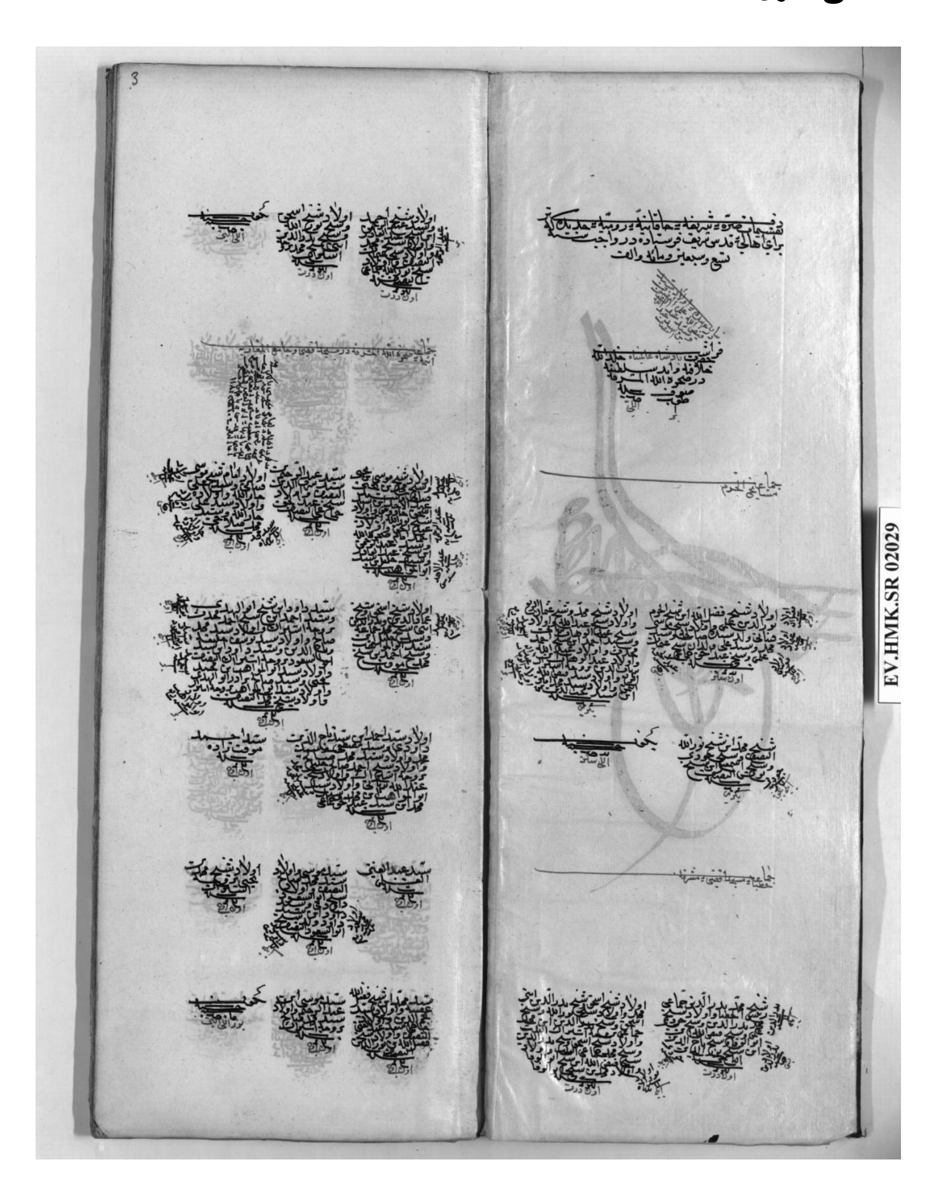
بعض الجماعات انتسبت لجماعات النساء، ما يعني أن المرأة المقدسية المسلمة حظيت برعاية واهتمام الدولة العثمانية. لذا يمكن القول أن مخصصات الصرة السلطانية شملت مختلف الفئات الاجتماعية في مدينة القدس سيما أن الحصص كانت تباع وتشترى.

و علاوة على ذلك، أفاد من مخصصات الصرة السلطانية العاملون في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل سواء أكانوا من أصحاب الوظائف الدينية من مشايخ وأئمة وخطباء ومبلغين ومصدرين؛ أو من أصحاب الوظائف الخدماتية كالطباخين والخبازين والحطابين والبوابين والفراشين وغيرهم.

وتبين الدراسة أن انتقال حصص المستفيدين من الصرة السلطانية بالوراثة أو البيع والشراء كان ممكناً، ما يفسر حيازة شخص معين أو أبنائه أكثر من حصة ضمن أكثر من جماعة من الجماعات الواردة في دفاتر الصرة.

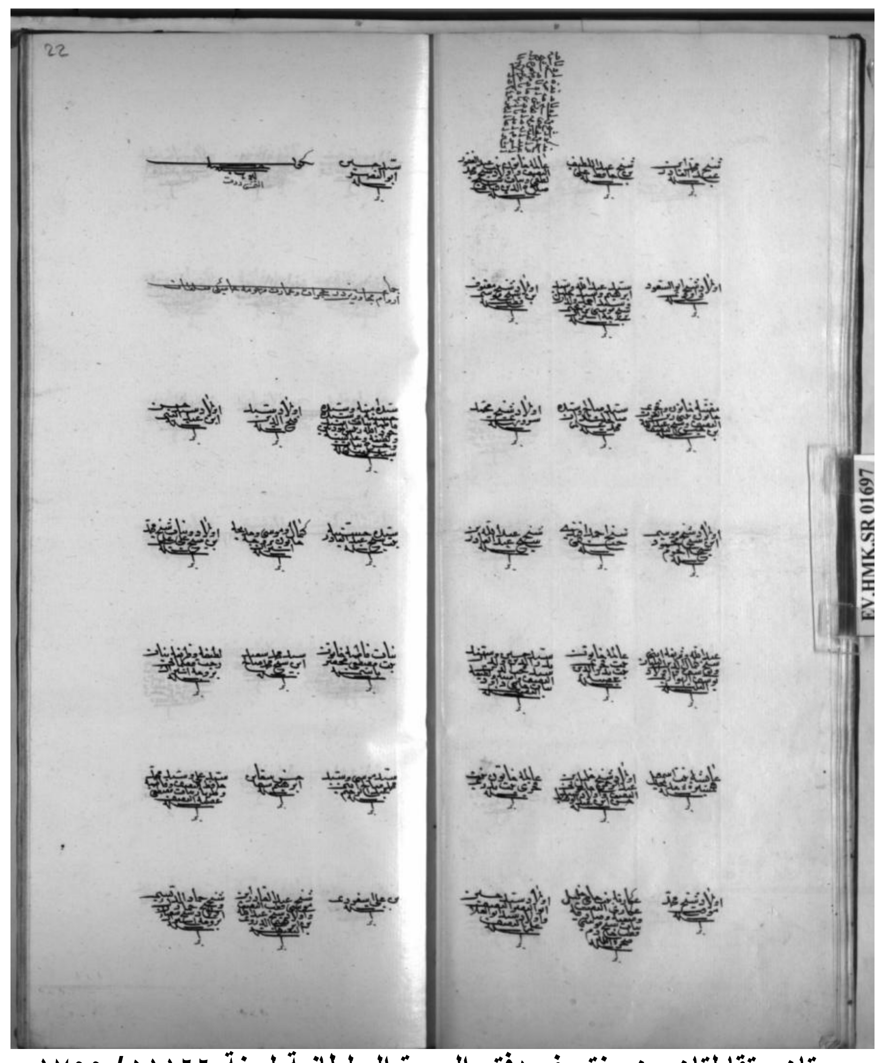
الملاحق

الملحق الأول:



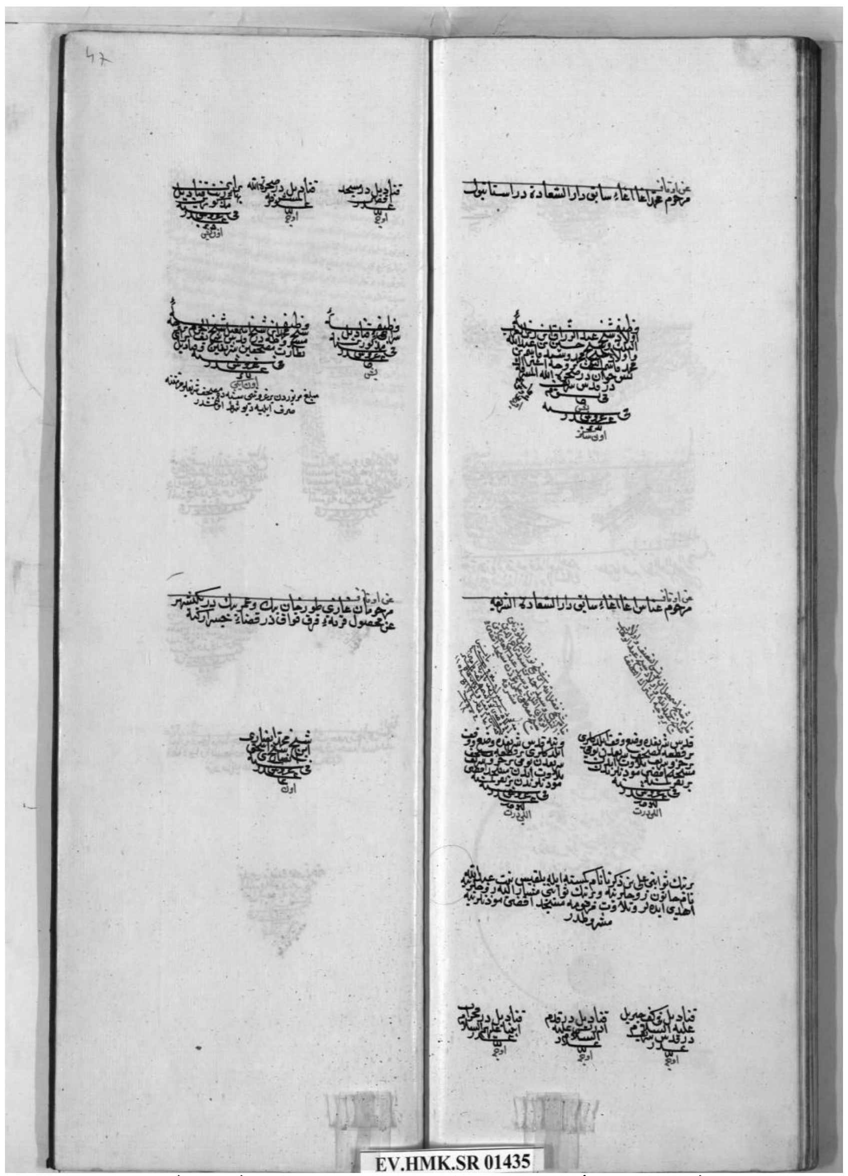
صورة الورقة الأولى من دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م

الملحق الثاني:



صورتان متقابلتان من منتصف دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٦٦هـ/ ١٧٥٥م

الملحق الثالث:


EV.HMK.SR 01435

صورة الورقة ما قبل الأخيرة من دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م

الملحق الرابع:

صورة الورقة الأخيرة من دفتر الصرة السلطانية لسنة ١١٦٥هـ/ ١٧٥٤م